المسالة الفلسطينية
تاريخ وخرائط

١٨٧٨ – ٢٠١٤

د.مهدي عبد الهادي

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية في القدس PASSIA، مؤسسة أهلية أكاديمية مستقلة، لا تسعى للربح أو التجارة أو المنفعة المالية وغير مرتبطة بأي جهة حكومية أو حزبية أو تنظيمية أو طائفية، وتسعى من خلال برامجها إلى تعميم الفائدة من المعلومة الصحيحة والتحليل المنهجي وإعداد ونشر بحوث ودراسات أكاديمية وعقد دورات تدريب وتعلم في قضايا المجتمع المدني والشؤون الدولية والدبلوماسية وأيضاً تفعيل منبر الحوار الوطني والديني، وتوثيق المسألة الفلسطينية في مضمونها الوطني وإطارها القومي العربي وبعدها الإنساني والدولي.

إن برنامج البحوث والدراسات والتوثيق في الجمعية يهدف إلى تشجيع ودعم والتعاون مع الباحثين والدارسين الأكاديميين لدراسة وتوثيق قضايا الوطن والإنسان الفلسطيني في مناخ أكاديمي مستقل يبرز التعددية الفكرية والمنهجية في إعداد البحوث والدراسات ونشرها في إطار الحرية الأكاديمية.

ويأتي نشر هذا الكتاب بدعم مشكور من رجل الأعمال الفلسطيني السيد سام شاهين من أستراليا ومؤسسة فلسطين الغد – رام الله.

PASSIA

ISBN 9950-305-02-00

جميع الحقوق © محفوظة للجمعية
الطبعة الثانية: آب (أغسطس) ٢٠١٤
(الطبعة الأولى: آب (أغسطس) ٢٠٠٢)

The Palestine Question in Maps
2nd edition, August 2014
(1st edition, August 2002)

مطبوعات PASSIA ٢٠١٤
هاتف: ٦٢٦٤٤٢٦ -٢-٩٧٢، فاكس: ٦٢٨٢٨١٩-٢-٩٧٢
بريد إلكتروني:passia@passia.org
صفحة الإنترنيت: http: //www.passia.org
ص.ب: ١٩٥٤٥- القدس

المحتويات

قائمة الاختصارات..... أ

مقدمه..... ب

الفصل الأول

١٨٧٨-١٩٤٨: من فلسطين في العهد العثماني إلى حرب عام ١٩٤٨ (الخرائط ١-١٥)..... ١

خريطة رقم ١- فلسطين في العهد العثماني، ١٨٧٨..... ٢

خريطة رقم ٢- المدن العربية والمستوطنات اليهودية في فلسطين، ١٨٨١ – ١٩١٤..... ٤

خريطة رقم ٣- اتفاقية سايكس – بيكو، ١٩١٦..... ٦

خريطة رقم ٤- بداية الانتداب البريطاني، ١٩٢٠..... ٨

خريطة رقم ٥- فلسطين تحت الانتداب البريطاني..... ١٠

خريطة رقم ٦- ديموغرافية فلسطين، ١٩٣١ ..... ١٢

خريطة رقم ٧- مشروع التقسيم الصادر عن لجنة بيل، ١٩٣٧..... ١٤

خريطة رقم ٨- مشاريع التقسيم الصادرة عن لجنة وودهيد، ١٩٣٨..... ١٦

خريطة رقم ٩- ملكية الأراضي الفلسطينية والصهيونية حسب اللواء، ١٩٤٥..... ١٨

خريطة رقم ١٠- خطة موريسون-جرادي، ١٩٤٦ ..... ٢٠

خريطة رقم ١١- سكان فلسطين حسب الأقضية والألوية عام ١٩٤٦..... ٢٢

خريطة رقم ١٢- قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٩٤٧ –
حرب عام ١٩٤٨ وخطوط الهدنة للعام ١٩٤٩..... ٢٤

خريطة رقم ١٣- ملكية الأراضي في فلسطين، ١٩٤٨..... ٢٦

خريطة رقم ١٤- الحركات السكانية، ١٩٤٨ – ١٩٥١..... ٢٨

خريطة رقم ١٥- ملكية الأراضي في فلسطين وخطة التقسيم –
القرى الفلسطينية المهجرة والمدمرة، ١٩٤٨-١٩٤٩..... ٣٠

ملاحظات على الفصل الأول..... ٣٢

الفصل الثاني:

١٩٤٩-١٩٩١: من الحكم الأردني/المصري في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط
(الخرائط ١٦-٢٦)..... ٤١

خريطة رقم ١٦- حرب السويس، ١٩٥٦..... ٤٢

خريطة رقم ١٧- الشتات الفلسطيني، ١٩٥٨..... ٤٤

خريطة رقم ١٨- الشرق الأوسط بعد حرب حزيران ١٩٦٧..... ٤٦
خريطة رقم ١٩- خطة يغيئال ألون، حزيران ١٩٦٧..... ٤٨
خريطة رقم ٢٠- منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٥ – ١٩٧١..... ٥٠
خريطة رقم ٢١- حرب أكتوبر، تشرين الأول ١٩٧٣..... ٥٢
خريطة رقم ٢٢- الفلسطينيون في إسرائيل، ١٩٧٧..... ٥٤
خريطة رقم ٢٣- اتفاقيات كامب ديفيد، ١٩٧٨ – ١٩٧٩..... ٥٦
خريطة رقم ٢٤- خطط الاستيطان الإسرائيلية الشاملة، ١٩٧٦ – ١٩٩١..... ٥٨
خريطة رقم ٢٥- لبنان، ١٩٨٢..... ٦٠
خريطة رقم ٢٦- مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١ والمستوطنات الإسرائيلية..... ٦٢
ملاحظات على الفصل الثاني..... ٦٤

الفصل الثالث

١٩٩٣-٢٠٠٢ من عملية أوسلو إلى إعادة اجتياح الأراضي الفلسطينية (الخرائط ٢٧-٣٨)..... ٧٣
خريطة رقم ٢٧- اتفاقية غزة أريحا (أوسلو ١)، ٤ أيار ١٩٩٤، القاهرة..... ٧٤
خريطة رقم ٢٨- الاتفاقية المرحلية (أوسلو ٢)، ٢٨ أيلول ١٩٩٥، طابا..... ٧٦
خريطة رقم ٢٩- بروتوكول الخليل، ١٥ كانون الثاني ١٩٩٧..... ٧٨
خريطة رقم ٣٠- مذكرة واي ريفر، ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٨..... ٨٠
خريطة رقم ٣١- اتفاقية شرم الشيخ، ٤ أيلول ١٩٩٩..... ٨٢
خريطة رقم ٣٢- البروتوكول المتعلق بالممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ٥ تشرين الأول ١٩٩٩... ٨٤
شكل بياني – لمحة حول مسيرة أوسلو..... ٨٦
خريطة رقم ٣٣- غزة، ٢٠٠٠..... ٨٨
خريطة رقم ٣٤- الضفة الغربية وقطاع غزة، آذار ٢٠٠٠..... ٩٠
خريطة رقم ٣٥- كامب ديفيد، تموز ٢٠٠٠..... ٩٢
خريطة رقم ٣٦- محادثات طابا، كانون الأول ٢٠٠١..... ٩٤
خريطة رقم ٣٧- مقترح شارون، ربيع ٢٠٠١..... ٩٦
خريطة رقم ٣٨- إعادة اجتياح الأراضي الفلسطينية، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢..... ٩٨
ملاحظات على الفصل الثالث..... ١٠٠

الفصل الرابع

٢٠٠٣-٢٠١٤ من خارطة الطريق إلى مهمة جون كيري (الخرائط ٣٩-٤٩)..... ١٠٧
خريطة رقم ٣٩- جدار الفصل الإسرائيلي، ٢٠٠٢..... ١٠٨
خريطة رقم ٤٠- خريطة الطريق لعام ٢٠٠٣..... ١١٠
خريطة رقم ٤١- مبادرة جنيف لعام ٢٠٠٣..... ١١٢
خريطة رقم ٤٢-خطة فك الارتباط الإسرائيلية، ٢٠٠٣-٢٠٠٥..... ١١٤

خريطة رقم ٤٣-اتفاق التنقل والعبور من وإلى غزة، ٢٠٠٥..... ١١٦
خريطة رقم ٤٤- المسار المعدل لجدار الفصل الإسرائيلي لعام ٢٠٠٦..... ١١٨
خريطة رقم ٤٥- خطة "الحركة الاستيطانية" للحكم الذاتي الفلسطيني لعام ٢٠٠٦..... ١٢٠
خريطة رقم ٤٦- قطاع غزة، ٢٠٠٦-٢٠٠٩..... ١٢٢
خريطة رقم ٤٧- مؤتمر أنابوليس وخطة أولمرت للسلام، ٢٠٠٧-٢٠٠٨..... ١٢٤
خريطة رقم ٤٨- غزة اليوم، ٢٠١٤..... ١٢٦
خريطة رقم ٤٩- الضفة الغربية اليوم، ٢٠١٤..... ١٢٨
ملاحظات الفصل الرابع..... ١٣٠

الفصل الخامس: القدس (الخرائط ٥٠-٦٣)..... ١٣٩
خريطة رقم ٥٠- البلدة القديمة، ١٩٤٤ و١٩٦٦ ..... ١٤٠
خريطة رقم ٥١- الحدود البلدية للقدس، ١٩٤٧-٢٠٠٠..... ١٤٢
خريطة رقم ٥٢- القدس والمنطقة الدولية المقترحة عام ١٩٤٧..... ١٤٤
خريطة رقم ٥٣- القدس المقسمة، ١٩٤٨-١٩٦٧..... ١٤٦
خريطة رقم ٥٤- خطة كندل، ١٩٦٦..... ١٤٨
خريطة رقم ٥٥- القدس بعد حرب ١٩٦٧..... ١٥٠
خريطة رقم ٥٦- المستوطنات الإسرائيلية والأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، ٢٠٠٠..... ١٥٢
خريطة رقم ٥٧- الأحياء الإسرائيلية والفلسطينية في القدس العاصمة، ٢٠٠٠..... ١٥٤
خريطة رقم ٥٨- القدس الشرقية العربية ضمن القدس "الكبرى"، ٢٠٠٠..... ١٥٦
خريطة رقم ٥٩- مدينة القدس في المقترح الإسرائيلي للوضع النهائي في كامب ديفيد، تموز ٢٠٠٠..... ١٥٨
خريطة رقم ٦٠- البلدة القديمة في القدس، ٢٠١٤..... ١٦٠
خريطة رقم ٦١- خطة التطوير المسماة E١..... ١٦٢
خريطة رقم ٦٢- خطة القدس الكبرى..... ١٦٤
خريطة رقم ٦٣- القدس المعاصرة (٢٠١٤)..... ١٦٦
ملاحظات الفصل الخامس..... ١٦٨

الفصل السادس: قضايا خاصة (الخرائط ٦٤-٧٢)..... ١٧٥
خريطة رقم ٦٤- الحدود الإدارية..... ١٧٦
خريطة رقم ٦٥- المياه السطحية..... ١٧٨
خريطة رقم ٦٦- المياه الجوفية..... ١٨٠
خريطة رقم ٦٧- اللاجئون الفلسطينيون..... ١٨٢
خريطة رقم ٦٨- الخليل ١٨٤
خريطة رقم ٦٩- وادي الأردن..... ١٨٦
خريطة رقم ٧٠- المنطقة ج ١٨٨
خريطة رقم ٧١- حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات العالمية..... ١٩٠

خريطة رقم ٧٢- اعتراف الأمم المتحدة..... ١٩٢
ملاحظات الفصل السادس..... ١٩٤

فهرس المصطلحات..... ٢٠١

الجدول الزمني..... ٢١١

قائمة الاختصارات:

AHC	اللجنة العربية العليا
CBC	دائرة الإحصاء المركزية (إسرائيل)
CPRS	مركز أبحاث ودراسات السياسات (نابلس \ رام الله)
DM	وزير أو وزارة الدفاع
DoP	إعلان المبادئ
FM	وزير أو وزارة الخارجية
FMEP	المؤسسة للسلام في الشرق الأوسط
FRD	المزيد من إعادة الانتشار
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GNP	مقاييس الدخل والإنتاج القومي
ICRC	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
JA	الوكالة اليهودية
JCA	رابطة الاستعمار اليهودي
JNF	الصندوق القومي اليهودي
JSC	مجلس الأمن المشترك
.Lit	حرفياً
MAN	حركة القوميين العرب
mcm	مليون متر مكعب
MK	عضو في البرلمان الإسرائيلي (في الكنيست)
MO	أمر عسكري
NIS	شيكل إسرائيلي جديد
OETA	إدارة أراضي العدو المحتلة (عهد الاحتلال البريطاني)
OPT	الأراضي الفلسطينية المحتلة (عهد الاحتلال العسكري الإسرائيلي)
PA	السلطة الفلسطينية
PALDIS-LDC	نظام معلومات تنمية الأراضي الفلسطينية التابع للجنة العامة للدفاع عن الأراضي
PCBS	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
PCC	لجنة المصالحة الفلسطينية
PFLP	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
PLC	المجلس التشريعي الفلسطيني
PLO	(م.ت.ف) منظمة التحرير الفلسطينية
PM	رئيس الوزراء
PNC	المجلس الوطني الفلسطيني
PWA	سلطة المياه الفلسطينية
RC	مخيم لاجئين
RR	لاجئ مسجل \ لاجئون مسلجون (عند الأنوروا)
TIPH	مخطط تخطيط الأراضي
UN	الأمم المتحدة
UNEF	قوات الطوارئ الدولية للأمم المتحدة
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
UNGA	الجمعية العامة للأمم المتحدة
UNIFIL	قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
UNRWA	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
UNSC	مجلس أمن الأمم المتحدة
UNSCOP	لجنة اليونيسكوب
UNTSO	هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدن
US	الولايات المتحدة الأمريكية
WBGS	الضفة الغربية وقطاع غزة
WJM	بلدية القدس الغربية
WWI / WWII	الحرب العالمية الأولى \ الحرب العالمية الثانية
WZO	المنظمة الصهيونية العالمية

مقدمه

إن الطرح الدقيق والمسئول للقضية الفلسطينية في إطار مشهدها الراهن وتتطور الأحداث في مسيرة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، قد شكّل أحد الأهداف الرئيسة للجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (مؤسسة "باسيا" PASSIA) والعاملين فيها، وبفضل أرشيف موسّع لأعمال معمقة ومستفيضة تعود إلى هذه المؤسسة، وتتناول جوانب وفترات حاسمة من التاريخ الفلسطيني، فقد تكللت جهود الباحثين في هذه الجمعية من إصدار دراسات ومنشورات عديدة طوال العقود الثلاثة الماضية، قدمت من خلالها قضايا جوهرية في المسألة الفلسطينية أرضاً وشعباً وحقوقاً وعلاقات، ويمثل هذا الكتاب "القضية الفلسطينية بالخرائط ١٨٧٨-٢٠١٤"، إضافة مهمة إلى جهد الباحثين في الجمعية ورسالتها الأكاديمية الوطنية...

وبفضل الخرائط الملونة التي تتضمنها هذه الدراسة، فإنها توفر للمهتمين والدارسين دليلاً للقضية الفلسطينية منذ فترة الحكم العثماني إلى يومنا هذا، وعبر مخاطبة ما يتوضح تدريجياً من أوجه التعقيد الجغرافية والسكانية (الديموغرافية) على مدى الفترة الزمنية التي يستعرضها الكتاب، فإنه يسلط الأضواء على الأبعاد الإقليمية الحقيقية للصراع ومسبباته، وعلى المكائد المتعددة التي تم حبكها على مرور الزمن من أجل تسويته، وقد شكل نشر خرائط واضحة وموثوق بها، وشرح تفاصيل ما تحتويه من معلومات، نشاطاً نادر المثيل عبر العقود، كما أنها كانت تمثل في الماضي تشكيلة محيرة من ممارسات التحزر والتخمين كثيراً ما أفضت إلى حالة من التشويش والإرباك لا داخل المجتمع الفلسطيني فحسب، بل خارج حدود فلسطين أيضاً، بدلاً من تقديم وتحقيق المعرفة والفهم المطلوبين. وعن طريق جمع الخرائط التاريخية والمعاصرة واستعراضها، يقدم هذا الكتاب للباحثين والقراء المعنيين بالأمر فرصة لفهم المضامين الجغرافية والدوافع التي تسير بهديها الجوانب التاريخية والمعاصرة واستعراضها على مدى فترة مائة عام...

وتسجل السلسلة الأولى من الخرائط مسار التاريخ الفلسطيني الحديث بحسب تسلسله الزمني، مع التركيز على السياقات الديموغرافية الرئيسية والمعالم السياسية.إلى جانب تحديد ماهية المقترحات المختلفة التي تم وضعها لغرض التوصل إلى أطروحات وحلول سياسية للقضية الفلسطينية (الفصول ١-٣).

وبسبب ما تتمتع به مدينة القدس من أهمية في تشابك التاريخ والجغرافيا في حياة الإنسان على مدى عقود من الزمان، فإن جوهر التاريخ الفلسطيني، وقضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، قد تم تدوينه في قسم مخصص ومفصل ومستقل في هذا الكتاب (الفصل الرابع) كما تم مخاطبة قضايا جوهرية أخرى، كالماء واللاجئين بشكل منفرد في فصل مستقل (الفصل الخامس).

ومن المؤمل أن تتمكن النصوص التاريخية المصاحبة للخرائط من تقديم نظرة شمولية موجزة وواضحة، للظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن توفر كل خريطة ما لها من خلفية خاصة بها توضح موقعها داخل الإطار العام للتاريخ الفلسطيني، وبفضل جوانبه التكميلية التي تشمل معلومات إحصائية موثوق بها ومصادر حواش مفصلة، يسلط النص التاريخي الأضواء على العوامل التي تحدد ما تصوره الخرائط من أبعاد إقليمية.

إن المسألة الفلسطينية في المقام الأول والأخير هي قضية أرض وشعب وحقوق و"صراع" قد لا ينتهي عليها وفيها إلى جانب هوية هذا الشعب على أرض وطنه، وتواصل وجوده عبر الزمن، ولهذا السبب بالذات، فإن وضع تفاصيل دقيقة لسياق التاريخ الفلسطيني، ضمن الإطار الخاص بأبعاده الإقليمية والدولية، وعلى نحو علمي وأمين، لا يعد إجراء مواتياً لمن يسعى إلى تحقيق فهم عميق لهذا التاريخ فحسب، بل هو أيضاً خطوة مهمة على طريق استرجاع ومراجعة واعية لتاريخ قضية تم في أغلب الأحيان انتزاعه من سياقه الحقيقي ليوضع في إطار تحالفات ومصالح ومكائد عربية حيناً وغربية في معظم الأحيان فرضت عليه من أجل إضعافه وتخفيض سقف طموحاته وحقوقه وأيضاً خلط أوراقه إن لم يكن لإنكار حقوقه واستبدالها لأغراض "تاريخ آخر"!

ويعتبر هذا الكتاب واستمرار تحديثه جزء من النشاط المتواصل لتوثيق التاريخ الفلسطيني الذي تنهض به جمعيتنا، فهو يأتي في أعقاب نشر كتاب "مائة عام من التاريخ الفلسطيني": سجل للتسلسل الزمني لأحداث هذا التاريخ في القرن العشرين (٢٠٠١)، وغيره من الكتب: ثمانية مجلدات بموضوع "وثائق فلسطين" وأربعة مجلدات بموضوع "وثائق القدس" وعليه فإننا نقدم هذا الجهد المتواضع في طرح تأريخ المسألة الفلسطينية بطريقة مسئولة وأمانة أكاديمية لكي يسهل إيصالها لأجيال فلسطين المستقبل!

د. مهدي عبد الهادي
القدس

١

١٨٧٨ـ١٩٤٨

من فلسطين في العهد العثماني إلى حرب عام ١٩٤٨

(الخرائط ١ – ١٥)

فلسطين في العهد العثماني، ١٨٧٨

يقدر التعداد السكاني في فلسطين في مطلع العهد العثماني عام ١٨٧٨ ما مجموعه ٤٤٠.٨٥٠ نسمة، وكانوا يشكلون مجموعات عرقية تنتمي إلى مختلف طوائف الأديان السماوية الثلاثة، وقد حافظوا على استمرار وجودهم في البلاد بأحجام متفاوتة لفترة طويلة.[١]

وقد شكل قرابة ٣٨٦.٣٢٠ مسلم فلسطيني عربي الغالبية العظمى (٨٨%) من سكان فلسطين، التي خضعت لحكم إسلامي متواصل منذ عام ١١٨٧.[٢] ويتألف أولئك السكان من السُنة (الغالبية العظمى) ونسبة محددة من الشيعة جنباً إلى جنب مع الدروز، وقد شكلت الزراعة المصدر الرئيسي للدخل في البلاد ومركز الحياة التقليدية.

كان يسكن فلسطين آنذاك ٤٠.٥٨٨ مسيحي فلسطيني عربي (٩%)، وينتمون إلى طائفة الأرثوذكس اليونانيين (٦٣%) والروم الكاثوليك (٢٤%) جنباً إلى جنب مع أعداد من الأرمن، واليونانيين الكاثوليك، والبروتستانت، حيث تعود جذور العديد منهم إلى فجر المسيحية، وكانت غالبيتهم، وليس جميعهم، تسكن في مدن الناصرة، والقدس، وبيت لحم، ويافا بأعداد كبيرة.[٣]

كما كان هناك حوالي ١٣.٩٤٢ يهودياً (٣%) يعيشون بشكل أساسي في تجمعات حضرية، ويتمركزون في مدن صفد، والقدس، والخليل، وطبريا. وكان اقتصادهم قائماً تماماً في معظمه على الإعانات والحوالات المالية التي يتلقونها من التجمعات اليهودية في الخارج.[٤]

علاوة على هذه القطاعات الثلاث الرئيسة، كان هناك حوالي (٢٠٠) عضو من الطائفة السامرية القديمة يقيمون على أطراف مدينة نابلس وعدد ضئيل من الغجر، الذين كانوا بمثابة خليط من معتنقي الديانتين المسيحية واليهودية.

وقبل ظهور الصهيونية السياسية، كان السكان اليهود يتألفون بشكل أساسي من طائفة اليهود الأرثوذكس الذين لم تكن لهم أية أجندة سياسية. لكن ومع حلول عام ١٨٧٨، كانت التوجهات الصهيونية تتبلور نحو موقف مغاير من أرض فلسطين. وكان العديد من الممولين الأوروبيين، وأبرزهم موسى مونتيفيوري المقيم في لندن في ذلك الحين، يتفاوضون مع مسئولين عثمانيين لشراء أراضي وإقامة مستوطنات عليها. علاوة على ذلك، سعى أعضاء التجمعات المقيمة إلى تبني أسلوب حياة يغلب عليه الطابع الإنتاجي، يمكنهم من التوقف عن الاعتماد على ما يوزعه عليهم رؤساء التجمعات من المساعدات التي يتلقونها من الخارج. تكريساً لذلك، قامت ٢٦ عائلة يهودية مقدسية في عام ١٨٧٨ (بقيادة يوئيل سلمون، الذي أسس أول مستوطنة يهودية خارج أسوار مدينة القدس في عام ١٨٦٩) بشراء قطعة أرض تبعد ٩ كم عن يافا وتقع على ضفاف نهر العوجا (الذي يعرف الآن باسم نهر اليركون).[٥]

ومع إطلاقهم على الموقع اسم أول مستوطنة "بيتح تكفا" (مفتاح الأمل)، شرع المستعمرون في زراعة الأرض، التي كانت جزءاً من مراعي قرية العباسية العربية، الأمر الذي تسبب في احتكاكات واشتباكات مع العرب، ولا يعود ذلك إلى مسألة تواجدهم في تلك الأراضي، بل لعدم معرفتهم بالتقاليد والعادات الريفية السارية، وبشكل خاص فيما يتعلق بحدود وعادات الرعي المفتوح. ولأسباب عديدة أخرى كان الفشل حليف المستعمرين الأوائل في "بيتح تكفا"، حيث اضطروا للعودة إلى القدس في السنة التالية بعد أن أضعفتهم أمراض الملاريا، وعدم معرفتهم بأساليب الزراعة، وأخيراً، الفيضان. وقد تم تأسيس مستوطنة ثانية على مقربة من الموقع في عام ١٨٨٢، ويضم الآن بلدة كبيرة.

سكان فلسطين في العهد العثماني، في عام ١٨٧٨

فلسطينيون عرب مسلمون	**٣٨٦.٣٢٠**
فلسطينيون عرب مسيحيون	**٤٠.٥٨٨**
يهود	**١٣.٩٤٢**
المجموع	٤٤٠.٨٥٠

الخريطة رقم ١

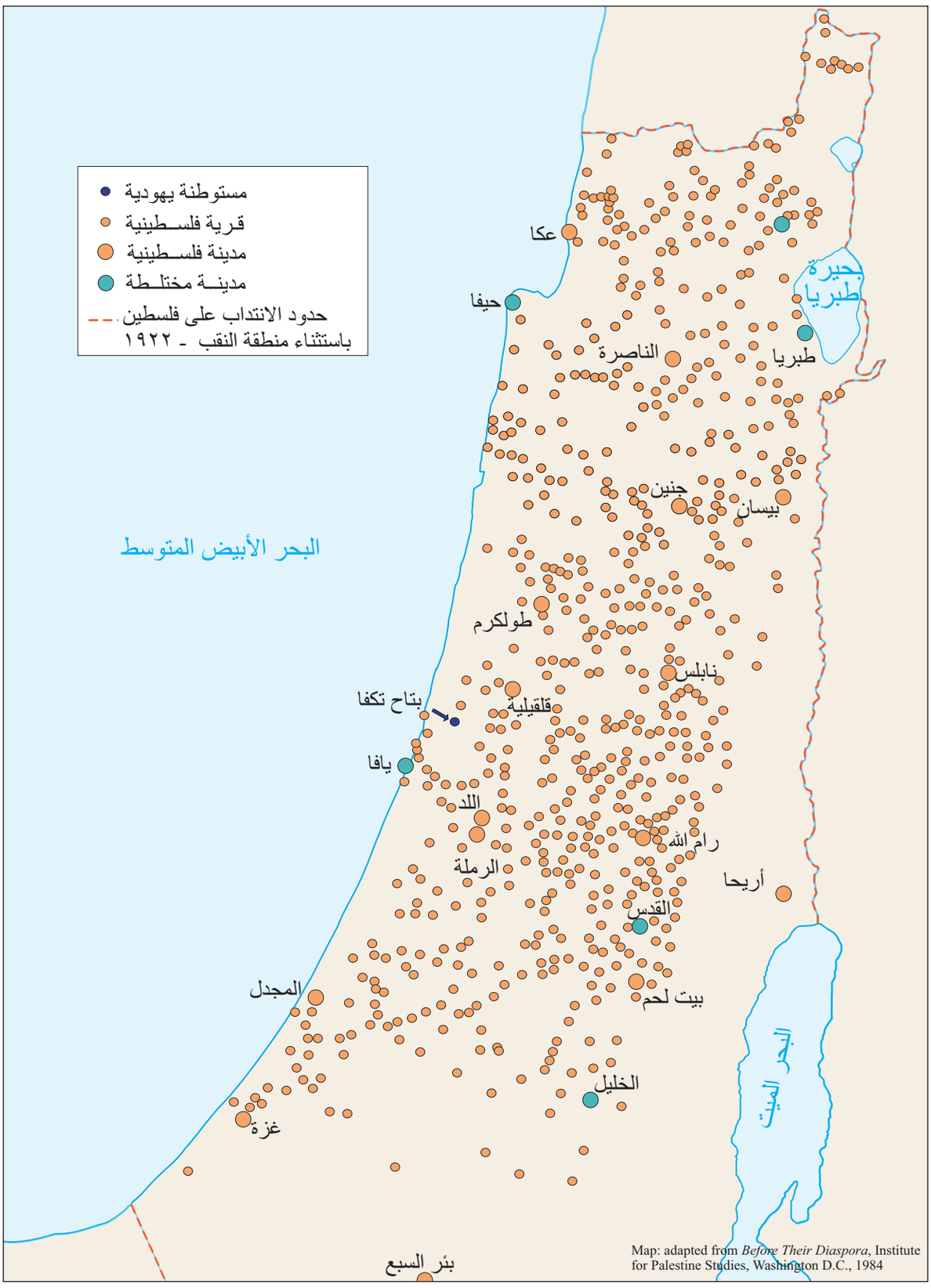

المدن العربية والمستوطنات اليهودية في فلسطين، ١٨٨١ – ١٩١٤

خلال الفترة الممتدة من عام ١٨٨٢ إلى عام ١٩١٤، يقدر متوسط عدد اليهود الذين دخلوا إلى فلسطين حوالي ٢.٠٠٠ إلى ٣.٠٠٠ يهودي سنويا، وهي أعلى نسبة هجرة يهودية إلى المنطقة منذ أكثر من ٤٠٠ سنة. ورغم أن عدد منهم قد غادر البلاد في الجزء الأول من تلك الحقبة، إلا أن الغالبية العظمى بقيت هناك، وقد ارتفع تعداد السكان اليهود مع نهاية الفترة إلى قرابة ٦٠.٠٠٠ – ٦٣.٠٠٠ يهودي. هذا وقد شهدت الفترة قيد البحث الموجتين الأولى والثانية من الهجرة اليهودية (عليت)، اللتين تزامنتا مع بدايات الاحتلال البريطاني والنفوذ الصهيوني للسيطرة على الأرض في فلسطين[١].

في أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر، كانت المجموعات المؤيدة للصهيونية في روسيا تروج كثيراً لفكرة ومشروع استعمار صهيوني لفلسطين. ولم تكن غالبية هذه المجموعات مدفوعة بفكر ومعتقدات دينية وإنما بمُثُل الإصلاح العلماني المتجذر في تيارات الاشتراكية الشعبية في أوروبا. وقد تكللت جهودهم، التي تزامنت مع تزايد هجرة اليهود الذين غادروا بسبب قمع القيصر، بالهجرة الأولى التي حدثت خلال الفترة ١٨٨٢ – ١٩٠٣، والتي شهدت وصول ما لا يقل عن ٢٥.٠٠٠ يهودي إلى فلسطين. وعلى الرغم من أن مؤرخي الصهيونية اللاحقين يدعون بغير ذلك، إلا أن غالبية أولئك المهاجرين كانت تفتقر إلى أية مبادئ قومية، وإنما هاجرت بسبب التمييز المتزايد في وطنها. ولم يشارك سوى ٥% من الذين وصلوا خلال تلك الفترة في تشكيل المستعمرات الصهيونية الأولى، التي تمثلت باكورتها في ريشون ليتسيون (الأولى صوب صهيون)، التي تأسست في عام ١٨٨٢ على أراض تعود ملكيتها إلى عرب من منطقة عيون قارة.[٢]

سرعان ما لفتت المشاريع الاستعمارية العقيمة غير الشعبية للصهيونيين الأوائل انتباه الثري الفرنسي اليهودي، البارون أدموند دي روتشيلد، الذي استثمر أموالاً طائلة في المستعمرات الجديدة، وأشرف على توفير خبراء في التنمية الزراعية والتدريب، وأخيراً قام بدعم كامل لبرنامج المستعمرات. وفي عام ١٩٠٠، وعقب بروز المنظمة الصهيونية العالمية، قام روتشيلد بتحويل ملكية مستعمراته إلى الوكالة الاستعمارية اليهودية، التي استمر بتمويلها بسخاء. وحتى ذلك الوقت، بلغ عدد المستعمرات الصهيونية العاملة في فلسطين ٢٢ مستعمرة.[٣]

شهدت الفترة ١٩٠٥ – ١٩١٤ الهجرة اليهودية الثانية. لكن هذه المرة، وبعد مرور حوالي عشر سنوات على انطلاق البرنامج الصهيوني وبعد أن أضفي طابع رسمي على مطالب الصهيونية بتملك أراض في فلسطين والسيطرة عليها ديموغرافيا، أصبح التركيز على الاستعمار أكثر جلاءاً: "من المهم في المقام الأول أن تكون جميع أو غالبية "أراضي إسرائيل" ملكاً للشعب اليهودي"[٤]

شكلت الموجة الثانية من المهاجرين القيادة السياسية للتجمع اليهودي الجديد، حيث شكلت أول كيبوتس (مزرعة جماعية) وقامت بتسييس علاقاتها مع اليهود المقيمين من قبل والفلسطينيين العرب. ومع حلول عام ١٩١٤، كان ما لا يقل عن ١١.٠٠٠ يهودي يعملون في ٤٧ مزرعة وتعاونية ريفية تحت إشراف ودعم منظمة الصهيونية العالمية، أو مؤيديها أو الهيئات المنبثقة عنها.[٥]

كانت السيطرة الصهيونية على الأراضي خلال تلك الفترة تحدث على حساب الفلاحين الفلسطينيين، الذين وجدوا أنفسهم، كمزارعين مأجورين أو مستأجرين وفقاً للنظام العثماني، مجردين من مصدر عيشهم وغالباً مضطرين إلى العمل بأجر في الزراعة أو في أعمال لم يكونوا على معرفة بها وبأجور متدنية. لقد تم تجاوز القوانين العثمانية التي تحد من بيع الأراضي من خلال الرشوة أو الوسطاء، حيث أنفق الممولون اليهود والوكالة الاستعمارية اليهودية أموالاً طائلة على هذه الأمور. وتقدر ما نسبته ١٠% من الأراضي التي سيطرت عليها الوكالة اليهودية والمستعمرين في هذه الفترة المبكرة، بينما شكل ما "باعه" بعض المالكين العثمانيين والذين كانوا يقيموا خارج الدولة العثمانية غالبية الأراضي التي "تملكها" اليهود![٦]

خلال الشهور الست الأولى من عام ١٩١٤، وصلت الهجرة الصهيونية إلى ذروتها مع وصول أكثر من ٦.٠٠٠ يهودي إلى فلسطين. وخلال نفس الفترة تقريباً، حدثت هجرة يهودية أخرى من أوروبا المتدهورة اقتصادياً والمتفجرة سياسياً بلغت حوالي ٢.٥ مليون يهودي، توجهت غالبيتهم العظمى إلى الولايات المتحدة.[٧] وقد أكدت هذه الأرقام على ضعف الدعم الشعبي اليهودي للبرنامج الصهيوني. ومع ذلك، إلا أن المحاولات الصهيونية الأولى نجحت في زعزعة التوازن الديموغرافي، والاقتصادي، والسياسي في فلسطين، وأخذت حوادث العنف والاشتباكات في البروز بشكل متزايد خاصةً بعد أن أصبح نهج العدوان الذي تبنته الصهيونية الاستعمارية ضد الفلسطينيين الأصليين، وأرضهم وتطلعاتهم القومية أكثر وضوحاً يوماً بعد يوم.

الخريطة رقم ٢

Map: adapted from Sachar, H.W. *A History of Israel: From the Rise of Zionism to Our Time*. New York: Knopf,1981

اتفاقية سايكس – بيكو، ١٩١٦

أدت الحرب العالمية الأولى إلى قيام تحالف بين روسيا وبريطانيا وفرنسا ضد حلف للجيوش النمساوية – الهنغارية والألمانية والعثمانية، ودخلوا في صراع استمر أربع سنوات وألحق خسائر مذهلة بجميع الأطراف. كما أدت تلك الحرب إلى إعادة رسم جزئية لخريطة أوروبا، وشكلت اندثاراً نهائياً للإمبراطورية العثمانية. وقد شكل تنافس البريطانيين والفرنسيين في تحقيق المصالح الاستراتيجية طويلة الأمد وتحالفهما ضد العثمانيين أبرز ملامح الخطط البريطانية والفرنسية لمستقبل الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب. وقد رأى كلا الجانبين في ظهور حركة قومية عربية منظمة فرصةً لدعم ثورة ناجعة ضد العثمانيين. كما اعتبرا أن قيام تحالف مع القيادة العربية الشرعية ضرورياً للحفاظ على مصالحهما الإقليمية في فترة ما بعد الدولة العثمانية.

شهدت مراسلات الحسين – مكماهون (١٩١٥ – ١٩١٦) التي جرت بين الحكومة البريطانية، ممثلة بالسير هنري مكماهون، المندوب السامي في القاهرة، والشريف الهاشمي حسين بن علي، ومقره في مدينة مكة المكرمة آنذاك، اعترافاً بريطانيا بشرعية الشريف حسين كقائد للشعب العربي. وقد تعهد البريطانيون "بالاعتراف وبدعم استقلال العرب في كافة المناطق التي يطالب بها الشريف حسين..." في المقابل، استمر الشريف حسين بقيادة ثورة عربية ضد العثمانيين وفقاً للأماني القومية العربية وبالتنسيق مع الخطط البريطانية وجنباً إلى جنب مع قواتها.[١]

لكن، وحتى مع قيام العرب بالإعداد للثورة (التي انطلقت في ١٠ حزيران ١٩١٦)، كان البريطانيون والفرنسيون يجرون فيما بينهما مفاوضات سرية تمخض عنها اتفاقية سايكس – بيكو، ضاربين بكافة تعهداتهم عرض الحائط. وسعى البريطانيون الذي مثّلهم المستشرق السير مارك سايكس، إلى بسط سيطرتهم على أرض "جسر" ممتدة من العراق والخليج العربي حتى البحر الأبيض المتوسط عبر فلسطين. أما الفرنسيون، الذي مثّلهم قنصلهم العام في بيروت شارلز بيكو، فقد عارضوا منح بريطانيا مثل هذا الامتياز القوي في المنطقة دون أن يحققوا لأنفسهم نفوذاً مكافئاً.

قضت صيغة التسوية التي تم التوصل إليها بين المتنافستين، وحظيت بمصادقة حليفتهما المشتركة روسيا، بأن تخضع فلسطين إلى ترتيبات مشتركة ومناطق نفوذ؛ وبأن يحترم كلا الطرفين والمصالح الحيوية للطرف الآخر. إلا أنه لم يكتب لهذه الترتيبات أي تطبيق على أرض الواقع. فبعد ستة أشهر من قيام الشريف حسين بالثورة العربية، والتي أعلن في سياقها استقلال العرب عن الحكم العثماني، سيطرت القوات البريطانية على جنوب فلسطين واستمرت في التقدم نحو القدس. وأعلن رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج "على الفرنسيين أن يقبلوا بحمايتنا عليها؛ سوف نكون هناك بالقوة، وسنبقى هناك"[٢]. ومع حلول كانون الأول ١٩١٧، سقطت القدس في أيدي الاحتلال البريطاني، وتم "التراجع" عن العهود في مراسلات الحسين مكماهون في حين أصبحت اتفاقية سايكس – بيكو مرجعية لرسم خارطة الوطن العربي لأكثر من مائة عام.

في غضون ذلك، ضاعف البريطانيون اتصالاتهم مع القيادة الصهيونية، متعهدين في عام ١٩١٧ (وعد بلفور)[٣] بدعم إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين "دون اجحاف بحقوق" أهل البلاد الأصليين. لقد اكتشف الفلسطينيون الخيانة جنباً إلى جنب مع الكثيرين في العالم العربي. وقد أصبحت عودة ظهور التنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا في سنوات ما بعد الحرب، والمكاسب التي منحت للحركة الصهيونية تحت السياسة البريطانية، العوامل المحددة للتوترات الإقليمية في الفترة ١٩١٨ – ١٩٢٠. وقد أثر تضارب المصالح البريطانية الفرنسية في البداية مع الحركة القومية الفلسطينية الناشئة، والتي كانت فيها الدعوة إلى الاتحاد مع "سوريا الكبرى" (التي خضعت للنفوذ الفرنسي في الفترة ١٩١٨ – ١٩٢٠) أكثر الطرق عملية ووسيلة مباشرة لتحقيق التحرر وإحباط السياسات البريطانية الداعمة للصهيونية. وقد تحققت المخاوف الفلسطينية من نوايا ومخططات التحالف الفرنسي–البريطاني عند دخول القوات الفرنسية لدمشق في عام ١٩٢٠، وقيامها باسقاط حكم الأمير فيصل وحكومته العربية وإخضاع سوريا لحكمها المباشر. ومع وجود الحكم العسكري البريطاني في فلسطين والفرنسي في سوريا، تبخرت الآمال بأن أي من القوتين تنظر إلى استقلال العرب بعين الرضى. في حين استمر الفلسطينيون بالدعوة وعبر المؤتمر العربي الثالث، الذي عقد في حيفا عام ١٩٢٠، المطالبة "باستقلال فلسطين، وسوريا، ولبنان، كل على حدة"[٤]

الخريطة رقم ٣

بداية الانتداب البريطاني، ١٩٢٠

في نيسان ١٩٢٠، توصل المجلس الأعلى لعصبة الأمم إلى قرار في مؤتمر سان ريمو، منح بريطانيا بموجبه سيطرة على مساحة متواصلة من الأرض تمتد من الخليج العربي إلى البحر المتوسط، مع سيطرة إدارية على سوريا، والأردن، والعراق. أما فلسطين المنتدبة، فقد نص القرار على أن تخضع لإدارة مدنية، تحل محل الإدارة العسكرية القائمة منذ عام ١٩١٧، برئاسة مندوب سام مقره في القدس. وعلى الرغم من أن شروط الانتداب لم تحدد رسمياً طوال ثلاث سنوات، تم إنهاء الإدارة العسكرية في عام ١٩٢٠، واستمر الانتداب البريطاني لفلسطين من تموز ١٩٢٠ ولغاية أيار ١٩٤٨.[١]

جاءت بداية الانتداب في وقت تمت فيه المصادقة البريطانية علنياً على البرنامج الصهيوني القاضي بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وتشير الأرقام التي جمعتها الإدارة العسكرية البريطانية في عام ١٩١٨ إلى أن تعداد السكان اليهود في فلسطين بلغ ٥٨.٧٢٨ يهودي – أي أقل ب١٠% من المجموع الكلي. ولم تشهد الهجرة الصهيونية بعد إنشاء الإدارة العسكرية ازدياداً ملحوظاً. لكن الجهود الدبلوماسية الصهيونية أخذت تأتي أكلها مع البدء في تطبيق الانتداب[٢]، حيث عين السير هربرت صموئيل، اليهودي الصهيوني، أول مندوب سام على فلسطين وكان لسياسته أثرها في دعم البرنامج الصهيوني. وكان من أول أعماله المصادقة على ١٦.٥٠٠ شهادة هجرة يهودية. وفي التقارير التي رفعوها إلى رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، حاييم وايزمن، أشار قادة الصهيونية المحليون إلى أن الانتداب يلاقي ترحاباً كبيراً.[٣] في عام ١٩٢٠، ارتفعت الهجرة اليهودية بنسبة غير مسبوقة بلغت ٤٥٠%، مما دفع العديد من الصهاينة إلى الاعتقاد بأن الإنتداب البريطاني كان بكل بساطة أداة لتحقيق وعد بلفور.[٤] رغم هذه الخطوات الهامة التي اتخذت لتمكين الحركة الصهيونية، لم يلق برنامجها اهتماماً سوى بين عدد بسيط من يهود أوروبا. وحتى عندما وصلت الهجرة الصهيونية إلى ذروتها، فإن غالبية اليهود المهاجرين توجهوا إلى الولايات المتحدة. وخلال موجات الهجرة تلك، توجه إلى فلسطين أربعة فقط من بين كل ألف يهودي في العالم، مما جعل توسيع البرنامج السياسي الصهيوني في الخارج من أولويات عمل المنظمة الصهيونية العالمية.[٥]

منذ عام ١٩١٤، تبنت المنظمة الصهيونية العالمية شعار "مستوطنات يهودية بالكامل" في جهودها الاستعمارية، وسعت للاستغناء عن أي اعتماد على العمل أو الخبرة غير اليهودية. وقد أصبحت فكرة "عمال يهود على أرض يهودية" شعاراً لتلك الفترة، وتم التعبير عن ذلك في لندن عند تبني المؤتمر الصهيوني المؤقت في تموز ١٩٢٠ قراراً يقضي بتوظيف نفوذ وأموال المؤتمر "كوسيلة لجعل أرض فلسطين ملكاً للشعب اليهودي ... وحماية القوى العاملة اليهودية".[٦]

في هذا الجو الذي تسوده خصوصية يهودية وهجرة متزايدة، تم تأسيس أول نقابة عمال لليهود، الهستدروت (كانون الأول ١٩٢٠). وانطلاقاً من التزامها بسياسة العمل التي تبنتها منظمة الصهيونية العالمية، شرعت الهستدروت في توحيد وتوسيع القوات الاستعمارية والإنتاجية الصهيونية، في نفس الوقت الذي تقوم فيه ببناء نظام إداري "يهودي بحت" في فلسطين[٧]. كما قررت في أولى جلساتها "الموافقة على تولي مسئولية تشكيل منظمة "دفاعية" عسكرية مستقلة وسرية في كافة أرجاء البلاد.[٨]

وأمام تصاعد حركة صهيونية واثقة وسريعة النمو في فلسطين، شكلت "النخب" الفلسطينية وفود عديدة وتقدمت بعرائض متكررة للإدارة البريطانية في القدس وفي لندن، مطالبة بريطانيا بالوفاء بالتزاماتها، والحد من الهجرة، ودراسة مستقبل فلسطين وفقاً لديموغرافية وتاريخ فلسطين. لكن هذه الجهود غالباً ما كانت تذهب سدى. أما القادة الذين رفعوا أصواتهم في مواجهة السياسة البريطانية الموالية للصهيونية، فقد كانت تتم تنحيتهم عن مناصبهم. كما منع البريطانيون هيئة المؤتمر الوطني الفلسطيني (المؤتمر المشكل حديثاً للحركة الوطنية) من عقد المؤتمر الثاني، تحت ذريعة "الخوف" من إمكانية إيقاظ صحوة الشارع العربي.[٩]

استندت أساليب السيطرة الصهيونية على الأراضي، على وجود أقطاعين عثمانيين "فاسدين"، وقد وجهت جل تركيزها على الأراضي الزراعية في المناطق الشمالية والساحلية من فلسطين. وقد نجم عن ذلك حرمان مستأجري الأرض من الفلاحين الفلسطينيين من مصادر رزقهم، ليفسحوا المجال أمام توسع سلسلة المستوطنات، في الوقت الذي كانت فيه المنظمة الصهيونية العالمية ووكالاتها المختلفة تسعى لتوفير أكبر تواصل جغرافي ممكن من الأراضي المملوكة لليهود. ومع حلول عام ١٩٢١، ارتفعت وتيرة معدلات الهجرة اليهودية إلى فلسطين جنباً إلى جنب مع معدلات التوتر السياسي مع سيطرة حوالي ٧١ مستعمرة يهودية على أكثر من ٦٠٠.٠٠٠ دونم من الأراضي في فلسطين.[١٠]

الخريطة رقم ٤

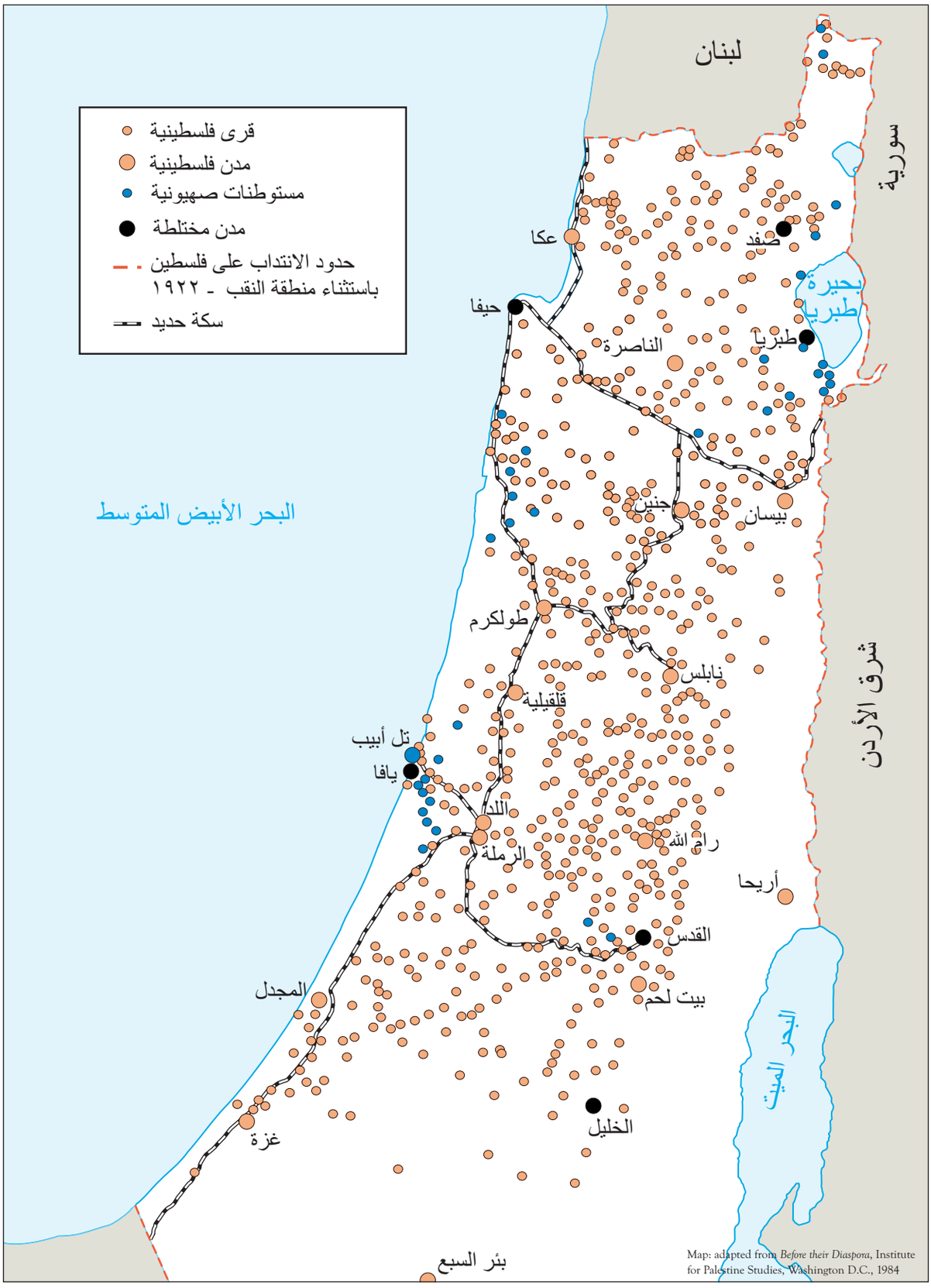

فلسطين تحت الانتداب البريطاني

استرشد قرار منح بريطانيا انتداباً على فلسطين في عام ١٩٢٠ بإحكام معاهدة فرساي التي انبثقت عن مؤتمر باريس للسلام في عام ١٩١٩ عقب الحرب العالمية الأولى. حيث نصت المادة ٢٢ من الميثاق التأسيسي لعصبة الأمم على: "لقد وصلت مجتمعات معينة من تلك التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية إلى مرحلة من التطور أصبح فيها من الممكن الاعتراف مؤقتاً بوجودها كمجتمعات مستقلة، وتتلقى النصح والمساعدة الإدارية من سلطات الانتداب حتى يكون بمقدورها إدارة شؤونها بمفردها[١]"

تضمن الإعلان الذي صدر عن مؤتمر سان ريمو للعام ١٩٢٠ قراراً يقضي بمنح بريطانيا انتداباً على فلسطين، إلا أن ذلك الانتداب لم يطبق رسمياً بالكامل إلى أن قامت عصبة الأمم بالموافقة والمصادقة على بنوده في عام ١٩٢٣. وفي سياق صياغتها لبنود الانتداب، استندت بريطانياً إلى وعد بلفور وموقف حكومتها الذي "يدعم تأسيس وطن قومي يهودي في فلسطين" [٢] وقد وجهت المادة الرابعة من وثيقة الانتداب الدعوة إلى المنظمة الصهيونية "لاتخاذ خطوات بالتشاور مع الحكومة الملكية البريطانية لضمان تعاون جميع اليهود الذين يرغبون بالمساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي." كما ألزمت مواد أخرى من وثيقة الانتداب بريطانيا بتسهيل وتشجيع الاستيطان الصهيوني وامتلاك الأراضي.[٣] وقد تمت صياغة المسودة النهائية لوثيقة الانتداب عام ١٩٢٢. وفي نفس العام، قامت بريطانيا بإجراء أول إحصاء للسكان في فلسطين، وتبين من نتائجه أن تعداد السكان اليهود بلغ ١١.٤% من مجموع السكان، وأن ما لا يقل عن ٣٢.٢% منهم قد هاجروا إلى فلسطين منذ تولي بريطانيا مسؤولية الإدارة والحكم في فلسطين. [٤]

تضمن الكتاب الأبيض الذي أصدره وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشيرتشل حول فلسطين في عام ١٩٢٢ تقسيماً لأراضي منطقة الانتداب الأولى والتي شملت أراضي شرق الأردن مع فلسطين، واقتصر الانتداب على فلسطين. وصادقة عصبة الأمم على ذلك في أيلول ١٩٢٢، وقامت بريطانياً بترسيم الحدود بين شرق الأردن وفلسطين، وحددت موافقتها على إقامة وطن قومي يهودي على فلسطين فقط. وبعد ذلك بقليل، اعترفت بريطانيا في نيسان ١٩٢٣ بالأمير الهاشمي عبد الله بن الحسين كحاكم شرعي لإمارة مستقلة في شرق الأردن.

بعد إعلان مؤتمر سان ريمو للعام ١٩٢٠، عرض زعماء فلسطينيون قضيتهم على الحكومة البريطانية، في محاولة منهم لإلغاء البنود المتعلقة بالوطن القومي اليهودي في وثيقة الانتداب، إلا أن هذه الجهود ذهبت أدراج الرياح ثانية. ومع قيام الكونغرس الأمريكي بالمصادقة رسمياً على السياسات البريطانية المؤيدة للصهيونية وفحوى وعد بلفور وذلك في ٢١ أيلول ١٩٢٢، وجد الفلسطينيون أنفسهم أكثر بعداً وقدرةً على التأثير على أصحاب القرار الدولي.[٥] وأصبحت الأنشطة السياسية المحلية الفلسطينية تلاقي قمعاً شديداً من سلطات الانتداب التي ضاعفت في استخدام القوة والعقوبات الجماعية القاسية في مهامها القضاء على العديد من مواقف المقاومة والمقاطعة والاحتجاجات الشعبية والإضرابات التي شرع بتنفيذها المؤتمر الوطني الفلسطيني والأحزاب السياسية القومية.

استناداً إلى المادة الرابعة من وثيقة الانتداب، تشكلت "الوكالة اليهودية" في فلسطين لتحقيق الهدف السياسي المعلن والمتمثل في تسهيل تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وقد حرصت الوكالة اليهودية منذ قيامها على طرح دورها ومهامها العمل كحكومة يهودية غير رسمية في فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني؛ واستناداً لذلك فقد عملت على توثيق روابطها بالإدارة البريطانية بعلاقات وثيقة. وكان أول رئيس للوكالة اليهودية، فريدريك كيش، عقيداً في الجيش البريطاني؛ وكان يشجع زملائه اليهود على التعلم والاستفادة من أبناء جلدته ورعاة حلمه البريطانيين في تسهيل بناء نظام إداري مستقل في فلسطين. وقد كان المعسكر الصهيوني منقسماً حول استثناء أراضي شرق الأردن من وثيقة الانتداب على فلسطين. وقد كانت قيادة المنظمة الصهيونية العالمية قانعةً بإمكانية الحصول على اعتراف الأمير عبد الله بدولة يهودية في فلسطين مقابل إسقاط المطالب الصهيونية بالاستيطان في شرق الأردن. إلا أن آخرين، بزعامة فلادمير جابوتنسكي البولندي الأصل، رفضوا "الفكرة" وأصروا على تسريع الاستعمار والاستيطان المدعوم بالقوة في كل من فلسطين وشرق الأردن.

الخريطة رقم ٥

ديموغرافية فلسطين، ١٩٣١

في عام ١٩٣١، أجرت حكومة الانتداب البريطاني الإحصاء الثاني لتعداد السكان في فلسطين المنتدبة. وفي تلك الفترة، اعتبر الإحصاء واحداً من أكثر تعدادات السكان في تلك الفترة دقة، حيث ألقى القائمون على الإحصاء الضوء على عدد من الخصائص الهامة والاتجاهات الآخذة في التطور.

وفقاً لنتائج ذلك الإحصاء، كان في فلسطين ٧٥٩.٧١٢ مسلم يشكلون ٧٣% من إجمالي السكان (الذين بلغوا في تلك الفترة ١.٠٣٥.٨٢١ نسمة) مقابل ١٧٤.٦١٠ يهودي يشكلون ١٦.٩% من السكان و ٩١.٣٩٨ مسيحي يشكلون قرابة ٨.٦% من مجموع السكان. يتضح من مقارنة بيانات هذا الإحصاء مع نتائج التعداد السكاني للعام ١٩٢٢، إن فترة الثلاثينيات شهدت انتقالاً متزايداً نحو المدن بين السكان المسلمين الذين استمر الطابع الريفي يسيطر عليهم رغم ذلك الإنتقال. وينطبق الأمر ذاته على السكان المسيحيين الذين كانوا ينقلون مراكز عملهم وسكناهم بأعداد كبيرة نحو مدن يافا وحيفا؛ وكان الطابع الحضري يغلب أكثر بين القطاع المسلم. وكان من آثار الأنشطة الاستعمارية الصهيونية أن ازدادت أعداد اليهود العاملين في الزراعة، على الرغم من أن الطابع الحضري استمر يغلب على التجمعات اليهودية بالكامل.[١]

عكست طبيعة الإنتاج الزراعي سيطرة ٦٣% من المسلمين العاملين في الزراعة على هذا القطاع الاقتصادي، حيث كان إنتاج المزارعين العرب يشكل ٨٦% – ٩٧% من مختلف المحاصيل الزراعية.[٢] وقد كان المسلمون (الذين شكلوا ٨٨% من مجموع سكان الريف) والمسيحيون (إلى درجة أقل) يزرعون حوالي أربعة ملايين دونم من محاصيل الحبوب، و ١٢٠.٠٠٠ دونم من البطيخ، وحوالي ٦٠٠.٠٠٠ دونم من الزيتون، و ٢٩٣.٠٠٠ دونم من الخضراوات جنباً إلى جنب مع كروم العنب، وحقول الموز، والتبغ. كما كانوا يرعون تربية حوالي مليون رأس من الماشية.[٣]

بينما كان المواطنون المسلمون يسيطرون على القطاع الزراعي الريفي، كان المواطنون المسيحيون حوالي (٦٠%) يعملون في الصناعة والتجارة والمهن الحرة والخدمات العامة.[٤] وقد بلغت نسبة التحول الكبير إلى التجمعات الحضرية من إجمالي عدد السكان العرب حوالي ٤٧% من إجمالي معدل النمو السكاني العربي في المناطق الحضرية منذ عام ١٩٢٢، مقابل معدل نمو سنوي نحو الريف بنسبة ٣٢%.[٥]

تضاعف عدد السكان اليهود أكثر من مرة منذ عام ١٩٢٢. وبشكل عام، كانت نسبة السكان اليهود المولودين خارج فلسطين تبلغ حوالي ٥٨% في عام ١٩٣١ وغالبيتهم (٨٠,٣٤٧) من مواليد أوروبا. كما كان أكثر من ٧٤.٠٠٠ منهم غير حاصلين على حقوق المواطنة "الفلسطينية" واستمروا يحملون جنسيات أجنبية. وقد انعكس التعليم الأوروبي والرفاهية النسبية للتجمعات اليهودية على معدلات إتقان القراءة والكتابة (٧٢%) مقابل ٤٨% و١٠% بين التجمعات المسيحية والإسلامية، على التوالي.[٦] وقد تمركز حوالي ثلثي السكان اليهود في مدن القدس، ويافا، وحيفا، وتل أبيب.[٧] رغم أن اليهود شكلوا في ذلك الوقت ١٦.٩% من مجموع السكان، إلا أنهم كانوا يشكلون ٣٣% من مجموع سكان المدن في فلسطين.

ازداد تضاعف الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية التي كشف إحصاء التعداد النقاب عنها في السنوات التالية، حيث نجم عنها تغيرات دائمة في التركيبة الاجتماعية. ومع حلول عام ١٩٣١، أدت السياسة البريطانية إلى زيادة كبيرة في الاستثمارات الرأسمالية داخل قطاعات معينة، وكان من شأنها أن شكلت نخبة حضرية جديدة في المجتمع الفلسطيني. فالبنى التحتية الحديثة كانت تشيد بخطى متسارعة، بينما كانت الضغوط المالية التي فرضتها الأنشطة الصهيونية المتسارعة على ملاك الأراضي تقوض التسلسلات الهرمية الاجتماعية التقليدية. وكان من الواضح أن المزارع الفلسطيني قد أصبح الخاسر الأكبر في تلك الحقبة، التي أطلق عليها حقبة إعادة التوزيع الاقتصادي.[٨] في عام ١٩٢٩، أشار السير جون هوب سمبسون، الذي كان يرأس لجنة تحقيق حول قضايا الهجرة، الأرض والاستيطان إلى أنه "لا توجد أية حقوق لاستعمال الأرض تصب في صالح المستأجرين العرب في فلسطين"، وعبر عن اعتقاده، بأنه مع سيطرة الصهاينة على أكثر من مليون دونم من الأراضي الزراعية الفلسطينية، "لم يعد هناك أي متسع لمستوطنة إضافية واحدة، إذا كانت معايير حياة الفلاحين العرب ستبقى على مستوياتها الحالية".[٩]

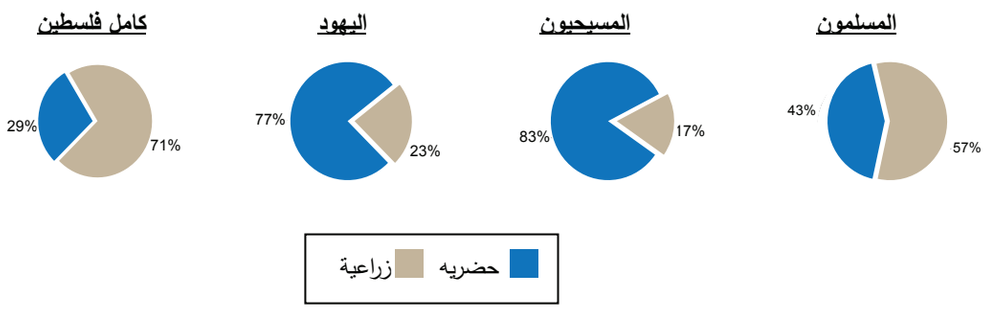

الخريطة رقم ٦

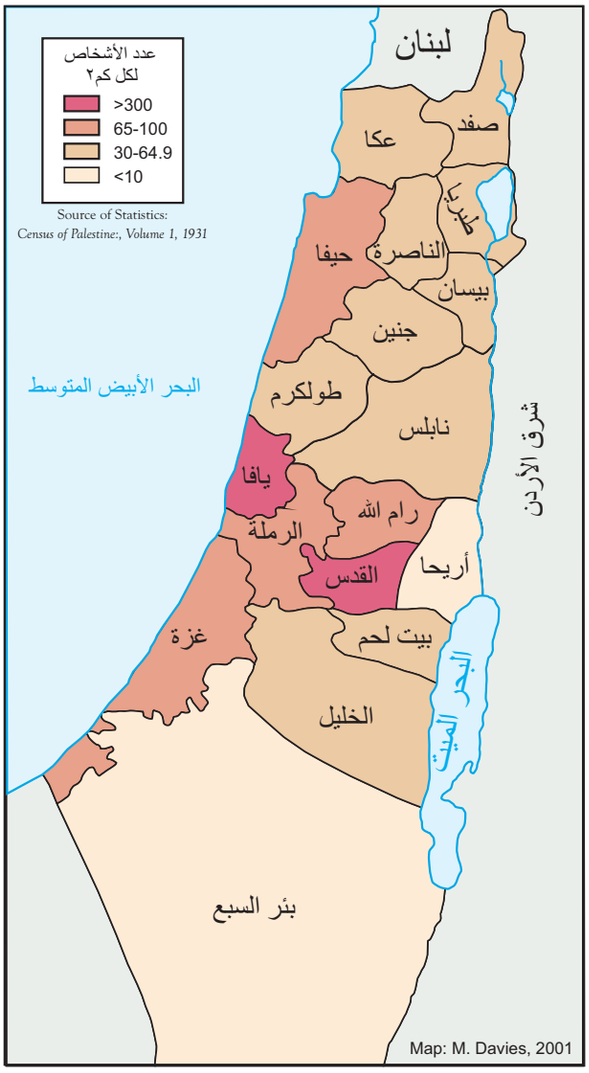

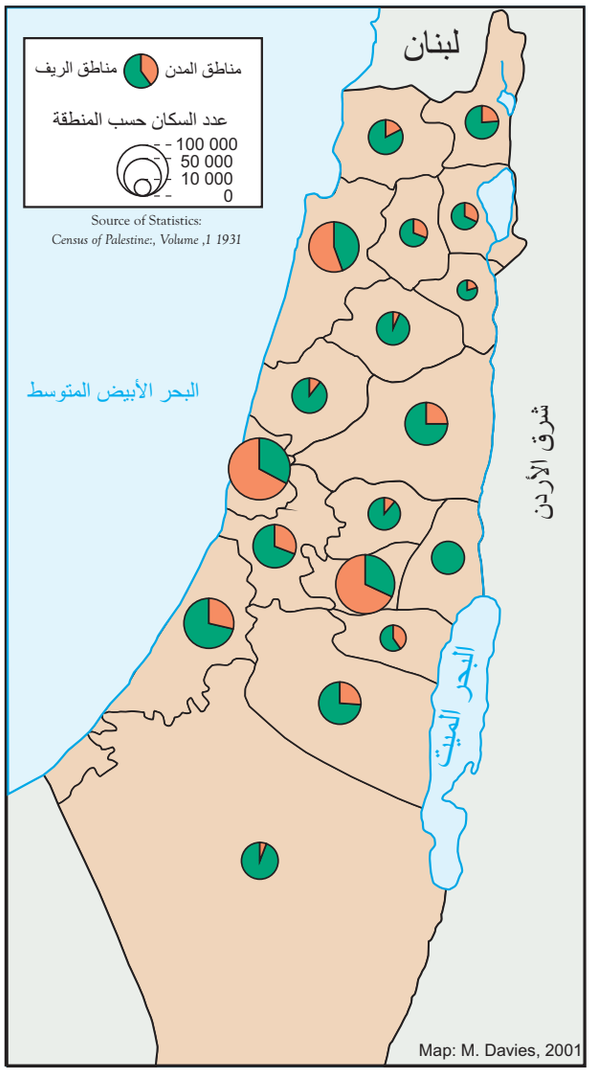

مشروع التقسيم الصادر عن لجنة بيل، ١٩٣٧

في عام ١٩٢٩، أشارت لجنة التحقيق التي ترأسها السير جون هوب سمبسون بكل وضوح إلى عدم قدرة اقتصاد وديموغرافية فلسطين على تحمل مزيد من أعباء عدم الاستقرار التي تحدثها الهجرة الصهيونية والاستيطان. وقد التقت توصيات هذه اللجنة مع توصيات لجنة شو للعام ١٩٣٠، وهي لجنة التحقيق البريطانية برئاسة السير والتر شو، والتي أرسلت للتحقيق في أحداث العنف التي بلغت ذروتها في سلسلة الانتفاضات المحلية التي انطلقت في عام ١٩٢٩. نص تقرير لجنة شو على أن "استمرار أو تسارع عملية (الهجرة والاستيلاء على الأراضي) في تكوين طبقة فقيرة وغاضبه ولا تملك أية أراضي كبيرة هي عملية محفوفة بالمخاطر على البلد ككل". وقد حثت اللجنة الحكومية البريطانية على إجراء تقييم عاجل لسياسة الهجرة التي تتبناها وأن تعالج "معاني النصوص الواردة في وثيقة الانتداب حول حماية مصالح التجمعات غير اليهودية". وقد تبنى الكتاب الأبيض البريطاني "كتاب باسفيلد" الصادر في تشرين الأول ١٩٣٠ هذه النتائج، وجمد غالبية عمليات نقل ملكية الأراضي لليهود وحدّ من الهجرة. لكن رئيس الوزراء البريطاني (ماكدونالد) قرر في شباط ١٩٣١ – تحت ضغوط قادة صهاينة – إلغاء ذلك التجميد، حيث جاءت قراراته تلك في ما عرف "بالكتاب الأسود"، وفيه تأكيداته الشخصية بهذا الشأن إلى رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، حاييم وايزمن، وقد ذهب أبعد من ذلك ليمتدح "العمل البناء الذي قام به الشعب اليهودي في فلسطين ... وآثارهم الإيجابية على عملية التنمية ورفاهية البلد ككل".[١]

ومن غير المفاجئ أن أخذ الاستياء والغضب الفلسطيني يتزايد من السياسة البريطانية، حيث أن احتمال الحصول على حق تقرير المصير في ظل الانتداب البريطاني بدأ يتبخر. وفي تشرين الأول ١٩٣٣، تم استخدام القوة في قمع سلسلة من الإضرابات والمظاهرات المناهضة للتواطؤ الصهيوني البريطاني، وقد خلفت ورائها ما لا يقل عن ١٢ شهيداً فلسطينياً وأججت الغضب ضد الممارسات العسكرية البريطانية.

مع حلول عام ١٩٣٦، أي بعد سبع سنوات على تشكيل لجنة السيرجون هوب سمبسون، زادت أعداد الهجرة اليهودية عدد السكان اليهود بأكثر من ١٥٠%، وتم بناء ٦٢ مستوطنة إضافية، وأصبح ما يزيد على ١.٥ مليون دونم من الأرض الفلسطينية تحت سيطرة اليهود.[٢] وقد رأى اليهود في المستوطنات "حرساً للأرض الصهيونية" وأقروا مبكراً بأن "أنماط الاستيطان سوف تحدد بدرجة كبيرة حدود الدولة (اليهودية المستقبلية)"[٣] . وقد أطلق الرئيس التنفيذي للوكالة اليهودية ديفيد بن غوريون، على المستوطنين اسم "جيش الإنجاز الصهيوني"[٤]. وفي أواسط نيسان ١٩٣٦، أثبتت الاشتباكات العربية اليهودية التي اندلعت في منطقة يافا أنه لا مناص من المواجهة، حيث ثارت اللجان الوطنية الفلسطينية على طول البلاد تلبية لدعوة القيادة الفلسطينية الممثلة في اللجنة العربية العليا، التي سارع البريطانيون إلى حظرها. ورغم قيام سلطات الانتداب باعتقال أعضائها وزجهم في السجون وفرض منع التجول في مختلف أرجاء البلاد، إلا أن الثورة العربية استمرت في كافة أرجاء فلسطين الخاضعة للإنتداب طوال الفترة الممتدة من نيسان إلى تشرين الأول ١٩٣٦.[٥]

أحدث امتداد الثورة والدعم الذي حظيت به على مستوى المنطقة العربية قلقاً بين صفوف القوات البريطانية، وتم استدعاء قوات إضافية في أيلول من أجل إخماد الثورة.[٦] وفي ظل الخوف من عدم الاستقرار على المستوى الإقليمي، وتحت ضغوط رسمية بريطانية تحرك الزعماء والقادة العرب للدعوة لوقف الإضراب العام وتعليق الثورة في حين قامت بريطانيا بإرسال لجنة تحقيق ملكية جديدة برئاسة اللورد بيل.

عند وصول لجنة بيل إلى فلسطين في تشرين الثاني ١٩٣٦، شرعت في تقييم جدوى ومستقبل الانتداب. في تقريرها الذي نشر في تموز ١٩٣٧، خلصت اللجنة إلى القول بأن "الانتداب على فلسطين يجب أن ينتهي ويستبدل بنظام معاهدة ...". وقد تضمنت النصوص المقترحة للمعاهدة، رؤية لتقسيم فلسطين، مع وضع القدس وبيت لحم تحت نظام خاص ومنفصل يمتد حتى ميناء يافا. كما اقترحت لجنة بيل أن يتحد الجزء الذي سيخصص للفلسطينيين مع شرق الأردن، بينما تقوم الدولة اليهودية بدفع إعانة إلى الدولة العربية، التي سيتوجب على الفلسطينيين المقيمين في منطقة الدولة اليهودية الانتقال إليها. وقد أصبحت خطة بيل بشقيها التقسيم من جهة وترحيل المواطنين نصوصاً مرجعية لغالبية الخطط والمشاريع المستقبلية الخاصة بحل قضية فلسطين.

رفض الفلسطينيون بحزم فكرة قيام دولة يهودية على ٣٣% من أرض فلسطين، وما يترتب على ذلك من تجريد لمئات آلاف من الفلسطينيين من أملاكهم.[٧] أما القيادة الصهيونية، التي تشجعت من الشرعية التي أضفتها مقترحات لجنة بيل على برنامجها، ولكن دون أي قبول أو اكتفاء بما اقترح من مساحة وحجم لمناطق السيطرة التي تضمنه لها هذه المقترحات، فقد قبلت الوكالة اليهودية من حيث المبدأ خطة التقسيم ورفضت تفاصيلها. كما رفضت حركة جابوتنسكي "الإصلاحية" الخطة بالكامل وشرعت في أيلول ١٩٣٧ بحملة عنيفة ضد الفلسطينيين والبريطانيين، حيث شكل ذلك منعطفاً للعودة إلى منهج الصراع وانطلاقة جديدة للثورة الفلسطينية في نهاية الثلاثينات.[٨]

الخريطة رقم ٧

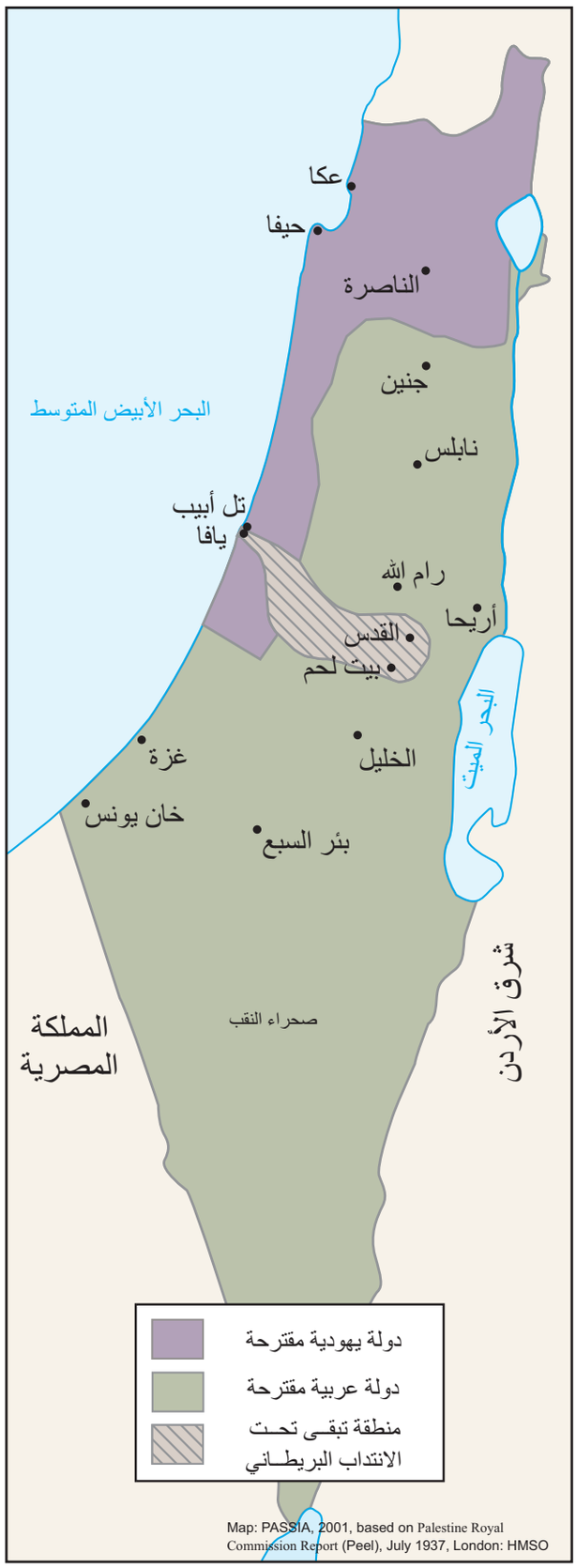

مشاريع التقسيم الصادرة عن لجنة وودهيد، ١٩٣٨

مع "ادعاء" قادة الحركة الصهيونية بعدم قبول حتى ٣٣% من فلسطين بدعوى أنها غير كافية ومع الرفض الفلسطيني المطلق الموافقة على خطة تدعوا إلى طردهم وترحيلهم الجماعي من ذلك الجزء من وطنهم، كان من الواضح أن البريطانيين غير قادرين على "فرض" مشروع لجنة بيل بحد ذاته. إلا أن الحاجة إلى وقف الصراع وحل القضية أخذت تصبح أكثر إلحاحاً مع تجدد الثورة الفلسطينية وتصعيد المواجهات. وفي سياق اعترافهم بقرار المنظمة الصهيونية العالمية الصادر في آب ١٩٣٧ القبول بمبدأ التقسيم، لكن ليس على أساس مقترحات لجنة بيل، والعمل على تطبيقه على أساس أكثر كرماً، شرع البريطانيون بتفحص الموضوع على نطاق أوسع.

وبناءاً على ذلك، تم إرسال لجنة التحقيق الفنية، برئاسة السير جون وودهيد (يشار إليها بلجنة التقسيم أو لجنة وودهيد) إلى فلسطين في نيسان ١٩٣٨، بهدف "تقصي الحقائق (و) ... بحث الإمكانات العملية لخطة التقسيم بشكل مفصل". حاولت بريطانيا تهدئة المخاوف والاهتمامات الفلسطينية بالإعلان عن أنهم "لم يقبلوا مقترحات لجنة بيل الخاصة بالترحيل القصري ..."[١]

استمرت مخاوف الفلسطينيين حول استعداد الوكالة اليهودية القبول بدولة بأية مساحة وحجم على أساس "الخطوة الأولى". وبعد نشر مقترحات لجنة بيل، قامت منظمة الصهيونية العالمية على الفور بتشكيل "لجنة ترحيل السكان". [٢] وحتى في الوقت الذي كانت فيه لجنة وودهيد في فلسطين، كان قادة الوكالة اليهودية يعقدون سلسلة من الاجتماعات في القدس، لبحث قضية الترحيل بالتفصيل. وقد أعلن الرئيس التنفيذي للوكالة اليهودية دعمه "للترحيل القصري". وأشارت الوكالة اليهودية، "فيما يتعلق بترحيل الأفراد، فإننا نقوم بذلك على الدوام. لكن القضية ستكون ترحيل أعداد أكبر بكثير".[٣] كما تزامنت زيارة اللجنة مع تنفيذ سلسلة من الهجمات بالقنابل في القدس، وحيفا، ويافا على يد ميليشيا الهاجاناه الصهيونية؛ وذلك كجزء من حملة لترحيل حوالي ٦٠٠ من الفلسطينيين مع نهاية السنة.[٤]

مع نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي، كانت سلطات الانتداب والميليشيات الصهيونية متحدين تماماً في العمل ضد الثورة الفلسطينية. وقد اكتسب هذا الاتفاق البريطاني اليهودي، الذي يضم أعضاء الهاجاناه وبرئاسة صهاينة بريطانيين، سمعة سيئة للهجمات "الانتقائية الوقائية" التي كانوا يشنوها على القرى في منطقة الجليل؛ وقد ضم كادر هذه الوحدات النخبة المستقبلية لقادة جيش الدفاع الإسرائيلي. [٥]

وفي بداية عملها وتحقيقاتها، شرعت لجنة وودهيد بدراسة مقترحات لجنة بيل (الخط أ)؛ واشتملت على ما لا يقل عن ثلاثة احتمالات للتقسيم. وقد وضعت الوكالة اليهودية خطة تدعو إلى قيام دولة يهودية كبيرة وتقسيم الدولة الفلسطينية الصغيرة إلى منقطتين معزولتين (كانتونين). وبينما رفضت القيادة الفلسطينية المشاركة في أية مفاوضات حول ما كانوا ينظرون إليه على أنه تجريد لحقوقهم، في حين سعى الأمير عبد الله في شرق الأردن للدعوة إلى الوحدة مع فلسطين وقدم خطته لقيام "مملكة عربية متحدة" [٦]. وقد جاءت النتائج التي توصلت لها لجنة وودهيد عن رفض قاطع وقوي لجدوى أو عدالة أي تقسيم، وكانت اللجنة ملتزمة بالشروط المرجعية التي حددت لها، وكان منها تعيين أماكن التواجد السكاني اليهودي مع الحرص على وضع خطة يمكن أن تشكل الوسيلة "الأقل استهجانا" لإقامة دولة يهودية في فلسطين (الخطة ج)، مع الإيضاح بطريقة أو بأخرى (الخطة ب) الوسائل المتاحة الوحيدة لتجميع الأراضي "اليهودية" المتناثرة في منقطة الجليل.

أرفق بتقرير اللجنة النهائي ملحقاً بالتحفظات التي قدمها عضو اللجنة توماس رييد والتي سجل فيها وجهة نظره حول "غياب العدالة"، "وغياب الأمن"، "وغياب الرضى" في أية خطة تقسيم يتم تبنيها، وخلص إلى القول إلى أنه حتى "لن يكون بالإمكان تطبيق الخطة (ج) في حال تم تبنيها. واعترافاً منه بتزايد انتشار عقيدة الترحيل (الترانسفير) بين الدوائر الصهيونية، دعا في "ملحق تحفظاته" إلى التخلي عن جميع الخطط الرامية إلى تقسيم البلد من خلال حدود اصطناعية، وأية خطط تكون نتيجتها المنطقية طرد العرب من بيوتهم لإفساح المجال أمام اليهود." [٧]

ومع تراجع فكرة ومبدأ "التقسيم" من حيث إمكانية التنفيذ أو موافقة الأطراف المعنية، لم يكن هناك خيار أمام بريطانيا سوى وضع صيغة مشروع لجنة بيل على الرف. وقد دعت الحكومة البريطانية إلى عقد مؤتمر عام لبحث قضية الهجرة اليهودية وامتلاك الأراضي (مؤتمر سان جيمس المنعقد في لندن في شباط ١٩٣٩) بمشاركة ممثلين عن الوكالة اليهودية وزعماء اليهود في الغرب وممثلين عن الحكومات العربية ووفد فلسطيني من أقطاب الهيئة العربية العليا.

الخريطة رقم ٨

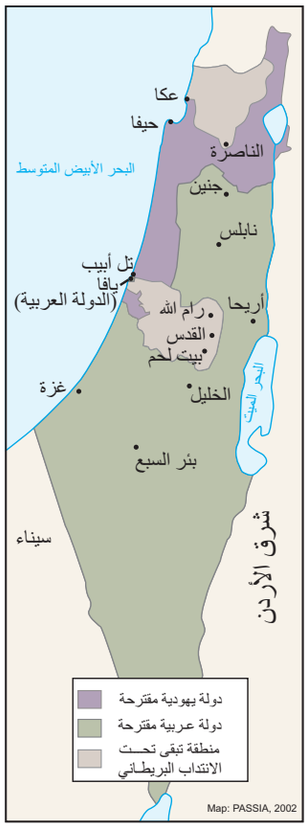

اقتراحات يهودية الى لجنة ودهيد

خطة أ

ملكية الأراضي: الفلسطينية والصهيونية حسب اللواء، ١٩٤٥

شكل امتلاك الأراضي والهجرة الهدفين الرئيسيين للحركة الصهيونية منذ نشأتها، بالإضافة إلى أنهما حددا طبيعة الانتداب البريطاني في فلسطين والعلاقات اليهودية – العربية أكثر من أي عامل آخر.[١]

مع بداية الاحتلال العسكري البريطاني في عام ١٩١٨، كان اليهود يملكون حوالي ٢% من أراضي فلسطين البالغة مساحتها حوالي ٦.٥٠٠.٠٠٠ (فدان). ومع حلول عام ١٩٤٤، كانت نسبة السكان اليهود قد ارتفعت من ٨% إلى ٣١% من مجموع السكان، بينما ازدادت الممتلكات الفعلية الصهيونية (التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية) بمعدل ثلاثة أضعاف.[٢] وأنيطت بالوكالة اليهودية مهمة استملاك الأراضي في عام ١٩٢٩، حيث سارت هذه العملية بشكل منتظم وفقاً للهدف القاضي بالسيطرة على أكبر مساحة متواصلة ممكنة من الأراضي الزراعية ووضعها تحت تصرف اليهود بشكل حصري. وخلال سنوات العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، أخذت هذه العمليات تتسع في منطقة الجليل لتضم أكبر مساحة من الأراضي الزراعية اليهودية في فلسطين (ما يعرف بوادي جزريل)[٣] ، وقد تمت هذه العمليات من خلال الأساليب العدائية و"السمسرة" الخبيثة التي اتبعها تاجر الأراضي الصهيوني يهوشع خانكن ومرة أخرى، كان المزارعون مستأجري الأراضي وصغار مالكي الأراضي ضحية هذه العمليات، في الوقت الذي كان فيه كبار مالكي الأراضي غالباً ما يسكنون في الخارج ويسعون لجمع مبالغ طائلة في فترة تدهور الاقتصاد الزراعي وارتفاع استثنائي في قيمة الأرض.[٤] لقد كان الحفاظ على المستوطنات الزراعية الصهيونية وتوسيعها أحد الأهداف الأساسية للمنظمة الصهيونية العالمية؛ ولذلك، فإن الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي كانا مضطرين لتمويل المزارع الصهيونية التي كانت القيمة الفعلية لإنتاجها ضئيلة ولا تكاد تذكر.[٥]

خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٠ إلى ١٩٤٥، سجلت دائرة تسجيل أراضي الانتداب ٥٨٤.١٩١ صفقة نقل ملكية، حيث ارتفعت مساحة الممتلكات اليهودية إلى ١.٧ مليون دونم.[٦] كما أشارت "لجنة العمالة" البريطانية التي تشكلت في عام ١٩٤٤ إلى أن ما لا يقل عن ٤٧.٠٠٠ مواطن عربي تركوا مواقعهم كقوى عاملة زراعية خلال السنوات الخمسة السابقة. ومع حلول عام ١٩٤٦، أشارت سلطات الانتداب إلى أن "اليهود يمتلكون أكثر من ١٥% من الأراضي الزراعية في فلسطين.[٧] ومع حلول عام ١٩٣١، جرى تجريد نسبة كبيرة من الفلسطينيين من ممتلكاتهم على يد الوكالة اليهودية، وبشكل خاص في المناطق الزراعية في الشمال، الأمر الذي اضطر سلطات الانتداب البريطانية على تشكيل "لجنة تنمية" تولت مهمة تسجيل "العرب الذين لا يملكون أية أراضي" وإعداد "خطة لتوطينهم".[٨] إلا أنه سرعان ما تم التخلي عن مشروع التوطين، الذي لم يحظى بأي ترحاب. باءت المحاولات البريطانية في أوائل الأربعينيات للحد من سرعة ونطاق التأثير الصهيوني عديمة الجدوى؛ بسبب التحايل أو التغاضي المتكرر عن قوانين نقل الملكية. وقد وصف أحد المعلقين الدور الذي لعبته بريطانيا في تلك الفترة بأنه كدور "حكم يحاول عبثاً وضع قوانين جديدة للعبة نقل ملكية الأراضي، والتي أخذت تتفاقم مع مرور الوقت، وأصبحت تأخذ بشكل متزايد منحنى وغير قابل للسيطرة."[٩]

رغم الضغوط والخسائر الكبيرة التي لحقت بالفلسطينيين، إلا أنهم حافظوا على سيطرتهم على غالبية أراضي القطاع الزراعي في فلسطين؛ بالإضافة إلى أن الغالبية العظمى من كبار وصغار المزارعين نجحوا في حماية أراضيهم. (كما تبين الخريطة)، لم يمتلك اليهود كثيراً من الأراضي في أي من الألوية البالغة عددها (١٦) لواءً أيام الانتداب، كما أن الملكية اليهودية كانت بحدود ٥% أو أقل في نصف هذه الألوية. لكن سرعة وسهولة تمكن اليهود من وضع موطئ قدم في قلب الأراضي الزراعية الفلسطينية ستبقى على الدوام شاهدةً على فشل بريطانيا في تحقيق العديد مما أرادته من بنود الانتداب.

كان يفترض أن يحترم وينفذ المسئولون البريطانيون وثيقة الانتداب التي تلزم بالتحقق من عدم وقوع "أي تمييز من أي نوع بين سكان فلسطين على أرضية العرق، أو الدين أو اللغة".[١٠] في عام ١٩٤٤، وبالرغم من ذلك، فقد تبنى حزب العمال البريطاني قراراً مؤيداً "لترحيل السكان" من فلسطين، وجاء فيه "وجوب تشجيع العرب على الخروج من أراضيهم مع تشجيع اليهود إلى الحلول محلهم"[١١] . وفي تموز من نفس العام، قاد كليمنت أتلي حزب العمال البريطاني نحو النصر في الانتخابات البريطانية العامة.

الاستعمار الزراعي الصهيوني، ١٨٨٢ – ١٩٤٤[١٢]

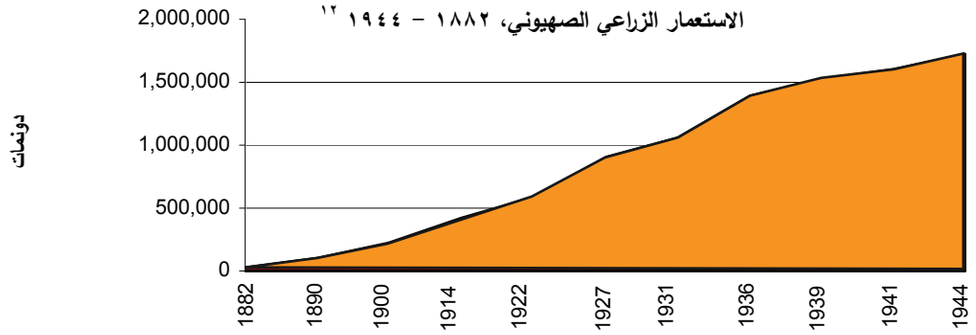

الخريطة رقم ٩

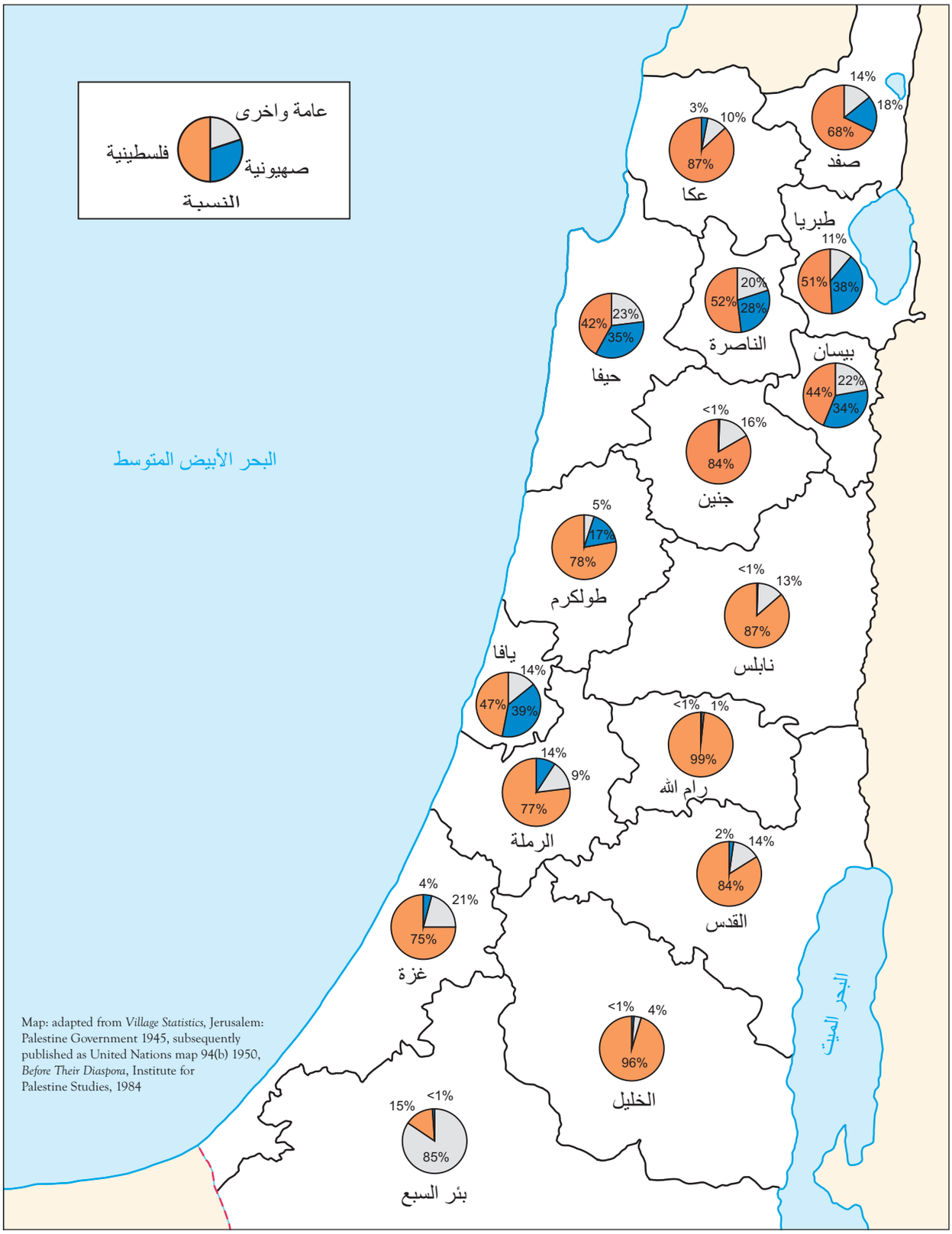

Map: adapted from *Village Statistics*, Jerusalem: Palestine Government 1945, subsequently published as United Nations map 94(b) 1950, *Before Their Diaspora*, Institute for Palestine Studies, 1984

خطة موريسون – جرادي، ١٩٤٦

خلفت الحرب العالمية الثانية وراءها دماراً على نطاق واسع، لدرجة أنها زعزعت إلى الأبد التحالفات العالمية واستراتيجيات القوى الإقليمية التي سبقت اندلاعها. ومع نهاية هذه الحرب، كان حوالي ٦٠ مليون إنسان قد لقوا حتفهم، ومن بينهم حوالي ستة ملايين يهودي أوروبي. كما أن حوالي ١٤ مليون "شخص مهجر" قد تشتتوا عبر أرجاء قارة محطمة اقتصادياً. [١]

تم إنقاذ عدد ضئيل من اليهود خلال سنوات الحرب الستة، والتي اتسمت خلالها جهود المساعدة بالتقصير والتأخير والضعف، وأحياناً عديمة الجدوى. ويعود ذلك جزئياً إلى أن أخبار القتل المنظم التي لم تظهر حتى عام ١٩٤١، ولم يأخذها الحلفاء واليهود على محمل الجد بشكل كاف حتى عام ١٩٤٢[٢] لكن الردود حتى بعد أن وصلتهم أخبار (المحرقة)، كانت ضعيفة وحتى ساخرة. في عام ١٩٤٣، عقد الحلفاء مؤتمراً لبحث القضية، لكن أي من بريطانيا أو الولايات المتحدة لم تقم بفتح أبوابها أمام اللاجئين اليهود.[٣] كما أن اليهود أنفسهم فشلوا في أن يضعوا جانباً انقساماتهم الداخلية واهتماماتهم الأيديولوجية في الوقت المناسب لاتخاذ ردود فعل مناسبة. [٤]

وصل إلى فلسطين خلال سنوات الحرب حوالي ٥٠.٠٠٠ لاجئ يهودي،[٥] بينما بقي في أوروبا حوالي مليون يهودي مشرد مع نهاية الحرب.[٦] وقد اقتضت الكارثة فعلاً فورياً من القوى المنتصرة، بريطانيا والولايات المتحدة، وبقيت محنة اليهود في أوروبا محط أنظار العالم أكثر من أي شيء آخر. واكتفت الولايات المتحدة وبريطانيا بتنفيذ قيود وقوانين الهجرة المعتادة، ولم تعرض أية مبادرة لإعادة توطين اللاجئين اليهود في أوروبا.[٧]

شهد ميزان القوى الجديد الذي تعزز في الشهور الأخيرة من الحرب العالمية الثانية بداية الحرب الباردة. كما أن كل من الولايات المتحدة وبريطانيا شهدتا تغيراً في القيادة السياسية في عام ١٩٤٥. وفي غضون شهور من استسلام ألمانيا، كان رئيس الوزراء البريطاني الجديد أتلي يسعى لإشراك الولايات المتحدة في القضية الفلسطينية. وفي ظل إدراكه لفشل سلفه في التوصل إلى حل، ووعيه لمدى تزايد التعاطف مع اليهود في أمريكا والمخيمات المزدحمة في أوروبا، رأى أتلي أن تدويل القضية لا يعتبر حتمياً وحسب، وإنما مفضلاً أيضاً. كما أن خطى التدخل الأمريكي (ظاهرياً لصالح اليهود) أخذت تتسارع مع بدأ سباق التأثير الجغرافي – السياسي. كما أن القلق بدء يدب في الولايات المتحدة جرّاء السياسة السوفيتية المناهضة لليهود، وحتمية تعاطفها مع العرب، واحتمال السيطرة السوفيتية على المنطقة الغنية بالنفط.[٨]

في تشرين الثاني ١٩٤٥، تشكلت لجنة التحقيق الأنجلو – أمريكية لدراسة مشكلة اللاجئين اليهود. وبإصرار من الولايات المتحدة الأمريكية، اقتصرت البنود المرجعية لهذه اللجنة على بحث موضوع توطينهم في فلسطين كخيار وحيد. وقد أوصت اللجنة بإصدار مائة ألف شهادة هجرة بشكل فوري، وبإزالة كافة القيود المفروضة على نقل ملكية الأراضي في فلسطين. ولم تتوصل اللجنة إلى حل لقضية السيادة، واقترحت بدلاً من ذلك وصاية دولية طويلة الأمد تحت إشراف الأمم المتحدة.

شعر الفلسطينيون بالخطر المحدق بهم جرّاء تزايد موجات الهجرة اليهودية من أوروبا، واعتبرت بريطانيا خطة الهجرة غير عملية على المدى القريب أو البعيد. وقام نائب رئيس الوزراء البريطاني، هيربرت موريسون، والسفير الأمريكي، هنري جرادي، بإعداد مشروع حل بديل ومعدّل للهجرة. وقد اشتمل المشروع على المطالب اليهودية بإصدار مائة ألف شهادة هجرة فورية واقتراح العمل بمبدأ الوصاية، إلا أنها وضعت تصورا لتقسيم المقاطعات اليهودية والعربية، وتركت المجال مفتوحاً أمام حل سياسي على أساس دولة ثنائية القومية أو تقسيم لفلسطين. لكن الرفض الصهيوني الأمريكي للمشروع شكل فشلاً ونهاية فورية لها، وشكل إصدار الولايات المتحدة لبيانات عامة تنتقد بريطانيا وداعمة لمنظمة الصهيونية العالمية نهاية لمشروع موريسون – جرادي الأنجلو أمريكي!

الخريطة رقم ١٠

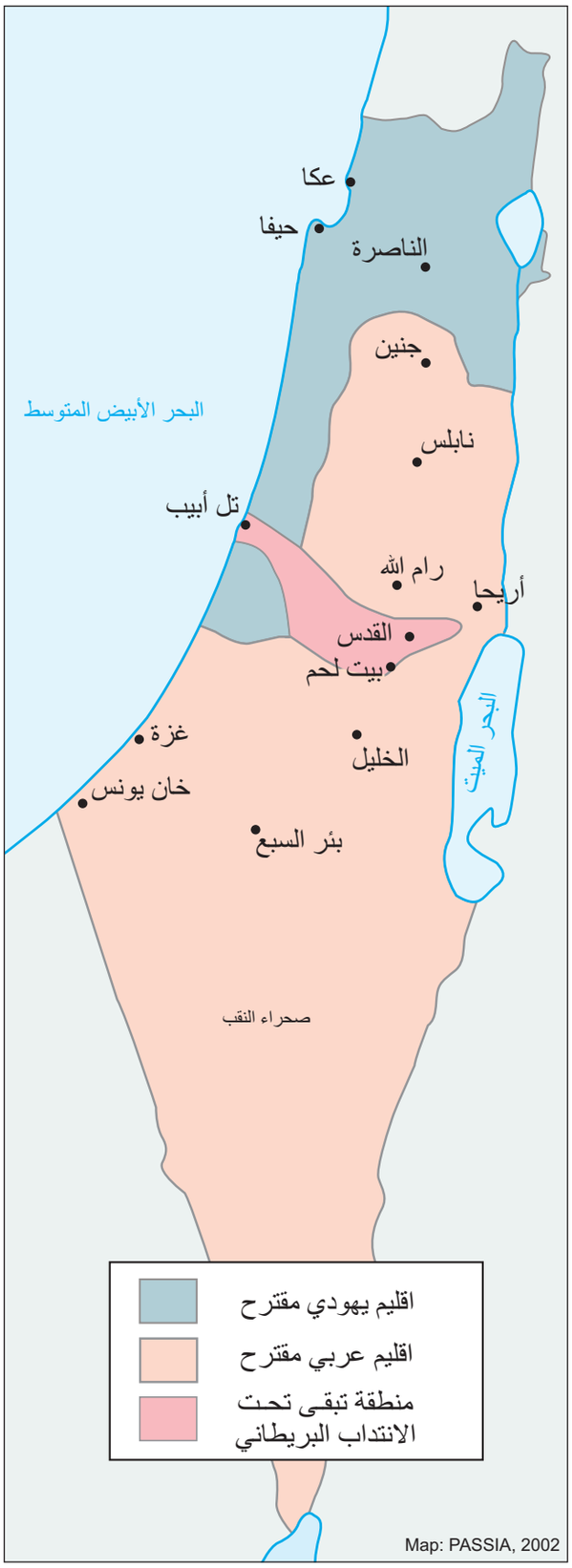

سكان فلسطين حسب الأقضية والألوية عام ١٩٤٦

سرّع الإخفاق في كسب الدعم لخطة موريسون – جرادي من قيام بريطانيا في شباط ١٩٤٧ بنقل مسؤولية ملف القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة. رغم أن جهوداً بذلت لمحادثات بين قادة يهود وفلسطينيون في لندن، إلا أنها لم تعمر طويلاً وآلت إلى الفشل بعد أسبوعين من اجراءها. كما أدى مبالغة الرئيس الأمريكي هنري ترومان، في دعمه لليهود، بما في ذلك موافقته على مشروع الوكالة اليهودية القاضي بقيام دولة يهودية على ٦٠% من أرض فلسطين، إلى وضع بريطانيا في موقف العاجز وغير القادر على التفاوض مع أي من الجانبين.[١] في أثناء ذلك، بدأت الميليشيات الصهيونية مجتمعة منذ أوائل ١٩٤٤ بشن حملة ضد القوات البريطانية ومنشآتها في فلسطين. ومع حلول منتصف عام ١٩٤٦، كانت القوات البريطانية تتعرض لإطلاق النار، وإلقاء القنابل، والخطف على نحو أسبوعي تقريباً، بالإضافة إلى أن مئات المدنيين لاقوا حتفهم.[٢] وقد دفع هذا الوضع رئيس الوزراء البريطاني إلى الإعلان، في سياق هجوم شنه باستحياء على قادة اليهود: "إذا كانت الأحلام التي حلمناها للصهيونية ... والجهود التي بذلنا من أجل مستقبلها ستنتج نوعاً جديداً من أفراد العصابات المشابهين للذين كانوا في ألمانيا النازية، فإن الكثيرين من أمثالي سيجدون أنفسهم مضطرين لإعادة النظر في الموقف الذي تبنيناه بشكل متواصل ولفترة طويلة في الماضي".[٣]

واستمر قادة الوكالة اليهودية في منهاج الارهاب والعنف بشكل منظم ومتواصل. وفي حزيران ١٩٤٦، قامت سلطات الانتداب للمرة الأولى باعتقال شخصيات قيادية من الوكالة اليهودية، وأغلقوا بذلك القناة الأساسية للتنسيق اليهودي – البريطاني، بعد أن ساعدوا في إنشائها وتعاملوا معها منذ عام ١٩٢٣.[٤] لقد أجبرت البنود المرجعية المتناقضة لوثيقة الانتداب الحكومة البريطانية على السير في طريق تحقيقها مستحيل منذ البداية. ففي الوثيقة التي وضعت (عام ١٩٢٢) في وقت كان فيه اليهود يشكلون أكثر بقليل من ١١% من مجوع السكان، وعد الانتداب اليهود بإنشاء "وطن قومي" لهم وضمان حماية الوضع المدني والاقتصادي للسكان الأصليين الفلسطينيين، وبالتالي وضعت الإدارة البريطانية في موقف سخيف وهي ترى "عدم حدوث أي تمييز من أي نوع بين السكان."[٥] ومع حلول عام ١٩٤٦، كانت جميع المحاولات الرامية للحيلولة دون التفكيك الحتمي لسلطة الانتداب تذهب سدى.

خلال الفترة الممتدة من ١٩٢٠ إلى ١٩٤٥، دعم البريطانيون هجرة أكثر من ٣٩٣.٨٨٧ يهودي، شكلوا ثلثي عدد السكان اليهود مع نهاية عام ١٩٤٥. ومنذ إجراء سلطات الانتداب للتعداد السكاني في عام ١٩٢٢، ازدادت نسبة السكان اليهود بحوالي ٧٠٠% ، وشكلوا حوالي ٣٢% من مجوع السكان.[٦] ورغم الهجرة الاستثنائية ووجود أكثر من ٢٦٠ مستعمرة زراعية، إلا أن الطابع الحضري استمر يغلب على السكان اليهود. ومع أن نسبة السكان اليهود في لواء القدس بلغ حوالي ٣٨%، إلا أن ممتلكاتهم من أراضي المنطقة اقتصرت فقط على ٢%، بينما صنف ٣% فقط منهم من الريف (راجع الخريطتين ٣٨ و ٤٠).[٧] يمكن ملاحظة نمط مشابه في لواء يافا، الذي وجدت فيه أكثر كثافة سكانية (١,١١٦.٥ شخص لكل كم٢). فمن بين ٢٩٥.٠٠٠ يهودي كانوا يقيمون في اللواء، كان ما نسبته ٥٩% منهم يسكنون في مدينة تل أبيب (التي كان يسكنها أقل من ٤٠٠ فلسطيني). كما أن النمط الذي كان سائد في حيفا يشبه نفس نمط يافا. وقد غلب الطابع الريفي على السكان اليهود فقط في مناطق بيسان، وطبريا، والناصرة التابعة لمنطقة الجليل الأدنى (راجع الخريطة رقم ١٣). تجدر الإشارة إلى أن ٢٩% من اليهود كانوا يقيموا في تل أبيب، أي أكثر من تعداد جميع اليهود المقيمين في الريف الفلسطيني.[٨]

بلغ تعداد سكان فلسطين في عام ١٩٤٦ حوالي ١.٨٤٥.٥٦٠ نسمة، من بينهم: ٥٨% من الفلسطينيين المسلمين و ٨% من المسيحيين المسلمين. وقد شكل المسلمون ٧٩% من سكان الريف الفلسطيني – ذلك القطاع الذي يشكل ٥٢% من إجمالي السكان– بينما شكل اليهود ٥٠% من مجموع سكان المدن.[٩] بالنسبة للفلسطينيين المسيحيين، بلغت الاتجاهات الديموغرافية طويلة الأمد أوجها بتمركز ٨٠% منهم في مراكز المدن. في لواء يافا فقط، تجاوز عدد السكان اليهود أعداد الفلسطينيين، وشكلوا حوالي ثلث السكان في ثلاثة من ستة عشر لواءً في فلسطين. لقد شكل السكان العرب أغلبية في خمسة عشر لواءً. أما من ناحية ملكية الأراضي، فقد استمروا في احتفاظهم بغالبية الأراضي في جميع الألوية الستة عشر.[١٠]

الخريطة رقم ١١

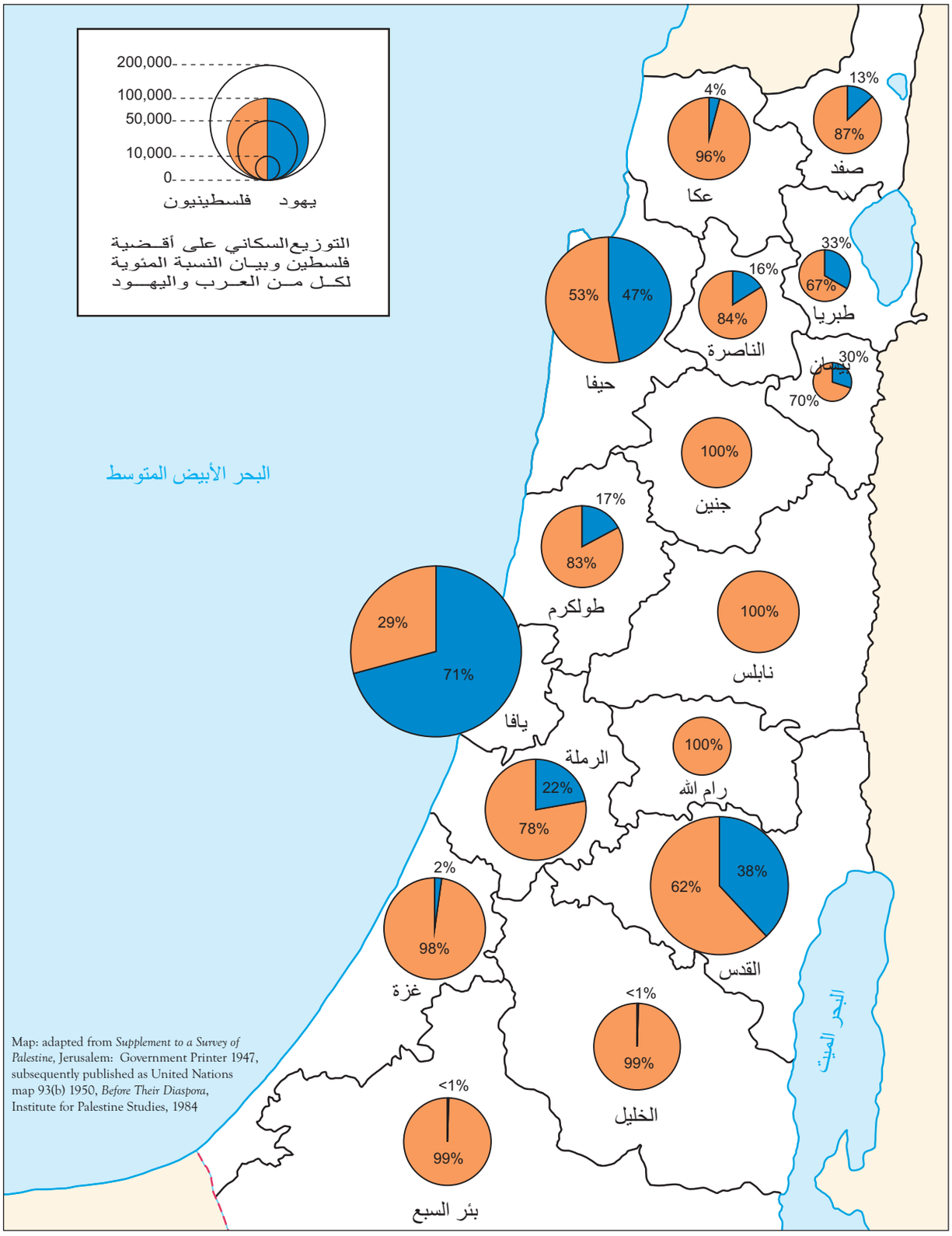

قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٩٤٧
حرب عام ١٩٤٨ وخطوط الهدنة للعام ١٩٤٩

في أوائل عام ١٩٤٧، أعلنت بريطانيا عن إحالة قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة، حيث صرح مندوبها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيار من نفس العام "لقد حاولنا لسنوات إيجاد حل للقضية ... وها نحن الآن نرفعها إلى الأمم المتحدة التي نأمل أن تنجح حيث لم يكتب لنا النجاح." [١]
في نفس اليوم، تم تشكيل لجنة خاصة حول فلسطين مؤلفة من ١١ عضواً، من أجل دراسة القضية الفلسطينية وإعداد مقترحات لحلها. وهذه كانت اللجنة الحادية عشرة (١١) من سلسلة لجان التحقيق الرسمية التي تم تشكيلها منذ عام ١٩١٩ وهي اللجنة التاسعة عشرة من سلسلة هيئات التحقيق التي أرسلت إلى حكومة الانتداب خلال ٢٥ سنة.[٢]
وصل أعضاء اللجنة إلى فلسطين في حزيران ١٩٤٧، وشرعوا في جمع معلومات والاستماع إلى شهادات حتى تموز، وانتهوا من إعداد تقريرهم مع نهاية شهر تموز. وفي أيلول من نفس العام، تم تأسيس ما عرف باللجنة المؤقتة من أجل دراسة مقترحين لخطتين. دعت الخطة الأولى إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، مع وضع القدس وضواحيها كنظام خاص تحت إدارة دولية منفصلة (*Corpus Separatum*). وقد حظيت هذه الخطة بدعم غالبية أعضاء اللجنة الدولية الخاصة حول فلسطين. أما الخطة الثانية، التي كانت على منوال خطة موريسون – جرادي (راجع الخريطة رقم ١٠)، فقد حظيت بدعم أقلية أعضاء اللجنة. وفي سياق دراستها للخطة التي حظيت بدعم الأغلبية، توصلت اللجنة المؤقتة إلى استنتاجات متناقضة. فبالأرقام الحقيقية، منحت هذه الخطة إقامة دولة يهودية على ٥٦.٤٧% من أرض فلسطين، تاركة ٤٢.٨٨% من الأراضي للفلسطينيين ومنطقة مساحتها ٠.٦٥% تحت إدارة دولية.[٣] في الدولة اليهودية المقترحة، تم تقدير عدد السكان بحوالي ٤٩٨.٠٠٠ يهودي (من إجمالي عدد السكان البالغ ٩٠٥.٠٠٠) مقابل ٤٠٧.٠٠٠ عربي. إلا أن اكتشاف اللجنة المؤقتة خطأ يتعلق بإغفال السكان البدو، أضاف ١٠٥.٠٠٠ عربي إلى إجمالي عدد السكان، الأمر الذي جعل اليهود أقلية وجعل أكثر من نصف مليون عربي من السكان الأصليين في وضع أقلية[٤]. كما نصت الخطة على بقاء ١٠.٠٠٠ يهودي فقط في الدولة العربية بين ٧٢٥.٠٠٠ عربي، أما في منطقة القدس، فسيكون هناك حوالي ١٠٠.٠٠٠ يهودي و ١٠٥.٠٠٠ عربي[٥] (راجع الخريطة رقم ٣٩). لقد منحت الخطة لليهود جميع أو ١٠ من ١٦ لواء، يشكل اليهود أقلية في ٩ ألوية منها. وقد أشار أحد تقارير اللجنة المؤقتة إلى أن المقترح منح لواء بئر السبع لليهود، مشيراً إلى "أنه من الغريب أن تقوم غالبية أعضاء اللجنة الدولية (كلجنة الأمم المتحدة الخاصة حول فلسطين) بإصدار توصية لتحويل أرض عربية بالكامل ووضع سكانها تحت سيطرة اليهود الذين يشكلون أقل من ١% من سكان تلك المنطقة بعكس رغبات ومصالح العرب الذين يشكلون ٩٩% من السكان.[٦]
رغم ذلك، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة مقترح الأغلبية (التقسيم) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، على شكل قرار رقم ١٨١[٧] ويلخص المؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي الظلم الذي ألحقه التقسيم بالفلسطينيين كما يلي: "إنهم (الفلسطينيون) لا يستطيعون أن يفهموا لما لم يكن من العدل لليهود أن يكونوا أقلية في دولة فلسطينية موحدة، بينما كان عدلاً أن يتم تحويل أكثر من نصف السكان الفلسطينيين – الذي يشكلون الأغلبية الأصلية المقيمة على أرض الأجداد – بين ليلة وضحاها إلى أقلية تحت حكم أجنبي."[٨] وقد صوتت جميع الدول الممثلة ضد الخطة، بينما امتنعت بريطانيا عن التصويت.[٩] وقد نص القرار ١٨١ على فترة انتقالية لمدة شهرين تلي الانسحاب البريطاني، بينما تتولى لجنة دولية (منبثقة عن الأمم المتحدة) نقل السلطات. إلا أن ذلك لم يحدث أبداً.
في اليوم التالي لاعتماد الأمم المتحدة للقرار رقم ١٨١، استدعت *الهجانا* جميع اليهود من سن ١٧ – ٢٥ سنة. وفي الأسبوع الذي تلاه، شنت اعتداءاً على يافا (أرض حدودية عربية وفقاً لخطة التقسيم).[١٠] وخلال الشهور الست التي سبقت الانسحاب البريطاني من فلسطين (١٤ أيار ١٩٤٨)، تم إجبار ٣٨٠.٠٠٠ فلسطيني على ترك منازلهم، بينما شهدت دير ياسين (والتي شكلت جزء من المنطقة التابعة للإدارة الدولية) أفدح مذبحة في سلسلة المذابح التي اقترفها اليهود.[١١] وقد شكل الدعم البريطاني للقوات اليهودية، على صعيدي التدريب والمعدات، تعارضاً صارخاً مع الحظر المطلق لتسلح الفلسطينيين خلال فترة الانتداب. كنتيجة لذلك، أصبح هناك جيش واحد في فلسطين عند اندلاع الحرب، بينما ترك السكان الأصليين ليعتمدوا على التدخل الإقليمي الذي غلبت عليه دوافع عليا وتنافسية. عند انتهاء الانتداب البريطاني، كانت القوات الصهيونية تسيطر على ٧٠% من فلسطين.[١٢] ومع انتهاء الحرب، أصبحت قواتهم تحتل حوالي ٧٨% من فلسطين، بما في ذلك نصف المنطقة التي كانت مخصصة للدولة العربية الصغيرة في قرار التقسيم.[١٣] وأدت معارك عام ١٩٤٨ إلى سيطرت الأردن على الجزء المتبقي من شرق فلسطين والذي يعرف باسم "الضفة الغربية" بما فيها القدس الشرقية، في حين سيطرت القوات المصرية على قطاع غزة.[١٤]
مع حلول تشرين الثاني من عام ١٩٤٨، تمكنت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين من تحديد خطوط هدنة دائمة، حيث وقعت إسرائيل اتفاقيات هدنة مع مصر في شباط ١٩٤٩،[١٥] ومع لبنان في آذار من نفس العام، ومع الأردن وسوريا في نيسان وتموز من نفس العام، على التوالي. وقد تمخض عن اتفاقيات الهدنة أربع مناطق منزوعة السلاح وأربع مناطق غير تابعة لأي طرف (في القدس وعلى مقربة من دير اللطرون).
استمرت الجهود الدولية للتوصل إلى اتفاقيات سلام دائمة بين إسرائيل والدول العربية لفترة من الوقت، وانتهت جميعها بالفشل. في نيسان من عام ١٩٤٩، التقت وفود من إسرائيل، والأردن، وسوريا، ولبنان، واللجنة العربية العليا في مؤتمر لوزان بسويسرا تحت رعاية لجنة المصالحة في فلسطين التابعة للأمم المتحدة. وقد انهارت هذه الجهود مع انسحاب إسرائيل من المؤتمر في منتصف الصيف. وقد اتسم موقف إسرائيل بالاستخفاف بهذه المحاولات: كتب أبا إيبان إلى بن غوريون قائلاً، "ليست هناك حاجة للسعي للسلام. الهدنة تكفي لنا. إذا سعينا للسلام، فإن العرب سيطلبون ثمناً لذلك – حدود أو لاجئين أو كليهما معاً. دعنا ننتظر لعدة سنوات."[١٦]

الخريطة رقم ١٢

خطوط وقف اطلاق النار- ١٩٤٩

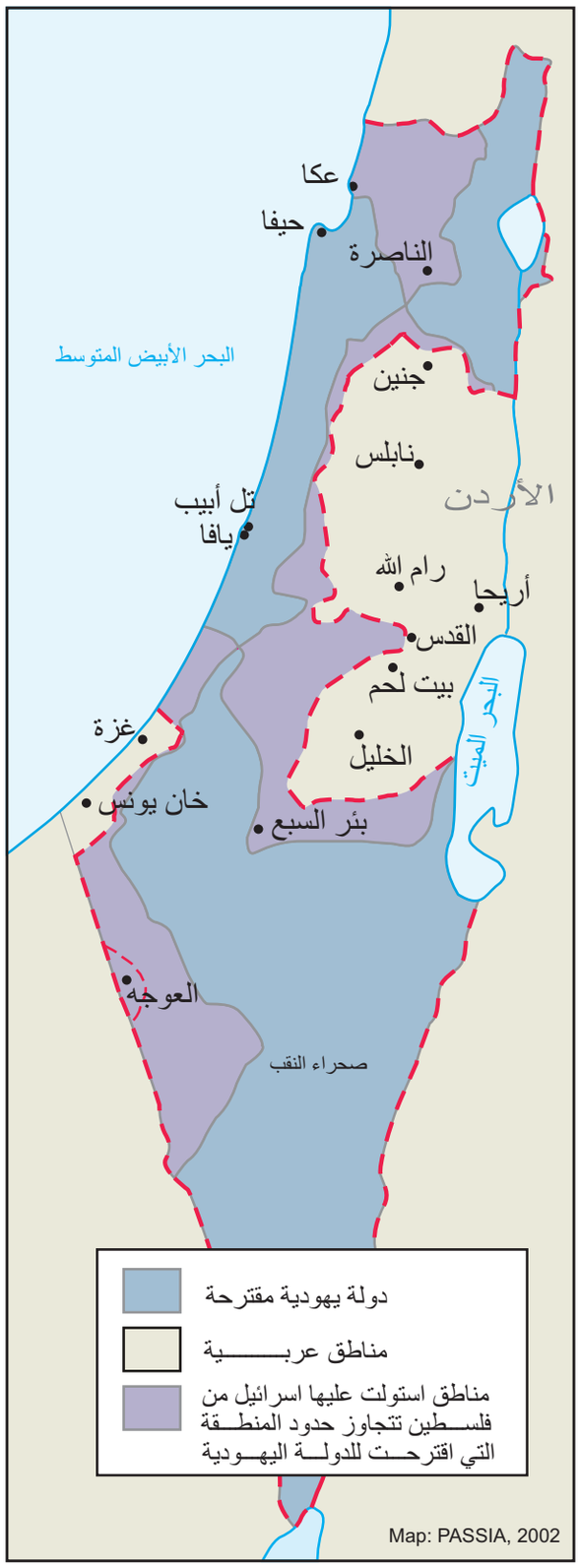

خطة هيئة الأمم المتحدة للتقسيم - ١٩٤٧

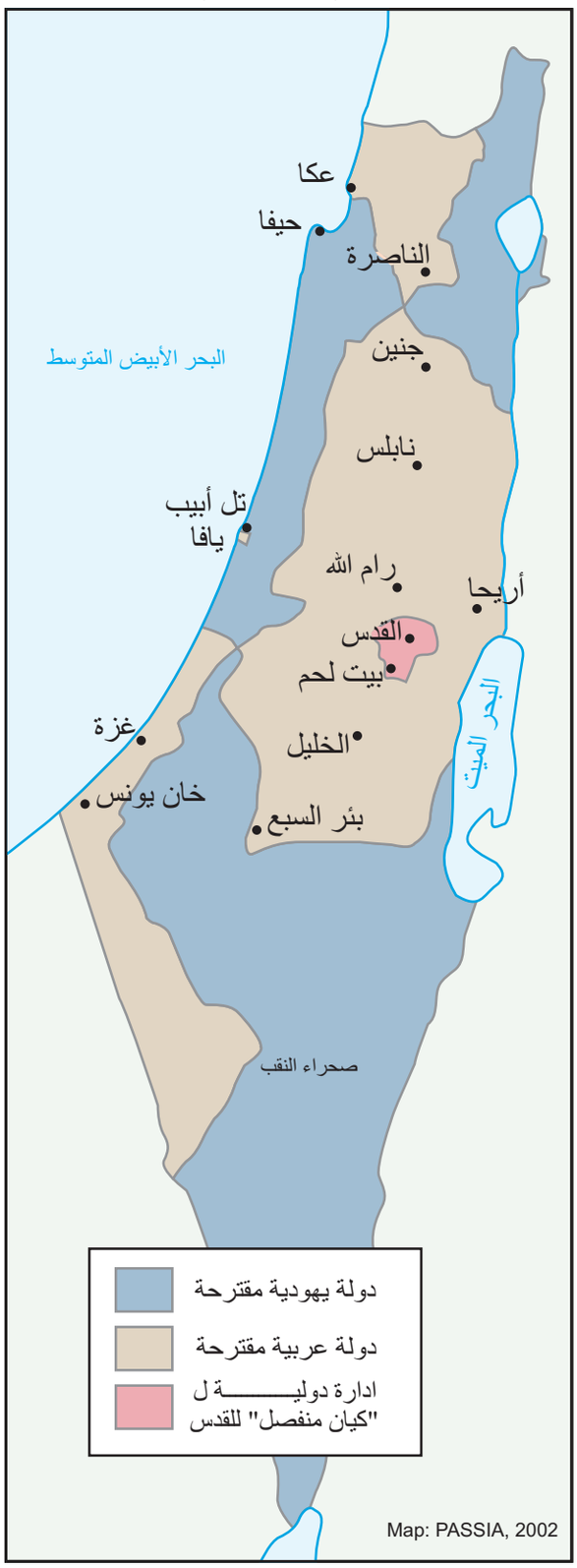

ملكية الأراضي في فلسطين ١٩٤٨

لقد أنكرت خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة الحقائق الديموغرافية في فلسطين بقدر لا يزيد عن إنكارها للحقائق المتعلقة بملكية الأراضي. لقد زودت سلطات الانتداب اللجنة الدولية الخاصة حول فلسطين بإحصاءات تبين أن ملكية اليهود للأراضي لم تتجاوز ٣٩% في أي لواء، وأقل بذلك بكثير في مختلف الألوية الأخرى (راجع الخريطة رقم ١١). [١] في كانون الأول من عام ١٩٤٧، وصلت الممتلكات اليهودية من الأراضي بمجموعها إلى ١.٧٣٤ كم٢ أو ٦.٦% من مجموع الأراضي. [٢] وكانت غالبية الأراضي المتبقية تعود للفلسطينيين، ومصنفة إما ملكية فردية أو جماعية. في المقابل، لم تكن أراضي الدولة والمحميات الطبيعية مكثفة في المنطقة التي خصصت للدولة اليهودية بموجب الخطة. لكن لواء بئر السبع كان الاستثناء الوحيد لذلك، حيث بلغت نسبة الأراضي المملوكة للدولة ٨٥% من إجمالي الأراضي. [٣]

وكما هو مبين في الصفحات السابقة (راجع الخريطة رقم ١١)، كان الفلسطينيون حتى عام ١٩٤٧ يتسمون بالغالب بأنهم شعب زراعي ريفي. وقد كانت ملكية الأراضي تشكل أساس الثقافة والاقتصاد السائدين. وقد كان ما نسبته ٦٠ – ٦٢% من القوى العاملة في عام ١٩٤٧ مؤلفة من الفلاحين الذين يعيشون في الريف. [٤] وخلافاً لما كان عليه حال السكان اليهود، فقد كانت خبرتهم ومعرفتهم مرتبطة بشكل محدد بالأرض التي عاشوا عليها وعملوا فيها لأجيال.

واجه اليهود قضية ملكية الأرض والعقبة التي تشكلها لتحقيق التفوق الجغرافي والديموغرافي المطلوب في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ بوقت طويل. قبل ١٠ سنوات من اندلاع الحرب، تناول رئيس الصندوق القومي اليهودي، ميناحيم أوسيشكين، وأحد أبرز مناصري عقيدة "الترحيل" مسألة المفارقة بين سياسة الاستيطان الجماعي التي تتبناها منظمة الصهيونية العالمية والممتلكات الضئيلة من الأراضي التي تمتلكها الوكالة اليهودية. وقد أخبر الوكالة "يجب أن نزيل ٦٠.٠٠٠ عائلة عربية من أجل تحرير أرض لليهود." [٥] ومع اندلاع المواجهات بعد التصويت على قرار التقسيم في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، أعلن بن غوريون: "الحرب سوف تمنحنا الأرض. مفاهيم من قبيل "لنا" و "ليست لنا" هي مفاهيم سلام، وستفقد معناها ككل خلال الحرب." [٦]

ترك اللاجئون، الذين أجبروا على مغادرة فلسطين خلال ٢٠ شهر تلت قرار ١٨١، وراءهم أملاكهم ومتاعهم. وقد كان من المستحيل حساب مدى الخسائر لأراضيهم وعقاراتهم بدقة. من ناحية الأرض المزروعة، تشير السجلات إلى أنهم تركوا وراءهم ما لا يقل عن ٤٠.٠٠٠ دونم من كروم العنب، وحوالي ١٠٠.٠٠٠ دونم من بساتين الحمضيات، وحوالي ٤.٣ مليون دونم (أكثر من ٨٠% من مساحة فلسطين خلال الانتداب) من المحاصيل الحقلية. كما أن ٩٥% مما أصبح يعرف ببساتين الزيتون "الإسرائيلية" كانت ملكاً للفلسطينيين في عام ١٩٤٨. وفي نهاية فترة الانتداب، كان الفلسطينيون يزرعون ٥.٤٨٤.٧٠٠ دونم، بينما بلغ إجمالي مساحة الأراضي التي أصبحت تحت الحكم العربي ٥.٩٤٨.٣٢٠ دونم. تجدر الإشارة إلى أن الملكية اليهودية للأراضي قبل اندلاع الحرب لم تتجاوز ٧.٢٣% فقط من إجمالي الأراضي التي أصبحت تملكها إسرائيل بعد الحرب، والبالغة مساحتها ٢٠.٣٧١.٦٨٠ دونم. [٧]

ومع اتخاذ الوكالة اليهودية قرار "بعدم وجود إمكانية للحديث عن عودة العرب"، تكون باشرت الحكومة الإسرائيلية فيما بعد على إحكام القبضة والسيطرة التي طالما سعت لها على الأرض الفلسطينية. [٨] وفي منتصف الطريق خلال الحرب، تم تشكيل لجنة وزارية للأملاك العربية المهجورة لتتولى مهمة توزيع وإدارة الغنائم الجديدة. وقد تمثلت أولى قرارات الحكومة الإسرائيلية "المؤقتة" في إلغاء كافة القيود التي كانت مفروضة على نقل ملكية الأراضي. [٩] وبعد انتهاء الحرب، أصدرت إسرائيل قانونين أساسيين، من أجل إضفاء شرعية (بالأعراف والاصطلاحات المحلية) على غنائمها الحربية غير الشرعية (بالأعراف الدولية). لقد منح قانون أملاك الغائبين وقانون سلطة التطوير الحكومة والصندوق القومي اليهودي حقوقاً مطلقة للتصرف بكافة الأرض الفلسطينية في الدولة اليهودية الجديدة، [١٠] حتى أنه تم تجريد الأقلية الفلسطينية التي بقيت داخل حدود دولة إسرائيل من أملاكها من خلال تلك القوانين والأوامر العسكرية المصاحبة لهما. تجدر الإشارة إلى أن مساحة الأراضي التي تمت مصادرتها في عام ١٩٤٨ من هذا المصدر لوحده تفوق مساحة جميع الممتلكات اليهودية مجتمعة قبل عام ١٩٤٨. [١١]

لقد شكل اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم والاستيلاء عليها – بشكل أو بآخر – الهدف الأساسي لليهود طوال الحقب الماضية ، ومنذ الإحتلال البريطاني في ١٩١٧. وقد تحقق هذا الهدف تقريبا بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٩ – وتأسست دولة إسرائيل.

الخريطة رقم ١٣

الحركات السكانية، ١٩٤٨ – ١٩٥١

مع حلول عام ١٩٤٩، تم اقتلاع ٩٠% من الفلسطينيين الذين كانوا يسكنون في المنطقة من بيوتهم، التي أصبحت تعرف لاحقاً بإسرائيل. كما تم سلب وتهجير ٧٥٠.٠٠٠ فلسطيني، اضطر غالبيتهم للجوء إلى مناطق تخضع للسيطرة الأردنية أو المصرية، بالإضافة إلى سوريا ولبنان. في المقابل، في حين وصل إلى إسرائيل خلال سنتين ونصف تلت ٦٨٤.٠٠٠ يهودي، أي أكثر من ضعف عدد السكان اليهود قبل حرب عام ١٩٤٨. [١]

طوال الشهور الست الأولى من الحرب (كانون الأول ١٩٤٧ – أيار ١٩٤٨)، بقي البريطانيون مسئولون بشكل مطلق عن القانون والنظام في فلسطين. وخلال نفس الفترة، تحولت ميليشيا الهجانا التابعة للوكالة اليهودية، التي كانت تربطها بالبريطانيين "اتفاقية شرف"، من ميليشيا قوية مؤلفة من سرية عسكرية واحده إلى جيش ضخم مؤلف من ١٠ سرايا عسكرية، ووحدات مدفعية، وقوات مدرعة، وقوة جوية صغيرة. خلال هذه الفترة، تم تهجير أكثر من نصف مجموع اللاجئين خلال الحرب. لكن، وبينما وصفت السلطات البريطانية اعتداءات الهجانا بأنها "اعتداء على الحضارة"، إلا أنها لم تفعل أي شيء للتدخل لوقفها. [٢]

استمر الجدل التاريخي لفترة طويلة حول موقف القيادة الصهيونية "الرسمي" مقابل "الانتهازي" من طرد السكان الفلسطينيين خلال الحرب. لكن ومع الكشف عن عدد من الوثائق الحيوية في سنوات الثمانينيات، أصبح وجود نية صهيونية مبيتة – قبل عام ١٩٤٧ وخلال الحرب – لطرد أعداد كبيرة من الفلسطينيين غير قابلة للتفنيد. [٣]

كان الحرفيون من مراكز المدن أول من اضطر للفرار، تاركين وراءهم بيوتهم وأعمالهم على أمل العودة في وقت لاحق، وقد وصف اليهود الهجوم على يافا في كانون أول ١٩٤٧، والذي تبعه إزالة أحياء بكاملها، بأنه "درس للتجمعات الريفية" [٤]، ومع حلول آذار ١٩٤٨، أدت الهجمات على قرى السهل الساحلي إلى هجرات جماعية من الريف، ومع وصول أخبار أول مذبحة وعمليات الطرد الجماعي – التي بدأت في دير ياسين بتاريخ ٩ نيسان – أخذت موجات التهجير ٠تتسارع، بينما سعى القرويون إلى اللجوء إلى المناطق الجبلية أو الدول العربية المجاورة. وعقب الانسحاب البريطاني أخذ اليهود، الذين يسيطرون على غالبية الأراضي،إلى بذل جهود حثيثة لطرد بقية السكان المتبقين. في ٩ تموز ١٩٤٨، انتهكت القوات الإسرائيلية أول هدنة في الحرب، حيث قامت خلال الأيام الأربع التي تلت ذلك التاريخ بطرد ٣٣.٠٠٠ فلسطيني من اللد والرملة، بعد اقتراف مذابح بحق المئات في واحدة من أكثر "عمليات" الحرب قبحاً ووحشية. [٥] وقد شكلت "عملية داني"، التي قادها موشيه ديان واسحاق رابين، مثالاً على أنماط الترويع والطرد التي تكررت في مختلف أرجاء المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية حتى بعد بدء مباحثات الهدنة. ولم تنتهي عمليات الطرد العسكرية الإسرائيلية واسعة النطاق إلا في صيف عام ١٩٥٠، بعد ترحيل ٢.٥٠٠ فلسطيني إلى غزة ممن كانوا قد بقوا أو لجأوا إلى المجدل. [٦] بقي حوالي ١٥٠.٠٠٠ فلسطيني في منطقة الدولة اليهودية بعد الحرب، وكانوا يتمركزون في منطقة الناصرة "والمثلث الصغير" المحاذي لشمال الضفة الغربية – والذي يضم قرى وأراض محيطة بثلاثة بلدات فلسطينية، هي أم الفحم، والخضيرة، وكفر قرع. وقد كان العديد بينهم من اللاجئين "المشردين في الداخل" الذي حرموا من العودة إلى بيوتهم. وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٤٨ إلى ١٩٦٦، خضع هؤلاء إلى "قوانين الطوارئ" الإسرائيلية، التي حدت بشكل كبير من حقوقهم المدنية. [٧]

في ١١ كانون الأول ١٩٤٨، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٩٤، الذي يؤكد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض. وبعد مرور سنة على ذلك، ومع رفض إسرائيل تحمل أية مسئولية عن تهجير سكان فلسطين، تأسست وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لغرض تزويد اللاجئين المشردين والمعدمين بمعونات إنسانية ومأوى. ومع حلول عام ١٩٥٠، كان حوالي ٩١٤.٢٢١ لاجئ فلسطيني قد سجلوا في سجلات الأونروا، وتم خلال السنوات التي تلت إنشاء ٥٨ مخيم لاجئين في مختلف أرجاء المنطقة. [٨]

في أثناء ذلك، لم تضيع إسرائيل أي وقت في توطين موجات ضخمة من المهاجرين اليهود على أرض فلسطينية وفي بيوت فلسطينيين. وقد كان قرابة نصف هؤلاء المهاجرين لاجئين يقيمون سابقاً في مخيمات "الأشخاص المشردين" في أوروبا. أما البقية، فكانوا من الذين قد تم تشجيعهم للقدوم كجزء من حملة الدولة اليهودية الجديدة "للتجمع في المنفى" و "تخليص الأرض". [٩] وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٤٨ إلى ١٩٥٣، كانت ٣٥٠ مستوطنة من أصل ٣٧٠ مستوطنة جديدة قد أقيمت على الأراضي التي يمتلكها اللاجئون الفلسطينيون. أما في المدن، فكان حوالي ثلث مهاجري تلك الفترة قد وطنوا في ممتلكات الفلسطينيين. ومع حلول عام ١٩٥٤، كان حوالي ثلث سكان إسرائيل يعيشون في أو على ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين. [١٠]

الخريطة رقم ١٤

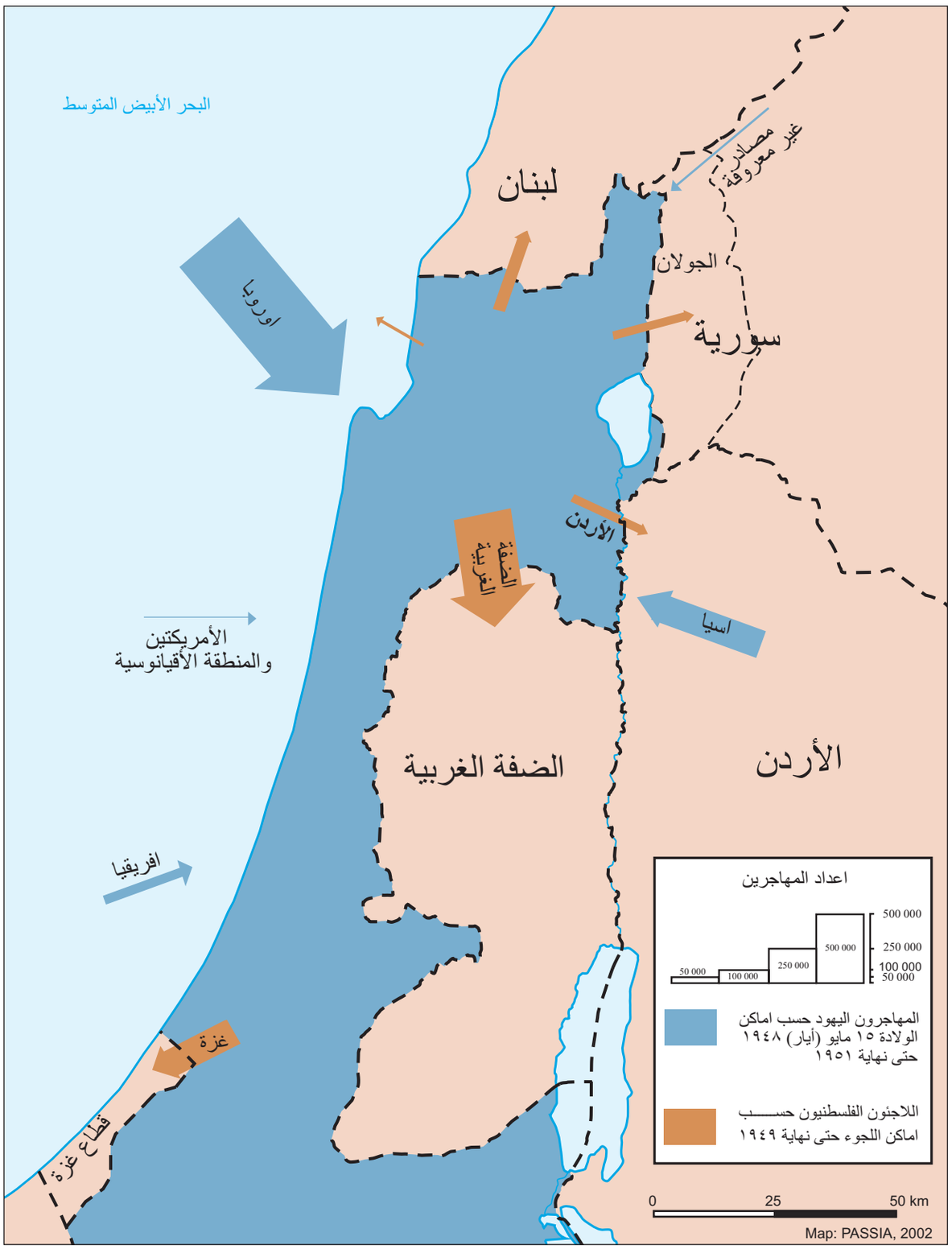

ملكية الأراضي في فلسطين وخطة التقسيم
القرى الفلسطينية المهجرة والمدمرة، ١٩٤٨-١٩٤٩

كانت عملية طرد الفلسطينيين من بيوتهم ووطنهم تجري وفقاً للخطط العملية التي وضعتها العصابات الصهيونية المسلحة الهجانا، وبموجب الأوامر الصادرة من أعلى مستويات القيادة الصهيونية.[١] وبذلك، فإن الجرائم، والمذابح، وعمليات الاغتصاب، والسلب، والتدمير التي تميزت بها فترة تفريغ فلسطين سكانيا، كانت جميعها عناصر استراتيجية عسكرية تم تصميمها وتنفيذها على يد قادة الدولة اليهودية الناشئة.[٢]

تمثلت أحد أهداف هذه الاستراتيجية التي تم بذل مساعي حثيثة لتحقيقها في إزالة كافة الآثار الدالة على وجود فلسطيني قبل عام ١٩٤٧. فمن بين حوالي ٦٠٠ قرية وبلدة فلسطينية تماماً كان قد تم تدميرها على يد الصهاينة خلال الحرب، تم في وقت لاحق إعادة تدمير أو تهجير سكان ٤٠٠ منها.[٣] في بداية الحرب، كان الهدف من تدمير القرى يتمثل في نشر الذعر، والخوف، وبالتالي الهرب. لكن، ومع تسارع خطى "الترحيل"، انتقل تركيز الصهاينة إلى إحكام احتلالهم. في أوائل حزيران ١٩٤٨، أعدت "لجنة الترحيل" مذكرة بعنوان،" *ترحيل بأثر رجعي، خطة لحل قضية العرب داخل دولة إسرائيل*". وقد حددت هذه الوثيقة، التي حظيت بمصادقة رئيس وزراء إسرائيل بن غوريون، وسائل " لمنع العرب من العودة إلى أماكنهم"، ونصت على طريقة أساسية لتحقيق هذا الهدف من خلال "تدمير أكبر قدر ممكن من القرى ..." جنباً إلى جنب مع "توطين اليهود في عدد من القرى والبلدات بحيث لا يتم خلق أي فراغ".[٤]

ابتداء من صيف عام ١٩٤٨، شرعت "لجنة الترحيل" في تحديد القرى التي سيتم تدميرها وتلك التي سيتم توطين اليهود فيها لأسباب استراتيجية. ولم يسلم من التدمير سوى ١٢١ موقع فقط.[٥] في أثناء ذلك، وفيما يتعلق بالضواحي الحضرية الفلسطينية، أسرعت اللجنة إلى توطين اليهود في المنازل الفلسطينية التي لم يتم تدميرها. وبذلك، تم الاستيلاء على ٧٣.٠٠٠ غرفة و ٧.٨٠٠ محل تجاري أو ورش صناعية متوسطة في ما كان يعرف "بالأحياء العربية" داخل المدن الفلسطينية المختلطة.[٦]

استمر تدمير القرى الفلسطينية بشدة طوال فترة وقف إطلاق النار، وامتد حتى نهاية الخمسينيات.[٧] وخلال السنوات الخمسة التي تلت نهاية حرب ١٩٤٨، سجلت إسرائيل حوالي ١.٠٠٠ حالة "تسلل من الحدود" شهرياً، حيث كان اللاجئون الفلسطينيون يحاولون العودة إلى بيوتهم والبحث عن مفقودين من أفراد عائلاتهم.[٨] عندئذ، أصبح التدمير الإسرائيلي للقرى المتبقية مدعماً بالرغبة في محو أية آثار تدل على الهوية الفلسطينية. من خلال قيامهم بإزالة كافة المعالم البارزة للشعب الفلسطيني – من بيوت وأماكن عبادة، وغيرها – كان الإسرائيليون يأملون أن يمكنهم ذلك من مواجهة كافة الدعاوي المنادية بتطبيق حق العودة اللاجئين الفلسطينيين وأن يعرض سيطرتهم المفاجئة على المنطقة باعتبارها ظاهرياً أمر "عضوي" ودون أي تعارض.[٩] كما سعوا أيضاً إلى إخفاء أي دليل على الفظاعات التي اقترفتها أيديهم.

في وقت لاحق، أشار حاييم وايزمن، الذي اعتبر قائد صهيوني محنك وأصبح أول رئيس لإسرائيل، إلى الإبادة التي تعرض لها الفلسطينيون، وتجمعاتهم، وبيوتهم باعتبارها " تنظيف خارق للأرض وتسهيل خارق لمهمة إسرائيل."[١٠]

كان في فلسطين ٢٧٩ مستوطنة يهودية عند صدور خطة التقسيم عن الأمم المتحدة (في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧). ومع حلول شهر آب من عام ١٩٤٩، كانت ١٣٣ مستوطنة إضافية قد أنشأت – وجميعها تقريباً على أراضي فلسطينية أو ضمن القرى الفلسطينية التي وضعت "لجنة الترحيل" يدها عليها لأغراض توطين اليهود. هذا وقد تمكنت الحكومة الإسرائيلية من إقامة حوالي ١٩٠ مستوطنة، وكيبوتس، وموشاف إسرائيلي على أراض القرى الفلسطينية المدمرة والمهجرة بحلول العام ١٩٨٧.[١١]

الخريطة رقم ١٥

القرى الفلسطينية المأهولة عام ١٩٤٨والتي دمرتها إسرائيل

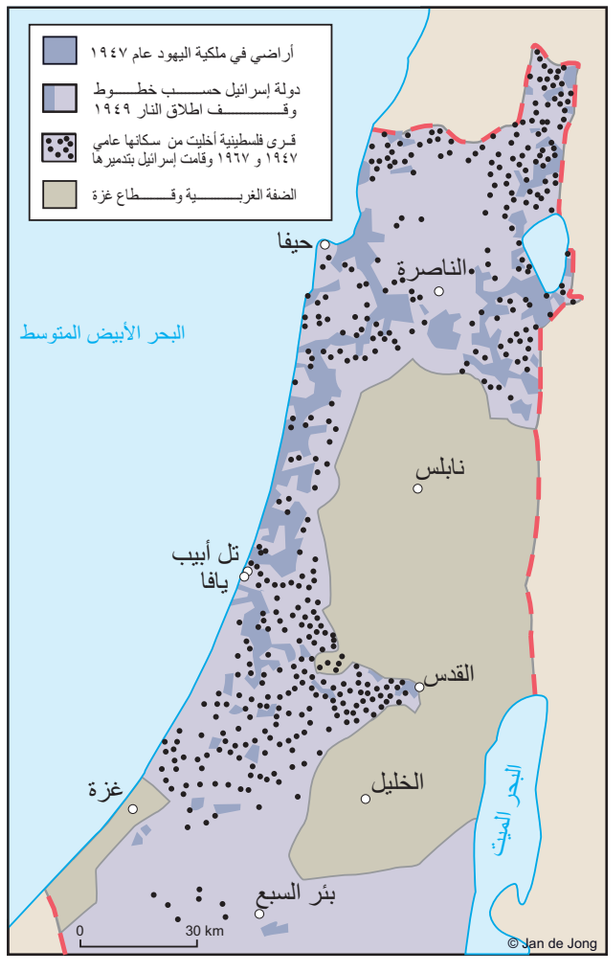

ملكية الأراضي وخطة الأمم المتحدة للتقسيم ١٩٤٧

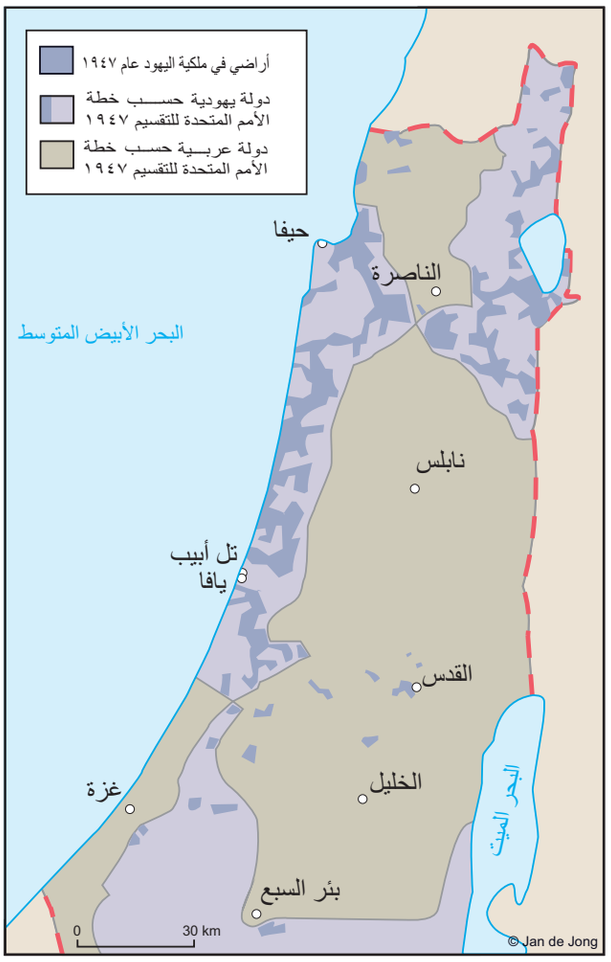

ملاحظات على الفصل الأول

الخرائط ١ – ١٥

الخريطه ١

[١] تستند أعداد السكان إلى السجلات العثمانية، كما وردت في كتاب جوستين مكارثي، "سكان فلسطين" (المشار له أدناه) تجدر الإشارة إلى أن "التعداد السكاني" العثماني لم يشمل غير المواطنين، بالتالي فإنه استثنى عدد غير معلوم من أعضاء البعثات الأجنبية المسيحية جنباً إلى جنب مع عدد من غير المواطنين الذين ينتمون إلى أديان أخرى. ينتقد مكارثي بشدة نظام التسجيل العثماني، ويعزو ذلك إلى أخطاء هامة تتعلق بقصور شمولية عمليات التعداد - مبيناً أن نظام التجنيد العسكري العثماني شجع العائلات على إخفاء العدد الحقيقي لأطفالها. لكن العمليات التي قام بها مكارثي تضمنت استخدام طرق إحصائية للتصحيح، بحيث أضفت دقة عالية على الأرقام المتوفرة. McCarthy, Justin, *The Population of Palestine*, Columbia University Press, 1990, p.10 & pp. 2-44.

[٢] شكّل جلاء الصليبيين عن القدس على يد صلاح الدين الأيوبي في عام ١١٨٧ نهاية المملكة الصليبية، وجلب معه فترة من التسامح الديني والاستقرار، ولم يجلب معه عودة الحكم الإسلامي إلى فلسطين وحسب، وإنما أيضاً عودة أعداد ضئيلة من المتدينين اليهود. وعلى الرغم من أن الصليبيين حافظوا على تواجد لهم في مدن عكا وقيساريا لعدة سنوات، إلا أنهم أجبروا على الخروج منها في وقت لاحق.

[٣] تعكس النسب المئوية الأعداد المدونة في عام ١٨٨٦. McCarthy, Justin, *The Population of Palestine*, p.12

[٤] إلى حد بعيد، كان أكبر تجمع يهودي في عام ١٨٧٨ موجود في مدينة صفد، التي كانت في ذلك الحين تابعة إلى سنجق (منطقة إدارية) عكا (في القسم الشمالي من الجليل). وعلى الرغم من أن صفد لا تحظى بأية مكانة دينية هامة لدى اليهود، إلا أنها احتلت مكانتها بين المدن اليهودية "المقدسة" الأربعة في فلسطين – جنباً إلى جنب مع القدس، وطبريا، والخليل – وذلك بسبب وجود أهم تجمع للحاخامات اليهود فيها منذ طرد اليهود من إسبانيا في عام ١٤٩٢. يرى المؤرخون أن كتابة الكبالا حدثت في القرن السادس عشر وأن المقر الرئيسي للتعليم الديني اليهودي بقي في صفد حتى القرن التاسع عشر. ولم تستحوذ التطلعات والطموحات القومية على المجتمع اليهودي المتدين في صفد في أي وقت من الأوقات، حيث غادر آخر الورعين اليهود فلسطين مع بداية قدوم الصهيونية إليها.

See Jacobs, Louis, *The Jewish Religion - A Companion*, Oxford University Press, 1995, p. 438.

[٥] أجبر النظام المتبع في جمع وتوزيع التحويلات المالية من خلال السلطات الحاخامية (والتي تعرف بالخالوكا) المجتمع اليهودي على الالتزام بأحكام قادتهم لدرجة أنه كان يتم تهديد الآباء الذين كانوا يسمحون لأبنائهم بالالتحاق بمدارس علمانية تجارية في عام ١٨٥٦ بالحرمان الكنسي.لكن، وعقب اندلاع حرب القرم، التي كان من نتائجها فرض حصار على فلسطين، وبالتالي حرمان التجمعات اليهودية من المساعدات المالية الأوروبية التي طالما اعتمدت عليها، بدأت المعارضة في الظهور ضد الاعتماد على الخالوكا، مما حدا بيوئيل موشيه سلمون وستة من رفاقه إلى شراء أرض خارج أسوار القدس في عام ١٨٦٩ (نخلات شيفعا، ومعناها حرفيا "أرض السبعة"). كما استوطنت مجموعة من اليهود المتدنيين في ضاحية مينا شعاريم (١٠٠ باب) في القدس في عام ١٨٧٥ لنفس الأسباب. لاقى قرار سلمون بالسعي للحصول على أرض والشروع بزراعتها لتحقيق عائدات مالية على نطاق واسع معارضة كبيرة من جانب السلطات الدينية اليهودية، التي كانت معارضتها نابعة – ضمن أسباب عديدة – من خشيتها من إمكانية خسارة التحويلات والمعونات المالية الخارجية في حال تلقي المتبرعين أنباء عن تحول المجتمع اليهودي إلى الحالة الإنتاجية. وقد اعتبرت القيادة اليهودية في فلسطين المستوطنة اللاحقة في بيتح تكفا بمثابة بدعة، وتم تحريم بيع منتجاتها بين التجمع اليهودي.

Sachar, Howard, *A History of Israel: From the Rise of Zionism to Our Time*, New York: Alfred Knopf, 1981, p. 24-26.

الخريطة ٢

[١] الرقم ٦٣.٠٠٠ هو أقل بكثير مما تضمنته العديد من الأعمال التاريخية المختلفة حول الفترة إلا أنه يتسم بالدقة. وتشير المصادر المتوفرة في غالبيتها إلى أن تعداد السكان اليهود في فلسطين خلال العهد العثماني في عام ١٩١٤ بلغ حوالي ٨٠.٠٠٠ لكن ذلك الرقم مستمد من الإحصاءات البريطانية للعام ١٩١٤، والتي كانت بدورها مستمدة من إحصاءات آرثر روبن – أحد مسئولي منظمة الصهيونية العالمية الذي تتضارب إحصاءاته مع التعدادات السكانية العثمانية، وتكتنفها الكثير من الأخطاء عند مقارنتها مع الأرقام التي حسبت بدقة لفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، والتي كان تعداد اليهود بموجبها أقل من ٦٠.٠٠٠ يهودي (استناداً إلى بيانات معدلات الهجرة والمواليد التي جمعت خلال التعداد البريطاني للعام ١٩٢٢). كما أن الجدل القائل بأن حوالي ٢٥.٠٠٠ يهودي غادروا فلسطين خلال سنوات الحرب لا يتوافق مع إحصاءات الهجرة الإقليمية، ويثير تساؤلات أخرى فيما يتعلق بمكان تواجدهم خلال الحرب. (وهي مشكلة حاول فلاديمير جابوتنسكي حلها من خلال الإدعاء بأن العثمانيين قاموا بتجويع ٢٥.٠٠٠ يهودي حتى الموت خلال الحرب). مرة أخرى، وبالاعتماد على تحليلات مفصلة وتصحيحات من مصادر مختلفة، يطرح مكارثي رقماً يتراوح بين ٦٠.٠٠٠ إلى ٦٣.٠٠٠ يهودي خلال تلك الفترة.

McCarthy, *The Population of Palestine,* pp. 17-24.

[٢] استقرت النسبة المتبقية (٩٥%) في القدس، ويافا، وحيفا، والخليل.. Sachar, *A History of Israel*... p. 27

[٣] *A Survey of Palestine Vol. 1* (أجري هذا المسح في كانون الأول ١٩٤٥ وكانون الثاني ١٩٤٦ من أجل جمع معلومات للجنة التحقيق الأنجلو – أمريكية، القدس، ١٩٤٦). Reprinted - Washington DC: Institute for Palestine Studies, 1991, p. 372.

[٤] هذا ما كتبه القيادي البارز في الحركة الصهيونية، ميناحيم أوسيشكين، في عام ١٩٠٤. كان أوسيشكين يوصف بسطوته الكبيرة على من حوله، وركز على عمليات شراء الأراضي في فلسطين.. Sachar, *A History of Israel*... p. 62

[٥] مسح لفلسطين، المجلد رقم ١، ص. ٣٧٢.

[٦] كان الوجهاء العثمانيون المقيمون في الخارج مسئولين عن أكثر من نصف مبيعات الأراضي إلى الصهيونية.

Shafir, Gershon, *Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict 1882-1914*, Cambridge University Press, 1989, p. 41.

[٧] الرقم ٢.٥ مليون مهاجر مستمد من:

: Segev, Tom, *One Palestine, Complete - Jews and Arabs Under the British Mandate*, New York: Henry Holt & Co., 1999, pp. 224-228. يتحدث بوراث عن ٢ مليون

Porath, Yehoshua, *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement 1918-1929*, London: Frank Cass, 1974, pp. 17-18

يشير كلا الكاتبين إلى القومية المتزايدة والازدياد الموازي في معاداة السامية في أوروبا الشرقية جنباً إلى جنب مع حالة التدهور الاقتصادي كعوامل مساهمة في اضطرار اليهود للهجرة

الخريطة ٣

[١] مقتطفات من رسالة من السير هنري مكماهون إلى الشريف حسين، مؤرخة في ٢٤ تشرين الأول ١٩١٥.

PASSIA, *100 Years of Palestinian History - A Twentieth Century* Chronology, Jerusalem: PASSIA, 2001, p. 21.

[٢] المصدر السابق، ص. ٢٤. علاوة على نجاح البريطانيين في ضمان "جسر" من السيطرة بين العراق، أسهمت السيطرة على فلسطين في تعزيز سيطرتهم على مصر وقناة السويس الحيوية.

[٣] تم إصدار وعد بلفور إلى الزعيم الصهيوني والكيميائي د. حايم وايزمن على شكل رسالة من اللورد بلفور. وقد تضمن الوعد تعهداً بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. في البداية، كان الوعد قد أصدر فقط كبادرة تعبير عن الإمتنان إلى الكيميائي الشهير لاختراعه طريقة هامة في صنع مادة الأسيتون (التي تستخدم في تصنيع قذائف المدفعية) من الذرة في قمة الحرب. وقد أجرى وايزمن هذا البحث العسكري الهام تحت رعاية البحرية البريطانية ووزارة الذخيرة العسكرية في الوقت الذي كان فيه آرثر جيمس بلفور اللورد الأول في البحرية، قبل أن يصبح وزيراً للخارجية، وديفيد ليود جورج وزيراً للذخائر، قبل أن يصبح رئيساً للوزراء. وقد اعتبر كلا الرجلين مساهمة الكيميائي في الحرب جهداً يستحق المكافئة - ومن هنا جاء وعد بلفور. للاطلاع على نص وعد بلفور كاملاً، يرجى مراجعة الخريطة رقم ٥، الملاحظة رقم ٢(Segev, *One Palestine*..., pp. 33-57.)

[٤] Pipes, Daniel, *Greater Syria: The History of an Ambition*, Oxford University Press, 1992, p. 58.

الخريطة ٤

[١] لم تقم بريطانيا بصياغة بنود الانتداب حتى عام ١٩٢٢، ولم تصادق عليها عصبة الأمم إلا في عام ١٩٢٣، حيث أصبحت سارية المفعول رسمياً في ذلك العام. لكن الفترة الممتدة بين الاحتلال البريطاني لفلسطين في ١٩١٧ – ١٩١٨ و ١٩٢٠، التي كانت البلاد تحكم خلالها من خلال إدارة أرض العدو المحتلة، انتهت في آذار ١٩٢٠ مع وصول أول مندوب سامي، هربرت صموئيل. لذلك، يمكن البدء في تأريخ الانتداب مع نهاية إدارة أرض العدو المحتلة.

[٢] McCarthy, *The Population of Palestine,* pp. 25-32.

[٣] رسالة رئيس الدائرة الصهيونية لمنظمة الصهيونية العالمية في فلسطين إلى حاييم وايزمن.

Caplan, Neil, *Palestine Jewry and the Arab Question 1917-1925*, London: Frank Cass, 1978, p. 66, see also p.73.

[٤] هربرت صموئيل لم يكن عضواً رسمياً بمنظمة الصهيونية العالمية، لكنه شخصياً قدم أول اقتراح بريطاني لإنشاء دولة يهودية في فلسطين. وقد تم بحث المذكرة التي تقترح "إستعادة الشعب العبري للأرض التي كانت ستكون ميراثاً له"، من خلال هجرة ٣ – ٤ مليون يهودي إلى فلسطين على مستوى مجلس الوزراء البريطاني في كانون الثاني ١٩١٥. Segev, *One Palestine*..., pp. 33-36.

جاء تعيين صموئيل كأول مندوب سامي بريطاني في فلسطين على أساس أنه كان صهيونياً، وليس لأنه يتمتع بأي خبرة سابقة في الإدارة الاستعمارية. وقد استقبل في حيفا بخطاب باللغة العبرية ألقاه مئير ديزنجوف، رئيس المجلس البلدي في تل أبيب. Segev, *One Palestine*..., p. 148.

في عام ١٩١٩، وصل إلى فلسطين أكثر بقليل من ١.٨٠٠ مهاجر يهودي مقابل ٨.٢٢٣ مهاجر يهودي في عام ١٩٢٠، و ٢٧.٠٠٠ مهاجر يهودي خلال السنوات الثلاثة الأولى من مهمة صموئيل. McCarthy, *The Population of Palestine,* p. 26.

[٥] Segev, *One Palestine*..., p. 225.

[٦] مقتطفات من وقائع المؤتمر الصهيوني المنعقد في تموز ١٩٢٠ Shafir, *Land, Labor and the Origins*... p. 197.

[٧] تبنت منظمة الصهيونية العالمية فكرة "عمالة يهودية بحتة" في عام ١٩١٤ على الأقل. المصدر السابق، ص. ١٩٦.

[٨] Caplan, *Palestine Jewry and the Arab Question,* p. 76.

[٩] وبذلك، تمت تنحية موسى كاظم الحسيني من منصبه كرئيس لبلدية القدس في عام ١٩٢٠. وعلى الرغم من قيام البريطانيين بتعطيل المؤتمر الثاني للمجلس الوطني الفلسطيني، إلا أن المجلس نجح في عقد مؤتمره الثالث في حيفا عام ١٩٢٠، حيث شهد هذا المؤتمر انتخاب لجنة تنفيذية قادت أعمال المجلس على مدار السنوات الخمسة عشرة التالية، برئاسة موسى كاظم الحسيني، PASSIA, *100 Years of Palestinian History,* pp. 29-30.

[١٠] *A Survey of Palestine Vol. 1,* p. 372.

الخريطة ٥

[١] تم توقيع ميثاق عصبة الأمم في ٢٨ حزيران ١٩١٩ في فرساي. وقد نصت المادة ٢٢ من الميثاق في مقدمة افتتاحيتها على "... سوف يطبق على المستعمرات والمناطق التي أصبحت نتيجة للحرب لا تخضع لسيادة الدولة التي حكمتها في السابق، والتي يقطنها سكان ليس بإمكانهم الإعتماد على أنفسهم في ظل ظروف الحالية الصعبة، المبدأ القائل بأن رفاه وتنمية مثل تلك الشعوب يشكل أمانة مقدسة ملقاة على عاتق الحضارة" (تم إضافة مزيد من التأكيد على ذلك)

A Survey of Palestine Vol. 1, p. 2.

نظرياً، كان الانتداب بمثابة "محمية" مع اختلاف أساسي يتمثل في أنه قد منح وحظي بمصادقة طرف ثالث، بدلاً من الأمر الواقع الذي يتحقق بالقوة وإعلان فرض الحماية. إن قيام عصبة الأمم بمنح بريطانيا انتداب على فلسطين يعني أنها قبلت أن تتولى مسئولية رسمية للتحقق من التزام بريطانيا بشروط الانتداب التي تمت المصادقة عليها في عام ١٩٢٢. ظاهرياً، أخذ الانتداب البريطاني لفلسطين شكل إدارة مدنية، تتولى مسئولية تنمية وتقديم كافة الخدمات العامة بما في ذلك الخدمات القضائية، والأمنية، والضريبية. إلا أن الأمور كانت أكثر تعقيداً على أرض الواقع، حيث أن غالبية شروط الانتداب التي بينت وحددت دور بريطانيا في كافة هذه المجالات كانت بعيدة المنال في ظل الالتزام البريطاني بالقضية الصهيونية. وقد كان المكتب الاستعماري (وزارة المستعمرات) في لندن، الذي يرأسه وزير المستعمرات، الجهة الوحيدة التي تفوض قضايا الإنفاق والأمور القانونية، بينما كانت صلاحيات المندوب السامي محدودة.

[٢] شروط الانتداب كما تناولها مسح فلسطين (المصدر السابق، ص. ٣ – ١٤). وعد بلفور، الذي أصدره وزير الخارجية البريطاني السير آرثر جيمس بلفور في تشرين الثاني ١٩١٧ بعد فترة وجيزة من شروع القوات البريطانية في التقدم من غزة نحو فلسطين، أصبح بمثابة حجر الزاوية في المفاوضات البريطانية - الصهيونية حول وضع فلسطين المحتلة. وقد تمت صياغة هذا الوعد عندما كان عدد اليهود أقل من ٧% من مجموع سكان فلسطين، وتم توجيهه على شكل رسالة إلى الرئيس غير الرسمي لمنظمة الصهيونية العالمية، حاييم وايزمن. وفيما يلي نص القرار:

وعد بلفور

يسرني أن أنقل لكم، نيابة عن حكومة جلالة الملك، الإعلان التالي المتعاطف مع التطلعات اليهودية الصهيونية، والذي تم عرضه على مجلس الوزراء وحظي بموافقته وفحواه.

"تنظر حكومة جلالة الملك بعين الرضى لإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل قصارى جهدها لتسهيل تحقيق هذا الأمر، مع الفهم الواضح أنه لن يكون من شأن ذلك أن يمس بالحقوق المدنية والدينية للتجمعات السكانية غير اليهودية في فلسطين، أو بالحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر. سأكون ممتناً لقيامك بإطلاع الاتحاد الصهيوني على هذا الإعلان".

Abdul Hadi, Mahdi, Ed., *Documents on Palestine Vol. 1,* Jerusalem: PASSIA, 1997, p. 21.

[٣] المواد ٦، ٧ و ١١ من وثيقة الإنتداب كما جاءت في: *A Survey of Palestine Vol. 1,* pp. 3-14.

[٤] السكان: مكارثي، سكان فلسطين، ص. ٦٥ – ٩٥. فيما يتعلق بالأرقام البريطانية، يرجى مراجعة بوراث

Population: McCarthy, *The Population of Palestine,* pp. 65-95; on British immigration figures see Porath, *The Emergence*... pp. 17-18.

[٥] صادق الكونغرس الأمريكي على وعد بلفور من خلال قرار عام رقم ٧٣ في الجلسة الثانية للكونغرس رقم ٧٦ المنعقدة في ٢١ أيلول ١٩٢٢.

PASSIA, *100 Years of Palestinian History*, p. 34.

الخريطة ٦

[١] McCarthy, *The Population of Palestine,* p. 31.

[2] Khalidi, Walid, *Before Their Diaspora*, Washington DC: Institute for Palestine Studies, 1984, pp. 125-131; McCarthy, *The Population of Palestine*, p. 166.

[3] Porath, *The Emergence*... p. 19; Khalidi, Walid, *Before Their Diaspora,* pp. 125-131.

[4] Porath, *The Emergence*... p. 19.

[5] *A Survey of Palestine Vol. 1,* p. 159.

[6] Porath, *The Emergence*... p. 20.

[7] *A Survey of Palestine Vol. 1,* p. 158. McCarthy, *The Population of Palestine,* p. 159 & p. 166.

[٨] هددت الهجرة الصهيونية إلى مراكز المدن الفلسطينية في سنوات العشرينيات التوازن الجغرافي للبلدان المختلطة، وذلك على الرغم من النمو النسبي في القطاع الحضري الفلسطيني. مدينة حيفا، على سبيل المثال، كانت مأهولة في بداية العشرينيات بحوالي ١٨.٠٠٠ فلسطيني عربي و ٦.٠٠٠ يهودي. مع نهاية عقد العشرينيات، كان يسكنها ٢٤.٠٠٠ فلسطيني عربي و ١٦.٠٠٠ يهودي. Segev, *One Palestine*..., p. 231.

[٩] "مقتطفات من تقرير هوب سمبسون وردت في مجدال يوئيل"

Hope Simpson Report quoted in Migdal, Joel, "The Effects of Regime Policies on Social Cohesion and Fragmentation", in Migdal, Joel, Ed., *Palestinian Society and Politics*, Princeton University Press, 1980, p. 22; see also: Abdul Hadi, Ed., *Documents on Palestine Vol. 1*, p. 61.

الخريطة ٧

[١] Mahdi Abdul Hadi, Ed., *Documents on Palestine Vol. 1*, p. 71.

[٢] Populations & settlements: McCarthy, *The Population of Palestine,* p. 224 & p. 219.

Land acquisition: *A Survey of Palestine Vol. 1,* p. 376 & notes.

[٣] Segev, *One Palestine*..., p. 249.

[٤] Ibid. p.255. (Quoting Ben-Gurion's memoirs.)

[٥] تشكلت اللجنة العربية العليا رسمياً في نيسان ١٩٣٦، وانتخبت الحاج أمين الحسيني رئيساً لها في اليوم الخامس والعشرين من الشهر نفسه. وقد تألفت في عضويتها من: جمال الحسيني، وحسين فخري الخالدي، ويعقوب الغصين، وفؤاد سابا، وراغب النشاشيبي، وأحمد حلمي عبد الباقي، وعبد اللطيف صلاح، وألفريد روك، وعوني عبد الهادي؛ وقد كانوا جميعاً في طليعة الحركة الوطنية الفلسطينية طوال فترة الانتداب والفترة التي تلتها.

[٦] بتاريخ ٢٢ أيلول ١٩٣٦، استقدم البريطانيون قوات إضافية. يعزو المؤرخ الفلسطيني عبد العزيز عياد جزء من تدافع القادة الإقليميين لبذل جهود مع ونيابة عن اللجنة العربية العليا لوقف الثورة إلى هذا الخبر.

كما يعزو يهوشاع بورات أهمية الاستمرار من حيث بروز حركة عموم العرب لدعم الثورة العربية الفلسطينية في المنطقة ككل. إلا أنه يشير أيضاً إلى الضرورات الاقتصادية التي حدت بالفلسطينيين إلى عدم تصعيد الثورة، والمتمثلة في حلول موسم قطف الحمضيات الهام والحاجة الاقتصادية المزرية للاقتصاد الريفي. يعترف عياد بالدور الذي لعبه العديد من الشباب المسلم والمجموعات العربية الأخرى الأقل عمومية في حشد الدعم والتمويل، والمتطوعين في نفس الوقت. وبشكل عام، أيدت غالبية المعلقين، بمن فيهم عبد العزيز عياد، تأكيد بورات بأن الفترة شكلت من وقوف القضية الفلسطينية في وجه الصهيونية أساساً للتضامن العربي. ويبين يائوف جلبر، مع آخرين غيره، الكثير من العناصر المتكررة للتواطؤ السري والمناورات مزدوجة القنوات، التي ميزت الاستراتيجيات السياسية للحكومات المحلية في ذالك الوقت، حيث يعزو إلى تلك الفترة تشكل أنماط الخيانة والتلاعب التي سادت طوال فترة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

Ayyad, Abdelaziz, *Arab Nationalism and the Palestinians 1850-1939*, Jerusalem: PASSIA, 1999, p. 161; Porath, Yehoshua, *In Search of Arab Unity 1930-1945*, London: Frank Cass, 1986, p. 162; Gelber, Yoav, *Jewish-Transjordanian Relations 1921-1948*, London: Frank Cass, 1997, pp. 83-103.

[٧] Khalidi, *Before Their Diaspora,* pp. 189-193.

[٨] PASSIA, *100 Years of Palestinian History*, pp. 57-58

وافق بن غوريون على المقترح بعد أن رأى أن القيمة الكبيرة للخطة غير الصهيونية التي تبنت مفهوم "الترحيل ألقسري" ترجح عيوب المقترح إزاء المطامع الصهيونية في السيطرة على الأراضي. وقد جاء ذلك في سياق ملاحظاته التي دونها في مذكراته حول لجنة بيل. " هذا سوف يعطينا شيئاً لم يكن لنا أبداً، حتى في الفترات التي كنا فيها أصحاب السلطة، لا في فترة الهيكل الأول ولا في فترة الهيكل الثاني ..... الترحيل ألقسري." Segev, *One Palestine*..., p. 403.

الخريطة ٨

[١] البنود المرجعية للجنة التحقيق الفنية، كما وردت في *A Survey of Palestine Vol. 1,* p. 44.

[٢] تشكلت لجنة ترحيل السكان في أوائل تشرين الثاني من عام ١٩٣٧، "كلجنة استشارية" عقب موافقة المؤتمر الصهيوني العشرين على المبادئ التي تضمنتها خطة بيل للتقسيم. وقد أصبح يوسف ويتز، مدير دائرة الأراضي في الصندوق القومي اليهودي، المهندس الأول لهذه اللجنة، حيث شكلت الخطط التي وضعها جزءاً من الرؤية الاستراتيجية الصهيونية لسنوات عديدة. في ٢١ تشرين الثاني من نفس العام، قدم ويتز خططه مشيراً إلى أن "ترحيل السكان العرب من منطقة الدولة اليهودية لا يخدم هدف واحد فقط – الحد من السكان العرب- وإنما يحقق هدفاً آخر لا يقل أهمية عن الهدف الأول، ويتمثل في إخلاء الأراضي التي يسكنها ويزرعها العرب حالياً، وإفساحها للسكان اليهود ". وقد ركزت خطته على أولوية في الإخلاء ثلاثة قطاعات رئيسية من المجتمع الريفي الفلسطيني: مستأجروا الأراضي من المزارعين، والقروين الذين لا يملكون أراض ويعملون في الزراعة أو غيرها من القطاعات الاقتصادية، والمزارعين الذين يملكون أقل من ثلاثة دونمات للفرد الواحد. ومع ترحيل هذه الفئات الثلاثة جنباً إلى جنب مع ١٠,٠٠٠ – ١٥,٠٠٠ بدوي، تشير حسابات ويتز إلى أن عدد السكان العرب الفلسطينيين في المنطقة المحددة سينخفض بحوالي الثلث. وقد رأى أن هذه العملية ستكتمل في غضون ٢ – ٣ سنوات.

Masalha, Nur, "Expulsion of the Palestinians - The Concept of 'Transfer'" in *Zionist Political Thought, 1882-1948*, Washington DC: Institute for Palestine Studies, 1992, pp. 25-37 & pp. 93-96.

[٣] PASSIA, *100 Years of Palestinian History*, p. 58.

أخبر بن غوريون في وقت لاحق الهيئة التنفيذية للوكالة الصهيونية، "أنا لا أرفض الترحيل لأسباب أخلاقية أو حتى سياسية. إذا كان هناك أية فرصة لتطبيق الترحيل .... لا ينبغي أن يكون طرحاً يهودياً. إذا اقترحنا الترحيل، فإن العرب سوف يعارضونه..."

(David Ben-Gurion to the JA Exec., 20 June 1944.) Segev, *One Palestine*..., p. 114.

[٤] أعلنت "الحركة التصحيحية" التي يتزعمها جابوتنسكي مسئوليتها عن سلسلة من التفجيرات التي كانت تنفذ أسبوعياً طوال عام ١٩٣٨، حيث استهدفت تلك التفجيرات أهداف بريطانية جنباً إلى جنب مع أهداف فلسطينية. وقد سقط من الفلسطينيين ما لا يقل عن ٥٩٨ قتيل في عام ١٩٣٨. بالإضافة إلى أن هذه الميليشيا قتلت ٢١٦ بريطانياً خلال نفس العام. كما أن أذرع الثورة العربية أوقعت قتلى أيضاً، ولكن على نطاق لا يقارن مع ما أوقعه الرجعيون من القتلى. لمزيد من المعلومات حول التفجيرات، يرجى مراجعة: Khalidi, *Before Their Diaspora,* p.194، لمزيد من المعلومات حول الجرحى والمعتقلين، يرجى مراجعة:

A Survey of Palestine Vol.1, pp. 46-7.

[٥] كان كل من موشيه ديان ويجال ألون ضمن ١٥٠ عضو يهودي في "فرق الليل الخاصة" سيئة السمعة، التي تضم ٢٠٠ عضو تحت قيادة القائد العسكري البريطاني أوردي وينجيت. هذه الفرق أرهبت القرويين في منقطة الجليل واقترفت عدداً من المذابح الموثقة جيداً، بعد إصدار وينجيت أوامر بإعدام الذكور من السكان بتهمة إيواء متمردين. وقد أصدر الجيش الإسرائيلي هذه الأيام كتاباً، جاء فيه: "تعاليم أوردي تشارلز وينجيت، شخصيته وقيادته كانتا حجر الزاوية الذي استند إليه العديد من قادة الهجانا، ويمكن رؤية تأثيره في العقيدة القتالية لجيش الدفاع الإسرائيلي."

Segev, *One Palestine*..., pp. 429-432. (And quoting *Lexicon of the Israeli Defense Force*, Tel Aviv: Min. of Defense, 1992.)

[٦] حالت البنود المرجعية للجنة التحقيق الفنية دون أخذها بعين الاعتبار رسمياً مشروع الأمير عبد الله، حيث أنها لم تمثل أي تقسيم لفلسطين.

Gelber, *Jewish-Transjordanian Relations,* p. 133.

كما أن اللجنة لم تتقدم للصهاينة بدعوة لتقديم خطة خاصة بهم، ولا يوجد أي دليل على أن اللجنة درست رسمياً المقترح اليهودي.

[٧] Abdul Hadi, Ed., *Documents on Palestine Vol. 1*, p. 104.

خريطه ٩

[١] بموجب المادة ٢ من وثيقة الانتداب البريطاني للعام ١٩٢٣، نصب البريطانيون أنفسهم "مسئولين عن الأوضاع السياسية، والإدارية، والاقتصادية جنباً إلى جنب مع ضمان إنشاء وطن قومي لليهود ..."وقد تضمنت المادة ٦ التزاماً "بتسهيل الهجرة اليهودية" جنباً إلى جنب مع "تشجيع الاستيطان اليهودي على الأرض بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار لها في المادة ٤ ..." *A Survey of Palestine Vol. 1,* p. 5.

[٢] Hadawi, Sami, *Bitter Harvest - Palestine 1914-1979*, New York: The Caravan Books, 1979, p. 44.

[٣] حظر دستور الوكالة اليهودية نقل ملكية الأرض من اليهود إلى العرب تحت أي ظرف كان. كما أكد على حصرية العمالة اليهودية التي تبنتها منظمة الصهيونية العالمية، مشددة على "أن اقتصار العمالة على اليهود يعتبر أمراً مبدئياً". المصدر السابق. ص. ٤٥.

انطلاقاً من إدراكه لمدى الضغط المتزايد الذي تشكله القطاعات الحضرية الناشئة على صغار ملاك الأراضي الزراعية، قدم جوشو كانخين قروضاً للمزارعين الفلسطينيين بضمانة أراضيهم. عندما وجد المزارعون أنفسهم غير قادرين على السداد، كان خانكين يحول صكوك ملكية الأراضي إلى الوكالة الصهيونية. ويعدو الصهاينة الفضل لخانكين في السيطرة على ما يقدر بحوالي ثُلث الأراضي التي سيطرت عليها الصهيونية خلال فترة الانتداب. كذلك، يشيد مؤرخو الصهيونية اللاحقين بخانكين باعتباره "استحدث براعة خاصة في إجراء الصفقات التجارية مع العرب والترك...". لمزيد من المعلومات حول الأساليب التي كان يتبعها خانكين، يرجى مراجعة:

PASSIA, *100 Years of Palestinian History*, p. 18.

Stein, Kenneth, "Legal Protection and Circumvention of Rights for Cultivators in Mandatory Palestine", in Migdal, J., Ed., *Palestinian Society and Politics* (Op. cit), pp. 258-260. Segev, *One Palestine*..., pp. 273-274.

ولمزيد من المعلومات حول براعة / موهبة خانكين، يرجى مراجعة Sachar, *A History of Israel*... p. 78.

[٤] في عام ١٩٢١، وجد ما لا يقل عن ٦٦٨ مزارع فلسطيني أنفسهم معدمين ومشردين مع عائلاتهم نتيجة "صفقة سرسك" لوحدها، عندما باعت عائلة سرسك المقيمة في بيروت أكثر من ٢٤٠,٠٠٠ دونم من الأراضي للصهاينة

Stein, "Legal Protection and Circumvention of Rights …" pp. 258-260. PASSIA, *100 Years of Palestinian History*, p. 32.

يشير المسح الذي أجري في فلسطين عام ١٩٤٥/١٩٤٦ إلى أن "ارتفاعاً كبيراً" قد حدث في أسعار الأراضي نتيجة للضغوطات التي صاحبت عمليات الشراء الصهيونية، خاصةً في المناطق الواقعة على مقربة من المستوطنات الصهيونية القائمة. *A Survey of Palestine Vol. 1,* p. 243.

[٥] Segev, *One Palestine*..., p. 260.

[٦] المصدر السابق، ص. ٣٧٢ و ٢٤٢

[٧] Taqqu, Rachel, "Peasants into Workmen: Internal Labor Migration and the Arab Village Community under the Mandate", in Migdal, J., Ed., *Palestinian Society and Politics* (Op. cit), p. 265. Also, Hadawi, *Bitter Harvest,* p. 45.

تشير رشيل تاقو إلى أن سياسة الأراضي الصهيونية لم تكن العامل الوحيد في طرد سكان الريف من تجمعاتهم. وخلال سنوات الأربعينيات، جذب ازدهار الاقتصاد الرأسمالي في المنطقة الساحلية والطلب الكبير على العمالة طوال فترة الحرب أعداد كبيرة من العاملين في الزراعة إلى سوق العمل المأجور في المدن. هذا بحد ذاته أسهم في تفكيك الروابط المالية ورابطة الإقامة بين العديد من الفلاحين الفلسطينيين وأراضيهم.

Taqqu, "Peasants into Workmen…" pp. 261-5.

[٨] *A Survey of Palestine Vol. 1,* p. 243.

[٩] Stein, "Legal Protection and Circumvention of Rights …" p. 236.

[١٠] المادة ١٥ من وثيقة الانتداب، الفقرة ١. *A Survey of Palestine Vol. 1,* p. 7.

[١١] British Labour Party National Exec. Report, of May 1944. PASSIA, *100 Years of Palestinian History*, p. 71.

[١٢] *A Survey of Palestine Vol. 1,* p. 372.

الخريطة ١٠

[١] Segev, Tom, *The Seventh Million - The Israelis and the Holocaust*, New York: Henry Holt & Co., 1991, p. 123.

[٢] بثت هيئة الإذاعة البريطانية أحد أول التقارير غير المؤكدة عن عمليات الإبادة في كانون الأول ١٩٤١. وكانت الحكومة البولندية، التي تعمل في المنفى في حينه، قد رفعت تقارير إلى الولايات المتحدة في منتصف عام ١٩٤٢ حول استخدام غرف الغاز والمحارق. وقد تمت إبادة اليهود البولنديين خلال المحرقة، وتشير التقديرات إلى أن ٢.٨٠٠.٠٠٠ يهودي بولندي على الأقل قد لقوا حتفهم.

Sachar, *A History of Israel*... p. 238 & p. 249.

ومن الواضح أن الصهاينة علموا لأول مرة بأخبار مخيمات الموت في حزيران ١٩٤٢. Segev, *The Seventh Million,* p. 73.

[٣] Sachar, *A History of Israel*... pp. 238-9.

[٤] اعترافاً منها بحجم الكارثة والقيود التي تتعلق بها، لجأت القيادة الصهيونية في البداية إلى محاولة إنقاذ أولئك المخلصين لبرنامجها في فلسطين. وقد أقرت مذكرة صادرة عن "لجنة الإنقاذ" التابعة للوكالة اليهودية بأن " .... إذا كانت جهود اللجنة ستحقق أدنى حد ممكن من النتائج، يجب علينا على الأقل أن نحقق بعض المكاسب السياسية منها" Segev, *The Seventh Million,* p. 98.

بن غوريون، من جانبه، كان قد حدد أولوياته قبل أن تصله أنباء مخيمات تجميع اليهود: "إذا علمت أنه يمكن إنقاذ جميع الأطفال في ألمانيا من خلال نقلهم إلى بريطانيا، أو إنقاذ نصفهم فقط من خلال نقلهم إلى فلسطين، فإنني سأختار الثانية ... كأي يهودي آخر، أنا معني بإنقاذ كل يهودي كلما كان ذلك ممكناً، لكن لا شيء يأتي في المقام الأول قبل إنقاذ الأمة العبرية على أرضها." Segev, *One Palestine*..., p. 394 (مقتطفات من ذكريات بن غوريون). كان بحث سيجيف، الذي نشر لأول مرة في ١٩٩١، يعتمد على عدد غير مسبوق من الوثائق المصنفة، والمقابلات، والمذكرات الشخصية. وقد هزت الطريقة التي تناول فيها بالتحليل مختلف قيادات وهيئات الحركة الصهيونية خلال وبعد الحرب مشاعر الكثير من الإسرائيليين حول سلوك القيادة الصهيونية فيما يتعلق بإبادة يهود أوروبا. ويصنف سيجيف ردود فعل قادة إسرائيل المستقبليين التي اتسمت بضعف الروابط والسخرية التي تبعث على القلق، حيث ينتقد بشكل كبير وتام رد الفعل الصهيوني، على الرغم من اعترافه بالضعف النسبي لجهودهم في إنقاذ أعداد كبيرة من الناجين. ويستخلص بالقول أن " القليل من الناجين يدينون بحياتهم لجهود الحركة الصهيونية"، ويلقي باللوم جزئياً على عدم رغبة الحركة القومية المسيطرة التي غلب عليها الطابع العلماني في اعتبار الضحايا اليهود في أوروبا أكثر من خسارة لمستوطنين محتملين. أشار بن غوريون شخصياً إلى أن "الأزمة التي تواجه اليهود الأوروبيين ليست من اختصاصاتي المباشرة" Ibid. pp. 96-98.

[٥] McCarthy, *The Population of Palestine,* p. 227.

[٦] Segev, *The Seventh Million,* p. 123.

[٧] أثار وزير الخارجية البريطاني قضية توطين الناجين من اليهود المشتتين في أوروبا، وأعرب عن قلقه من "تفريغ" أوروبا من اليهود الذين بقوا فيها بعد المحرقة. إلا أن موقفه لاقى رفضاً من الولايات المتحدة ودفع الصهاينة إلى نعته بمعاداة السامية.

[٨] للإطلاع على العوامل التي شكلت الاستراتيجيات الأنجلو – أمريكية في ذلك الوقت، يرجى مراجعة:

Rubin, Barry, *The Great Powers in the Middle East, 1941-1947 - The Road to the Cold War*, London: Frank Cass, 1980, pp. 132-150.

كانت الولايات المتحدة واضحة بشكل خاص في التعبير عن تضامنها مع الصهاينة خلال سنوات ما بعد الحرب، وذلك بدرجة تفوق تعبيرها عن اهتمامها بمصالحها الاستراتيجية في المنطقة. وفي هذا الشأن، كتب ترومان في وقت لاحق قائلاً "كان شعوري أنه بإمكاننا أن ننظر إلى مصالحنا طويلة الأمد في المنطقة في نفس الوقت الذي نقدم فيه المساعدة ....." Sachar, *A History of Israel*... p. 258.

الخريطة ١١

[١] Khalidi, *Before Their Diaspora,* p. 236.

[٢] في حزيران ١٩٤٧،أصدر المندوب السامي البريطاني مذكرة بين فيها، من جملة أمور أخرى، ضحايا الحوادث التي اقترفها الصهاينه ضد الفلسطينيين جنباً إلى جنب مع البريطانيين والمصالح البريطانية. Abdul Hadi, Ed., *Documents on Palestine Vol. 1*, pp. 146-148.

[٣] Hadawi, *Bitter Harvest,* p. 55.

[٤] للإطلاع على مدى أهمية الاعتقالات التي تمت في تموز ١٩٤٦، يرجى مراجعة: Gelber, *Jewish-Transjordanian Relations,* p. 204. للإطلاع على الأدلة البريطانية على صلة الوكالة اليهودية مع الهجمات التي نفذتها الميليشيات الصهيوني، يرجى مراجعة:

Hadawi, *Bitter Harvest,* p. 56-7.

[٥] وثيقة الانتداب، المادة ١٥.

إدراج وعد بلفور في وثيقة الانتداب خلق هذا الموقف المستحيل. وفي منتصف فترة الانتداب، أشار المندوب السامي، السير جون هربرت كاونسيلر، إلى وعد بلفور باعتباره "خطأ فادحاً"، لا يترك المجال سوى لأربعة خيارات، بحسب اعتقاده: طرد العرب، أو طرد اليهود، أو إبقاء الانتداب بالقوة، أو إلغاء الوعد. Segev, *One Palestine*..., p. 334. *A Survey of Palestine Vol. 1,* p. 7.

[٦] McCarthy, *The Population of Palestine,* p. 95, 220 & 227.

[٧] نفس المصدر السابق، ص. ١٦٣. *A Survey of Palestine Vol. 1,* p. 372.

[٨] McCarthy, *The Population of Palestine,* p. 69, 218 & 237 (and derived thereof).

[٩] مع حلول عام ١٩٤١، بقي تسعة قرى مسيحية بالكامل في فلسطين.

Miller, Ylana, *Government and Society in Rural Palestine 1920-1948*, University of Texas Press, 1985, p. 74.

[١٠] McCarthy, *The Population of Palestine,* p. 69, 218 & 237 (and derived thereof). See Map. 13.

الخريطة ١٢

[١] Hadawi, *Bitter Harvest,* p. 60.

[٢] المصدر السابق. ص. ٦٣

[٣] Hadawi, Sami, *Palestine: Loss of a Heritage*, Texas, USA: The Naylor Co., 1963, p. 135.

[٤] Abdul Hadi, Ed., *Documents on Palestine Vol. 1*, p. 164.

[٥] المصدر السابق

[٦] المصدر السابق

[٧] تم تمرير القرار رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال ٣٣ صوت مؤيد، و ١٣ صوت معارض و ١٠ أصوات ممتنعة عن التصويت. وقد تمثلت الدول العربية المؤهلة للتصويت في كل من مصر، والعراق، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، واليمن، وسوريا. وقد انضمت إليها في المعارضة كل من أفغانستان، وكوبا، واليونان، والهند، وإيران، وباكستان، وتركيا. من جانبها، قبلت القيادة الصهيونية بالقرار "كخطوة" نحو تحقيق السيادة على جميع أرجاء " إيرتس يسرائيل" (أرض إسرائيل). أما الفلسطينيون، الذين قاطعوا اللجنة التي شكلتها الهيئة العامة للأمم المتحدة حول فلسطين في عام ١٩٤٧، فقد رفضوا القرار.

[٨] Khalidi, *Before Their Diaspora,* p. 306. كان عدد السكان اليهود في فلسطين عام ١٩٤٧ ما بين ٨٠ – ٩٠% هم إما من مواليد أوروبا أو من نسبهم.

Morris, Benny, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949*, Cambridge University Press, 1987, pp. 16-17.

منذ بداية الانتداب وموجات الهجرة الجماعية التي تلته، تمسك المجتمع الصهيوني بهويته الأوروبية بشكل شديد، رافضاً دونية "السكان الأصليين". وكانت هآرتس، إحدى أوائل الصحف العبرية التي أعلنت: "نحن نقف مع أوروبا. هنالك حاجة إلى شيء واحد أكثر من أية أشياء أخرى هنا في الشرق: نظام أوروبي وحكومة أوروبية. هذا الشرط يحتل أهمية أكبر من أية شروط أخرى – حتى الحقوق القومية."

(*Ha'aretz*, 28 March 1920.) Segev, *One Palestine*..., p. 153.

[٩] في سياق قيامها برفع القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، أعلنت بريطانيا أنها لن تتولى مسئولية تطبيق أي "حل" لا يحظى بقبول كلا الطرفين.

[١٠] قبل فترة طويلة من صدور خطة التقسيم، زادت الوكالة اليهودية من وتيرة عمليات التجنيد، والتدريب وشراء الأسلحة، متوقعةً اندلاع النزاع. وقد قدرت لجنة التحقيق الأنجلو – أمريكية في عام ١٩٤٦ قوة الهاجاناه بحوالي ٦٢.٠٠٠ رجل – لا يشمل هذا الرقم الأعضاء غير المنتظمين في ميليشيا الأرجون الرجعية (التي انضمت لاحقاً إلى قوات الهاجاناه مع نهاية عام ١٩٤٧) وتجهيزات وعتاد الميليشيات الأخرى. كانت الهاجاناه قد أبلغت اللجنة الأنجلو - أمريكية في آذار ١٩٤٦ بأنها تدرك جيداً نقاط ضعف وقصور القوات العربية، وأعربت عن أن "القوة اليهودية أكثر تفوقاً في التنظيم، والتدريب، والتخطيط، والمعدات ... إذا كنتم تقبلون بالحل الصهيوني ولكنكم غير قادرين على أو غير راغبين في تطبيقه، فإننا نرجوكم أن لا تتدخلوا، ونحن بأنفسنا سنضمن تنفيذه." Khalidi, *Before Their Diaspora,* p. 306.

[١١] ٣٨٠.٠٠٠ هو رقم افتراضي وضعه المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابي للشهور الستة الأولى بين كانون الأول ١٩٤٧ وأيار ١٩٤٨، على الرغم من أن بني موريس قدر الرقم لنفس الفترة بين ٢٠٠.٠٠٠ – ٣٠٠.٠٠٠.

Pappe, Ilan, *The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951*, London: Tauris Books, 1994, p. 96; Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem*, p. 128.

[١٢] يستحيل التحقق من هذا الرقم بسبب سرعة الاعتداءات المستمرة. الرقم التقريبي (٧٠%) مختار من السجلات المتوفرة.

Hadawi, *Bitter Harvest,* pp. 75-93.

[١٣] بعد مرور أسبوع على انسحاب بريطانيا من فلسطين، أصدرت لجنة الأمم المتحدة الخاصة حول فلسطين قرار لوقف إطلاق النار، الذي استمر – مع استثناءات بارزة - حتى تجدد القتال في أوائل تموز. توصلت نفس اللجنة إلى وقف إطلاق نار آخر في وقت لاحق خلال نفس الشهر، واستمر الوقف ساري المفعول حتى ١٤ تشرين الأول، عندما قامت القوات الإسرائيلية باجتياح بلدات بئر السبع والعوجه. مرة أخرى، دعت اللجنة إلى وقف لإطلاق النار.

[١٤] بعد إعلان استقلال إسرائيل في ١٥ أيار ١٩٤٨، الذي اعترفت به الولايات المتحدة على الفور، قامت الجيوش العربية المصرية والسورية والأردنية – جنباً إلى جنب مع قوة عراقية صغيرة – بدخول فلسطين في جهود متأخرة، يشوبها سوء التنسيق والريبة، للحيلولة دون وقوع دمار شامل. تجدر الإشارة إلى أن المفاوضات استمرت لفترة طويلة بين الوكالة اليهودية والأمير عبد الله والعواصم العربية.

Gelber, *Jewish-Transjordanian Relations,* pp. 265-283.

[١٥] بعد أسبوعين من توقيع الاتفاقية مع مصر، التي استثنت الوصول إلى خليج العقبة من المنطقة المخصصة لإسرائيل، شنت القوات الإسرائيلية هجوماً على قرية أم الرشراش، وقامت بطرد سكانها، وشيدت مكانها ما يعرف اليوم باسم إيلات.

[١٦] مقتطفات مما جاء على لسان أبا إيبان. Pappe, *The Making of the Arab-Israeli Conflict,* p. 240.

في سياق حديثه عن فشل مؤتمر لوزان، كتب المبعوث الأمريكي إلى المباحثات، مارك إيثريدج: "يجب أن توافق إسرائيل على تحمل المسئولية. أعضاء اللجنة ... أشاروا بشكل مستمر إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، ووزير الخارجية، والوفد الإسرائيلي بأن مفتاح السلام يكمن في بعض التنازل الإسرائيلي حول اللاجئين. نفس المصدر السابق ص. ٢٤١.

بدا بن غوريون شاعرياً حول قضية الحدود مع تداعي المفاوضات: "بالنسبة لتعيين الحدود – فإنها مسألة ذات نهاية مفتوحة. في التوراة، كما في التاريخ أيضاً، توجد مختلف أنواع التعريفات لحدود البلد – لذلك، فإنه لا يوجد حد حقيقي ... العالم دوماً كان هكذا. النصوص هي التي تغيرت فقط. إذا كان بمقدورهم إيجاد طريقة للوصول إلى كواكب أخر، فبالطبع لن تكون الأرض برمتها كافية عندئذ ..." مقتطفات من خطاب إبن غوريون في أواخر عام ١٩٤٩. Segev, *1949,* p. 6.

الخريطة ١٣

[١] Abdul Hadi, Ed., *Documents on Palestine Vol. 1*, p. 165.

[٢] Abufarha, Nasser, *Land Ownership in Palestine/Israel*, Al-Awda Information Paper, see: www.al-awda.org.

[٣] كان اليهود يملكون أقل من ١% من أراضي بئر السبع، بينما كان الفلسطينيون يملكون البقية

Abdul Hadi, Ed., *Documents on Palestine Vol. 1*, p. 165. .

كان العديد من الفلسطينيين يملكون الأرض ملكية جماعية، التي تقسم حسب حدود الحمولة وحجم / وضع العائلة. منذ أواخر الثلاثينيات، ازدادت عمليات الشراء الصغيرة للأراضي، بفعل تأثير الاقتصاد الرأسمالي الصاعد خلال فترة الانتداب، الأمر الذي خلق عدد كبير من صغار مالكي الأراضي في المناطق الريفية. مع ذلك، إلا أن الملكية الجماعية واستنجار الأراضي للزراعة استمرت في كونها الأنماط السائدة.

Miller, *Government and Society in Rural Palestine*, pp. 82-3; Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem,* p. 9.

[٤] المصدر السابق. ص. ٨.

[٥] Masalha, Nur, *Expulsion of the Palestinians,* p. 82.

[٦] المصدر السابق. ص. ١٨٠.

[٧] الإحصاءات مستمدة من:

Shehadeh, Raja, *The Law of the Land - Settlements and Land Issues Under Israeli Military Occupation*, Jerusalem: PASSIA, 1993, p. 62; Khalidi, *Before Their Diaspora,* p. 125 & p. 305; *A Survey of Palestine Vol. 1,* p. 103.

كان الإسرائيليون يسلبون غلال الأراضي الزراعية الفلسطينية أثناء تقدم قواتهم. ومع حلول الربيع، كان أولئك الذين سيطروا على الأراضي الفلسطينية يقومون بجني غلال ومحاصيل الفلسطينيين المهجرين. كان يتسحاق جفيرتس قد عين في تموز ١٩٤٨ رئيسا لدائرة رسمية شكلت لهذا الغرض. وفي سياق تقاريره عن إنجازاته، أشار إلى أنه "أضاف ٦.٠٠٠ – ٧.٠٠٠ طن من القمح إلى اقتصاد البيشوف (الاقتصاد اليهودي قبل قيام الدولة) . وكسب أكثر من ١٠٠.٠٠٠ ليرة إسرائيلية للخزينة". Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem,* p. 172.

تشير سجلات الأراضي البريطانية المفصلة إلى أن ٩٥% من أراضي فلسطين الخاضعة للانتداب كانت تصنف بأنها ذات "تربة جيدة الجودة" وأن ٦٥% من الأراضي "ذات التربة متوسطة الجودة" تقع في المنطقة التي احتلتها إسرائيل..Hadawi, *Palestine: Loss of a Heritage*, p. 137

[٨] Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem,* p. 152.

[٩] Lustick, Ian, *Arabs in the Jewish State - Israel's Control of a National Minority*, University of Texas Press, 1980, p. 44.

[١٠] أصدرت إسرائيل قانون أملاك الغائبين في عام ١٩٥٠. وقبل هذا التاريخ، كانت أملاك اللاجئين والمشردين في الداخل (الذين أطلق عليهم لاحقاً اسم "الغائبين الحاضرين") تدار من خلال القيم على (حارس) الأملاك المهجورة، الذي نقل ملكيتها إلى الحكومة. وبموجب قانون عام ١٩٥٠، تم استحداث "حارس أملاك الغائبين" بدلاً من ذلك، وتم تعريف "الغائب" على أنه أي شخص "كان مالكاً قانونياً لأية أملاك كانت في منطقة إسرائيل" و "ترك مكان إقامته المعتادة" أو كان في أي وقت خلال الفترة الممتدة من ٢٩ تشرين الثاني (عند التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١) إلى أيلول ١٩٤٨ موجوداً "في مكان ما في فلسطين خاضع لسيطرة القوات التي سعت للحيلولة دون قيام دولة إسرائيل أو التي حاربتها بعد إنشائها." وبذلك، فإن هذا التعريف يمكن أن ينطبق على ٩٠% من الفلسطينيين المقيمين في المنطقة التي أصبحت فيما بعد تعرف باسم إسرائيل.

[١١] Hadawi, *Bitter Harvest,* pp. 145-147.

لم تقتصر جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل على البيوت والأراضي التي استولت عليها، وإنما امتدت لتشمل الأرصدة الموجودة في البنوك العربية، حيث قامت الإدارة الإسرائيلية الجديدة بمصادرتها. رغم أنه يستحيل حساب المبالغ، إلا أنه يعتقد بكل تأكيد أنها كانت مبالغ طائلة. ففي حيفا لوحدها، تمت مصادرة ١.٥ مليار جنيه فلسطيني.

Segev, Tom, *1949, The First Israelis*, New York: Henry Holt & Co., 1986 (1998 edition), p.73.

الخريطة ١٤

[١] Pappe, *The Making of the Arab-Israeli Conflict,* p. 87. Lustick, *Arabs in the Jewish State,* p. 44.

[٢] منحت خطة التقسيم الصهاينة شرعية وجعلت من عملياتهم العسكرية ضد البريطانيين تأخذ طابعاً متكرراً. وبذلك، فإن انتباههم تحول فوراً إلى تحقيق أهداف متوازية تتمثل في تأكيد سيطرتهم على السكان العرب في المنطقة المخصصة لهم بموجب الخطة، ومن ثم توسيع حدود تلك المنطقة من خلال فرض الأمر الواقع على الأرض. وقد كانت عملياتهم العسكرية موجهة نحو مناطق مثل يافا والقدس، غير المشمولتين في الدولة اليهودية وفقاً لخطة التقسيم. لمزيد من المعلومات حول تحول الهاجاناه، راجع:Pappe, *The Making of the Arab-Israeli Conflict,* p. 52. لمزيد من المعلومات حول اللاجئين في فترة محددة، راجع نفس المصدر السابق، ص. ٩٦. لمزيد من المعلومات حول الرد البريطاني على عنف الهاجاناه، راجع: Morris, *The Birth of the*

Segev, *One Palestine*..., p. 381. لمزيد من المعلومات حول بدايات التصادم البريطاني مع الهاجاناه، راجع: *Palestinian Refugee Problem,* pp. 32-33.

[٣] استمر المؤرخون الصهاينة في نفي إفادات شهود العيان الفلسطينيين والأعمال المفصلة لمؤرخين فلسطينيين وغير فلسطينيين حتى حقبة الثمانينيات. لكن المؤرخ الإسرائيلي، بيني موريس، كان من أوائل المؤرخين الذين قاموا بتحليل الوثائق الصهيونية المفرج عنها، والتي تصف عمليات الطرد والتهجير. وقد دفعت أعماله مؤرخين إسرائيليين آخرين إلى مواجهة القضية بمسئولية أكبر. لقد كانت عمليات الطرد والمعاملة الدقيقة للفلسطينيين خلال الفترة ١٩٤٧ – ١٩٤٩ شاهدةً على الدوام على الطبيعة الجماعية والمنظمة "للترحيل".

[٤] Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem,* pp. 32-33, p. 32.

[٥] بلغ تعداد السكان العرب في اللد والرملة قبل عام ١٩٤٧ حوالي ٣٤.٩٢٠ نسمة، لم يبقَ منهم سوى ٢.٠٠٠ فلسطيني بعد الحرب. وفي سياق تفريغهما من السكان، تم قتل ما لا يقل عن ٤٠٠ مدني بدم بارد. كما لقي ٣٠٠ – ٤٠٠ مدني آخر حتفهم بسبب الجوع، والإنهاك، والمرض خلال هروبهم إلى رام الله الواقعة في المنطقة الخاضعة للاحتلال الأردني. وقد تسببت المذابح وعمليات الطرد في حدوث هجرات جماعية من المناطق المحيطة باللد والرملة، الأمر الذي رفع عدد اللاجئين الذين طردوا إلى حوالي ٧٠.٠٠٠ شخص. لم يخجل بن غوريون من المفاخرة بذلك كإنجاز: "لقد قررنا تنظيف الرملة". Segev, *One Palestine*..., p. 511. Lustick, *Arabs in the Jewish State,* p. 49

تفاصيل "عملية داني" مستمدة من :

Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem,* pp. 204-211. Palumbo, Michael, *The Palestinian Catastrophe; The 1948 Expulsion of a People From Their Homeland*, London: Faber and Faber, 1987, pp. 126-138.

بعد طرد الفلسطينيين من اللد والرملة، نهب الجيش كل المنطقة تماما. وفقاً لرئيس "لجنة الأملاك المهجورة" في الجيش، تم وضع اليد على حمولة ١.٨٠٠ شاحنه من أملاك الفلسطينيين في تلك المنطقة. Segev, *1949,* p. 69.

[٦] الحديث عن طرد الفلسطينيين مما أصبحت تعرف باسم أشكيلون مستمد من:

Morris, Benny, *1948 and After, Israel and the Palestinians*, UK: Clarendon Press, Oxford, 1990, p. 257.

[٧] استندت هذه القوانين إلى القوانين التي فرضتها سلطات الانتداب البريطانية في سياق جهودها لقمع الثورة العربية في ١٩٣٦ – ١٩٣٩. ولم تمنع هذه القوانين الفلسطينيين المتبقين في إسرائيل من العودة إلى بيوتهم وحسب، وإنما حدّت من حرية حركتهم، ووضعت قيود على حقوقهم في التملك، ووضعتهم تحت حكم عسكري صارم خلال معظم سنوات العشرين الماضية.

Lustick, *Arabs in the Jewish State,* pp. 11-52; Hadawi, *Bitter Harvest,* pp. 144-155.

[٨] أسست الأونروا المخيمات كما يلي: ٢٥ مخيم في الضفة الغربية والأردن؛ ١٦ مخيم في لبنان، ٩ مخيمات في سوريا، ٨ مخيمات في قطاع غزة. Palestinian Refugee Camps and Populations - UNRWA 1958, reproduced in Morris, Benny, *1948 and After*, pp. 220-221.

[٩] أعلن رئيس (الهيئة) التنفيذية الصهيونية: "حتى اليهود الذين لا يرغبون بالمغادرة (مغادرة بيوتهم لأجل إسرائيل) يجب أن نجبرهم على المجيء ...." Segev, *1949,* p. 110.

[١٠] Lustick, *Arabs in the Jewish State,* p. 44 & p. 63; Hadawi, *Palestine: Loss of a Heritage*, p. 51. Segev, *1949,* pp. 74-90.

الخريطة ١٥

[١] وصف بيني موريس الخطة دال "د" للهاجاناه – التي شكلت أساساً مرجعياً للمراحل الأولى من الحرب ووفرت إطاراً للخطط العسكرية اللاحقة – بأنها " أساس استراتيجي – أيديولوجي للطرد ..."

Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem,* p. 63.

عقب المذبحة التي نفذت في اللد والرملة (راجع الخريطة رقم ١٤، الملاحظة رقم ٥)، وجه يتسحاق رابين سؤالاً إلى بن غوريون حول ما يجب فعله بالفلسطينيين؛ عندئذ أمره الأخير (أول رئيس وزراء إسرائيلي) بطردهم. تجدر الإشارة إلى أن الرقابة الإسرائيلية كانت قد حذفت سرد رابين للأحداث من مذكراته، لكنها نشرت في صحيفة نيويورك تايمز في عام ١٩٧٩. راجع Palumbo, *The Palestinian Catastrophe,* pp. 127-128.

[٢] هنالك الكثير من الأدلة غير القابلة للتفنيد على جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل. يتضح من المراسلات ومحاضر الاجتماعات المدونة للقيادة السياسية الأولى لإسرائيل أن المذابح وعمليات السلب، والاغتصاب كانت قد بحثت على أعلى المستويات في إسرائيل. علاوة على ذلك، رفع مراقبو الأمم المتحدة تقارير مفصلة عن مثل تلك الفظاعات. وفي ذلك الوقت، كان بعض القادة الصهاينة من ذوي الرتب المتوسطة غير مرتاحين للفظاعات التي ارتكبت خلال الحرب، وطلبوا تفسيرات لذلك، لكنهم بشكل عام نحّوا جانباً. وفي سياق حديثه أمام مجلس الوزراء الإسرائيلي، تحدث أهارون سيزلينج، أول وزير زراعة إسرائيلي، قائلاً "... اليهود أيضاً يتصرفون الآن كالنازيين، لقد اهتز كياني ككل ... كما هو واضح، يتعين علينا أن نخفي هذه الأعمال عن عامة الناس، وأنا أوافق على عدم الإعلان حتى عن أننا نحقق في الموضوع. ومع ذلك، يجب أن يتم التحقيق فيها ... " Segev, *1949*, p. 26.

[٣] يكتنف عملية حساب هذه الأرقام عدد من المشاكل، حيث أنه لا يمكن إجراء هذه الحسابات بدقة مطلقة. تشير السجلات البريطانية إلى أن المنطقة التي احتلها الصهاينة اشتملت على ٤٦٩ قرية فلسطينية بالكامل و ٩ بلدات (مدن) فلسطينية بالكامل (أي ما مجموعه ٥٠٥ قرية ومدينة). لكن هذه الأرقام لا تشمل الضواحي والأحياء الفلسطينية في المدن المختلطة (مثل حيفا والقدس)، والتي تم تدميرها خلال أو بعد الحرب. كما أن هذه الأرقام لا تشمل التجمعات والقرى البدوية الصغيرة في لواء بئر السبع. وتشير الدراسة الأكثر شمولية التي أجراها الدكتور سلمان أبو ستة حول التجمعات المهجرة / المدمرة، بما فيها الضواحي والتجمعات البدوية، إلى أن العدد وصل إلى ٥٣١ تجمع سكني. في أثناء ذلك، نشر وليد الخالدي موسوعة تتحدث عن ٤١٨ قرية مدمرة أو مهجرة. وفي أي حال، بلغ عدد القرى الفلسطينية التي نجت من التدمير المادي داخل حدود إسرائيل بعد الحرب حوالي ١٢١ قرية. إذا ما سلمنا بصحة هذا الرقم (١٢١)، وقمنا بطرحه من مجموع القرى البالغ ٥٠٥ وفقاً للسجلات البريطانية، يمكن عندئذ الاستنتاج بأن عدد القرى المدمرة لا يقل عن ٣٨٤ قرية وبلدة. وإذا ما أضفنا التجمعات السكانية الصغيرة، فإن العدد الكلي يرتفع إلى ٥٩٨ موقعا، تم احتلالها خلال الحرب وكان التدمير مصير ٤٧٢ موقع منها.

Saleh, Abdul Jawad & Mustafa, Walid, *Palestine: The Collective Deconstruction of Palestinian Villages and Zionist Colonization, 1882-1982*, Jerusalem Center for Development Studies - London, (published in Amman), 1987, pp. 30-31; Hadawi, *Palestine: Loss of a Heritage*, p. 138; Abu Sitta, *The Palestinian Nakba, 1948*: *The Register of Depopulated Localities in Palestine,* London: The Palestine Return Center, 1998; Khalidi, Walid, *All That Remains – The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948*, Washington DC: Institute for Palestine Studies, 1992; Lustick, *Arabs in the Jewish State,* p. 48.

بشكل عام، يمكن القول أن التدمير كان مصير قرابة ٧٥% من جميع المواقع المحتلة – تم تدمير ٩٦% من القرى في لواء يافا؛ و٩٥% من القرى في لواء بيسان؛ و ٩٠% في كل من صفد وطبريا، على التوالي.

Saleh, Abdul Jawad & Mustafa, Walid, *Palestine: The Collective Deconstruction of Palestinian Villages*..., p. 31.

٤ Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem,* pp. 136-137.

٥ Lustick, *Arabs in the Jewish State,* p. 48.

٦ Flapan, Simcha, *The Birth of Israel, Myth and Realities*, New York: Pantheon Books, 1987, p 107.

٧ Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem,* pp. 155-169.

٨ Lustick, *Arabs in the Jewish State,* p. 40.

٩ لخص لوستيك أسباب تدمير القرى العربية أو توطين يهود فيها بعد الحرب كما يلي: "توقعت القيادة الإسرائيلية أن مباني وأراضي اللاجئين، في حال تركت مهجورة، ستزيد من الضغوط لعودة أصحابها". المصدر السابق ص. ٤٦.

١٠ Masalha, Nur, *Expulsion of the Palestinians,* p. 175.

١١ Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem,* p. 181. See also pp. xviii-xx.

في عام ١٩٦٩، أشار موشيه ديان إلى الإبادة التي تعرضت لها القرى العربية قائلاً: "تم بناء قرى يهودية في الأماكن التي كانت فيها قرى عربية. حتى أنكم لا تعرفون أسماء هذه القرى العربية، وأنا لا أوجه اللوم لكم لا لأنه لم تعد هناك كتب جغرافيا وحسب، وإنما لأن القرى العربية لم تعد موجودة أيضاً. ناحال حلت محل محلول، وكيبوتس جيفعات محل جبتا، وكيبوتس سريد محل خنيفس، وكفار يهيشوع محل تل الشمام. لا يوجد مكان واحد في هذه البلد لم يكن فيه سكان عرب سابقاً." مقتطفات من كلمة موشيه ديان في معهد التخنيون في حيفا.*Ha'aretz*, 4 April 1969

٢

١٩٤٩ ـ ١٩٩١

من الحكم الأردني/المصري في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط

(الخرائط ١٦ – ٢٦)

حرب السويس، ١٩٥٦

خلال الفترة من ١٩٤٩ – ١٩٥٦، قامت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين ولجنة الهدنة المختلطة (التي كلفت بمراقبة التزام كافة الأطراف باتفاقيات الهدنة التي تم التوصل لها عام ١٩٤٩)، بإدانة إسرائيل لارتكابها سلسلة من الهجمات الوحشية على "أهداف" مدنية عبر خطوط الهدنة في كل من قرية قبيا (١٩٥٣)، ومدينة خانيونس (١٩٥٥) ومدينة قلقيلية (١٩٥٦) وهي مجازر لم يسبق لها مثيل منذ انتهاء حرب ١٩٤٨.[١]

أثارت الهجمات الإسرائيلية قلق الولايات المتحدة وبريطانيا، ومع ازدياد زخم الحرب الباردة وارتفاع مستوى التوتر الإقليمي. من ناحية أخرى، تركت تحالفات بريطانيا مع الأردن والعراق، جنباً إلى جنب مع تخوف الولايات المتحدة من التغلغل السوفيتي في المنطقة، مجالاً محدوداً لبروز قائد عربي قوي، قد يعرّض مصالحهم للخطر ويتحدى تشدد وغطرسة إسرائيل. وقد شكل وصول جمال عبد الناصر إلى الحكم في مصر بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٥ نقطة تحول في هذه العلاقات. حدث ذلك بينما كانت بريطانيا وفرنسا تسيطران على قناة السويس بموجب امتياز ممنوح للشركة العالمية لقناة السويس لمدة ٨٠ سنة – من مخلفات الترتيبات الاستعمارية البريطانية الرامية إلى السيطرة على منابع النفط والشحن البحري، والتي شكلت جائزة بريطانيا في المنطقة. كما كانت في ذات الوقت شاهداً حياً على القيود المفروضة على الاستقلال العربي على الصعيدين الإقليمي والاقتصادي.

حقق عبد الناصر شعبية كبيرة على المستوى الإقليمي من خلال مواقفه الوطنية أمام سياسات القوى العظمى وإدانته المتكررة لإسرائيل. وقد أثارت دعوته المتكررة لقيام وحدة عربية، وكلّلها بإبرامه صفقة لشراء أسلحة من الكتلة السوفيتية، فنال سخط بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، التي كانت قد رفضت تزويده بالسلاح، رغم عروضها له لتمويل مشروع بناء سد أسوان الكبير من خلال قروض مرهونة شرط موافقته على إخضاع الاقتصاد المصري لسيطرة البنك الدولي. إلا أن توجه عبد الناصر للسوفيت أدى إلى امتداد الحرب الباردة إلى المنطقة بسرعة. ومن جانب آخر، تحالفت إسرائيل مع بريطانيا وفرنسا لاجتياح مصر قبل وصول الأسلحة السوفيتية. وأسرعت فرنسا بتزويد إسرائيل بأسلحة وآليات عسكرية بينما أجرت بريطانيا مشاورات مع حلفائها الإقليميين.

في ٢٦ تموز ١٩٥٦، أعلن عبد الناصر عن قرار الحكومة المصرية تأميم قناة السويس، وتعهد بتعويض المساهمين الأجانب (الإنجليز والفرنسيين)، وأعلن عن نيته استخدام عائدات القناة في تمويل بناء سد أسوان.[٢] أبلغ رئيس الوزراء البريطاني، أنطوني أيدن، مجلس وزرائه "... لن تتاح لنا ذريعة للتدخل ضده أفضل مما هو متاح لنا الآن كنتيجة لاستيلائه على قناة السويس."[٣] مع توخي الولايات المتحدة الحذر والدعم العالمي الذي حظي به موقف عبد الناصر، شرعت إسرائيل وفرنسا وبريطانيا في الإعداد لخطط عسكرية لإسقاط الرئيس جمال عبد الناصر وإعادة السيطرة على قناة السويس.

في ٢٩ تشرين الأول لعام ١٩٥٦، واستناداً إلى حلف مبرم مسبقاً (حلف سفرس SEVRES)، شنت إسرائيل هجوماً عسكرياً عبر شبه جزيرة سيناء غير المحصنة. لكن أوائل الضحايا لم يكونوا من المصريين، وإنما داخل حدود إسرائيل نفسها، حيث لقي ٤٣ مدنياً فلسطينياً مصرعهم في مذبحة أخرى ارتكبت بحقهم بدم بارد أثناء فرض إسرائيل حظر تجول على الأقلية العربية.[٤] بعد قصف مطار القاهرة وتدمير الدفاعات الجوية المصرية، رست القوات البحرية الأنجلو – فرنسية في ميناء بور سعيد، بعد ١٥ دقيقة من انتهاء الموعد الذي حددته الأمم المتحدة لوقف العمليات العدائية.[٥] وبدعم من البحرية الفرنسية، أحكمت إسرائيل سيطرتها على قطاع غزة (في ٣ تشرين الثاني) وسيناء (٥ تشرين الثاني)، وانتهت المعارك الحربية في صبيحة ٧ تشرين الأول. وكان من نتيجتها أن سيطرت بريطانيا وفرنسا على قناة السويس، بينما تمكنت القوات الإسرائيلية من السيطرة على كامل شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة الذي كان تحت الإدارة المدنية المصرية.

بالنسبة لإسرائيل، كانت السيطرة على سيناء تعني الوصول إلى مضائق تيران، الذي استخدمته مصر في قطع الطريق أمام قنوات الشحن الإسرائيلية. وفي تلك الأثناء، كانت إسرائيل تشيد ميناءً جديداً في إيلات، وتسعى لتعزيز قدراتها في الوصول إلى البحر المتوسط من خلال خليج العقبة. لكن، ومع تزايد الانتقادات على مستوى العالم وخشية الولايات المتحدة من حدوث اضطرابات إقليمية، مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على المحتلين للانسحاب، وأصرت إسرائيل على ضمانات أمريكية للحصول على ممر آمن كشرط لتنفيذ المطالب الأمريكية. وقد انسحبت بريطانيا وفرنسا من السويس في أواخر كانون الأول ١٩٥٦، بينما تأخر الانسحاب الإسرائيلي من السويس وغزة حتى آذار من عام ١٩٥٧. ونشرت الأمم المتحدة في المنطقة قواتطوارئ دولية، بقيت في قطاع غزة جنباً إلىجنب مع السلطات المصرية حتى اندلاع حربعام ١٩٦٧.[٦]

كان لحرب السويس تبعات ومضاعفات جسيمة على أرض الواقع، شكلت هذه الحرب بداية النهاية للوجود البريطاني في المنطقة، بينما بدأت الولايات المتحدة تتقدم كلاعب رئيسي. في عام ١٩٥٨، تمت الإطاحة بالنظام الملكي في العراق بانقلاب عسكري قاده عبد الكريم قاسم؛ وكانت القوات الأمريكية تنتشر في لبنان مع حلول صيف ذلك العام.[٧] من ناحية أخرى، حققت المواقف الوطنية التي تميز بها الرئيس عبد الناصر شعبية كبيرة في العالم العربي وخارجه، وأصبح "رمزاً للشعوب العربية". وشكل تنامي مشاعر الوحدة العربية وقوداً للحركات الوطنية الفلسطينية الناشئة، حيث تأسست أولى نواة حركة التحرير (فتح) خلال الفترة ١٩٥٧ – ١٩٥٨ في الكويت.

الخريطة رقم ١٦

الشتات الفلسطيني، ١٩٥٨

بعد مرور سنتين على النكبة الفلسطينية، أصبح أكثر من مليون لاجئ فلسطيني أرقاماً في سجلات "الأونروا". وقد أقام حوالي٣٨٧.٦٥ فلسطينياً في ٥٨ مخيم للاجئين أصبحت لاحقاً تدار من الأونروا، بينما كانت البقية تعتمد على المساعدات التي تقدمها الأونروا لهم.[١] لكن أعداد أخرى غير معلومة من اللاجئين لم يتم تسجيلها في سجلات الأونروا بسبب محدودية المجال والصلاحيات التي منحت لها.[٢] تأسست الأونروا رسمياً في أواخر عام ١٩٤٩، وبدأت في تنفيذ عملياتها في أيار ١٩٥٠، حيث كانت الحاجة إلى برنامج دولي منسق يهدف إلى التخفيف من معاناة المشردين في أوجها. في كانون الأول ١٩٤٨، رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، الذي طالب بالعودة السريعة للاجئين واسترجاع ممتلكاتهم، معلناً "... سوف نأخذ كل شيء ... لن نسمح للعرب بالعودة"[٣] قبل ذلك بثلاثة أشهر، كان تقييم كبير وسطاء الأمم المتحدة في فلسطين الكونت فولك بيرنادوت بأنه "لا يمكن أن تكون هناك أية تسوية عادلة وكاملة إذا لم يتم الاعتراف بحق اللاجئين العرب في العودة إلى بيوتهم التي أخرجوا منها" وأدى تقييمه هذا إلى اغتياله على يد أعضاء في عصابات الهاغانا العسكرية اليهودية.[٤]

كان حجم مشكلة اللاجئين يهدد المنطقة بكارثة اقتصادية، حيث أن موجات اللاجئين الأولى في الفترة ١٩٤٧ – ١٩٤٨ قد ضاعف عدد سكان غزة بثلاثة أضعاف، وضاعف عدد سكان الضفة الغربية، ووضع ضغوطاً لا يمكن تخيلها على الاقتصاديات الهشة والفقيرة للدول المجاورة كالأردن ولبنان وسوريا.[٥] جاءت الأونروا تحمل تفويضا لتزويد اللاجئين المقيمين في مختلف أرجاء المنطقة بالمأوى وبرامج تعليمية، وصحية، وغذائية؛ حيث أصبحت بذلك الجهة الرئيسية التي تقدم الخدمات العامة لأكثر من مليون ونصف المليون لاجئ فلسطيني.[٦] لقد كانت المهمة الملقاة على عاتق الأونروا جسيمة، وبلغ عدد اللاجئين الذين استمروا يعيشون في خيام ٨٧% من إجمالي عدد اللاجئين. كما أن الأزمات الإقليمية، خاصةً الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة (تشرين الثاني ١٩٥٦ – آذار ١٩٥٧)، قد تسببت في تعقيد عمل الأونروا وجعلت حياة اللاجئين أكثر صعوبة.[٧] كما أن قيود الموازنة وارتفاع معدل النمو بين اللاجئين، التي وصلت إلى ١٠% في عام ١٩٥٨، قد تسببت في إضفاء مزيد من التعقيد على عمل الأونروا.[٨] وقد صارعت المخيمات لتوفير الحد الأدنى من المأوى وخدمات الصرف الصحي، حيث كانت الغالبية العظمى من السكان تفتقر إلى شبكات المياه والمجاري والسكن والخدمات.

مع حلول عام ١٩٥٨، كان ٧٠% من سكان قطاع غزة قد أصبحوا لاجئين مسجلين. كما أن "ضم" الضفة الغربية إلى الأردن في عام ١٩٥٠ كان يعني أن حوالي ٧٥% من سكان المملكة الأردنية الهاشمية كانوا من الفلسطينيين، منهم حوالي ٣٦% لاجئين مسجلين. إلا أن الأرقام في سوريا ولبنان كانت أقل من ذلك بكثير (٢.٥% و ٨% على التوالي).[٩] وفي سياق خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٥٨، وصف الموفد العربي المسئول عن الشؤون الفلسطينية، أحمد الشقيري، حقوق اللاجئين، بما فيها العودة إلى بيوتهم بأنها " حقوق طبيعية ومتأصلة، ومكتسبة ذاتياً .... وليست مِنّة من الأمم المتحدة، بصرف النظر عن إسرائيل. لا يمكن إنكار هذه الحقوق ... بموافقة أو غير موافقة، هذه الحقوق لا تسقط بالتقادم ولا راد لها، وغير قابلة للتجزئة."

لقيت دعوة الحركة القومية الفلسطينية في أواخر الخمسينيات دعماً فورياً وحماساً في مخيمات اللاجئين. وبشكل متسارع، تبوأ لاجئون من المخيمات الموجودة في الأردن، وقطاع غزة، ولبنان مراكز قيادية في تنظيم حملات دعائية، وتدريب المقاتلين، والقيام بعمليات عسكرية، حيث شكل ذلك "مولداً جديداً" للمقاومة الفلسطينية. وقام ياسر عرفات مع عدد من رفاقه بتشكيل حركة فتح رسمياً في عام ١٩٥٨، التي أصدرت في منتصف عام ١٩٥٩ أول جريدة لها، عرفت باسم فلسطيننا – دعوة الحياة.[١٠]

اللاجئون المسجلون لدى الأونروا داخل وخارج مخيمات اللاجئين، ١٩٥٨

الأردن – ٢٥ مخيم	اللاجئون المسجلون داخل وخارج المخيمات		اللاجئون المسجلون داخل وخارج المخيمات	قطاع غزة – ٨ مخيمات	اللاجئون المسجلون داخل وخارج المخيمات	لبنان – ١٦ مخيماً	اللاجئون المسجلون داخل وخارج المخيمات	سوريا – ٩ مخيمات	اللاجئون المسجلون داخل وخارج المخيمات
الضفة الغربية									
عسكر	٢.٩١٧	عايدة	١.٠٢٧	دير البلح	٧.٥٥٩	مار إلياس	٤٤٩	خان عشة	٣.٧٤٦
بلاطة	٥.٦٩٥	بيت جبرين (العزة)	١.١١٨	المغازي	٧.٥٤٥	برج البراجنة	٣.٤٦٤	الوحدة	٣.٤٣٢
مخيم رقم ١	٢.٣٦٨	الفوار	٥.١٥٦	خانيونس	١٩.٧٦١	شاتيلا	١.٧٩٢	خان دنون	١.٥١٦
الفارعة	٥.٩٦٥	العروب	٦.٩٣٨	النصيرات	١٤.٧٠١	جسر الباشا	١.٣٥٦	النيرب	٥.١٦٣
نور شمس	٣.٤٠٨	**الضفة الشرقية / الأردن**		البريج	١١.٢٢٠	دكوانه	١.٣١٠	خان أبو بكر	٢٧٩
طولكرم	٦.٣٧٠	جبل الحسين	١٠.٠١٩	رفح	٣٢.٠٠٨	ديباية	١.٩٠٥	Quarantine	٣٠٨
جنين	٦.٣٠٥	مخيم عمان الجديد	٧.٦٠٣	الشاطئ	١٩.٠٤٣	الميّة ميّة	١.٨٤٢	مدينة حمص	٣.٥٧٦
عقبة جبر	٣١.٦٠٨	الزرقاء	٦.٤٤٦	جباليا	٢٢.٣٠٨	عين الحلوة	١٠.٦٥٠	حماة	١.٦٥٦
نويعمة	٧.٣٠١	إربد	٧.٦٩٢			النبطية	٢.٧١٨	درعا	١.٢٩٧
عين السلطان	١٧.٣٣٩	الكرامه	٢٣.٦٦٤			الرشيدية	٢.٦٣٨		
الأمعري	٢.٤٥٣					البص	٣.٤١٣		
دير عمار	٢.٢٧٢					برج الشمالي	٤.١٥١		
الجلزون	٤.٥٤٤					نهر البارد	٦.٩٨٠		
قلنديا	٢.٦٨١					بداوي	٣.١٢٩		
المعسكر	٥.٠٤٣					وافل	٢.٤١٨		
الدهيشة	٥.٣٢٩					جوراود	٣.٠٧١		
إجمالي اللاجئين المسجلين في مخيمات الأونروا			١٨١.٢٦١		١٣٤.٤١٤٥		٥١.٢٨٦		٢٠.٩٧٣
إجمالي اللاجئين المسجلين خارج مخيمات الأونروا			٣٨٦.١٠٩		١٠٣.٨٢٣		٧٥.١٩٩		٨٥.٠٢٦
إجمالي عدد اللاجئين المسجلين			٥٦٧.٣٧٠		٢٣٧.٩٦٨		١٢٦.٤٨٥		١٠٥.٩٩٩

إجمالي اللاجئين المسجلين في مخيمات تقع في منطقة عمل الأونروا	٣٨٧.٦٦٥
إجمالي اللاجئين المسجلين خارج المخيمات في منطقة عمل الأونروا	٦٥٠.١٥٧
إجمالي اللاجئين المسجلين في منطقة عمل الأونروا	١.٠٣٧.٨٢٢

المصدر: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ١٩٥٨

الخريطة رقم ١٧

الشرق الأوسط بعد حرب حزيران ١٩٦٧

أحدثت حرب حزيران ١٩٦٧ ما يوصف بـ "هزة أرضية إقليمية" في الشرق الأوسط، حيث سيطرت إسرائيل التي كانت مساحتها حوالي ٢٠.٠٠٠ كم٢ على منطقة مساحتها ٩٠.٠٠٠ كم٢ بين ليلة وضحاها.[١١] وسقطت شبه جزيرة سيناء المصرية ومرتفعات الجولان السورية، والضفة الغربية وقطاع غزة في أيدي القوات الإسرائيلية مسجلة تفوقاً كبيراً على جميع القوات المسلحة العربية وملحقة هزيمة مهينة بحركة القومية العربية والنظام السياسي العربي، وأعادت تشكيل ملف الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

أصرّت إسرائيل على أن "الحرب" كانت من قبيل الدفاع عن النفس ضد الاعتداءات التي تنطلق من الحدود السورية وقيام الرئيس عبد الناصر بنشر قوات مصرية في سيناء. أما داخلياً وفي أروقتها الخاصة، فقد اعترف شخصيات قيادية إسرائيلية – كرئيس الوزراء ليفي أشكول، ووزير الدفاع موشيه ديان، ورئيس الأركان اتسحاق رابين – بأن الحرب كانت توسعاً عدائياً يغلب عليه طابع الانتهازية والاعتباطية.[١٢] وفي السنوات التي أدت إلى الحرب، كانت إسرائيل تخوض معارك استنزاف محدودة على طول حدودها الشرقية التي كانت مجموعات من المقاتلين الفلسطينيين تتسلل عبرها لتهاجم أهداف إسرائيلية. بشكل عام، كانت إسرائيل ترى أن الملك حسين قادر على السيطرة على الفلسطينيين الذين ينطلقون من الأردن؛ وفضلت أن توجه ضربات "وقائية" وانتقامية إلى سوريا ومصر. وقد انتابت إسرائيل حالة من القلق بسبب الشعبية الكبيرة التي اكتسبها عبد الناصر على مستوى العالم العربي والسلاح السوفيتي في كل من مصر وسوريا، بينما أخذت الولايات المتحدة على عاتقها دعم إسرائيل كوسيلة استراتيجية لمواجهة حلفاء السوفييت والقومية العربية الإقليمية.[١٣]

في أوائل عام ١٩٦٧، شرعت إسرائيل في تنفيذ حملة منظمة لتصعيد التوتر على الحدود السورية. وكما يذكر موشيه دايان "لقد بدأت (الحملة) على هذا النحو: نقوم بإرسال تراكتور (جرار زراعي) لحراثة أرض ما .. في المنطقة منزوعة السلاح، ونحن نعلم مسبقاً أن السوريين سوف يبدؤون بإطلاق النار. إذا لم يطلقوا النار، سوف نطلب من سائق التراكتور التقدم أكثر إلى أن يشعر السوريون بالاستياء ويبدؤوا بإطلاق النار. عندئذ، سنقوم باستخدام المدفعية، ومن ثم سلاح الجو ..... هكذا كانت الحملة."[١٤] أدت مثل هذه الحوادث في نيسان ١٩٦٧ إلى تحليق المقاتلات الجوية الإسرائيلية فوق دمشق وقيامها بتدمير ست طائرات سورية. بعد شهر واحد، هدد رابين في مقابلة صحفية باحتلال دمشق. وأصبح الرئيس عبد الناصر وبصفته زعيما للعالم العربي بلا منازع، مضطراً للرد على هذه الاستفزازات باستعراض قدراته وقوته وللاستجابة لمتطلبات اتفاقية الدفاع المشترك مع سوريا. فقام بنشر قوات عسكرية في سيناء وبإغلاق مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية.

أبلغت الولايات المتحدة إسرائيل بأنها لا ترى أية دلائل على هجوم عربي وشيك. لكنها أعربت عن ثقتها بأن إسرائيل "سوف تسومهم سوء العذاب" في حال قيامهم بمهاجمتها، وتعهدت بتعويض إسرائيل عن الخسائر والذخائر العسكرية التي قد تستهلكها خلال الحرب في سيناريو ما بعد الحرب.[١٥] بدأت إسرائيل هجومها في ٥ حزيران بمهاجمة الطائرات المصرية وتمكنت من إبادتها على أرض المطارات خلال ساعتين. وعندما قام السوريون والأردنيون بتحريك قواتهم، لاقت طائراتهم نفس المصير. لقد تم تدمير حوالي ٤٠٠ طائرة في يوم واحد. وخلال الأيام الخمس التي تلت ٥ حزيران، نجح ديان ورابين في تحويل الخطة الأصلية، التي كانت تقتصر على ضمان الوصول إلى خليج تيران وإحداث "تعديلات حدودية طفيفة" على الجبهة الشرقية، إلى واحدة من أكبر الاعتداءات وعمليات احتلال الأراضي. كان الهجوم على سيناء وفقاً للخطط تماماً؛ إلا أن احتلال كامل الضفة الغربية ومرتفعات الجولان لم يكن متوقعاً.[١٦] تم الاستيلاء على الضفة الغربية تحقيقاً لطموحات الجنرالات في إسرائيل منذ نكبة ١٩٤٨! أما مرتفعات الجولان، فقد تم الاستيلاء عليها دون أية ذريعة عسكرية. فقد تجاوز موشيه ديان رئيس أركانه ليعطي أوامر بالهجوم على الجولان في اليوم قبل الأخير من الحرب، بعد ساعات من طلب سوريا وقف إطلاق النار. فيما بعد، وصف ديان مغامراته بأنها فشل مهني. بينما وصفه رئيس الوزراء اشكول بأنه "رجل سيء".[١٧]

حققت إسرائيل من الحرب التي شنتها على مصر، والأردن وسوريا مكاسب هائلة وغير متوقعة على كافة الجبهات. بهذا الصدد، أعلن رئيس وزراء إسرائيل ليفي أشكول عن وجود "حقيقة سياسية جديدة في الشرق الأوسط"[١٨]. بعد وقف العمليات العدائية في ١٠ حزيران، طلبت لجنة الأمم المتحدة الخاصة حول فلسطين من إسرائيل الالتزام بميثاق جنيف الرابع والسماح "بعودة أولئك الذين هربوا ..."[١٩]. لكن إسرائيل لم تلتزم بأي منهما.[٢٠] مرة أخرى، مارست إسرائيل خلال الحرب نفس التكتيكات التي مارستها في عام ١٩٤٨ فيما يتعلق بمحو قرى فلسطينية بالكامل (في منطقة اللطرون، بيت نوبا، عمواس وبالو). وانضم حوالي ٣٠٠.٠٠٠ فلسطيني إلى لاجئي الشتات مع نهاية الحرب، ووجد مليون ونصف مليون فلسطيني آخرين أنفسهم تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي في منطقتي الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة.[٢١]

الخريطة رقم ١٨

خطة يغيئال ألون، حزيران ١٩٦٧

مع نهاية حرب ١٩٦٧، وجدت "حكومة الوحدة" الإسرائيلية وواضعوا استراتيجيتها العسكرية أنفسهم في وضع يستدعي رسم رؤية وتحديد منهج لسيطرتهم على المساحات الضخمة التي احتلوها. بادئ ذي بدء، تناول هذا المنهج شبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان السورية، اللتين قد يتم الانسحاب منهما مقابل معاهدات سلام مع مصر وسوريا. وخلافاً للإجماع الدولي، لم تعترف إسرائيل بالحقوق العربية (الأردنية والمصرية) في الضفة الغربية وقطاع غزة، مدعيةً بأنها قامت "بتحرير" هاتين المنطقتين من "احتلال غير شرعي". لكن العامل الديموغرافي المترتب على استيعاب السكان الفلسطينيين الأصليين في الدولة اليهودية حال دون قيام إسرائيل بضم الضفة الغربية وقطاع غزة مباشرة إلى إسرائيل.[٢٢]

خلافاً لذلك، اعتبرت إسرائيل أنه من غير الممكن العودة عن احتلالها للقدس، وقامت الكنيست الإسرائيلي في ٢٨ حزيران بتعديل القوانين ووضع المدينة بكاملها مع توسيع الحدود البلدية تحت السيادة الإسرائيلية، حيث قامت فيما بعد بضم المنطقة البالغة مساحتها ٧٠ كم٢ إليها. هنا فقط كانت المشكلة الديموغرافية ثمناً يستحق أن يدفع؛ وذلك على الرغم من أن السياسات الإسرائيلية اللاحقة سعت لإفراغ القدس من مواطنيها الفلسطينيين (راجع الخرائط رقم ٣٨، ٤٣، ٤٤ و ٥٢).

شهدت الأيام التي تلت الاحتلال الإسرائيلي موجة من الخطط المحمومة والمتضاربة حول مستقبل الأرض المحتلة، حيث أعدت خطط منفصلة لكل من المناطق التالية: القدس، والجولان، وسيناء، وقطاع غزة، والضفة الغربية. رغم أنه لم يتم اعتماد خطة واحدة على المستوى الرسمي، إلا أن خطة الوزير العمالي يغيئال ألون التي عرضها على حزب العمل، كانت أكثر الخطط قبولاً للعسكريين وكانت أول خطة طرحت على مجلس الوزراء – في أواخر تموز ١٩٦٧، أي بعد حوالي ستة أسابيع من التوصل إلى وقف لإطلاق النار.[٢٣] وخلافاً لهدف الحكومة القديم القاضي بالحفاظ على خياراتها الإقليمية في سيناء والجولان، ركزت خطة يغيئال ألون بشكل أولي على الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد تطورت الخطة وتوسعت انسجاماً مع مختلف آراء ومستويات تأثير شخصيات أخرى في مجلس الوزراء، وبقيت هذه الخطة مشروع نموذجي شامل وفضفاض لمنهج السيطرة على الأرض أخذته بعين الاعتبار جميع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة طوال عقد أو أكثر من الزمن تقريباً.

فور قرار إسرائيل بإبقاء السيطرة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بدأت في عملية منظمة لإقامة مستوطنات مدنية ومواقع عسكرية على تلك الأراضي كوسيلة لإحكام قبضة السيطرة الإسرائيلية عليها. وقد وفرت خطة يغيئال ألون الحدود والأولويات للشروع في الاستيطان.[٢٤] وقد خطط ألون، ومساعده داني أجمون، لإقامة ممر واسع من المواقع شبه العسكرية والمدنية على طول نهر الأردن، بحيث يمتد حتى الشاطئ الغربي من البحر الميت، ضمن حزام أكثر اتساعاً، ليصل حتى مدينة الخليل. وقد أدى ذلك إلى قيام قطاع من المستوطنات يمتد من بلدة عراد الإسرائيلية (في شمال شرق النقب)، الواقعة شمال مدينة بيسان في جنوب منطقة الجليل. كما تم تنفيذ توسيع كبير للممر الاستيطاني بين السهل الساحلي ومدينة القدس، التي ضمتها إسرائيل لها بشكل أحادي، وأدى إلى قيام منطقة استيطانية عريضة بين رام الله وبيت لحم. كما تضمنت خطة ألون مبدئياً مخططات تتعلق بلاجئي قطاع غزة، والذين يشكلون ٧٥% من سكان القطاع، بحيث يتم ترحيلهم إلى الكنتونيْن الخاضعين للإدارة العسكرية في الضفة الغربية، بحيث يلي ذلك ضم قطاع غزة إلى إسرائيل وتكثيف الاستيطان فيها. إلا أن ذلك لم يحدث أبداً.[٢٥]

ولما كانت خطة ألون غير رسمية وغامضة من حيث صياغة كلماتها، فقد جَسَرَتْ الهوة بين حاجة الحكومة للظهور بمظهر الاعتدال أمام المجتمع الدولي ورغبتها في الحفاظ على خيار "توسيع" الحدود الاستيطانية في المستقبل. وفي حقيقة الأمر، قدم ألون ملحقاً للخطة يتعلق بتكثيف الاستيطان في الجولان؛ وذلك بعد أسابيع من عرضه للخطة الأولية.[٢٦] وبعد عدة شهور، أجرى ألون تعديلاً على الخطة يقضي بإضافة ممر يربط رام الله مع منطقة وادي الأردن وطريق سريع" تربط "الكنتونات" الفلسطينية في شمال جنوب بيت لحم مع رام الله. في غضون ذلك، لقد دمج الخطة المقترحة المنفصلة التي قدمها وزير الدفاع موشيه ديان، والقاضي بإقامة منشآت عسكرية على الأخاديد الجبلية ضمن منطقة "الكنتونات" الفلسطينية. ومع حلول عام ١٩٧١، كانت المستوطنات تشيد أيضاً في شبه جزيرة سيناء، بينما كانت خطة ألون تتوسع بشكل أكبر.

في عام ١٩٧٦، اتخذ رئيس الوزراء اسحق رابين ووزير خارجيته شمعون بيريس قراراً بكسر "الخطوط " الاستيطانية لخطة ألون وتوجيه الاستيطان نحو أعماق "الكنتون" الشمالي (أي في مناطق رام الله، وسلفيت، وقلقيلية)[٢٧] حين ذاك، جعل بروز هيئات استيطانية عقائدية والانتشار الكثيف للاستيطان غير المرخص في مختلف أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة للالتزام بخطة ألون عبئاً عسكرياً، إن لم يكن مستحيلاً. وحدا هذا الوضع باسحق رابين إلى الابتعاد عن خطة ألون، لكن مبادئها طرحت جانباً مع انتصار الليكود في انتخاب عام ١٩٧٧. جاء الليكود إلى الحكم ببرنامج استيطاني ناقد بشدة لقيود خطة ألون، وتعهد بتقديم دعم للشروع الفوري في برامج استيطانية غير محدودة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعين رئيس الوزراء مناحيم بيغن، وزير الزراعة أرئيل شارون رئيساً للجنة ألون الاستيطانية. (راجع الخريطة رقم ٢٤).

الخريطة رقم ١٩

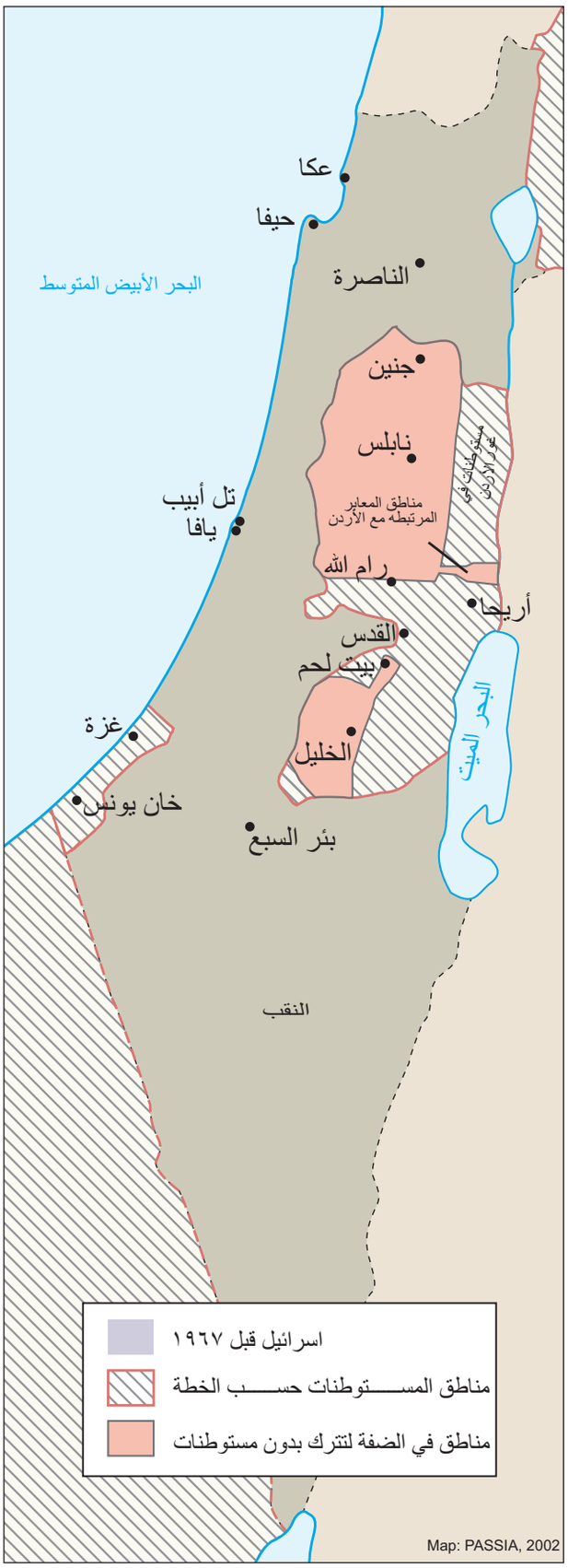

منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٥ – ١٩٧١

مع حلول أوائل الستينيات، كان جيل فلسطيني جديد قد نشأ، يملؤه الغضب من المظالم التي فرضت عليه والأسى من إخفاقات الدول العربية التي توزع عليها هذا الجيل. وقد حال عجز الحكومات العربية من مجابهة إسرائيل وخوفاً من الثورة المحلية لعدم دعمها الحركات السياسية الفلسطينية التي شكلتها كحركة فتح على سبيل المثال.[٢٨] قامت الجامعة العربية في عام ١٩٦٤ بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة أحمد الشقيري، لتحقيق هدف يتمثل في "تنظيم الشعب الفلسطيني وتعبئته للقيام بواجبه بتحرير وطنه". لكن "المنظمة" بقيت إلى حين تابعة لقادة الدول العربية.[٢٩]

في أواخر عام ١٩٦٤، بادرت حركة فتح التي تزعمها ياسر عرفات في القيام بأول هجوم مسلح على إسرائيل. وفي السنة التي تلتها، نفّذت حركة فتح ٣٩ عملية عسكرية وشرعت في تجنيد متطوعين من مخيمات اللاجئين.[٣٠] بعد حرب ١٩٦٧ وهزيمة الجيوش العربية، رأى الكثيرون في الجهود الفلسطينية المستمرة الدلالة الوحيدة على المقاومة العربية، وانضم الكثير من المتطوعين إلى المقاومة وتشكلت مجموعات مقاومة عديدة أخرى.[٣١] لكن، وبعد قيام إسرائيل بتدمير قواعد وشبكات المقاومة في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد الحرب، أصبحت الأردن القاعدة الرئيسية لقوات المقاومة، التي تمتعت بدرجة من الاستقلالية الذاتية خاصة في عدد من القرى الحدودية.

في أوائل عام ١٩٦٨، أدى حوالي ٧٨ هجوم عسكري شنته قوات المقاومة الفلسطينية على إسرائيل عبر نهر الأردن إلى جنوح إسرائيل نحو تنفيذ انتقام شامل بتاريخ ٢١ آذار من نفس العام[٣٢]، حيث شارك حوالي ١٥.٠٠٠ جندي إسرائيلي في هجوم على بلدة الكرامة.[٣٣] ومع توقعه حدوث مثل ذلك الاعتداء، أصدر ياسر عرفات أوامر لمقاتلي فتح البالغ عددهم ٢٥٠ بالمقاومة جنباً إلى جنب مع ٨٠ من عناصر أو من مجموعات المقاومة الأخرى وقوات من الجيش الأردني. سقط ١١٦ مقاتلاً من مجموعات المقاومة الفلسطينية و ٦١ من قوات الجيش الأردني؛ ولقيت القوات الإسرائيلية المدججة مقاومة حقيقية، حيث سقط ٢٨ جندي إسرائيلي في المعركة، وجعلت معركة الكرامة من المقاومة الفلسطينية أسطورة. خلال ٤٨ ساعة من المعركة، انضم ٥.٠٠٠ متطوع إلى حركة فتح. كما انضمت أعداد أخرى إلى حركات المقاومة الأخرى، بينما حقق ياسر عرفات شعبية كبيرة،[٣٤] حيث صعد من خلال موجة الترحيب الشعبي لمكانة القائد وانتزع من خلالها السيطرة على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في أوائل عام ١٩٦٩. وأصبح ينظر إلى ياسر عرفات في أواخر تلك السنة ليس باعتباره قائداً للمقاومة وحسب، وإنما للشعب الفلسطيني في الكثير من الحالات.

مع حلول عام ١٩٧٠، كانت قوات منظمة التحرير الفلسطينية تدير مؤسسات وأجهزة خاصة من شرطة، ومحاكم، واتحادات نقابية، ووسائل إعلام، وقوات مسلحة في مختلف مخيمات اللاجئين في الأردن وخارجها.[٣٥] (كمنظمة أم) تراوحت فلسفتها من ماركسية ثورية إلى قومية انفصالية، أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية دفعة واحدة ذات قاعدة عريضة ومشاكسة. وبينما كانت تكتيكات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد نقلت الكفاح المسلح بقوة إلى الحلبة الدولية مع حلول عام ١٩٦٩، كانت بعض التنظيمات في نفس السنة تجري مباحثات سرية مع إسرائيل في باريس.[٣٦] من ناحية أخرى، شكل وجود قوات فلسطينية مسلحة ومستقلة ذاتياً وجامحة في معظم الأحيان، تحدياً جدياً للحكومة والدولة الأردنية[٣٧]. ففي أيلول ١٩٧٠، قامت الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين باختطاف ثلاثة طائرات وحطت بها في مطار عمان، ومن ثم قامت بإطلاق سراح الركاب وبتفجيرها بعد أن طرحت قضيتها أمام وسائل الإعلام العالمية.[٣٨] ولشعوره بتهديد استقرار المملكة، قام الملك حسين في نهاية المطاف بفرض سلطه الدولة الأردنية على الفصائل الفلسطينية المسلحة.

في اليوم التالي، ١٦ أيلول من نفس العام، بدأ الجيش الأردني بعد إعلان الأحكام العرفية بإطلاق المدفعية ضد مواقع منظمة التحرير والمخيمات الفلسطينية. وقد استمرت الحرب الأهلية، التي عرفت باسم "أيلول الأسود" حتى ٢٧ أيلول، مخلفةً أكثر من ٣.٠٠٠ قتيلاً ودماراً كبيراً في العديد من المخيمات والمدن، بما فيها عمان.[٣٩] أثار التدخل العسكري السوري الداعم لمنظمة التحرير الفلسطينية اهتمامات إقليمية ودولية (خاصة قطبي الحرب الباردة)، وانتهى الأمر بتدخل الرئيس عبد الناصر للتوسط ودعوة كل من الملك حسين وياسر عرفات للقاهرة والتوصل الى اتفاق وقف إطلاق النار.[٤٠] وقد جعلت حرب عام ١٩٧٠ وجود منظمة التحرير الفلسطينية مقتصراً على استحكاماتها في منطقتي "عجلون وجرش"، إلى أن تم إخراجها في تموز ١٩٧١، وتمخض عنها مقتل ٣.٠٠٠ فلسطيني آخر.[٤١]

غادر ياسر عرفات مع رجال المقاومة إلى لبنان، حيث شكلت فيها منظمة التحرير الفلسطينية مركزاً لقيادتها التالية. انتهى "شهر العسل" في الأردن، وبدا أن لبنان ستصبح المسرح التالي للأحداث، حيث صعدت إسرائيل من وتيرة جهودها للقضاء على الحركة الوطنية الفلسطينية التي أثبتت قدرتها وعرضت أيضاً إمكانياتها لتقسيم العالم العربي بنفس القدر الذي يمكنها فيه توحيده.

الخريطة رقم ٢٠

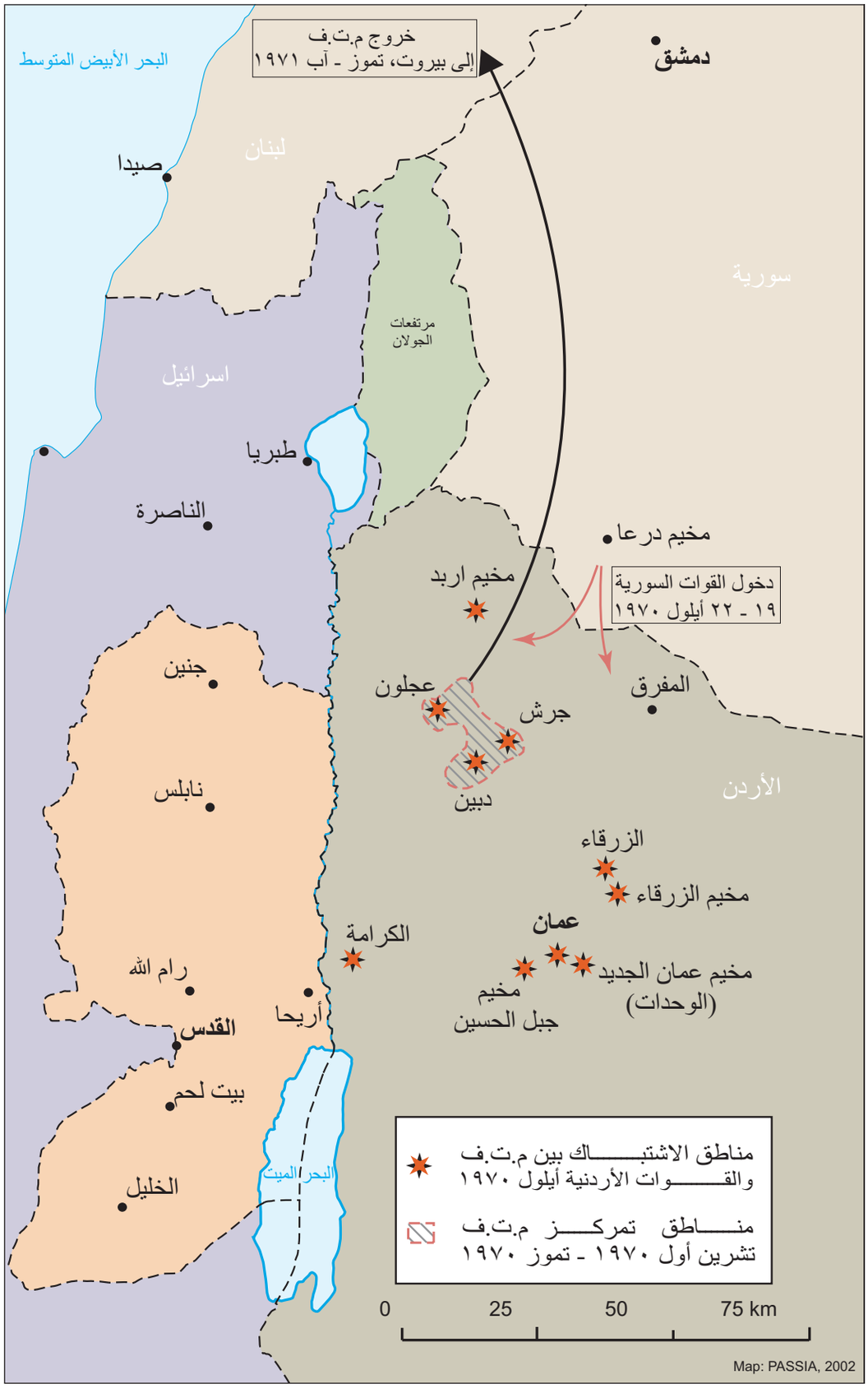

حرب أكتوبر، تشرين الأول ١٩٧٣

انتهت حرب أكتوبر (تشرين أول) التي اندلعت عام ١٩٧٣ بنوع من "التعادل"، ومكّنت من زعزعة المنعة الأسطورية التي عرفت إسرائيل بها. كما أدت الحرب إلى حالة من الاضطراب السياسي والاجتماعي في إسرائيل؛ وأعادت للدول العربية الكثير من القدرة على المناورة الاستراتيجية، التي كانت قد فقدتها في عام ١٩٦٧. منذ وفاة الرئيس عبد الناصر في أيلول ١٩٧٠، كان خليفته – أنور السادات – يتعامل مع شكوك محلية وإقليمية فيما يتعلق بمصداقيته حول دور مصر ما بعد حرب عام ١٩٦٧، من خلال إيجاد طريقة للخروج من حالة الجمود السائدة مع إسرائيل. وصل السادات إلى السلطة بعد ١٧ شهر من حرب الاستنزاف (١٩٦٩ – ١٩٧٠) التي اندلعت على طول قناة السويس المغلقة بين حليفة الولايات المتحدة إسرائيل، وحليفة السوفييت مصر، وانتهت دون حسم رغم أنها زادت من السخط العربي على الوضع الراهن.

أثار وصول كل من حافظ الأسد وأنور السادات إلى السلطة في دمشق والقاهرة على التوالي في عام ١٩٧٠، أسئلة محرجة حول أهداف وجدوى التضامن العربي في استمرار الاحتلال الإسرائيلي المتشدد. سعى كلا القائدين لإيجاد طريقة تخرجهم بشرف من إرث هزيمة ١٩٦٧ المهين.[١] في أثناء ذلك، كانت رئيسة وزراء إسرائيل، جولدا مئير، ووزير دفاعها، موشيه ديان، يقودان حكومة "صقور" متشددة، لدرجة أن وزير الخارجية فيها، أبا إيبان، اشتكى من " ... رؤية زملائه المبالغ فيها لدور الحرب في السياسة الدولية."[٢]

مع احتدام حرب فيتنام، كانت الولايات المتحدة – المسترشدة بما كان يعرف بعقيدة نيكسون، عاقدة العزم على احتواء محدود لمسرح الحرب العربية – الإسرائيلية الباردة، حيث كانت تسعى لانخراط الجانبين في "مفاوضات مطولة وغير شاملة" من خلال قنوات متدنية المستوى. ومع أواخر عام ١٩٧١، كان مستشار الأمن القومي للرئيس نيكسون، هنري كيسنجر، مسروراً لرؤية " الجود الذي طالما سعيت له عن قصد".[٣] من جانبه، كان السادات يسعى بشكل متكرر لتحقيق اختراق دبلوماسي، وقدم إلى كل من ممثل ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، غونار يارنغ، ووزير الخارجية الأمريكي، وليم روجرز، عدداً من التنازلات والصيغ غير المسبوقة. وخلافاً لكافة الشروط المسبقة، أعلن السادات في عام ١٩٧١ عن رغبته في قبول إنسحاب إسرائيلي من قناة السويس كجزء من اتفاقية مرحلية. لكن الولايات المتحدة أعربت في وقت لاحق عن أسفها لتفويتها مثل هذه الفرصة[٤] لكن إسرائيل كانت إما ترفض أو تتجاهل مبادرات السادات تلك، انطلاقاً من كونها تعمل من اعتقادها المضخم بمدى قوتها في مجابهة الضعف العربي؛ بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة لم تمارس أي ضغوط عليها للتعامل مع مثل تلك المبادرات. وبدلاً من ذلك، توجهت إسرائيل نحو الأرض المحتلة، حيث أعدت في عام ١٩٧٣ خطة جديدة متصلبة لتوسيع الاستيطان في الأرض الفلسطينية (وثيقة الجليل). وأعلن ديان: "دولة إسرائيل جديدة ذات حدود واسعة قوية ومتينة، تحت سيطرة (حكومة) إسرائيلية تمتد من الأردن حتى قناة السويس."[٥]

أدت الخطوة الدراماتيكية التي اتخذها السادات في عام ١٩٧٢، عندما قام بطرد ١٥.٠٠٠ خبير سوفيتي، إلى تخفيف قيود الحرب الباردة على العمل العسكري، وجعلت المخطط الاستراتيجي يتمتع بوضع قيادي غير محدود على الترسانة العسكرية المصرية السوفيتية المنشأ؛ وبدأ العمل في ٦ تشرين الأول (أكتوبر): شنت سوريا ومصر هجوماً منسقاً على القوات الإسرائيلية المحتلة للجولان وسيناء في يوم الغفران – أقدس الأيام الدينية لدى اليهود– حيث كان الهجوم مفاجئاً بشكل تام، وحقق العرب مكاسب أولية مذهلة. لكن وبعد حوالي ثلاثة أسابيع وموقفين منفصلين لوقف إطلاق النار (سوريا وإسرائيل بتاريخ ٢٢ أكتوبر ومصر وإسرائيل بتاريخ ٢٦ أكتوبر)، فإن أي من الإسرائيليين أو العرب لم يحقق أي نصرا انطوى عن السيطرة على أراضي.

نتيجة لهذه المعركة دفع ٢.٨٣٨ إسرائيلي و ٨.٥٢٨ عربي حياتهم ثمناً لها وأسفرت أيضاً عن كسر لحالة الجمود.[٦] قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٣٣٨، الذي دعى إلى وقف لإطلاق النار بتاريخ ٢٢ أكتوبر، ارتبط واقتبس من قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ للعام ١٩٦٧، خاصةً فيما يتعلق بطلب الانسحاب الإسرائيلي من أراضي محتلة والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بما يتماشى مع أحكام القانون الدولي. انتشرت قوات الأمم المتحدة على الحدود لتطبيق وقف إطلاق النار، حيث أجبرت إسرائيل على الانسحاب من قناة السويس التي بدأ العمل بها مجدداً تحت السيطرة المصرية، بينما اضطرت الولايات المتحدة أخيراً إلى تبني دبلوماسية مكوكية نشطة وعالية المستوى بين القاهرة ودمشق وتل أبيب.[٧]

وضعت حرب أكتوبر (تشرين أول) الحكومة الإسرائيلية وسط أزمة سياسية أطاحت بها، وأرست أسساً لأول مباحثات سلام عربية – إسرائيلية. كما جعلت هذه الحرب الولايات المتحدة الوسيط الرئيسي في الشرق الأوسط، وجددت نتائج حرب أكتوبر (تشرين أول) الصراع لمقاومة التوسع الإسرائيلي – وهو الهدف الذي أضحى فجأة ممكناً أكثر من أي وقت مضى.[٨]

الخريطة رقم ٢١

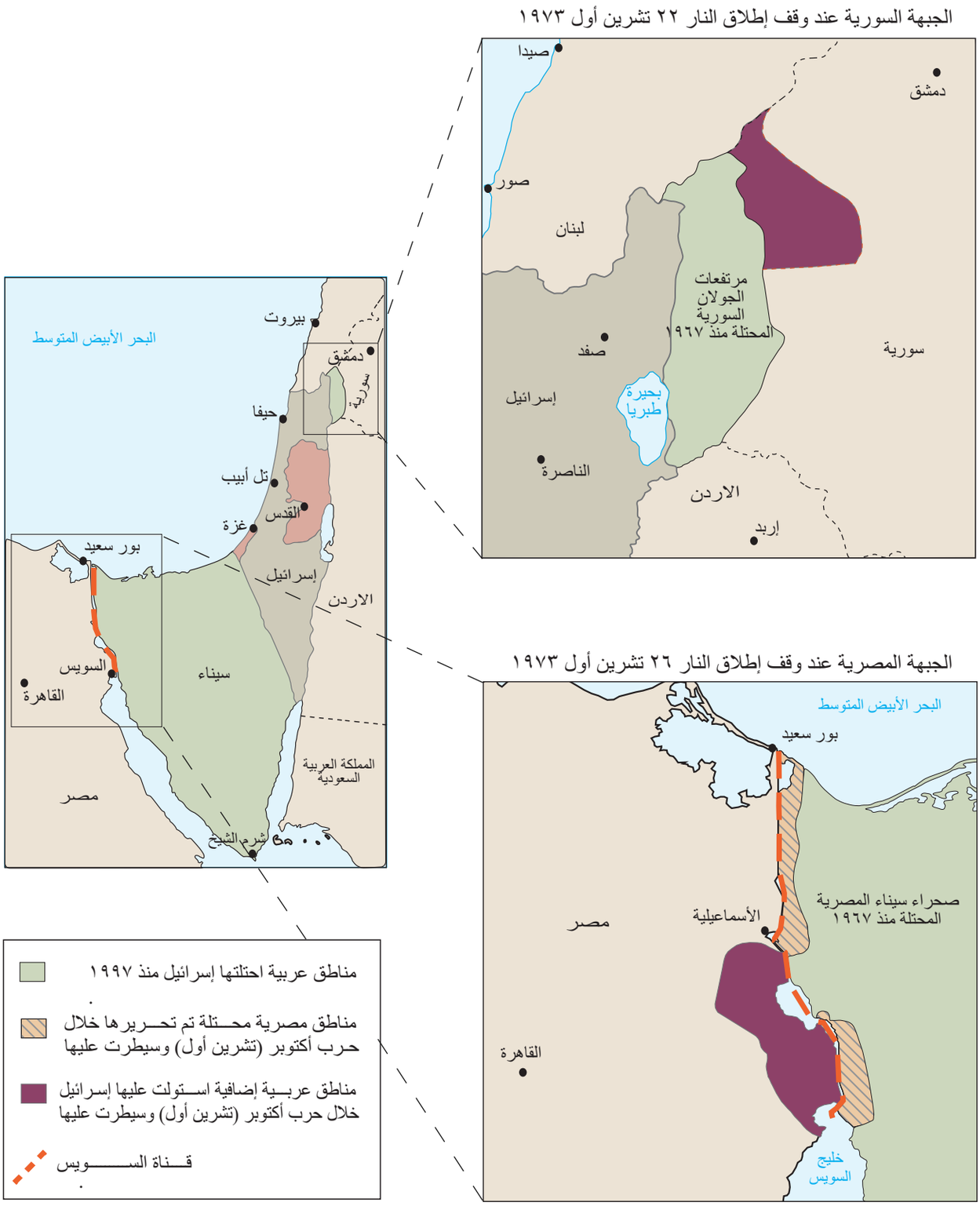

الفلسطينيون في إسرائيل، ١٩٧٧

وجد الفلسطينيون الذين بقوا في المنطقة التي أصبحت تعرف بإسرائيل في عام ١٩٤٨، أنفسهم قد تحولوا فوراً إلى أقلية عرقية تحت حكم أجنبي، يجردهم من كافة أشكال البنية الاقتصادية والسياسية وينكر عليهم هويتهم الوطنية. مع نهاية الحرب، بقي حوالي ٩٠.٠٠٠ فلسطيني في منطقتي الجليل الأوسط والغربي، وحوالي ٣١.٠٠٠ فلسطينيا في منطقة تعرف باسم "المثلث الصغير" (الذي يحد الجهة الشمالية الغربية من الضفة الغربية)، و ١٣.٠٠٠ فلسطيني آخر في منطقة النقب. كما كان ١٠.٠٠٠ – ١٢.٠٠٠ فلسطينيا يقيمون في المدن "المختلطة" سابقاً: عكا، وحيفا، ويافا. وباستثناء مدينة الناصرة الجليلية (١٦.٨٠٠ فلسطيني) وأم الفحم في منطقة "المثلث الصغير" (٥.٠٠٠ فلسطيني)، كانت التجمعات الفلسطينية المتبقية عبارة عن ضياع قرى صغيرة. بلغت نسبة المسلمين بين السكان العرب الباقين حوالي ٧٠%، مقابل ٢١% مسيحيين و ٩% من الدروز.[١]

كان قادة الدولة اليهودية يرون في وجود أقلية غير يهودية بنسبة ١٢.٥% من إجمالي السكان تهديداً للدولة – من حيث الضرورات الصهيونية القاضية بوجود أمة يهودية خالية من أية مجموعات عرقية ومن حيث "التشكك في ولاء" الفلسطينيين خاصةً في ظل الصراع الإقليمي.[٢] بعد أربعة أيام من إعلان إسرائيل لاستقلالها في ١٥ أيار ١٩٤٨، أصدرت الحكومة المؤقتة "قوانين الدفاع الطارئة"، استندت في جوهرها إلى قوانين الانتداب البريطاني التي فرضتها بريطانيا لإخماد ثورة ١٩٣٦ – ١٩٣٩. وقد مهدت هذه القوانين الطريق لإقامة إدارة قانونية مزدوجة وضعت الفلسطينيين تحت الحكم العسكري حتى عام ١٩٦٦. وتمثلت أولى التوجيهات التي صدرت للحكام العسكريين في إخلاء "القرى شبه المهجورة".[٣]

لم تكن الحكومة العسكرية أداة للسيطرة المادية وحسب، وإنما استخدمت أيضاً للمواجهة والقضاء على أية جهود فلسطينية لتحسين وضعهم المشتت والمعزول – كمجتمع فلسطيني مقابل حكومة ومجتمع يهوديين. تم إصدار حوالي ١٧٠ أمر عسكري، تحد من الحقوق الأساسية للفلسطينيين من حيث التملك والسفر والنشاط السياسي وحرية التعبير.[٤] وقد وصف مستشار الشؤون العربية الإسرائيلي الفلسطينيين في إسرائيل بأنهم " أعداء دائمون"، واتفق القادة العسكريين على "وجوب فحصهم، وتسيير دوريات في مناطقهم، والإشراف عليهم."[٥]

غذت النظرة الإسرائيلية للفلسطينيين على أنهم "خطر ديموغرافي" النزعة للاستيطان والسيطرة على المناطق ذات الشخصية "غير اليهودية". ومع حلول عام ١٩٦٦، الذي تم فيه إلغاء الحكومة العسكرية، كان قد تم تأسيس ٣٥ مستوطنة يهودية بحتة بعد عام ١٩٤٨ في منطقة الجليل وأكثر من ١٠٠ مستوطنة يهودية أخرى في منطقة النقب.[٦] كما كانت هناك خطط لإقامة المزيد من تلك المستوطنات، في الوقت الذي لم تعترف فيه إسرائيل بأكثر من ١٠٠ قرية فلسطينية، تحت ذريعة تصنيفها "مناطق غير سكنية"، الأمر الذي تسبب في حرمانهم من البنية التحتية الأساسية والتطور. "إعادة التنظيم" كانت تعني إقامة البلدات اليهودية على أراضي القرى غير المعترف بها، مع الحرص على تمتعها بأولوية في خطط التنمية اليهودية.[٧]

صادرت إسرائيل ما لا يقل عن ٨٠% من أراضي الأقلية الفلسطينية في غضون أربعة عقود من حرب ١٩٤٨. ومع حلول منتصف السبعينيات من القرن الماضي، كان حوالي ٥٣٣.٨٠٠ فلسطيني يشكلون ١٥.٣% من سكان إسرائيل، ويمثلهم في الكنيست الإسرائيلي أربعة نواب من غير اليهود من أصل ١٢٠ نائباً. كما بلغ معدل الأمية بين النساء الفلسطينيات حوالي ٦٠%؛ وكانت نسبة الطلاب الفلسطينيين الذين التحقوا بمؤسسات التعليم العالي أقل من ٣%.[٨] لقد أسرع التمييز المستمر، على الصعيد القانوني وفرض الأمر الواقع، والخسائر شبه الكاملة لأراضيهم جنباً إلى جنب مع تعزيز هويتهم الفلسطينية عقب حرب ١٩٦٧ من ظهور "نضال مدني" منظم للمطالبة بحقوقهم وتحقيق المساواة.[٩]

في عام ١٩٧٦، تم الإعلان عن إضراب شامل بين الجماهير العربية بسبب إعلان إسرائيل عن عزمها على "توطين الجليل باليهود" من أجل "حماية أرض الوطن"، وشروعها في تصعيد عملية مصادرة الأراضي. في ٣٠ آذار ١٩٧٦، قادت عشرات من اللجان والهيئات السياسية العربية مسيرة احتجاجية شعبية ضد سياسة مصادرة الأراضي في الجليل. عندما حاولت القوات الإسرائيلية فرض منع التجول من أجل قمع المحتجين، اندلعت مواجهات سقط خلالها ستة فلسطينيين. ومنذ ذلك الحين، أصبح يحتفل بهذا اليوم "يوم الأرض" سنوياً من أجل تخليد ذكرى الذين سقطوا وتعزيز نضال الأقلية الفلسطينية المضطهدة ضد مصادرة الأراضي، والتمييز، والتهميش.

الخريطة رقم ٢٢

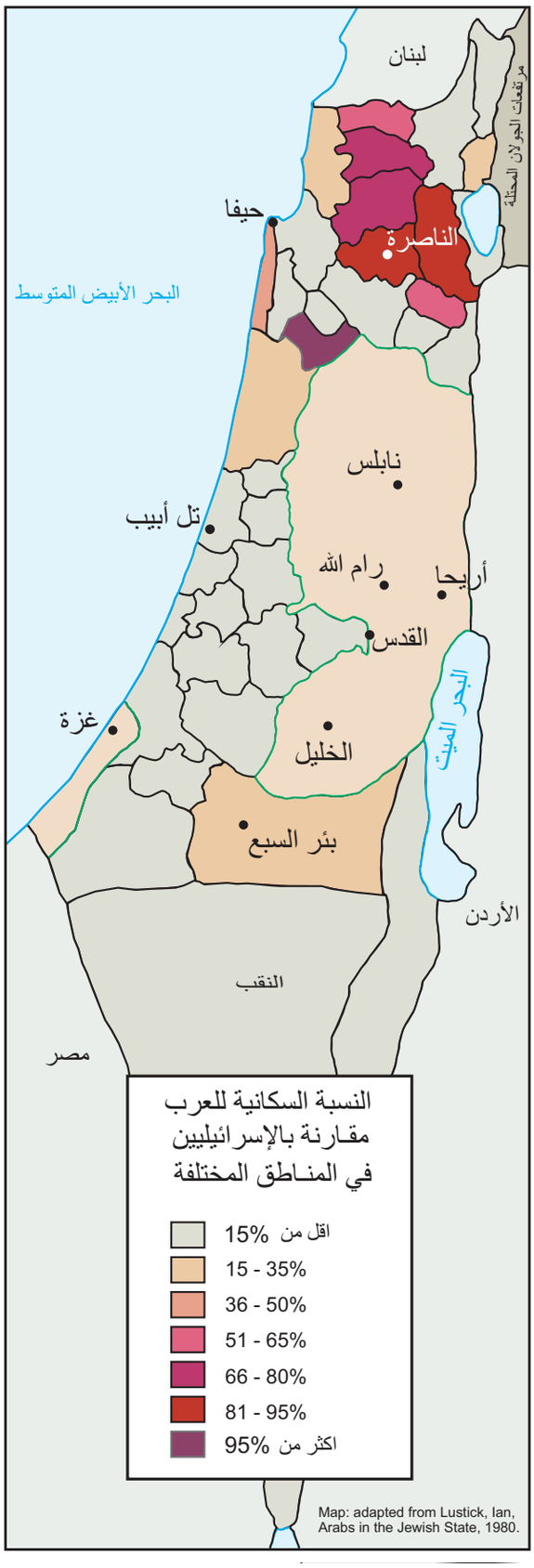

اتفاقيات كامب ديفيد، ١٩٧٨ – ١٩٧٩

شكلت الزيارة المفاجئة التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات لإسرائيل في عام ١٩٧٧، والتي ألقى خلالها خطاباً سياسياً أمام الكنيست الإسرائيلي، بداية لعملية دبلوماسية مكثفة قادت إلى توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في عام ١٩٧٩. بموجب اتفاقيات كامب ديفيد للفترة ١٩٧٨ – ١٩٧٩، استعادت مصر أرض سيناء وحصلت إسرائيل على اعتراف عربي كانت تسعى له. كما أدت أيضاً إلى "إخراج" مصر من جامعة الدول العربية ومن ثم اغتيال الرئيس أنور السادات في عام ١٩٨١.

مع حلول عام ١٩٧٧، فقدت مكتسبات حرب ١٩٧٣ قيمتها في مصر، التي شكل فيها التدهور الاقتصادي والتكلفة المرهقة للحفاظ على جيش قائم، تهديداً حياً لمصداقية نظام الحكم. وتمخضت اتفاقية فصل القوات في سيناء التي أبرمت بوساطة أمريكية، إلى إعادة تمركز القوات الإسرائيلية والمصرية في مواقع إلى منطقة شرق قناة السويس؛ بعد أن تم التوصل إلى اتفاقية "سيناء ٢" التي تم بموجبها إنشاء منطقة عازلة بين الطرفين. لكن ما يمكن قوله بهذا الشأن أن تلك الاتفاقيات كانت في حقيقة الأمر اتفاقيات "ارتباط" أمريكية – إسرائيلية، خاصةً مع التعهد الأمريكي بتقديم أربعة مليارات دولار أمريكي سنوياً إلى إسرائيل على مدار ثلاث سنوات مقابل إضفاء حالة من الاستقرار على منطقة القناة وتخفيف حدة التوتر الإقليمي. وهكذا، فإن الاتفاقية كانت بعيدة كل البعد عن كونها معاهدة سلام، حيث أنه لم تنص بحد ذاتها على إنسحاب إسرائيلي متفق عليه أو حتى مفاوضات حتى النهاية.[١]

أحبطت مصادقة الجامعة العربية في عام ١٩٧٤ على كون منظمة التحرير الفلسطينية "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني" المطامح الإسرائيلية في إبرام اتفاقية سلام منفصلة مع الأردن، بالإضافة إلى أن تلك المصادقة وضعت القيادة الفلسطينية التي ترفض إسرائيل إلى الاعتراف بها في موقع مركزي فيما يتعلق بالتوصل إلى السلام "الشامل"، الذي أصرت عليه الدول العربية. كانت صيغ السلام الأولية التي طرحها السادات مسترشدة بعقيدة السلام "الشامل"، وتدعوا إلى مباحثات متعددة لا تهدف إلى الإنسحاب الإسرائيلي من سيناء وحسب، وإنما للتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢. لكن رفض مناحيم بيغن التام لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية أو إجراء أية مباحثات حول السيادة في الأرض الفلسطينية المحتلة وضع الرئيس السادات في عزلة، بينما لم تقدم المباحثات الثنائية في عام ١٩٧٨، والتي جرت تحت رعاية أمريكية، للفلسطينيين سوى كلام مجرد. وإدراكاً من تفهم مناحيم بيغن لمخاوف الرئيس السادات من الظهور بمظهر "الخائن" للفلسطينيين والوحدة العربية مقابل مكاسب شخصية، وافق مناحيم بيغن في نهاية المطاف على إطار لحكم ذاتي فلسطيني جزئي في الأرض الفلسطينية المحتلة، مع احتفاظه بتعريف غامض يفتقر إلى أي التزام حقيقي.[٢]

أدى ضعف صيغة الحكم الذاتي ورفضها من منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية أتاح لبيغن فرصة للجمع بين التطبيع والاعتراف المتبادل مع أكبر دولة "مواجهة لإسرائيل" وبين اعتراف دولي غير معلن بالسيادة الإسرائيلية الراهنة على إسرائيل موسعة، تضم الأرض الفلسطينية المحتلة أيضاً. كان ذلك هو العامل (جنباً إلى جنب مع المكاسب المترتبة على تقسيم العالم العربي وتذويب أي ضغوط قد يمارسها العرب على الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة) الذي سمح لحكومة "الصقور" الليكودية التي يتزعمها بيغن بقبول انسحاب على مراحل من سيناء يستغرق ثلاث سنوات مقابل السلام مع مصر.[٣] تم توقيع المعاهدة النهائية في آذار ١٩٧٩، تلاها بأربعة أيام طرد مصر من جامعة الدول العربية. وقد نعت المجلس الوطني الفلسطيني المعاهدة "بالمؤامرة التي يتوجب رفضها ومقاومتها بكافة السبل"[٤]. كما رأت منظمة التحرير الفلسطينية فكرة الحكم الذاتي على حقيقتها: فتات للفلسطينيين كشف أن إسرائيل لا تمتلك أي خطط لتنفذها.[٥]

ولم يقتصر الأمر على أن الحكم الذاتي لم يبدأ أبداً، لكن المضاعفات المحلية لقيام إسرائيل بإخلاء ١٧ موقع استيطاني غير شرعي في سيناء (بتعداد سكاني يزيد عن ٥.٠٠٠ مستوطن) جلبت معها أساساً "تعويضياً" مسانداً للاستيطان غير الشرعي في الأرض الفلسطينية المحتلة.[٦] بدأ الاستيطان في سيناء في عام ١٩٦٧، لكنه أصبح أحد المكونات الرسمية *لخطة ألون* الموسعة في أوائل السبعينيات. استمرت الحكومتان العمّاليتيْن لجولدا مئير وإسحق رابين في متابعة خطة للاستيطان في جنوب سيناء وحتى شرم الشيخ، مع خلق منطقة استيطانية "عازلة" بين قطاع غزة ومصر في المنطقة الشمالية من شبه جزيرة سيناء. وتنفيذاً لهذه الخطة، تم طرد آلاف البدو المصريين من المناطق المستهدفة.[٧] كما أن مناحيم بيغن شجع ووسع هذا البرنامج الاستيطاني، لدرجة أنه كان يخطط أثناء مباحثات كامب ديفيد لقضاء فترة تقاعده في سيناء.[٨]

الصراع المناهض للإخلاء من جانب التوسعيين واللوبي الاستيطاني – داخل وخارج الحكومة – احتدم واتخذ طابعاً مريراً وعنيفاً في بعض الأحيان. في ٢٢ نيسان ١٩٨٢، استخدمت القوات الإسرائيلية القوة في إخلاء بلدة ياميت "المركز الحضري" الاستيطاني في سيناء، واكتمل الانسحاب في موعده المحدد (٢٥ نيسان). لكن إسرائيل احتفظت فقط ب *طابا*، منطقة مساحتها ١.٢ كم^{٢} تقع في غرب إيلات. وقد ألهب إخلاء سيناء مشاعر الحركات الاستيطانية، التي أخذت تحشد طاقاتها لزيادة الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة.[٩]

أرست اتفاقيات كامب ديفيد – والملحق الذي تضمنته حول الحكم الذاتي في الأرض الفلسطينية المحتلة – أساساً لمبادرات سياسية مستقبلية، بما في ذلك عملية أوسلو المتداعية، وشكلت حقبة جديدة في تاريخ العلاقات الأمريكية – العربية، حيث أصبحت مصر في طليعة الخطط الدفاعية الأمريكية في المنطقة.[١٠] لكن اعتراف مصر بإسرائيل كلفها فقدان مركزها القيادي للعالم العربي وحياة السادات. كما أن السلام مع مصر قد مكن إسرائيل من إحكام قبضتها على الأرض الفلسطينية، ومكنها من التركيز بحرية على القضاء على "شبه الدولة" التي أنشأتها منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان.[١١]

الخريطة رقم ٢٣

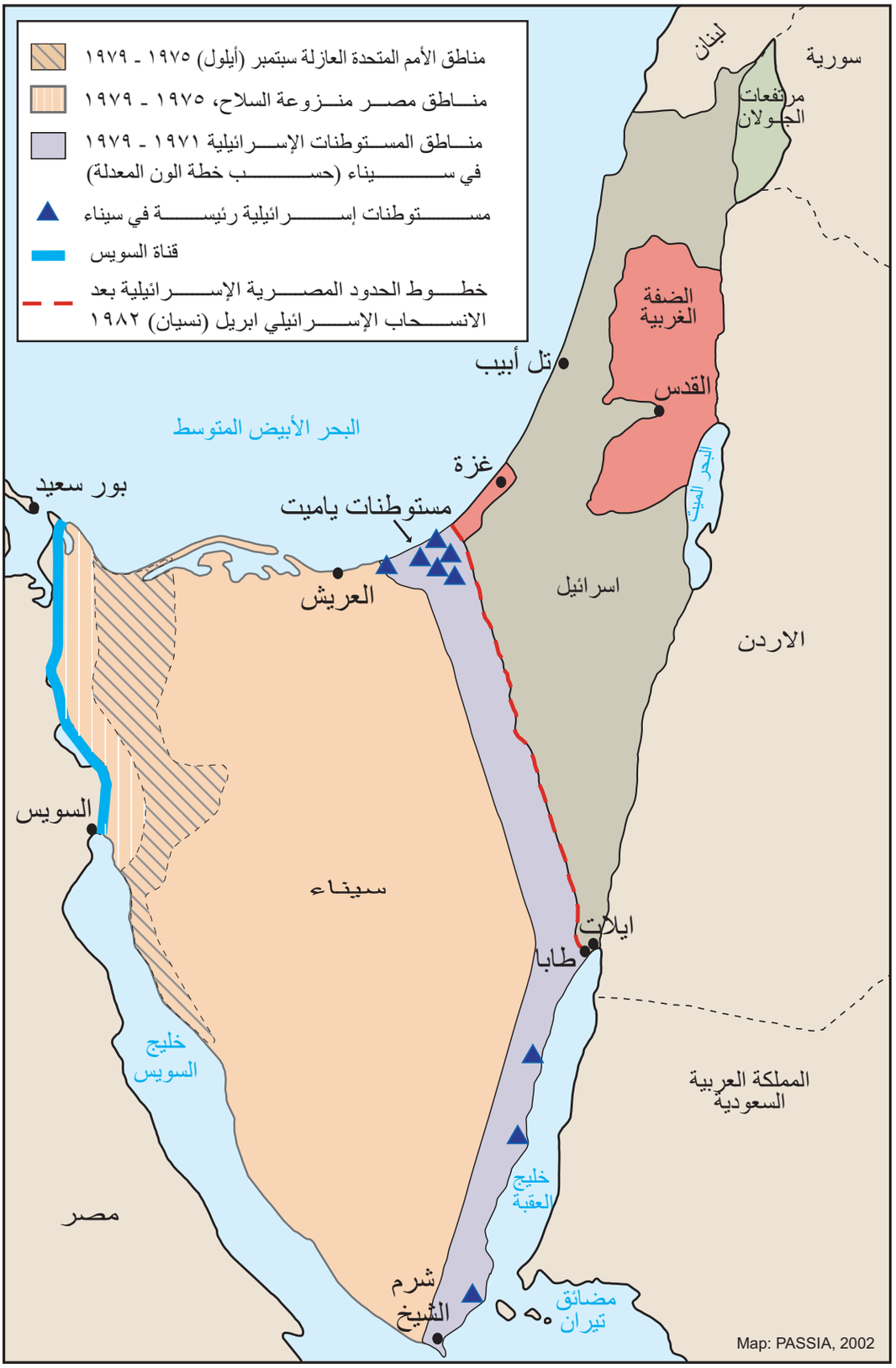

خطط الاستيطان الإسرائيلية الشاملة، ١٩٧٦ – ١٩٩١

نجح حزب الليكود في الحصول على الأغلبية في انتخابات ١٩٧٧ وأصبح أرئيل شارون رئيساً للجنة الوزارية للاستيطان، ومسئولاً عن وضع قواعد الاستيطان اليهودي في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧. وسعى إلى دمج فوري لرؤية الليكود لاستيطان غير محدود مع خطط الاستيطان الشاملة الحالية.[١]

استند شارون على رؤية كلية طويلة الأمد للاستيطان الجماعي من خطة ووشمان أو "خطة العمود الفقري المزدوج"، التي أقرها رئيس الوزراء اسحق رابين بشكل غير رسمي في عام ١٩٧٦. كما كان عليه الحال بالنسبة لخطة يغيئال ألون، دعت خطة ووتشمان إلى الاستيطان بشكل أولي في المناطق الأقل كثافة سكانية. وسعت إلى زيادة الديموغرافية اليهودية بأكبر قدر ممكن في المناطق الشرقية من الأرض الفلسطينية المحتلة، وسيناء، والجولان، مع تطويق المراكز السكنية الفلسطينية الرئيسية. وقد وفرت هذه الخطة مخططاً علمانياً وبراجماتياً بحتاً لضمان حدود غور الأردن، ومرتفعات الجولان، ومنطقة غزة – سيناء، والخط الساحلي لخليج العقبة / شرم الشيخ. وقد كانت الرؤية الجغرافية – الاستراتيجية لخطة ووشمان تهدف إلى توطين ٢.٥ مليون يهودي في مرتفعات الجولان وشرم الشيخ، من خلال استثمارات طويلة الأمد في مجالات التطوير، والهجرة، والإسكان. لكن هذه الخطة أخفقت في معالجة الحاجات القومية والدينية لأولئك المستوطنين في قلب الأرض الفلسطينية المحتلة.

عندما رفض ووشمان خطة شارون المعدلة لدمج "يهودا، والسامرة، وغزة"، اتجه الأخير إلى ماتيتياهو دروبلز، رئيس دائرة استيطان الأراضي في منظمة الصهيونية العالمية، وأحد المؤيدين لكتلة غوش إيمونيم؛ من أجل إجراء تغيرات في البيروقراطية الراهنة بشكل يمكن من فصل التخطيط في الأرض الفلسطينية المحتلة.[٢] عملت خطة دروبلز على "تأميم" خطة وضعتها اللوبي الاستيطاني المتطرف المعروف باسم غوش إيمونيم (كتلة المتدينين)، التي أقرها شارون في عام ١٩٧٧. وقام دروبلز بتوسيع نطاق الخطة الأصلية من خلال ضم كافة المستوطنات القائمة و ٥٧ موقع استيطاني جديد في كتل استيطانية تتحكم بكافة الخطوط الحيوية، والأخاديد، والمصادر المائية بشكل يمزق التواصل الجغرافي الفلسطيني. وتم تطويق المدن الفلسطينية، وتسبب امتداد السيطرة الاستيطانية إلى الممرات المؤدية إلى وادي الأردن في شل الاتصال والتواصل الفلسطيني في حركة هادفة لمنع أي نوع من الاستقلال الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة.[٣]

على الرغم من نجاح خطة غوش إيمونيم – دروبلز في كسر أية محظورات متبقية فيما يتعلق بمواقع المستوطنات، إلا أن الأساس الأيديولوجي المتطرف الذي قامت عليه أخفق في توفير الضروريات العملية اللازمة لتنفيذها. ويعود ذلك إلى أن الحركة الاستيطانية الدينية المتطرفة لم توفر سوى القليل من المصادر البشرية للمشروع، بينما كانت إسرائيل بحاجة إلى استيطان جماعي كبير من أجل تحقيق الاستدامة اللازمة لمشروعها الاستيطاني. شرع شارون في تحويل الخطة إلى مجموعة مستوطنات واحدة ذات "نوعية معيشية عالية" مع ضمان وحدة جغرافية مباشرة وتواصل تام مع السهل الساحلي في إسرائيل. وقد بقيت خطة شارون موالية لرؤية غوش إيمونيم – دروبلز، لكنها قسمت المناطق الفلسطينية إلى ثلاثة كنتونات منعزلة، تاركة الباب وراءها مفتوح لأي استيطان أيديولوجي مستقبلي في قلب الأرض الفلسطينية المحتلة المكتظة بالسكان، ومشجعةً المزيد من الاستيطان في الكتل الاستيطانية في الضواحي. وفي الوقت الذي وضعت فيه الخطة، كان عدد المستوطنين المقيمين في الضفة الغربية خارج القدس الشرقية يصل إلى ١٦.٠٠٠ مستوطن فقط (بالإضافة إلى ٨٠٠ – ٩٠٠ مستوطن في قطاع غزة.[٤] فمن خلال استغلال الطلب المتزايد على السكن الرخيص في الضواحي، سعى شارون إلى توطين ٨٠.٠٠٠ يهودي في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال خمس سنوات. وقد كانت خطته مصحوبة باستثمارات هائلة في البنية التحتية والخدمات. وفي غضون سنتين، ازداد عدد المستوطنين بحوالي الضعف ووصل الإنفاق الحكومة على المشاريع (الاستيطانية) إلى ١.٥ مليار دولار أمريكي. وقد شكلت المستوطنات، والطرق، ومعسكرات الجيش حوالي ٤١.٦% من مساحة الضفة الغربية و ٣٢% من مساحة قطاع غزة.[٥] واستمرت خطة شارون المخطط المعتمد لدى الليكود طوال فترة الثمانينيات، حيث استخدمت كقاعدة دليلية لعمليات مصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات، والاستثمار في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومع حلول آذار ١٩٩١، كان حوالي ١٠٠.٠٠٠ مستوطن، من بين ١٨٥.٠٠٠ يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة، يسكنون في المناطق التي استهدفتها خطة شارون، بينما كان بقيتهم يقيمون في القدس الشرقية.[٦]

استخدمت خطة " النجوم السبعة"، التي صادق عليها الكنيست في أيار ١٩٩١، في تحقيق هدف مزدوج يقضي بربط مستوطنات وسط الضفة الغربية بحزام صناعي من بلدات التطوير الجديد؛ مع تقليص ديموغرافية وجغرافية منطقة الخط الأخضر.[٧] تم بناء " مستوطنات النجوم" تماماً وراء منطقة الخط الأخضر، مستهدفة منطقة " المثلث الصغير"، التي يعيش فيها أكبر تمركز للمواطنين العرب في إسرائيل. ومع استنادها إلى توقعات سكانية تصل إلى حوالي ٣٩٠.٠٠٠ يهودي، كانت الخطة تسعى إلى قلب ديموغرافية الحزام الحدود عن مستوى عام ١٩٩١ – الذي كان يمثل ٧١.٥% من عرب إسرائيل و ٢٨.٥% من اليهود – بحيث يصبح ٣٦% و ٦٤%، على التوالي مع حلول عام ٢٠٠٥.[٨] بدأ تنفيذ طريق سريع جديد، طريق رقم ٦، لربط "النجوم" ابتداء من موديعين في الجنوب ومنتهياً بحريش في الشمال جنباً إلى جنب مع ١٤ منطقة صناعية والعديد من البلدات الجديدة، الأمر الذي أدى إلى وجود حزام شمالي – جنوبي يفصل القرى العربية – الإسرائيلية عن بعضها البعض، وعن أراضيها، وعن الأرض الفلسطينية المحتلة. بغية تسهيل الخطة، تمت مصادرة مساحات هائلة من الأراضي، حيث حظيت تلك المستوطنات بمستوى بنية تحتية مشابهة للمستوى الذي تمتعت به المستوطنات المقامة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بينما مزقت النسيج الاجتماعي – الاقتصادي للتجمعات العربية – الإسرائيلية في المنطقة.

عكست خطة النجوم السبعة مدى تكريس برنامج التنمية القومية الإسرائيلية، الذي يحتل الاستيطان فيه موقع القلب، لخدمة الإجهاض الأبدي لأية إمكانية لوجود تواصل جغرافي أو ديموغرافي فلسطيني. وعلى الرغم من أن الخطط الشاملة كانت تستند إلى توقعات طويلة الأمد، وخضعت إلى تغيرات فيما يتعلق بالتنفيذ، إلا أن أثرها الجغرافي السياسي كان فورياً وطويل الأمد. لم تكن الخطط الشاملة تسعى إلى توسيع مناطق الاستيطان اليهودي بشكل غير محدود وحسب، وإنما أيضاً إلى تعزيز حصر أية تنمية فلسطينية، حيث شددت الخناق على خطوط الاتصال وجردت المواطنين الأصليين من مصادرهم الطبيعية.

الخريطة رقم ٢٤

خطة غوش - دروبلس، ١٩٧٨

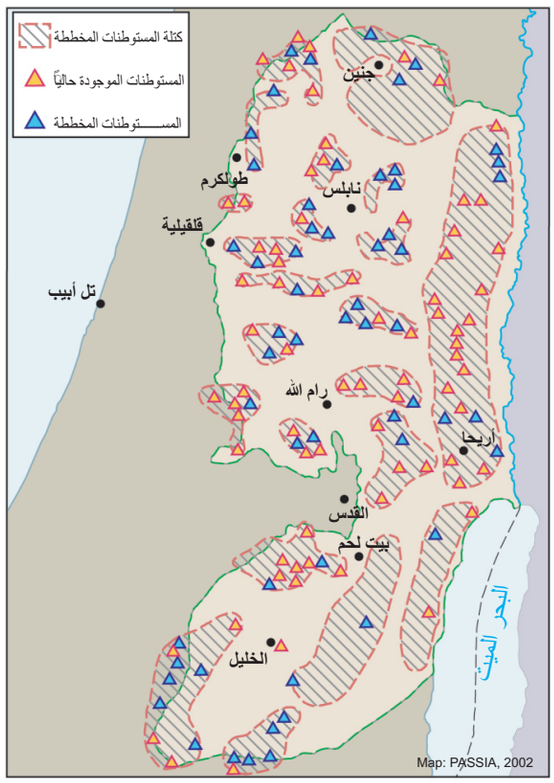

خطة وايخمان، ١٩٧٦

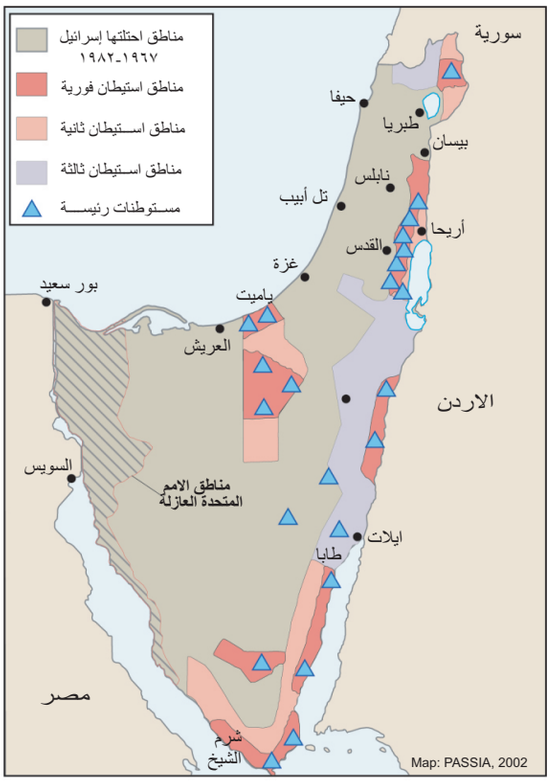

خطة السبعة نجوم، ١٩٩١

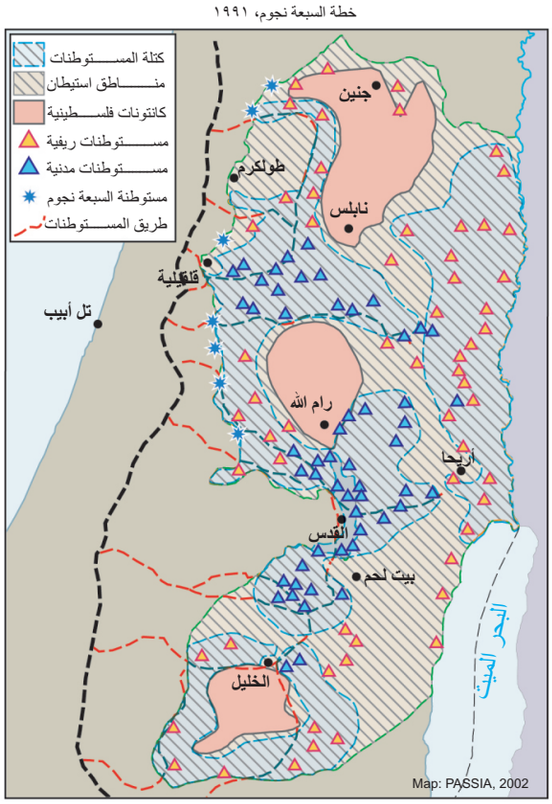

خطة شارون، ١٩٨١

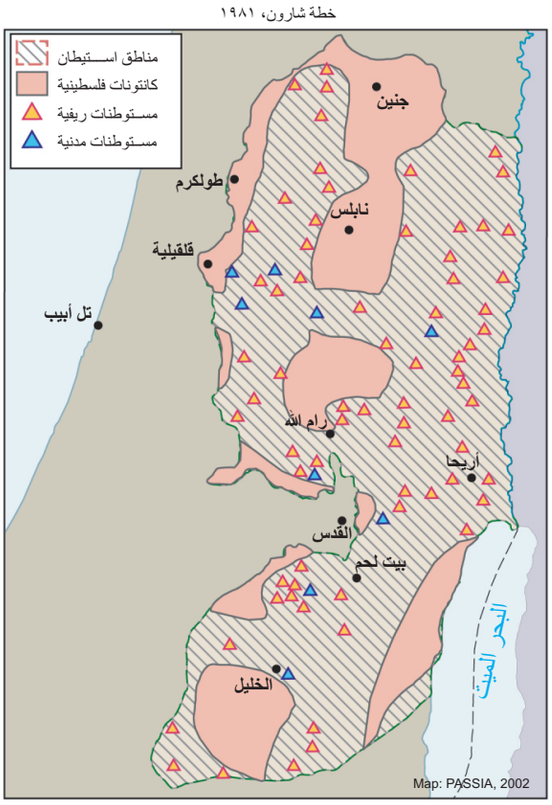

لبنان، ١٩٨٢

شرعت منظمة التحرير الفلسطينية بعد إنشاء مركز قيادتها الجديد في لبنان، في بناء تحالفات مع قوات محلية وفي تسليح كوادرها. مرة أخرى برزت "كيانية دولة فلسطينية مصغرة" قيادة مرجعية وذات أنظمة ومؤسسات اجتماعية وخدماتية متعددة.[١]

مع حلول عام ١٩٧٥، أدت الهجمات الإسرائيلية المضادة التي شنتها على مجموعات المقاومة إلى تشريد آلاف المدنيين اللبنانيين. كما أسهم تفاقم التوتر بين الطوائف بسبب تداعي الشعور بالأمن بين قادة الموارنة المسيحيين، الذين رؤوا في تحالفات شبه الدولة التي تديرها منظمة التحرير الفلسطينية مع المسلمين المحليين. وفي نيسان ١٩٧٥، اندلعت حرب أهلية مريرة ومعقدة، واستمرت لمدة ١٨ شهراً، وخلفت وراءها ما لا يقل عن ٢٠.٠٠٠ قتيل، غالبيتهم من المدنيين.[٢] ومع نهاية الحرب، أبرم رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين تحالفاً مع ألد أعداء منظمة التحرير الفلسطينية – الميليشيا المارونية، وهي ميليشيا كبيرة ذات جذور أيديولوجية ضاربة في التطرف، إضافة إلى أن إسرائيل قد أسست قوة موالية لها "وتنوب عنها" في جنوب لبنان، برئاسة سعد حداد.[٣] ومنذ أواخر ١٩٧٦، كانت منظمة التحرير الفلسطينية وقوات حداد في صراع لم يحسم للسيطرة على القطاع الجنوبي. انتقاماً لهجوم شنته منظمة التحرير الفلسطينية على إسرائيل في آذار ١٩٧٨، قامت إسرائيل باجتياح جنوب لبنان، وخلفت وراءها حوالي ٢.٠٠٠ قتيل و ٢٥٠.٠٠٠ مشرد.[٤] بعد ذلك، استمرت إسرائيل في شن عمليات هجومية استفزازية على الجنوب، صاحبتها عمليات قصف لبيروت، رغم الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة في تموز ١٩٨١.[٥]

في كانون الأول ١٩٨١، طرح وزير الدفاع الإسرائيلي أرئيل شارون على حكومة إسرائيل والولايات المتحدة "خطته الكبيرة" الرامية إلى "إبادتها (منظمة التحرير الفلسطينية) كلياً من لبنان." أعربت حكومة مناحيم بيغن عن بعض القلق لكنها قامت بالمصادقة على نسخة من الخطة. وأعرب المبعوث الأمريكي، فيليب حبيب، عن صدمته من الخطة وقال لشارون: "لا يمكنك أن تجتاح دولاً بهذه البساطة، وتنشر الدمار وتقتل المدنيين" لكن وزير الخارجية الأمريكي، الكساندر هيج، وافق مبدئياً على الخطة شريطة أن يتم تنفيذها رداً على "استفزاز معترف به دولياً."[٦]

رأت إسرائيل أخيراً في محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها السفير الإسرائيلي في لندن، شلومو أرجوف، على يد مجموعة أبو نضال المناهضة لمنظمة التحرير الفلسطينية في ٣ حزيران، الذريعة التي كانت تريدها إليها لشن الحرب. في ٦ حزيران ١٩٨٢، قامت قوات إسرائيلية كبيرة باجتياح لبنان. وخلال أسبوع واحد من الاجتياح، كان شارون قد أخل بجميع التأكيدات والتعهدات التي قطعها للولايات المتحدة وحكومته: بدلاً من البقاء ضمن منطقة "عازلة" بطول ٤٠ كم[٢] في الجنوب اللبناني (الهدف المعلن للعملية)، كان الجيش الإسرائيلي يضرب حصاراً على بيروت. وقد طرح شارون جانباً وقف إطلاق النار الذي دعت له الولايات المتحدة في ١١ حزيران، وأمر قواته وحلفائه من الكتائب باجتياح الأحياء السكنية في العاصمة اللبنانية. وقد توقف تقدم هذه القوات في اللحظات الأخيرة بسبب التهديدات الأمريكية بالتدخل، وتم السماح لفيليب حبيب بالتفاوض على إخلاء قوات منظمة التحرير الفلسطينية خارج العاصمة. وبعد حصار استمر لمدة شهرين، وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على "الجلاء دون استسلام" مقابل ضمانات أمريكية بتوفير قوة حماية متعددة الجنسيات للمدنيين الفلسطينيين في بيروت.

في ٢١ آب ، رافق الأسطول الأمريكي السادس أول دفعة من قوات منظمة التحرير الفلسطينية المتجهة بحراً إلى تونس عبر اليونان. وفي ٣٠ آب، غادر ياسر عرفات بيروت بعد ١١ سنة من العمل فيها. وبشكل عام، غادر حوالي ٨.٥٠٠ عنصر من كوادر منظمة التحرير الفلسطينية عبر البحر وحوالي ٢.٥٠٠ آخرين عبر البر (إلى سوريا، واليمن، والعراق).[٧] في أثناء ذلك، تمكن الإسرائيليون بمساعدة أمريكية من تنصيب حليفهم الكتائبي، بشير الجميل، كرئيس جمهورية للبنان في ٢٣ آب. إلا أن اغتياله بعد ثلاثة أسابيع أحبط الإستراتيجية الإسرائيلية طويلة الأمد، الرامية إلى إقامة دولة مسيحية عازلة ومذعنه لها ويحكمها حليف عسكري. وأدى اغتيال بشير الجمل إلى وقوع أحداث مؤلمة وشنيعة في تلك الحرب.[٨]

قبل جلاء قواتها، كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد طالبت وحصلت على "تأكيدات من الولايات المتحدة تتعلق بسلامة وأمن ..... مخميات اللاجئين في بيروت."[٩] لكن وبعد انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية، انسحبت القوة متعددة الجنسيات التي كانت تقودها الولايات المتحدة قبل الموعد المتفق عليه، حيث تركت الفلسطينيين تحت رحمة إسرائيل والكتائب المسلحة المتحالفة معها. وفي عملية صادق عليها شارون شخصياً، قامت إسرائيل في ١٦ أيلول بإغلاق تام لمخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين، حيث اتخذت دباباتها مواقع حول مداخل المخيم وأمرت قوات حداد وميليشيات الكتائب "بتطهير المنطقة"[١٠]. حوالي ٣.٠٠٠ رجل وامرأة وطفل تعرضوا للتمثيل والاغتصاب والاغتيال في مذبحة استغرقت ٤٢ ساعة تحت إشراف الجيش الإسرائيلي الذي كان يضيء ليل المخيمين بقنابله المضيئة التي أطلقها في سمائهما.[١١] على الرغم من أن إسرائيل حمّلت حلفائها مسئولية الجرائم التي ارتكبت في المخيم، إلا أن مسئولين أمريكيين أشاروا في ذلك الوقت إلى أنه بصرف النظر عن دور إسرائيل في عمليات القتل، إلا أنها "... كانت تسيطر تماماً على المنطقة، وبالتالي فإنها مسئولة عما جرى."[١٢]

تكبدت إسرائيل في عملية غزو لبنان والتي أسمتها "سلام الجليل" ٤٤٦ قتيل مقابل ما لا يقل عن ٢١.٠٠٠ فلسطيني ولبناني سقطوا أثناء القتال (بالإضافة إلى عديدين سقطوا لاحقاً بسبب جراحهم أو ألغام لم تنفجر. كان ما نسبته ٨٤% من القتلى مدنيين عرب، وتم تشريد حوالي ٦٠٠.٠٠٠ لبناني وفلسطيني. وفي أيار ١٩٨٣، وقعت إسرائيل ولبنان اتفاقية وقف إطلاق النار وانتهت الحرب، إلا أن إسرائيل استمرت – مع الميليشيا التابعة لها – في احتلال جنوب لبنان حوالي ١٧ سنة أخرى.[١٣]

الخريطة رقم ٢٥

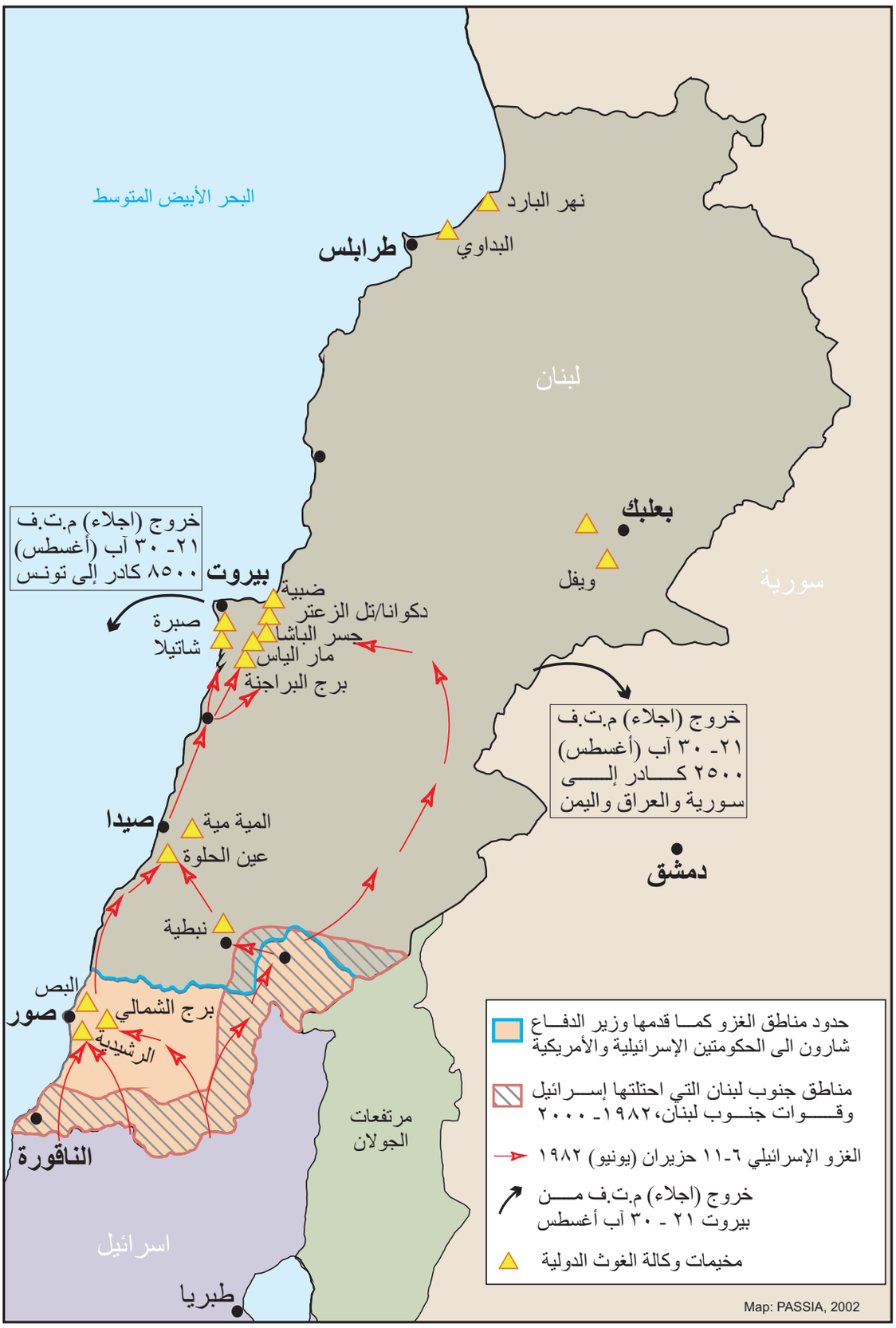

مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١ والمستوطنات الإسرائيلية

تبنى المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨ قراراً بقبول مبدأ الحل القائم على وجود دولتين لتسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. ومع قيام منظمة التحرير الفلسطينية بتلبية أحد أهم وأقدم الشروط الأمريكية المسبقة للاعتراف بها، اعترفت القيادة الفلسطينية في المنفى بحق إسرائيل في الوجود – في كانون الأول ١٩٨٨ – وأعلنت عن استنكارها لكافة أشكال الإرهاب، وعن قبولها غير المشروط بقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨.[١] وبخطوتها هذه، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تكون قد "تراجعت" أو "خمدت" الحقوق في المطالبة لحوالي ٧٨% من مساحة فلسطين التاريخية التي تسيطر عليها دولة إسرائيل وهجرت سكانها في حرب ١٩٤٧ – ١٩٤٨، وحددت م.ت.ف. مفاوضاتها بنسبة ٢٢% من مساحة فلسطين المتبقية التي تشكل الأرض الفلسطينية المحتلة. من جانبها، أعلنت إدارة رونالد ريغان – التي كانت في طريقها لمغادرة البيت الأبيض الأمريكي – عن استجابة فورية من خلال قيامها بفتح حوار مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية في تونس. وبينما بدت الإدارة الأمريكية ترحيبا بالموقف الفلسطيني، إلا أنها كانت منزعجة من تغطية الأخبار اليومية "للضرب الوحشي المبرح الذي يتعرض له صبية فلسطينيين على يد إسرائيليين"، والتي كانت تدرك جيداً أن من شأنه أن يولد تطرفاً إقليمياً.[٢] وفي السياق نفسه، وصفت الأمم المتحدة الإجراءات الصارمة التي تتخذها إسرائيل ضد الانتفاضة الفلسطينية (١٩٨٧–١٩٩١) بأنها "مدعاة اهتمام شديد للمجتمع الدولي"، وتبع ذلك قيام وزير الخارجية الأمريكي، جيمس بيكر، في أيار ١٩٨٩ بحثت إسرائيل على "أن تطرح جانباً رؤيتها غير الواقعية لإسرائيل الكبرى ... وتتخلى عن ضم الأراضي، وتوقف الأنشطة الاستيطانية (و) ... أن تتعامل مع الفلسطينيين على أنهم جيران يستحقون حقوقاً سياسية" [٣].

في سياق مساعيها الرامية لبث الحياة في إطار "الحكم الذاتي" الذي ولد ميتاً في كامب ديفيد، مارست إدارة بوش ضغوطاً غير مسبوقة على الحكومة اليمينية المتطرفة في إسرائيل. وصل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير إلى السلطة في عام ١٩٨٨، متعهداً "بعدم إعطاء الأرض مقابل السلام" و "تعزيز الاستيطان، وتوسيعه، وتطويره" [٤] لم تكترث حكومته، التي تضمنت عناصر من دعاة الطرد الجماعي لغير اليهود، للضغوط الأمريكية وأثارت غضب وزير الخارجية الأمريكي، جيمس بيكر، الذي علق قائلاً: "خذ هذا الرقم:١٤١٤ ٤٥٦ ٢٠٢ (رقم بدالة البيت الأبيض). واتصل بنا عندما تكون جاداً بشأن السلام".[٥] في تشرين الأول ١٩٩٠، أقدمت القوات الإسرائيلية على ارتكاب مذبحة بحق ٢١ مصلي مسلم في باحة المسجد الأقصى في القدس، حيث لقيت تلك المذبحة استنكاراً عالمياً ومن مجلس الأمن الدولي. ورغم الضغوط المتزايدة، إلا أن إسرائيل رفضت كافة المطالب الأمريكية بالشروع في مباحثات مع ممثلين يختارهم الشعب الفلسطيني بحرية. وبدلاً من ذلك، تابعت إسرائيل محاولاتها القمعية والوحشية المتزايدة للقضاء على الانتفاضة الفلسطينية.

على صعيد آخر، تسببت محاولة منظمة التحرير الفلسطينية لزيادة الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية من خلال طلبها الربط بين الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والاحتلال العراقي للكويت للفترة ١٩٩٠ – ١٩٩١ في خسارتها للمزايا السياسية التي حققتها واكتسبتها نتيجة الشراسة العدوانية الإسرائيلية. عقب حرب الخليج، تمكنت الولايات المتحدة من الحد من دور منظمة التحرير الفلسطينية في المباحثات المقترحة؛ وزادت بالتالي من ضغوطها على إسرائيل. وتمكنت في نهاية المطاف من حمل إسرائيل على المشاركة في المباحثات بعد أن أكدت لإسحق شامير عدم مشاركة أي ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية في المباحثات والتهديد بعدم منح إسرائيل ضمانات قروض أمريكية بقيمة ١٠ مليارات دولار أمريكي كانت (إسرائيل) بحاجة لها من أجل استيعاب المهاجرين الروس (الذي تم جزئياً بناء المزيد من المستوطنات).

بدأت مباحثات مدريد للسلام في الشرق الأوسط بتاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١ تحت رعاية وزير الخارجية الأمريكي، جيمس بيكر، ومشاركة رمزية سوفيتية في رعاية الحدث. وقد تمثل الأساس الذي استندت إليه تلك المباحثات في قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و ٣٣٨، وعلى أساس صيغة الأرض مقابل السلام. وفي ظل الإصرار الإسرائيلي المتشدد والخطأ الذي ارتكبته منظمة التحرير الفلسطينية في موقفها من حرب الخليج، كان الوفد الفلسطيني، الذي لم يشارك فيه أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية، مقتصراً أيضاً على غير المقدسيين من المقيمين في الأرض الفلسطينية المحتلة. ترأس الدكتور حيدر عبد الشافي الوفد الفلسطيني، وطالب المؤتمرين ب "وجوب إحلال التبادلية والمعاملة بالمثل محل السيطرة والعدائية من أجل التوصل إلى تسوية حقيقية وتعايش وفقاً للشرعية الدولية." [٦]

شهدت مدريد أول مباحثات سلام علنية ورسمية لقادة إسرائيليين وفلسطينيين. وقد قوبلت الرمزية القوية للحدث بدفعة أمريكية "مالية" لقبول إسرائيلي بصيغة الأرض مقابل السلام، ونظمت انطلاقة سلسلة من المباحثات المتعددة والثنائية. إلا أن اسحق شامير أثبت إجحافه بحق الدور التاريخي المناط به وعاد من مدريد ليدشن مستوطنة جديدة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومع تنكر حلفائه اليمينيين له، وبالتالي خسر اسحق شامير انتخابات عام ١٩٩٢ بينما حاول تبرير حضوره لمؤتمر مدريد، بقوله: " ... لكنت قد استمريت في المباحثات لمدة ١٠ سنوات، وحتى ذلك الوقت يكون قد استوطن نصف مليون شخص في يهودا والسامرة وغزة (الأرض الفلسطينية المحتلة)." [٧]

مع حلول عام ١٩٩١، كان أكثر من ١٥٠ مستوطنة قد أنشأت في مختلف أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ومع حظر البناء الفلسطيني في حوالي ٦٨% من الأراضي الفلسطينية المحتلة، كانت حكومة اسحق رابين القادمة مستعدة لإنفاق ٢٠% من موازنة الإسكان الوطني على المستوطنات. ومن بين ٢٢٠.٠٠٠ مستوطن يهودي، كان حوالي ١٢٠.٠٠٠ منهم يعيشون في القدس الشرقية، التي بدء العمل فيها على إنشاء ثلاثة مواقع جديدة في عام ١٩٩١ وحده.[٨] وبينما كان الوسطاء الأمريكيين يستعدون للعمل على صيغة الأرض مقابل السلام، أسرعت حكومة العمل الجديدة في تنفيذ الحملة الإسرائيلية الرامية إلى خلق حقائق على الأرض. ومع تسلحه بخطة نموذجية شاملة جيدة (الخطة الوطنية النموذجية الشاملة رقم ٣١)، الرامية إلى إضافة ١٤٠.٠٠٠ مستوطن خلال السنوات الخمسة القادمة، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، اسحق رابين: "نحن نسيطر على المنطقة ولن نتحرك قيد أنملة." [٩]

الخريطة رقم ٢٦

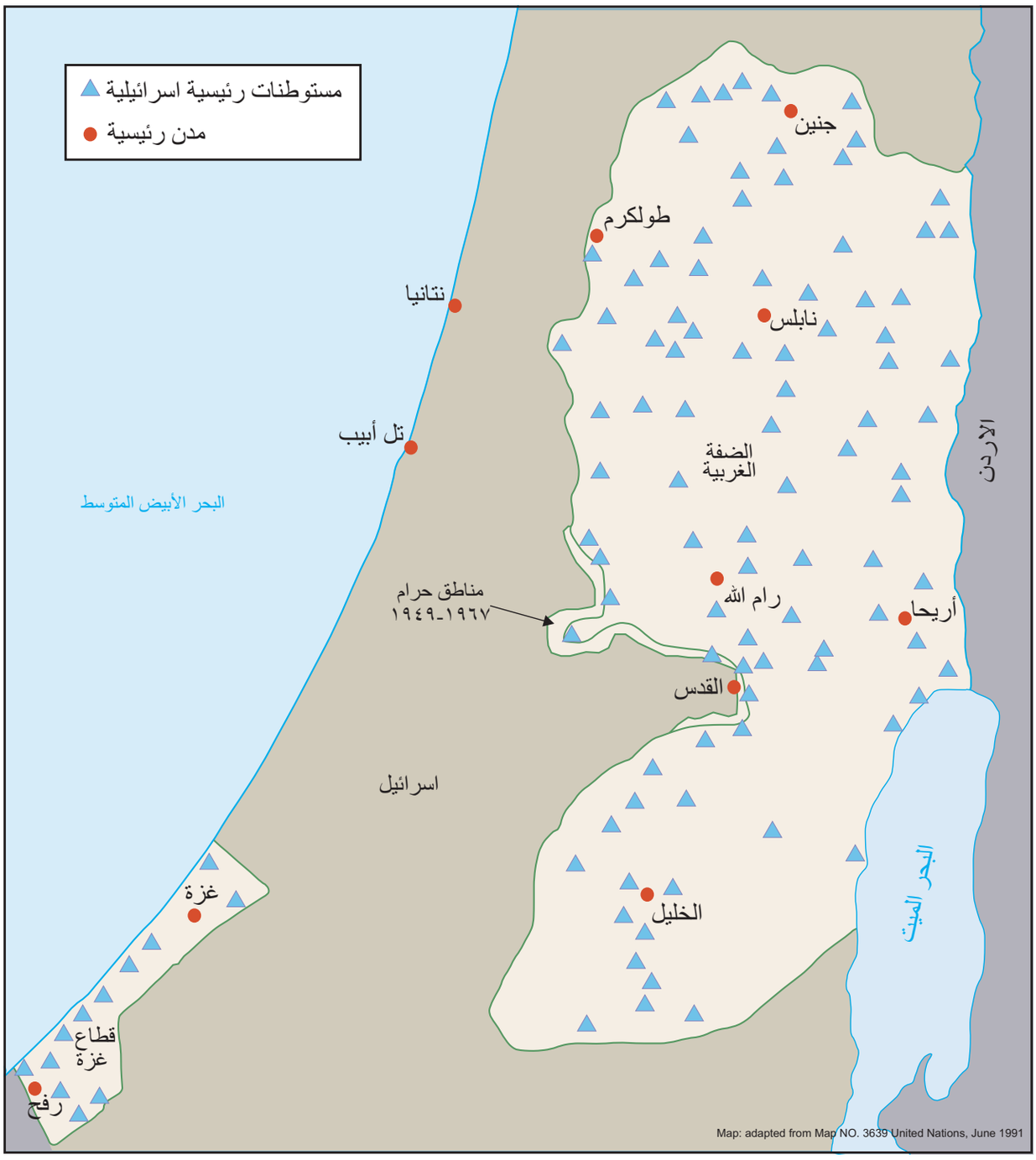

ملاحظات على الفصل الثاني

الخرائط ١٦ – ٢٦

الخريطة ١٦

[١] خلال أحداث قرية قبيا التي وقعت في ١٤ – ١٥ تشرين الأول ١٩٥٣، عبرت الوحدة الإسرائيلية رقم ١٠١ " الوحدة ١٠١" بقيادة أرئيل شارون إلى الضفة الغربية التي كانت خاضعة للسيطرة الأردنية، وقامت بمهاجمة ثلاث قرى فلسطينية: قبيا، وشقبا، وبدرس. وفي سياق تنفيذ أوامر تقضي بإيقاع "أكبر دمار وقتل ممكنين"، أقدمت الوحدة ١٠١ على نسف قبيا، حيث سوت بالأرض مسجد القرية، ومدرستها، وبيوتها؛ وقتلت مواشي السكان؛ وسفكت دماء أكثر من ٥٠ مدني. حتى أن وزير خارجية إسرائيل، موسى شاريت، أصيب بالذهول، مشيراً إلى "أن انتقاماً بهذا الحجم لم يسبق له أن حدث من قبل". وفي خانيونس، هاجمت نفس الوحدة في ٢٠ شباط ١٩٥٥ مواقع مصرية ومحطة لضخ المياه، وخلفت وراءها ٤٠ قتيلاً. كما لقي ٧٥ فلسطيني مصرعهم في قلقيلية بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٥٦. مقتطفات من مذكرات موسى شاريت مستمدة من: PASSIA, *100 Years of Palestinian History*, pp. 102. للحصول على مزيد من المعلومات حول المذابح والضحايا، راجع: Hadawi, *Bitter Harvest,* pp. 114-6. و: Also, Kyle, On Massacres and Casualties: Keith, *Suez*, London: Weidenfeld and Nicolson, 1991, p. 34 & p. 64.

[٢] كانت الشركة العالمية لقناة السويس تدفع في السابق ٣% من أرباحها للخزينة المصرية. بالنسبة لعبد الناصر، اتخذ من رفض الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، تزويده بالأسلحة التي طلبها وأيضاً فشل مفاوضاته مع البنك الدولي للحصول على قروض لتمويل بناء سد أسوان (السد العالي) مدخلاً سياسياً ووطنياً لإصدار قراره التاريخي بتأميم القناة. Kyle, Keith, *Suez*, p. 119

[٣] المصدر السابق. ص. ٣١٤

[٤] بعد فرضها حظر التجول على كافة الفلسطينيين في إسرائيل عند بدأ العدوان، أرسلت إسرائيل قواتها إلى قرية كفر قاسم، التي تبعد حوالي ٢٠ كم عن شمال تل أبيب، والتي أقدمت فيها على قتل ٤٣ مدنيا فلسطينياً، بمن فيهم نساء وأطفال، كانوا عائدين من أعمالهم الساعة الخامسة مساءاً دون أن يكون لديهم أي علم بحظر التجول.

[٥] أبرمت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل حلفاً في سيفرس في فرنسا، اتفقت فيه على كافة تفاصيل العدوان. وبموجب الاتفاق، كان يتعين على إسرائيل أن تهاجم مصر عبر شبه جزيرة سيناء، بينما يقوم التحالف الأنجلو – فرنسي بشجب الاعتداء، والدعوة إلى وقف لإطلاق النار، وإصدار إنذار لعبد الناصر لتسليم القناة لقوة حماية "دولية"، بدلاً من إشعال حرب إقليمية. لقد مكن هذا الحلف إسرائيل من البقاء على مسافة ١٠ أميال من قناة السويس واحتلال شبه جزيرة سيناء بالكامل. كما كان متوقعاً، لقد رفض عبد الناصر إنذار الساعات ١٢، وبدأ قصف القاهرة في ٣١ تشرين الأول. وقد وصف وزير الخارجية الأمريكية، جون فوستر دالس، المؤامرة بأنها "فظيعة ووحشية..." وبشكل عام، تم تدمير ٢٦٨ طائرة مصرية مقاتلة وهي جاثمة على الأرض في أولى مراحل العدوان. مقتطفات من حديث دالس كما وردت في المصدر السابق. ص. ٣٦١.

[٦] بعد انسحاب إسرائيل من خانيونس، تم اكتشاف قبور جماعية دفن فيها مدنيين فلسطينيين كانوا قد قتلوا برصاص إسرائيلي أطلق على مؤخرة رؤوسهم وهم مقيدي الأيدي. PASSIA, *100 Years of Palestinian History*, p. 109. ووفقاً للأونروا، قتلت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن ٤٠٠ فلسطيني أثناء احتلالها لقطاع غزة. UNRWA, *The Long Journey, Palestinian Refugees and UNRWA - 45 Years - A Photographic Essay*, Vienna: UN, 1995. p. 8. وقد ورد في تقرير الأمم المتحدة حول سيناء: "مع إنسحاب الإسرائيليين .... بدأوا في تدمير منظم لشبكات الطرق، والسكك الحديدية، وعدد من المباني التي كانت هناك." UNTSO Chief General Burns, quoted in: Hadawi, *Bitter Harvest,* p. 221.

[٧] شكلت أزمة السويس نقطة تحول على المستوى العالمي. فبينما أخذت المستعمرات والمحميات الفرنسية في إفريقيا وآسيا تسقط من يدها في السنوات التي تلتها، كان التنافس يحتدم بين النفوذ الأمريكي والسوفيتي في المنطقة، في الوقت الذي كانت فيه حركة عدم الانحياز تلملم نفسها في محاولة منها لحماية الموقف الهش شبه المستقل لأعضائها. لقد عجلت أزمة السويس من تبلور جميع هذه العوامل على المستوى العالمي.

الخريطة ١٧

[١] الإحصاءات مستمدة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، كما وردت في: Morris, Benny, *1948 and After*, pp. 220-221

[٢] كان مجال عمل الأونروا مقتصراً على جعل تصنيف "اللاجئين" ينطبق فقط على أولئك الفلسطينيين المجردين من أملاكهم، وكانوا يسكنون فلسطين بين حزيران ١٩٤٦ وأيار ١٩٤٨، وفقدوا بيوتهم ومصادر أرزاقهم نتيجة لحرب ١٩٤٧ – ١٩٤٨. كما كان مجال عمل الأونروا، يقضي أن يكون التسجيل قد تم قبل تموز ١٩٥٢. وبذلك، فإن التصنيف لم يشمل أعداداً غير محددة من اللاجئين الذين فقدوا بيوتهم ومصادر رزقهم خلال الحرب، ولكن كانوا يسكنون في مكان آخر خلال الفترة المحددة؛ وعدد آخر يقدر بحوالي ٥٠.٠٠٠ شخص من الذين فاتهم الموعد المحدد في عام ١٩٥٢؛ وأولئك الذين لم يفقدوا "مصادر رزقهم" مع بيوتهم خلال الحرب. يستحيل معرفة عدد الفلسطينيين الذين يدرجوا ضمن فئة "اللاجئين غير المسجلين". إلا أن تقديرات عام ٢٠٠١ (عندما بلغ عدد اللاجئين المسجلين ٣.٧ مليون) تشير إلى أن حوالي ٤٨% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين لم يسجلوا بشكل فعلي. لمزيد من المعلومات راجع: *UNRWA and Palestinian Refugees, 1950-2000*, Gaza: UNRWA Headquarters, 2000, p. 23, and PASSIA, *Palestinian Refugees - Special Bulletin,* Jerusalem: PASSIA, 2001.

[٣] تم تمرير قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ في ١١ كانون الأول ١٩٤٨. أما كلمة بن غوريون، فقد ألقيت في ١٨ كانون الأول من نفس العام. Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem,* p. 186.

[٤] لقي الكونت بيرنادوت مصرعه على يد أعضاء من مجموعة ليهي اليهودية (*Lehi*) بعد يوم واحد فقط من إلقائه هذا البيان. لم توجه لأي شخص تهمة اغتيال هذا المسؤول الكبير في الأمم المتحدة. لكن، وبعد عدة سنوات، تم كشف النقاب عن أن إسحق شامير، الذي أصبح في المستقبل واحداً من رؤساء وزراء إسرائيل، وقد شارك في إصدار أوامر الاغتيال.
Hadawi, *Bitter Harvest,* p. 121; Shlaim, Avi, *The Iron Wall - Israel and the Arab World*, London: Penguin Books, 2000, p. 37; Pappe, *The Making of the Arab-Israeli Conflict,* pp. 162-3.

[٥] UNRWA, *The Long Journey*, p. 7.

[٦] في عام ١٩٤٨، بقي حوالي ١٥٠.٠٠٠ فلسطيني داخل ما أصبح يعرف باسم دولة "إسرائيل"، بينما كان حوالي ٣٢٠.٠٠٠ فلسطيني يسكنون في الضفة الغربية قبل عام ١٩٤٨ مقابل أقل من ١٠٠.٠٠٠ فلسطيني كانوا يسكنون في قطاع غزة قبل عام ١٩٤٨. وبذلك، فإن حوالي ٥٧٠.٠٠٠ فلسطيني لم يكونوا لاجئين عند انتهاء الحرب. وفي عام ١٩٤٨، تضمنت سجلات الأونروا ما لا يقل عن ٩١٤.٢٢١ لاجئ.
PASSIA, *Palestinian Refugees - Special Bulletin*; UNRWA, *The Long Journey*, p. 7.

[٧] حسب مسئولي الأونروا، لقي خلال الاحتلال الإسرائيلي للعام ١٩٥٦ – ١٩٥٧ " حوالي ٤٠٠ فلسطيني من سكان غزة حتفهم. كما انقطعت خطوط إمدادات الأونروا، وتم فرض نظام حظر التجول، وتعطلت خدمات الأونروا وتعرضت إمداداتها الغذائية للسلب". المصدر السابق. ص. ٨.

[٨] UNRWA, *UNRWA and Palestinian Refugees, 1950-2000*, p. 11 & p. 24.

[٩] Morris, Benny, *1948 and After*, pp. 220-221.

[١٠] المصدر السابق

الخريطة ١٨

[١١] Masalha, Nur, *Imperial Israel and the Palestinians - The Politics of Expansion*, London: Pluto Press, 2000, p. 15.

[١٢] Shlaim, *The Iron Wall*, pp. 234-250; Watzal, Ludwig, *Peace Enemies - The Past and Present Conflict Between Israel and Palestine*, Jerusalem: PASSIA, 1999, pp. 23-24.
لخص ميناحيم بيغن موقف فيما بعد كما يلي: " في حزيران ١٩٦٧، كانت لدينا فرصة أخرى. لم يكن حشد القوات المصرية في سيناء دليلاً على جاهزية عبد الناصر لشن هجوم علينا. يجب أن نكون صادقين مع أنفسنا. نحن قررنا شن هجوم عليه." المصدر السابق. ص. ٢٤.

[١٣] Shlaim, *The Iron Wall,* pp. 228-234.

[١٤] تم نشر اعترافات ديان – بإذن من ابنته – في عام ١٩٩٧؛ أي بعد ١٦ سنة من وفاته. تشير تقديرات ديان إلى أن أكثر من ٨٠% من جميع الأحداث التي وقعت على الحدود السورية وأدت إلى اشتعال الحرب كانت مفتعلة بتلك الطريقة. المصدر السابق. ص. ٢٣٥.

[١٥] مقتطفات من حديث الرئيس جونسون إلى وزير الخارجية الإسرائيلي، أبا إيبان، في ٢٣ أيار ١٩٦٧. المصدر السابق. ص. ٢٤٠.
كنتيجة لاتفاقيات الإنسحاب التي تلت حرب السويس، أصبحت الولايات المتحدة مسئولة من الناحية الفنية على ضمان حق إسرائيل في العبور من خلال مضائق تيران – الذريعة التي اتخذتها إسرائيل لشن هجومها. لكن، ومع انشغال الولايات المتحدة في الحرب الباردة المندلعة على الجبهة الفيتنامية، لم تكن الإدارة الأمريكية راغبة في فتح جبهة جديدة. وبدلاً من ذلك، فإنها أعطت إسرائيل الضوء الأخضر للتصرف بمفردها.

[١٦] أقر الجنرال مردخاي هود، قائد سلاح الجو الإسرائيلي، بأن "مخططات ١٦ سنة اختصرت في تلك الدقائق الثمانين الأولية ... لقد عشنا الخطة، وغفونا عليها، وتغذينا عليها." Hadawi, *Bitter Harvest,* pp. 227-229.
على العكس من ذلك، كانت فرص اقتناص الضفة الغربية والجولان إما قد استثمرت خلال الحرب أو خلقت في سياق روح المغامرة التي بعثتها الحرب لدى الجنرالات.

[١٧] Shlaim, *The Iron Wall,* pp. 248-249.
وضع المؤرخ الإسرائيلي، آفي شليم، تفسيراً بسيطاً للتوسع الكبير في ساحة المعركة وشهوة احتلال مزيد من الأراضي لدى أبطالها الرئيسيين في إسرائيل: "الشهية تأتي مع تناول الطعام". من الممكن أن تكون إسرائيل قد ارتكبت خطأ في توسعها العدائي على جبهة الجولان؛ حيث أن الاتحاد السوفيتي، الذي كان قد دعم دعوة سوريا للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، قام - جنباً إلى جنب مع دول الكتلة الشرقية – بتشديد علاقاته مع إسرائيل بعد ذلك مباشرة. وفي السنوات التي تلت تلك الفترة، أخذت السياسة الإقليمية السوفيتية تجاه إسرائيل تأخذ منحى متشدد بشكل كبير.

[١٨] Hadawi, *Bitter Harvest,* p. 229.

[١٩] كان ذلك قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٧ الصادر في ١٤ حزيران. أما قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي يدعو إسرائيل للإنسحاب من (الـ) "أراض احتلت في النزاع الأخير"، فلم يتم تمريره حتى ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧.

[٢٠] وضع ميثاق جنيف الرابع وميثاق لاهاي شروطاً وضوابط لسلوك "القوة الحربية المحتلة" في أوقات الحرب أو الاحتلال العسكري الحربي. وفي ظل رفضها الاعتراف بالأردنيين أو المصريين كحكام سابقين للضفة الغربية وقطاع غزة، نفت إسرائيل أن يكون وضع "القوة الحربية المحتلة" منطبقاً عليها، معلنةً عن نفسها كجهة "محررة" لأراض كانت تخضع لسيطرة غير شرعية.

[٢١] PASSIA, *Palestinian Refugees - Special Bulletin*; Harris, William, *Taking Root - Israeli Settlement in the West Bank, the Golan and Gaza-Sinai*, 1967-1980, Published Academic Thesis, University of Otago, New Zealand, 1980, p. 16.

الخريطة ١٩

[٢٢] قبل حرب حزيران عام ١٩٦٧، بلغ عدد المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية – باستثناء القدس – أكثر من ٨٠٠.٠٠٠ نسمة مقابل حوالي ٤٠٠.٠٠٠ فلسطيني في قطاع غزة. خلافاً لسياسة التطهير العرقي التي انتهجتها إسرائيل خلال وعقب حرب عام ١٩٤٨ – ١٩٤٩، لم ينجم عن عمليات التقدم الاعتباطية وغير المخطط لها في حرب الأيام الستة أي تهجير للسكان في تلك المناطق، وإنما اقتصر التهجير على مرتفعات الجولان ووادي الأردن التي اضطرت غالبية سكانها إلى الفرار. Harris, *Taking Root,* p. 16
وأمام احتمال قلب متطلبات الديموغرافية الإسرائيلية مقابل تحقيق متطلباتها بالسيطرة على مزيد من الأراضي، داعب رئيس الوزراء اشكول جولدا مئير قائلاً: "المهر يسرك بينما العريس لا يروق لك". Shlaim, *The Iron Wall,* p. 255

[٢٣] كان يغيئال ألون ناطقاً رسمياً بارزاً في حزب العمل (وأصبح فيما بعد نائباً لرئيس الوزراء خلال الفترة ١٩٦٨ – ١٩٧٧). كما كان رئيساً لهيئة المستوطنات والكيبوتسات التابعة لحزب العمل، ومنافساً لموشيه ديان. في عام ١٩٤٨، خدم عمير كقائد للجبهة الجنوبية في قوات ميليشيا البلماخ التابعة لحزب العمل، ودفع بن غوريون إلى اتخاذ قرار يسمح بتوسيع السيطرة على مزيد من الأراضي حتى نهر الأردن، مشدداً على أنه يشكل "حدود يسهل الدفاع عنها" لإسرائيل. Masalha, *Imperial Israel and the Palestinians,* pp. 8-9
يدعي المؤرخ الإسرائيلي، آفي شليم، بأن يغيئال ألون وموشيه ديان كانا خلال فترة الإعداد لحرب ١٩٦٧ "أكثر دعاة العمل العسكري حماسة". Shlaim, *The Iron Wall,* p. 241
وضعت إسرائيل عدداً من الخطط للضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أسهمت المطامح الإسرائيلية طويلة الأمد في الأراضي وعدم الاعتراف بسيادة أجنبية قبل عام ١٩٦٧، إلى قيام إجماع واسع يدعم الاحتفاظ بالسيطرة، إن لم تكن السيادة. ومن أبرز مهندسي هذه الخطط يغيئال ألون، ووزير الدفاع موشيه ديان، والجنرال رحبعام زئيفي، الذي حمل كل منهم أفكار متفاوتة فيما يتعلق بالاستيطان العسكري والمدني المحتمل في الأرض المحتلة، والذين أسهموا معاً في التأثير على الاستراتيجية الاستيطانية اللاحقة خلال ١٠ – ١٥ سنة. وفي الحقيقة، كانت خطة زئيفي سابقة لخطة ألون، حيث ادعى زئيفي أن ألون سرق أفكاره. فيما بعد، نجد أن الحركات الاستيطانية العقائدية تثني على زئيفي لكونه قد أرسى إطار عمل لخططها الاستيطانية الأكثر شمولية.
Demant, Peter, *Ploughshares into Swords - Israeli Settlement Policy in the Occupied Territories, 1967-1977*, Published Academic Thesis, Amsterdam University, 1988, pp. 134-142.

[٢٤] كانت القيادة الإسرائيلية (العسكرية والمدنية) في عام ١٩٦٧، تدرك مدى أهمية الدور الذي لعبته المستوطنات في تحديد وإضفاء شرعية على مشاريع التقسيم قبل قيام الدولة، جنباً إلى جنب مع الدور العسكري الذي لعبته هذه المواقع في حرب ١٩٤٨ – ١٩٤٩. وفي سياق تعليقه على دور المستوطنات في بناء دولة إسرائيل، يخلص بيني موريس إلى القول: "المستوطنات في نهاية الأمر تعني السيادة. كل مستوطنة جديدة أو مجموعة استيطانية تعزز من الإدعاء اليهودي في منطقة جديدة ". Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem,* p. 179
وفي نفس سياق الحديث عن نفس الظاهرة، يشير بيتر ديمانت قائلاً "يمكن القول أن المستوطنات تحتل مكان الأب بالنسبة لدولة إسرائيل".
Demant, *Ploughshares into Swords,* p. 84; Also, Segev, *One Palestine,* p. 249.

[٢٥] Demant, *Ploughshares into Swords,* p. 134.

[٢٦] أكد يغيئال ألون في وقت لاحق أن الحاجة إلى الاستيطان في مرتفعات الجولان كانت واضحة له من البداية. ويعزوا سبب تردده إلى موقف الحكومة الأولي المؤيد للتخلي عن أراض مقابل السلام مع سوريا ومصر، والذي كانت الحكومة قد قدمته للولايات المتحدة. لكن هذا الموقف الذي تبخر سريعاً لم يكن أكثر من عملية خداع، وتم توخي الحذر في عدم طرحه على السوريين أو المصريين، الذين يرجح أنهم كانوا سيلاقونه بالرفض في أي حال. لقد شكلت مرتفعات الجولان هدية استراتيجية عسكرية لإسرائيل، ومنحتها سيطرة غير محدودة على المياه السطحية الحيوية التي تغذي بحيرة طبريا. وقد شكلت قضية المياه الدافع الأساسي لعملية

استيطان المنطقة، وبقيت العامل الرئيس الذي يحول دون أي مفاوضات على الانسحاب (راجع الخريطة رقم ٤٩). Harris, *Taking Root,* p. 183; Shlaim, *The Iron Wall,* p. 253-260.

من الناحية العملية، شكلت المستوطنات اليهودية في مرتفعات الجولان مزايا جدية للحكومة الإسرائيلية. حوالي ٩٣% من سكان المنطقة تم تشريدهم خلال الحرب، وشكلت المناطق المهجرة في الجولان فرصة استراتيجية كان العسكريون قلقون لضمانها. وفي الحقيقة، تأسست أول مستوطنة – ميروم جولان – بعد الحرب بشكل غير رسمي في آب ١٩٦٧. وفي غضون عام آخر، كانت تسعة مواقع استيطانية قد تأسست في الجولان بشكل رسمي على يد الوكالة اليهودية وأذرعها المختلفة. Harris, *Taking Root,* p. 16; Demant, *Ploughshares into Swords,* p. 151

[٢٧] بفعل ضغوط هائلة من حركة غوش إيمونيم وكتلة الليكود، صادق شمعون بيرس وإسحق رابين على خطة للاستيطان في منطقة غربية – شرقية تمتد من القانة (في محافظة سلفيت) عبر الضفة الغربية لتلتقي بطريق رام الله – نابلس الرئيسي. وقد أصبح هذا التجمع الإستيطاني يعرف باسم "كتلة شومرون (السامرة)"، والتي تشكل أكبر تجمع استيطاني خارج القدس، خاصةً مع وجود أرئيل في قلب هذا التجمع. لكن ومع إزاحة اسحق رابين وشمعون بيرس عن الحكم على يد زعيم الليكود مناحيم بيغن في عام ١٩٧٧، استمرت الحكومة الليكودية الجديدة في متابعة وتوسيع الخطة.

الخريطة ٢٠

[٢٨] جعل تشتت اللاجئين الفلسطينيين إمكانية ظهور قيادة فلسطينية موحدة ومستقلة خاضعة لسياسيات الدول العربية، التي كانت نفسها (الدول العربية) في صراع تنافسي وفكري شديد طوال حقبتي الخمسينيات والستينيات. على سبيل المثال، بالنسبة لعبد الناصر خلال مرحلة ما بعد حرب السويس، أصبح يتم النظر إلى حركة المقاومة الناشئة كتهديد لموقف عبد الناصر من حركة الطوارئ الدولية المنتشرة في قطاع غزة، على الرغم من أن هذه الحركات لقيت تشجيعاً من الحكومة المصرية في بادئ الأمر. وقد أدى هذا الوضع، مع الشعبية المتزايدة التي يحظ بها عبد الناصر، إلى شل قدرة وحدات المقاومة الفلسطينية، وأدى إلى فرار البعض من مصر– بمن فيهم ياسر عرفات الشاب في حينه، الذي كان يتابع تحصيله العلمي في مصر.

O'Neill, Bard, *Armed Struggle in Palestine: A Political - Military Analysis*, Colorado: Westview Press (in cooperation with the National Defense University), 1978, pp. 4-6.

[٢٩] مقتطفات من تقرير القمة العربية، القاهرة، كانون الثاني ١٩٦٤.

Cobban, Helena, *The Palestinian Liberation Organization: People, Power and Politics*, Cambridge University Press, 1984, pp. 28-29.

[٣٠] أطلقت حركة فتح على أنشطة قواتها العاملة اسم العاصفة، التي نفذت أولى عملياتها في ٣١ كانون الأول ١٩٦٤. في اليوم التالي، أصدرت فتح بيانا قالت فيه " ... انطلقت قوات العاصفة لتأكد للعدو والعالم أجمع أن هذا الشعب لم يمت وأن الثورة المسلحة هي طريق العودة والنصر." مقتطفات من بيان فتح في بداية السنة الجديدة وردت في: Hadawi, *Bitter Harvest,* p. 196. لمزيد من المعلومات حول عدد العمليات الهجومية التي نفذتها فتح، يرجى مراجعة: Cobban, *The Palestinian Liberation Organization,* p. 33

على حد تعبير الكاتب سعيد أبو الريش، أحد كتاب سيرة عرفات، بعد العمليات الهجومية الأولى، "تهافت الشباب الفلسطيني في مخيمات اللاجئين للانضمام إلى حركة فتح". Aburish, Said K., Arafat: *From Defender to Dictator*, London: Bloomsbury, 1998, p. 55

[٣١] يرى المؤرخ الفلسطيني، يزيد الصايغ، أن هزيمة عام ١٩٦٧ شكلت نقطة تحول في المفاهيم السياسية الفلسطينية: "زعزعت الهزيمة إيمان الفلسطينيين في الحكومات العربية "القومية التقدمية" وعززت تحولاً حاسماً بينهم نحو شكل أكثر وضوحاً وتفصيلاً وقومية من أشكال الوطنية ".

Sayigh, Yezid, *Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949-1993*, Oxford University Press, 1997, p. 147.

انعكس التحول نحو القومية الانفصالية في التحولات التي طرأت على الحركات القومية المتشددة في عموم العالم العربي، كحركة القوميين العرب بزعامة جورج حبش. في كانون الأول ١٩٦٧، أعلنت حركة القوميين العرب عن تشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

Cobban, *The Palestinian Liberation Organization,* p. 41.

[٣٢] يسجل يزيد الصايغ لحركات المقاومة ٤٢ هجوم في كانون الثاني وشباط و ٣٦ هجوم آخر في الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر آذار.

Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State,* p. 147.

[٣٣] Cobban, *The Palestinian Liberation Organization,* p. 42.

[٣٤] الإحصاءات حول القوات والإصابات مستمدة من Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State,* p. 178. الإحصاءات حول التجنيد مستمدة من: Cobban, *The Palestinian Liberation Organization,* p. 42

سلطت البطولة التي ظهرت في معركة الكرامة الضوء على عرفات وحركة فتح قبل أن يصبح أي منهما كياناً سياسياً أو عسكرياً جَدياً. يكتب سعيد أبو الريش عن معركة الكرامة قائلاً: "إلى عالم متعب من الانتصارات الإسرائيلية وتكتيكات المطرقة، أصبح الاسمان اللذان يسهل حفظهما (عرفات وفتح) الرمز الذي تخطى حقائق ما حدث في بلدة مغبرة لم يكن لها وجود على الخريطة." Aburish, *Arafat: From Defender to Dictator,* p. 84

في نهاية السنة، ظهرت صورة عرفات على غلاف مجلة التايمز اللندنية، بينما قامت حركة فتح بافتتاح مكتب تمثيل دائم لها في باريس. المصدر السابق. ص. ٩٠.

[٣٥] في حزيران ١٩٦٩، تحدثت جولدا مئير إلى صحيفة صنداي تايمز البريطانية قائلةً "لم يكن الأمر كما لو أن شعباً فلسطينياً كان يعيش في فلسطين وينظر إلى نفسه على أنه شعب فلسطيني، بينما جئنا نحن وأخذنا بلدهم منهم. لم يكن لهم وجود." مقتطفات من حديث رئيسة وزراء إسرائيل، جولدا مئير، وردت في: Hadawi, *Bitter Harvest,* p. 195. وقد بدى تعليقها هذا سخيفاً بشكل متزايد، خاصةً وأن أكثر من ٥٠٠ إسرائيلي لقوا حتفهم في هجمات شنتها المقاومة الفلسطينية عبر جبهة نهر الأردن فقط بين ١٩٦٨ – ١٩٧٠، وفقاً لبيانات الجيش الإسرائيلي، أي خسائر بمعدل ٢٠ قتيل إسرائيلي شهرياً. في عام ١٩٦٩ وحده، شنت مجموعات المقاومة الفلسطينية ٢.٤٣٢ هجوم عبر نهر الأردن فقط. O'Neill, *Armed Struggle in Palestine,* pp. 237-242

[٣٦] بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩، نفذت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عمليات خطف طائرات في أثينا، وزيورخ، ولندن، ولاهاي، وبروكسل، وبون بالإضافة إلى الشرق الأوسط. في المقابل، عقد نبيل شعث، المحسوب على حركة فتح، لقاء مع لورا إيليان من حزب العمل الحاكم في إسرائيل في أواخر عام ١٩٦٩. Aburish, *Arafat: From Defender to Dictator,* p. 97

[٣٧] زاد التواجد السكاني الفلسطيني الكبير من حالة التوتر وتهديد العائلة الملكية الحاكمة في عدد من المناسبات. في واحدة من الحالات على الأقل، تم "تخريب" فرص دبلوماسية أردنية حيوية على يد مجموعات تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية كانت تعارضها: في نيسان ١٩٧٠، كان يفترض أن يصل نائب وزير الخارجية الأمريكي، جوزيف سيسكو، إلى عمان ضمن خطة أمريكية لتهدئة حرب الاستنزاف المصرية الإسرائيلية للفترة ١٩٦٩ – ١٩٧٠. كان يمكن لذلك الاجتماع أن يشهد على مصادقة الملك حسين على خطة وليم روجرز، الأمر الذي كانت تعارضه منظمة التحرير الفلسطينية. وقد قام ناشطون في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جنباً إلى جنب مع أعضاء في مجموعات يسارية أخرى باقتحام السفارة الأمريكية في عمان، الأمر الذي أدى إلى إلغاء زيارة جوزيف سيسكو. في أثناء ذلك، صعدت قوات المقاومة من العمليات التي تشنها على إسرائيل عبر الحدود الأردنية بهدف إحداث مزيد من التقويض للمبادرة الأمريكية. وقد أدت مثل تلك الحوادث المتكررة إلى إثارة غضب القيادة الأردنية. Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State,* p. 251

[٣٨] حطت طائرتان على مهبط الطائرات في ٦ أيلول وطائرة ثالثة أخرى في ٩ أيلول. من الواضح أن الركاب الذين كان بينهم حاخام يهودي وعدد من المدنيين الأمريكيين – الإسرائيليين، كانوا يلاقون معاملة حسنة من الخاطفين التابعين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الذين بذلوا جهوداً لتثقيفهم وإطلاعهم على التاريخ والنضال الفلسطيني. Aburish, *Arafat: From Defender to Dictator,* pp. 108-109

[٣٩] لا تتوفر أرقام واضحة حول عدد القتلى، إلا أن التقديرات تشير إلى أن حوالي ٥.٠٠٠ شخص يمكن أن يكونوا قد لقوا حتفهم. بلغت خسائر الجيش الأردني حوالي ٦٠٠ قتيل، مقابل ٩١٠ – ٩٦٠ عنصر مسلح من الفلسطينيين. كما لقي حوالي ١.٥٠٠ مدني حتفهم، وغالبيتهم من الفلسطينيين، في معارك عمان. كما تشير التقديرات إلى وقوع حوالي ٦٠٠ إصابة بين السوريين. Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State,* p. 267

[٤٠] توسط عبد الناصر للتوصل إلى وقف لإطلاق النار على مدار يومين. بعد عدة ساعات من إبرام الاتفاقية، أصيب عبد الناصر بذبحة صدرية أدت إلى وفاته في ١٩٧٠/٩/٢٨.

[٤١] Aburish, *Arafat: From Defender to Dictator,* p. 115.

الخريطة ٢١

[١] تولى السلطة بعد جمال عبد الناصر، الذي كان يتمتع بشعبية هائلة وشخصية ساحرة، كان أنور السادات يشعر بأن جميع الأنظار مسلطة عليه منذ البداية. أشار فؤاد عجمي إلى أن السادات كان حتى عام ١٩٧٣ " ... مشلولاً؛ ويحتاج إلى عمل عظيم من صنعه إذا كان لمصر التي يحكمها أن تبرز على الساحة."
Ajami, Fouad, *The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice Since 1967*, Cambridge University Press, 1981, p. 95.
على الصعيد السوري، سافر حافظ الأسد بعد وصوله إلى سدة الحكم مباشرة إلى القاهرة من أجل إجراء مباحثات مع أنور السادات. وفي نيسان ١٩٧١، أعلن أنور السادات وحافظ الأسد، والرئيس الليبي معمر القذافي عن "فيدرالية" بين بلدانهم. وفي اجتماعات لاحقة، أكد القادة الثلاثة عن رغبتهم في "تحرير الأرض المحتلة". PASSIA, *100 Years of Palestinian History*, pp. 136-137

[٢] Abba Eban quoted in: Shlaim, *The Iron Wall,* p. 293.

[٣] Kissinger, Henry, *White House Years*, Boston: Little, Brown & Co., 1979, p. 1285 & p. 1289.
ادعى هنري كيسنجر بأنه كان يسعى إلى "إحداث حالة جمود حتى تحث موسكو (العرب) على التسوية أو حتى (وهو الأفضل) تقرر بعض الأنظمة العربية المعتدلة أن الطريق نحو إحراز تقدم تمر عبر واشنطن." لكن، يرجح أن يكون ذلك مبالغ فيه بفعل الإدراك المتأخر والعداء الذي كان يكنه هنري كيسنجر لوزير الخارجية وليم روجرز، الذي كان يسعى عن كثب للحصول على تنازلات من الإسرائيليين والمصريين منذ عام ١٩٦٩ (منذ صدور "خطة روجرز" الأولى). ويبدو أن هذا هو السبب الحقيقي لصرف النظرعن التقدم على المسار المصري. لكن ذكريات كيسنجر تزخر بنقد تشوبه الريبة لروجرز، الأمر الذي دفع الكاتب الفلسطيني، سعيد أبو الريش، للاستنتاج بأن "الأنانية السياسية لهنري كيسنجر" هي التي منعت السادات من صنع السلام من خلال مبادرة وليم روجرز. Aburish, *Arafat: From Defender to Dictator*, p. 128

[٤] في وقت لاحق، أسفت الولايات المتحدة لإخفاقها في معرفة مدى أهمية مبادرات السادات: "وما هو مؤسف أن فهمنا لمدى أهمية تحرك السادات لم يكن سليما...." Kissinger, *White House Years,* p. 1280. كما اعترف كيسنجر في وقت لاحق بأن السياسة الأمريكية كانت "... معاقة بسبب التقليل من شأن الرئيس المصري." المصدر السابق. ص. ١٢٩٦.

[٥] مقتطفات من حديث لموشيه ديان في نيسان ١٩٧٣. Shlaim, *The Iron Wall,* p. 316
في المرة الوحيدة التي مارست فيها الولايات المتحدة ضغوطاً على إسرائيل، للرد على مبادرة الرئيس أنور السادات، كان من الواضح أن "الخطة المضادة" التي أعدها موشيه ديان وجولدا مئير قد أثارت اشمئزاز كيسنجر، الذي علق عليها قائلاً: "إذا كان هذا هو مقترحكم، فإنني لا أرغب بأن يربطني أي شيء به ... حتى انني لن ألمسه! أنه يبين سوء فهم أساسي لديكم بكل من المشكلة وموقفكم." المصدر السابق. ص. ٣٢١.

[٦] المصدر السابق. ص. ٣٢١.

[٧] تمثل أحد العوامل التي عززت التوجه الأمريكي نحو اتخاذ إجراء في قرار اتخذته الدول العربية المنتجة للنفط بتاريخ ١٧ تشرين الأول بتخفيض إنتاجها النفطي بنسبة ٥% حتى توافق إسرائيل على الإنسحاب إلى خطوط ما قبل عام ١٩٦٧. وتبع ذلك قرار سعودي في ٢٠ تشرين الأول بتخفيض إنتاجها بنسبة ١٠% وحظر على مبيعات النفط للولايات المتحدة بعد قيام الرئيس نيكسون بالتقدم إلى الكونغرس بطلب مساعدة لإسرائيل بقيمة ٢.٢ مليار دولار أمريكي. ولم ترفع السعودية الحظر إلا بعد توقيع اتفاقية فصل القوات بين إسرائيل ومصر، والتي تم التوصل إليها بعد توسط الولايات المتحدة، في آذار ١٩٧٤.
Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State,* p. 319

[٨] كانت الآثار التي تركتها حرب ١٩٦٧ على الأطياف الدينية والسياسية والاجتماعية في إسرائيل بالغة الأهمية. وقد وضعت لجنة تقصي الحقائق اللوم على الأجهزة العسكرية لعدم تنبؤها بالهجوم العربي، لكن الغضب الشعبي أجبر وزير الدفاع ديان ورئيسة الوزراء جولدا مئير على الاستقالة في نيسان ١٩٧٤. وأصبح إسحق رابين عقب ذلك زعيماً لحزب العمل ورئيساً للوزراء. كان يتم النظر إلى "الهزيمة" في العديد من الحالات باعتبارها هزيمة لحزب العمل والمؤسسة السياسية الإسرائيلية التقليدية، بما في ذلك أساسها الأيديولوجي السائد. وخلال ثلاث سنوات، تمكنت كتلة الليكود – بقيادة ميناحيم بيغن – من إقصاء القيادة العمالية بكل سهولة. في الوقت نفسه، ظهرت حركات استيطانية يهودية متطرفة مستندة إلى أساس "تخليص كل أراضي إسرائيل. ولأول مرة، تعرضت القوة العسكرية الإسرائيلية المعظمة لنقد لاذع. كتب الصحافي الإسرائيلي، زئيف شيف، قائلاً أن تلك الحرب " ... هزت إسرائيل من أساساتها وحتى قمتها. وحل فجأة احساس بعدم الثقة محل الغرور المبالغ فيه."
Schiff, Ze'ev, *October Earthquake, Yom Kippur 1973*, Tel Aviv: University Publishing Projects Ltd., 1974, p. 299
عقب الحرب، كانت إسرائيل ومصر تتجهان نحو توقيع اتفاقية فصل القوات في كانون الثاني ١٩٧٤، والتي تم التوصل إليها عبر الولايات المتحدة. كما تم التوصل إلى اتفاقية مشابهة بين إسرائيل وسوريا في أيار ١٩٧٥. وقد تطور المسار المصري إلى ما أصبح يعرف باسم الاتفاقيات المرحلية الإسرائيلية المصرية للفترة ١٩٧٤ – ١٩٧٥، والتي تم التوصل إليها من خلال كيسنجر.

الخريطة ٢٢

[١] منعت إسرائيل حوالي ٢٥% من المجموع المقدر للذين كان يطلق عليهم "لاجئين داخليين"، والبالغ عددهم ١٥٠.٠٠٠ لاجئ؛ منعوا من العودة إلى أراضيهم:
Lustick, *Arabs in the Jewish State,* p. 49.
باستثناء حالات محدودة جداً، كان الإسرائيليون يشيرون إلى الفلسطينيين باعتبارهم "غير يهود" أو "عرب" بكل بساطة وليس فلسطينيين؛ الأمر الذي جعل من إجراء تقسيمات إحصائية بين المسحيين والبهائيين، أو الدروز غير الفلسطينيين والمجتمع الفلسطيني بشكل عام مستحيلاً. مثل هذه الخطوة كانت تهدف في الأساس إلى تقويض الهوية الوطنية لدى التجمعات الفلسطينية في إسرائيل من جهة، وإلى إضفاء الغموض والإبهام على جهود اللاجئين الفلسطينيين في الشتات للضغط على المجتمع الدولي من أجل الاعتراف بحقوقهم واحترامها. في عام ٢٠٠٢، أشار تقرير مراقب حكومة إسرائيل إلى أن عدد سكان عرب – إسرائيل يبلغ حوالي ١.٢ مليون نسمة يتألفون من مسلمين (٨١.٥%)، ومسيحيين (٩.٤%)، ودروز (٨.٨%). وردت مقتطفات من تقرير مراقب الحكومة هذا في نشرة الجمعية العربية لحقوق الإنسان. Arab Association for Human Rights, *Weekly Press Review*, No. 76, 8 May 2002 . ولمزيد من المعلومات، راجع موقع الجمعية الإلكتروني: website at www.arabhra.org

[٢] Lustick, *Arabs in the Jewish State,* p. 49.

[٣] Segev, *1949,* p. 49.

[٤] Lustick, *Arabs in the Jewish State,* pp.123-143.

[٥] كان أوري لوبراني مستشاراً للشؤون العربية في الفترة ١٩٦٠ – ١٩٦٣. الملاحظة الثانية وردت على لسان الحاكم العسكري لمنطقة المثلث الصغير في عام ١٩٥٨. ومضى لوبراني في حديثه عام ١٩٦١ قائلاً: "بالطبع سيكون من الأفضل أن لا يكون هناك طلبة عرب. الأفضل لهم أن يبقوا حطّابين، بهذا سيكون من السهل التحكم بهم." المصدر السابق. ص. ٦٧ – ٨٠.

[٦] Schölch, Alexander, "Preface and Introduction", in Schölch, Alexander, Ed., *Palestinians Over the Green Line - Studies on the Relations Between Palestinians on Both Sides of the 1949 Armistice Line Since 1967*, London: Ithaca Press, 1983, p. 16.

[٧] الموقع الإلكتروني للجمعية العربية لحقوق الإنسان: website: www.arabhra.org

[٨] البيانات الخاصة بالطلبة الجامعيين مستمدة من تقرير صادر عن مركز عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل:
Adalah - The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel, *Legal Violations of Arab Minority Rights in Israel, A Report on Israel's Implementation of the International Convention on the Elimination of all Forms of Racial Discrimination*, Israel: Adalah, 1998, p. 79.

لمزيد من المعلومات حول مصادرة الأراضي، يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني لمركز عدالة على شبكة الإنترنت: www.adalah.org
إحصاءات القدرة على القراءة والكتابة والثقافة:
Burg, Avraham, "The Arabs of Israel: A Statistical Portrait", in Hareven, Alouph, Ed., *Every Sixth Israeli - Relations Between the Jewish Majority and the Arab Minority in Israel*, Jerusalem: The Van Leer Jerusalem Foundation, 1983, p. 17, p. 20 & p. 23.

منذ قيام إسرائيل بضم القدس الشرقية بشكل أحادي غير قانوني في عام ١٩٦٧، وبالرغم من المعارضة الفلسطينية والدولية أصبحت إسرائيل تصنف المقدسين الفلسطينيين ضمن فلسطينيي إسرائيل في التقارير الإحصائية الحكومية؛ وذلك على الرغم من أن وصفها لهم في إطار "قانوني إسرائيلي" في المدينة "مقيمين" وليس مواطنين.

[٩] في عام ٢٠٠٢، بين تقرير مراقب الحكومة الإسرائيلية أن معدل البطالة بين "القطاع العربي" فاق نظيره لدى القطاع اليهودي بما لا يقل عن ٣٥%. كما أشار التقرير إلى أن ٧٠% من القرى العربية (المعترف بها) تفتقر إلى أنظمة مجاري كاملة؛ وأن ٢١% من المجالس المحلية العربية غير قادرة على توفير مياه شرب على نحو منتظم؛ وأن ٨٨% من شوارع القرى العربية تفتقر إلى يافطات تعريفية. فيما يتعلق " بالقرى غير المعترف بها"، ركز التقرير على ٧٠.٠٠٠ بدوي يعيشون في مواقع غير معترف بها في النقب. وأشار التقرير إلى أن معدل الوفيات في هذه المواقع تجاوز معدلها في القطاع اليهودي بحوالي ثلاثة أضعاف؛ وأن حوالي نصف الأطفال المؤهلين يلتحقون بالمدارس العليا؛ وأن قائمة الانتظار للحصول على الخدمات الصحية الأساسية تمتد لفترة شهر. وردت مقتطفة من تقرير مراقب الحكومة في نشرة مركز عدالة. *Weekly Press Review*, No. 76, 8 May 2002 . لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني لمركز عدالة: www.adalah.org
State Comptroller's Report, quoted in Arab Association for Human Rights, *Weekly Press Review*, No. 76, 8 May 2002, see website at www.arabhra.org.

في عام ٢٠٠١، وبعد مرور ٢٥ سنة على بداية النضال لنيل الحقوق السياسية، قدم مركز عدالة - الجمعية العربية لحقوق الإنسان – إلى المؤتمر الدولي المناهض للعرقية والتمييز العنصري، وإرهاب الأجانب وغيرها من مظاهر التعصب وثيقة بعنوان "التمييز المؤسسي ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل" (*Institutionalized Discrimination Against Palestinian Citizens of Israel*)، حيث تناولت هذه الوثيقة بالتفصيل أكثر من ٢٠ قانون إسرائيلي يميز ضد الفلسطينيين في إسرائيل. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني لمركز عدالة: www.adalah.org
أشار مركز عدالة في تقرير سابق (صدر في ١٩٨٨) إلى أن "الأقلية العربية تفتقر لأية حماية دستورية ضد التمييز" وأن " المحكمة العليا ترفض منذ عام ١٩٤٨ أية قضايا تتناول حقوق متساوية للمواطنين العرب في الدولة." Adalah, *Legal Violations of Arab Minority Rights in Israel*, p. 11

الخريطة ٢٣

[١] المساعدات الأمريكية الإضافية لإسرائيل كانت على شكل عنصر "محلي" في إطار اتفاقية فصل القوات في سيناء عام ١٩٧٥. وقد شكلت تلك المساعدات زيادة بنسبة ٢٠٠% في حجم المساعدات السنوية الأمريكية لإسرائيل، حيث شكلت سابقة للحوافز المالية الأمريكية على عمليات إعادة الانتشار الإسرائيلية. راجع:
Shlaim, *The Iron Wall,* p. 338

[٢] كانت حسابات مناحيم بيغن الصائبة تشير إلى أن الرئيس أنور السادات سيخفف من حدة مواقفه بالنسبة لشكل خطة الحكم الذاتي عندما يتعرض للنبذ من "دول المواجهة" الأخرى ومنظمة التحرير الفلسطينية. لكن الصيغ التي طرحها مناحيم بيغن غالباً ما كانت غير منطقية، حيث كانت مستمدة من رفضه الأيديولوجي للموافقة على تولي غير اليهود لأية إدارة إقليمية – جغرافية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد تمثل أحد عناصر خطة مناحيم بيغن في مفهوم "الحكم الذاتي الشخصي" كبديل "للحكم الذاتي على الأراضي" – من الجدير بالذكر أن النظام المقترح تضمن تأكيدات على السماح للمواطنين (المستوطنين) الإسرائيليين بشراء الأراضي في مختلف مناطق الحكم الذاتي. Shlaim, *The Iron Wall,* p. 365
في وقت لاحق، أشار الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، الذي تولى الإشراف على تنظيم مباحثات كامب ديفيد: "من وجهة نظر مناحيم بيغن، شكلت اتفاقية السلام مع مصر الأمر الهام .... وسيتم إضفاء طابع جمالي على الإشارات إلى الضفة الغربية والفلسطينيين."
Carter, Jimmy, *The Blood of Abraham*, Boston: Houghton Mifflin Co., 1985, p. 45

[٣] كتب مساعد مناحيم بيغن، إلياهو بن أليسار، لاحقاً حول الأهداف التي سعت إسرائيل لتحقيقها في كامب ديفيد: "وضع مناحيم بيغن نصب عينيه تصوراً للحفاظ على أرض إسرائيل من أجل إسرائيل. كان هذا يعني له أنه ستكون هناك سيادة واحدة فقط، وهي السيادة الإسرائيلية بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن."
Ben Elissar, Eliahu, "Sadat's Journey", in Alterman, Jon, Ed., *Sadat and his Legacy: Egypt and the World 1977-1997*, Washington Institute for Near East Policy, 1998, p. 27.

[٤] Cobban, *The Palestinian Liberation Organization,* p. 103.

[٥] كما جاء على لسان صلاح خلف، القيادي في منظمة التحرير الفلسطينية: " ... لا يطلب الفلسطينيون هذا الشكل من الإدارة الذاتية. أنا، على سبيل المثال، أريد هوية، ووطن، وراية ... وحتى لو تم تطبيقها، فإنني لا أعتقد أنها ستنجح بأي حال من الأحوال؛ وذلك لأن الإسرائيليين – ومناحيم بيغن بشكل خاص - غير موافقين عليها. ولن تحل القضية الفلسطينية." مقتطفة من مقابلة مع صلاح خلف في آذار ١٩٧٩، المصدر السابق. ص. ١٠٣.

[٦] Harris, *Taking Root,* p. 145; Lustick, Ian, *For the Land and the Lord: Jewish Fundamentalism in Israel*, New York: Council on Foreign Relations, 1988, p. 59.

[٧] كان موشيه ديان، منافس يغيئال آلون ووزير الدفاع العمالي الذي مضى ليصبح وزير خارجية مناحيم بيغن، المهندس البارز لوثيقة حزب العمل التي عرفت باسم "العقيدة الشفوية"، التي أسهبت في تناول خطة يغيئال آلون. تضمنت هذه الوثيقة قواعد دليلية تتعلق بالاستيطان في سيناء: "حرية الإبحار من إيلات جنوباً ستأتي من خلال ... السيطرة على منطقة مضائق تيران، التي سوف ترتبط مع إسرائيل من خلال قطاع من الأرض ..." مقتطفات من "العقيدة الشفوية" وردت في: Demant, *Ploughshares into Swords,* p. 166
ومضى موشيه ديان في خططه الخاصة ببلدة ياميت، التي تصورها كمدينة يسكنها ٢٣٠.٠٠٠ مستوطن ويوجد بها ميناء شحن رئيسي. وفي سياق رده على خطة روجرز ومحاولات الأمين العام للأمم المتحدة، جارنج، في الفترة ١٩٧٠ – ١٩٧١ لدفع إسرائيل للدخول في مباحثات استناداً إلى قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، علق موشيه ديان عليها قائلاً "بينما هم يتحدثون في الأمم المتحدة، سوف نقيم مستوطنات." مقتطفات ديان من المصدر السابق. ص. ٢٣٨.

[٨] كان مناحيم بيغن يخطط لقضاء فترة تقاعده في مستوطنة نيوت في سيناء. Shlaim, *The Iron Wall,* p. 374

[٩] Quandt, William, *Peace Process - American Diplomacy in the Arab-Israeli Conflict Since 1967*, Washington: The Brookings Institute, 1993, p. 341.
يشير وليام كونت إلى إخلاء ما مجموعه ١٥.٠٠٠ مستوطن من سيناء. ويرجح أن يكون قد حصل على الرقم من المفاوضين الإسرائيليين، الذين عمل معهم في ذلك الوقت. كما يرجح أن يكون هذا الرقم مضخماً. راجع: Demant, *Ploughshares into Swords* & Harris, *Taking Root*، الذين تضمن حسابات لمجموع يتجاوز ٥.٠٠٠ بقليل.

[١٠] في سياق معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية، التزمت الولايات المتحدة بدفع ٣.٥ مليار دولار أمريكي لأغراض التنمية الاقتصادية في مصر جنباً إلى جنب مع صفقة أسلحة بقيمة ١.٥ مليار دولار أمريكي على مدار خمس سنوات. Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State,* p. 324

[١١] على الرغم من أن جيمي كارتر كان يبدو غير مدرك لتبعات توقيع اتفاقيات سلام منفصلة بين إسرائيل ومصر في الوقت الذي توسط فيه للتوسط من أجل إبرام المعاهدة، إلا أنه أدرك لاحقاً أن كامب ديفيد قد "أخرجت قوة مصر الكبيرة من المعادلة العسكرية في الشرق الأوسط، وأعادت للإسرائيليين حرية متجددة من أجل متابعة أهدافهم المتمثلة في تعزيز السيطرة والاستيطان في الأرض المحتلة؛ بالإضافة إلى التخلص من تهديدات حقيقية عبر ضربات عسكرية وقائية ضد بعض جيرانهم." Carter, *The Blood of Abraham*, p. 45
قام وليام كونت، عضو مجلس الأمن القومي الأمريكي الذي شارك في كامب ديفيد، أيضاً برسم رابط مباشر بين اتفاقيات كامب ديفيد والاجتياح الإسرائيلي للبنان الذي تلى تنفيذ تلك الاتفاقيات: "... يمكن أن يكون العديد من اللبنانيين، والفلسطينيين جنباً إلى جنب مع الإسرائيليين دفعوا ثمناً باهظاً للسلام بين مصر وإسرائيل."
Quandt, William, *Camp David - Peacemaking and Politics*, Washington: The Brookings Institute, 1986, p. 321

الخريطة ٢٤

[١] كان تحالف أرئيل شارون الطويل مع حركة غوش إيمونيم المتطرفة قومياً ودينياً (كتلة المؤمنين) واشتراكه في أولى العمليات الاستيطانية غير الرسمية ينذر بظهور أجندة توسعية متشددة. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي، مناحيم بيغن، أيضاً من المؤيدين للنشاط الاستيطاني الذي تمارسه غوش إيمونيم؛ وكان زعماء الحركة من الزوار الدائمين لمكتبه في المراحل الأولى من حكمه. عندما نصب مناحيم بيغن آرئيل شارون وزيراً للزراعة بدلاً من وزارة الدفاع (الذي أسندها إلى عيزر وايزمان)، توجه أرئيل شارون إلى زعيم غوش إيمونيم، حنان بورات، طالباً منه التوسط لدى مناحيم بيغن من أجل إجراء تعديل وزاري. لكن بورات وزملائه أحجموا عن مساعدة أرئيل شارون، معربين له عن تفضيلهم لتقلده حقيبة الزراعة مع منصب رئيس لجنة الاستيطان. كما كان بورات يخشى من امكانية تقويض مغامرات شارون العسكرية للاستراتيجيات للسيطرة على الأراضي التي تنتهجها الحركة الاستيطانية الشبابية. Demant, *Ploughshares into Swords,* p. 534
رغم استخدام الكثير من مساهمات أرئيل شارون الشخصية في البرنامج الاستيطاني، إلا أن ذلك البرنامج التاريخي قد حصل على دعم ديني وأكاديمي وشعبي من مختلف الأطياف السياسية، لكن أرئيل شارون بحد ذاته كان يفتقر إلى اللباقة السياسية والمؤهلات الدينية للجمع بين مختلف عناصر البرنامج. مما لا شك فيه أنه كان مفيداً في تمرير الخطط عبر مختلف مراحل الإقرار، إلا أنه حصل على المساعدة اللازمة في تصميم ورسم تلك الخطط من كل من موشيه ديان، ورحبعام زئيفي، وقادة أيديولوجيين للمستوطنين من أمثال يعكوف أجيس، وعزرا زوهر، وأفراهام شفوت؛ بالإضافة إلى دعم حيوي من قادة سياسيين متنفذين مثل ميناحيم بيغن وإسحق شامير.

[٢] حدث صراع مبكر بين أرئيل شارون والأكاديمي العلماني أفراهام ووشمان، حيث ادعى الأخير أن أرئيل شارون "سرق الخطة وأنجزها لنفسه." كان شارون قد استأذن ووتشمان في السماح له باقتباس مقتطفات من خطته في برنامج تلفزيوني من أجل دعم مؤهلاته العسكرية بتلك الخاصة بأكاديمي محترم غير عقائدي. ووشمان رفض ذلك، لكن شارون سار قدماً واقتبس منه ما أراد. وفي كافة الأحوال، فإن الخطة التي أعدها شارون كأول خطة استيطانية لحزب الليكود اختلفت بشكل كبير عن أفكار ووشمان. Demant, *Ploughshares into Swords,* pp. 534-538

[٣] تم إضفاء طابع رسمي على خطة دروبليز مع بدء مباحثات "الحكم الذاتي" في كامب ديفيد. فيما يتعلق بالخطة قال دروبليز " ... يتوجب وضع اليد بشكل فوري على أراضي الدولة والأراضي غير المزروعة من أجل الإستيطان في المناطق الواقعة بين تجمعات الأقلية السكانية (يقصد الفلسطينيين) وحولها؛ وذلك بهدف الحد قدر الإمكان من أية إمكانية لنشوء دولة عربية أخرى في تلك المناطق. سيكون من الصعب على الأقلية (الفلسطينيين) السكانية أن تحقق تواصل جغرافي ووحدة سياسية عندما تتم تجزئتها وتشتيتها بمستوطنات يهودية." مقتطفات دروبليز وردت في:
Benvenisti, Meron, *The West Bank Data Project*: *A Survey of Israel's Policies*, Washington DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984, p. 52.
تطلبت خطة غوش إيمونيم الأصلية (التي وضعها آيجيس و زوهر في ١٩٧٦ – ١٩٧٧) وجود ٦٠ موقع بدلاً من ٥٧ موقع. وبغير ذلك، فإن خطة دروبليز تكون متشابهة تماماً. Demant, *Ploughshares into Swords,* p. 448.

[٤] Benvenisti, *The West Bank Data Project*: *A Survey of Israel's Policies,* p. 49 & p. 61.

[٥] لا يشمل هذا الرقم الأموال التي أنفقت على برنامج الاستيطان في القدس الشرقية. وبذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية تكون قد استثمرت حوالي ٥٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي لكل مستوطن في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، بين الأعوام ١٩٦٧ و ١٩٨٣. وكما هو واضح، فإن الاستثمارات كانت طويلة الأمد في حالات عديدة، ومهدت الطريق لأعداد أكبر بكثير من السكان. إلا أن خطة أرئيل شارون، كسابقتها خطة دروبليس، تضمنت توقعات مفادها أن عدد السكان في المناطق المستهدفة سيصل إلى ١٠٠.٠٠٠. وبذلك، حتى لو أن الحسابات استندت إلى الإنفاق العام الذي استثمر فعلاً مع حلول عام ١٩٨٣، فإن كل مستوطن من هؤلاء المستوطنين المتوقع وجودهم (والبالغ عددهم ١٠٠.٠٠٠)، يكون قد كلف الحكومة مسبقاً أكثر من ١٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي، ودون أن يشمل ذلك التكاليف العسكرية و "غير المنظورة" كتلك التي مررت عبر المنظمة الصهيونية العالمية أو الوكالة اليهودية. المصدر السابق. ص. ٥٥- ٥٨.
وبذلك، فإن المستوطنات المخطط لإقامتها وتلك القائمة، جنباً إلى جنب مع الطرق الخاصة بها، ومعسكرات الجيش، والمناطق الصناعية، وعمليات مصادرة الأراضي المرتبطة بها تكون قد شكلت حتى عام ١٩٨٣ أساساً للأنشطة الاستيطانية التالية. في قطاع غزة، تضمنت الخطط الاستيطانية للعام ١٩٨٣ تصوراً مفاده أن عدد المستوطنين سيصل مستقبلاً حتى ٨.٠٠٠ مستوطن. تجدر الإشارة إلى أن الأرقام السكانية للعام ١٩٨٢ قدرت عدد السكان الفلسطينيين في قطاع غزة بحوالي ٤٧٦.٣٠٠ نسمة. وعليه، فإن عمليات المصادرة قد جعلت نظرياً الاستخدام النسبي للأراضي في قطاع غزة مقتصراً على ٠.٥٢ دونم لكل فلسطيني، بينما منحت ٨.٠٠٠ مستوطن متوقع ١٤.٢٥ دونم للمستوطن الواحد. والأدهى من ذلك أن معدل التفاوت تجاوز هذا الحد بكثير، خاصة وأن الرقم المتوقع (٨.٠٠٠ مستوطن) لم يتحقق حتى مع نهاية القرن العشرين – على الرغم من ازدياد وتيرة عمليات مصادرة الأراضي – بينما ازداد عدد السكان الفلسطينيين بأكثر من الضعف. المصدر السابق. ص. ٢ و ص. ١٩ – ٢١ (مشتقة منها).

[٦] Foundation for Middle East Peace (FMEP), *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*, Washington DC: FMEP, March 1991, pp. 1-5. كما كان حوالي ٣٥.٠٠٠ مستوطن يعيشون في مرتفعات الجولان.

[٧] تولى أرئيل شارون، الذي كان في حينه وزيراً للإسكان في حكومة شامير، إعداد الخطة؛ على الرغم من أن الأساس الذي استندت إليه هذه الخطة (التهويد الجماعي عبر الخط الأخضر) يعود إلى ما لا قل عن منتصف الثمانينيات. كانت ذريعة البدء في تنفيذ الخطة، التي حظيت بمصادقة سريعة، تتمثل في تدفق اليهود السوفييت، الذين – كما ادعى واضعو الخطة – سوف يستقرون بمجموعات كبيرة في المدن الجديدة. إلا أن ذلك لم يحدث. في عام ٢٠٠٢، توصل القائمون على تقرير تضمن تحقيقاً حول سوء استغلال الحكومة للأموال العامة إلى أن مدينة حاريش - الواقعة في أقصى شمال "النجوم" في منطقة وادي عارة – كانت غير مأهولة تقريباً رغم إنفاق الحكومة ما لا يقل عن ٣٠٠ مليون شيكل إسرائيلي جديد في سياق التطوير الأصلي. وتمت مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي لموقع حاريش، الذي كان يفترض أن يستقر فيه حتى ٣٥.٠٠٠ مستوطن يهودي. لكن، وبحسب ما ورد على لسان رئيس المجلس المحلي لحريش في

عام ٢٠٠٢، فإن "أحداً لا يرغب بالمجيء إلى هنا ... من تلقاء أنفسهم." المصدر: برنامج تلفزيوني "هشفوئا" في القناة الإسرائيلية الثانية، بتاريخ ٦ أيار ٢٠٠٢ (Reported by *HaShavu'a*, Israel Channel 2, 6 May 2002.)

[٨] Adiv, Assaf, & Schwartz, Michal, *Sharon's Star Wars: Israel's Seven Star Settlement Plan*, Jerusalem: Hanitzotz – A-Sharara Publishing House, 1992, p. 4.

الخريطة ٢٥

[١] وفقاً للباحث الدكتور رشيد الخالدي، منذ منتصف السبعينيات، أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية " شبه حكومة قوية، ذات أنظمة بيروقراطية متنامية تدير شؤون الفلسطينيين في كل مكان، وبموازنة تفوق موازنات العديد من الدول الصغيرة ذات السيادة."
Khalidi, Rashid, *Under Siege: PLO Decision-making During the 1982 War*, Columbia University Press, 1986, p. 29; also, Aburish, *Arafat: From Defender to Dictator*, p. 146.

[٢] لقي حوالي ١٤.٠٠٠ مدني حتفهم خلال الحرب الأهلية، حيث سقط حوالي ٩.٠٠٠ – ١١.٠٠٠ منهم على يد الميليشيات المسيحية المارونية اليمينية والقوات السورية. Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State,* pp. 408-409

في مخيم تل الزعتر، لقي حوالي ١.٥٠٠ لاجئ فلسطيني حتفهم في يوم واحد (١٢ آب ١٩٧٦)، الأمر الذي دفع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، ياسر عرفات، إلى دعوة رؤساء الدول العربية إلى عقد قمة عربية طارئة. Cobban, *The Palestinian Liberation Organization,* pp. 73-74

[٣] كان تحالف اسحق رابين مع الكتائب المارونية المسيحية على منوال مخططات سابقة أجال التفكر فيها أسلافه بن غوريون وموشيه ديان. خلال حرب ١٩٤٨ وفي السنوات التي تلتها، كان بن غوريون يتقدم بمقترحات مشابهة تماماً بين حين وآخر:" الدور الإسلامي في لبنان هو دور مصطنع، ويسهل تقويضه. يتوجب إنشاء دولة مسيحية، يكون نهر الليطاني حدها الجنوبي. ومن ثم سوف نقوم ببناء تحالف معها". كان موشيه ديان مؤيداً لذلك، ومعرباً عن اعتقاده " ... بأن كل ما نحتاج لفعله هو إيجاد ضابط مسيحي لبناني، لا يتجاوز مرتبة نقيب، ونكسبه لجانبنا أو نشتريه بالمال، بحيث يعلن نفسه منقذاً للسكان المارونيين. ومن ثم يدخل الجيش الإسرائيلي إلى لبنان، ويحتل المنطقة المتنازع عليها ويأسس دولة مسيحية تشكل تحالفاً مع إسرائيل." Segev, *1949*, p. 10

[٤] Chomsky, Noam, *The Fateful Triangle - The United States, Israel and the Palestinians*, Boston: South End Press, 1983, p. 192.

[٥] وفقاً لخطط، كان "الانتقام" الإسرائيلي يهدف بشكل عام لتصعيد الأوضاع وخلق حوادث أكثر من الرد عليها. خلال الفترة الممتدة من منتصف آذار وحتى نهاية آب ١٩٧٩، أصدرت اليونيفل (الهيئة التابعة للأمم المتحدة التي أوكلت لها مهمة مراقبة منطقة الجنوب عقب الاجتياح الإسرائيلي في عام ١٩٧٨) تقريراً أشارت فيه إلى ١٤٨ هجوم بادرت إسرائيل إلى شنها، مقابل ١٩.٠٠٠ حادثة إطلاق مدفعية أو قذائف مورتر. في المقابل، أشار التقرير إلى ١٠ حوادث بمبادرة من منظمة التحرير الفلسطينية في تلك المنطقة. Khalidi, *Under Siege,* p. 195.

خلال الفترة الممتدة من حزيران ١٩٨١ إلى حزيران ١٩٨٢ (أي عند الاجتياح الإسرائيلي)، اتهم الأمين العام للأمم المتحدة قوات منظمة التحرير الفلسطينية بالوقوف وراء ٤٧ حادث في منطقة الحدود، بينما اتهم إسرائيل وقوات سعد حداد الموالية لها بالوقوف وراء ٢١٨ حادث. وخلال الفترة الممتدة من آب ١٩٨١ إلى أيار ١٩٨٢، سجل التقرير ٢.٠٩٦ انتهاكاً إسرائيلياً للأجواء اللبنانية و ٦٥٢ انتهاك للمياه الإقليمية اللبنانية.
Cobban, *The Palestinian Liberation Organization,* p. 112.

[٦] مقتطفات من حديث شارون في: Shlaim, *The Iron Wall,* p. 401؛ مقتطفات من حديث فيليب حبيب في نفس المصدر. مقتطفات من حديث الكسندر هيثج في: Quandt, *Peace Process,* p. 340.

يتحدث شاليم بإيجاز عن أن "الخطة الكبيرة" لشارون " ... كانت تهدف إلى إجراء تحولات في الشرق الأوسط ككل دون الاقتصار على لبنان؛ فتدمير منظمة التحرير الفلسطينية من شأنه أن يقسم ظهر القومية الفلسطينية ويسهل استيعاب الضفة الغربية في إسرائيل. كما أن التدفق الناتج للفلسطينيين من الضفة الغربية ولبنان إلى الأردن سيطيح في نهاية المطاف بالملكية الهاشمية ويحول الضفة الشرقية إلى دولة فلسطينية ... وتحول الأردن إلى دولة فلسطينية كفيل بإنهاء الضغوط الدولية على إسرائيل للإنسحاب من الضفة الغربية." المصدر: Shlaim, *The Iron Wall,* p. 396

من حيث عنصر "كسر العمود الفقري" في الاستراتيجية التي اختارها شارون وزملائمه، تم في تلك الأثناء إجراء تحليل آخر للخطة على يد أحد أكبر المتخصصين الإسرائيليين في الشؤون العربية، ويدعى يهوشع بوراث، الذي كتب قائلاً "تنص خطة الحكومة على أن منظمة التحرير المهزومة، التي تفتقر إلى قاعدة لوجستية وقاعدة انطلاق، ستعود إلى إرهابها الأول: سوف تقوم بتنفيذ تفجيرات في مختلف أرجاء العالم، وستخطف طائرات، وتقوم باغتيال العديد من الإسرائيليين. وبهذه الطريقة، فإن منظمة التحرير الفلسطينية سوف تفقد جزءاً من الشرعية السياسية التي اكتسبتها ... وتحجيم خطر تبلور عناصر بين الفلسطينيين من شأنها أن تصبح شريكاً تفاوضياً شرعياً لتسوية سياسية مستقبلية". مقتطفات من حديث نشر لبوراث في صحيفة هآرتس في ٢٥ حزيران ١٩٨٢، ووردت في: Chomsky, *The Fateful Triangle*, p. 201.

[٧] Shlaim, *The Iron Wall,* p. 413.

[٨] كانت الخطة الإسرائيلية، التي تعود إلى أول تعامل أجراه رابين مع الكتائب، تنص على تولي إدارة مقربة من إسرائيل لمقاليد الحكم في لبنان بعد الاحتلال، وتقوم بتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل بعد ذلك. بغية تحقيق هذا المأرب، بذلت إسرائيل قصارى جهودها للحيلولة دون وصول غير المؤيدين للكتائب من الوصول الانتخابات، بينما اتخذت إجراءات لتسهيل وصول أعداد كبيرة من المؤيدين للجميل. المصدر السابق. ص. ٤١٣ – ٤١٤.

الدور الأمريكي هو أكثر جموداً، لكن كان يبدو أن حبيب قد اتهم بأنه كان يدعم تولي المؤيدين لأمين الجميل في بيروت الغربية مقاليد الأمور، وبأنه مارس ضغوطاً على اللبنانيين لتحقيق هذه الغاية. Quandt, *Peace Process,* p. 344.

[٩] Khalidi, *Under Siege,* p. 177.

[١٠] مقتطفات من كلام جيمس برينجل، المسؤول في صحيفة نيوزويك، كما جاءت في: Chomsky, *The Fateful Triangle*, p. 367

بعد سماعه أنباء عن بدء العملية بتنسيق مع الجيش الإسرائيلي، قال شارون لقائد قطاع بيروت في جيشه "تهانيَّ". لقد حظيت عملية " أصدقاءنا" بالمصادقة اللازمة.. Cobban, *The Palestinian Liberation Organization,* p. 129.

[١١] الحصيلة النهائية لضحايا مذبحة صبرا وشاتيلا غير معروفة. اعترف مسئولين إسرائيليين، بمن فيهم شارون، بحصيلة متدنية تصل إلى حوالي ٨٠٠ شخص، بينما قدر صحفي إسرائيلي – كان من أوائل الذين دخلوا إلى المخيمين بعد المذبحة – عدد الضحايا بحوالي ٣.٠٠٠ أو ٣.٥٠٠ ضحية. الهلال الأحمر الفلسطينية كان قد أحصى أكثر من ٢.٠٠٠ قتيل، بينما قدرت لجنة دولية العدد فيما بعد بحوالي ٢.٧٥٠ ضحية. المصدر السابق. ص. ١٥٠.
Shlaim, *The Iron Wall,* p. 416; Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State,* p. 539; The Center for Policy Analysis on Palestine, *Facts and Figures About the Palestinians*; *Information Paper #1*, Washington DC: The Center for Policy Analysis on Palestine, 1992, p. 15.

وردت الرواية حول المذبحة والمشاركة / التواطؤ الإسرائيلي، بما في ذلك إفادات عيان وعسكريين إسرائيليين في: Chomsky, *The Fateful Triangle*, pp. 362-405

[١٢] المبعوث الأمريكي الخاص، موريس درابر، في بيان لوزارة الخارجية الإسرائيلية في الوقت الذي كانت فيها المجزرة تقترف في صبرا وشاتيلا. مقتطفات من المصدر السابق. ص. ٣٦٨.

[١٣] المصدر: *Christian Science Monitor*, 21 December 1982 (تم تصويب الأخطاء في أعداد الذين سقطوا في المذبحة بما يتماشى مع أرقام الهلال الأحمر الفلسطيني البالغة حوالي ٢.٠٠٠). تمت إعادة إنتاج المقالة في:
The Israeli Invasion of Lebanon - Press Profile (Vol. 1), New York: Claremont Research and Publications, 1983.

لمعرفة أعداد المشردين: راجع: The Center for Policy Analysis on Palestine, *Facts and Figures About the Palestinians*, p. 15

الخريطة ٢٦

[١] توجت جلسة المجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في الفترة ١٢ – ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨ بإعلان الاستقلال الفلسطيني. كان هنري كيسنجر قد حدد شروط أمريكية مسبقة لأي حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٧٥. أكد وأوضح عرفات قبول منظمة التحرير الفلسطينية غير المشروط لكافة القرارات ذات العلاقة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي مباشرة بعد الخطاب الذي ألقاه أمام الجلسة الخاصة للهيئة العامة للأمم المتحدة التي انعقدت في جنيف بعد أن رفضت الولايات المتحدة منحه تأشيرة دخول لأراضيها لإلقاء كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في مقرها الكائن في نيويورك. تضمنت إدانة عرفات لمختلف أشكال الإرهاب في ١٤ كانون الأول إدانة "لإرهاب الدولة"، ولقيت دعوته تلك في نفس اليوم رفعاً أمريكيا لحظر استمر مدة ١٣ عام على أية مباحثات مع منظمة التحرير الفلسطينية. Quandt, *Peace Process,* pp. 370-375

[٢] المصدر السابق. ص. ٣٦٤.

[٣] الأمين العام للأمم المتحدة، ديكويار، متحدثاً في كانون الثاني ١٩٨٩. PASSIA, *100 Years of Palestinian History*, p. 226; American Sec. of State James Baker addressing AIPAC, May 1989; Shlaim, *The Iron Wall,* p. 469.

[٤] امتنع زعيم الليكود، إسحق شامير، عن التصويت أثناء تصويت الوزراء على المصادقة على اتفاقيات كامب ديفيد، ١٩٧٨ – ١٩٧٩. المصدر السابق. ص. ٤٦٥. FMEP, *Report on Israeli Settlement,* March 1991, p. 1.

[٥] Shlaim, *The Iron Wall,* p. 470

[٦] المصدر السابق. ص. ٤٨.

[٧] مقتطفات من حديث شامير إلى صحيفة معاريف بعد خسارته لانتخابات عام ١٩٩٢. PASSIA, *100 Years of Palestinian History*, p. 252

[٨] في آذار ١٩٩١، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريراً بعنوان ("Israeli Settlements in the Occupied Territories" "المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية) أشارت فيه إلى وجود "٢٠٠ موقع استيطاني في الأرض المحتلة". FMEP, *Report on Israeli Settlement,* May 1991, p. 6 وتشمل ٣٥ موقع استيطاني في مرتفعات الجولان السورية المحتلة. FMEP, *Report on Israeli Settlement,* July 1991, p. 5
في نفس السنة، أشارت سجلات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إلى وجود ١٤١ مستوطنة في الضفة الغربية وقطاع غزة – باستثناء القدس الشرقية، التي كان قد شيد فيها ١٣ مستوطنة "ضاحية" حتى عام ١٩٩١. FMEP, *Report on Israeli Settlement,* January 1991, p. 6. كما أصدر مركز بيتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) بيانات في أوائل عام ١٩٩١ أشار فيها إلى أن ٦٨% من الضفة الغربية وقطاع غزة كانت خارج نطاق إمكانية الوصول والسيطرة للفلسطينيين. FMEP, *Report on Israeli Settlement,* March 1991, p. 5
أرقام السكان سارية لغاية آذار ١٩٩١. المصدر السابق، ص. ١. لمزيد من المعلومات حول المستوطنات التي تأسست في القدس الشرقية في عام ١٩٩١، راجع. Hodgkins, Allison, *The Judaization of Jerusalem - Israeli Policies Since 1967*, Jerusalem: PASSIA, 1996, p. 77

[٩] PASSIA, *100 Years of Palestinian History*, p. 253.

٣

١٩٩٣ـ٢٠٠٢

من عملية أوسلو إلى إعادة اجتياح الأراضي الفلسطينية

(الخرائط ٢٧ – ٣٨)

اتفاقية غزة أريحا (أوسلو ١)، ٤ أيار ١٩٩٤، القاهرة

ملاحظة: فيما يتعلق بهذه الخرائط وتلك التي تليها، راجع الجدول الخاص بإعادة الانتشار خلال فترة أوسلو

شكل اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل وقبولها بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر (من ١٢ – ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨) سكوتها عن "الحقوق" بحوالي ٧٨% من فلسطين التاريخية (قبل عام ١٩٦٧ لإسرائيل). ومع أواخر ١٩٩٢، أي بعد مضي عام على انعقاد مؤتمر مدريد، كان ضعف التقدم في المحادثات الثنائية يثير الشكوك حول الحكمة من وراء هذا "السكوت" وأصبح يهدد بتقويض مصداقية منظمة التحرير الفلسطينية. ومع وصول المسار التفاوضي الأولي والرسمي في واشنطن (الذي استمر منذ مؤتمر مدريد) إلى طريق مسدود، ومع تبني إدارة كلينتون الجديدة لموقف مؤيد لإسرائيل فإن المباحثات/ المفوضات في مدريد دخلت عام ١٩٩٣ نفقاً مظلماً وكثيراً من الشكوك وقدر ضئيل من الآمال المعقودة عليها.[١]

إلا أن حراكاً آخر قد بدأ في المباحثات السرية غير الرسمية التي عقدت في أوسلو في النرويج بين أكاديميين إسرائيليين وممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية، وكان الفلسطينيون هم؛ أحمد قريع (أبو علاء)، وحسن عصفور وماهر الكرد. ومع مراوحة المسار التفاوضي الرسمي مكانه، أضفى رئيس الوزراء الإسرائيلي، اسحق رابين طابعاً رسمياً على قناة أوسلو السرية في أيار ١٩٩٣. وقد سعى الفريقان إلى إحداث تحسينات في إطار الحكم الذاتي الذي كان قد طرح في كامب ديفيد (المصرية/ الإسرائيلية) عام ١٩٧٩؛ وذلك بما يتماشى مع طبيعة تقييم كل فريق للخطة. وقد توصل بعد ستة شهور من الجدال رسائل اعتراف متبادل بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين، تلاها توقيع اتفاق إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي المرحلية في أيلول ١٩٩٣.[٢]

رغم التأييد العام الغربي الذي واكب هذا "الحدث"، والذي توج بمصافحة "تاريخية" بين ياسر عرفات واسحق رابين في البيت الأبيض بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٩٣، إلا أن اتفاق إعلان المبادئ كان وثيقة مبهمة. وبالإضافة إلى الابتعاد الواضح عن القضايا الأساسية الصعبة (المستوطنات، واللاجئين، والقدس، والحدود، والمصادر الطبيعية)، أولت الاتفاقية اهتماماً حصرياً بالمطالب "الأمنية" الإسرائيلية و"التعاون" الاقتصادي المقترح. مع ذلك، نصت اتفاقية إعلان المبادئ على فترة انتقالية مدتها خمس سنوات يتم الانتقال بعدها إلى مفاوضات الوضع النهائي وإنهاء الصراع. لكن طبيعة هذا الوضع النهائي لم تكن محددة، ودون أية إشارة أو ذكر للدولة الفلسطينية المستقلة.

تم التفاوض على تطبيق اتفاق إعلان المبادئ في مناخ سياسي يختلف كلياً عن الحالة التي جرت فيها مباحثات أوسلو، حيث استبدلت إسرائيل غالبية مسئولي وزارة الخارجية بفريق من الاستراتيجيين العسكريين، وشرعت تدريجياً في اقتطاع أجزاء من الانسحابات الأولية التي تم بحثها في أوسلو. من ناحية أخرى، اتسع مفهوم "غزة أولاً"، الذي يعود إلى حقبة ما قبل أوسلو، تحت إصرار من منظمة التحرير الفلسطينية للحصول على "موطئ قدم" كسلطة للفلسطينيين في الضفة الغربية؛ وبذلك أصبح هذا المفهوم يعرف باسم خطة "غزة – أريحا".[٣] إلا أن غموض وثيقة أوسلو ترك للإسرائيليين متسعاً كافياً لفرض قيود حتى على هذا، بينما أدت حاجة منظمة التحرير الفلسطينية لتجاوز النقد الذي تعرضت له اتفاقية إعلان المبادئ من خلال إظهار وجود لها على أرض فلسطينية "محررة" إلى تجريد الفلسطينيين من أية قوة "للصمود" في وجه القيود الإسرائيلية.[٤] في أثناء ذلك، كان راعيي اتفاقية إعلان المبادئ في حالة صمت بشكل ملفت للنظر، وامتنعا عن أي تدخل رفيع المستوى خلال المراحل الأولى الحاسمة من عملية السلام، حيث تركا لإسرائيل حرية تامة للتحرك كيفما تشاء. في ٤ أيار ١٩٩٤، وقع اسحق رابين وياسر عرفات في القاهرة اتفاقية غزة – أريحا (أو أوسلو ١). وعبرت أول قوة شرطة فلسطينية الحدود الأردنية في ١٢ أيار ١٩٩٤ لتتمركز في مدينة أريحا. وفي ١ تموز ١٩٩٤، عاد ياسر عرفات إلى فلسطين بعد حوالي ٣٠ سنة من العيش في المنفى، وسط احتفالات شعبية عارمة في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث وصل إلى غزة لتولي رئاسة السلطة الفلسطينية الناشئة.

كمرحلة أولى، لم تقدم اتفاقية غزة – أريحا الكثير من الأمل فيما يتعلق بقيام دولة فلسطينية في نهاية المطاف، وجوبهت بانتقادات من مختلف أطياف الحركة السياسية الفلسطينية. الإسرائيليون، من جانبهم، حدوا كثيراً من انسحاباتهم من قطاع غزة. وبينما كانوا يعيدون انتشار قواتهم خارج المراكز السكانية، فإنهم أبقوا على جميع المستوطنات والطرق التي تربط بعضها ببعض جنباً إلى جنب مع "حزام أمني" واسع. وبشكل عام، يمكن القول بأن "الانسحاب" من قطاع غزة قد شهد وشرّع – بموجب الاتفاقية – الوجود الإسرائيلي في حوالي ٤٠% من مساحة قطاع غزة.[٥] أما في أريحا، فقد شرعت إسرائيل في شق طرق التفافية لربط المستوطنات المحيطة بالمدينة ببعضها، واحتفظت بالسيطرة على حدود المدينة لضمان بقاء الجيب الصغير الخاضع لسيطرة السلطة الفلسطينية معزولاً عن المواقع الفلسطينية الأخرى، ودون أي إمكانية للوصول إلى المعبر الحدودي مع الأردن. وما تمخض عن عمليتي إعادة الانتشار لم يخرج عن كونه قد جعل السيطرة الفلسطينية تقتصر على تجمعات سكانية غير متطورة وبائسة، ومحرومة من أية إمكانية لاستغلال المصادر الأساسية أو أية سيادة على مناطق متصلة جغرافياً. كما أنه لم يتم تطبيق أحد بنود الاتفاقية الخاص بما كان يعرف باسم "المعبر أو الممر الآمن" بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

كانت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني خاصة العاملة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية قلقة من "التنازلات" التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية باسم الحفاظ على "الأمن" الإسرائيلي، حيث رأت فيها إشارة على إقامة نظام استبدادي. وفي الحقيقة، فإن الاتفاقية تضمنت بنداً يقضي باستمرار سريان ٩٣٠ من بين ١.٠٠٠ أمر عسكري إسرائيلي، صدرت في قطاع غزة منذ عام ١٩٦٧، طيلة المرحلة الانتقالية.[٦] كما بقيت السلطات والصلاحيات الخاصة بالمياه، والسيطرة على الأراضي، والتنظيم والتطوير خاضعة للفيتو الإسرائيلي، في الوقت الذي حافظ فيه ميزان التكامل الاقتصادي على السيطرة لصالح إسرائيل. لكن، وبينما كان النقد اللاذع ينصب على اتفاقية أوسلو ١ المثيرة للجدل – حتى داخل إسرائيل – إلا أنها مكنت من "خروج" أكثر من مليون فلسطيني من الإدارة المباشرة لقبضة الاحتلال الإسرائيلي بعد حوالي ٢٧ سنة عليها.[٧]

الخريطة رقم ٢٧

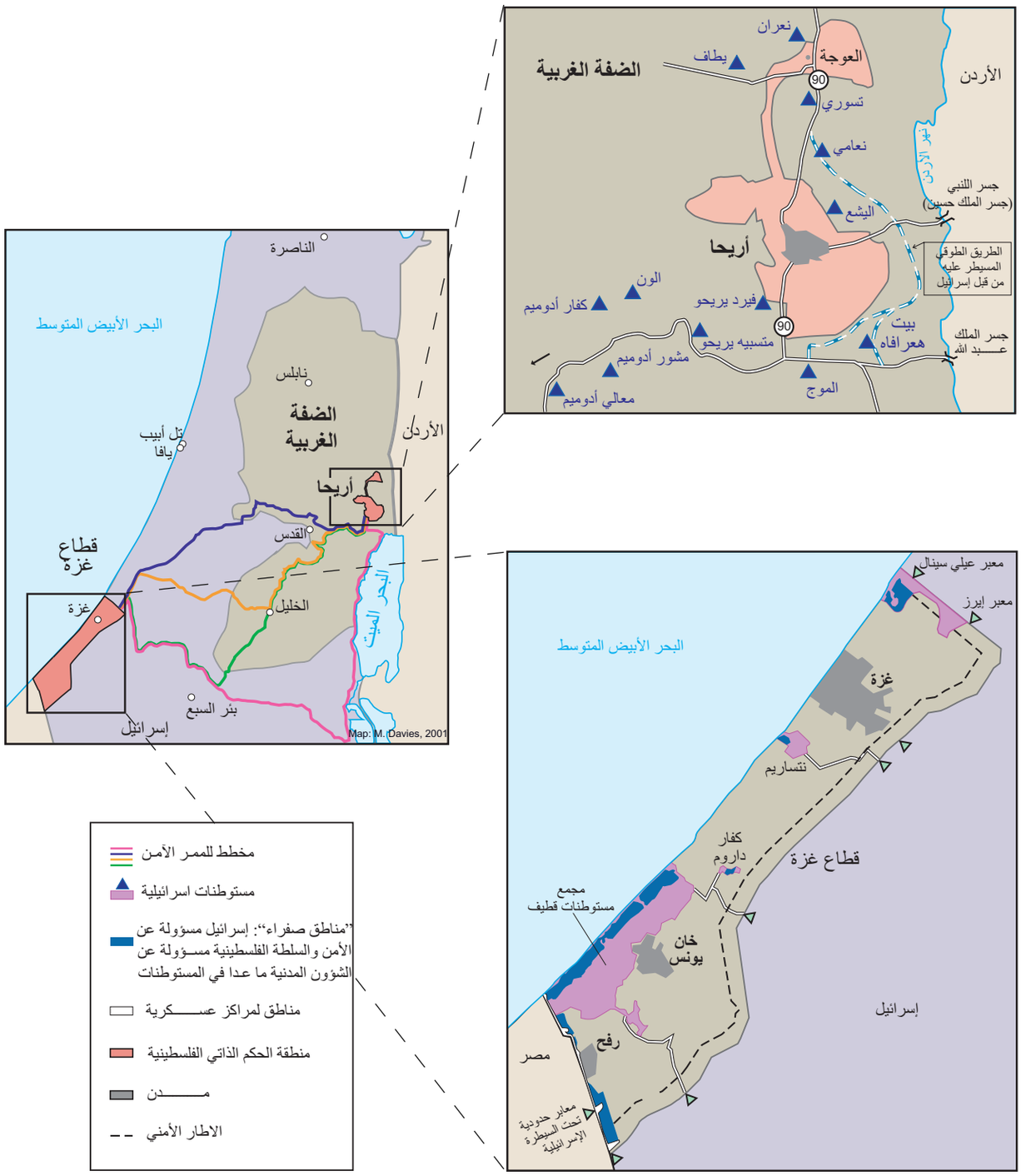

الاتفاقية المرحلية (أوسلو ٢)، ٢٨ أيلول ١٩٩٥، طابا

عقب إبرام اتفاقية أوسلو الأولى I، استمرت المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية حول توسيع صلاحيات السلطة الفلسطينية وتواجدها في الضفة الغربية على المستويين الرسمي والسري. لكن الرفض الإسرائيلي لتقديم تأكيدات من حيث الهدف النهائي لعملية أسلو بدأ يأخذ منحى متشدداً، في الوقت الذي أخذ الإحباط ينمو بشكل متزايد بين الفلسطينيين. وعلى الرغم من أن اتفاق إعلان المبادئ تضمن جدولاً زمنياً يدعوا إلى الشروع في مباحثات الوضع الدائم قبل نهاية أيلول ١٩٩٦، إلا أن اسحق رابين صرح أن "لا تواريخ مقدسة"، مخبراً ياسر عرفات أن "هذا هو اختبار لك"، حيث جعل جميع عمليات إعادة الانتشار الأخرى مرهونة بتبني السلطة الفلسطينية لسياسة مناهضة للإرهاب الموجه إلى إسرائيل يتطلب تطبيقها إجراءات استبدادية.[١]

ومع تشكيل فريق جديد يضم حوالي ٣٠ ضابطاً من سكان المستوطنات، قدم الإسرائيليون إلى الفلسطينيين سلسلة من خرائط المرحلة الثانية لعملية إعادة الانتشار المحتملة.[٢] ولكون الحكومة تسترشد بالتزامها نحو البرنامج الاستيطاني، فقد تم إعداد الخرائط بشكل يضمن حرية حركة المستوطنين، ويحدد صلاحيات السلطة الفلسطينية في المراكز السكانية الرئيسية.[٣] وخلال عام ١٩٩٥، استمرت إسرائيل في تنفيذ استراتيجيتها الاستيطانية حتى النهاية، حيث انكبت على بناء شبكة من الطرق الالتفافية تمهيداً لعمليات إعادة انتشار متوقعة. مع نهاية عام ١٩٩٥، كان ما مساحته ٤٠٠ كم من الطرق الالتفافية قد شقت، مبتلعة حوالي ١٦.٠٠٠ دونم من الأراضي الفلسطينية.[٤] رغم أن اتفاقية إعلان المبادئ تضمنت التزاماً بعدم المساس بنتائج مباحثات الوضع الدائم من خلال فرض تغيرات ووقائع على الأرض، إلا أن ما مجموعه ١٦٦.٥٣٤ دونم كانت قد صودرت منذ توقيع اتفاقية إعلان المبادئ وحتى حلول أيلول ١٩٩٥، أي بمعدل ٢٢٠ دونم يومياً.[٥]

في أثناء ذلك، كان الرأي العام الفلسطيني المؤيد للسلام يشهد تراجعاً ملحوظاً. وأجبر الإغلاق الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة ٢٨.٤% من القوى العاملة في القطاع على الخروج من سوق العمل، حيث أصبح معدل البطالة في قطاع غزة أحد أعلى المعدلات على مستوى العالم.[٦] ومع انقضاء تاريخ الأول من تموز من عام ١٩٩٥ دون تنفيذ إسرائيل للانسحابات المقررة، اتهم المفاوضون الفلسطينيون الإسرائيليين بأنهم قد "تحولوا من محتلين إلى سجانين يسيطرون على تحركاتنا."[٧] على صعيد آخر، كانت إنجازات السلطة الفلسطينية في معظمها ذات طابع رمزي؛ حيث تم إصدار أول جوازات سفر فلسطينية، وكشف النقاب عن خطط لإقامة مطار دولي، وبدأت محطة تلفزيونية فلسطينية تبث برامجها عبر الأثير. وفي أواسط آب من نفس العام، ومع رفض الفلسطينيين قبول الحد الأدنى الذي عرضته عليهم الطواقم الأمنية الإسرائيلية، دعى كبير المفاوضين الإسرائيليين، أوري سافير، الولايات المتحدة للعمل كقوة تأثير ضاغطة على الفلسطينيين.[٨]

رغم شكوك القيادة الفلسطينية بأن الاتفاقية المرحلية (أو أوسلو ٢) كانت مناورة إسرائيلية تهدف إلى "إضفاء شرعية على الوضع الراهن مع تغييرات طفيفة على الأرض"، إلا أن السلطة الفلسطينية وافقت في النهاية على الخريطة الإسرائيلية مع بعض التعديلات الطفيفة عليها.[٩] بموجب اتفاقية أوسلو ٢، التي تم توقيعها في طابا بتاريخ ٢٨ أيلول ١٩٩٥، تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة "مناطق" سيطرة: تولت السلطة الفلسطينية مسئوليات مدنية وأمنية داخلية في ست مدن في الضفة الغربية (بالإضافة إلى أريحا) (المنطقة أ)؛ ومسئولية الشؤون المدنية في حوالي ٤٢٠ قرية، بينما احتفظت إسرائيل بالسيطرة الأمنية فيها (المنطقة ب). واحتفظت إسرائيل بسيطرة مطلقة في المنطقة المتبقية (المنطقة ج). وقد أجلت اتفاقية أوسلو ٢ إعادة انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة الخليل، حيث "فرض وبإصرار" ٤٥٠ مستوطن يقيمون فيها على إسرائيل الإبقاء على الحكم العسكري على المواطنين المقيمين في المنطقة وعددهم حوالي ١٢٠.٠٠٠ فلسطيني. وبشكل عام، يمكن القول أن المنطقة "أ" شكلت ٢% فقط من مساحة الضفة الغربية، بينما شكلت المنطقة "ب" ٢٦% والمنطقة "ج" ٧٢% من مساحتها.

على الرغم من أن الاتفاق الفعلي لإعادة الانتشار الأولية قد استند إلى خرائط مسبقة في اتفاقية أوسلو ٢، إلا أن الاتفاق على عمليات إعادة الانتشار الثلاثة الأخرى التي نصت عليها هذه الاتفاقية، والتي تم التفاوض حولها في اتفاقي واي ريفر وشرم الشيخ اللاحقتين، قد تم دون الاستناد إلى أية خرائط وإنما إلى نسب مئوية فقط. كما أدى قيام إسرائيل بضم القدس الشرقية بشكل أحادي الجانب ومنافي للقوانين الدولية، ومن ثم قيامها باستثناء الضفة الغربية من المياه الإقليمية للبحر الميت والأراضي المحايدة خلال الفترة ١٩٤٩ – ١٩٦٧، إلى تقليص مساحة الضفة الغربية بحوالي ٣١٦ كم٢ من مساحتها الإجمالي، أو حوالي ٥.٦% من إجمالي المساحة الفعلية للضفة الغربية. وبذلك، ادعت إسرائيل بأن خريطة أوسلو ٢ أعطت الفلسطينيين مساحة (أي ما يعرف بالمنطقة أ) تصل إلى ٣% من مساحة الضفة الغربية، بينما كانت المساحة الحقيقية بحدود ٢%. كذلك، كانت عمليات إعادة الانتشار التالية، التي استندت أيضاً إلى نسب مئوية من المساحة الإجمالية، أضيق نطاقاً مما تدعيه إسرائيل وأقل في مساحاتها من الأرقام المتفق عليها. وتزداد الحيرة والإرباك مع حقيقة أن الأرقام الإسرائيلية شكلت جزء لا يتجزأ من الوثائق الرسمية في اتفاقيتي واي ريفر وشرم الشيخ، وكان يتم التعاطي معها من قبل غالبية المصادر الإسرائيلية، والفلسطينية، والدولية. ولم تكن السلطة الفلسطينية موافقة على مثل هذه الاقتطاعات من مساحة الضفة الغربية، لكنه لم يكن لديها أي خيار سوى تأخير بحث هذا الموضوع حتى مباحثات الوضع الدائم.[١٠]

على أرض الواقع، أبقت إسرائيل على سيطرة أمنية كاملة على كل الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومع قيامها بمنح السلطة الفلسطينية مساحة ضئيلة من الأراضي، أجبرت إسرائيل السلطة الفلسطينية فعلياً على إدارة شؤون سكان الأراضي الفلسطينية ككل تقريباً. وقد بدأت عمليات إعادة الانتشار الأخرى في الضفة الغربية بتاريخ ١٠ تشرين الأول بدءاً بمدينة سلفيت، وأتمت انسحابها في ٢٧ كانون الأول مع دخول ياسر عرفات إلى رام الله "المحررة". من ناحية أخرى، تأخر البدء في عملية أسلو ٢ مدة ستة أشهر، وكان من شان هذه العملية أن تركت الفلسطينيين في "أرخبيل من الجيوب" المحاطة بالطرق الالتفافية والمستوطنات الآخذة في الاتساع.[١١]

كما مهدت الاتفاقية الطريق لإجراء أول انتخابات طال انتظارها لاختيار ثمانية وثمانين عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث جرت في ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٦. كما نفذت إسرائيل انسحاباً جزئياً في الخليل في غضون ستة أشهر، وألزمت إسرائيل نفسها بتنفيذ ثلاث عمليات إعادة انتشار أخرى بمعدل عملية إعادة انتشار واحدة كل ستة أشهر خلال ١٨ شهراً، وتبدأ في فترة لا تتجاوز تشرين الثاني ١٩٩٦. إلا أن عمليات إعادة الانتشار الثلاثة المذكورة لم تكن محددة من حيث الحجم؛ ولكن كان يفترض أن تؤدي جميعها إلى انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، باستثناء "المستوطنات" والمناطق "الأمنية". ومن جملة الانتهاكات الإسرائيلية العديدة لاتفاقية إعلان المبادئ والاتفاقيات الأخرى التي تلتها أن فشلت إسرائيل في تنفيذ أحد التزامها الواردة في اتفاقية أوسلو ١ بتوفير "الممر الآمن" الحيوي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. رغم ذلك، كان من المخطط أن تبدأ مفاوضات الوضع الدائم في أيار ١٩٩٦ وأن تنتهي في أيار ١٩٩٩، الأمر الذي لم يتحقق مطلقاً!

الخريطة رقم ٢٨

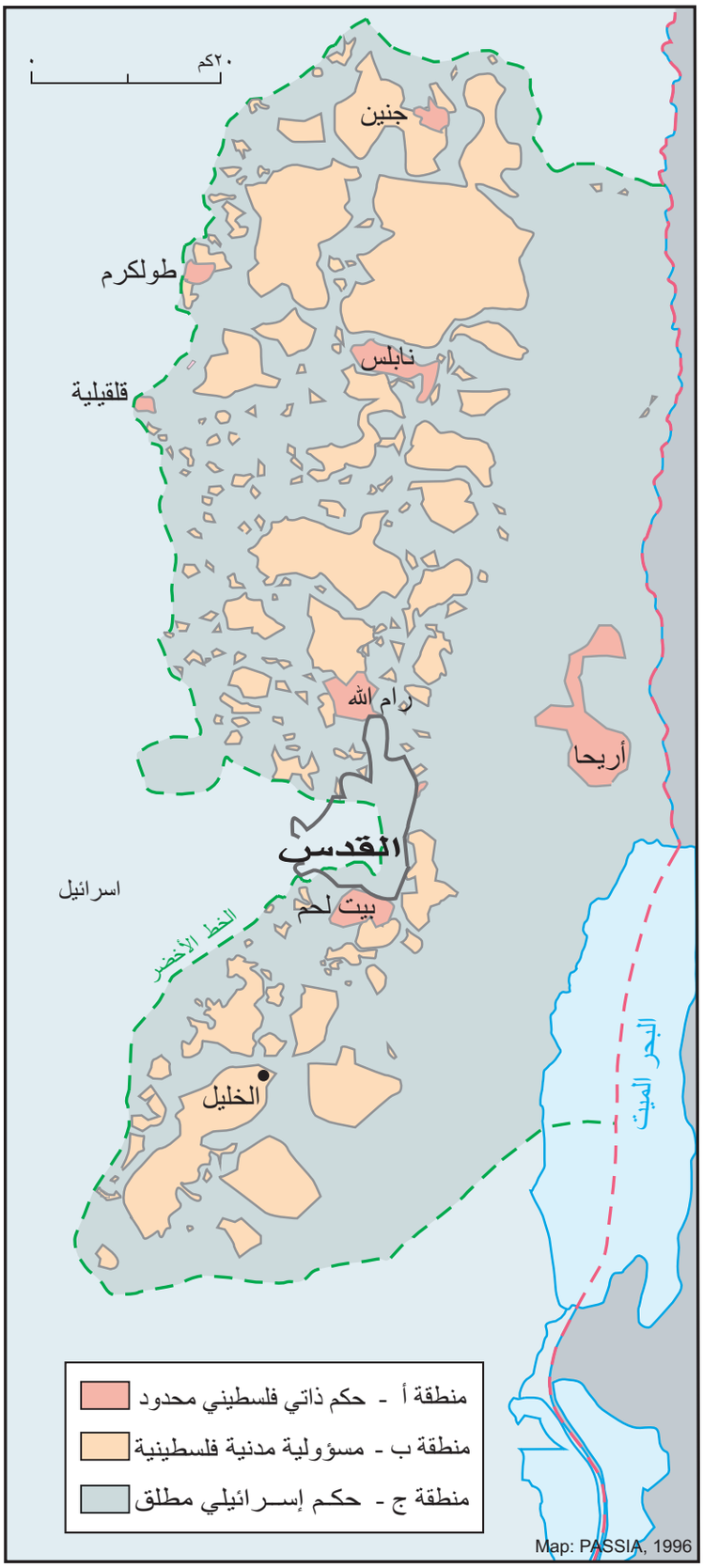

بروتوكول الخليل، ١٥ كانون الثاني ١٩٩٧

جعلت المعارضة لاتفاقية أوسلو "صقور" الساحة السياسية الإسرائيلية (بقيادة الليكود) يشتركون في أجندة الرفض مع عدد كبير من الحركات المتطرفة في إسرائيل. وقد وصف اليمين الإسرائيلي الدور الذي لعبه اسحق رابين في عملية السلام بالخيانة، الأمر الذي حدا بطالب بكلية الحقوق في جامعة تل أبيب إلى إردائه قتيلاً.[١] حاول شمعون بيرس، كرئيس وزراء بالوكالة، التخفيف من حدة ارتباطه بأوسلو، حيث أصدر أوامره باغتيال الناشط في حركة حماس يحيى عياش في غزه في كانون الثاني ١٩٩٦، وشن هجوماً على لبنان في نيسان من نفس العام؛ وتخلل ذلك قصف أحد الملاجئ التابعة لقوات الطوارئ الدولية في بلدة قانا، أدى إلى مقتل أكثر من ١٠٠ مدني. وتركت أعماله العسكرية وغير المجدية إسرائيل تحت مرمى الإدانة الدولية وسلسلة من العمليات (الانتحارية) الاستشهادية الفلسطينية. كما كان من نتائج ذلك أن قلب الناخبون العرب في إسرائيل ظهر المجن لحزب العمل في الانتخابات التالية.

في ٢٩ أيار ١٩٩٦، تم انتخاب الليكودي بنيامين نتنياهو، رئيساً للوزراء بفارق بسيط عن منافسه العمالي. وقد شكل انتخابه نهاية لأربع سنوات من المنفى السياسي لكبار التوسعيين الإسرائيليين، وأثار الشكوك حول مستقبل عملية السلام. فالانسحاب الجزئي الإسرائيلي من الخليل، الذي كان مقرراً في ٢٨ آذار ١٩٩٦، تأجل بقرار من شمعون بيرس حتى حزيران من نفس العام. ولكن الحكومة الليكودية الجديدة رفضت حتى الاعتراف بالتاريخ الجديد، واعتبرت عمليات إعادة الانتشار المقررة بموجب اتفاقية أوسلو "خطأً أساسي من أخطاء الحكومة السابقة"[٢]. جاء استثناء الخليل من عمليات إعادة الانتشار في العام ١٩٩٥ تحت ذريعة حماية حوالي ٤٥٠ مستوطن متطرف، شكل وجودهم في قلب البلدة القديمة واستيلائهم المستمر على أملاك الفلسطينيين مصدر دائم للإشتباك بين الجانبين. وفي شباط ١٩٩٤، أقدم المستوطن باروخ جولدستاين على ارتكاب مذبحة بحق ٢٩ من المصلين الفلسطينيين في الحرم الإبراهيمي. وعلى الرغم من أن لجنة شمجار أشارت إلى دور الجيش الإسرائيلي في المذبحة، ورغم رفض الرأي العام الإسرائيلي للتطرف العنصري الذي يمارسه المستوطنون، إلا أن الحكومة الإسرائيلية ألقت باللوم على السكان الفلسطينيين وقررت أن تعاقبهم: فتم إغلاق الحرم أمام المسلمين منذ ذلك الحين، وتم تقسيم الحرم بشكل يمكن من خلق منطقة يهودية؛ وكثفت من الإجراءات الأمنية المفروضة على الفلسطينيين "كي لا تكون هناك ضرورة لحمل الأسلحة داخل الحرم من جانب اليهود".[٣]

وصف بنيامين نتنياهو المستوطنين "بالرواد الحقيقيين ليومنا (الذين) يستحقون الدعم والتقدير".[٤] وقد تسبب انتصاره في الانتخابات في جمود عملية أوسلو، ولم يوافق على الالتقاء بعرفات إلا بعد ضغوط من الولايات المتحدة والأمم المتحدة. وفي أواخر أيلول ١٩٩٦، أمر نتنياهو بافتتاح ما يعرف باسم نفق حشمونئيم الذي يمر تحت ساحات الحرم الشريف، وتسبب في غضب فلسطيني واندلاع اشتباكات، كان مستشاروه الأمنيين قد تنبئوا باندلاعها. وقد سقط في هذه المواجهات ما لا يقل عن ٨٠ شخص في ثلاثة أيام.[٥] وفي نفس الشهر، استكملت إسرائيل استعداداتها لعملية "حقل الأشواك" الهادفة إلى استعادة السيطرة على الأراضي الفلسطينية. وفي محاولة منه لإنقاذ عملية أوسلو، دعا الرئيس الأمريكي كلينتون كل من ملك الأردن الحسين بن طلال، وياسر عرفات وبنيامين نتنياهو إلى قمة طارئة في تشرين الأول من نفس العام.[٦] وفي نهاية المطاف، عاد نتنياهو إلى طاولة المفاوضات تحت وطأة التأكيدات والحوافز المالية الأمريكية جنباً إلى جنب مع الضغوطات المحلية الناجمة عن وقف حالة التطبيع – المرتبطة بعملية أوسلو – مع بعض الدول العربية.

كان من نتائج بروتوكول الخليل، الذي تم إبرامه في ١٥ كانون الثاني ١٩٩٧ استناداً إلى أحكام اتفاقية أوسلو ٢ للعام ١٩٩٥، أن تم تقسيم مدينة الخليل إلى منطقتين: منطقة فلسطينية (H1) وتشكل حوالي ٨٠% من مساحة المدينة، ومنطقة إسرائيلية (H2) تشكل ٢٠% من مساحة المدينة. تخضع منطقة (H2) إلى سيطرة إسرائيلية مطلقة، حيث تسيطر على ٢٠.٠٠٠ فلسطيني والحرم الإبراهيمي تحت ذريعة ضمان "الأمن" لخمس بؤر استيطانية في المدينة. ومما لا يبشر بالخير أن بروتوكول الخليل جعل مستقبل مدينة يقنطها ١٢٠.٠٠٠ فلسطيني مهدداً بوجود "شرعي" لحوالي ٤٥٠ مستوطن متطرف مسلح.[٧] وفي مقابل هذا التنفيذ المائع لأحد الالتزامات الإسرائيلية واجبة التنفيذ منذ زمن، كان على السلطة الفلسطينية أن تقبل بالتراجع الإسرائيلي عن التزاماتها في كافة الاتفاقيات السابقة، حيث أصبح حجم وتوقيت عمليات إعادة الانتشار مرهوناً بما تقرره إسرائيل. وعلى الرغم من حصول ياسر عرفات على "ملاحظة للعلم" غير ملزمة من الأمريكيين، وتتضمن وعوداً بعمليات إعادة انتشار غير محددة في غضون ١٥ شهراً، إلا أن نتنياهو قد نجح في وضع العملية التي أرساها اتفاق إعلان المبادئ رهن الاعتقال. ما تبقى من بصيص أمل في "تبادلية" و"تنفيذ متزامن" بقي منذ عهد رابين أخذ يخبو مع توقيع بروتوكول الخليل، الأمر الذي جعل عملية السلام تعتمد برمتها على الأحادية الإسرائيلية والتدخل الدولي.[٨]

عقب إبرام الاتفاقية، أعلن نتنياهو أمام الكنيست أن "حكومته ورثت اتفاقية صعبة" وأنه تم الآن "تغييرها بالكامل". ومع تعهده باستغلال "الفترة الزمنية المنصوص عليها في الاتفاقية لتحقيق الأهداف (الإسرائيلية)"، فإن نتنياهو يكون قد ألغى من حساباته أية دولة فلسطينية مستقبلية وتعهد "بالحفاظ على وحدة القدس"، وأصر على "حق اليهود بالاستيطان في أرضهم". بعد ستة أسابيع، أقرت إسرائيل الخطة الاستيطانية الهائلة (E1) الخاصة بالقدس الشرقية، وشرعت في العمل على مشروع مستوطنة هارحوما المثير للجدل على جبل أبو غنيم، وأناطت اللثام عن برنامج لتعزيز الاستيطان بقيمة ١٦ مليون دولار أمريكي [٩] (راجع الخريطة رقم ٤٤).

الخريطة رقم ٢٩

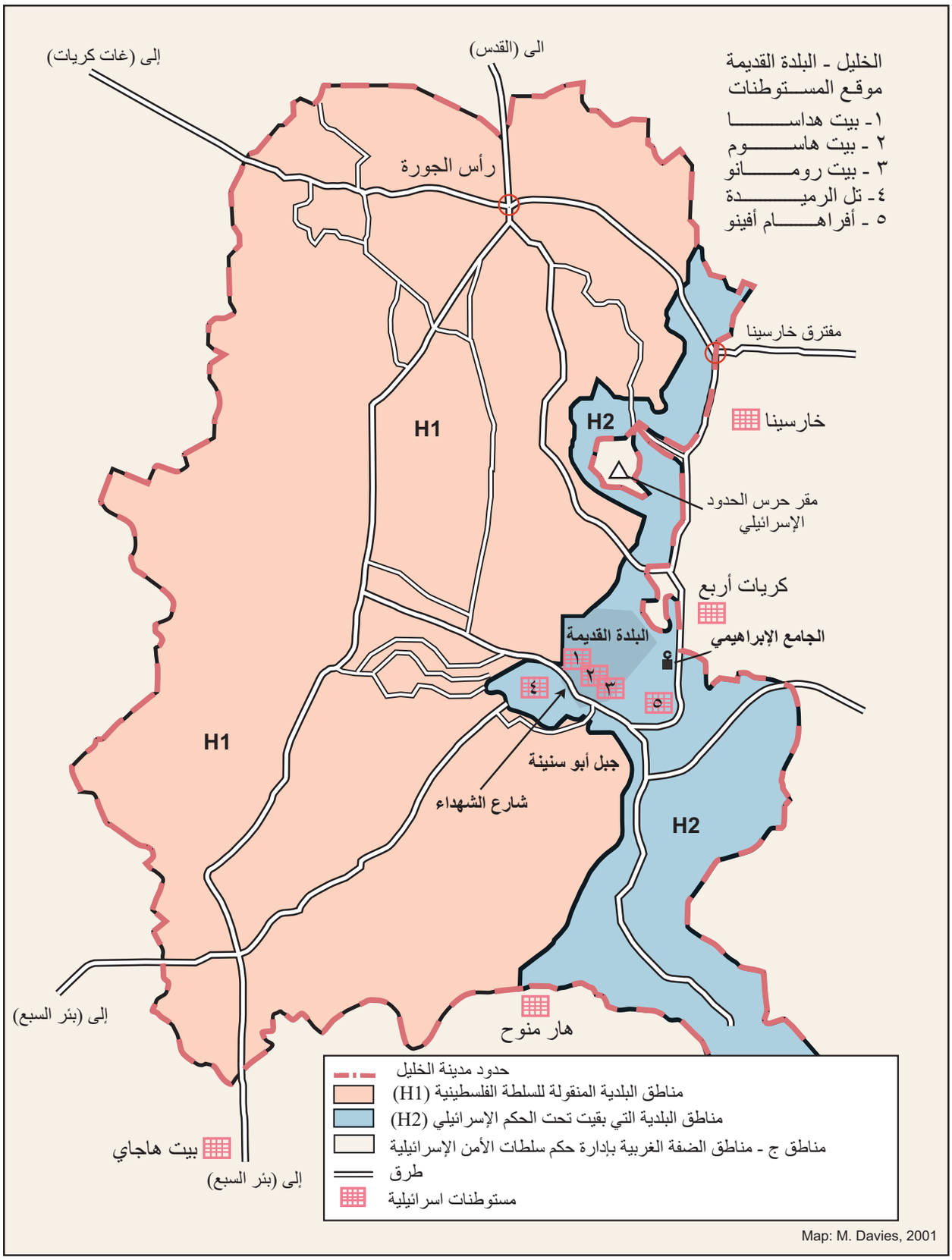

مذكرة واي ريفر، ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٨

بعد إعادة الإنتشار الجزئية الإسرائيلية في مدينة الخليل، أصبحت السلطة الفلسطينية تسيطر على ٤١٣ كم٢ من الأراضي الفلسطينية المحتلة – ٢% من مساحة الضفة الغربية وحوالي ٦٠% من قطاع غزة. أما المنطقة "ب"، التي كانت السلطة الفلسطينية تتولى فيها مسئولية مدنية تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، فتبلغ مساحتها ١.٣٤٠ كم٢ في الضفة الغربية (٢٦%). وقد بقيت النسبة المتبقية من الضفة الغربية (٧٢%) وقطاع غزة (حوالي ٤٠%) تخضع للاحتلال الإسرائيلي التام. وبذلك، وجدت السلطة الفلسطينية نفسها مسئولة عن قرابة ٩٠% من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، بينما هي في واقع الأمر مجردة من أية سلطة فعلية على هذه الأراضي.[١] وقد بقيت عمليات إعادة الانتشار الثلاثة الأخرى، التي نصت عليها أتفاقية أوسلو ٢ للعام ١٩٩٥، غير محددة بأي جدول زمني.

وضع بروتوكول الخليل مزيداً من العمليات التفاوضية خارج إطار اتفاقية أوسلو السابقة له، الأمر الذي أتاح لإسرائيل إمكانية إعادة تحديد التزاماتها واتخاذ قرار أحادي فيما يتعلق بالتزاماتها الإضافية. استفاد بنيامين نتنياهو من هذا الوضع للمناورة، باستبدال عمليات إعادة الانتشار المرحلية باتفاقية وضع نهائي واحدة تحددها إسرائيل وفقاً لأهدافها "الأمنية" والاستيطانية، مع رفض قيام دولة فلسطينية.

لم يترك الموقف الإسرائيلي المعلن أي مجال لتقدم ثنائي، ولم يكن من المبعوث الأمريكي دينيس روس سوى أن يأمل أن تكون "عملية السلام على قيد الحياة؛ لأنه لا يوجد بديل ...."[٢] لكن تأخير إسرائيل الإفراج عن الأسرى ورفضها فتح "الممر الآمن" أو السماح بافتتاح مطار وميناء غزة، جعل الشكوك تلقي بظلالها على هذا الأمل. خلال عام ١٩٩٧ ومعظم عام ١٩٩٨، حل النشاط الاستيطاني المستمر والاشتباكات المتقطعة محل عملية السلام المجمدة. وشكلت سلسلة من عمليات هدم وإخلاء المنازل ومصادرة الأراضي في القدس أمثلة واضحة على سباق إسرائيل مع الزمن للحيلولة دون أي وضع مستقبلي من خلال فرض الوقائع على الأرض.

في أثناء ذلك، وجدت السلطة الفلسطينية نفسها – في ظل المكاسب الضئيلة التي حققتها – مضطرة لاستثمار حصة الأسد من أموالها وجهودها في المؤسسات السياسية، وليس الاقتصادية أو الاجتماعية. تدريجياً، وجد النظام السلطوي الناتج عن ذلك الوضع– والملتزم بحكم الاتفاقيات الموقعة بمعاقبة والحيلولة دون أية معارضة لعملية أوسلو المتداعية– نفسه غير قادر على المنافسة مع خدمات الرفاه الأكثر جودة وانتشاراً التي تقدمها الجهات المعارضة. ودون أي مكاسب حقيقية على الأرض، سوف تجد السلطة الفلسطينية نفسها سريعاً غير قادرة على مواجهة جمهور الناخبين.

بعد ١٨ شهراً، نجحت الضمانات الأمريكية في توجيه ودفع الإسرائيليين إلى طاولة المفاوضات. وقد مارست الإدارة الأمريكية ضغوطاً على كلا الطرفين، حيث اضطرت السلطة الفلسطينية – التي واجهت نتنياهو في واي ريفر في تشرين الأول ١٩٩٨ – إلى التفاوض من جديد حول عمليات إعادة انتشار أخرى. وكان تفاوضها هذه المرة مستنداً إلى موقف أكثر ضعفاً. بالنسبة لإسرائيل، كانت مذكرة واي ريفر، التي تم إبرامها في ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٨، بمثابة انقلاب. وقد وصفها وزير الخارجية الإسرائيلي في حينه بأنها "أفضل اتفاقية ممكنة". وبموجب هذه الاتفاقية، وافقت إسرائيل على: الانسحاب من ١٣% أخرى من الضفة الغربية، وتحويل ١٢% من المنطقة "ج" إلى المنطقة "ب"، وتحويل ١% فقط (٥٨ كم٢) من المنطقة "ج" إلى المنطقة "أ". علاوة على ذلك، كان يتعين على إسرائيل أن تحول ١٤.٢% من المنطقة "ب" إلى المنطقة "أ". أما الانسحاب الثالث، فقد تم تركه ليبحث من قبل "لجنة"؛ لكن الولايات المتحدة أكدت لإسرائيل أنه "بمقدورها أن تقرر بشأن حلول مرضية" يمكن لها "أن تنفذها أكثر وليس التفاوض حولها." وقد أعلن نتنياهو أن الانسحاب الثالث لن يتجاوز ١%.[٣] وقد كان مقرراً أن تمتد سيطرة السلطة الفلسطينية خلال أول عمليتي نقل صلاحيات / إعادة انتشار – تتم على ثلاث مراحل – إلى ١٧.٢% من الضفة الغربية جنباً إلى جنب مع إدارة مدنية في ٢٣.٨% (المنطقة "ب")، بينما تحتفظ إسرائيل بسيطرة تامة على ٥٩%.

مقابل عملية إعادة الانتشار التي تأخرت طويلاً وتمت على عدة مراحل، اضطرت السلطة الفلسطينية للموافقة على "خطة أمنية". وتم إحضار وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية إلى المنطقة لمراقبة التزام السلطة الفلسطينية بتنفيذ هذه الخطة، التي تضمنت بنود تتعلق باعتقال مشتبه بهم وفقاً لقوائم إسرائيلية "وإعلان فصائل منظمات خارجة على القانون" (يحتمل أن يشمل ذلك كافة المؤسسات الاجتماعية والخاصة غير التابعة للسلطة الفلسطينية).[٤] وقد جعلت إسرائيل عمليات إعادة الانتشار رهينةً لمدى رضاها عن أداء السلطة الفلسطينية، وأعلن بنيامين نتنياهو أمام مؤيديه عن أن ذلك سيعفيه من تنفيذ الشق الخاص بالتزامات إسرائيل في الاتفاقية.[٥] تجدر الإشارة إلى أن منظمات حقوق الإنسان رأت في الاتفاقية "أسساً لدولة تابعة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية".[٦]

تم توقيع مذكرة واي ريفر دون أن تكون هناك أية خرائط، الأمر الذي ترك لإسرائيل كامل الحرية في فرض استراتيجيتها الإقليمية على عمليات إعادة الانتشار. وقد خاطب وزير الخارجية شارون المستوطنين بعد اتفاقية واي قائلاً: "استولوا على المزيد من التلال، لقد حان الوقت ليكون ما نستولي عليه ملكاً لنا". وفي غضون ثلاثة أشهر من هذا الخطاب، كان المستوطنون قد أقاموا ١٧ موقعاً استيطاني، وبدأ العمل على شق ١٥ طريق التفافي[٧]. وفي ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٨، حولت إسرائيل ٢% من مساحة الضفة الغربية من المنطقة "ب" إلى المنطقة "أ"، وكانت غالبيتها في منطقة جنين. بعد ٤ أيام من ذلك، تم السماح بافتتاح مطار غزة الدولي. بعد ذلك، وفي محاولة نهائية لاستعادة دعم اليمين المتطرف، علق بنيامين نتنياهو العملية برمتها؛ وذلك على الرغم من التأكيدات الأمريكية بالتزام السلطة الفلسطينية، ومن ثم وضع خمسة شروط جديدة على السلطة الفلسطينية.[٨] وقد أدى ذلك إلى الحيلولة دون تنفيذ عمليات إعادة الانتشار الأخرى، بعد تنفيذ مرحلة واحدة فقط من ثلاث عمليات إعادة انتشار وفقاً لبرنامج واي ريفر، علماً بأن اتفاقية واي بحد ذاتها تعالج اثنتين من ثلاث عمليات إعادة انتشار كانت مقررة بموجب إطار اتفاقية أوسلو ٢. أما تتكر الليكود لعملية السلام، فقد قابله وضع اقتصادي متردي وائتلاف حكومي تغلب عليه المساومة الخرقاء. وفي ظل هذا الوضع، صوت الكنيست الإسرائيلي على حل نفسه في ٢٣ كانون الأول ١٩٩٨، حيث انتهت فترة حكم نتنياهو وتعطلت معها عمليات إعادة الانتشار التي نصت عليها اتفاقية واي ريفر. أما السلطة الفلسطينية، فقد حققت سيطرة اقتصرت على ٩.١% من مساحة الضفة الغربية، و ٢٠.٩% في المنطقة "ب" واستمرت السيطرة الإسرائيلية المطلقة على المساحة المتبقية (٧٠%) من الضفة الغربية.[٩]

الخريطة رقم ٣٠

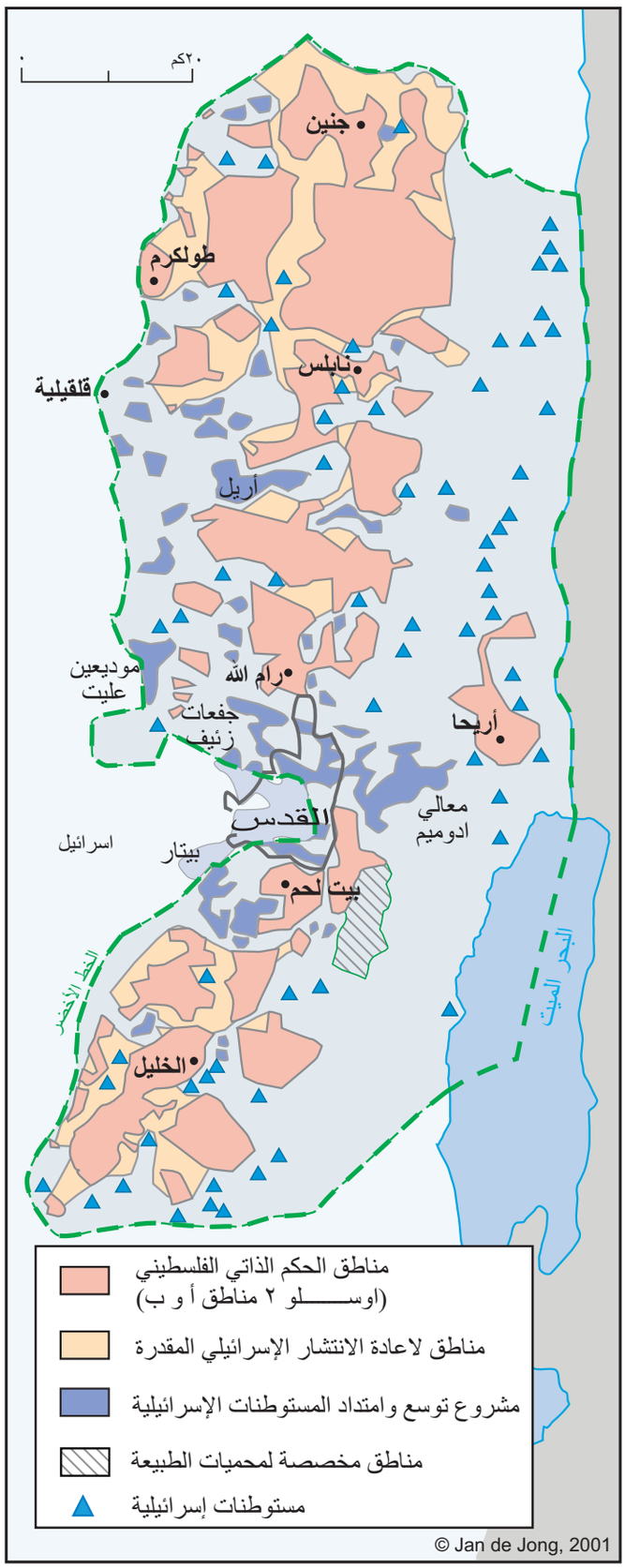

اتفاقية شرم الشيخ، ٤ أيلول ١٩٩٩

أدت اتفاقية واي ريفر إلى تحويل عمليتي إعادة الانتشار الأولى والثانية الأخريين ضمن اتفاقية أوسلو ٢ إلى ثلاثة مراحل، بينما جعلت عملية إعادة الانتشار الثالثة تخضع بالكامل للتقدير الإسرائيلي. وعندما قامت إسرائيل بتجميد عملية واي ريفر، لم يكن قد تم تنفيذ سوى شق واحد من عمليتي إعادة الانتشار التي كان يفترض تنفيذهما على ثلاثة مراحل. ولم يتم إجراء أية مباحثات حول مساحة أو موقع عملية إعادة الانتشار الأخيرة.

فاز الزعيم العمالي الجديد، الجنرال ايهود براك، بانتخابات عام ١٩٩٩ على أساس وعود بالانسحاب من لبنان، وصنع السلام مع سوريا، وإنهاء الصراع مع الفلسطينيين. ولم تفلح جهود براك الرامية إلى إرساء "موقف المساومة" مع الفلسطينيين من خلال تسريع المفاوضات مع سوريا، والتي ما لبثت أن فشلت عندما أتضح أن "خطة السلام" التي يطرحها مع سوريا تقضي بضم الشاطئ السوري من بحيرة طبريا (بحر الجليل) إلى إسرائيل. وعلى الرغم من قيام براك في النهاية بالانسحاب من طرف واحد من لبنان (في شهر أيار ٢٠٠٠)، فإن احتمالات نجاحه في إنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي لم تعد واردة نتيجة لتقديم موعد الانتخابات، وجاءت شروط رئيس الوزراء الجديد على شكل أربع "لاءات": لا للعودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ (حسبما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢)؛ ولا لعودة اللاجئين (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢)؛ ولا لأي شكل من السيادة الفلسطينية في القدس الشرقية (قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢)؛ ولا لتفكيك المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية (معاهدة جنيف ولاهاي وقرار مجلس الأمن ٢٤٢).[١]

يشار إلى أنه في الوقت الذي أعلن فيه ايهود براك عن رغبته في إنهاء الصراع، فقد أبقى على أسبابه الرئيسية قائمة. وبعد أن ورث ٤٢ "بؤرة" استيطانية جديدة من الحكومة السابقة، حاز براك على اعتراف الولايات المتحدة بأنه "صانع سلام" عقب تفكيك ١٠ مواقع استيطانية غير مأهولة وواحدة مأهولة، بينما ترك ٣١ موقع على حاله الأمر الذي أكسبه رضى المستوطنين. وبنفس الوقت، ترك براك مذكرة واي ريفر "مجمدة" واتبع حيلة نتنياهو بطرحة صفقة نهائية من خطوة واحدة تؤدي إلى إقامة "كيان فلسطيني أقل من الدولة".[٢]

في صيف عام ١٩٩٩ بلغ السخط الفلسطيني من المراوغات الإسرائيلية وضعف أداء السلطة الفلسطينية ذروته، حيث كشفت استطلاعات الرأي وجود انعدام ثقة خطير بالنوايا الإسرائيلية وإحباط عميق من عملية أوسلو[٣]. انقضى التاريخ المحدد أصلاً للتوصل من خلال أوسلو إلى اتفاق نهائي، وهو ٤ أيار ١٩٩٩، والسلطة الفلسطينية تسيطر فقط على ٩.١% من الضفة الغربية و ٦٠% من قطاع غزة – أي ما يشكل نسبة ١٢% من مجمل الأراضي الفلسطينية المحتلة وفقط ٢٨% من فلسطين التاريخية. ومع اقتراب التاريخ المحدد الثاني، ٤ تشرين الأول ١٩٩٩، أعلنت السلطة الفلسطينية خطتها الرامية إلى إعلان الدولة من جانب واحد، إذا ما استمرت إسرائيل في المماطلة.[٤]

الإصرار الفلسطيني على الوفاء بالالتزامات المتأخرة، دفع ايهود براك إلى تبني خط سلفه في إعادة التفاوض على ما تم التفاوض عليه. وفي ٤ أيلول ١٩٩٩، وقع ياسر عرفات وبراك "مذكرة شرم الشيخ حول تطبيق الجدول الزمني للالتزامات القائمة من الاتفاقيات الموقعة واستئناف مفاوضات الوضع الدائم". كما كان عليه الحال بالنسبة للاتفاقات السابقة، قامت إسرائيل بتجزئة مرحلتي إعادة الانتشار الثانية والثالثة غير المنفذتين من واي ريفر إلى ثلاث مراحل جديدة. ونتيجة لذلك، تقلصت عملية إعادة الانتشار الثانية المنصوص عليها في اتفاق أوسلو ٢ مرة أخرى، في حين بقيت عملية إعادة الانتشار المتأخرة الثالثة، الواردة في واي ريفر، دون أي جدول زمني. ومرة أخرى، لم يتم الاتفاق على أي خريطة، حيث أكدت القرارات الإسرائيلية اللاحقة على حرمان السلطة الفلسطينية من التواصل الجغرافي الذي سعت إلى تحقيقه وحصلت فقط على "توسيع" للجيوب الواقعة تحت سيطرتها.[٥]

انسجاما مع النسب المئوية المقررة في اتفاقية واي ريفر، نص الملحق الجديد على أن تقوم إسرائيل بنقل ١١% من الضفة الغربية من المنطقة ج إلى ب و ٧.١% من المنطقة ب إلى أ. ودعت الخطة إلى البدء في مفاوضات الوضع الدائم بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٩٩، وإنهاؤها قبيل تاريخ ١٣ أيلول ٢٠٠٠. وفي ١٠ أيلول، قامت إسرائيل بنقل ٧% من المنطقة ج إلى ب. وبعد ثلاثة أيام بدأت مفاوضات الوضع الدائم على حاجز إيرز في غزة. وبشكل متأخر في ٦ كانون أول ٢٠٠٠، تمت عملية النقل الثانية لنسبة ٢% من مناطق ب إلى أ و ٣% من مناطق ج إلى ب. بعد ذلك، وبتاريخ ٢١ آذار ٢٠٠٠، قامت إسرائيل بنقل الجزء الثالث – ٦.١% من المنطقة ب إلى أ و ١% من المنطقة ج إلى ب، فيما لم يتم تحقيق أي تقدم في المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار، حيث تأخرت منذ ذلك الحين لثلاث سنوات.[٦]

مع عمليات إعادة الانتشار تلك، أصبحت السلطة الفلسطينية تسيطر على ١٧.٢% من الضفة الغربية (منطقة أ) وتتحمل المسئولية المدنية في ٢٣.٨% (منطقة ب)، في حين احتفظت إسرائيل بسيطرة حصرية على ٥٩% (منطقة ج). يذكر أنه بعد مضي حوالي سبع سنوات من إعلان المبادئ، وانقضاء مدة الخمس سنوات الانتقالية الأصلية، بقي ٨٢.٨% من الضفة الغربية و ٤٠% من قطاع غزة تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية[٧]. وأصبحت هذه المنطقة تشكل منطقة السيادة النهائية التي تمخضت عنها عمليات إعادة الانتشار التي شهدتها مرحلة أوسلو؛ وهي الحصيلة الكلية للانسحابات الإسرائيلية والإنجاز الذي حققته الحركة الوطنية الفلسطينية على الأرض بعد نضال دام أكثر من ٥٠ عاماً. يجدر الذكر، أن هذا الإنجاز كان أيضاً قصير الأجل. حيث لم يكن التزام براك تجاه برنامج الاستيطان موضع نقاش، إذ تم تخصيص مبلغ ٣٧٠ مليون دولار أمريكي لتمويل برنامج بناء القواعد العسكرية الجديدة وشق الطرق الالتفافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وشهدت حقبة براك عام ٢٠٠٠ مزيد من البناء في المستوطنات فاق مجموع ما تم بناؤه في كل من القدس الغربية، وحيفا وتل أبيب[٨].

الخريطة رقم ٣١

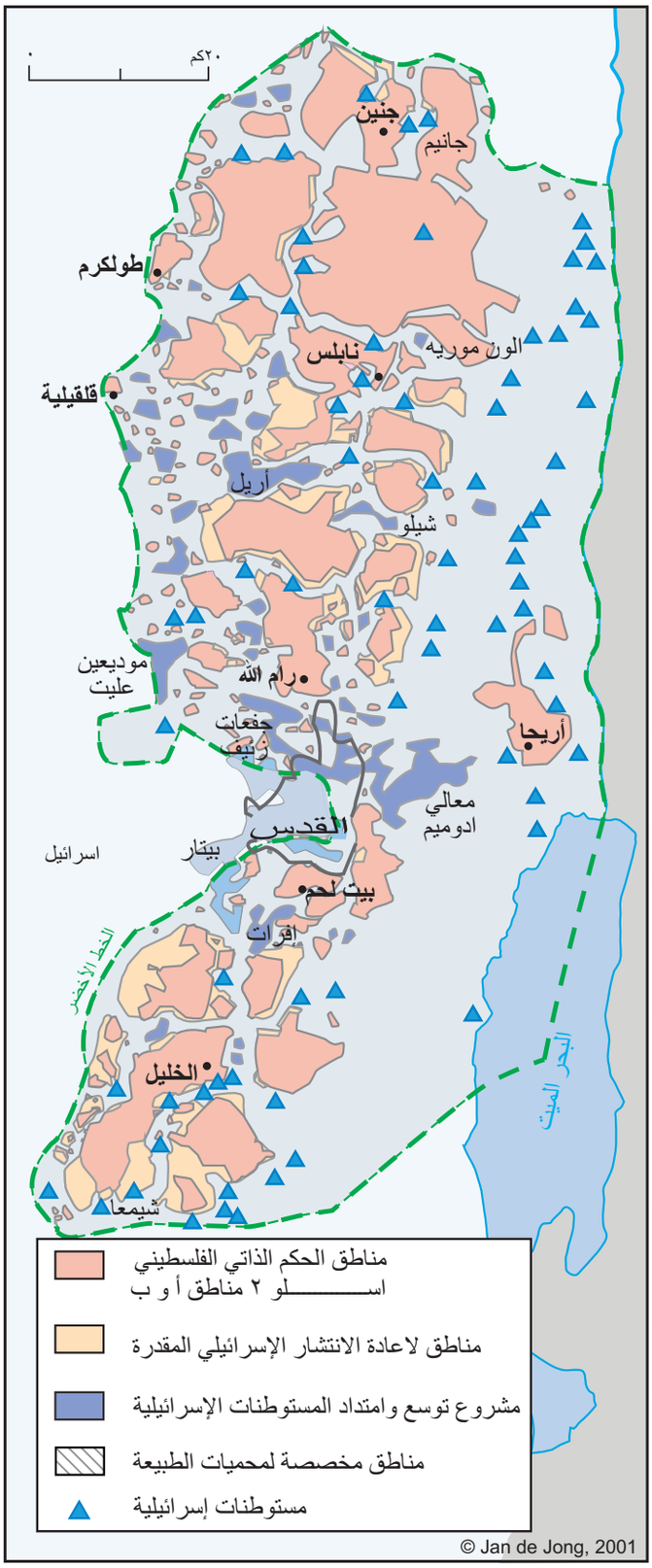

البروتوكول المتعلق بالممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة
٥ تشرين الأول ١٩٩٩

وضعت المطالبة والحاجة إلى فتح "ممر آمن" بين قطاع غزة والضفة الغربية المخصص للأفراد والمواصلات في إعلان المبادئ عام ١٩٩٣ (الملحق II، المادة 3.7)، كان من المفترض أن يوفر ويضمن الممر "الاستمرارية الجغرافية" المنصوص عليها في جميع اتفاقيات أوسلو، وقد تمت مناقشة الأمر والاتفاق على طريق "الممر الآمن" وأنماطه العملية في اتفاقية غزة–أريحا عام ١٩٩٤ (الملحق I، المادة ٩[١])، وذلك لضمان حرية الشعب الفلسطيني في الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة من دون عوائق، مع العلم أن القيود التامة على حركة السكان الفلسطينيين بين المنطقتين الخاضعتين للسيطرة الفلسطينية قبل موافقة إسرائيل على فكرة الممر الآمن كانت قد تأثرت بشكل ملحوظ على تنمية وتطور الاقتصاد الفلسطيني بالأخص فيما يتعلق بالتجارة الداخلية، بالإضافة إلى ذلك تمزقت العديد من الأسر الفلسطينية لفترات زمنية طويلة حيث كان من الصعب جداً على الفلسطينيين الحصول على تصاريح إسرائيلية للسفر بين الكيانين.

تُلخص المادة 10 من الملحق I للاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المؤقتة بخصوص الضفة الغربية وقطاع غزة بتاريخ ٢٨ أيلول ١٩٩٥ ("اتفاقية أوسلو II") تفاصيل "الممر الآمن" والذي كان من المفترض أن يُفتح أمام "الأفراد والمواصلات خلال ساعات النهار (من شروق الشمس حتى غروبها) أو ما يوافق عليه الجانب الإسرائيلي ولكن بما لا يقل عن عشر ساعات في اليوم[٢]، حيث كانت نقاط العبور المخصصة في قطاع غزة تشمل معبر ايرز (للأفراد والمركبات) ومعبر كارني (للبضائع فقط)، أما في الضفة الغربية فتضم نقطة عبور ترقوميا ونقطة عبور ميفو حورون، توجب على المسافرين حمل بطاقات خاصة "بالممر الآمن" تُصدرها الحكومة الإسرائيلية وكان على السائقين حمل تصايح خاصة بمراكبهم، أما الفلسطينيون الذين يملكون تصاريح لدخول إسرائيل فبإمكانهم استعمال تلك التصاريح لدخول "الممر الآمن"، أما بالنسبة للأشخاص الذين منعوا من دخول إسرائيل أو لا يملكون التصاريح المناسبة فيمكنهم استخدام "الممر الآمن" عن طريق باصات مخصصة والتي كانت تعمل يومين بالأسبوع لمدة سبع ساعات في اليوم ترافقها الشرطة الإسرائيلية، ويخضع الأشخاص الذين يعبرون "الممر الآمن" من خلال إسرائيل للقوانين الإسرائيلية، وتحتفظ إسرائيل بحق إيقاف عملية العبور أو التعديل على ترتيباتها لأسباب أمنية[٣].

وافق الجانب الإسرائيلي في بادئ الأمر على أن فتح طرق "الممر الأمن" عام ١٩٩٥ بعد اختتام اتفاقية أوسلوا II، إلا أنها في الواقع رفضت فتح الطرق حتى خريف ١٩٩٩، وكانت اتفاقية شرم الشيخ التي وقعها رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود بارك ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات (الخريطة السابقة) في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩ في مصر قد مهدت الطريق للمفاوضات التي سيتم من خلالها اختتام إجراءات المرور، بالإضافة لذلك تأخرت عملية فتح الممر والتي كانت قد حُددت بتاريخ ١ تشرين (أكتوبر) ١٩٩٩[٤] بسبب عدة جولات من النقاشات بخصوص الأمن.

قَبِل ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية شروط اتفاقية تسوية على الطريق الجنوبية (والتي وافق عليها رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود باراك مسبقاً)[٥]، وفقاً للاتفاقية سيتمكن الفلسطينيون من تقديم طلباتهم لوزارة الشؤون المدنية التابعة للسلطة الفلسطينية والتي ستمرر بدورها لائحة المسافرين إلى إسرائيل من أجل "موافقتها"[٦]، وإذا تمت الموافقة الإسرائيلية "يتسلم الفلسطينيون بطاقات عبورهم من مكتب إسرائيلي بحضور شرطي فلسطيني يرتدي اللباس المدني[٧]"، وتعهدت إسرائيل بعدم استخدام المعبر كفخ للإيقاع بالمسافرين الفلسطينيين، ولكن كان من الواضح أن إسرائيل لن تلتزم ببند اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٥ الذي يقر حق الفلسطينيين بالسفر عبر "الممر الآمن" "من دون تدخل السلطات الإسرائيلية"[٨]، ونتيجة لذلك أحتج العديد من المراقبين على كون هذه الإجراءات لا تمنح الشعب الفلسطيني "حقه" للتحرك بحرية في بلاده وذلك بسبب امتلاك إسرائيل السيادة والسيطرة الأمنية على المعبر والتي بدأ سياسيُها مناقشة طرائق بديلة تخدم هدف إسرائيل "بالانفصال" عن الفلسطينيين.[٩]

وأخيراً تم التوقيع على "البروتوكول المتعلق بالممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة" بتاريخ ٥ تشرين (أكتوبر) ١٩٩٩ وقام كل من وزير الشؤون المدنية الفلسطيني جميل طريفي ووزير الأمن العام الإسرائيلي شلومو بن عامي بالتوقيع عليه[١٠]، ولكن الخلافات حول إدارة رابط الأرض وموقع المكتب المشترك في قطاع غزة أخرت فتح المعبر حتى ١٨ تشرين (أكتوبر) عندما فُتح المعبر بين حاجز ايرز وطرقوميا بالقرب من الخليل أخيراً[١١]، وكان من المفترض أن تجهز الطريق الشمالية للعمل في شهر كانون (يناير) ٢٠٠٠ بانتظار اتفاقية بين الطرفين حول نقطة الخروج من الضفة الغربية، ولكن البروتكول لم ينفذ بالكامل و"الممر الآمن" عمل بين غزة والخليل لمدة تقل عن سنة وتم إغلاقه بتاريخ ٨ تشرين (أكتوبر) ٢٠٠٠[١٢].

قُدم"الممر الآمن" كتعويض عن عدم حصول الفلسطينيين على ١٠٠% من الضفة الغربية خلال المحادثات في كل من كامب دايفيد (٢٠٠٠) وطابة (٢٠٠١)، ووفقاً لمقترحات الرئيسي الأمريكي كلينتون في ذلك الوقت فقد كان من المفترض أن يحصل الفلسطينيون على ٩٥–٩٩% من الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى "الممر الآمن"[١٣]، واقترحت مبادرة جنيف في عام ٢٠٠٣ حصول الفلسطينيين على ما يعادل ١٠٠% من الضفة الغربية وقطاع غزة مع "الممر الآمن" إلى غزة[١٤]، واتفقت كل من السلطة الفلسطينية وإسرائيل على إعادة بناء "الممر الآمن" مرة أخرى وفقاً لاتفاقية المعابر في تشرين (نوفمبر) ٢٠٠٥ التي لم يتم تطبيقها قط[١٥]، وحتى عام ٢٠١٤ لم يتم التقيد بأي من الالتزامات تحت اتفاقية أوسلوا أو أي من جولات المحادثات التي تلتها لفتح طريق "ممر آمن" شمالي وجنوبي للفلسطينيين.

الخريطة رقم ٣٢

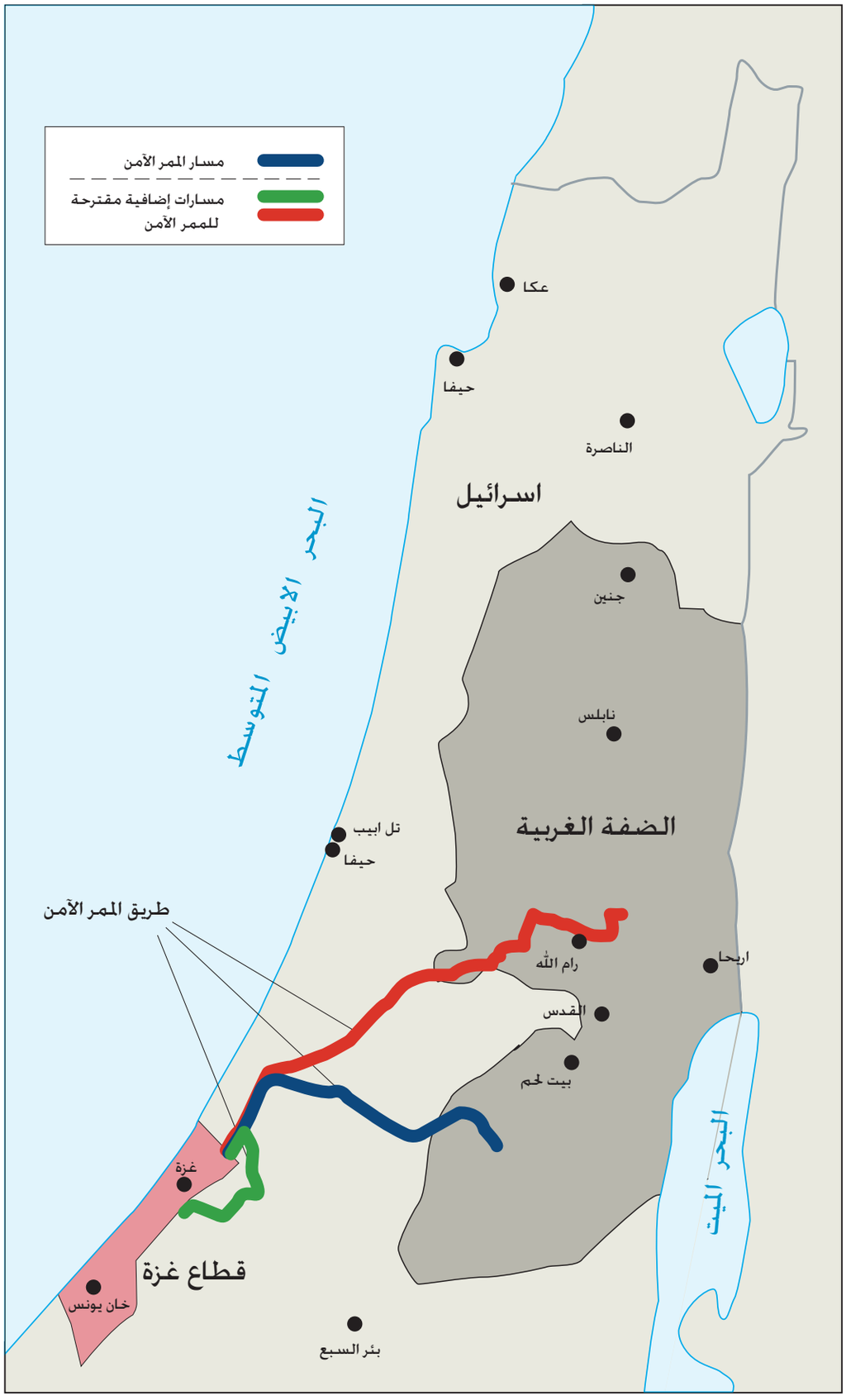

شكل بياني – لمحة حول مسيرة أوسلو

انطلقت مسيرة أوسلو، التي استندت إلى معادلة الأرض مقابل السلام في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، بشكل رسمي في شهر أيلول ١٩٩٣. وفي عام ١٩٩٤، قامت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بتوقيع اتفاق إعادة الانتشار الأولي وشرع الطرفان في بحث الاتفاق المرحلي (أوسلو ٢، راجع الخريطة ٢٨) طبقاً لجدول زمني متفق عليه يدعو إلى مرحلة انتقالية لنقل الأراضي والصلاحيات الإدارية، وتنتهي بما لا يتجاوز شهر تشرين أول ١٩٩٧. في هذا التاريخ، كان ينبغي بحث ترتيبات الوضع الدائم، التي تقود إلى إنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وتنفيذها بحلول شهر أيار ١٩٩٩. أعطى الاتفاق المرحلي الموقع عام ١٩٩٥ السلطة الفلسطينية موطئ قدم على ٢% من الضفة الغربية، وأقر ثلاث عمليات إعادة انتشار إسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بحيث تؤدي في مجملها إلى انسحاب إسرائيلي تام من كامل قطاع غزة والضفة الغربية، باستثناء تلك المواقع الأمنية والاستيطانية الحيوية التي سيتم التفاوض عليها خلال مباحثات الوضع الدائم لاحقاً.

في شهر أيلول ١٩٩٩، بعد ست سنوات من المراوغة الإسرائيلية وإعادة التفاوض، تم التوقيع على اتفاقية شرم الشيخ، وهي ثالث عملية إعادة تفاوض على الاتفاق المرحلي وآخر اتفاقية يتم توقيعها قبل انهيار المفاوضات عام ٢٠٠٠، وبدأ تدمير السلطة الفلسطينية. وجاء هذا الاتفاق الأخير تقريباً بعد عامين من التاريخ المحدد لإسرائيل كي تنهي انسحابها من المناطق غير الاستيطانية/ الأمنية، وفي وقت كانت فيه المناطق الفعلية التي انسحب منها الجيش الإسرائيلي تبلغ فقط ٩.١% من الضفة الغربية و ٦٠% من قطاع غزة. كان اتفاق عام ١٩٩٩ شبيه بالاتفاقات التي سبقته، إذ لم يتم أبداً تطبيقه بحذافيره وعندما تم إعاقته أيضاً من جانب واحد من قبل الحكومة الإسرائيلية، كانت مساحة المنطقة التي لا تزال خاضعة للاحتلال العسكري الإسرائيلي تشكل ٨٢.٨% من مساحة الضفة الغربية، و ٤٠% من مساحة قطاع غزة، في حين حصلت السلطة الفلسطينية، وبعد ست سنوات من إعلان المبادئ، على حكم ذاتي محدود على ١٧.٢% من الضفة الغربية و ٦٠% من قطاع غزة فقط. وبعد تقريباً ١٢ شهر على هذه الاتفاقية التي تم تنفيذها بشكل جزئي، بدأت الآلة العسكرية الإسرائيلية عدوانها على ١٧.٢%، وأعادت احتلالها بالكامل بعد ١٨ شهر.

التوزيع التراكمي للأراضي*			تاريخ إعادة الانتشار		
حكم إسرائيلي حصري	لا ينطبق	حكم ذاتي فلسطيني	منفذ	مستحق	
قطاع غزة: ٤٠% ١٥% منطقة استيطانية + ٢٥% مناطق سيطرة أمنية وطرق)		قطاع غزة: ٦٠%	١٩٩٤/٥/١٢	فورا	**اتفاقية أوسلو ١** (اتفاقية القاهرة أو غزة–أريحا) ٤ أيار ١٩٩٤
الضفة الغربية: ٩٩%		الضفة الغربية: ١%			
المنطقة ج (حكم إسرائيلي حصري)	**المنطقة ب** (مسئولية مدنية فلسطينية)	**المنطقة أ** (حكم ذاتي فلسطيني)			**اتفاقية أوسلو ٢** (اتفاقية طابا أو الاتفاقية المرحلية) **٢٨ أيلول ١٩٩٥**
%٧٢	%٢٦	%٢	١٩٩٥/١٢/٢٧–١٠/١٠	فورا	إعادة انتشار أولية
-	-	-	*لم تنفذ*	١٩٩٦/٣/٢٨	*إعادة الانتشار في الخليل*
-	-	-	*لم تنفذ*	١٩٩٦/١١/١٠	*إعادة الانتشار الأولى*
-	-	-	*لم تنفذ*	١٩٩٧/٤	*إعادة الانتشار الثانية*
-	-	-	*لم تنفذ*	١٩٩٧/١٠	*إعادة الانتشار الثالثة*

عمليات إعادة الانتشار: لم يتم تحديد نطاق كل عملية إعادة انتشار، لكن عملية إعادة الانتشار الثالثة كان ينبغي أن تنهي الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة، باستثناء "المستوطنات والمناطق الأمنية".

%٧٢	%٢٦	%٢ (منطقة إعادة الانتشار أقل من ٠.١%)	١٩٩٧/١/١٧	فورا	**بروتوكول الخليل** **١٥ كانون الثاني ١٩٩٧** (إعادة التفاوض على أوسلو ٢، إعادة الانتشار في الخليل، المستحقة أصلاً في ١٩٩٦/٣/٢٨)

أعطت الولايات المتحدة السلطة الفلسطينية "ملاحظة للسجل" تتعهد بإتمام عمليات إعادة الانتشار الثلاث غير المنفذة من أوسلو ٢ خلال ١٥ شهر – ***لم تنفذ***

				إعادة جدولة المرحلة الأولى والثانية من إعادة انتشار أوسلو ٢	**مذكرة واي ريفر** **٢٣ تشرين الأول ١٩٩٨** (إعادة التفاوض على عمليات إعادة الانتشار في أوسلو ٢)
%٧٠	%٢٠.٩ (إعادة الانتشار الفعلية أقل بنسبة ٢٠.٠%)	%٩.١	١٩٩٨/١١/٢٠	١٩٩٨/١١/١٦	المرحلة ١	إعادة الانتشار الأولى من أوسلو ٢ وإعادة الانتشار الثانية من أوسلو ٢ – قسمت إلى ثلاث مراحل
-	-	-	*لم تنفذ*	١٩٩٨/١٢/٢١	المرحلة ٢	
-	-	-	*لم تنفذ*	١٩٩٩/١/٣١	المرحلة ٣	
-	-	-	-	-	تأجلت لأجل غير مسمى	إعادة الانتشار رقم ٣ من أوسلو ٢
					إعادة تجزئة مراحل واي ريفر ٢ + ٣	**اتفاقية شرم الشيخ** **٤ أيلول ١٩٩٩** (جدول زمني لتنفيذ الالتزامات المتأخرة)
%٦٣	%٢٧.٩	%٩.١	١٩٩٩/٩/١٠	١٩٩٩/٩/١٠	شرم الشيخ ١	تم تجزئتها إلى ثلاث – لم تنفذ المرحلة ٢ و ٣ من اتفاقية واي ريفر
%٦٠	%٢٨.٩	%١١.١	٢٠٠٠/١/٦	١٩٩٩/١١/١٥	شرم الشيخ ٢	
%٥٩	%٢٣.٨	%١٧.٢	٢٠٠٠/٣/٢١	٢٠٠٠/١/٢٠	شرم الشيخ ٣	
-	-	-			تأجلت لأجل غير مسمى	إعادة الانتشار رقم ٣ من أوسلو ٢ (مستحقة أصلا في ١٩٩٧/١٠)

* تستند النسب المئوية هنا إلى التعريف الإسرائيلي الأحادي الجانب وغير المكتمل لإجمالي مساحة الضفة الغربية، راجع الخريطة رقم ٢٨.

غزة، ٢٠٠٠

أشار المستشار القانوني الإسرائيلي، يوئيل زنجر، خلال المفاوضات التي قادت إلى اتفاق غزة أريحا (أوسلو ١) عام ١٩٩٤ إلى أن "طبيعة الكيان الفلسطيني لن يكون مستقلاً ولا يتمتع بالسيادة – وسوف يكون تابعاً كليا لسلطة الحكم العسكري"[١]. والآن يقف قطاع غزة، بعد ست سنوات من عمليات إعادة الانتشار خلال مرحلة أوسلو ١، شاهداً على هذه الحقيقة، إذ تسيطر السلطة الفلسطينية على ٢١٠ كم مربع (٥٨%) من مساحة القطاع البالغة ٣٦٥ كم مربع. وتتكون المنطقة الباقية التي تسيطر عليها إسرائيل من حوالي ١٩ مستوطنة، وثلاث طرق جانبية للمستوطنين (والمناطق المحيطة)، ومنطقة الحدود المصرية الجنوبية، ومنطقة حاجز إيرز الشمالية، والشريط الأمني المحاذي للسياج المكهرب على الحدود الشرقية. بالإضافة إلى ذلك، تم تطويق ساحل غزة بشريطين أمنيين، يمتدان لمسافة ٣٢ كم عبر البحر من شمال وجنوب القطاع، مما يحصر سفن الصيد الفلسطينية في "المنطقة L" الواقعة بين الشريطين.

تشكل مستوطنة غوش قطيف الكبيرة التي تلتقي في الجنوب مع مواقع كفار داروم ونتساريم الصغيرة والمعزولة في المنطقة الوسطى ومواقع إيلي سيناي – دوغيت في الشمال، كتلة استيطانية محمية بشكل مشدد من قبل الجيش الإسرائيلي. يذكر أن الطرق المؤدية إليها، والتي تخضع لحماية عسكرية وسيطرة إسرائيلية تامة، تضع حركة الفلسطينيين في القطاع الذي يبلغ طوله ٤٥ كم رهن الموافقة الإسرائيلية. أدى إنشاء المعسكرات، والحصون ونقاط التفتيش العسكرية على هذه الطرق الجانبية بعد إعادة الانتشار عام ١٩٩٤، إلى جانب إغلاق قطاع غزة، منذ العام ١٩٩٤، إلى ظاهرة "الإغلاق الداخلي لغزة". نتيجة لذلك، لم يتم فقط فصل غزة عن الضفة الغربية وإسرائيل فحسب، بل أيضا وحسب تقديرها، صعّبت إسرائيل من إمكانية التنقل بين جنوب، ووسط وشمال غزة لمدة طويلة دون انقطاع.[٢] يجدر الذكر بأن آلاف الفلسطينيين من غزة، بما في ذلك العديد من طلبة الجامعات، مجبرين على البقاء لشهور بل ولسنين في الضفة الغربية، غير قادرين على التنقل "بشكل قانوني" فيها وممنوعين أيضاً من العودة إلى بيوتهم.

أدى إغلاق غزة إلى آثار مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني، مما جعله يعتمد إلى حد كبير على العمالة اليومية في إسرائيل وعلى "الصادرات" إلى أو عبر إسرائيل طوال الاحتلال. بين الأعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٦، انخفض إجمالي الناتج القومي للفرد بنسبة ٣٧% نتيجة للإغلاق. وبحلول منتصف العام ١٩٩٦، بلغت نسبة البطالة ٦٦% من إجمالي القوى العاملة.[٣] وفي عام ١٩٩٨، أدرجت اللجنة الوطنية لمحاربة الفقر ٥١% من سكان جنوب غزة، و ٣٩.٥% من سكان وسط غزة و ٣١% من سكان شمال غزة على أنهم يعيشون تحت خط الفقر (بأقل من ٢ دولار في اليوم). وكان ثلثي فقراء غزة في حالة "فقر مدقع"، أي غير قادرين على تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية.[٤]

في عام ٢٠٠٠، قدرت وكالة الغوث الدولية مجموع عدد سكان قطاع غزة بحوالي ١.١٠٠.٠٠٠ نسمة، ٧٨% منهم سكان مخيمات، حيث شكل أكبر تجمع للاجئين خارج الأردن. ويعتمد حوالي ٩% منهم على المساعدة التي يتلقاها "المحتاجين".[٥] وظل ما يزيد على نصف سكان المخيمات البالغ عددهم ٨٤٤.٦٢٢ نسمة يقيمون في أحد مخيمات القطاع الثمانية. يذكر أن الكثافة السكانية في مخيم جباليا – أكبر هذه المخيمات – تعادل ٨٣.٣٧٥ شخص للكيلومتر المربع.[٦] بنفس الوقت، يعطي ٦.٩٠٠ مستوطن إسرائيلي فقط لإسرائيل الحجة لكي تسيطر على الطرق الحيوية لقطاع غزة، وعلى موارد المياه الجوفية وعلى الأراضي.[٧] وخلال التسعينيات، زاد معدل حيازة المستوطن في غزة للأرض ٦٩٩ مرة على معدل حيازة اللاجئ الفلسطيني في غزة. كما أضرت سيطرة المستوطنين على الأحواض المائية إلى حد كبير بجودة وكمية مياه الشرب المتوفرة في غزة، في حين ظل استهلاك المستوطن أكثر بحوالي ١٦–٣٠ مرة من معدل استهلاك الفرد الفلسطيني (راجع الخريطة ٥٠). واضطر الفلسطينيين في غزة إلى دفع أربعة أضعاف السعر الممنوح للمستوطنين من قبل شركة المياه الإسرائيلية التي تسيطر على تدفق المياه.[٨]

لم يتم بعد عام ١٩٩٤ التطرق في المفاوضات إلى أية عمليات إعادة انتشار أخرى في غزة. وفقط في شهر تشرين الثاني ١٩٩٨ أوفت إسرائيل جزئياً بالتزاماتها للعام ١٩٩٤، وسمحت بفتح مطار غزة – تحت سيطرة أمنية إسرائيلية. وبعد عام، سمحت ببدء العمل في الميناء البحري. وتجدر الإشارة إلى أن عزل غزة عن الضفة الغربية لفترة طويلة، يعتبر خرقاً لالتزامات إسرائيل الواردة في اتفاق أوسلو 1 والتي يقضي بضرورة توفير "ممر آمن" يربط غزة بالضفة الغربية. وتم افتتاح أحد هذه الطرق – الممر الآمن الجنوبي الذي يربط بين نقطة عبور إيرز وترقوميا قرب الخليل – بتاريخ ١٨ تشرين الأول ١٩٩٩، على الرغم من أن استعماله ظل محصوراً على مجموعة من الفلسطينيين الحاصلين على موافقة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. أيضاً، احتفظت إسرائيل بسيطرة حصرية على نقاط العبور على الحدود المصرية جنوب رفح، فيما تم الاحتفاظ بنقاط العبور القائمة على طول حدود قطاع غزة الشرقية لمرور المستوطنين فقط، بالإضافة للبضائع التجارية، التي يتم نقلها بواسطة السلطات الأمنية والضريبية الإسرائيلية، الأمر الذي وضع التجار واقتصاد غزة بشكل عام تحت "رحمتهم".

أكدت درجة السيطرة التي احتفظت بها إسرائيل على قطاع غزة الممزق والمعزول في عام ٢٠٠٠ على إنجازها الرئيسي في أوسلو: في الوقت الذي ألقت فيه عن كاهلها عبء إدارة السكان الثقيل سياسياً، والمكلف والخطر، ضمنت إسرائيل لنفسها سلطة مطلقة تقريباً على اقتصاد غزه، وحركتها وأرضها ومواردها، أكثر من أي مكان آخر، تصور دور المستوطنات في إدامة هذا الشكل من الظلم.

الخريطة رقم ٣٣

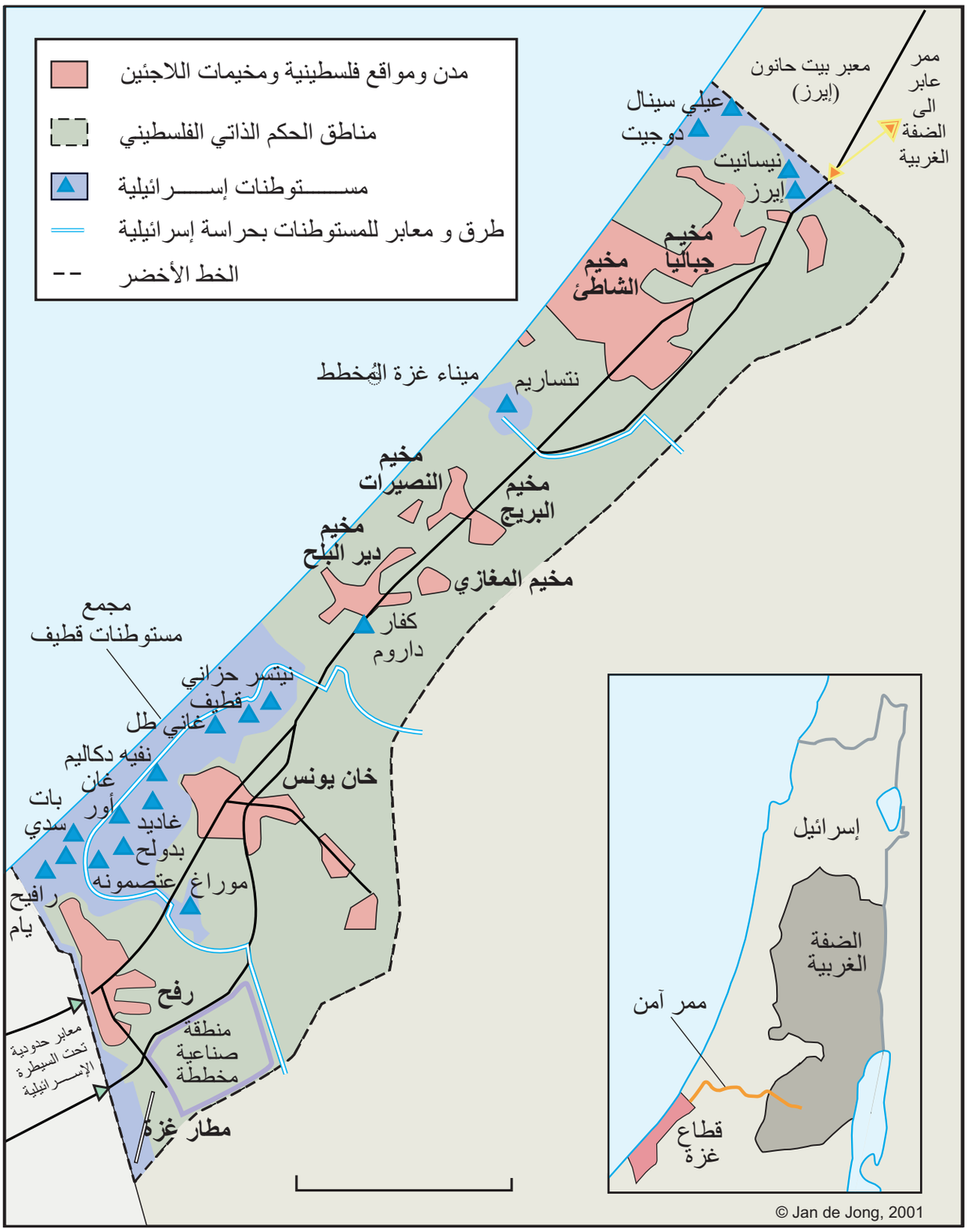

الضفة الغربية وقطاع غزة، آذار ٢٠٠٠

أجرى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام ١٩٩٧أول تعداد سكاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، حيث بلغ تعداد السكان ٢.٨٩٥.٦٨٣ ويتألف في حينه من ١.٨٧٣.٤٧٦ فلسطيني في الضفة الغربية و ١.٠٢٢.٠٢٧ في قطاع غزة. وتشير الإسقاطات المستندة إلى ٣.٧% معدل النمو السنوي في الضفة الغربية و ٤.١% في قطاع غزة، إن عدد السكان للعام ٢٠٠٠ قد بلغ على الأقل ٣.٢٤٢.٣٨٥ نسمة، ٣٦% منهم يعيشون في قطاع غزة و ٦٤% في الضفة الغربية.[١] انعكس معدل النمو المرتفع الذي يفوق ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني لليهود في إسرائيل، في كون ٤٧% من فلسطيني الأراضي الفلسطينية المحتلة بين سن ٠-١٤ في عام ٢٠٠٠. ويقيم حوالي ١.٣ مليون فلسطيني (٤٠% من إجمالي سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة) في المدن الستة عشرة الرئيسية، و٦٠٩.٠٠٠ لاجئ مسجل (١٩%) لا زالوا في ٢٧ مخيم اللاجئين التابع لوكالة الغوث الدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويقيم حوالي ١.٣٤ مليون الباقين في حوالي ٨٠٠ بلدة وقرية وخربة ريفية. والمدينة الأكبر هي غزة، إذ يبلغ عدد سكانها ٣٤٣.٩٠٤ نسمة، وتبدو المدن الأخرى صغيرة مقارنة بها، إذ أن أربعة من هذه المدن فقط يزيد عدد سكانها على ١٠٠.٠٠٠ نسمة: القدس – تقريباً ٢٣٥.٠٤١ نسمة؛ والخليل – ١٤٠.٠٥٥ نسمة؛ ونابلس – ١١٥.٨٧٢ نسمة؛ وخانيونس – ١٠٥.٠٩٥ نسمة.[٢]

وضعت عمليات إعادة الانتشار الإسرائيلية التي جرى تنفيذها في شهر آذار ٢٠٠٠ تقريباً ٤٣٠.٠٠٠ نسمة موجودين في مدن الضفة الغربية ضمن المنطقة (أ)، تحت حكم السلطة الفلسطينية، فيما تركت ١.٧ مليون الباقين إما خاضعين للإدارة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية (مناطق ب) أو خاضعين حصرا للسيطرة الإسرائيلية (مناطق ج).[٣] في الوقت نفسه، وخارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، بلغ تعداد السكان الفلسطينيين في الشتات حوالي ٤.٥ مليون نسمة، فيما بلغ إجمالي عدد الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل ١.٠٩ مليون نسمة. كشفت هذه الأرقام أن عدد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة أقل من نصف عدد الفلسطينيين المتواجدين حول العالم والبالغ عددهم ٨.٧ مليون نسمة، وأن عدد اللاجئين الفلسطينيين حول العالم يبلغ ثلثي الشعب الفلسطيني.[٤]

يشار إلى أن تقريباً ٩٧% من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٢٠٠٠ هم من السنة المسلمين، مع وجود أقلية مسيحية صغيرة في بيت لحم (والمناطق المحيطة بها)، والقدس ورام الله، وكذلك في حوالي تسعة قرى في الضفة الغربية. ويعتبر أكثر من نصف المسيحيين يتبعون طائفة الأرثوذكس، على الرغم من وجود ثمان طوائف مسيحية أخرى على الأقل.[٥]

تقلب الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة ما بعد (أوسلو I) (١٩٩٤) بشكل دراماتيكي نتيجة لسياسة الحصار والإغلاق الإسرائيلية، وساهم إخفاق السلطة الفلسطينية في إقامة بنية اقتصادية اجتماعية مستقلة، إضافة إلى الأداء الضعيف لوزاراتها الرئيسية في خلق معدل نمو كئيب في إجمالي الناتج المحلي وإلى زيادة مستويات الفقر. وزادت البروتوكولات الاقتصادية الملحقة باتفاقات أوسلو الاعتماد الفلسطيني على إسرائيل، وخلقت اقتصاد معتمد بشكل كبير على الصادرات إلى أو عبر إسرائيل. يذكر أن تقريباً ٨٠% من إجمالي الناتج المحلي للأراضي الفلسطينية المحتلة يعتمد على الصادرات – ٨٠% منها إلى إسرائيل، أما فيما يتعلق بالتجارة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة فإن ٥٨% يعتمد على البضائع المستوردة – ومرة أخرى من أو عبر إسرائيل. هذا "الترتيب" ترك السلطة الفلسطينية تعتمد على سلطات الجمارك الإسرائيلية لاسترداد ضريبة القيمة المضافة التي تشكل ٦٣% من إيراداتها السنوية.[٦]

في عام ٢٠٠٠، ذكر البنك الدولي أن إجمالي الناتج المحلي للفرد قد انخفض بنسبة ١٠% عن مستواه لعام ١٩٩٩، وأورد في تقريره أن أكثر من خمس الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر البالغ ٢ دولار أمريكي لليوم الواحد[٧]. وكان الوضع في غزة أسوأ، حيث أجبر الإغلاق (الحصار) ٣٠% من الأسر على استخدام مدخرات الأسرة وبيع مجوهراتها لإعالة أفرادها. وأدى الفصل الجغرافي الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى خفض عدد طلبة غزة الدارسين في جامعات الضفة الغربية إلى النصف عام ١٩٩٤، وبحلول العام ٢٠٠٠، انضم تقريباً ٦% من أطفال الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠-١٧ سنة إلى القوة العاملة.[٨]

هكذا كانت المنافع الاقتصادية لعملية أوسلو تقريبا من جانب واحد تماماً، حيث سيطرت إسرائيل على سوق وقوة إنتاج مقيدة، ونجحت في تطبيع علاقاتها الاقتصادية مع الشركاء التجاريين العرب في المنطقة. خلال نفس المرحلة المطولة، سجلت إسرائيل زيادة بنسبة ٥٢.٥% في البناء الاستيطاني (غير شامل القدس الشرقية)، وازداد عدد المستوطنين تقريباً بنسبة ١٠٠%، وتم إقامة على الأقل ٣٥ موقع استيطاني جديد. بنفس الوقت، وخلال الفترة الممتدة بين الأعوام ١٩٩٤-٢٠٠٠، قامت إسرائيل بتدمير ٨٨٧ منزل فلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وخصصت الموازنة الإسرائيلية لعام ٢٠٠٠ مبلغ ١٢٠ مليون شاقل جديد لتوسيع المستوطنات، ومبلغ ٢١٦ مليون شاقل "لحيازة الأراضي" في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومبلغ ٢٧ مليون شاقل جديد لشق المزيد من الطرق الالتفافية.[٩]

الخريطة رقم ٣٤

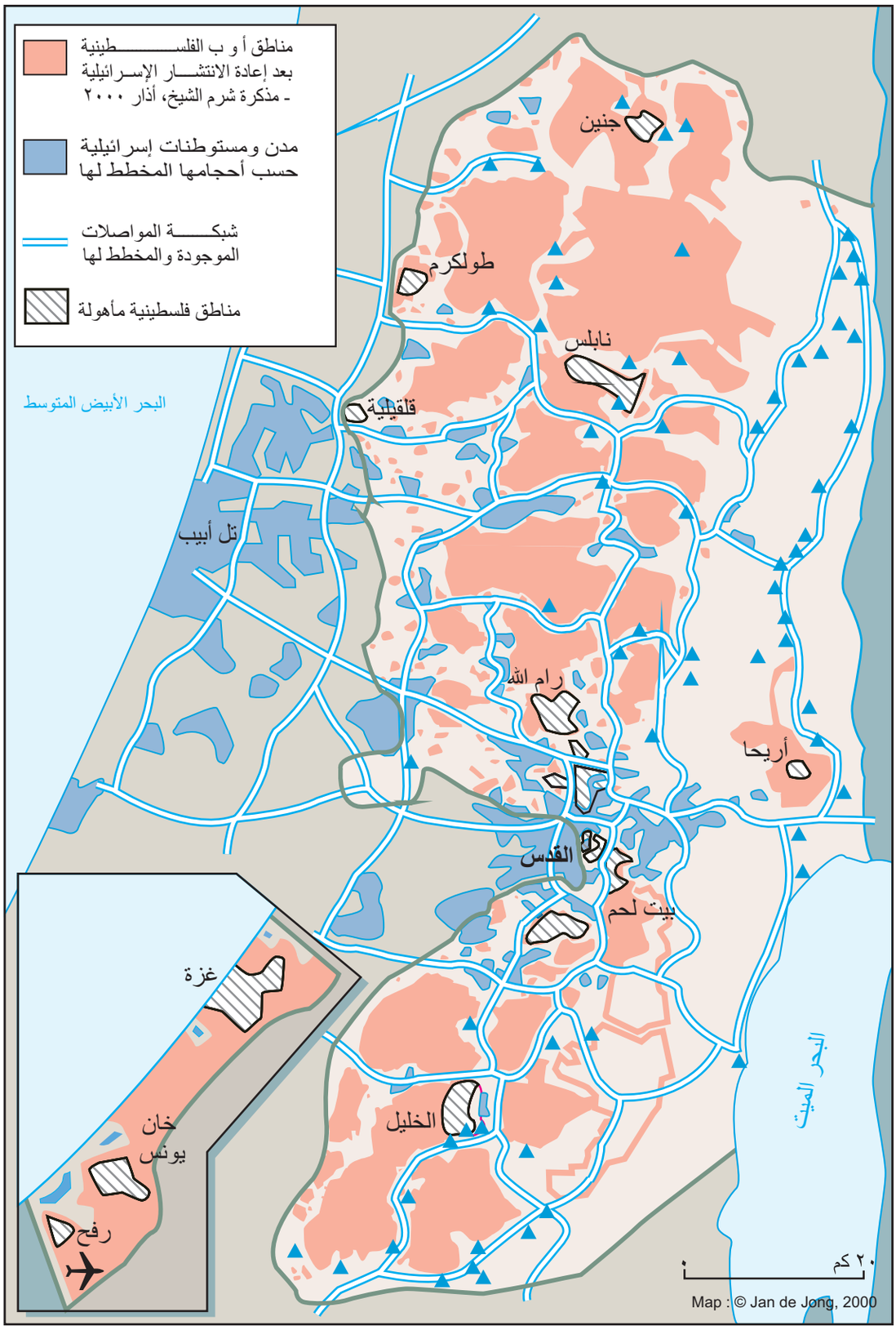

كامب ديفيد، تموز ٢٠٠٠

تأخرت مفاوضات الوضع الدائم الفعلية حتى مطلع عام ٢٠٠٠، حيث تلا محادثات شهر أيار التي جرت في إيلات اجتماعات عقدت في ستوكهولم، ومن ثم في شهر حزيران، تم عقد محادثات على مستوى رفيع في واشنطن. وهكذا، بعد سبع سنوات من إعادة التفاوض على عمليات نقل الصلاحيات الإدارية والثانوية للأراضي، حصل توجه سياسي نحو إنجاز صفقة نهائية – الآن مستحقة بحلول ١٣ أيلول ٢٠٠٠. وأخيراً وصلت هذه المفاوضات إلى القضايا الجوهرية: اللاجئين، والقدس، والمستوطنات، والمياه والحدود.

وبدلاً من تنفيذ عملية إعادة الانتشار الثالثة المستحقة في أوسلو ٢، اختار أيهود باراك أن يثبت وجوده السياسي المتأرجح بعرض اتفاق نهائي على الجمهور الإسرائيلي قبل أن يتخلى عنه ائتلافه في الكنيست. وبدأت أغلبيته البالغة ٧٣ مقعد (من ١٢٠ مقعد) في الكنيست بالتآكل في شهر أيلول ١٩٩٩؛ وبحلول شهر تموز ٢٠٠٠، كان يترأس أقلية منقسمة في الكنيست، تواجه اقتراحات حجب الثقة.[١] بناءاً عليه، فإن احتمال تأمين الأغلبية الضرورية في الكنيست للمصادقة على أي صفقة نهائية يتم التفاوض عليها مع السلطة الفلسطينية كان ضئيلاً، إذا أثارت المعارضة الجماهيرية الإسرائيلية الواسعة لسياساته شكوك خطيرة حول مصداقيته ومواقفه التفاوضية. بنفس الوقت، ضغط الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الطامح في تتويج فترة حكمه البالغة ثمان سنوات (المنتهية في كانون أول ٢٠٠١) بمعاهدة سلام في الشرق الأوسط على السلطة الفلسطينية للتخلي عن إصرارها على إعادة الانتشار المتأخرة وانضمت إلى باراك في سباقه بعكس عقارب الساعة السياسة.[٢] ولكونها ميالة إلى تحقيق اختراق فوري، نأت الإدارة الأمريكية بنفسها عن المطالب الفلسطينية الداعية إلى تحقيق تقدم في المحادثات الأولية قبل أن يتم عقد أي قمة "ناجحة أو فاشلة".

عند الدعوة إلى عقد مؤتمر كامب ديفيد في ١١ تموز ٢٠٠٠، وعد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون السلطة الفلسطينية المترددة بأنه "لن يتم تحميلها المسئولية" إذا ما فشلت المفاوضات.[٣] وقبل يوم من انعقاد المؤتمر، خسر أيهود باراك في اقتراح لحجب الثقة في الكنيست، وبذلك وصل إلى كامب ديفيد وهو يعلم بأنه سيواجه انتخابات قادمة، وسوف يخسرها بالتأكيد إن لم يحقق مكاسب شعبية على طاولة المفاوضات.[٤] استمرت القمة أربعة عشرة يوماً وانتهت دون التوصل إلى أي اتفاق. وخلال هذه المدة، لم يجتمع باراك بعرفات على انفراد سوى مرة واحدة فقط.

كان للأمل الذي يحدوا الفلسطينيين بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ في النهاية، وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين، حسبما هو وارد في مؤتمر مدريد للسلام وفي إعلان المبادئ، بالغ الأثر في تخفيف معاناتهم خلال المرحلة الانتقالية، لكن في كامب ديفيد، أكدت إسرائيل أخيراً على عدم استعدادها التقيد بهذه المبادئ، أو حتى بحثها. ورشح في الحال أن "العرض الإسرائيلي الأفضل" هو مجرد خطة ضم أخرى تستند إلى تشريع سيادتها الدائمة على ١٠-١٣.٥% من الضفة الغربية، والاحتفاظ بوجودها الاستيطاني والأمني في نسبة ٨.٥-١٢% إضافية لفترة انتقالية غير محددة.[٥] وسوف يجري تقسيم المنطقة المتبقية إلى ثلاث كانتونات على الأقل، هذا بالإضافة إلى وجود الكتل الاستيطانية، والطرق الالتفافية والمناطق الفلسطينية المضمومة التي تشكل عائق بين منطقة نابلس – جنين ورام الله، وترك الخليل وبيت لحم خارج القدس الموسعة الخاضعة للسيادة الإسرائيلية (راجع الخريطة ٤٧). وسوف يتم الاحتفاظ بكامل غور الأردن لفترة "انتقالية" غير محددة إلى جانب شريط يوصل مستوطنات الخليل ويقسم كانتون الخليل إلى شطرين من الجنوب.[٦] وفي المحصلة، سوف يبقى جميع المستوطنين وسوف يتم تخصيص مناطق لتوسيع المستوطنات.

رفضت إسرائيل تحمل أي مسئولية تجاه مشكلة اللاجئين، حيث اقترحت تأسيس صندوق دولي لتعويضهم بالتساوي مع المهاجرين اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل في نفس الفترة (وبذلك تجسد خرافة "التبادل السكاني").[٧] ومن خلال ضم الكتل الاستيطانية، عمدت إسرائيل إلى تشريع سيطرتها على موارد المياه الرئيسية في الضفة الغربية؛ كما سيبقى المجال الجوي بقبضة إسرائيل، وستكون الدولة الفلسطينية المجزئة منزوعة السلاح تماماً وسوف تحتفظ إسرائيل بسيطرة كاملة على جميع الحدود. أما بالنسبة للقدس (راجع الخريطة ٤٧)، فقد ترك "عرض" باراك الفلسطينيين مع مجموعة من الجيوب السيادية في الأحياء الخارجية وسط "القدس الكبرى" الإسرائيلية الموسعة جداً، في حين ستبقى البلدة القديمة، بما فيها من أماكن دينية، تحت السيادة الإسرائيلية بينما منح الفلسطينيين "ممر آمن محلي" إلى الحرم القدسي الشريف.[٨]

خلاصة القول، بعد تسع سنوات من مؤتمر مدريد وولادة صيغة "الأرض مقابل السلام"، ردت إسرائيل على القضايا الجوهرية المؤجلة وبشكل مطلق، "لا" للاجئين، و "لا" للقدس، و "لا" للعودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، و "لا" لإزالة المستوطنات غير القانونية؛ و "لا" لحق الفلسطينيين في الموارد الطبيعية. لقد تم طرح هذا العرض، الذي لم يكن مقبولاً بشكل واضح على ما هو عليه، كعرض أقصى "إما أن يقبل الآن أو لن يعرض بتاتاً" من جانب رئيس وزراء إسرائيلي يفتقر إلى المصداقية المحلية وأخل فعلياً بالتزاماته في شرم الشيخ. وبالنسبة لعرفات فقد شكل العرض "أقل من مناطق عزل عنصري "بنتوستان"، لكن السلطة الفلسطينية طلبت من الرئيس بيل كلينتون أن يحافظ على وعده "بعدم تحميلها المسئولية" وإقناع أيهود باراك باعتبار أفكار كامب ديفيد قبل كل شيء "اختراق للمحظورات" في مسيرة متواصلة.[٩] لكن لم يكن أي من كلينتون أو براك ليربح من الصفقات غير الحاسمة، ومع انتهاء المباحثات، وفي ٢٥ تموز، أعلن باراك عن أن مواقف كامب ديفيد "لاغية وباطلة"، ونزولاً عند طلب براك، لم يكتف الرئيس بيل كلينتون باتهام عرفات علناً على الفشل، بل أطل على التلفزيون الإسرائيلي وأثنى على "رؤية وشجاعة" باراك. "وعلى ضوء ما حدث"، وعد الرئيس كلينتون بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.[١٠]

شعر الفلسطينيون بإحباط شديد من الأساليب الأمريكية – الإسرائيلية، وارتاحوا لصمود قيادتهم تحت وطأة الضغط بعد أن خضعت مراراً وتكراراً في الماضي. وتم استقبال الرئيس ياسر عرفات عند عودته إلى أرض الوطن استقبال الأبطال، فيما أعلن ايهود براك عن "تعليق" مسيرة السلام"[١١]

الخريطة رقم ٣٥

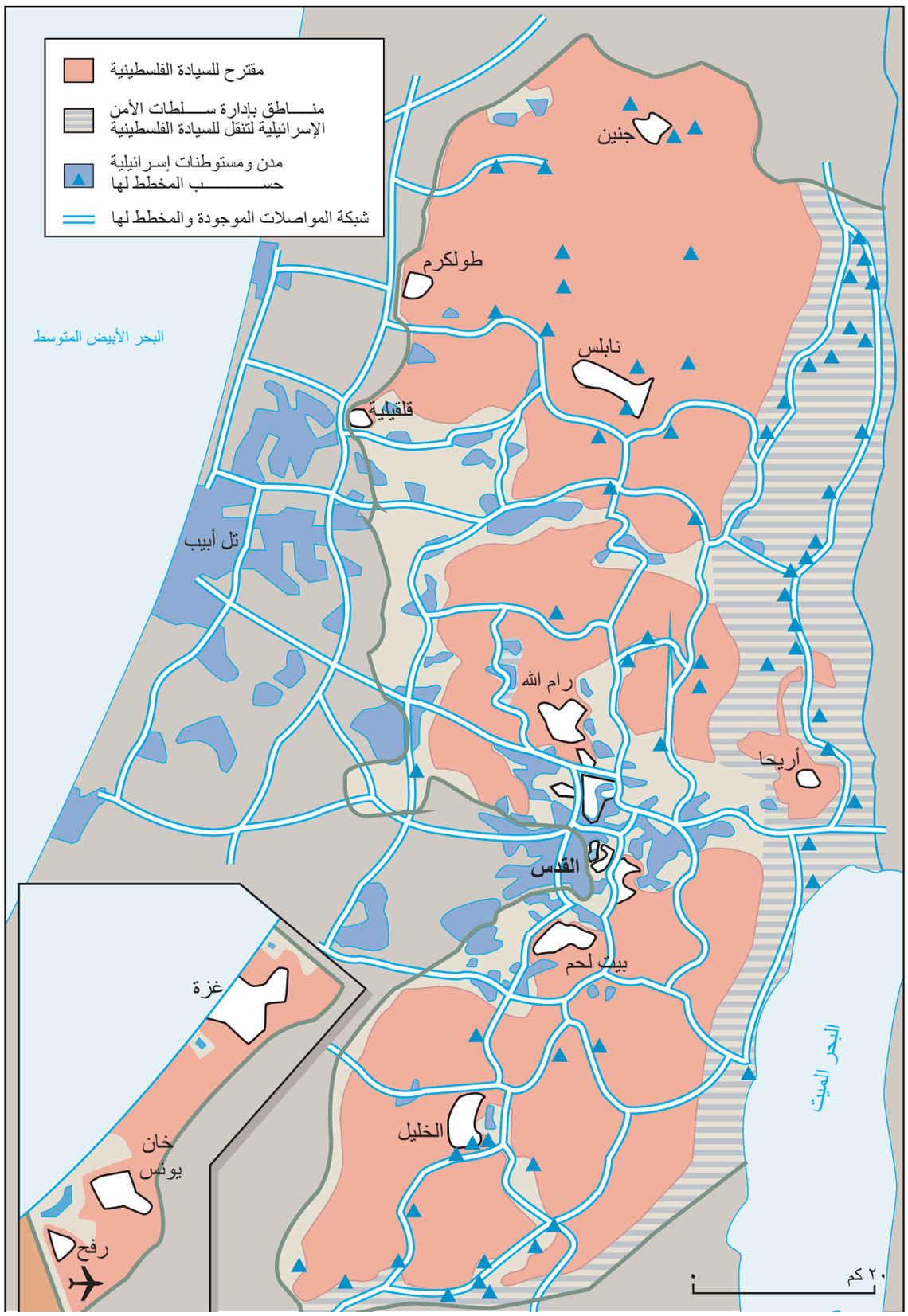

محادثات طابا، كانون الأول ٢٠٠١

على الرغم من أن موقف أيهود باراك في كامب ديفيد حظي بمباركة أمريكية غير عادية، ونجاح الولايات المتحدة وإسرائيل معاً في إلقاء اللوم على ياسر عرفات بسبب فشل المفاوضات، ظل رئيس الوزراء متحمساً لتحقيق اختراق في اللحظة الأخيرة. وبعد أن فقد الأغلبية في الكنيست ورفض من قبل أغلبية متزايدة من الجمهور الإسرائيلي، بحث باراك في كل مكان عن الدعم.[١] ومع استمرار المحادثات الثنائية (في السر والعلن)، فقد أناط اللثام عن "ثورة علمانية" في تموز، على أمل أن يستقطب الأحزاب اليسارية، في حين أعلن بعد أيام عن خطته لإقامة ائتلاف مع حزب الليكود بزعامة أرئيل شارون. مع ذلك، لم يكتب لأي من هذه الخطط أن ترى النور، وعندما جرى التحقيق مع بنيامين نانتياهو منافس أرئيل شارون على خلفية تهم بالفساد في شهر أيلول، تحول الصراع السياسي الرئيسي من مواجهة بين أيهود باراك والكنيست إلى صراع على قيادة الليكود، يقوم الفائز فيه بإقصاء رئيس الوزراء العمالي بعد عطلة الكنيست الصيفية.

أقدم أرئيل شارون على استعادة بنيامين نانتياهو لوضعه السياسي في زيارة تحدي واستفزاز واستعراض قوة إلى الحرم القدسي الشريف، في حركة تهدف إلى تعزيز موقعه كزعيم للأغلبية الإسرائيلية المعارضة للحقوق الفلسطينية في القدس الشرقية وحولها. [٢] وناشدت الأوقاف الإسلامية والسلطة الفلسطينية الولايات المتحدة للتدخل وحثت أيهود باراك على منع هذا الاستفزاز السياسي، لكن دون جدوى. وفي ٢٨ أيلول، اقتحم أرئيل شارون ساحة الحرم الشريف في القدس بحراسة حوالي ١.٠٠٠ شرطي وجندي. واندلعت تظاهرات فلسطينية عارمة حيث قمعت بقوة مفرطة، مما أدى إلى اندلاع أعمال احتجاج وغضب بكافة الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي اليوم التالي، وبعد صلاة الجمعة، اقتحمت القوات الإسرائيلية الحرم القدسي الشريف، حيث قتلت أربع مصلين وجرحت ٢٢٠ آخرين. وفي الأيام الثلاث التي أعقبت اقتحام شارون للحرم القدسي الشريف، قتل ما يزيد على ثلاثين فلسطينياً وكانت بداية اندلاع انتفاضة "الأقصى" [٣].

أصدر أيهود براك أوامره إلى الجيش للشروع في هجمات ضد القادة الفلسطينيين (عمليات قتل مستهدفة واغتيالات) وتصعيد عسكري للرد على التظاهرات الفلسطينية وذلك في ٢٠ تشرين الأول، قبل يوم واحد من عودة الكنيست للانعقاد. كان هذا جزء من الصفقة حيث منحه معارضوه "شبكة أمان" لشهر واحد، مع وعد بعدم حل الكنيست، وتلى ذلك مباشرة أول هجوم جوي على أهداف للسلطة الفلسطينية.[٤] أدى قلق الولايات المتحدة الأمريكية، ودول المنطقة والاتحاد الأوروبي إلى جمع الطرفين في شرم الشيخ في منتصف شهر تشرين الأول، لكن الاجتماع لم يسفر سوى عن فترة تهدئة للعنف المتصاعد، بالإضافة إلى تشكيل (لجنة ميتشيل) التي أوكل إليها تقصى أسباب الاضطرابات، ولكن في ٢١ تشرين الثاني، مع قيام الولايات المتحدة الأمريكية باتهام إسرائيل "بالاستخدام المفرط للقوة"، أجّل باراك التعاون مع اللجنة، زاعماً "بأن التوقيت غير مناسب".[٥] وعندما انتهت مهلة الشهر التي منحتها الكنيست إلى ايهود باراك في ٢٨ تشرين الثاني، خسر في خمسة اقتراحات لحجب الثقة ودعا لعقد انتخابات. وبعد ذلك، وفي ١٠ كانون الأول، استقال بصفته رئيساً للوزراء، وحصر المنافسة على منصب رئيس الوزراء مع ارئيل شارون إذ لم يحل الكنيست وبذلك حرم نتانياهو غير العضو في كنيست (غير مؤهل للترشيح قانونياً) من المنافسة.[٦]

في أواخر شهر كانون الأول، دعا الرئيس الأمريكي بيل كينتون المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى الولايات المتحدة، حيث طرح عليهم "مقترحاته" لاتفاق الوضع الدائم. كانت هذه المقترحات تستند إلى الموقف الإسرائيلي في كامب ديفيد، إلا أنها قلصت نسبة الأراضي التي سيتم ضمها من ١٠-١٣% إلى ٤-٦%، بينما ظل الغموض يكتنف وضع القدس، وتبنت هذه المقترحات الموقف الإسرائيلي الرافض لقبول عودة اللاجئين. قبل كلا الفريقين البنود كأساس للمحادثات والتقى الطرفان في طابا من ٢١-٢٧ كانون الثاني ٢٠٠١ للتفاوض، لكن هذه المباحثات قد فشلت. في التوصل الى تسوية لأسباب منها أن رئيس وزراء قد أعلن عن انتخابات وبالتالي فإن مستقبله السياسي أصبح معلقاً، بالإضافة إلى أن السلطة الفلسطينية تتوقع وصول حكومة عسكرية للحكم لتواصل عمليات الاستيطان. وحتى لو نجح الطرفان في التوصل لصيغة اتفاق، فقد كان أيهود براك قد خسر مجلس الوزراء، والكنيست والدعم الجماهيري الذي يحتاجه لقبول الاتفاق. بشكل جوهري، تمثل "أفضل عرض" إسرائيلي جديد بضم كحد أقصى (٦%) الواردة ضمن "مقترحات كلينتون". مع إسقاط مطلبها في كامب ديفيد بخصوص سيطرة مرحلية على غور الأردن وممرات في الخليل، وتقليص حجم الكتل التي سيتم ضمها، قدمت إسرائيل خريطة تقضي بإخلاء حوالي ٩٠ مستوطنة. مع ذلك، سوف تبقى معظم المستوطنات، وعلى الرغم من الصيغ الجديدة، سوف يجري ضم وتوسيع القدس الشرقية لتشطر الدولة الفلسطينية. يذكر أن فكرة "مقايضة الأراضي" التي تم طرحها في كامب ديفيد قد جرى تطويرها، حيث عرضت إسرائيل مناطق غير مأهولة في النقب بمحاذاة قطاع غزة وجنوب الضفة الغربية "كتعويض" مقابل المناطق (الأكبر) التي سوف تقوم بضمها.[٧]

انتهت المباحثات دون أمل في أي اتفاق فوري، وتحدث الطرفان عن تحقيق تقدم وعبّرا عن رغبتهما في تطوير أفكار طابا بعد الانتخابات الإسرائيلية. وفي ٦ شباط ٢٠٠١، وبعد أن أعلن عن رؤيته بإقامة دولة فلسطينية على ما لا يزيد عن ٤٢-٤٣% من الضفة الغربية، تمكن أرئيل شارون بسهولة من هزيمة براك، الذي هرول إلى إلغاء استقالته وعرض خدماته على رئيس الوزراء الجديد، وتم التخلص منه بانضمام العمالي شمعون بيرس إلى شارون كوزير للخارجية، إلا أن إسراع براك في الانضمام إلى التيار المتشدد المنتصر أكد على شكوك أولئك الذين رأوا بأن إنجازات طابا المستندة إلى كامب ديفيد كانت مدفوعة فقط باعتبارات سياسية داخلية، وعلى هذا النحو فإنها لم تصل إلى حد العرض المقدم بحسن نية.[٨]

الخريطة رقم ٣٦

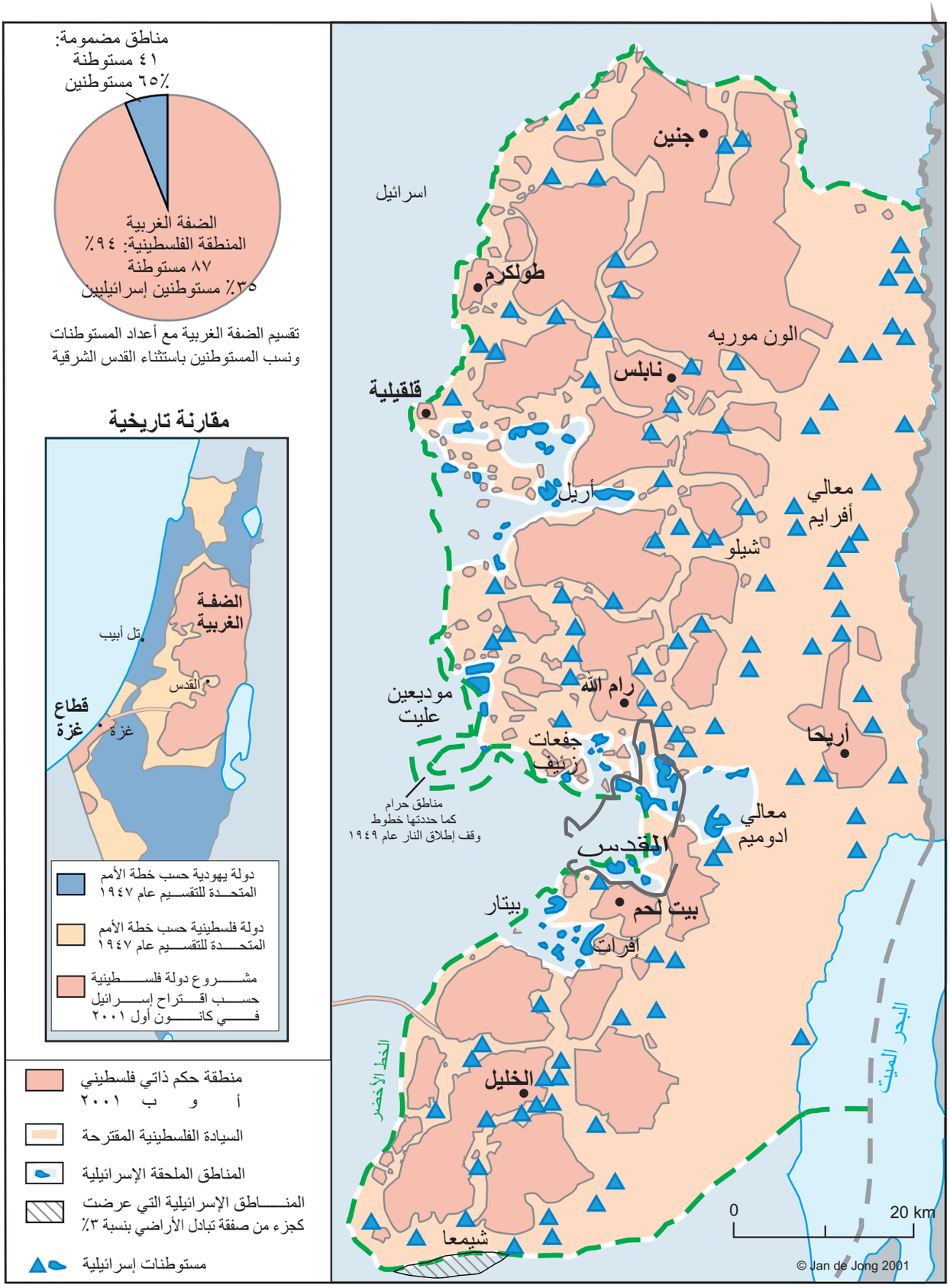

مقترح شارون، ربيع ٢٠٠١

أوضح الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ورئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود باراك، أن خليفتيهما في الحكم، جورج بوش وأرئيل شارون في حل وغير ملزمين من أية مواقف تفاوضية سابقة. وأن حكومة "الوحدة الوطنية" الجديدة في إسرائيل غير ملزمة بالانطلاق من محادثات الوضع الدائم التي سبقت الانتخابات. وبصفته مستوطن متشدد ومهندس أساسي لمعظم برامج الاستيطان الإسرائيلية، رفض شارون الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال حملته الانتخابية ورد على صيغة الأرض مقابل السلام بحرب مميزة. وفيما يتعلق بأي إخلاء نهائي للمستوطنات، كان موقف أرئيل شارون صريح: "طالما لا يوجد سلام فنحن هناك. وإذا حدث في المستقبل، بعون الله، أن تحقق السلام، فلن يكون هناك ثمة سبب يحول بيننا وبين أن نكون هناك".[١]

كان الإذعان الفلسطيني لسياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي الإسرائيلية، الشرط الأساسي في حينه للسلام الذي يريده شارون. كما أن المفارقة بين تحقيق السلام الحقيقي ومواصلة الاستيطان استمرت كنهج متبع لدى رئيس الوزراء الجديد، الذي عبر عن رأيه سابقاً بقوله، "لو لم تكن مستوطنات يهودية اليوم في هضبة الجولان ويهودا والسامره [الضفة الغربية]، لكانت إسرائيل قد انسحبت منذ فترة طويلة إلى ما وراء الخط الأخضر. وإذا كان هنالك من سبب قد حال دون التوصل إلى اتفاق، وعقّد ... المفاوضات، فإنه [*الجملة السابقة كما وردت في المصدر*] فقط المستوطنات اليهودية".[٢]

بحلول شهر أيار ٢٠٠١، كان أكثر من ٥٠٠ فلسطيني قد قتل منذ اندلاع الانتفاضة (أيلول ٢٠٠٠) فيما جرح ما يزيد على ١٤.٠٠٠ فلسطيني، بينما بلغ إجمالي الخسائر الإسرائيلية ٨٢ قتيل، ١٨ منهم مدنيين داخل إسرائيل.[٣] في ذلك الشهر صدر تقرير (لجنة ميتشيل) التي تترأسها الولايات المتحدة (تشكلت في شهر تشرين الأول ٢٠٠٠ لتحري أسباب العنف)، ودعا التقرير إلى "تجميد كامل للنشاط الاستيطاني، بما في ذلك "النمو الطبيعي"، وإلى "رفع الإغلاق" و "ضمان امتناع قوات الأمن والمستوطنين عن تدمير المنازل والطرق، واقتلاع الأشجار والممتلكات الزراعية". وطلب التقرير من الفلسطينيين إجراءات منسقة "لاعتقال وحبس الإرهابيين"، وحث كلا الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات وتنفيذ الاتفاقيات الموقعة.[٤]

وصف شارون الدعوة إلى تجميد الاستيطان بأنها "الجنون بعينه"، وطلب من الفلسطينيين فترة شهرين من "الهدوء التام" قبل النظر في أية "تنازلات".[٥] بالمقابل، قبلت السلطة الفلسطينية توصيات (لجنة ميتشيل) "رزمة واحدة" وطالبت عبثاً من الولايات المتحدة الإشراف على تنفيذها بالكامل. في الوقت ذاته، ومع تصاعد الصراع يومياً وتحوله إلى مجموعة من عمليات إعادة التوغل في مناطق السلطة الفلسطينية، لخص شارون "التنازلات" التي تدور في ذهنه، ومع رفض أي عودة إلى الالتزامات القائمة أو محادثات الوضع الدائم، فقد عرض فقط "اتفاق على إنهاء حالة الحرب، لفترة مطولة وغير محدودة، ضمن اتفاق لا يشمل أي جدول زمني، بل جدول من التوقعات". سوف يمنح العرض المقترح من قبله "الفلسطينيين الحد الأدنى المطلوب"، من خلال تحويل حتى ٢% من المنطقة ج، وخلق ممرات ربط صغيرة بين بعض جيوب المنطقة أ و ب الموجودة. وبشكل كلي، سوف تمنح هذه الخطة السلطة الفلسطينية بعض الشكل غير المحدد من السيطرة على ٤٣% من الضفة الغربية وتبقي الوضع على حاله في قطاع غزة. وفي المنطقة المتبقية والتي تبلغ مساحتها ٥٧% من الضفة الغربية، سوف يكون للمستوطنات الإسرائيلية دور "حماية مهد مولد الشعب اليهودي وتوفر كذلك العمق الاستراتيجي".[٦]

إنه لمن المشكوك فيه ما إذا كانت خطة الـ ٤٣% التي عرضها شارون أكثر من رشوة لأولئك الذين وجدوا، على المستوى الدولي والمحلي، أنه من السهل عليهم دعم السياسات العسكرية لحكومته عندما تكون مقرونة "برؤيا" معلنة طويلة الأمد. ولم تكن تراود رئيس الوزراء نفسه أية أوهام حول إمكانية إنهاء الانتفاضة من خلال تشريع مصادرة الأراضي والاستيطان على حساب الدولة الفلسطينية، في الوقت الذي تم فيه توجيه الانتفاضة منذ البداية تماماً ضد هذه السمات المتأصلة في السياسة الإسرائيلية. وبعد انقضاء شهر على اندلاع الانتفاضة أوضح أمين سر حركة فتح في الضفة الغربية، مروان البرغوثي: "أننا التزمنا الهدوء سبعة سنوات من أجل إعطاء فرصة للمفاوضات ... لكن الإسرائيليين استخدموا تلك الفترة من أجل... مواصلة فرض سياسة الأمر الواقع على الأرض: مستوطنات جديدة، ومصادرة الممتلكات والأراضي... لماذا ينبغي العودة إلى الهدوء الآن؟ لكي يستأنفوا نفس السياسة؟"[٧]

مع "تنازلاتها" المشروطة جداً وغير المقبولة علناً، واصلت إسرائيل تصعيد عدوانها العسكري ضد مناطق السلطة الفلسطينية والمراكز السكانية الفلسطينية. وبحلول شهر تشرين الأول، بعد مرور عام واحد على اندلاع الانتفاضة، كان قد قتل ٧٠٠ فلسطيني (١٤٥ منهم أطفال)، ودمر ٣٨٤ منزل، وتم قلع حوالي ٤٠٠.٠٠٠ شجرة، فيما تم تأسيس ٢٥ "بؤرة" استيطانية جديدة.[٨] ومع تلاشي كل أمل بالعودة إلى محادثات السلام، أعلن وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي عن الرؤيا البديلة للحكومة "يجب أن نحاربهم عسكرياً واقتصادياً، وأن نستهدف مكانة وسلطة واستقرار السلطة الفلسطينية إلى أن تنهار".[٩]

الخريطة رقم ٣٧

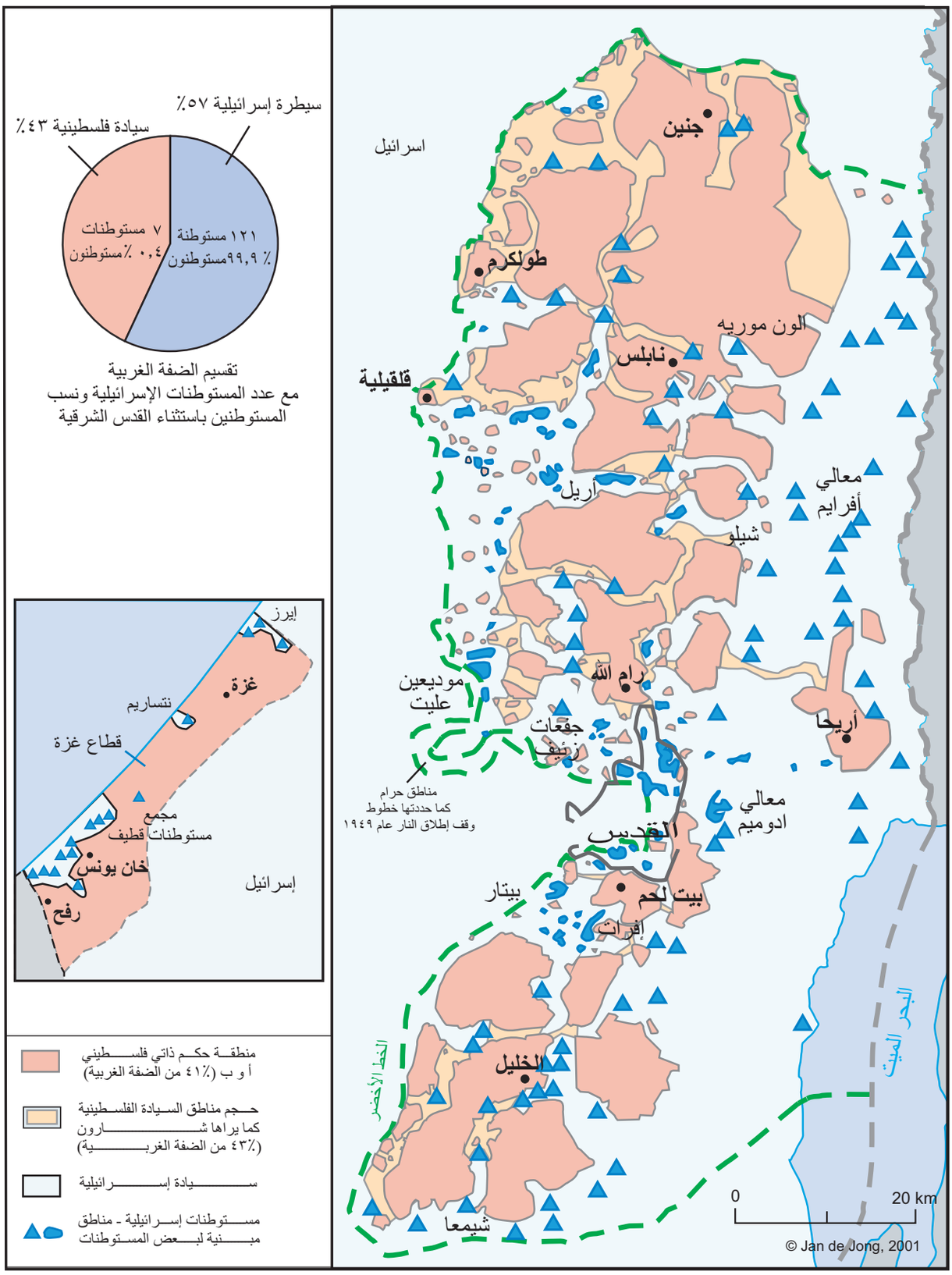

إعادة اجتياح الأراضي الفلسطينية، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢

مع دخول الانتفاضة الثانية عامها الثاني، أخذت إسرائيل تدفع بشكل متزايد بقوتها العسكرية الهائلة إلى المراكز السكانية الفلسطينية المشتتة عن بعضها بفعل الحواجز العسكرية الإسرائيلية التي تطوقها من مختلف الجوانب. وقد اتخذت إسرائيل سلسلة من الخطوات المنظمة في محاولة منها لتقويض البنى السياسية والاقتصادية الفلسطينية، بما في ذلك: اتباع سياسة الاغتيالات، وتصعيد عمليات اجتياح مناطق السلطة الفلسطينية، وزيادة وتيرة غاراتها الجوية على البنى التحتية والمناطق السكنية الفلسطينية، والشروع في عدوان دبلوماسي يهدف إلى تقويض القيادة الفلسطينية. وقد حققت شراكة شارون – بيرس نجاحاً في مسعاها الهادف إلى تقويض وعزل القيادة الفلسطينية، خاصةً مع الرفض الأمريكي اللازم حتى لعقد لقاء مع الرئيس عرفات وإحجامها عن المشاركة اللازمة لإنهاء الصراع. وفي الوقت الذي قال فيه وزير الخارجية الأمريكي لشارون "تحليك بضبط النفس يعطينا الأمل"، أكد شارون للعالم "نحن لا نهدد في هذه الحكومة، وإنما ننفذ".[١] وفي سياق السياسة التي اتبعتها إسرائيل خلال الفترة الممتدة من أيلول ٢٠٠٠ إلى نهاية عام ٢٠٠١، والتي وصفتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنها "إحدى أفظع انتهاكات حقوق الإنسان التي يمكن للمرء أن يتصورها"، أقدمت إسرائيل على إعدام حوالي ٦٦ شخصية فلسطينية بارزة، بمن فيهم نشطاء سلام، وسياسيين، وشخصيات عامة.[٢] ومع حلول منتصف صيف ٢٠٠٢، كانت إسرائيل قد أقدمت على قتل ١.٦٥٦ فلسطيني وإيقاع حوالي ٢٠.٠٠٠ إصابة في صفوف الفلسطينيين. تجدر الإشارة إلى أن نسبة القتلى في صفوف عناصر الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية تقل عن ٢٠%.[٣]

بعد مرور ٣٥ سنة على برنامجها الاستيطاني، بلغت مساحة الأراضي التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية المطلقة في الضفة الغربية حوالي ٤١.٩% من مساحتها. ويتضح من مقارنة هذه النسبة بالمساحة الفعلية التي تحتلها المستوطنات مدى خطورة الدور الذي يلعبه البرنامج الاستيطاني في تحديد مصائر السكان الأصليين. وقد جعلت المساحة الخاضعة لسيطرة مجلس المستوطنات الإسرائيلي في الضفة الغربية والبالغة ٢.٣٤٥.٩٠٠ دونم من المنطقة (أ)، البالغة مساحتها ١.٠٠٠.٨٠٠ دونم، مدعاة للسخرية من حيث كونها شكلت ما تمكن الفلسطينيون من تحقيقه بعد أكثر من ٥٤ سنة من النضال.[٤] ومع أواسط عام ٢٠٠٢، كانت القوات الإسرائيلية قد أعادت احتلال حتى هذه المنطقة، وتقلصت مساحة المنطقة الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، من جملة تلك المتبقية من المناطق التي انتقلت لها السيادة عليها بموجب اتفاقية أوسلو، لتصبح مقتصرة على مناطق غير متواصلة تشكل ٦٠% من مساحة قطاع غزة. وقد وصلت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى شفا الهاوية بفعل سياسات هدم البيوت، وتجريف الأراضي، وردم الآبار، وإغلاق القرى، التي ميزت جميعها رد الفعل الإسرائيلي على الانتفاضة. ومع حلول شباط ٢٠٠٢، كان القطاع الزراعي وحده قد تكبد خلال الانتفاضة أضراراً فاقت ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، حيث تم اقتلاع أكثر من نصف مليون شجرة، وتجريف أكثر من ٣٢.٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية.[٥] كما أدى نشر عشرات الحواجز العسكرية الإسرائيلية في مختلف أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة في بتر خطوط المواصلات الفلسطينية. ومع حلول نيسان ٢٠٠٢، أظهرت الإحصاءات المتوفرة أن ٨٤.٦% من سكان الضفة الغربية و ٥٧.٨% من سكان قطاع غزة يعيشون دون خط الفقر.[٦]

بعد إبلاغها الرئيس الأمريكي بوش بأن "عرفات يشكل بن لادن بالنسبة لها"، قامت الحكومة الإسرائيلية بشن أول عملية إعادة اجتياح شاملة لكافة مناطق السلطة الفلسطينية في شهر آذار.[٧] وعلى مدار أربعة أسابيع، احتل الجيش الإسرائيلي كافة قرى ومدن الضفة الغربية، وشرع في عملية تدمير منظمة للبنى التحتية الفلسطينية والمؤسسات والوزارات الفلسطينية. وقد حصد هذا الاعتداء أرواح ٥٠٠ شخص، وتسبب في إفلاس السلطة الفلسطينية على الصعيدين المادي والسياسي. رد الفعل الإسرائيلي على الإنتفاضة التي اندلعت جرّاء حالة الإحباط والانتهاكات المختلفة التي واكبت عملية السلام المجمدة، كان بمثابة تعبير مطلق عن رفضها منح الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير على ٢٢% من مساحة فلسطين التاريخية، تلك المساحة التي تشكل الأراضي الفلسطينية المحتلة حالياً. وتكريساً لهذا الرفض، قامت إسرائيل بإنشاء ٤٠ مستوطنة جديدة في تلك المساحة خلال ١٢ شهر سبقت الاجتياح.[٨]

تمثل رد فعل الإدارة الأمريكية (جورج بوش) على أول عملية إعادة اجتياح واعتداء على السلطة الفلسطينية في الإعلان عن شارون "رجل سلام"، والإعلان في أواخر أيار ٢٠٠٢ عن أن الإدارة الأمريكية لم تعد تعتقد بجدوى الحل المستند إلى دولتين، والذي تم بحثه في مباحثات الوضع الدائم السابقة. بدلاً من ذلك، اقترحت الإدارة الأمريكية أن تقوم إسرائيل "بتقديم نوع من الأفق المستقبلي" للفلسطينيين.[٩] سافر رئيس الوزراء شارون إلى واشنطن بعد وقت قصير من صدور هذا الإعلان عن وزارة الخارجية، وعقد اجتماعاً مع الرئيس بوش من أجل إرساء ملامح رؤيته لذلك "المستقبل". وقام بذلك فعلاً، لكن صدى التمادي الإسرائيلي خلال عمليتها العسكرية جاء على شكل سلسلة من الهجمات المسلحة على أهداف إسرائيلية. وانحاز بوش سريعاً إلى جانب شارون، وأعطى – في خطاب ألقاه في أواخر حزيران – الحكومة الإسرائيلية المتشددة ضوءاً أخضراً لتدمير السلطة الفلسطينية نهائياً؛ الأمر الذي شكل مفاجأة حتى لكبار "الصقور" في الحكومة الإسرائيلية. وبدعوته الفلسطينيين إلى "انتخاب" قيادة فلسطينية "مختلفة"، كشرط مسبق لإجراء مباحثات سلام، وبمصادقته على الأعمال التي اقترفتها حكومة شارون – بيرس حتى الآن، فإن خطاب بوش حمل أكثر التعبيرات وضوحاً للدعم الأمريكي لإسرائيل في تدميرها للقيادة الفلسطينية المنتخبة ومؤسساتها.[١٠] وفي غضون أيام قليلة من خطاب بوش، قامت إسرائيل بإعادة احتلال الضفة الغربية بالكامل، وشددت الخناق على التجمعات والقرى الفلسطينية، وفرضت حظر تجوال عليها. وتخلل ذلك قيامها باعتقال أعداد غير محددة من الفلسطينيين واحتجازهم دون محاكمة في المعتقل الصحراوي الذي أعادة افتتاحه لهذا الغرض – ذلك المعتقل الذي اكتسب شهرة ذميمة واسعة في الانتفاضة الأولى.

في حزيران ٢٠٠٢، شرعت إسرائيل في تنفيذ سلسلة من "التعديلات الحدودية" على طول الخط الأخضر وحول القدس، بينما أخذت تحيط القرى والبلدات الفلسطينية المحاصرة بحزام أمني من الحواجز العسكرية والأسلاك الشائكة. في أثناء ذلك، استمرت المواقع الاستيطانية في الازدياد والاتساع، واستمر الحظر المفروض على التجمعات الريفية الفلسطينية في حرمان سكانها من الوصول إلى مصدر معيشتهم وتراثهم المتمثل في قطف الزيتون للموسم الثالث على التوالي. وبينما هذا الكتاب في طريقه إلى المطبعة، يتم فرض تغيرات خطيرة وطويلة الأمد على الأرض، والموارد، والقيادة، ومصير أبناء الشعب الفلسطيني. ويتم تنفيذ هذه الأعمال الخطيرة على يد حكومة إسرائيلية يسارية يمينية توحدها أجندة مشتركة لا تمنح السكان الفلسطينيين الأصليين أكثر من احتلال عسكري دائم، واستعمار، واستغلال بتواطؤ دولي ملفت للنظر. تقدم الخريطة المقابلة لمحة بسيطة من عملية تدمير غير متناهية وعزل في كنتونات غير مسبوقة في تاريخ الاحتلال الإسرائيلي؛ وذلك ضمن سياسة هادفة إلى إعادة تحديد مستقبل الصراع.

الخريطة رقم ٣٨

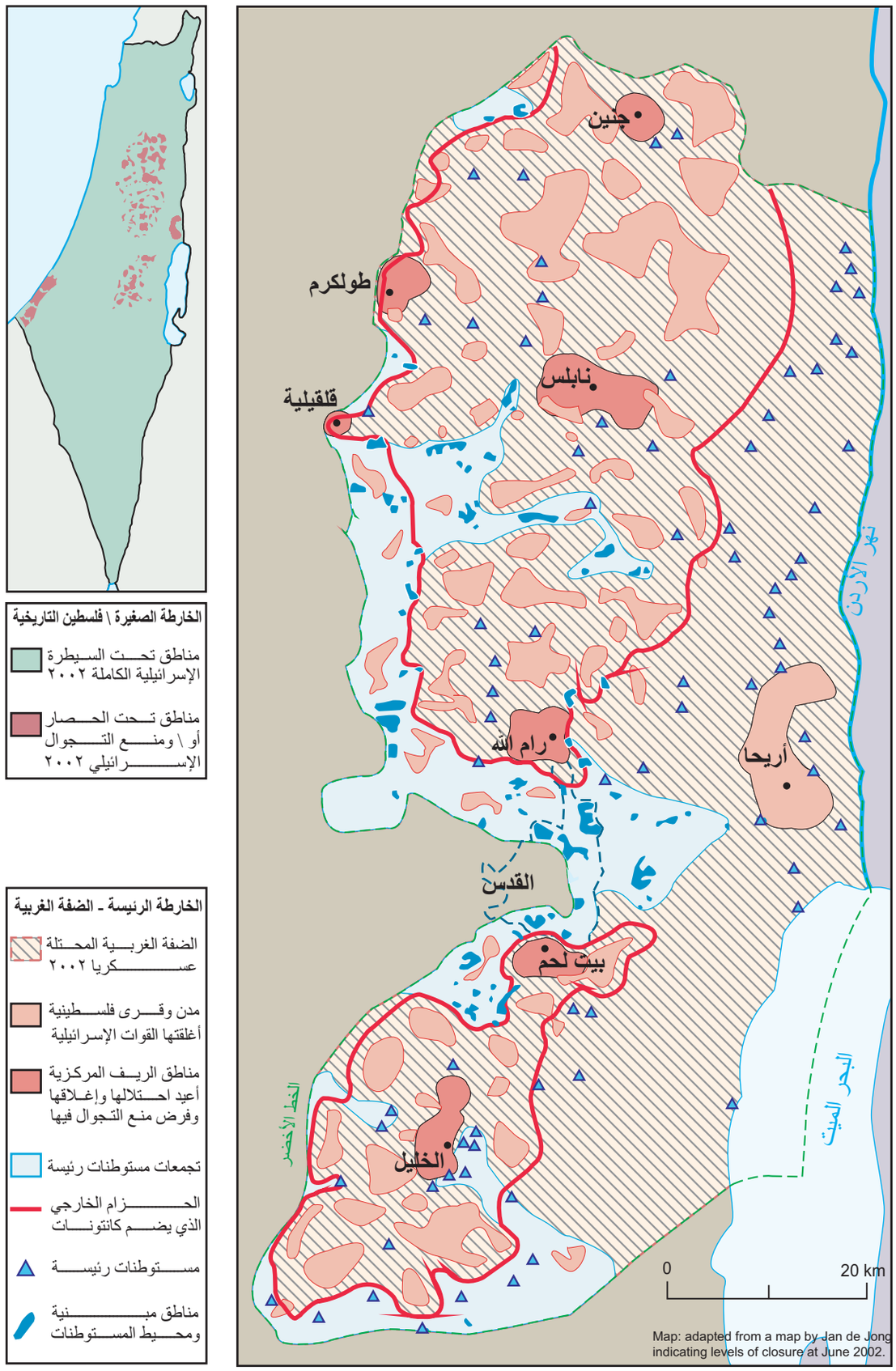

Map: adapted from a map by Jan de Jong indicating levels of closure at June 2002.

ملاحظات على الفصل الثالث

الخرائط ٢٧ – ٣٧

الخريطة ٢٧

[١] تعثرت المباحثات الثنائية في واشنطن، وتزايدت شكوك المعارضين لعملية السلام، بسبب قيام اسحق رابين بإبعاد ٤١٦ ناشط إسلامي في كانون الأول ١٩٩٢، بذريعة الرد على سلسلة من حوادث الطعن بالسكاكين منفصلة على يد أعضاء ينتمون لحركات سياسية إسلامية. لكن الدعم الذي قدمه الرئيس كلينتون لإسرائيل تعارض كلياً مع الاستراتيجية الأكثر اتزاناً التي اتبعها بيكر وبوش. ففي ظل تجاهل تام للقانون الدولي والسياسة الأمريكية التي امتدت طوال ٢٦ عام، أصبح كلينتون الرئيس الأمريكي الوحيد الذي قبل ادعاء إسرائيل بأن القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل بشكل غير قانوني وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة تعتبر أرض "متنازع عليها" وليست "محتلة". لقد أسهم هذا التحول الخطير في المصطلحات الرسمية التي تبناها "الوسيط النزيه" في فشل المسار التفاوضي في واشنطن.

[٢] على الرغم من أن كلتا الرسالتين مؤرختان في ٩ أيلول ١٩٩٣، إلا أن عرفات كان قد وقع رسالته في ٩ أيلول بينما تم توقيع اسحق رابين في ١٠ أيلول. ومع هذا التبادل للرسائل، أضفت منظمة التحرير الفلسطينية طابعاً رسمياً على اعترافها في العام ١٩٨٨ بدولة إسرائيل ككل، بينما جعلت إسرائيل اعترافها مقتصراً على منظمة تمثل الشعب الفلسطيني، وليس دولة أو هيئة موازية لدولة، حيث تمسكت برفضها الاعتراف بدولة فلسطينية شرعية بأي شكل من الأشكال. عبر مفاوضو منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بشكل مختلف عن العلاقة بين اتفاقية إعلان المبادئ وإطار "الحكم الذاتي" لكامب ديفيد؛ حيث أن كلا الطرفين ادعيا بأنهما أحدثا "تحسينات" على تمثيل مصالح شعبيهما في الخطة الأصلية.

[٣] في تشرين الثاني ١٩٩٢، وقبل شهر من إضفاء اسحق رابين طابع رسمي على الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية، نقل شمعون بيرس رسالة إلى ياسر عرفات، عبّر الرئيس المصري حسني مبارك وأعرب فيها عن رغبته ببحث خطة "غزة أولاً". رفض عرفات "غزة" وحدها، وطالب بتواجد فلسطيني في الضفة الغربية. Savir, Uri, *The Process - 1,100 Days That Changed the Middle East*, New York: Vintage Books, 1999, p. 5.

[٤] في ٢٥ شباط ١٩٩٤، أقدم مستوطن إسرائيلي، يدعى باروخ جولدشتاين، على ارتكاب مذبحة بحق ٢٩ مسلم أثناء أدائهم للصلاة في الحرم الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل. ونتيجة لذلك ولضغوط مارستها عليها شخصيات قيادية في منظمة التحرير نفسها والمجتمع المدني الفلسطيني (بمن فيهم رئيس الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات واشنطن) من أجل إجبار إسرائيل على أخلاء التجمع اليهودي من الخليل وطرح قضية المستوطنات على مائدة المفاوضات، قامت منظمة التحرير الفلسطينية بتعليق المباحثات حول فكرة غزة – أريحا. لكنها اضطرت لاستئناف المفاوضات تحت ضغوط الدول المانحة والولايات المتحدة، وتهديدات رابين بوقف المفاوضات. وبذلك لم تحقق منظمة التحرير الفلسطينية أي إنجاز ذي معنى عن تعليق المفاوضات، على الرغم من نشر قوات تواجد دولية مؤقته في مدينة الخليل (وهي قوة غير مسلحة). لمزيد من المعلومات، راجع:

Ashrawi, Hanan, *This Side of Peace*, New York: Touchstone Books, 1995, pp. 282-285

[٥] Said, Edward, *The End of the Peace Process - Oslo and After*, London: Granta Books, 2000, p. 6.

[٦] Roy, Sara, *The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development*, Washington DC: Institute for Palestine Studies, 1995 (Second Edition), p. 339.

[٧] كان إدوارد سعيد، الأكاديمي الفلسطيني، من أوائل المنتقدين البارزين للاتفاقية، حيث قال إن منظمة التحرير الفلسطينية تميزت بأنها أول حركة تحرير وطنية في التاريخ توقع اتفاقية تبقي بموجبها على القوة المحتلة":

Said, Edward, (interviewed) "Symbol Versus Substance: A Year After the Declaration of Principles," *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXIV, No. 2 (Winter 1995), pp. 60-72, p. 62.

كان داعية حقوق الإنسان الإسرائيلي الشهير، إسرائيل شاحاك، من بين منتقدي الاتفاقية، حيث قال أن: "الاتفاقية تعني أن عرفات قد انضم للنظام الأمني الأمريكي – الإسرائيلي. فيما مقابل ذلك فإنه لم يحصل على أي شيء عدى السماح له بأن يصبح دكتاتوراً محلياً". كما وصف ميرون بينفنستي، رئيس جمعية بيتسيلم، اتفاقية أوسلو ١ بأنها "نصر إسرائيلي وهزيمة فلسطينية مشينة". لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة: Aburish, *Arafat: From Defender to Dictator*, p. 275.

الخريطة ٢٨

[١] Savir, *The Process,* p. 172 & p. 147.

[٢] Ibid. p. 199.

[٣] يستذكر المفاوض الإسرائيلي البارز، أوري سافير قائلاً " كانت غالبية جهودنا وصراعاتنا، ومصادرنا (الطرق الالتفافية) في النهاية تتمحور حول أمن المستوطنات وحركة المستوطنين في الضفة الغربية". راجع المصدر السابق، ص. ١٨٩؛ راجع أيضاً الصفحات ١٧٢ – ١٧٧.

في سياق مقابلة مع صحيفة معاريف الإسرائيلية، أجاب يوسي بيلين، نائب وزير خارجية إسرائيل أثناء محادثات أوسلو ٢، على اتهامات الليكود بأن الحكومة العمالية قد هددت البرنامج الاستيطاني بقوله: "تم تأخير الاتفاقية لشهور عديدة من أجل ضمان عدم المس بالمستوطنات والتأكد من تمتع المستوطنين بأقصى قدر ممكن من الأمن. وهذا بحد ذاته يكرس الحاجة إلى استثمارات مالية هائلة. ولم يكن الوضع في المستوطنات في حال أفضل من الوضع الناشئ بعد توقيع اتفاقية أوسلو ٢". المصدر: مقتطفات من حديث يوسي بيلين لصحيفة معاريف، ٢٧ أيلول ١٩٩٥.

[٤] Land and Water Establishment (LAWE), *By-Pass Road Construction in the West Bank: The End of the Dream of Palestinian Sovereignty*, Jerusalem: LAWE, 1996, pp. 1-3.(ملاحظة: LAWE لم تعد موجودة اليوم.)

كان شمعون بيرس فخوراً بالإنجاز، حيث أخبر أبو العلاء (أحمد قريع) "نحن ننفق مليار شاقل على قواعد جديدة للجيش وطرق التفافية للمستوطنين. نحن أناس جديون!" المصدر: Savir, *The Process,* p. 197.

[٥] Land and Water Establishment (LAWE), *Fraud, Intimidation, Oppression: The Continued Theft of Palestinian Land*, Jerusalem: LAWE, 1995, p. 1.(ملاحظة: LAWE لم تعد موجودة اليوم.)

[٦] Roy, *The Gaza Strip,* p. 349 . خلال الفترة ١٩٩٣ و ١٩٩٦، تضاعفت معدلات البطالة بمعدل ثلاثة أضعاف في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ارتفعت من ١١% إلى ٢٩%. المصدر السابق.

يتضح من نتائج استطلاع للرأي أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس، في شهر شباط ١٩٩٥ – أي بعد مرور عام على مذبحة الخليل –أن أغلبية فلسطينية بنسبة ٨١.٣% تعارض استمرار المباحثات مع إسرائيل طالما استمر النشاط الاستيطاني. وتحتل هذه النسبة أهمية خاصة عند معرفة أن نفس الموقف حظي بتأييد اقتصر فقط على ٥٥.٥% بعد المذبحة مباشرة. المصدر: دبدوب، ليلى، "استطلاعات الرأي الفلسطينية العامة وعملية السلام". مقتطفات وردت في: *Palestine-Israel Journal* [Vol. I], No. 5 (Winter 1995), pp. 60-64, p. 61.

الازدياد بنسبة ٢٦% الذي طرأ على المطالبين بتجميد الاستيطان كشرط مسبق للمباحثات يمكن فهمه بشكل أفضل في ظل الازدياد الكبير الذي طرأ على عمليات شق الطرق الالتفافية خلال المرحلة الانتقالية وتنامي العداء بشكل مستمر لعملية أوسلو بين صفوف المستوطنين وقادتهم. عقب توقيع اتفاقية إعلان المبادئ، قام

مجلس مستوطنات "يهودا والسامرة" وغزة (يشا) بتشكيل ميليشيا مسلحة أطلق عليها اسم هشومير (الحارس)؛ كما قام عدد من أبرز الحاخامات (بمن فيهم الحاخام الأكبر لليهود الغربيين، شلومو جورين) بإصدار أوامر دينية تحظر إخلاء المستوطنات. وخلال عام ١٩٩٥، تم اغتيال ١٤ فلسطينياً على يد المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. المصدر: PASSIA, *Annual Report - 1995*, Jerusalem: PASSIA, 1996, p. 4.

[٧] Savir, *The Process,* p. 166.

[٨] المصدر السابق. ص. ٢٠٥. من الواضح أن "النفوذ" الأمريكي تضمن تهديداً بتعليق مساعدة للسلطة الفلسطينية بقيمة ١٠٠ مليون دولار أمريكي. راجع أيضاً: Said, *The End of the Peace Process*, p. 17.

[٩] وصف المفاوض الفلسطيني، أحمد قريع (أبو العلاء)، الاتفاقية على هذا النحو. المصدر: Savir, *The Process,* p. 185.

[١٠] استثنت إسرائيل القدس الشرقية التي تمت توسعتها وضمها بشكل غير قانوني. كما استثنت أيضاً مياه الإقليمية للبحر الميت وحوالي ٧١ كم٢ من مساحة الأراضي المحايدة حول اللطرون في شرقي القدس. وكان من شأن ذلك أن حد من مساحة الأراضي التي انسحبت إسرائيل منها بموجب الاتفاقيات الموقعة، وأدى إلى ظهور نوعين مختلفين من "الخرائط الإحصائية. وتتوافق النسب المشار لها في هذا الكتاب مع الأرقام الرسمية؛ أي أنها تتماشى بالتالي مع مساحات إجمالية أقل بكثير من الواقع وفقاً للتعريف الإسرائيلي."كما أن أية محاولات لإعادة حساب الأرقام على أساس المساحة الحقيقية للضفة الغربية ستؤدي إلى ارتباك؛ بمعنى أنها تؤدي إلى تناقض مع كافة الاتفاقيات والخرائط الرسمية. المصدر: Applied Research Institute - Jerusalem (ARIJ) & Land Research Center (LRC), "What the Withdrawal Percentages Mean," *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXX, No. 3 (Spring 2001), pp. 146-147.

[١١] على حد وصف ناشط السلام الإسرائيلي أوري أفنيري. المصدر: Avnery, Uri, "Is Oslo Dead?," *Palestine-Israel Journal*, [Vol. I], No. 5 (Winter 1995), pp.26-32, p. 30

لاقت الجهود الإسرائيلية الرامية إلى عزل الفلسطينيين في "كنتونات" بعد اتفاقية أوسلو ٢ انتقادات شديدة، وأكدت على صحة مخاوف أولئك الذي اتخذوا مواقف متشددة بعد انسحابها الأولي. وقد لخصت إحدى جماعات حقوق الإنسان الفلسطينية آثار عملية إعادة الانتشار على النحو التالي: "عمليات إعادة الانتشار الاستراتيجية تعني أنه بمقدور الحكومة الإسرائيلية أن تركز على استيطان الأراضي الفلسطينية المحتلة دون أية عوائق من خلال ادعائها بضرورة إدارة شعب متردد". المصدر: LAW - The Palestinian Society for the Protection of Human Rights and the Environment, *Apartheid, Bantustans, Cantons: The ABC of the Oslo Accords*, Jerusalem: LAW, (undated), p. 14.

رأى إدوارد سعيد أن معارضته لعملية أوسلو مبررة بالقدر اللازم: "ما حصل عليه الفلسطينيون كان سلسلة من المسئوليات البلدية في كنتونات تخضع للسيطرة الإسرائيلية من الخارج. أما إسرائيل، فقد ضمنت موافقة رسمية على احتلالها المستمر باتساق وبتكاليف أقل." المصدر: Said, *The End of the Peace Process*, p. 14

الخريطة ٢٩

[١] محاولات اسحق رابين الفاشلة للحفاظ على مؤهلاته "كأحد الصقور" تمثلت في سلسلة من الإغلاقات المشددة للأراضي الفلسطينية المحتلة، وإصداره الأمر باغتيال زعيم حركة الجهاد الإسلامي، فتحي الشقاقي في ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٥. إلا أن أي من هذه الإجراءات لم تفلح في استرضاء خصومه المتشددين؛ الذين اختاروا أن يتجاهلوا ازدياد عدد المستوطنين في عهده بنسبة ٣٩%، وقيامه بمصادرة حوالي ٥% من مساحة الضفة الغربية خلال فترة ولايته، وتأكيداته على التزاماته تجاه البرنامج الاستيطاني. المصدر: The Palestinian Council for Justice and Peace, *Special Bulletin: Israeli Colonization*, Jerusalem: PASSIA, 1997, pp. 4-5.

[٢] مقتطفات من حديث نتنياهو. المصدر: Shlaim, *The Iron Wall,* p. 574.

[٣] نشرت لجنة شمجار تقريرها في ٢٦ حزيران ١٩٩٤. على الرغم من استماعها لشهادات تؤكد وجود قوانين تحظر على الجنود أن يطلقوا النار على المستوطنين تحت أي ظرف، إلا أن التقرير أعفى الجيش من أية مسئولية: "عندما يظهر جندي على الساحة (في هذه الحالة، مسجد تحت حراسة مشددة أثناء صلاة الجمعة) ويرى يهودياً يصوب سلاحه لإطلاق النار، فإنه ليس بمقدور ذلك الجندي أن يحدد في نفس اللحظة – دون أي تفسير - ما إذا كان اليهودي يطلق النار رداً على شيء ما، أي في حالة دفاعية ضد عمل إرهابي ..." بغية ضمان "أمن" المصلين الفلسطينيين في المستقبل، أوصت اللجنة أن تتواجد قوات أمن إسرائيلية داخل المكان المقدس للمسلمين. راجع: "Report of Shamgar Commission of Inquiry into the Massacre at the Tomb of the Patriarchs in Hebron (extracts)," in *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXIV, No. 1 (Autumn 1994), pp. 143-145.

بعد المذبحة، نأى حزب العمل الحاكم بنفسه عن المستوطنين المتطرفين في الخليل، حيث عززت بذلك من الاعتقاد المحلي والدولي بأن التجمع العنصري المتطرف ظهر في الخليل بشكل غير منظم أو من خلال بعض الأحداث التي أضفي عليها طابع قانوني زائد ودون أي رادع. إلا أن هذا التمثيل الخاطئ الواسع الانتشار يتعارض بشكل كبير مع التاريخ الموثق جيداً للتجمع الاستيطاني في الخليل. وفي الحقيقة، كان الاستيطان في الخليل عنصراً "اختيارياً" من عناصر خطة مهندس الاستيطان العمالي يغيئال ألون الأصلية للعام ١٩٦٧. عندما تحركت مجموعة متطرفة من المستوطنين من تلقاء نفسها دون تفويض رسمي من الحكومة العمالية واستولت على فندق في المدينة بشكل غير قانوني في عام ١٩٦٨، كان يغيئال ألون من بين أوائل قادة حزب العمل الذين التقوا بهم. وقد اتخذ ترتيبات تقضي بتزويدهم بالسلاح والمركبات والمؤن؛ ومن ثم أوعزت حكومته لمستشارها القانوني في تعديل القوانين السارية التي تحظر أي تواجد إسرائيلي مدني غير مرخص داخل مناطق مدينة فلسطينية لفترة تزيد عن ٤٨ ساعة. وقد تولى مئير شمجار (المستشار القانوني في حينه، وأصبح في وقت لاحق قاضي في محكمة العدل العليا ومن ثم رئيساً للجنة شمجار) إعادة صياغة الأمر العسكري بشكل يسمح بتواجد المستوطنين – الذين كان الوزير العمالي ألون قد زودهم بالسلاح للتو. ومن ثم شرع حزب العمل في تكثيف عمله على تشريع وتسليح وتطوير التجمع الاستيطاني في الخليل. (وامتد في النهاية ليصبح تجمعاً استيطانياً رئيسياً في كريات أربع) أكثر من أية مستوطنة أخرى من المستوطنات الأوائل. راجع: Demant, *Ploughshares into Swords,* pp. 153-159. Also, Harris, *Taking Root,* p. 40 & pp. 108-110.

[٤] مقتطفات من كلام بنيامين نتنياهو. The Palestinian Council for Justice and Peace, *Special Bulletin: Israeli Colonization,* p. 6.

[٥] سقط ١٥ جندياً إسرائيلياً في "انتفاضة النفق". "Rocks and Rockets: Oslo's Inevitable Conclusion," *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXX, No. 3 (Spring 2001), p. 68-81, p. 69.

[٦] شكلت معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية للعام ١٩٩٤، والتي تم التوصل على خلفية اتفاقية إعلان المبادئ، مصدر جدل في المملكة الأردنية الهاشمية، وألقت أهمية خاصة على التراجع الإسرائيلي عن عملية أوسلو على المستوى الإقليمي. ولم يكن من السهل على الملك حسين أن يوفّق بين سعيه لتبوء مكان بارز في اتصالات "التطبيع" مع إسرائيل، وذلك حتى يبقى مؤهلاً للحصول على المساعدات الأمريكية الحيوية المرتبطة بعملية السلام، وبين الرفض الإسرائيلي الواضح للاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين؛ وذلك على الرغم من أن مستوى الاضطهاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يكن قد وصل حداً متفاقماً.

[٧] على حد قول رئيس بلدية الخليل، مصطفى النتشة "ليس المبدأ بحد ذاته مثيراً للقلق، بل حقيقة أن منحهم موطئ قدم في وسطنا من خلال تقسيم البلدة قد يمكنهم من اتخاذ ذلك ذريعة للبقاء في كافة المستوطنات الأخرى ..." مقتطفات من حديث النتشة وردت في: Said, *The End of the Peace Process*, p. 132.

[٨] من خلال إجبارهما الفلسطينيين على إعادة التفاوض حول الانسحاب الجزئي من الخليل المحدد في اتفاقية أوسلو ٢، تكون إسرائيل والولايات المتحدة قد أرستا سابقة لمزيد من التأخير في المستقبل، وإعادة التفاوض، وعدم التنفيذ؛ بالإضافة إلى إضفاء الولايات المتحدة شرعية على تغليب القضايا السياسية للأحزاب المحلية على الاتفاقيات الملزمة بموجب المواثيق الدولية. وفي سياق استعراضه لعملية أوسلو، يشير الباحث معين رباني إلى بروتوكول الخليل باعتباره "نمط واضح

ترفض فيه إسرائيل تنفيذ التزاماتها، ومن ثم تسعى وتتمكن من الحد من هذه الالتزامات من خلال اتفاقيات جديدة، وتستمر في المراوغة بشكل منهجي منتظم يجعلها في النهاية تطالب بمفاوضات إضافية، الأمر الذي يؤدي إلى اتفاقية مخففة أخرى". Rabbani, "Rocks and Rockets", p. 71.

[٩] فيما يتعلق ببروتوكول الخليل، تحدث نتنياهو أمام الكنيست قائلاً "قبل تسعة شهور من اليوم، كنا في وضع قد نجد فيه أنفسنا على حدود (١٩٦٧) تقريباً .... أقول للمعارضة والإئتلاف معا: لقد غيرنا هذا الوضع بالكامل.... (الآن) سوف نجري مفاوضات مع تمتعنا بالوقت اللازم والقدرة، وحرية المناورة السياسة التي لم نتمتع بها من قبل." بنيامين نتنياهو" خطاب أمام الكنيست حول بروتوكول إعادة الانتشار من الخليل"، ١٦ كانون الثاني ١٩٩٧. لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، يرجى مراجعة: *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXVI, No. 3 (Spring 1997), pp. 141-143.

الخريطة ٣٠

[١] Applied Research Institute - Jerusalem (ARIJ), *An Atlas of Palestine (the West Bank and Gaza)*, Bethlehem: ARIJ, 2000, p. 25; FMEP, *Report on Israeli Settlement,* November-December 1998, p. 1.

[٢] Dennis Ross, quoted in Watzal, *Peace Enemies,* p. 111.

[٣] حوالي رُبع مساحة المنطقة "ب" الجديدة عبارة عن صحراء غير مأهولة وصنفت على أنها "منطقة طبيعية" – أي خارج نطاق التنمية الفلسطينية. مقتطفات من "رسائل التأكيدات" الأمريكية الموجهة إلى إسرائيل، ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٨ : *The [Israeli] Prime Minister's Report*, Vol. 2, No. 34, 3 November 1998.

[٤] تمثلت إحدى نتائج السياسة "المناهضة للإرهاب" في إغلاق مراكز طبية وتعليمية تديرها مؤسسات وجمعيات خيرية إسلامية مرتبطة بأحزاب إسلامية. لم يكد يمر أسبوعين على توقيع اتفاقية (واي ريفر) حتى تم إغلاق جمعية النقاء النسائية الإسلامية في بيت لحم، والتي كانت تدير روضة أطفال وعيادة خارجية؛ وتلا ذلك إغلاق العديد من المؤسسات والجمعيات الأخرى. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة:

Roy, Sara, "De-Development Revisited: Palestinian Economy and Society Since Oslo," *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXVII, No. 3 (Spring 1999), pp. 64-82, p. 79.

[٥] راجع: Morris, Benny, *Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881–1999,* UK: John Murray Ltd., 2000. Also, Aruri, Nasser, "The Wye Memorandum: Netanyahu's Oslo and Unreciprocal Reciprocity," *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXVIII, No. 2 (Winter 1999) p. 21-28, p. 21.

[٦] Watzal, *Peace Enemies,* p. 123.

[٧] مقتطفات مقتبسة من حديث شارون: PASSIA, 100 Years of Palestinian History, p. 358. لمزيد من المعلومات حول المواقع الاستيطانية والطرق، يرجى مراجعة: FMEP, Re¬port on Israeli Settlement, March-April 1999, p. 7. كما يرجى مراجعة: Masalha, Imperial Israel and the Palestinians, pp. 100-103.

[٨] Shlaim, *The Iron Wall,* p. 605.

[٩] FMEP, *Report on Israeli Settlement,* January-February 1999, p. 3. See Map 28.

الخريطة ٣١

[١] أيهود براك أيضاً أعلن عن موقفه ضد أي وجود عسكري فلسطيني مستقبلي. راجع:

Dr. Mahdi Abdul Hadi, Awakening Sleeping Horses And What Lies Ahead, Jerusalem: PASSIA, 2000, pp. 1-4

[٢] العديد من المواقع الواحد والثلاثين الباقية تم إقامتها طبقاً للخطط "الأمنية". راجع:

FMEP, *Report on Israeli Settlement,* November-December 1999, p. 5; also, PASSIA, *100 Years of Palestinian History*, pp. 385-387; Barak, quoted on the Palestinian 'non-state entity' in FMEP, *Report on Israeli Settlement,* July-August 1999, p. 5.

[٣] أظهر استطلاع للرأي أجرته جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في حزيران ١٩٩٩ أن ٦٣% من الفلسطينيين لا يثقون بالنوايا الإسرائيلية بالنسبة لمسيرة السلام، بينما ٥٤% مقتنعين بأن أيهود براك لن يطبق الالتزامات المتأخرة من مذكرة واي ريفر.

PASSIA, *100 Years of Palestinian History*, p. 382.

[٤] شهر أيار ١٩٩٩ الأصلي كان منصوص عليه في الجدول الزمني لإعلان المبادئ. أدى توقيع أوسلو ٢ عام ١٩٩٥ إلى تأجيل هذا التاريخ حتى تشرين الأول ١٩٩٩.

[٥] حددت منظمة العفو الدولية عدد الجيوب الفلسطينية المعزولة في مناطق أ و ب بحوالي ٢٢٧ جيب؛ لا تزيد مساحة ٨٨% منها عن ٢ كم مربع. اقتباس عن منظمة العفو الدولية في Roy, *The Gaza Strip,* p. 340

[٦] طالب الجدول الزمني لاتفاق أوسلو ٢ من إسرائيل إتمام ثلاث عمليات إعادة انتشار إضافية قبيل حلول تشرين الثاني ١٩٩٧.

[٧] راجع الخريطة ٢٨.

[٨] FMEP، تقرير حول الاستيطان الإسرائيلي، أيلول – تشرين الأول ١٩٩٩، ص ٩. راجع أيضا PSC Information Paper on Israeli Settlement Policy – 2001, website: www.palestinecampaign.org

الخريطة ٣٢

[١] كذلك الخارطة المماثلة رقم ٣ والمرفقة بالاتفاقية.

[٢] كذلك الخارطة المماثلة رقم ٦ والمرفقة بالاتفاقية.

[٣] للاطلاع على نص "المرر الآمن" كاملاً الرجاء زيارة http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/peace/guide/pages/the%20israeli-palestinian%20interim%20agreement%20-%20annex%20i.aspx#article10

[٤] أشر غرهام، "لا آمن ولا حر"، *الأهرام الأسبوعية*، العدد رقم ٤٥٠ (٧-١٣ تشرين (أكتوبر ١٩٩٩)، http://weekly.ahram.org.eg/1999/450/fr2.htm [دخلت ٠٥\٠٤\٢٠١٤].

[٥] "وصلة الشرق الأوسط"، سي بي أس، ٤ تشرين (أكتوبر) ١٩٩٩، http://www.cbsnews.com/news/mideast-peace-connection/

[٦] أشر غرهام، "لا آمن ولا حر".

[٧] المصدر السابق.

[٨] الملحق I، المادة VIII.

[٩] أشر غرهام، "لا آمن ولا حر".

[١٠] المصدر السابق.

[١١] سونتاج، ديبورا، "وصلة تفتح الضفة الغربية أمام صيادي فرص العمل من غزة" *النيويورك تايمز* ٢٦ تشرين (أكتوبر) ١٩٩٩.

[١٢] "اختراقات إسرائيل لمعاهدة أسلو"، *دائرة منظمة التحرير الفلسطينية لشؤون المفاوضات*، http://www.robat.scl.net/content/NAD/negotiations/neg_violations/index.php [دخلت ٠٥\٠٤\٢٠١٤].

[١٣] دائرة منظمة التحرير الفلسطينية لشؤون المفاوضات، " ملخص – المفاوضات وعملية السلام"، ٢٠٠١، http://nad-plo.org/print.php?id=76, ، للمزيد "الطريق غير الآمن – تقرير خاص عن الممر الآمن"، مركز فلسطين لحقوق الإنسان، ٩ كانون (ديسيمبر) ١٩٩٩، http://www.pchrgaza.org/files/Reports/English/08dec.htm .

[١٤] كانت فلسطين ستقام على ما يقارب ٩٧% من أرضي الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى بعض الأراضي الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية من خلال عملية "تبادل الأراضي" للتعويض عن نسبة ال ٣% المتبقية من الأراضي الفلسطينية والتي تم بناء مستوطنات إسرائيلية عليها. كردجي، نيك، *معاهدة جنيف: خطة أم حجة؟* باسيا، ٢٠٠٤، صفحة١٩.

[١٥] "اتفاقية المعابر من وإلى قطاع غزة المتفق عليها"، يونيسكو، ١٥ تشرين (نوفمبر) ٢٠٠٥، http://www.unsco.org/Documents/Key/AMA.pdf [دخلت ٠٥.٠٤.٢٠١٤].

الخريطة ٣٣

[١] يوئيل زنجر، اقتباس وارد في Watzal, *Peace Enemies,* p. 69.

[٢] أمر رابين إغلاق قطاع غزة في آذار ١٩٩٤. وفي السنوات التالية، جرى تخفيف وتشديد الإغلاق بدرجات متفاوتة. في الفترة ما بين ١٩٩٣-١٩٩٦، تم فرض إغلاق كلي تقريباً ثلث كل عام. ولم تؤدي سياسة الإغلاق إلى رفع أرقام البطالة فحسب، بل أيضا خلقت حالة من الغموض في قطاع الإنتاج في غزة، والذي يعتمد على أسواق الضفة الغربية وإسرائيل ويحتوي على منتجات زراعية كبيرة قابلة للتلف. Roy, *The Gaza Strip,* pp. 333-350.

[٣] المصدر السابق، ص ٣٣٤.

[٤] Sara Roy, "De-Development Revisited: Palestinian Economy and Society Since Oslo," *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXVII, No. 3 (Spring 1999), pp. 64-82, p. 76.

[٥] PASSIA, *Special Bulletin on Palestinian Refugees*, 2001, pp. 3-4

[٦] هذا الرقم يتجاوز ١.٠٠٠ مرة المعدل الموجود داخل إسرائيل. Roy, *The Gaza Strip,* p. 15

[٧] من الصعب حساب عدد السكان المقيمين في مستوطنات غزة بالضبط، لأن عدد من الوحدات السكنية فارغة. إلا أن الأرقام الرسمية الإسرائيلية تحدد إجمالي عدد السكان بحوالي ٦.٩٧١ نسمة في منتصف عام ٢٠٠١، في حين ظلت أعداد المستوطنين غير الرسمية أقل قليلاً - حوالي ٦.٥٠٠

[٨] المصدر السابق، الصفحات ١٦٢-١٧٨.

الخريطة ٣٤

[١] ما لم يذكر خلاف ذلك، تكون أرقام الضفة الغربية هنا شاملة للقدس الشرقية. تعتبر إسقاطات العام ٢٠٠٠ بشكل عام تقدير قليل لأن معدل النمو المرتفع تذبذب خلال السنوات الثلاث المعنية، ووصل في النهاية إلى ٥.٤% في غزة. راجع،

PASSIA Diaries 1999-2002, Jerusalem: PASSIA (various years). Also, PCBS website: www.pcbs.org.

[٢] شكلت الفئة العمرية من ٠-١٤ ما يزيد على ٥٠% من سكان قطاع غزة عام ٢٠٠٠. توزيعات العمر وأحجام القرية – المدينة استناداً إلى إسقاطات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٠١ مأخوذة من بيانات تعداد ١٩٩٧، واردة في:

PASSIA, *Diary 2002*, Jerusalem: PASSIA, 2001, p. 263. RC populations are from UNRWA, quoted in PASSIA, *Palestinian Refugees - Special Bulletin*, 2001, pp. 3-4.

تدرج قاعدة بيانات PALDIS-LDC (نظام معلومات تنمية الأراضي الفلسطينية التابع للجنة الدفاع عن الأراضي الفلسطينية) حوالي ٨٠٠ تجمع فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك الخرب والمضارب البدوية الصغيرة. يمكن تحقيق أرقام أعلى إذا ما تم شمل مضارب البدو الرحل بشكل موسمي واحتساب المخيمات الفعلية (تحديداً في جنوب قطاع غزة) بشكل منفصل.

[٣] يعتبر إحصاء أعداد الفلسطينيين بالضبط في كل من "المناطق" الثلاث غير متوفرة. وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من فلسطينيي الضفة الغربية يقيمون في المنطقة ب، ومعظم المنطقة ج إما أنها غير مأهولة أو مناطق نائية زراعية أو مأهولة بشكل خفيف، فإن الادعاءات الإسرائيلية المتكررة بأن السكان الفلسطينيين في المنطقة أ و ب يشكلون تقريباً ٩٨% تعتبر زائفة لأن إسرائيل تنكر وجود كامل منطقة القدس التي يبلغ عدد سكانها ربع مليون فلسطيني وتهمل الاحتلال المتواصل للمنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في الخليل (H2). تقريباً، ٩٠% من فلسطينيي الضفة الغربية يخضعون لنوع ما الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود بحلول العام ٢٠٠٠، على الرغم من أن غالبيتهم العظمى ظلوا تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية (أي في المنطقة ب) وغالبتهم متواجدين إما في قراهم أو المناطق المحيطة بها مباشرة والمصنفة ج. بالإضافة إلى ذلك، فإن طبيعة "الجيوب" التي تحظى بحكم ذاتي محدود تعني أنه في الوقت الذي تنام فيه فعلياً الغالبية العظمى في المنطقة ب أو أ، فإن غالبة كبيرة مساوية مجبرة للمرور من خلال أو دخول المنطقة ج من أجل الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك المدارس، والمستشفيات، والوزارات، ومكاتب البريد والأسواق.

[٤] إحصاء عدد اللاجئين، بما في ذلك أولئك المقيمين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك العدد التقديري للاجئين غير المسجلين. خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، يتركز السواد الأعظم من الفلسطينيين في الأردن، حيث يبلغ عددهم ٢.٤٣٤.١٣٠ نسمة، بالإضافة إلى وجود جاليات أقل حجم في لبنان، وسوريا، والمملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة ودول الخليج العربي. راجع:

PASSIA, *Special Bulletin on Palestinian Refugees*, 2001, p. 2 & p. 7.

[٥] الطوائف المسيحية الأخرى تشمل (الترتيب حسب الحجم): كاثوليك روم، وكاثوليك يونان، وبروتستانت، وأرمن، وسريان، وأقباط، وموارنة، وأثيوبية. لا يعتبر السكان المسيحيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة ممثلين في أعداد الفلسطينيين بكافة أنحاء العالم، على الرغم من أن المسيحيين كانوا يشكلون ١٠% من إجمالي السكان عام ٢٠٠٠.

[٦] أرقام الاستيراد – التصدير استناداً إلى تقرير اليونسكو لربيع عام ٢٠٠٠، اقتباس وارد في:

quoted in B'Tselem, *Civilians Under Siege: Restrictions on Movement as Collective Punishment*, Jerusalem: B'Tselem, January 2001 (Information Sheet), p. 11. أرقام تسديد ضريبة القيمة المضافة تستند إلى تقرير اليونسكو، نوفمبر ٢٠٠٠، اقتباس وارد في Hammami, Rema, & Tamari, Salim, "The Second Uprising: End or New Beginning?" *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXX, No. 2 (Winter 2001), pp. 5-25, p. 16.

[٧] حسابات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٠٠، أدرجت حوالي ٦٤% من فلسطينيي الأراضي الفلسطينية المحتلة دون خط الفقر المقرر للأسرة وقدره ١.٦٢٢ شاقل جديد (تقريباً ٤٠٠ دولار أمريكي في بداية ٢٠٠٠) في الشهر للعائلة المكونة من شخصين بالغين وأربعة أطفال. بالنسبة للفقر النسبي، فإن المعدلات غير متوفرة بخصوص هذه الفقرة. راجع:

The World Bank (extracts from a report of the West Bank and Gaza Office), "Targeting the Poor in the West Bank and Gaza," *Palestine-Israel Journal*, Vol. VIII, No. 3 (2001), pp. 88-91. Also: B'Tselem, *Civilians Under Siege*, p. 15.

[٨] Roy, Gaza Strip, pp 362-262.

[٩] على الرغم من أن فقط ثلاث من المواقع الاستيطانية الجديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (باستثناء القدس الشرقية) قد تم إقامتها من قبل الحكومة، فقد حظي تطوير ٤٢ موقع بالتشجيع، باستثناء ١١ موقع. راجع السلام الآن:

Facts on the Ground Since the Oslo Agreement, September 1993," Palestine-Israel Journal, Vol. VII, No. 3-4 (2000), pp. " 147-152, pp. 147-148; also: PASSIA, Settlements and the Final Status Talks – Special Bulletin, Jerusalem: PASSIA, 2001, .p. 7. Also: Peace Now October 1999 report, quoted in PASSIA, Diary 2000, p. 255

الخريطة ٣٥

[١] أجدر أن يوضع اللوم على نقص الخبرة السياسية لدى براك وعلى عدم لباقته التي تم إقرارها بشكل واسع من أن يوضع على مواقفه تجاه عملية السلام في تخلي قطاع واسع من معسكره عنه. تألف ائتلافه الأولي من سبعة أحزاب، تتراوح في أيديولوجيتها من الحزب الديني الوطني المرتبط بالمستوطنين إلى حزب ميرتس الذي يغلب عليه العلمانيين و "الحمائم". حصل الانسحاب الأول من جانب حزب يهوداة هتوراه (٥ مقاعد) رداً على رفض براك منع نقل توربين كهرباء في يوم السبت. وحصل النزاع الثاني بين حزب شاس الديني وميرتس على الأموال المخصصة للتعليم مما كلفه عشرة مقاعد أخرى (ميرتس)؛ وعندما تركت شاس (١٧ مقعد) الحكومة لاحقاً على نفس الموضوع، ظل يتزعم أقلية تتألف من ٤١ عضو كنيست. راجع Barr, Patricia, *Not a Referendum on Peace,* Peace Now Information Paper, January 2001, website: www.peacenow.org.

[٢] كانت زوجة الرئيس، هيلاري كلينتون، بنفس الوقت تُحضّر لخوض الانتخابات المحلية في نيويورك. وحسب أحد المصادر، أشار كلينتون إلى تعطشه لتوقيع اتفاق سلام شامل (وتاريخي) على أنه "رحلة للتكفير الشخصي"، في إشارة إلى صورته المشوهة عشية الاستماع للاتهام الموجه إليه فيما يتعلق بفضيحة مونيكا لوينسكي (شباط ١٩٩٩).

Quandt, William, "Clinton and the Arab-Israeli Conflict: The Limits of Incrementalism," *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXX, No. 2 (Winter 2001), pp. 26-40, p. 28.

[٣] الرئيس كلينتون مخاطباً عرفات، اقتباس وارد في:

Malley, Robert & Hussein Agha, "Camp David: Tragedy of Errors," *New York Review of Books*, 9 August 2001, reproduced in *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXXI, No.1 (Autumn 2001), pp. 62-75, p. 68.

[٤] اضطر أيهود براك للدعوة إلى عقد انتخابات مبكرة قبل المغادرة، الأمر الذي كان له أثر على تقليص محادثات الوضع الدائم بمسألة نجاح أو فشل للسياسة الإسرائيلية الداخلية، مع توقف مهمة أيهود براك على قدرته في تحقيق نتائج، لأن شارون الذي يقود "الصقور" في إسرائيل لم يدخر جهداً لهزيمته في الانتخابات. وقد اعتبر المفاوض الإسرائيلي يوسي بيلين لاحقا بأن "أي منا لم يكن جاهزاً ... لم تكن هناك شبكة أمان".

Beilin, Yossi, (and others in roundtable discussion), "Taking Stock: Looking at the Past, Searching for the Future," Palestine-Israel Journal, Vol. VIII, No. 3 (2001), pp. 25-42, p. 25.

[٥] على العكس من المزاعم الإسرائيلية – الأمريكية في ذلك الوقت (التي سقطت لاحقاً) لم يكن العرض الإسرائيلي محدد بشأن معظم القضايا، بما في ذلك النسب المئوية التي سيجري ضمها. ومرة أخرى، أدى تقليص إجمالي مساحة الضفة الغربية بحوالي ٥.٤% إلى تحريف الأرقام ولم يتم كذلك رسم أي خارطة رسمية. راجع:

FMEP, *Crossroads of Conflict: Israeli-Palestinian Relations Face an Uncertain Future* - Special Report, Washington DC: FMEP, 2000. Also: Hanieh, Akram, "The Camp David Papers," *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXX, No. 2 (Winter 2001), pp. 75-97, p. 82.

[٦] الحديث عن "مقايضة الأراضي" بشكل تعويضي بعد كامب ديفيد كان مضللاً. في كامب ديفيد، بذلت إسرائيل قصارى جهودها لإعطاء الفلسطينيين ما يعادل ١% من (المنطقة المقتطعة) من الضفة الغربية في منطقة غير محددة وبجودة غير محددة. لم تلعب صيغة "مقايضة الأراضي" دور هام في كامب ديفيد، لكن تم تناولها بشكل أكثر تفصيل في محادثات طابا في كانون الأول ٢٠٠١. Klug, Tony, "The Infernal Scapegoat," *Palestine-Israel Journal*, Vol. VIII, No. 3 (2001), pp. 7-15, p. 9.

[٧] سوف يتألف الصندوق الدولي الذي اقترحته إسرائيل – ولاحقاً صادق عليه الرئيس كلينتون – من أموال دولية، وليس إسرائيلية، وسوف يعمل على تعويض اللاجئين الفلسطينيين و "اللاجئين اليهود" (أي اليهود الذين هاجروا من الدول العربية – والذين أشار إليهم كلينتون لاحقاً بأنهم "لاجئون في وطنهم"). وبشرط قبول الفلسطينيين إعفاء إسرائيل من مسئوليتها أو التزامها القانوني تجاه خلق مشكلة اللاجئين، وافق أيهود باراك على لعب دور من خلال إطلاق برنامج "إنساني" يهدف إلى فحص المرشحين لإمكانية الحصول على "لم شمل عائلة" في إسرائيل – حتى حد أقصى ٢% من مجمل عدد اللاجئين. (هذا رقم بحد أقصى. مرة أخرى وافقت إسرائيل، دون إلزام نفسها بتفاصيل محددة، على "الاستيعاب" المحتمل للاجئين بمعدل ١٠.٠٠٠ لاجئ في السنة ولفترة عشرة سنوات فقط. وعليه، من الخمسة ملايين لاجئ في عام ٢٠٠٠، والمسجل منهم ٣.٧ مليون لدى وكالة الغوث – سوف تستوعب إسرائيل فقط ٢%). أكرم هنية، أوراق كامب ديفيد، ص ٨٢.

PASSIA, *Special Bulletin on Palestinian Refugees*, p. 2. Clinton, justifying the compensation fund on Israeli TV, 28 July 2001, quoted in "Peace Monitor," *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXX, No. 1 (Autumn 2000), pp. 116-135, p. 121.

[٨] FMEP, *Crossroads of Conflict*, p. 7

[٩] طلب نبيل شعث من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في نهاية القمة، "أرجوا أن لا تظهر الحزن وتبلغ العالم بأن القمة قد فشلت، أرجوا أن تقول بأننا كسرنا المحظورات، وبحثنا جوهر القضية وسوف نواصل العمل". اقتباس من حديث شعث:

Sontag, Deborah, "Quest for Middle East Peace: How and Why it Failed," *New York Times*, 26 July 2001, reproduced in *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXXI, No. 1 (Autumn 2001), pp. 75-85, pp. 82-3.

[١٠] "Peace Monitor," *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXX, No. 1 (Autumn 2000), pp. 116-135, pp. 120-121.

[١١] تم تلخيص أساليب الضغط التي مورست في كامب ديفيد من قبل الأكاديمي البريطاني توني كلوج: "فعلياً، عملت أقوى دولة في العالم إلى جانب أقوى دولة في المنطقة على إغراء أحد أضعف الكيانات التي لا تصل لحد الدولة لقبول مجموعة من العروض غير المدروسة، مع تهديد بالمقاطعة في حال عدم الامتثال". كوج، "The Infernal Scapegoat," p. 9; Barak, quoted in FMEP, *Report on Israeli Settlement,* November-December 2000, p. 2.

الخريطة ٣٦

[١] تم إجراء استطلاع للرأي فلسطيني – إسرائيلي بعد محادثات كامب ديفيد، حيث تم استطلاع رأي الجمهوريين من قبل المركز الفلسطيني للسياسات والأبحاث في رام الله ومعهد هاري اس. ترومان لدعم السلام في القدس. أظهرت الاستطلاعات المفصلة أن أقل من ٢٥% من الإسرائيليين يدعمون موقف رئيس الوزراء في كامب ديفيد، وتقريباً ٦٠% يتهمون براك بتقديم "تنازلات كبيرة" حول فعلياً كل نقطة تفاوضية. بالمقابل، تقريباً ٧٠% من الفلسطينيين يدعمون رفض السلطة الفلسطينية لعرض كامب ديفيد والكثير كان مستاء جداً من التنازلات التي ذكر أنه تم تقديمها من قبل المفاوضين أثناء المحادثات، خصوصاً فيما يتعلق بقضية اللاجئين. راجع استطلاع الرأي الإسرائيلي – الفلسطيني المشترك رقم (١)، ٢٨-٣٠ تموز ٢٠٠٠.

[٢] "النظام الخاص" الذي طرح في كامب ديفيد، بموجبه سوف يحصل الفلسطينيون على ممر خاضع للسيادة الإسرائيلية إلى البلدة القديمة والأماكن المقدسة، بما في ذلك الحرم القدسي الشريف، تم دعمه من قبل ٢٤.٤% فقط من الإسرائيليين الذي جرى استطلاع آرائهم، على الرغم من أن الترتيبات هو وضع المكان تحت السيادة الإسرائيلية وضمنت السيادة الإسرائيلية على جميع مستوطنات القدس الشرقية. المصدر السابق.

[٣] الإصابات حتى ١ تشرين الأول ٢٠٠٠ حسبما وردت في "Peace Monitor," *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXX, No. 1 (Autumn 2000), pp. 116-135, p. 129.

[٤] تم توقيع الصفقة مع حزب شاس (١٧ مقعد)، لكنها كانت أوسع في أثرها نظراً لتعهد ذلك الحزب بمنع أي تصويت ضد براك خلال الشهر. هكذا، جمعت شاس معارضي براك الآخرين حول هذا الاتفاق، ووسعت الترتيب بشكل غير رسمي ليشمل الحزب الديني الوطني، ويهوداة هتوراة وأعضاء في الليكود.

[٥] جاء تحرك براك لتأخير وصول اللجنة عقب يوم واحد من صدور بيان عن الخارجية الأمريكية حول استخدام إسرائيل للقوة (٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٠). كلاهما وارد في "Peace Monitor", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXX, No.1 (Autumn 2000), pp. 116-135, p. 123.
جاءت الجهود الأمريكية المكثفة، على الرغم من المغادرة الوشيكة لكلينتون، عشية تعرض إحدى بواخر الأسطول الأمريكي إلى هجوم عسكري في اليمن. وجاء الهجوم غير المرتبط بالانتفاضة والذي زعم تنفيذه من قبل تنظيم القاعدة، تذكير لاحتمال أن يؤدي الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي إلى حوادث دولية أوسع.

[٦] لو سمح براك للكنيست المضي قدماً في خططها الرامية لحل نفسها والشروع في انتخابات عامة، لكان نتنياهو مؤهلاً لمنافسة شارون على زعامة الليكود وشغل منصب رئيس الوزراء. وبحصر الانتخابات في استفتاء وزاري رئيسي، ترك براك نتنياهو غير قادر على المنافسة، لأن غير أعضاء الكنيست غير مؤهلين للترشح لمنصب رئيس الوزراء بدون إجراء انتخابات عامة. تأثرت حسابات براك بمعرفة محددة بأن حزب العمل/ إسرائيل واحدة الذي ينتمي إليه سوف يعاقب في أي انتخابات عامة وعلى الرغم من تقدم شعبية أرئيل شارون بوضوح في استطلاعات الرأي، فقد كان بنيامين نتنياهو بالنسبة له معارض مرعب أكثر. حاول نتنياهو عبثاً أقناع الكنيست بإضعاف براك وشارون من خلال حل نفسها، لكن مصلحة شارون في أن يبقى المنافس الليكودي الوحيد وقلق غالبية أعضاء الكنيست تجاه الاحتفاظ بمقاعدهم التقت، مما أجبره على التنحي جانبا.

[٧] عرضت صيغة مقايضة أراضي على السلطة الفلسطينية ٢-٤% مقابل ٦%. إلا أنه وكما هو ملاحظ في الخرائط السابقة، فإن النسب المئوية هنا مضللة، فقد عملت إسرائيل، كما في كامب ديفيد وشرم الشيخ، على تقليص مساحة الضفة الغربية بنسبة ٥.٤%. بالنسبة لخريطة طابا، هذا الحساب ضاعف المساحة الحقيقية التي سيجري ضمها إلى إسرائيل وبدلا من نسبة ٩٤% من الضفة الغربية التي تم التشدق بها، عرض في الحقيقة على السلطة الفلسطينية دولة على ٨٨.٦% من الضفة الغربية التي تم احتلالها عام ١٩٦٧. (راجع الخريطة ٢٨). علاوة على هذا الفرق الكمي، فإن جودة الأراضي المعروضة في صيغة مقايضة الأراضي (رمال صحراء النقب ومناطق النقب الجافة الواقعة جنوب منطقة الخليل) لا تقارن بالمناطق التي سيتم ضمها – مجمل محافظة سلفيت (المصدر الأهم في الضفة الغربية للمياه الجوفية)، والقدس الشرقية الموسعة والكتلة الاستيطانية في غوش عتصيون.

[٨] تمثل رد أيهود باراك على هزيمته الساحقة الاستقالة من قيادة حزب العمل والانسحاب من الحياة السياسية. وعندما تقدم أرئيل شارون لاحقاً بدعوة إلى حزب العمل للانضمام إليه في حكومة وحدة وطنية، أعلن باراك أن استقالته "غير رسمية" بعد، وعرض الانضمام إلى عملية بناء الائتلاف الحكومي. وعندما تفوق عليه بيرس، عاد إلى موقفه السابق. حدث كل هذا المسلسل المربك في بحر أيام وسرعان ما تم نسيانه على ضوء العنف المتصاعد والمزايد بين الأحزاب الإسرائيلية، مما ترك المعلقين الخارجيين بانطباع كاذب تماماً بأن باراك خسر "استفتاء على السلام" واستقال من الحياة السياسية وهو مفزوع. بعد ذلك انضم باراك إلى كورس القادة الإسرائيليين "الصقور" بمقارنة ياسر عرفات بصدام حسين، وأسامة بن لادن، ومع استمرار الانتفاضة، وبذلك نجح جزئيا فقط في حيلة لإخفاء إدارته السيئة للمفاوضات، و "الاستخدام المفرط للقوة" في مواجهة المتظاهرين الفلسطينيين في الشهور الستة الأولى من الانتفاضة، ولم يتم التطرق إلى "كرمه" مقارنة بكرم خليفته المنتخب.

الخريطة ٣٧

[١] اقتباس من حديث أرئيل شارون في صحيفة هآرتس بتاريخ ١٢ نيسان ٢٠٠١، وورد في FMEP, *Report on Israeli Settlement,* May-June 2001, p. 3.

[٢] اقتباس من حديث شارون في *Davar* (Israeli daily), 14 July 1995, reproduced in ibid.

[٣] الخسائر الإسرائيلية الأخرى تشمل ٣٦ جندي و ٢٨ مستوطن. "Peace Monitor," *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXXI, No. 1 (Autumn 2001), pp. 103-125, p. 103.

[٤] راجع نص تقرير لجنة ميتشل المختصر في PASSIA *Diary 2002,* p. 292

[٥] اقتباس من حديث شارون في
Sharon-Peres Symbolize Achievements of Zionism, 23 May 2001, see: www.palestinecampaign.org. Also, "Peace Monitor," *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXXI, No. 1 (Autumn 2001), pp. 103-125, p. 104.

[٦] اقتباس من حديث شارون في هارتس، ١٢ نيسان ٢٠٠١، وأعيد ذكره في FMEP, *Report on Israeli Settlement,* May-June 2001, p. 3.

[٧] اقتباس وارد في ليموند، ٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٠، وأعيد ذكره في FMEP, *Report on Israeli Settlement,* March-April 2001, p. 3.

[٨] خلال نفس الفترة، قتل ١٧٣ جندي ومدني إسرائيلي.

[٩] عند إلقاء هذا الخطاب في شهر أيلول ٢٠٠١ في حفل غداء أقيم تكريماً لمستوطني الخليل، تلى لانداو أجزاء من التوراة واصفا الفلسطينيين: "لا يوجد فيهم ما هو جيد، إنهم فقط جروح ورضوض ودمامل فاسدة.

الخريطة ٣٨

[١] مقتطفات من حديث كولن باول وردت في صحيفة هآرتس تحت عنوان "Sharon, US Work Out Settlement Freeze Deal," الذي نشر في ٦ حزيران ٢٠٠١. حديث شارون مقتبس من هآرتس في نيسان ٢٠٠١، وقد ورد أيضاً في: *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXX, No. 4 (Summer 2001), pp. 157-160, p. 158.

[٢] مقتطفات من كلمة مدير عام اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، باول غروسيردير في تشرين الثاني ٢٠٠١: *PASSIA, Chronology Archive, 2000-2001.*

كان ثابت ثابت، ناشط سلام فلسطيني وسياسي رفيع في حركة فتح، من بين ضحايا سياسة الاغتيالات الإسرائيلية، حيث تم اغتياله وهو يغادر منزله في مدينة طولكرم بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٠. وفي آب ٢٠٠١، اغتالت مدافع طائرة أباتشي إسرائيلية الأمين العام للجبه الشعبية لتحرير فلسطين، مصطفى الزبري (أبو علي مصطفى) داخل مكتبه في مدينة رام الله. وقد استهدفت إسرائيل العديد من القادة السياسيين الفلسطينيين (ممن ليس لهم أية صلة بالعمل العسكري) جنباً إلى جنب مع آخرين مسئولين عن عمليات عسكرية ولوجستية.

[٣] لمزيد من المعلومات حول حصيلة القتلى والجرحى حتى ١٩ تموز ٢٠٠٢، يرجى مراجعة الإحصاءات التي أعدتها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني على شبكة الإنترنت. www.palestinercs.org/crisistables/table_of_figures.htm. كما تتوفر معلومات مفصلة حول أعمار وأوضاع المصابين في الموقع الإلكتروني لجمعية حقوق الإنسان الإسرائيلية، بيتسيلم: www.btselem.org وجمعية القانون الفلسطينية. LAW: www.lawsociety.org/intifada2000/list.htm.

[٤] مساحة مناطق التخطيط الحضري (أي مناطق البناء المرخص) حوالي ٢٣٠ مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية بازدياد عدد سكان هذه المستوطنات، البالغ حوالي ٤٠٠.٠٠٠ مستوطن في عام ٢٠٠٢، بمعدل أربعة أضعاف بكل سهولة، بينما تمتلك مستوطنات إضافية حوالي مليوني دونم (أي أكثر من ثُلث مساحة الضفة الغربية). أرقام المناطق التابعة للمستوطنات متوفرة في: *Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank*, Jerusalem: B'Tselem, May 2002, p.100. أما الأرقام الخاصة بمستوطنات ومستوطني الضفة الغربية (باستثناء المواقع شبه العسكرية)، فهي متوفرة في PALDIS Database, May 2002

[٥] ARIJ-LRC, *An Assessment of the Israeli Practices on the Palestinian Agricultural Sector: September 29 2000 - February 28 2002*, Web-based report: www.poica.org.

[٦] تم حساب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على أساس خط فقر العائلة المقدر بحوالي ١.٦٥٠ شاقل شهرياً (حوالي ٣٤٠ دولار أمريكي) وليس استناداً إلى معدل نصيب الفرد. المصدر: بيانات صدرت عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في نيسان ٢٠٠٢، ووردت في المؤسسة الدولية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين: *أكثر من ثُلثي الأطفال الفلسطينيين يعيشون بأقل من ١.٩٠ دولار أمريكي يومياً*، بيان صحفي، أيار ٢٠٠٢، راجع الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على شبكة الإنترنت: website: www.dci-pal.org.

[٧] مقتطفات من كلمة أرئيل شارون في ١٢ أيلول ٢٠٠١، وردت في: PASSIA, *Chronology Archive,* 2000-2001

[٨] خلال أول ١٢ شهر من فترة حكومة الوحدة الوطنية، تمت إقامة ٤١ "موطئ قدم" استيطاني مدني جنباً إلى جنب مع موقعين عسكريين – مدنيين آخرين، كما تمت إعادة استيطان موقعين آخرين كانا قد أخليا في السابق (PALDIS Database, May 2002). وفي أواخر حزيران، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي، بن إيلي عيزر عن نيته تفكيك ٢٠ موقع استيطاني في الضفة الغربية؛ حيث جاء ذلك في محاولة منه لوقف النقد الداخلي في حزب العمل لقيادته للحزب من خلال "إثبات" قدرته على العمل بشكل مستقل عن حزب الليكود، الذي يقدم الدعم التام لإقامة مواقع استيطانية. وقبل يوم واحد من انعقاد مؤتمر حزب العمل، قام المستوطنون طواعية بتغيير مواقع ١١ منزل استيطاني متنقل؛ وذلك بعد أن عقدت قيادتهم اجتماع مع وزير الدفاع. وقد استمر هذا العرض الزائف لأقل من ٤٨ ساعة، أعلنت بعدها قيادة المستوطنين علنا عن زيف عملية التفكيك، وأقرت بأنها توصلت إلى اتفاق تقوم بمقتضاه بتحريك ما يعرف بالمواقع الصماء (المنازل المتنقلة غير المأهولة التي وضعت لأغراض استراتيجية على قمم التلال المجاورة للبؤر الاستيطانية الحقيقية أمام وسائل الإعلام، بينما كان وزير الدفاع قد تعهد من جانبه بتسريع منح التراخيص للبؤر الاستيطانية نفسها. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة:
PALDIS–LDC, *Ideological Settlement in the West Bank: Areas of Exclusion Enforced upon the Palestinian Population*, June 2002, pp. 6-8. Also: *Ha'aretz*, "MK Hendel Confirms Outpost Fakery," 2 July 2002.

[٩] مقتطفات من خطاب الرئيس الأمريكي بوش في صحيفة هآرتس "بوش: شارون رجل سلام، جيش الدفاع الإسرائيلي يلتزم بالجدول الزمني للانسحابات المقررة"، ١٩ نيسان ٢٠٠٢. مقتطفات من كلمات مسئولين في وزارة الخارجية الأمريكية في صحيفة هآرتس "الولايات المتحدة ترسل إشارات متضاربة حول عرفات"، ٢٠ أيار ٢٠٠٢.

[١٠] مقتطفات من خطاب الرئيس بوش في ٢٤ حزيران ٢٠٠٢، PASSIA, *Chronology Archive,* 2002

رحب تساحي هنيغبي، سكرتير حزب الليكود، بخطاب الرئيس بوش، حيث أخبر المراسلين الصحفيين الإسرائيليين أنه يجب مكافئة الرئيس الأمريكي بمنحه "بطاقة عضوية ذهبية في اللجنة المركزية لحزب الليكود". تساحي هنيغبي، متحدثاً بتاريخ ٢٥ حزيران ٢٠٠٢ لبرنامج الشؤون الراهنة (*Viewpoint*) الذي تبثه القناة الأولى للتلفزيون الإسرائيلي.

٤

٢٠٠٣ــ٢٠١٤

من خارطة الطريق إلى مهمة جون كيري

(الخرائط ٣٩ – ٤٩)

جدار الفصل الإسرائيلي، ٢٠٠٢

إن فكرة التقسيم والفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين ليست حديثة العهد ، بل تعود إلى عهد الانتداب البريطاني وتقرير لجنة اللورد بيل البريطانية لعام ١٩٣٧ والذي اقترح "تقسيم" فلسطين وتهجير السكان من أجل استيعاب المهاجرين اليهود في فلسطين و إنهاء الصراع بين الحركة الصهيونية والشعب الفلسطيني (انظر إلى الخريطة ٧). على مدى العقود اللاحقة، لم يكن هنالك أي فصل جغرافي وذلك بسبب "القناعات الصهيونية" بأن لليهود "حقاً تاريخياً" في كل فلسطين. رفض الفلسطينيون مشاريع ومقترحات "التقسيم" لأنه لن يؤدي إلا إلى خسارة أكبر لوطنهم. يطلق على اسحق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٧٧ ولاحقا من عام ١٩٩٢ وحتى اغتياله في عام ١٩٩٥ اسم 'الأب الفكري "لجدار الفصل الحالي.[١] جاءت الخطوة الأولى في هذا الفصل المادي عام ١٩٩٣ عندما فرضت إسرائيل إغلاقاً عسكرياً على الضفة الغربية وقطاع غزة عن طريق وضع نقاط التفتيش ومنع الفلسطينيين من الدخول إلى إسرائيل والقدس. وفي عام ١٩٩٤، أقامت حكومة حزب العمل برئاسة اسحق رابين معبر قطاع غزة، وشكل رابين في السنة التالية لجنة خاصة لمناقشة خطط أخرى لفصل الإسرائيليين والفلسطينيين، إلا أن اغتياله في عام ١٩٩٥ حال دون تحقيق رؤيته ببناء جدار الفصل في الضفة الغربية.

ومع اندلاع الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) في أيلول (سبتمبر) عام ٢٠٠٠، ارتفعت الأصوات الإسرائيلية تدعوا إلى الإسراع في تنفيذ خطة فصل أحادية الجانب، والتي كان يجري الإعداد لها من قبل الحكومات الإسرائيلية منذ عام ١٩٩٦. وافق ايهود باراك، رئيس الوزراء الإسرائيلي بعد شهر على قرار إنشاء مجموعة من الحواجز والعوائق الأخرى للسيطرة بشكل منهجي على دخول الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى إسرائيل. وبعد الهزيمة الانتخابية لايهود باراك في كانون الثاني (يناير) من عام ٢٠٠١، اعتمدت حكومة ارئيل شارون المشروع وحددت مساراً لجدار الفصل يمتد من داخل الضفة الغربية من أجل منع تسلل "الإرهابيين" من منطقة "يهودا والسامرة" إلى إسرائيل[٢]. وفي ٢٣ حزيران (يونيو) ٢٠٠٢، وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي في قرار رقم ٢٠٧٧ على المرحلة الأولى من بناء الجدار الذي يمتد من شرق الخط الأخضر ويعانق مدينة القدس، بالإضافة إلى امتداده مسافة ٢٠ كم من المنطقة الفاصلة غرب نهر الأردن، كما وافق المجلس على استمرار تواجد القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية[٣]. ونص القرار على أن الجدار يعد "إجراء أمني" و "لا يمثل حدوداً سياسية أو غيرها" و أن المسار المفصل والنهائي سيتقرر من قبل رئيس الوزراء ووزير للدفاع.[٤]

وضم المقطع الأول من الجدار الذي يمتد مسافة (١٧٥) كم من شمال الضفة الغربية بالقرب من قرية سالم إلى مستوطنة الكانا جنوب شرق قلقيلية قطعة أرض من شمال وجنوب القدس مساحتها ٢٢ كم. أما في المرحلة الثانية ، فقد امتد الجدار إلى قرية تياسير الواقعة شمال شرق الضفة الغربية، وحددت هذه المرحلة كذلك بداية فصل غور الأردن عن بقية الضفة الغربية. وتمت الموافقة لاحقاً على بناء الجدار حول حدود بلدية القدس وجنوب مستوطنة الكانا.

ويتخذ الجدار الذي يضم ٣٠-١٠٠ مترا من "المنطقة العازلة" أشكالاً متعددة، حيث يتكون من جدار اسمنت صلب بطول ثمانية أمتار مربوط بأبراج مراقبة وطرق مخصصة للدوريات في بعض المناطق، وسلسلة من السياج؛ بعضها كهربائية، وخنادق وأسلاك شائكة وأجهزة استشعار في مناطق أخرى.

أصبحت الإدانة الدولية لجدار الفصل واسعة النطاق، حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات تدين الجدار العازل وتطالب "إسرائيل بوقف وإلغاء بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وما حولها، حيث أن بناءه يحيد عن خط الهدنة المتفق عليه عام ١٩٤٩ ويتناقض مع أحكام القانون الدولي ذات الصلة"[٥]. كما حذرت الجمعية العامة للأمم المتحدة من أن بناء الجدار يشمل "مصادرة وتدمير الأراضي والموارد الفلسطينية، وتعطيل حياة الآلاف من المدنيين المحميين والضم الفعلي لمساحات شاسعة من الأراضي "، كما حذرت كذلك من أن المشروع سيكون له "تأثيراً مدمراً [...] على الفلسطينيين المدنيين وعلى احتمالات حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتحقيق السلام في المنطقة." [٦] أصدرت محكمة العدل الدولية فتوى في عام ٢٠٠٤ تفيد بان الجدار يخالف القانون الدولي ويعيق حصول الشعب الفلسطيني على حقهم في حكم ذاتي ويتجاوز بصورة كبيرة ما هو مسموح به لسلطة الاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني. قضت المحكمة بأن على إسرائيل أن "تُوقف على الفور أعمال بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس وحولها"، والتي من الممكن أن تصبح بمثابة ضم للأراضي الفلسطينية، ويجب أن تعيد الممتلكات التي استولت عليها، فضلا عن تعويض الفلسطينيين عن الأضرار التي لحقت بهم[٧]. وبالمثل، فقد أعربت المفوضية الأوروبية مراراً وتكراراً أنها تعتبر جدار الفصل غير شرعي وحثت الحكومة الإسرائيلية على إزالته من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الخريطة رقم ٣٩

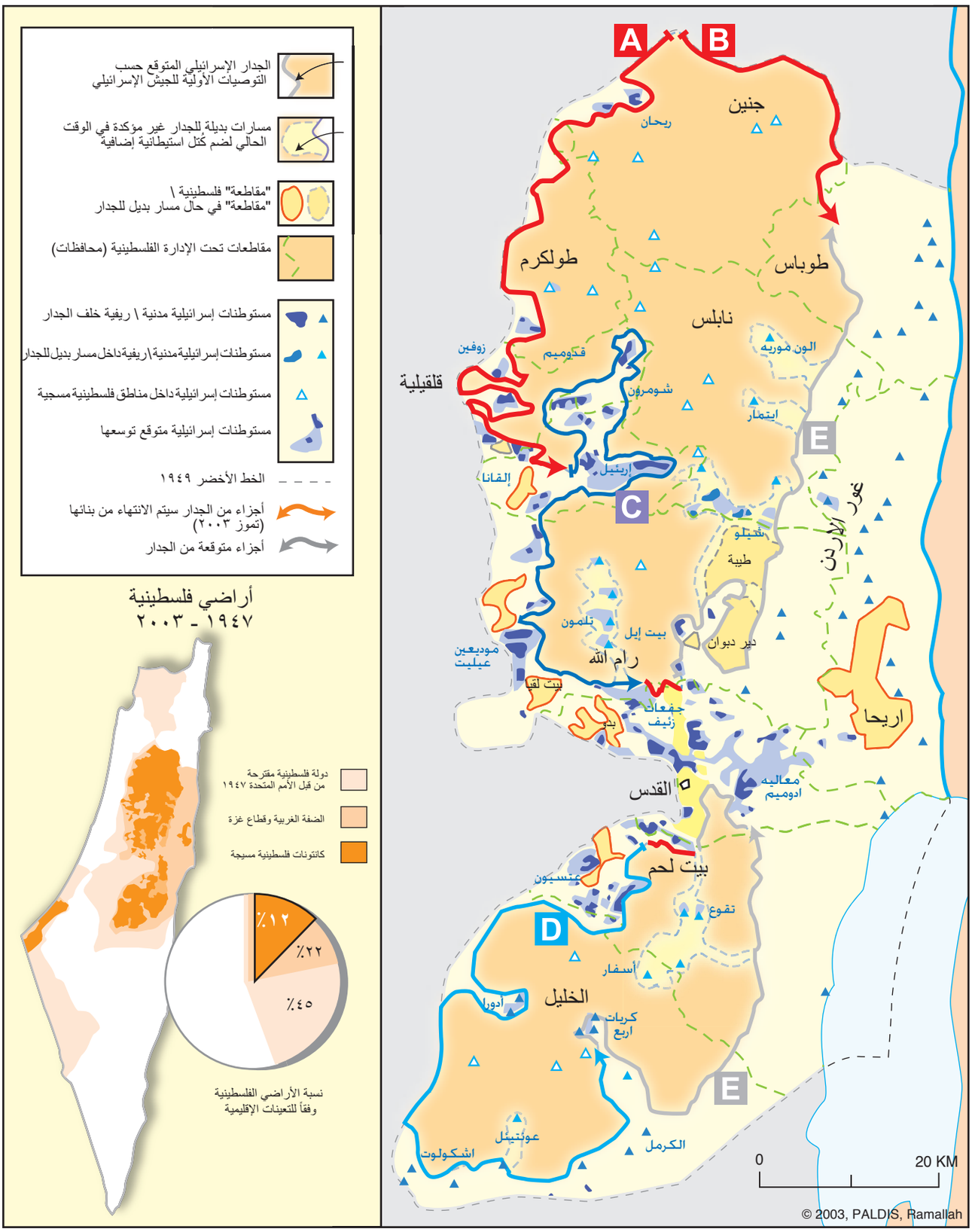

خريطة الطريق لعام ٢٠٠٣

طرحت المملكة العربية السعودية في قمة الجامعة العربية التي عقدت في بيروت في آذار عام ٢٠٠٢ مبادرة السلام العربية والتي اقترحت الاعتراف الكامل بإسرائيل وتطبيع العلاقات مع كافة الدول العربية الثانية والعشرين في مقابل إنهاء الاحتلال، وانسحاب إسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧، والموافقة على قيام دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة مع القدس الشرقية عاصمة لها، فضلا عن حل "عادل" و "متفق عليه" لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.[١] وقد اختارت حكومة شارون عدم الرد رسمياً على عرض مبادرة السلام العربية وتجاهلته على مدى سنوات.

في ٢٤ حزيران من عام ٢٠٠٢، حدد الرئيس الأمريكي جورج بوش رؤيته للسلام في الشرق الأوسط، داعيا إلى إنشاء "دولة فلسطينية قادرة على البقاء وتتمتع بالمصداقية" للعيش " في أمن وسلام جنبا إلى جنب" مع إسرائيل. [٢]"ومع ذلك، فإن تحديد الحدود والسيادة الفلسطينية كانت ليظل مؤقتا لحين التوصل إلى تسوية نهائية. علاوة على ذلك، تعهد بوش بعدم دعم أي دولة فلسطينية حتى ينتخب الشعب الفلسطيني قادة جدد "غير إرهابيين"، وينشؤوا "مؤسسات سياسية واقتصادية جديدة تقوم على أساس الديمقراطية واقتصاديات السوق والعمل ضد الإرهاب" ويقدموا ترتيبات أمنية جديدة مع جيرانهم. [٣]بالرغم من أن هذه الشروط قد واجهت العديد من الانتقادات على أنه تدخلا لا مبرر له في الشؤون الفلسطينية، وصف أحمد عبد الرحمن ، أمين عام مجلس الوزراء الفلسطيني خطاب بوش بأنه "تغيير تاريخي في الموقف الأمريكي"، لأنها المرة الأولى التي تقوم فيها الإدارة الأمريكية بالاعتراف بأن "الحل الوحيد لهذا الصراع هو إنهاء الاحتلال والحصول على دولة من أجل العيش في سلام إلى جانب إسرائيل ".[٤]

في الأشهر التي تلت خطاب الرئيس بوش، عملت الحكومة الأمريكية جنباً إلى جنب مع شركائها في اللجنة الرباعية للشرق الأوسط (الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا)[٥] على مقترح لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. كان ينظر لهذا النهج الدولي الجديد الذي طرحته الولايات المتحدة لعملية السلام على أنه رداً على أعمال العنف وإراقة الدماء بين الإسرائيليين والفلسطينيين منذ اندلاع الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠ و "محاولة للحصول على الدعم الدولي في الفترة السابقة للحرب على العراق".[٦] بعد عدة تأخيرات أولية [٧]، أصدرت اللجنة الرباعية أخيرا خريطة الطريق من أجل السلام عام ٢٠٠٣ (في الكامل:" خريطة الطريق لإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس وجود دولتين")، واضعةً بذلك خطوطاً توجيهية من شأنها أن تصل إلى حل الدولتين في غضون ثلاث سنوات.[٨] وللمرة الأولى منذ قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، "نجح المجتمع الدولي في التعبير عن رؤية واحدة موحدة وشاملة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، والتي تضمنت إقامة دولة فلسطينية مستقلة" على ٢٢٪ من أرض فلسطين التاريخية.[٩] تتكون خريطة الطريق التي طرحها بوش في خطابه في يونيو ٢٠٠٢، والتي تأثرت بمبادرة السلام العربية من ثلاث مراحل. حيث سيتم العمل في المرحلة الأولى على إنهاء العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتجميد النشاط الاستيطاني الإسرائيلي (بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات)، وتفكيك البؤر الاستيطانية وتعزيز وإصلاح الحكومة الفلسطينية، واتخاذ خطوات تسهل الظروف القاسية التي يعاني منها ٣.٥ مليون فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة الحملة الأمنية الإسرائيلية منذ عام ٢٠٠١. أما في المرحلة الثانية فسيتم استحداث دولة فلسطينية مستقلة بحدود مؤقتة، في حين أن المفاوضات النهائية بشأن الحدود الدائمة للدولة الفلسطينية وقضية اللاجئين ووضع القدس ستعقد في المرحلة الثالثة والأخيرة، وتنتهي بالاعتراف الدولي بكل من فلسطين وإسرائيل بحلول عام ٢٠٠٥.

لم تكن خريطة الطريق نتيجة المفاوضات بين أطراف النزاع، ولم تكن الحكومة الإسرائيلية أو الفلسطينيين مقتنعين في الواقع بأنه سيتم تنفيذ خريطة الطريق بالكامل. وأعرب عوزي لانداو، وزير حزب الليكود المسؤول عن جهاز المخابرات والعلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة بأن خريطة الطريق كانت "جائزة ضخمة للإرهاب" و "خريطة لكارثة وطنية".[١٠] طالبت إسرائيل بأن تكون الالتزامات الإسرائيلية مرهونة بتلبية الفلسطينيين بكافة مطالبهم وأولها اتخاذ خطوات حاسمة ضد العنف الفلسطيني، فضلا عن تغيير القيادة الفلسطينية كشرط مسبق لإحراز أي تقدم سياسي. وعلاوة على ذلك، فقد اعترضت إسرائيل من أن خريطة الطريق لا تطالب الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل كدولة "يهودية"، وأنها لا تقدم ضمانات أمنية كافية. أخيرا، أصرت الحكومة الإسرائيلية بأن تقوم الولايات المتحدة بمراقبة التزام الأطراف بالواجبات المترتبة عليها بدلا من اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، كما طالبت باستخدام حق الفيتو للتصويت على أي قرار للتقدم إلى المرحلة المقبلة. [١١]يعتبر معظم الفلسطينيين خريطة الطريق نسخة محسنة عن اتفاق أوسلو التي لم تذكر قيام دولة فلسطينية مستقلة كهدف من أهدافها. كما ذكرتهم خريطة الطريق بالنهج التدريجي المتسلسل لاتفاقات أوسلو التي لم تطبق على أرض الواقع، الأمر الذي أدى إلى شكهم في أن تتطور إلى ما بعد المرحلة الأولى.[١٢]

بحلول تموز (يوليو) من عام ٢٠٠٣، كان الأمر الوحيد الذي يمكن أن يوافق عليه المسؤولون الإسرائيليون والفلسطينيون هو خارطة الطريق، وادعى البعض بأن اللجنة الرباعية للشرق الأوسط لم يكن لها أي دور فعال. ألقت الحكومة الإسرائيلية باللوم على الفلسطينيين لفشلهم في كبح جماح "الانتحاريين" والمسلحين من حركة المقاومة الفلسطينية، ووفقا للفلسطينيين فإن إسرائيل لم تكن ملتزمة بإنهاء التوسع الاستيطاني واستمرت في خلق وقائع على الأرض من خلال بناء الجدار العازل على الأراضي الفلسطينية، وبالتالي فإنها تعمل على تقويض فكرة حل الدولتين. وعلاوة على ذلك، بالرغم من أن الفلسطينيين قد وافقوا على خريطة الطريق بسبب تحديدها لالتزامات كلا الطرفين بسبب تمتعها بدعم دولي، إلا أن الفلسطينيين سرعان ما اعتقدوا بأن خريطة الطريق – مع التحفظات الأربعة عشر الإسرائيلية الملحقة بها [١٣]– سوف تستخدم كأداة ضغط ضد الفلسطينيين فحسب ولن تقود إلى أية نتيجة في النهاية. لا تزال خارطة الطريق حتى العام ٢٠١٤ بمثابة محطة سياسية مرجعية في المفاوضات، على الرغم من أنها أصبحت وثيقة "تاريخية" في ملف الصراع!

الخريطة رقم ٤٠

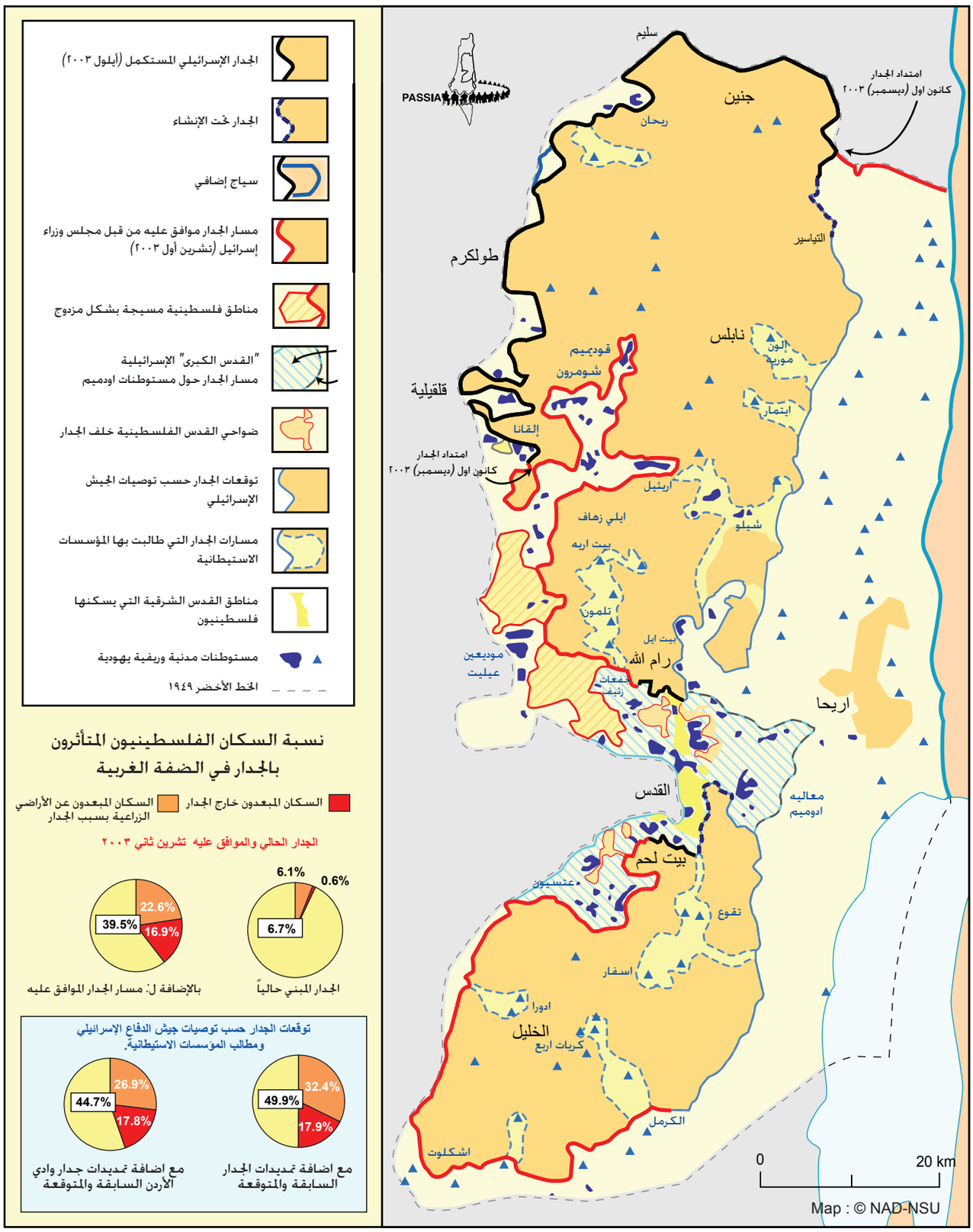

مبادرة جنيف لعام ٢٠٠٣

في تشرين الأول (أكتوبر) من عام ٢٠٠٣، وبعد أشهر فقط من إعلان فشل "خريطة الطريق" للسلام من قبل مسئولين إسرائيليين وفلسطينيين على حد سواء، تم الإعلان عن مجهود مستقل لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وأطلق عليه مبادرة جنيف، أو اتفاق جنيف.[١،٢] وكانت محاولة سياسية للجمع بين الأفكار الواردة في خريطة الطريق، ومقترحات كلينتون لعام ٢٠٠٠، ومحادثات طابا لعام ٢٠٠١، وخطاب الرئيس بوش في حزيران (يونيو) من عام ٢٠٠٢، في مبادرة سياسية أعلن عنها وحملت اسم "جنيف" لعام ٢٠٠٣ وطرحت نموذجاً لاتفاق الوضع الدائم الذي تم التفاوض عليه بين مفاوضي الجولات السابقة في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية. قدم كل من يوسي بيلين، وزير العدل الإسرائيلي السابق وياسر عبد ربه، أمين عام منظمة التحرير الفلسطينية مشروع "حلول قابلة للتحقيق بشأن كافة القضايا [و] خطة مفصلة للسلام الإسرائيلي الفلسطيني."[٣،٤] في الواقع تضمنت مبادرة جنيف انعكاس للنهج المرحلي في حل النزاع الذي كان قد فشل في السابق، كما حصل في مفاوضات أوسلو على سبيل المثال وفي خارطة الطريق لعام ٢٠٠٣. وبالتالي، بدلا من مناقشة الترتيبات الانتقالية في غياب هدف نهائي مقبول للطرفين، ووافق المفاوضون المشاركين في مبادرة جنيف "على التفاصيل الأساسية للمشروع النهائي وهي (السيادة المتبادلة، والحدود المرسومة) وبعدها بدأت في البحث عن آليات لتنفيذها."[٥]

إن "مبادرة جنيف" التي جاءت بمقترحات شبيهة لما طرحه الرئيس كلينتون من حيث اشتراطها تبادل الاعتراف بين الإسرائيليين والفلسطينيين في إقامة دولتين منفصلتين، وإزالة المستوطنات اليهودية، وإيجاد حل شامل لمشكلة اللاجئين، ونزع سلاح الجماعات المسلحة في الدولة الفلسطينية. وتدعو مبادرة جنيف إلى قيام دولة فلسطينية على ٩٧٪ من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة مع تبادل الأراضي بنسبة واحد إلى واحد من أجل التعويض عن ضم بعض الكتل الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية.[٦] وينص الاتفاق على أن الحدود المتوقعة (انظر إلى الخريطة xxx) لا بد من الاعتراف بها من قبل الطرفين على أنها "الحدود الدولية الدائمة والآمنة والمعترف بها بينهما".[٧] ومن أجل ضمان التواصل الجغرافي للأراضي الفلسطينية، سيكون هناك 'ممر آمن' يربط الضفة الغربية وقطاع غزة. وسيكون هذا الممر تحت السيادة الإسرائيلية والإدارة الفلسطينية ولكنه سيكون مفتوحاً بشكل دائم. ووفقاً لصائغي مبادرة جنيف، سيتم تقدير العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين المسموح لهم بدخول إسرائيل من قبل السيادية الإسرائيلية. وعليه، في مقابل عودة إسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧ سيتوجب على الفلسطينيين التخلي عن "حقهم في العودة" بحكم الأمر الواقع. وبالرغم من أن إحدى بنود مقترحات كلينتون قد نصت على أن "إسرائيل على الاستعداد للاعتراف بالمعاناة المعنوية والمادية التي لحقت بالشعب الفلسطيني نتيجة حرب عام ١٩٤٨"[٨]، فإن وثيقة جنيف لا تركِّز على المسؤولية عن أزمة اللاجئين. سيتم تقسيم القدس التي ستكون عاصمة لكل من إسرائيل وفلسطين بحيث تملك كل دولة السيادة على الأحياء التي يقطنها المجتمع الخاصة بها. وبالتالي، سيكون لدى الفلسطينيين السيادة الكاملة مع حرية وصول اليهود إلى الحرم الشريف الذي يعد من أقدس الأماكن للمسلمين، والذي يضم المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة.[٩]

على الرغم من أن مبادرة جنيف كانت نتاج جهود سرية شبه رسمية ، فإنها لاقت اهتماماً دولياً واسعاً وتمت المصادقة عليها من قبل العديد من الشخصيات البارزة مثل كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، و جيمي كارتر وبيل كلينتون، الرئيسين الأميركيين السابقين وكذلك القائد الأفريقي الراحل نيلسون مانديلا الراحل ، الحائز على جائزة نوبل للسلام ورئيس جنوب أفريقيا السابق.[١٠] وعلاوة على ذلك أصدر ٥٨ من الرؤساء السابقين، ورؤساء الوزراء ووزراء الخارجية وقادة آخرين بيانا مشتركا أعربوا فيه عن دعمهم القوي لمبادرة جنيف. كان من بين الموقعين ميخائيل غورباتشوف، الرئيس السوفيتي السابق، وبطرس بطرس غالي، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، وجاك ديلور، الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية ، وأوسكار أرياس سانشيز، الحائز على جائزة نوبل للسلام ورئيس كوستاريكا السابق، ودي كليرك الحائز على جائزة نوبل للسلام ورئيس جنوب أفريقيا السابق.[١١] رحبت اللجنة الرباعية للشرق الأوسط أيضا بالخطة على الرغم من أنها لم تؤيد محتوياتها المحددة.[١٢]

أما بخصوص الأطراف المباشرة للصراع، فقد قوبلت المبادرة برفض واستياء شديد من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي اريل شارون الذي وصف هذه المبادرة بأنها مؤامرة ضد حكومته[١٣]. ووصف الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات اتفاقية جنيف منذ البداية بأنها "مبادرة شجاعة تفتح الباب للأمل"، بيد أنه في نهاية المطاف لم يصادق عليها رسميا.[١٤] أما بخصوص الرأي العام الإسرائيلي والفلسطيني، فيبدو أن هناك "قدرا كبيرا من الاختلاف في الرأي داخل كلا المجتمعين وأيضا قدرا كبيرا من الجهل بشأن تفاصيل الاتفاق."[١٥] بالنسبة للفلسطينيين، كانت النقطة الأكثر إثارة للجدل في الاتفاقية هي السيادة الإسرائيلية على قضية اللاجئين، في حين كانت الانتقادات الإسرائيلية تدور حول السيطرة الفلسطينية المقترحة على الحرم الشريف. ومع ذلك، قد يكون أكبر خطأ في اتفاق جنيف غير احتوائه على أحكام غير مقبولة، هو أن بعض بنوده من الممكن أن تكون غير قابلة للتطبيق.[١٦] هذا هو الحال خاصة فيما يتعلق بنظام الحدود المقترحة للقدس، والتي تتجاهل حقيقة أن القدس تعد بمثابة " مركز حياة للناس، [...] ولا يزال عدد سكانها في ارتفاع."[١٧]

بالرغم من أن مبادرة جنيف لم تتلق الدعم الرسمي من المسئولين الإسرائيليين والفلسطينيين، إلا أن أجزاء من مشروع اتفاق الوضع الدائم تضمنت بعض أفكارها في عملية المفاوضات التي يقودها جون كيري، وزير خارجية أمريكا.[١٨]

الخريطة رقم ٤١

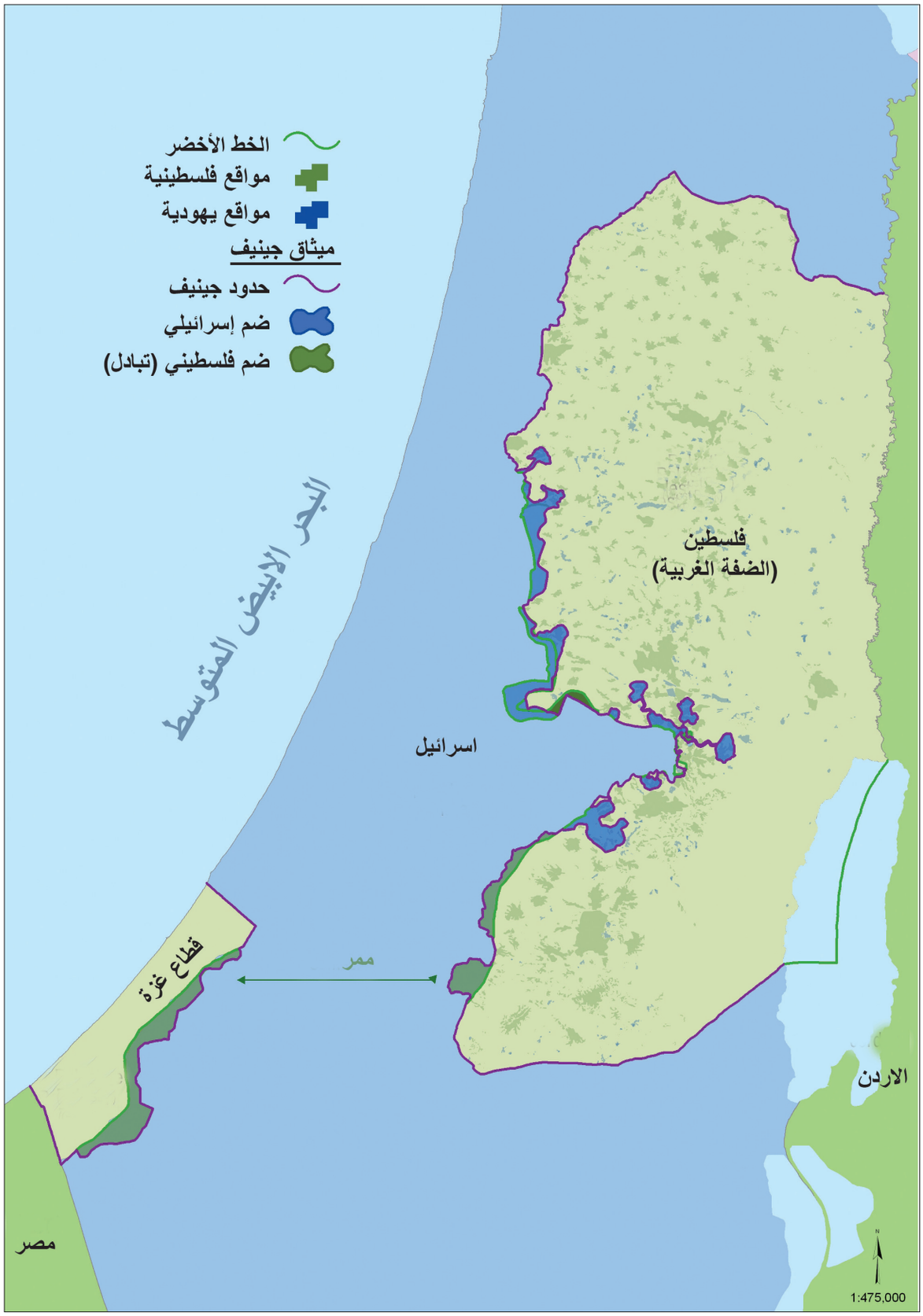

خطة فك الارتباط الإسرائيلية ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥

"اختطف" رئيس الوزراء الإسرائيلي، ارئيل شارون، مبادرة جنيف من خلال إعلان قراره أحادي الجانب لفك الارتباط مع قطاع غزة وجزء صغير من شمال الضفة الغربية مع توضحيه عدم نية إسرائيل التنازل عن القدس وما تبقى من الضفة الغربية وذلك في شهر كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٣ خلال ثلاثة أشهر قبل نشر مبادرة جنيف.[١]

صورت خطة فك الارتباط الإسرائيلية[٢] إخلاء ٨,٦٩٢ مستوطناً من ٢١ مستوطنة في غزة[٣] و٥٨٢ مستوطناً من أربع مستوطنات في منطقة جنين في الضفة الغربية[٤] بالإضافة لكل المنشآت العسكرية الدائمة المخصصة في المنطقة، ووفقاً للنص الرسمي هدفت خطة فك الارتباط إلى "تحسين الواقع القائم" والذي "لا يوجد فيه شريك فلسطيني يمكن تحصل تقدم معه"[٥] بالإضافة إلى الهدف الرئيسي وهو تطوير الوضع الأمني الإسرائيلي، وسيكون فك الارتباط دائماً بما يخص قطاع غزة وبالتالي ستتوقف عن كونها "منطقة محتلة" وسيخرج الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة من المسؤولية الإسرائيلية، وعلى الرغم من ذلك ستستمر سيطرة إسرائيل على جيش وسماء وبحر وحدود والمعبر الحدودية لقطاع غزة بالإضافة إلى مدى واسع من الشؤون الإدارية من ضمنها الضرائب والجمارك وتسجيل السكان و"توفير الكهرباء والوقود والغاز والأدوية والبضائع والماء بالإضافة إلى دخول وخروج الناس والبضائع من وإلى القطاع"[٦]، بالإضافة لذلك احتفظت إسرائيل بالحق بالرد على التهديدات القادمة من قطاع غزة والضفة الغربية من خلال عمليات عسكرية في تلك المناطق ومن ضمنها إجراءات "وقائية".

انتقد المستوطنون واليمين السياسي الصهيوني داخل إسرائيل عملية "فك الارتباط" بشكل كبير حيث عارضوا الانسحاب من أراضي اعتباراها يهودية! وكان قد صوت أعضاء حزب اللكود وهو حزب رئيس الوزراء شارون ضد الخطة من خلال استفتاء غير ملزم في أيار (مايو) ٢٠٠٤[٧]، واعتبر اليسار الإسرائيلي خطة فك الارتباط "طريقة لتشويه عملية السلام والتركيز على واقع تأسيس الحدود فى الضفة الغربية من خلال المستوطنات وبناء الجدار"[٨]، وبالرغم من ذلك فقد استطاع شارون في حزيران (يونيو) ٢٠٠٤ الحصول على دعم مجلس الوزراء لنسخة معدلة من الخطة[٩] والتي وافق عليها الكنيست في شهر تشرين (أكتوبر) من تلك السنة[١٠]، وبعد فترة قصيرة من تمرير الكنيست ل"قانون تطبيق خطة فك الارتباط" في شباط (فبراير) ٢٠٠٥ صوت مجلس الوزراء الإسرائيلي على تطبيق الخطة[١١]، وبالرغم من عدة حوادث بسيطة جرى الانسحاب الفعلي بسلاسة عندما بدأت إسرائيل بإخراج المستوطنين يوم ١٥ آب (أغسطس) ٢٠٠٥ حتى ٢٣ آب (أغسطس) عندما انتهى الانسحاب من شمال الضفة الغربية، وانسحبت آخر القوات من قطاع غزة يوم ١٢ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٥.[١٢]

حققت خطة فك الارتباط "نجاحاً إعلامياً" لشارون وإسرائيل وذلك كونها جاءت في وقت تصاعدت فيه الانتقادات الدولية حول بناء جدار الفصل، والاقتصاد الإسرائيلي بعد الانتفاضة الثانية، والعدد المتزايد للضحايا المدنية والعسكرية بسبب الصراع القائم مع الفلسطينيين والذي "رفع من تكاليف الوجود العسكري المكثف في قطاع غزة."[١٣] في بدايات نيسان (أبريل) ٢٠٠٤ أعطى الرئيس الأمريكي بوش موافقته على خطة فك الارتباط من خلال رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون واصفاً إياها "بمبادرة جريئة وتاريخية ستقدم الكثير لعملية للسلام في المنطقة"[١٤]، وتعطي الرسالة إسرائيل التزامات شاملة وتضمن وجودها كدولة يهودية وذلك من خلال "الوعد" بعدم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل[١٥]، وبنفس الطريقة مدحت اللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط فك الارتباط واعتبارها مع خارطة الطريق عام ٢٠٠٣ "كخطوة ممكنة نحو تحقيق رؤية الدولتين" مع الأخذ بعين الاعتبار أن اللجنة شددت على امتناع الطرفين عن القيام بأي "خطوات أحادية الجانب"[١٦]، ومن المثير للدهشة عدم رؤية اللجنة الرباعية أن خطة فك الارتباط نفسها تعتبر خطوة أحادية الجانب تعمد إلى طرح خارطة الطريق جانباً وتؤجل إلى ما لا نهاية رؤية اللجنة الرباعية للدولة الفلسطينية، وكما شرح المستشار الأعلى لرئيس الوزراء شارون بأن خطة فك الارتباط تهدف إلى "تجميد عملية السلام [...] وعندما تجمد تلك العملية فإنك تمنع بناء الدولة الفلسطينية وتمنع الخوض في مسائل اللاجئين والحدود والقدس[١٧]، وبشكل مشابه قدم رئيس الوزراء شارون خطة فك الارتباط في مقابلة حيث وصفها "بضربة للفلسطينيين وستجبرهم على التخلي عن طموحاتهم [بدولة مستقلة] لسنوات عديدة قادمة"[١٨]، وفي الواقع ضمنت خطة الارتباط فوز إسرائيل بدعم عالمي "توسيع بناء المستوطنات في الضفة الغربية مقابل "ترك" غزة وتهديد إمكانية اقامة دولة فلسطينية قابلة للنمو."[١٩]

في بادئ الأمر تفاءل العديد من الفلسطينيين من ضمنهم الرئيس محمود عباس بخصوص خطة فك الارتباط آملين بقدرتها على انتاج فرص جديدة لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني في غزة والضفة الغربية[٢٠]، ولكن اكتشف الفلسطينيون وبعد تطبيق خطة فك الارتباط بأن الوضع لم يتحسن، واستمر منع وحرمان المواطنين الفلسطينيين عن حقوقهم الإنسانية ومن ضمنها "حق حرية الحركة وحق الحياة العائلية وحق الصحة وحق التعليم والعمل"[٢١]، وبعدم التزام إسرائيل بأي مسؤولية اتجاه الفلسطينيين المقيمين في غزة فقد أصبحوا "مطوقين بسجن بشكل فعّال" حيث أصبحوا أسوء بكل المعايير: الجسدية والعاطفية والاقتصادية".[٢٢]

الخريطة رقم ٤٢

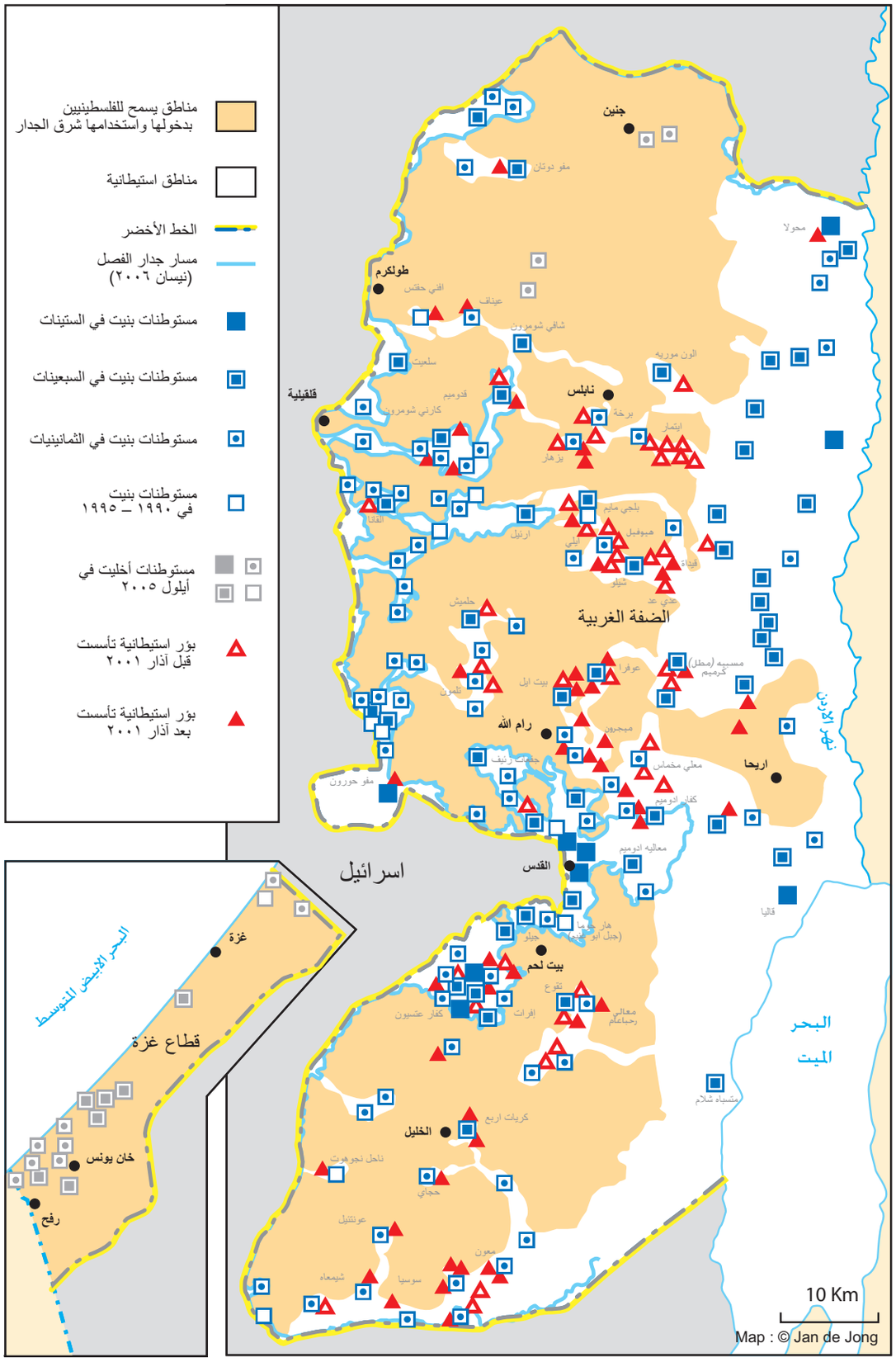

اتفاق التنقل والعبور من وإلى غزة، ٢٠٠٥

أعلن مفوض ومبعوث اللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط جيمس ولفنسون بعد تطبيق خطة فك الارتباط الإسرائيلي مع قطاع غزة بوقت قصير في صيف ٢٠٠٥ عن ضرورة توفر أربعة شروط ليحقق فك الارتباط "نجاحاً اقتصادياً للفلسطينيين" ونجاحاً أمنياً للإسرائيليين[١]، وتتعلق هذه الشروط[٢] بحركة الأفراد والبضائع مع التأكيد إلى الحاجة إلى "نقاط حدودية تعمل بسلاسة بين غزة وإسرائيل و [...] مع مصر؛ "حرية حركة البضائع والناس بين غزة والضفة الغربية"؛ وتسهيلات في "نظام الإغلاقات والقيود على الحركة في الضفة الغربية" و"ميناء بري وبحري [...] لإعطاء غزة والضفة الغربية منفذ مباشر إلى دول ثالثة"[٣]، وسعى ولفنسون إلى تحقيق هذه الأهداف بعد حوالي ثلاث أشهر من خطة فك الارتباط الإسرائيلية في شهر تشرين (نوفمبر) ٢٠٠٥ من خلال التعاون مع وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا لتسهيل المحادثات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بهدف "الاتفاق على ترتيبات عملية للاستفادة من [فك الارتباط الإسرائيلي] وتحسين ظروف بقية الأراضي الفلسطينية"[٤]، أسفرت المحادثات عن توقيع اتفاقين بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في ١٥ تشرين (نوفمبر) واللذان يعرفان باسم اتفاق التنقل والعبور والمبادئ المتفق عليها فيما يتعلق بمعبر رفح.[٥]

سعى كل من اتفاق التنقل والعبور والمبادئ المتفق عليها فيما يتعلق بمعبر رفح في تأكيد على شروط ولفنسون إلى "تسهيل حركة الناس والبضائع داخل الأراضي الفلسطينية" وكذلك فتح "معبر دولي على حدود غزة ومصر[معبر رفح] والذي سيسمح للفلسطينيين بالسيطرة على دخول وخروج الناس[٦]، وحدد اتفاق التنقل والعبور ستة بنود رئيسية تم من خلالها التوصل إلى الاتفاقية[٧]، أولاً: ستسيطر السلطة الفلسطينية على التنقل والعبور من غزة حتى معبر رفح الدولي على حدود غزة ومصر، وكان ٢٥ تشرين (نوفمبر) ٢٠٠٥ هو التاريخ المستهدف لفتح معبر رفح، ثانياً: ستعمل إسرائيل على زيادة مستوى تشغيل المعابر الأخرى للبضائع والأفراد بين إسرائيل وغزة والضفة الغربية وعلى الأخص ستسمح للمزيد من شاحنات التصدير للعبور من غزة إلى معبر كارني بين غزة وإسرائيل على صورة مستعجلة "تسمح بتصدير كل المنتجات الزراعية من غزة خلال موسم الحصاد من العام ٢٠٠٥"[٨]، ثالثاً: ستسمح إسرائيل للناس والبضائع بالحركة بين غزة والضفة الغربية من خلال الباص وقوافل الشاحنات على الترتيب، رابعاً: ستحرص كل من إسرائيل والولايات المتحدة على تقليص العقبات التي تحدد من حركة الناس والبضائع في الضفة الغربية حتى نهاية العام، خامساً: سيُسمح للفلسطينيين ببناء ميناء بحري في غزة، وأخيراً: سيستكمل الطرفين المحادثات فيما يخص "الترتيبات الأمنية والبناء والعمليات" المتعلقة بمطار فلسطيني مستقبلي[٩]، وحددت المبادئ المتفق عليها فيما يتعلق باتفاقية رفح الترتيبات الي تم الموافقة عليها بخصوص بناء وعمل معبر رفح الدولي، بالإضافة إلى عرض التعاون الإسرائيلي الفلسطيني على الأمن وإجراءات الجمارك في رفح، وأعطت المبادئ المتفق عليها الاتحاد الأوروبي دور طرف ثالث مسؤول عن مساعدة السلطة الفلسطينية في تشغيل المعبر وتقييم عملها بعد ١٢ شهراً وبالتالي طرح توصيات بخصوص الترتيبات المستقبلية بين الأطراف المعنية، ولهذا السبب أسس مجلس الاتحاد الأوروبي بعثة المساعدة الحدودية في معبر رفح في تشرين (نوفمبر) ٢٠٠٥.[١٠]

وبالرغم من الوعود التي يضمنها كل من اتفاق التنقل والعبور والمبادئ المتفق عليها فيما يتعلق بمعبر رفح "بنشر التطور الاقتصادي السلمي وتحسين الوضع الإنساني" في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل فإن القليل نتج عن هذه الوعود[١١]، استنتج تقييم مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية الذي نشر عن السنة الأولى من تطبيق الاتفاقيات في تشرين (نوفمبر) ٢٠٠٦ "وجود نمو اقتصادي سلمي [...] ولكن مع تراجع في الوضع الإنساني وارتفاع في معدلات العنف بشكل عام"[١٢] وكان التقدم بما يخص معبر رفح واعداً بما أنه تم تحقيق هدف فتح المعبر حيث عمل المعبر فعلياً كل يوم من ٢٥ تشرين (نوفمبر) ٢٠٠٥ إلى ٢٥ حزيران (يونيو) ٢٠٠٦، ولكن منذ ذلك الحين حتى نشر التقرير قامت إسرائيل بإغلاق المعبر حوالي ٨٦% من الأيام مستشهدة أسباباً أمنية، وبنفس الطريقة وبالرغم من التقدم المبدئي فإن إسرائيل لم تفي بوعدها بزيادة القدرة التشغيلية للعبور بين غزة وإسرائيل وفي الواقع قيدت الحركة المحدودة أصلاً لكل من البضائع والناس بشكل أكبر، فعلى سبيل المثال أُغلق معبر كارني لمدة نصف سنة في عام ٢٠٠٦ بالرغم من أنه كان مفتوحاً بنسبة ٨٠% من أيام سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، وبالإضافة لذلك تم تصدير أقل من ٤% من محصول غزة، وفشل اتفاق التنقل والعبور في تحسين حركة الناس بين قطاع غزة والضفة الغربية، ولم يتم الالتزام بالمواعيد النهائية لكل من قوافل الباصات والشاحنات ولم يكن هناك أي تقدم فيما بعد حيث استنتج مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأن السفر بين المناطق الفلسطينية يبقى "مستحيلاً فعلياً"[١٣]، وساءت الحركة داخل الضفة الغربية نفسها في السنة الأولى من توقيع اتفاق التنقل والعبور والمبادئ المتفق عليها فيما يتعلق بمعبر رفح، وكان هناك ارتفاع بنسبة ٤٤% في عدد العقبات بدلاً من الانخفاض المتوقع[١٤]، وغير ذلك لم يبدأ بناء الميناء في القطاع وتم التخلي عن المحادثات بخصوص مطار في غزة.

فرضت إسرائيل حصاراً سياسياً واقتصاديا بعد فوز حماس الانتخابي في عام ٢٠٠٦ وبالتالي تجميد اتفاق التنقل والعبور على نحو فعال[١٥]، وشددت إسرائيل هذا الحصار بعد استيلاء حماس العدواني على غزة[١٦] بينما علقت بعثة المساعدة الحدودية للاتحاد الأوروبي عملياتها على النقطة الحدودية[١٧] ومنذ ذلك الوقت أهملت إسرائيل بنود اتفاق التنقل والعبور والمبادئ المتفق عليها فيما يتعلق بمعبر رفح بينما تعمقت الأزمة الاقتصادية والإنسانية في "أكبر سجن مفتوح في العالم."[١٨]

الخريطة رقم ٤٣

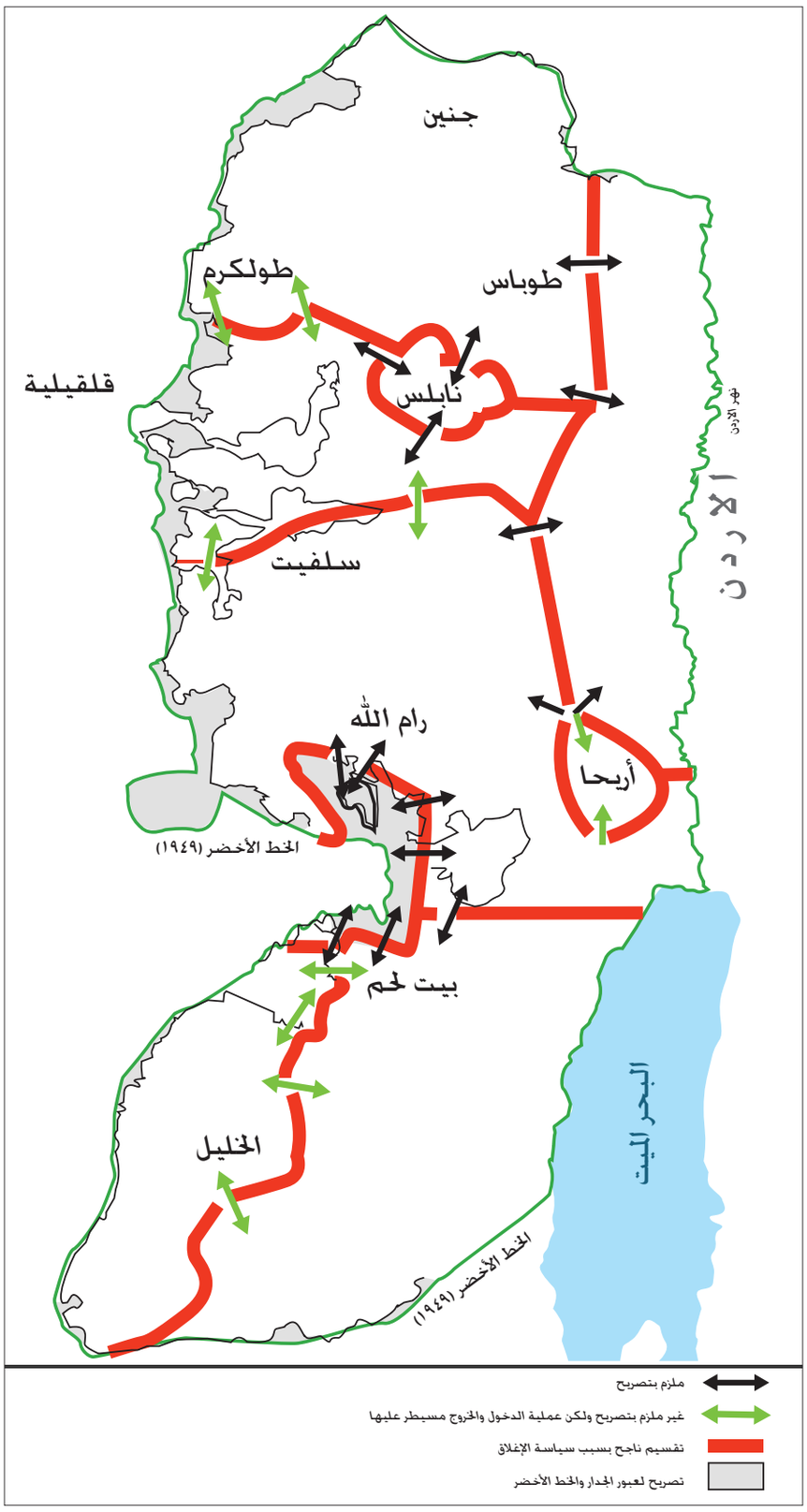

المسار المعدل لجدار الفصل الإسرائيلي لعام ٢٠٠٦

بعد صدور عدة مقترحات من قبل وزراء وأجهزة أمنية بخصوص إعادة النظر في مسار الجدار الفاصل في الضفة الغربية[١]، وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على مسار نهائي بشكل أو بآخر في نيسان (أبريل) ٢٠٠٦[٢]. اتبعت الحكومة الإسرائيلية في قرارها المحكمة العليا الإسرائيلية التي في حين استمرت في رفضها سماع شكوى وإدانة الفلسطينيين ومنظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية بأن الجدار الفاصل قد بني لأسباب سياسية وليس لأسباب أمنية، كانت قد قضت في عدة مناسبات بأن التوازن بين الأمن والاعتبارات الإنسانية كانا غير متناسبين، مطالبين بأن يتم تغيير المسار من أجل إلحاق أقل ضرر ممكن بالسكان الفلسطينيين.[٣] تجاهلت المحكمة العليا الإسرائيلية في أحكامها قضية عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية التي أدت إلى بناء الطرق الالتفافية في الجدار. وعليه، مع إهمالها للإدانة الدولية للجدار باعتباره انتهاكا للقانون الدولي[٤]، فضلت المحكمة العليا التركيز على اختبارات التناسب، مما أدى إلى المطالبة بإجراء تغيرات في مسار الجدار في عدد من الأماكن دون منع بناء الجدار داخل الضفة الغربية أو منع الأضرار الجسيمة الناجمة عنه، ونزع الملكية وتقييد الحركة التي لحقت السكان الفلسطينيين نتيجة لذلك.

وفقاً للخريطة الرسمية للمسار الجديد[٥]، فإن طول "السياج الأمنى" الإسرائيلى سيكون – عند الانتهاء من بناءه– أكثر من ٧٠٠ كم، أي أكثر من ضعفي طول خط الهدنة المتفق عليه عام ١٩٤٩ (الخط الأخضر)، الذي يبلغ طوله نحو (٣١٥) كم فحسب[٦]. وعليه، فإن ٨٠٪ على الأقل من الجدار العازل لن يقع داخل الخط الأخضر، وإنما سيتم بناءه داخل الضفة الغربية، أي على الأراضي الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، فإن بناء الجدار على طول هذا الطريق، جنبا إلى جنب مع التوسع الاستيطاني الإسرائيلي المخطط لها، من شأنه أن يؤدي إلى الضم الفعلي لحوالي ٤٥.٥٪ في الضفة الغربية من قبل إسرائيل[٧]. وهذا يشمل ما يقارب ٩.٠٪ من أراضي الضفة الغربية التي تقع خارج الجدار الفاصل، والمستوطنات داخل الجدار التي تشكل ٨.٠٪ من أراضي الضفة الغربية، إضافة إلى غور الأردن الذي ستسيطر عليه المستوطنات الإسرائيلية بشكل حصري، وسيشكل ٢٨.٥٪ من أراضي الضفة الغربية.

في حال اكتمل بناء الجدار حسب مسار عام ٢٠٠٦، فإن حوالي (٦٠,٥٠٠) فلسطيني من ٤٢ قرية وبلدة في الضفة الغربية سينتهي بهم المطاف بالعيش "في مناطق بين الجدار والخط الأخضر أو في مناطق مغلقة"، في حين أن ١٢٤،٣٠٠ فلسطيني من ٢٨ قرية سوف "يعيشون على الجانب الشرقي، ولكن سيحيط بهم الجدار من ثلاث جهات وسيتم السيطرة عليهم من الجهة الرابعة بواسطة إغلاق مادي".[٨] بالإضافة إلى ذلك، فإن الجدار سوف "يفصل أو يعزل أكثر من ٢٣٠،٠٠٠ فلسطيني مقدسي عن بقية الضفة الغربية"، وكذلك "سيفصل أكثر من ٢ مليون فلسطيني يعيشون على الجانب" الشرقي" من الجدار عن القدس الشرقية".[٩] علاوة على ذلك، فإن بناء الجدار على طول المسار المخطط له عواقب إنسانية وخيمة على الفلسطينيين داخل الضفة الغربية وخارجها، حيث أنه سيقوم بتقسيم مجتمعاتهم ويحرمهم من شبكات الدعم الاجتماعي، والرعاية الطبية المتخصصة وكذلك من الوصول إلى المدارس والجامعات وأماكن العمل والأماكن المقدسة.[١٠] ويسبب الجدار الفاصل أيضا ضائقة اقتصادية لكثير من الفلسطينيين، مثل المزارعين المقيدين جزئياً أو كليا من الوصول إلى أراضيهم من أجل جني محاصيلهم أو رعاية حيواناتهم.[١١] إضافة إلى ذلك، يواجه المزارعون الفلسطينيون وأصحاب الأعمال على جانبي جدار الفصل العديد من الصعوبات في الوصول إلى المستهلكين على الجانب الآخر منه. وأخيرا، فإن جدار الفصل الإسرائيلي على طول مسار عام ٢٠٠٦ "يجرد الفلسطينيين من حقوقهم المائية"، وهو واضح "خاصة فيما يتعلق بمستوطنتي اريئيل وكدوميم قرب قلقيلية، اللتين تمتدان ٢٢ كم شمال الضفة الغربية، ورغم أنهما تغطيان ٢.٢٪ من الضفة الغربية المحتلة فحسب، إلا أنهما تستوليان على معظم الموارد المائية القيمة ".[١٢]

رغم أن إسرائيل تدعي باستمرار أن الفصل هو إجراء أمني، تم تقويض هذه الحجة حيث أن المسار لن يساهم بالضرورة في المحافظة على الوضع الأمني الإسرائيلي نظرا لان "مراقبته ستكون أكثر صعوبة وتكلفة " مقارنة بالخط الأخضر.[١٣] وحتى قبل الإعلان عن المسار الجديد في عام ٢٠٠٦، كان مسئولون حكوميون مختلفون قد ربطوا الجدار بالحدود المستقبلية لإسرائيل، مما يشير إلى أن المخاوف الأمنية لم تكن السبب الرئيسي في تحديد مساره[١٤]. بالتالي، زاد ذلك من مخاوف الفلسطينيين من أن الهدف الحقيقي للجدار هو إنشاء حدود جديدة لتحل محل الخط الأخضر، والتي من شأنها أن تعزز عملية الاستحواذ الإسرائيلي على أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. إن المسار المعدل لعام ٢٠٠٦ لم يفعل شيئا يذكر للتخفيف من هذه المخاوف، حيث أنه يبدو مجرد "[دعم] لسباق إسرائيل في خلق وقائع على الأرض التي ستزيد من تعقيد الجهود نحو إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة."[١٥]

اعتبارا من عام ٢٠١٤، يبلغ الطول المتوقع لجدار الفصل حوالي ٧١٢ كم، ويمتد ٨٥٪ منه داخل الضفة الغربية.[١٦] بالرغم من مطالبة المجتمع الدولي لإسرائيل مرارا وتكرارا بأن "تكف فورا عن بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وما حولها، وأن تزيل على الفور الهيكل الإنشائي القائم هناك، وأن تلغي أو تبطل مفعول جميع القوانين التشريعية واللوائح التنظيمية المتصلة به، وأن تعوض عن جميع الأضرار الناجمة عن تشييد الجدار "، إلا أن إسرائيل رفضت الامتثال لذلك حتى الآن.[١٧] ونتيجة لذلك، فقد تم الانتهاء من بناء ٦٢٪ من الجدار، و ١٠٪ منه حاليا قيد الإنشاء في حين أنه يخطط لبناء ٢٨٪ منه في المستقبل القريب[١٨].

الخريطة رقم ٤٤

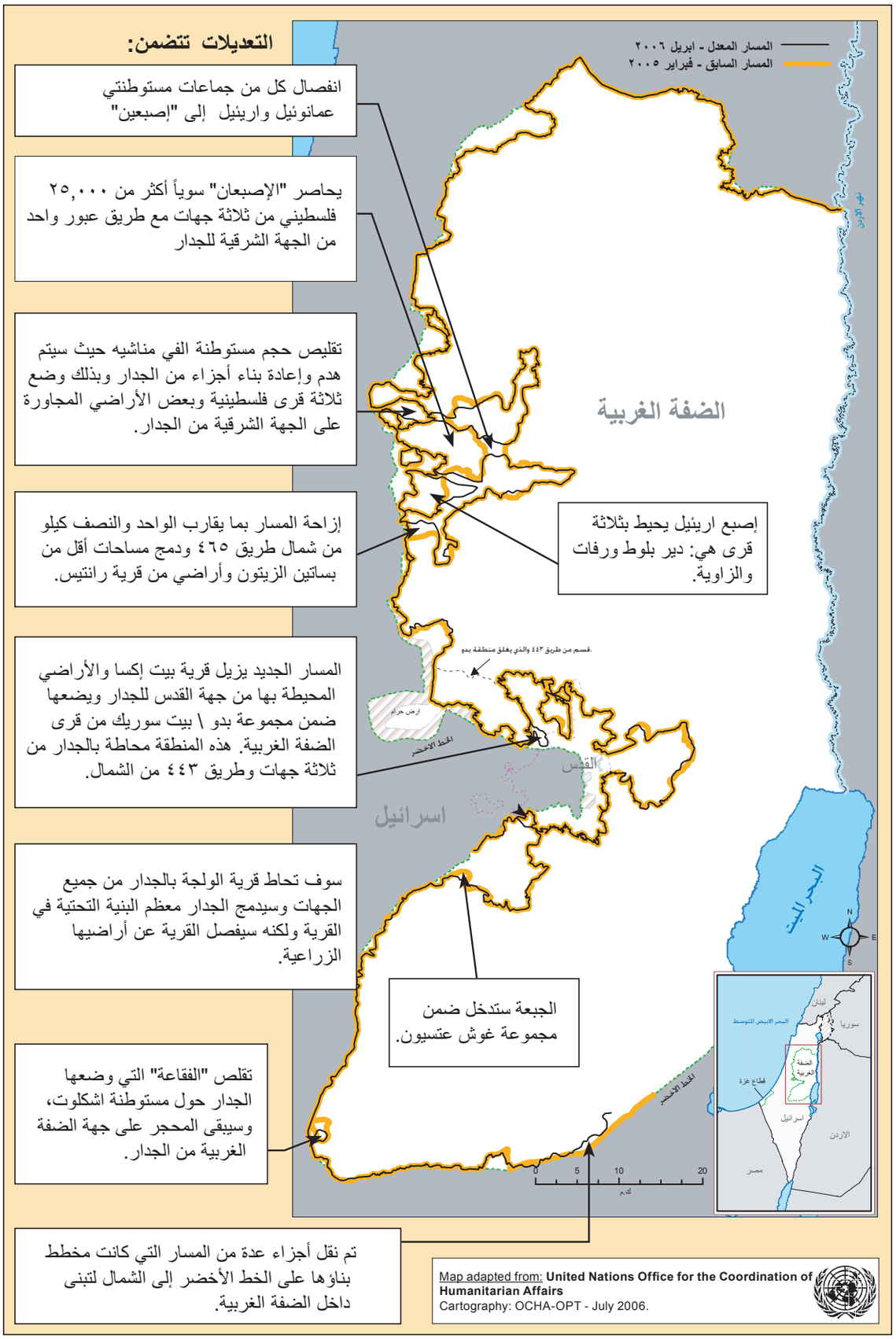

خطة "الحركة الاستيطانية" للحكم الذاتي الفلسطيني للعام ٢٠٠٦

فـي أيار (مايو) من عام ٢٠٠٦، طرحت حركة الاستيطان الإسرائيلية خطة سياسية إقليمية تفصيلية خاصة بها للحكم الذاتي الفلسطيني والتي صورت بسط السيادة الإسرائيلية على أجزاء واسعة من الضفة الغربية وإنشاء إدارتين فلسطينيتين تتمتعان بحكم شبه ذاتي مستقل، واحدة في الضفة الغربية تكون مرتبطة بالأردن وأخرى في غزة تكون مرتبطة بمصر[١]. وقد تم تطوير خطة "السلام في الأرض" من قبل عدد من المستوطنين البارزين بالتشاور مع مجلس بيشع[٢]، وتهدف هذه الخطة إلى معالجة ثلاث مشاكل حددتها حركة الاستيطان: "المشكلة الأمنية"، و "مشكلة حكم شعب أجنبي" وأخيرا "المشكلة الديموغرافية". ووفقاً لأولئك الذين خططوا وطرحوا الخطة، فإنه لا يمكن معالجة أي من هذه المشاكل كلياً من خلال قيام دولة فلسطينية تتكون من الضفة الغربية وقطاع غزة لأن دولة فلسطينية كهذه من المستحيل أن تكون قابلة للحياة. وكان السبب الرئيسي لذلك هو موقع "القدس الإسرائيلية" ومستوطنة معاليه أدوميم في الضفة الغربية، اللذان يضطران إسرائيل إلى الحد من سيادة الدولة الفلسطينية وممارسة "السيطرة على أسلحتها، والطيران، واستخدام الموارد المائية، فضلا عن علاقاتها الخارجية والعسكرية ".[٣]

ولتجاوز فكرة حل الدولتين الذي يتوقع أن تكون غير قابلة للحياة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، اقترح المستوطنون "خطة سياسية واقعية" تقوم على عدد من المبادئ. أولاً، هناك ادعاء أن للشعب اليهودي الحق التاريخي والتوراتي في إسرائيل، وهو الحق الذي أكده القانون الدولي. ثانياً، لأن الشعب اليهودي كان يعاني من نقص في الأراضي، ولأنه لم يكن يتوقع من إسرائيل أن توفر أراض لإقامة دولة فلسطينية في المستقبل من تلقاء نفسها. بدلا من ذلك، كان هنالك حاجة للسعي وراء حل إقليمي تساهم به كل من الأردن ومصر كذلك بتوفير أراض للدولة الفلسطينية. ثالثا، من أجل التعامل مع "المشكلة الديموغرافية"، كان على إسرائيل أن تضم جزء من السكان الفلسطينيين دون زعزعة التركيبة الديمغرافية ل"الدولة اليهودية". رابعا، كحل ل"مشكلة حكم شعب أجنبي"، فيجب تقسيم الشعب الفلسطيني إلى ثلاث فئات. ستتكون الفئة الأولى من فلسطينيين " يصبحون مواطنين في إسرائيل بالكامل"؛ وتتكون الفئة الثانية من فلسطينيين " يكونوا مواطنين في سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية المستقلة [...] المرتبطة بالأردن" وتتكون الفئة الثالثة " من مواطني سلطة مستقلة من غزة وشمال سيناء [...] تكون مرتبطة سياسيا بمصر ".[٤] هذين المبدأين الأخيرين لخطة المستوطنين تعاملا مع "المشكلة الأمنية" عن طريق إعادة طرح فكرة أن وادي الأردن منطقة أمنية إسرائيلية كما سبق من أجل مواجهة تهديدات الشرق وكذلك من خلال توسيع السيطرة الإسرائيلية على أجزاء أخرى من الضفة الغربية بهدف محاربة "الإرهاب" وإقامة "حدود يمكن الدفاع عنها".

وتصور خطة "السلام في الأرض" توسيع السيادة الإسرائيلية على أكثر من ٦٠٪ من الضفة الغربية، بما في ذلك وادي الأردن، و'غرب السامرة'، و'غرب بنيامين'، ومستوطنات غوش عتصيون وجنوب جبل الخليل. لتحقيق ذلك، سيتم تطوير خطة جديدة من أجل توسيع المستوطنات. بالإضافة إلى ذلك، سوف تضم إسرائيل نحو ٣٠٠،٠٠٠ فلسطيني يعيشون في تلك المناطق عن طريق منحهم الجنسية الإسرائيلية الكاملة في عملية ستنفذ على مراحل قد تستغرق سنوات عديدة. اعتبر المستوطنون الزيادة في عدد سكان العرب في إسرائيل المترتبة على ذلك قليلة جدا لتشكل خطرا على "الطابع اليهودي" لإسرائيل. أما بخصوص ال ٤٠٪ المتبقية من الضفة الغربية، فقد تصور المستوطنون إقامة "نظام نقل متجاور" وإدارة فلسطينية مستقلة لإدارة شؤونهم في مجالات التعليم والصحة والمجتمع والاقتصاد. ومع ذلك، لن تحتفظ إسرائيل بالحق في التدخل في الشؤون الفلسطينية لأسباب أمنية فحسب، ولكن أيضا سيكون لديها سيطرة كاملة على جميع المسائل الأمنية، وجميع الموارد الطبيعية والبنية التحتية وحتى حرية التنقل في الضفة الغربية بأكملها. وعلاوة على ذلك، لن يسمح ل"المنطقة الفلسطينية المجاورة" أن تكون جزءاً من الدولة الفلسطينية المستقلة. بدلا من ذلك، فإنها ستصبح على المدى الطويل جزءا من الأردن، وسيصبح مواطنوها الفلسطينيون "مواطنين أردنيين، من سكان إسرائيل، يعيشون تحت إدارة مستقلة خاصة بهم[٥]". بما أن "نظام النقل المتجاور" سيسري على أجزاء من الضفة الغربية، ولكن ليس على قطاع غزة، لن يتم إنشاء معبر آمن بين قطعتي الأرض الفلسطينيتين. بدلا من ذلك، سيتم ربط غزة مع مصر، والتي سيتعين عليها المساهمة بالتبرع بأراض من سيناء للفلسطينيين بهدف التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة المكتظ بالسكان. وكما في حالة الضفة الغربية، سيسمح لقطاع غزة التمتع بالحكم الذاتي بشكل محدود، مع "تحديد "الوضع النهائي لإدارة مستقلة في قطاع غزة الموسع" في المفاوضات بين الفلسطينيين في مصر".[٦]

كما حددت خطة المستوطنين حل بديل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، التي ستتضمن تخصيص جزء من شمال سيناء للاجئين الفلسطينيين الذين سيتم تشجيعهم على الانتقال إلى هذه المنطقة الصحراوية، أو إلى الأردن أو إلى دولة عربية أخرى.

في الواقع، اقترحت حركة الاستيطان الإسرائيلية مشروع وفكرة "السلام في الأرض" من خلال توسيع الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وحرمان الفلسطينيين من حقهم في تقرير مصيرهم ونفي المسؤولية الإسرائيلية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وبالتالي فرض المسؤولية على الدول العربية لحل قضية اللاجئين. بالرغم من أن بعض عناصر الخطة (مثل التوسع الاستيطاني المقترح) تتفق مع السياسات الإسرائيلية في الماضي والحاضر، لم توافق حكومة إسرائيل على الخطة، ناهيك عن رفض بقية الأطراف الأخرى في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.

الخريطة رقم ٤٥

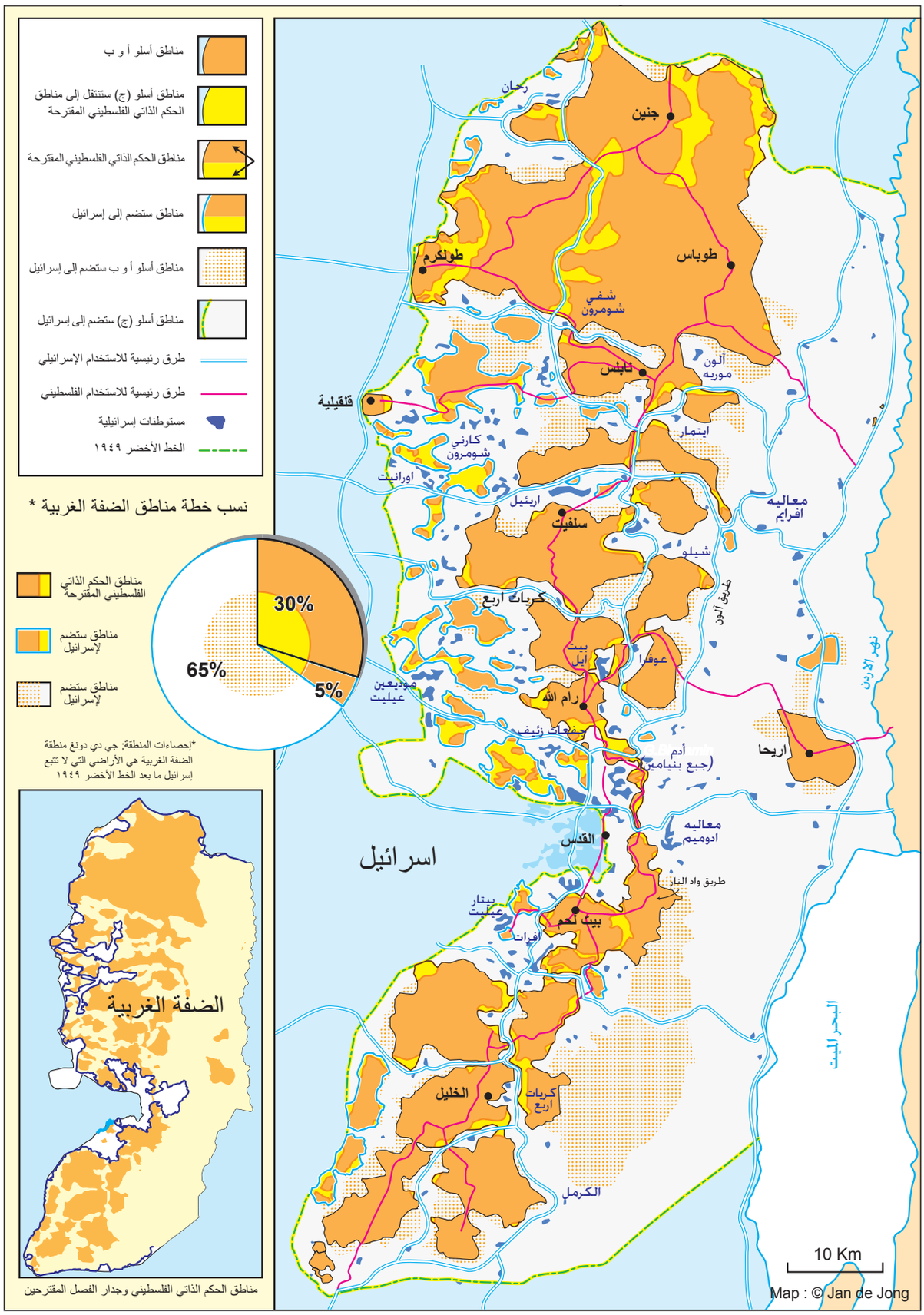

قطاع غزة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩

في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦ وبعد حوالي عشر سنوات من انتصار حركة فتح في الانتخابات التشريعية الأولى تحقق حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وبشكل مفاجئ انتصارها في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية وذلك بالحصول على ٧٤ مقعداً برلمانياً من أصل ١٣٢ مقعد مما أبقى لحركة فتح ٤٥ مقعداً.[١] وأعلن المراقبون الأوروبيون أن الانتخابات قد أجريت بطريقة عادلة وديمقراطية حيث أشادوا بها بوصفها مثالاً للانتخابات في العالم العربي بأسره.[٢] وحاولت حركة حماس تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حركة فتح إلا أن قادة حركة فتح رفضوا التعاون فقامت حركة حماس بتشكيل حكومة أغلبية في آذار (مارس) ٢٠٠٦ برئاسة إسماعيل هنية.[٣] إلا أن المجتمع الدولي قام بمقاطعة هذه الحكومة فوراً وبشكل واسع بدعوى عدم التزامها "الشروط" الثلاث: نبذ الإرهاب والاعتراف بحق إسرائيل بالوجود، والقبول بكافة الاتفاقيات السابقة التي وقعت عليها منظمة التحرير الفلسطينية[٤]. وقد قامت حركة حماس في نهايات عام ١٩٨٧ خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى وتم تصنيفها "كمنظمة إرهابية" من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل والإتحاد الأوروبي والعديد من المنظمات الدولية وعملت من جهتها على إزالة دعوتها لدمار إسرائيل من بيانها الانتخابي الرسمي وذلك إلى تأسيس "دولة مستقلة عاصمتها القدس." ونتيجة لذلك تم فرض عقوبات دولية على الفلسطينيين حيث عُلق الدعم الخارجي إلى السلطة الفلسطينية وتوقفت إسرائيل عن نقل الضرائب مما أدى إلى مشكلة حادة في السيولة وتراجع غير مسبوق للاقتصاد المحلي وخصوصاً في قطاع غزة. وبدأ مسؤولون من كلا الحركتين "حرباً إعلامية" وانتقادات جادة فيما بينهما وبدأ التوتر يتحول إلى أعمال اشتباك ميداني.[٥]

في حزيران (يونيو) ٢٠٠٦ تم الاتفاق على هدنة هشة بين حركة حماس وإسرائيل.[٦] وبدأت فترة من موجات العنف المتبادلة والتي تصاعدت في نهاية الشهر بعد مهاجمة تنظيمات فلسطينية قاعدة عسكرية إسرائيلية قرب الحدود المصرية وأسر جندي إسرائيلي. انتقمت إسرائيل من خلال الشروع في عمليتين عسكريتين كبيرتين ("عملية أمطار الصيف" و"عملية غيوم الخريف") في قطاع غزة في الفترة ما بين نهاية حزيران (يونيو) ونهاية تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ٢٠٠٦ حيث قتل أكثر من ٤٠٠ فلسطيني نصفهم من المدنيين ومن ضمنهم ٩٠ طفل.[٧] وفي هذه الأثناء أدى الاقتتال المميت بين حركتي فتح وحماس إلى المزيد من الضحايا إلى أن تم التوصل إلى هدنة بوساطة المملكة العربية السعودية. ووقع قادة حركتي فتح وحماس في اجتماع عقد في مكة في شباط (فبراير) ٢٠٠٧ على اتفاقية لوقف المواجهات وتشكيل حكومة وحدة وطنية مع بقاء إسماعيل هنية رئيساً للوزراء. وقُدمت هذه الاتفاقية للمجلس التشريعي الفلسطيني إلا أن موجات العنف اشتعلت مرة أخرى وتضمنت العشرات من المعارك في الشوارع والاستيلاء على الأملاك. استطاعت حركة حماس التفوق في ما يسمى "بمعركة غزة" في حزيران (يونيو) وتأمين سيطرتها على القطاع. وفي عقب ذلك قام الرئيس محمود عباس بحلّ حكومة الوحدة الوطنية وتشكيل حكومة "مؤقتة" تحت قيادة رئيس الوزراء سلام فياض الذي اقتصرت صلاحيته على الضفة الغربية دون أي دور أو سلطة بما يخص قطاع غزة.[٨]

اكتملت عزلة القطاع بعد سيطرة حركة حماس عليه بسبب وسائل الحصار المختلفة فقد قامت إسرائيل بإغلاق المنطقة كلياً بدعم من الولايات المتحدة حيث لم يتم السماح للناس والبضائع بدخول وخروج قطاع غزة إلا نادراً.[٩] وأعلنت الحكومة الإسرائيلية منطقة قطاع غزة بأكملها "كياناً معادياً" مشيرة إلى المخاطر التي يطرحها حكم حركة حماس وهجمات الصواريخ الفلسطينية المستمرة في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٧. وتلا ذلك المزيد من القيود على غزة منها إغلاق المعابر الحدودية، وتوزيع موارد الطاقة وشحنات الوقود، ومراقبة متزايدة للتمويل، وقطع زيارات الأسرى، والسماح بدخول المواد الغذائية والأدوية الأساسية فقط إلى قطاع غزة.[١٠]

استمرت الاشتباكات المتقطعة بين إسرائيل وحركة حماس حتى بدايات العام ٢٠٠٨ وبلغت ذروتها عند إطلاق عملية عسكرية إسرائيلية أخرى في قطاع غزة ("عملية الشتاء الساخن") من أواخر شباط (فبراير) إلى بدايات آذار (مارس) مما أدى إلى مقتل ١٢٠ فلسطيني أكثر من نصفهم لم يكن لهم أي علاقة بالاقتتال بالإضافة إلى مقتل ٢٠ طفلاً.[١١] وشهدت الأشهر التالية انخفاضاً في حدة العنف ووافقت كل من حركة حماس وإسرائيل على خطة وقف إطلاق للنار بوساطة مصرية مدتها ستة أشهر.[١٢] واستؤنف القتال بعد انتهاء مدة الهدنة وفي ٢٧ كانون أول (ديسمبر) أطلقت إسرائيل عملية "الرصاص المصبوب" المدمرة والتي تضمنت "عدواناً عسكرياً شاملاً على حماس في قطاع غزة" والتي انتهت بوقف إطلاق نار ثنائي الجانب بعد ثلاثة أسابيع[١٣]. العدوان الذي كانت إسرائيل تحضر له منذ ستة أشهر[١٤] قتل ما يقارب ١,٤٠٠ فلسطيني و١٣ إسرائيلي.[١٥] وكان حوالي ثلثي الضحايا الفلسطينيين من المدنيين وبينهم ٣٠٠ طفل. أدان المجتمع الدولي عملية "الرصاص المصبوب" بشكل واسع حيث استنتجت لجنة تقصي الحقائق حول الصراع في غزة التابعة للأمم المتحدة بأن العملية الإسرائيلية "تقوم على سياسة متعمدة من قوة عسكرية مفرطة والتي لا تستهدف العدو بل "البنية التحتية المساندة" و[التي] تبدو أنها تشير بالممارسة العملية [...] إلى السكان المدنيين."[١٦]

أدى كل من الحصار على غزة والعمليات العسكرية الإسرائيلية فيها بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ إلى تفاقم ظروف المعيشة السيئة في القطاع بشكل كبير مما خلق أزمة اقتصادية وإنسانية كبيرة. وأدت القيود المعيقة التي فرضها الجيش الإسرائيلي على الصادرات والواردات وتدفق الأموال والوصول إلى الأرض والبحر بالإضافة إلى تدمير البيوت والمصانع والبنية التحتية إلى خسارة أكثر من مئة ألف مواطن فلسطيني وظائفهم وأدت إلى انعدام أمن الغذاء بشكل متزايد وتدهور كبير في وضع الماء والبنية التحتية للصرف الصحي بالإضافة إلى تدهور نظامي الصحة والتعليم في قطاع غزة.[١٧]

الخريطة رقم ٤٦

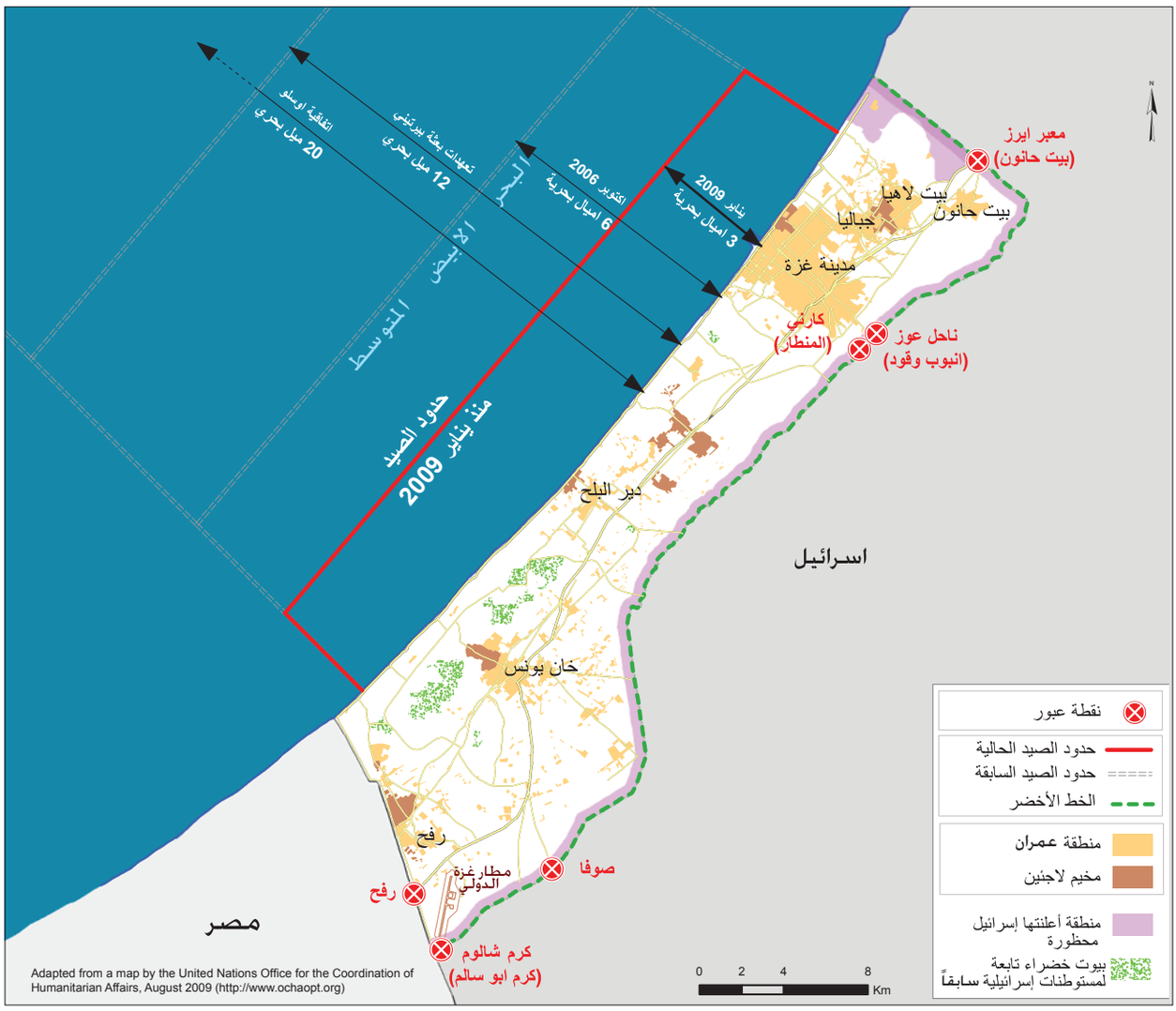

نقاط العبور في قطاع غزة

ايرز: مفتوح ستة أيام في الأسبوع لطواقم المساعدات الدولية والحالات الطبية والإنسانية.

ناحل عوز: مفتوح بشكل جزئي خمس أيام في الأسبوع وذلك لأنواع معينة من الوقود.

كارني: مُغلق منذ ١١ حزيران ٢٠٠٧. حزام لتوصيل الحبوب يعمل ثلاثة أيام في الأسبوع. مسلك إسمنتي مغلق كلياً منذ ٢٩ تشرين أول ٢٠٠٨.

صوفا: لم تعد نقطة عبور حسب تنسيق اعمال الحكومة في المناطق. فتح لمرة أخيرة في ١٢ أيلول ٢٠٠٨.

كرم شالوم: يفتح ستة أيام في الأسبوع لحركة بضائع معينة ومسموح بها.

رفح: يفتح حسب الحاجة.

مؤتمر أنابوليس وخطة أولمرت للسلام، ٢٠٠٦-٢٠٠٨

في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٦، أجرى إيهود أولمرت، رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الفلسطيني محمود عباس أول اجتماع من سلسلة طويلة من الاجتماعات كان من المفترض أن تجري على مدى عامين متتاليين والتي كان هدفها إحياء عملية السلام والعمل من أجل التوصل إلى اتفاق وفقاً لخارطة الطريق لعام ٢٠٠٣.[١] وبعد بضعة أشهر، أعادت جامعة الدول العربية اعتماد مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، مطالبة إسرائيل بقبول الحل الإقليمي للصراع.[٢] كان رد فعل أولمرت الأولي إيجابي، ولكنه تخلى في نهاية المطاف عن المسار الإقليمي لصالح استمرار المفاوضات الثنائية مع السلطة الفلسطينية في إطار التحضير لمؤتمر أنابوليس القادم في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧.[٣]

أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الدعوة إلى مؤتمر أنابوليس في كلمة ألقاها في حزيران (يوليو) ٢٠٠٧، بعد حوالي شهر من "سيطرة" حماس على قطاع غزة.[٤] وتعهد بوش باتخاذ "سلسلة من الخطوات لتعزيز قوى الاعتدال والسلام بين أبناء الشعب الفلسطيني"، والتي تضمنت توفير المساعدة المالية للسلطة الفلسطينية، والتأكيد على التزام الولايات المتحدة بمساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على حل قضاياهم، وكذلك مساعدة الفلسطينيين على إنشاء إطاراً مؤسساتيا لدولة فلسطينية في المستقبل[٥]. في اتخاذ هذه الخطوات، كان من المفترض أن تتعاون الولايات المتحدة مع الأعضاء الآخرين في اللجنة الرباعية للشرق الأوسط ومندوبها الجديد توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني السابق. علاوة على ذلك، كان من المفترض أن تترأس كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الامريكية مؤتمراً دولياً يشارك فيه ممثلون من إسرائيل والسلطة الفلسطينية وعدد من البلدان الأخرى والمنظمات الدولية ذات العلاقة.

في إطار التحضير للمؤتمر، عقد ايهود اولمرت والرئيس محمود عباس والعديد من المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين الآخرين سلسلة من الاجتماعات لصياغة "إعلان المبادئ" بشأن القضايا الجوهرية للصراع.[٦] وبالرغم من أن الرئيس محمود عباس قد حاول الحصول على تنازلات ملموسة من الإسرائيليين كدليل للجمهور الفلسطيني بأن المفاوضات أفضل طريقة لتحقيق السلام، إلا أن أولمرت كان مترددا في تقديم أي وعود ملموسة يمكن أن تغضب المستوطنين. وليس غريباً فشل الطرفين في التوصل إلى بيان مشترك. في النهاية، وهو الأمر الذي استطاع الرئيس جورج بوش تقديمه إلى ممثلي أكثر من ٥٠ دولة ومنظمة دولية[٧] حضروا مؤتمر أنابوليس في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧، كانت "مذكرة تفاهم مشترك" مبهمة[٨] وأعرب أولمرت والرئيس محمود عباس في توقيعها عن عزمهما بدء جولة جديدة من المفاوضات الثنائية بهدف التوصل إلى اتفاق الوضع النهائي قبل نهاية عام ٢٠٠٨[٩]، والبدء في تنفيذ التزاماتها بموجب خارطة الطريق لعام ٢٠٠٣ فوراً، وجاء في الاتفاق على أن تكون الولايات المتحدة هي المرجعية المراقبة للتقدم الذي يمكن أن تحرزه.

استمرت المفاوضات الثنائية في أعقاب المؤتمر، ولكن كان التقدم نحو التوصل إلى اتفاق بطيء، وذلك بسبب تقويض جهود المفاوضين نتيجة عدد من العوامل الخارجية. وشملت هذه العوامل تصاعد أعمال العنف بين إسرائيل وحماس التي قاطعت مؤتمر أنابوليس[١٠]، وبلغت ذروتها في العملية العسكرية الإسرائيلية المدمرة "الشتاء الساخن" في عام ٢٠٠٨ (انظر خريطةXXX)؛ التي أدت بدورها إلى زيادة النشاط الاستيطاني الإسرائيلي والتي أظهرت فشل إسرائيل في تنفيذ التزاماتها بموجب خارطة الطريق[١١]، وأخيرا الموقف المحلي الضعيف لحكومة أولمرت[١٢].

في ١٦ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨، قدم ايهود أولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلية مسودة خطة شاملة للطرف الفلسطيني تغطي المسائل المختلف عليها مثل الأمن والقدس واللاجئين والحدود.[١٣] وقد طرحت الخطة عدداً من المبادئ فيما يتعلق بقضية الأمن، والتي وافق عليها الطرفان مبدئياً! وتضمنت "نزع الأسلحة" من فلسطين، والسماح للفلسطينيين بامتلاك قوات شرطة ولكن ليس جيشاً وطنياً أو سلاحاً جوياً، ونشر دائم لقوة دولية عسكرية (على الأغلب قوات الناتو) في وادي الأردن مع حرية وصول إسرائيل إلى المجال الجوي الفلسطيني وحرية الوصول – إذا لزم الأمر لأغراض أمنية – إلى الأراضي الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بالقدس، فقد طرحت الخطة مسألة السيادة الإسرائيلية على الأحياء الإسرائيلية والسيادة الفلسطينية على الأحياء العربية، بحيث تكون المدينة عاصمة لكل من إسرائيل وفلسطين. علاوة على ذلك، اقترحت الخطة تعريف البلدة القديمة في القدس وعدد من المناطق المحيطة بها ب "الحوض المقدس" أو "الحوض التاريخي" وتوضع تحت "الوصاية" الدولية بحيث تحكم هذه المنطقة بشكل جماعي من قبل فلسطين والأردن والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وإسرائيل. وقد وافق الرئيس محمود عباس على هذه المقترحات من حيث المبدأ، إلا أنه عارض التعريف الإسرائيلي للبلدة القديمة ومحيطها بـ "الحوض المقدس"[١٤].

أما بخصوص اللاجئين، أظهر أولمرت استعداده للاعتراف بمعاناة اللاجئين الفلسطينيين – ولكن دون أن تتحمل إسرائيل المسؤولية – واقترح إنشاء صندوق دولي لتعويض اللاجئين الفلسطينيين عن الخسائر في ممتلكاتهم التي لحقت بهم في حرب عام ١٩٤٨.[١٥] إضافة إلى ذلك، وافق على السماح لحوالي ٥،٠٠٠ لاجئ فلسطيني (من أصل خمسة ملايين) بالدخول إلى إسرائيل لأسباب إنسانية.

رغم أن الرئيس محمود عباس وافق على خطة التعويض، إلا أنه اعترض على سماح إسرائيل بعودة ما نسبته فقط ٠.١٪ من اللاجئين الفلسطينيين. أخيرا، بخصوص الحدود فإن خطة أولمرت خططت للضم الإسرائيلي لما بين ٦.٣٪ و ٨.٨٪ من الأراضي الفلسطينية، مع تبادل الأراضي بنسبة ما بين ٥.٤٪ إلى ٥.٨ ٪ من أجل التعويض.[١٦] علاوة على ذلك، سيتم إنشاء نفق ممر آمن سيربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة وسيتم إزالة عدد من المستوطنات الصغيرة في حين أن غيرها من المستوطنات الكبيرة، بما في ذلك مستوطنة اريئيل الواقعة بين رام الله ونابلس، فقد اقترح أن تبقى في مكانها.

كانت تلك المقترحات غير مقبولة للرئيس محمود عباس، الذي أوضح جيداً أنه من الممكن أن يسمح لما يزيد عن ٦٠٪ من المستوطنين بالبقاء مكانهم، بشرط إزالة مستوطنة أرئيل التي تشكل عقبة كبيرة أمام التنمية الفلسطينية. على الرغم من أن فريقي التفاوض الإسرائيلي والفلسطيني – رغم كل الصعاب – تمكنا من إحراز تفاهم كبير بشأن التوصل إلى اتفاق حول بعض القضايا الجوهرية في الصراع، إلا أنه كانت تزال هناك اختلافات كبيرة لم تأخذها خطة أولمرت بعين الاعتبار. ونتيجة لذلك، لم يتمكن الرئيس محمود عباس من الموافقة على مجمل خطة اولمرت التي جرى تقديمها على أساس أنها "أفضل عرض تقدمه إسرائيل."[١٧] وبعد عدم الموافقة الفلسطينية على تلك المقترحات، خاصة وأن ايهود ألمرت وحكومته "العرجاء" في مرحلة الاتهامات "بالفساد" وذلك ما يهدد شرعيتها واستمرارها، انهارت المفاوضات، وبذلك وصلت عملية أنابوليس إلى نهاية مخيبة للآمال[١٨].

الخريطة رقم ٤٧

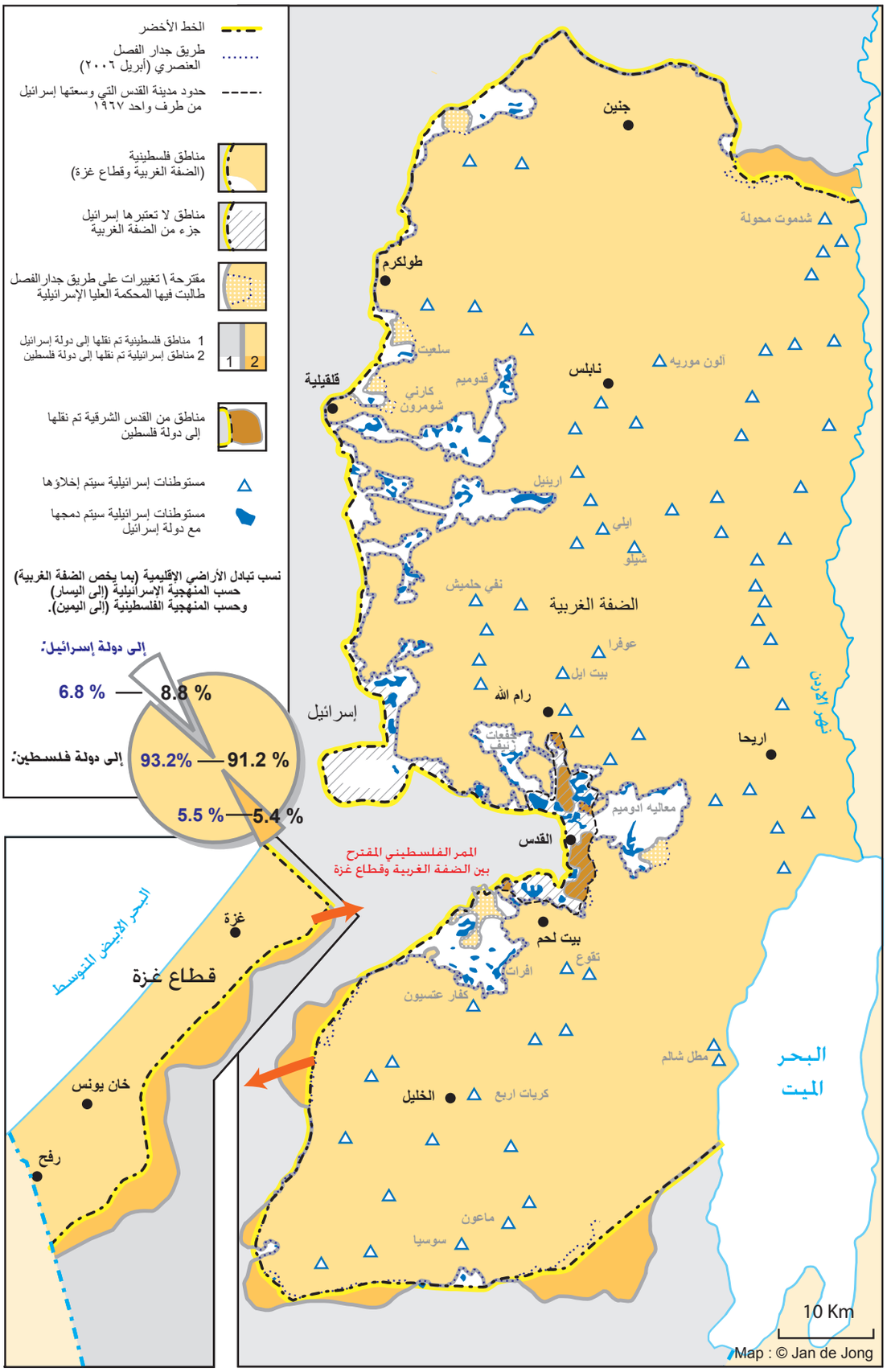

غزة اليوم، ٢٠١٤

في أيار (مايو) ٢٠١٠، أبحر مجموعة من نشطاء سياسيين ومنظمات حقوق الإنسان المعارضة للحصار الإسرائيلي لقطاع غزة ضمن تحالف دولي في أسطول مكون من ست سفن إلى قطاع غزة، بهدف كسر الحصار المفروض على قطاع غزة منذ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩، ناهيك عن الطوق الأمني منذ عام ٢٠٠٧، وذلك بالتنسيق مع حركة غزة الحرة ومؤسسة حقوق الإنسان والحرية والإغاثة الإنسانية التركية – (IHH).[١] وفقاً لبعثة تقصي الحقائق للأمم المتحدة كانت للقافلة البحرية "ثلاث أهداف: (أ) لفت الانتباه الدولي العام إلى الوضع في قطاع غزة وتأثير الحصار؛ (ب) كسر الحصار؛ و (ج) تقديم المساعدة والإمدادات الإنسانية إلى غزة."[٢] وكانت للنقطة الأخيرة أهمية خاصة للمشاركين.

بعد أن تجاهل المبحرون في الأسطول أمراً عسكرياً من قبل البحرية الإسرائيلية بتغيير المسار والتوجه إلى ميناء أشدود الإسرائيلي،[٣] بعثت إسرائيل بقوات بحرية خاصة اقتحمت مسار وركاب السفن الستة، مما أسفر عن مقتل تسعة نشطاء وإصابة أكثر من ٥٠ آخرين على إحدى السفن (إم في مافي مرمرة).[٤] بالرغم من أن تقارير التحقيقات اللاحقة التي أصدرتها لجان تحقيق وطنية ودولية حول غارة أسطول غزة اختلفوا في حكمهم حول مشروعية الحصار على غزة، إلا أنه كان هناك شبه اتفاق دولي على أن القوات الإسرائيلية استخدمت قوة مفرطة خلال المداهمة[٥]. وأدت هذه الحادثة إلى تدهور خطير في العلاقات الإسرائيلية التركية. ونتيجة الانتقادات الدولية المتصاعدة لحصار غزة في أعقاب غارة أسطول الحرية ، أجبرت إسرائيل على تخفيف القيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل في قطاع غزة في حزيران (يونيو) من عام ٢٠١٠، إضافة إلى تخفيف القيود المفروضة على التصدير في كانون الأول (ديسمبر) من عام ٢٠١٠ وكانت هذه التسهيلات محدودة للغاية ولم تحقق تحسن ملموس على الوضع الاقتصادي والإنساني في غزة.[٦]

وفي الوقت نفسه، تواصلت الأعمال العدائية الإسرائيلية على قطاع غزة على مدار عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، مع اشتباكات عبر الحدود من قبل كلا الجانبين من حين لآخر ، مما أدى إلى سقوط عشرات القتلى الفلسطينيين، فضلا عن عدد من الوفيات الإسرائيلية.[٧] شنت إسرائيل "عملية عمود السحاب" في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) من ذلك العام على أكثر من ١,٥٠٠ هدف في قطاع غزة بعد حدوث عدد من الحوادث العنيفة بالقرب من الحدود بين غزة وإسرائيل في النصف الثاني من عام ٢٠١٢.[٨] وكانت حصيلة العملية العسكرية التي استمرت حتى اتفاق إسرائيل وحماس على وقف إطلاق النار في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) مقتل ما يزيد من (١٧٠) فلسطيني، ومن بينهم مائة من المدنيين وعشرات الأطفال.[٩] في المقابل، فقد ستة إسرائيليين، من بينهم أربعة مدنيين حياتهم. وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، انتهك كل من الجيش الإسرائيلي والجماعات الفلسطينية المسلحة القانون الدولي خلال فترة "عمود السحاب".[١٠] بناءً على شروط وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة مصر، قامت إسرائيل ومصر بتخفيف بعض القيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل على غزة.[١١] لم تكن هناك أي أعمال العدائية بين إسرائيل وقطاع غزة منذ وقف إطلاق النار في عام ٢٠١٢، وشهد عام ٢٠١٣ أقل عدد من الوفيات ذات صلة بالصراع في غزة منذ عام ١٩٩٩، رغم أن الهجمات الإسرائيلية والخسائر الفلسطينية عبر الحدود قد زادت كثيراً نتيجة لذلك في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٤.[١٢]

بالرغم من تحسن "الأوضاع الأمنية" في قطاع غزة إلا أن الأزمة الإنسانية والاقتصادية ما زالت في حالة تدهور ، وخاصة منذ تموز (يوليو) من عام ٢٠١٣[١٣] عندما أطاحت ثورة ٣٠ تموز (يوليو) بالرئيس المصري محمد مرسي وبقيادة الإخوان المسلمين في مصر، الأمر الذي أعقبه فرض" القيود الحدودية على قطاع غزة الذي تديره حركة حماس منذ عام ٢٠٠٧، بحيث أغلقت أنفاق التهريب، ومنعت معظم حركة الركاب متسببين بخسائر اقتصادية تقدر بملايين الدولارات".[١٤] وقد أدى تشديد الحصار على غزة بواسطة قوات الأمن المصرية إلى ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية، فضلا عن زيادة نسبة البطالة في قطاع غزة، ومن ناحية أخرى فإن العملية المحدودة لمعبر رفح الحدودي قيدت بشدة حصول المواطنين في القطاع على الرعاية الصحية في مصر[١٥] .

علاوة على ذلك، منذ إغلاق أنفاق التهريب التي كانت إحدى استخداماتها جلب الوقود المصري إلى غزة، أصبح هنالك نقص مزمن في الوقود في قطاع غزة، مما تسبب في عمل مولدات الطاقة بنصف قدرتها تقريباً أو حتى إغلاقها تماما في عدد من المناسبات.[١٦] نتيجة لأزمة الوقود والكهرباء في غزة، أصبحت إمدادات المياه الجارية محدودة للغاية، حيث أن أكثر من ٣٠٪ من الأسر في قطاع غزة يحصلون على المياه مرة واحدة فقط كل أربعة أيام لمدة (٦–٨) ساعات فحسب. بالإضافة إلى ذلك، فإن وحدات تحلية المياه تعمل بأقل من نصف طاقتها، وعدد كبير من الآلات الطبية معطلة في المستشفيات، وتواجه خدمات جمع النفايات الصلبة وخدمات الإدارة صعوبة في مجاراة الطلب، وأكثر من (١٤٠,٠٠٠) دونم من الأراضي الزراعية المستخدمة في إنتاج الغذاء معرضة لخطر الجفاف حيث أن الآبار المستخدمة للري تحتاج للكهرباء لتشغيلها.[١٧]

بالإضافة إلى ذلك، لا يزال الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة في حالة تدهور نتيجة استمرار إسرائيل في فرض الحصار.[١٨] بالرغم من الزيادة الطفيفة في عدد الشاحنات التي يسمح لها بالدخول من إسرائيل إلى غزة في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢، إلا أن عدد شاحنات التصدير التي يسمح بخروجها إلى إسرائيل قد انخفض بشكل ملحوظ.[١٩] إن الظروف المعيشية في غزة سيئة جداً نتيجة الحصار. ويبدو مستقبل ١,٧ مليون مواطن فلسطيني في غزة كئيباً جداً – في ضوء الأزمة الاقتصادية والإنسانية المتفاقمة – ناهيك عن أن عدد من الأسر التي تعاني من نقص في المواد الغذائية والتي تبلغ ٥٧٪ في عام ٢٠١٢ من المتوقع أن ترتفع في الأعوام المقبلة.[٢٠]

الخريطة رقم ٤٨

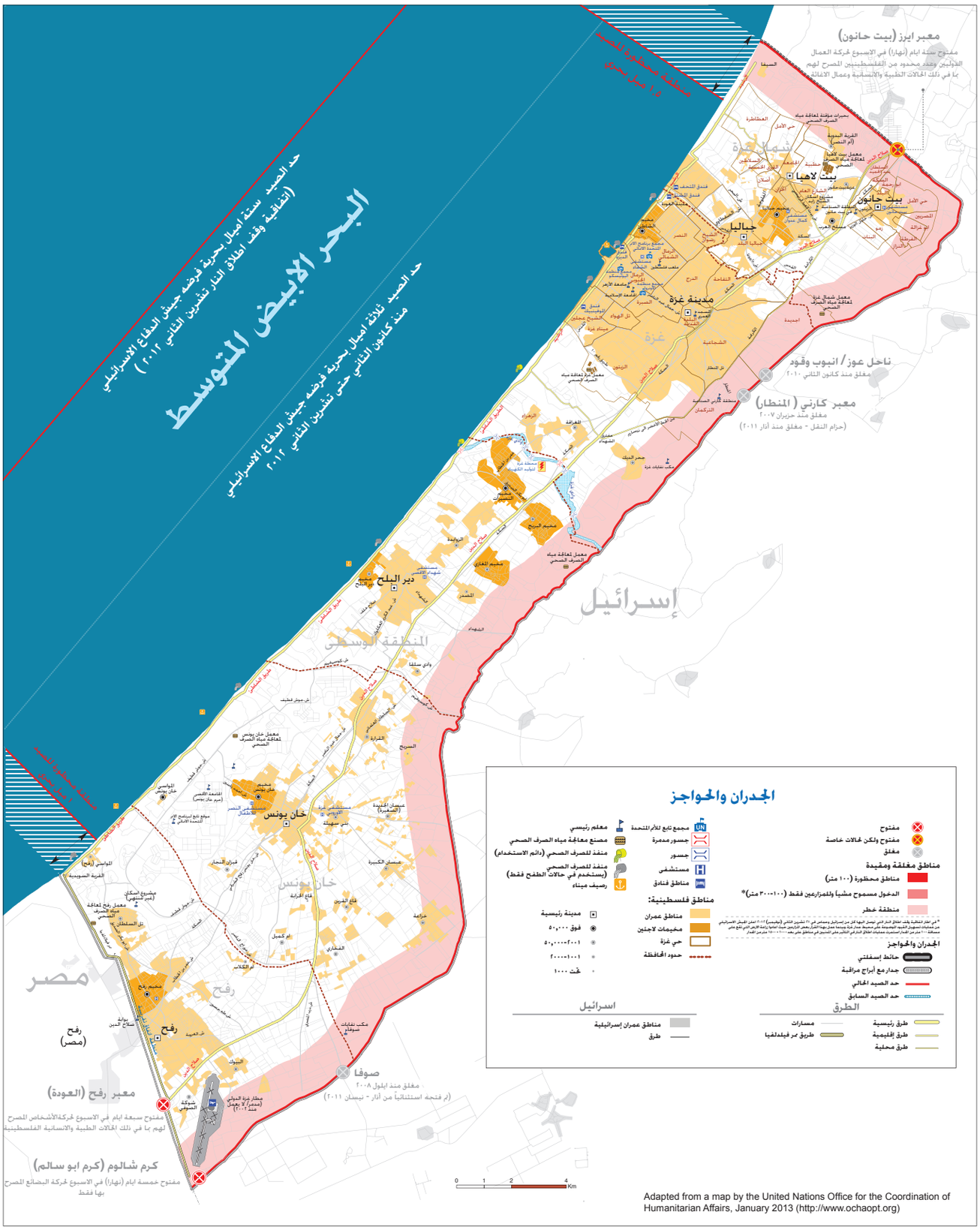

Adapted from a map by the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, January 2013 (http://www.ochaopt.org)

الضفة الغربية اليوم، ٢٠١٤

أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن إمكانية تأييده لقيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جانب إسرائيل في حال اعترف الفلسطينيون بكون إسرائيل الوطن القومي لليهود.[١] والتقى الرئيس الأمريكي أوباما بعد ثلاثة أشهر مع نتنياهو والرئيس محمود عباس ودعاهما إلى إحياء عملية المفاوضات.[٢] رغم أن كلا الطرفين أبديا رغبتهما باستئناف المفاوضات، إلا أن ذلك لم يحدث إلا بعد مرور سنة. بعد تشجعه لفوزه بجائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٩،[٣] حدد الرئيس أوباما الموعد النهائي لإبرام اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني شامل خلال سنة واحدة بعد بداية المفاوضات في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٠.[٤] ومع ذلك، انهارت المفاوضات في غضون شهر عندما وضعت القيادة الفلسطينية حداً للمحادثات بسبب رفض إسرائيل تجميد جزء من مستوطنة في الضفة الغربية كانت قد بدأت بتنفيذه قبل ١٠ أشهر.[٥] أعلن نتنياهو في تشرين الأول (أكتوبر) أن إسرائيل ستمدد التجميد فقط في حال اعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، وهو أمر كانت السلطة الفلسطينية قد أوضحت أنها لم تكن على استعداد للقيام به. لذلك ليس من الغريب أن الرئيس محمود عباس قد رفض ذلك وبقيت طاولة المفاوضات فارغة، في حين استمرت عملية بناء المستوطنات.[٦]

أدان بنيامين نتانياهو، رئيس الوزراء المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس واتفاقهما على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية في نيسان (أبريل) ٢٠١١،[٧] مشيراً إلى أن السلطة الفلسطينية يجب أن تختار ما بين تحقيق السلام مع إسرائيل أو تحقيق السلام مع حماس، لأن هدف حماس من وجهة نظر إسرائيل هو القضاء على دولة إسرائيل، الأمر الذي يجعل هذين الهدفين غير متوافقين[٨]. وصرح الرئيس محمود عباس في الشهر التالي أن الوحدة الوطنية الفلسطينية شرط مهم للتوصل إلى حل الدولتين، وأعلن أنه إذا بقي الطريق مسدوداً أمام المفاوضات، فإن السلطة الفلسطينية ستقدم طلباً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للاعتراف الدولي بدولة فلسطين بعد مرور سنة واحدة على المهلة التي حددها أوباما.[٩] تقدم الرئيس محمود عباس بطلب عضوية كاملة لفلسطين في الأمم المتحدة في أيلول (سبتمبر) بعد أن رأى أن ملف المفاوضات قد أغلق.[١٠] وبعد فشل المحاولة وعدم تحرك عملية السلام خلال العام التالي،[١١] تقدمت السلطة الفلسطينية بطلب الانضمام وتم منحها وضع "دولة مراقبة غير عضو" في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٢ باعتراف ١٣٨ دولة بها![١٢]

بعد أول زيارة للرئيس الأمريكي أوباما لإسرائيل في آذار (مارس) ٢٠١٣، عقد جون كيري، وزير الخارجية الأمريكية سلسلة لقاءات بين الطرفين لإحياء عملية السلام،[١٣] وبحلول تموز (يوليو) أقنع جون كيري كلا الجانبين باستئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق الوضع النهائي في غضون تسعة أشهر.[١٤] وكان أحد أسباب نجاح المفاوضات تعهد الجهة الفلسطينية بوقف حملتها المتعلقة بالاعتراف الدولي بدولة فلسطين،[١٥] فضلا عن اتفاق إسرائيلي بإطلاق سراح تدريجي ل ١٠٤ سجين فلسطيني على المدى الطويل[١٦]. بدأت المحادثات الحقيقية في ١٤ آب (أغسطس).[١٧] وفي كانون الثاني (يناير) ٢٠١٤، عقب أشهر من المحادثات دون أية إشارة إلى اقتراب الأطراف من اتفاق سلام، دفع جون كيري كلا الجانبين للاتفاق في البداية على "إطار" مشترك لمحادثات الوضع النهائي.[١٨] في أواخر مارس، رفضت إسرائيل الإفراج عن آخر ٢٦ سجين فلسطيني ، مشيرا إلى أن السلطة الفلسطينية يجب أن تتفق أولا على تمديد محادثات السلام بعد الموعد النهائي في ٢٩ نيسان (ابريل) الماضي[١٩]. وقام الرئيس محمود عباس بتسجيل عضوية فلسطين في ١٥ اتفاقية دولية.[٢٠] وأعلنت على أثرها إسرائيل على بناء أكثر من ٧٠٠ مستوطنة في القدس الشرقية وفرضت عقوبات اقتصادية ضد السلطة الفلسطينية.[٢١] رغم أنه كان من الواضح أن عملية السلام بقيادة جون كيري كانت متوقفة تماماً قبل هذا الوقت، إلا أن المفاوضات "الجانبية–المسار الثاني" كانت لا تزال جارية رسميا إلى أن علقتها إسرائيل في ٢٤ إبريل (نيسان)، بعد يوم واحد من توقيع حركتي فتح وحماس اتفاقاً لتشكيل حكومة توافق وطني.[٢٢] وصرحت إسرائيل أنها لن تتفاوض مع حركة حماس واصفة إياها بأنها "منظمة إرهابية تدعو إلى تدمير إسرائيل." رغم أن الرئيس عباس أعلن في وقت لاحق أن حكومة التوافق الفلسطينية سوف تعترف بوجود إسرائيل[٢٣] وتنبذ العنف وتقبل جميع الاتفاقات السابقة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، إلا أن إسرائيل استمرت على موقفها الرافض لذلك.[٢٤]

رغم أن إدارة أوباما قد اتهمت علناً كلا الجانبين بفشل محادثات السلام، إلا أن العديد من المسئولين الأمريكيين وبما في ذلك جون كيري قد أشاروا إلى أن التوسع الاستيطاني المستمر لإسرائيل هو المفسد الرئيسي لعملية السلام.[٢٥] خلال الأشهر التسعة الأولى من المحادثات، كانت إسرائيل قد طرحت عطاء بناء لحوالي ٥,٠٠٠ وحدة سكنية استيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وروجت لما يقرب من ٠٠٠،٩ وحدة إضافية،[٢٦] في حين تم هدم أكثر من ٥٠٠ عقار فلسطيني.[٢٧] إن هذه الإجراءات المتبعة هي جزء من عملية الاستعمار الإسرائيلي للضفة الغربية والقدس الشرقية من خلال إقامة "بؤر استيطانية" على الأرض الفلسطينية وبناء المستوطنات على تلك الأراضي، جنبا إلى جنب مع التدمير المتزامن للبيوت والمباني الفلسطينية.[٢٨] شرعت إسرائيل ببناء ما يقارب ٧,٥٠٠ وحدة استيطانية في الضفة الغربية منذ عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١٣.[٢٩] رغم أن البناء قد انخفض بشكل ملحوظ من عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١٠، إلا أنه قد ارتفع مرة أخرى على مدى السنوات المقبلة، وارتفع إلى أكثر من الضعف ليصل إلى أكثر من ٢،٥٠٠ في عام ٢٠١٣، مسجلا أعلى مجموع سنوي منذ أكثر من عقد من الزمان. استمر التوسع الاستيطاني في القدس الشرقية أيضا، كما ارتفعت عدد المناقصات للبناء الصادرة منذ ٢٠١٢، لتصل إلى مستوى قياسي حيث بلغت أكثر من ٢,٥٠٠ مناقصة بناء خلال الأشهر التسعة الأولى من محادثات كيري للسلام.[٣٠] لذلك لم يكن من المفاجئ ازدياد عدد السكان المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية بشكل كبير على مر السنين، حيث كان عددهم ما يقارب (٣٠٠,٠٠٠) نسمة في فترة اتفاقية أوسلو ووصل إلى (٥٦٠,٠٠٠) نسمة في عام ٢٠١٤.[٣١] علاوة على ذلك، تم هدم ما يزيد عن ٢,٥٠٠ مبنى فلسطيني في المنطقة (ج) والقدس الشرقية بين عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٣ ، وشرد نتيجة ذلك أكثر من (٤,٣٠٠) فلسطيني.[٣٢] وسجل عام ٢٠١٣ أعلى نسبة هدم للبيوت الفلسطينية، حيث تم هدم أكثر من ٦٦٠ بيت و تم تشريد ما يزيد عن (١,١٠٠) فلسطيني وتصاعد التوتر في الضفة الغربية وخاصة منذ عام ٢٠١٣ الذي شهد أعلى نسبة من الجرحى الفلسطينيين نتيجة العنف المرتبط بالصراع منذ عام ٢٠٠٥ [٣٣]، وكان عدد حالات الوفيات الفلسطينية أكثر من تلك التي شهدتها السنتين السابقتين.[٣٤] أصبحت فرص حل الدولتين أصعب من أي وقت مضى بعد أن وصلت محادثات السلام إلى طريق مسدود منذ انهيار عملية جون كيري وتوسع الاستيطان الإسرائيلي.

الخريطة رقم ٤٩

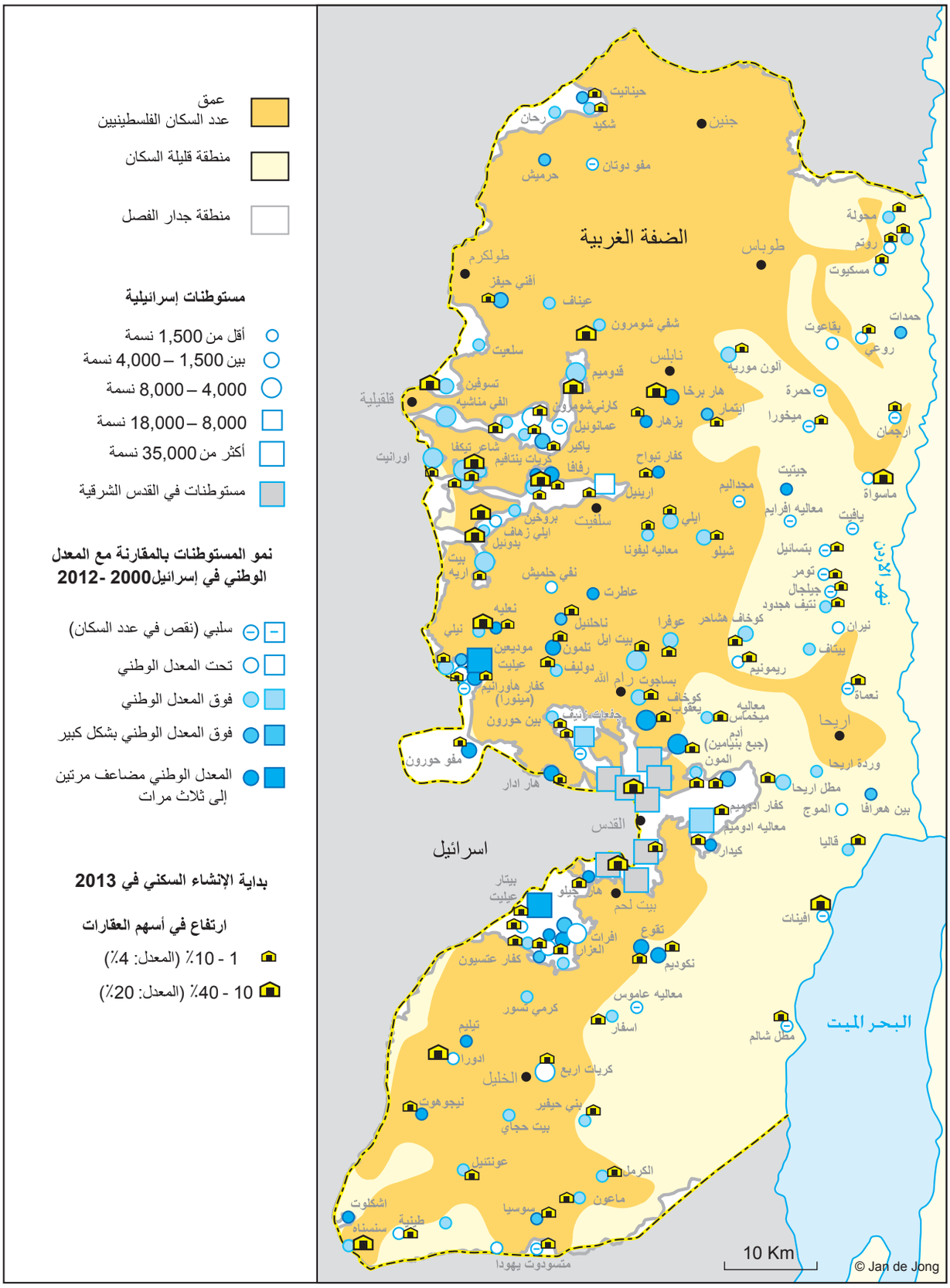

ملاحظات على الفصل الخامس

الخرائط (39 – 49)

الخريطة ٣٩

[١] David Makovsky, "How to Build a Fence," Foreign Affairs 83 no.3 (March/April 2004).

[٢] Ministerial Committee on National Security Affairs, Decision No. 64/B dated 14 April 2002. See for example B'Tselem, Arrested Development: The Long Term Impact of Israel's Separation Barrier in the West Bank, 2002, p. 7, at https://www.btselem.org/download/201210_arrested_development_eng.pdf [accessed 24.03.2014].

[٣] PASSIA, Diary 2003, p. 320.

[٤] Government Decision 2077 of 23 June 2002. See for example Hinnerk Gölnitz, "International Legal Consequences of the Construction of a Barrier by Israel in the West Bank," 2005, p. 17, at http://www.publiclaw.uct.ac.za/usr/public_law/LLMPapers/goelnitz.pdf [accessed 24.03.2014].

[٥] See UNGA Resolution A/RES/ES-10/13 (21 October 2003). في ٨ كانون الأول ٢٠٠٣، تبنت الجمعية العامة القرار ES-10/14، الذي جسد طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن النتائج القانونية المترتبة على بناء إسرائيل لجدار يفصل جزء من الضفة الغربية عن إسرائيل. نص الطلب على ما يلي: "ما هي الآثار القانونية الناتجة عن تشييد الجدار الذي تقوم ببنائه سلطة الاحتلال الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (...) وحولها؟" كانت الجمعية تجتمع في دورتها العاشرة المستعجلة بشأن مسألة فلسطين. وكانت نتائج التصويت كالتالي: من بين ١٩١ دولة عضو في الأمم المتحدة، كانت ٩٠ دولة مؤيدة، و٨ دول ضد، في حين امتنعت ٧٤ دولة عن التصويت و١٩ دولة عضو لم تصوت See UNGA Resolution A/RES/ES-10/14 (8 Decembe 2003).

[٦] See UNGA Resolution A/RES/ES-10/14 (8 December 2003).

[٧] International Court of Justice, "Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory," Advisory Opinion of 9 July 2004, at http://www.icjcij.org/docket/?p1=3&p2=4&k=5a&case=131&code=mwp&p3=4 [accessed 11.06.2013] طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم A/RES/ES-10/15 المحكمة الحاكمة ب "أن تمتثل سلطة الاحتلال الإسرائيلية بالتزاماتها القانونية كما ورد في الفتوى.(20 July 2004) See UNGA Resolution A/RES/ES-10/15".

الخريطة ٤٠

[١] BBC News, "Text: The Arab Peace Plan of 2002," 22 March 2005, at http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/1844214.stm [accessed 04.07.2013].

[٢] Speech by George W. Bush on Israel and a Palestine state, 24 June 2002, published by *The Guardian,* 25 June 2002, at http://www.guardian.co.uk/world/2002/jun/25/israel.usa [accessed 18.03.2014].

[٣] Ibid.

[٤] BBC News, "World reaction to Bush speech," 25 June 2002, at http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/2066437.stm [accessed 19.04.2014].

[٥] اللجنة الرباعية للشرق الأوسط هي لجنة مؤلفة من وزراء خارجية من الولايات المتحدة وروسيا وكبار ممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد شكلت اللجنة الرباعية في مدريد خلال زيارة باول، الأمين العام الأمريكي السابق إلى أوروبا والشرق الأوسط بعد فترة وجيزة من مطالبة الرئيس بوش لإسرائيل "الانسحاب" الفوري من المناطق الفلسطينية التي أعادت احتلالها مؤخرا في ٤ أبريل ٢٠٠٢. كانت مهمة اللجنة الرباعية تنظيم مؤتمر الشرق الأوسط في وقت لاحق من ذلك العام الذي لم يعقد ، ووضع خارطة طريق لتحقيق اتفاق الحل الدائم بين إسرائيل والفلسطينيين على أساس الصيغة المنصوص عليها في تقرير لجنة ميتشل والذي يتضمن إنشاء دولة فلسطينية. تم تعيين توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني السابق بمنصب المبعوث الخاص للجنة الرباعية في يونيو ٢٠٠٧.

[٦] Institute for Palestine Studies, "The Road Map" *Journal of Palestine Studies* XXXII, no. 4 (Summer 2003), 83-99, at http://www.palestine-studies.org/files/pdf/jps/5601.pdf [accessed 19-03-2014].

[٧] بالرغم من أن الصيغة النهائية لخريطة الطريق كان من المقرر أن تجري في اجتماع اللجنة الرباعية في ٢٠ كانون الأول عام ٢٠٠٢، إلا أن الولايات المتحدة قامت بتأجيلها عدة مرات، أولا بسبب الاعتراضات الإسرائيلية والتعبير في وقت لاحق عن الرغبة في انتظار كل من الانتخابات الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية وتشكيلات الحكومة، فضلا عن نهاية الحرب على العراق.
See Institute for Palestine Studies, "The Road Map" Journal of Palestine Studies XXXII, no. 4 (Summer 2003), 83-99, at http://www.palestine-studies.org/files/pdf/jps/5601.pdf [accessed 19-03-2014].

[٨] Sharon Otterman, "Middle East: The Road Map to Peace," Council on Foreign Relations, 7 February 2005, at http://www.cfr.org/middle-east-and-north-africa/middle-east-road-map-peace/p7738 [accessed 04.07.2013].

[٩] Khaled Elgindy, "The Middle East Quartet: Post Mortem," Brookings Institution, Analysis Paper 25 (February 2012), p. 9.

[١٠] Uzi Landau, "A Map to National Disaster," *Haaretz,* 8 April 2003, at http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/a-map-to-national-disaster-1.13573 [accessed 04.07.2013].

[١١] Israel Ministry of Foreign Affairs, "Israel's Response to the Road Map," 25 May 2003, at http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/peace/mfadocuments/pages/israel%20response%20to%20the%20roadmap%2025-may-2003.aspx [accessed 04.07.2013].

[١٢] International Crisis Group, "A Middle East Road Map to Where?" *Journal of Palestine Studies* XXXII no. 4 (Summer 2003), 83-87, at http://www.palestine-studies.org/files/pdf/jps/5601.pdf [accessed 03.07.2013].

[١٣] For the full text of the 14 Israeli reservations attached to the Road Map see Haaretz, "Israel's road map reservations," 27 May 2003, at http://www.haaretz.com/print-edition/news/israel-s-road-map-reservations-1.8935 [accessed 18.03.2014].

الخريطة ٤١

[١] Harms, Gregory & Ferry, Todd M., The Palestine-Israel conflict: a basic introduction, 3rd Edition, London: Pluto Press, 2012.

[٢] كان الهدف من إدراج "جنيف" في اسم المبادرة تقدير وزارة الخارجية السويسرية، التي وفرت التمويل والدعم لذلك. بالرغم من أن وثيقة جنيف كانت قد نشرت في تشرين الأول (أكتوبر) من عام ٢٠٠٣، إلا أن الخطة قد أطلقت رسميا في حفل توقيع رفيع المستوى عقد في جنيف في ١ كانون الأول (ديسمبر) من عام ٢٠٠٣. See "The Geneva Accord," Ha'aretz, 14 October 2003, at http://www.haaretz.com/news/the-geneva-accord-1.102684 [accessed 02.04.2014]. See also Minnis, Glenn, "Arafat OK With Peace Plan Launch" CBS News, 1 December 2003, at http://www.cbsnews.com/news/arafat-ok-with-peace-plan-launch/ [accessed 02.04.2014].

[٣] "FAQ," Geneva Initiative, at http://www.geneva-accord.org/mainmenu/faq [accessed 02.04.2014].

[٤] "Mission Statement," Geneva Initiative, at http://www.geneva-accord.org/mainmenu/mission-statement [accessed 02.04.2014].

[٥] "The Geneva Accords and Their Critics," Jerusalem Quarterly, 20 January 2004, at http://www.jerusalemquarterly.org/ViewArticle.aspx?id=127 [accessed 02.04.2014].

[٦] For the full text of the Geneva Accord see "The Geneva Accord: A Model Israeli-Palestinian Peace Agreement," Geneva Initiative, 12 October 2003, at http://www.geneva-accord.org/mainmenu/english [accessed 02.04.2014]. For an in-depth analysis and details of the Initiative, see Kardahji, Nick, The Geneva Accords: Plan or Pretense?, PASSIA, 2004.

[٧] "The Geneva Accord: A Model Israeli-Palestinian Peace Agreement," Geneva Initiative.

[٨] "The Clinton Parameters," The Jewish Peace Lobby, 23 December 2000, at http://www.peacelobby.org/clinton_parameters.htm [accessed 02.04.2014].

[٩] "The Geneva Accord: A Model Israeli-Palestinian Peace Agreement," Geneva Initiative.

[١٠] Harms, Gregory & Ferry, Todd M., The Palestine-Israel conflict: a basic introduction.

[١١] "Global Leaders Support New Israeli-Palestinian Peace Initiatives," International Crisis Group, 1 December 2003, at http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/israel-palestine/global-leaders-support-new-israeli-palestinian-peace-initiatives.aspx [accessed 20.03.2014].

[١٢] Morris, Harvey and Frances Williams, "Wide support for launch of Mideast peace accord 'Geneva Initiative'," Financial Times, 2 December 2003, 13.

[١٣] "The Geneva Accord," Ha'aretz.

[١٤] Hauser, Christine, "Powell meets with framers of symbolic Mideast Accord," The New York Times, 5 December 2003, at http://www.nytimes.com/2003/12/05/international/middleeast/05CND-MIDE.html [accessed 02.04.2014].

[١٥] Kardahji, Nick, The Geneva Accords: Plan or Pretense?, p. 84. Kardahji concluded this after a discussion of three widely diverging public opinion polls on the Geneva Accord.

[١٦] Ibid.

[١٧] Ibid., p. 32.

[١٨] Shtender-Auerbach, Michael and Markus E. Bouillon, "Defining the Endgame of the Peace Process," The World Post, 12 January 2014, at http://www.huffingtonpost.com/michael-shtenderauerbach/defining-the-endgame-of-t_b_4584291.html [accessed 24.03.2014].

الخريطة ٤٢

[١] PASSIA, "Gaza," June 2008, at http://www.passia.org/publications/bulletins/gaza/GAZA.pdf [accessed 25.03.2014].

[٢] "The disengagement plan of Prime Minister Ariel Sharon," للاطلاع على النص الكامل لخطة فك الارتباط "خطة فك الارتباط الرجاء زيارة *Ha'aretz*, 16 April 2004, at http://www.haaretz.com/news/the-disengagement-plan-of-prime-minister-ariel-sharon-1.119737 [accessed 08.04.2014]. "The Cabinet Resolution Regarding the للنسخة المعدلة من الخطة والتي تم نشرها في حزيران ٢٠٠٤، Disengagement Plan," Israel Ministry of Foreign Affairs, at http://www.mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/Peace/MFADocuments/Pages/Revised%20Disengagement%20Plan%206-June-2004.aspx [accessed 08.04.2014].

[٣] PASSIA, "Gaza."

[٤] "Settlements in the West Bank," *Foundation for Middle East Peace*, at http://www.fmep.org/settlement_info/settlement-info-and-tables/stats-data/settlements-in-the-west-bank-1 [accessed 08.04.2014].

[٥] The disengagement plan of Prime Minister Ariel Sharon," *Ha'aretz*.

[٦] PASSIA, "Gaza," p. 6.

[٧] Appel, Yoav and John Vause, "Sharon Attempts to Regroup After Defeat," *CNN.com*, 24 May 2004, at http://edition.cnn.com/2004/WORLD/meast/05/02/sharon.referendum/ [accessed 08.04.2014].

[٨] Harms, Gregory & Ferry, Todd M., *The Palestine-Israel conflict: a basic introduction*, *3rd Edition*, London: Pluto Press, 2012.

[٩] Vause, John, "Cabinet approves Israeli Pullout in Principle," *CNN.com*, 6 June 2004, at http://www.cnn.com/2004/WORLD/meast/06/06/mideast/index.html [accessed 08.04.2014].

[١٠] Alon, Gideon, MazalMualem and NadavShragai, "Knesset approves PM Sharon's disengagement plan," *Ha'aretz*, 26 October 2004, at http://www.haaretz.com/news/knesset-approves-pm-sharon-s-disengagement-plan-1.138398 [accessed 08.04.2014].

[١١] "Israel's Disengagement Plan: Renewing the Peace Process," *Israel Ministry of Foreign Affairs*, April 2005, at http://www.mfa.gov.il/MFA_Graphics/MFA%20Gallery/Documents/disengagement2.pdf [accessed 08.04.2014].

[١٢] PASSIA, "Gaza." See also Harms, Gregory & Ferry, Todd M., *The Palestine-Israel conflict: a basic introduction*.

١٣ PASSIA, "Gaza," p. 5.
١٤ "Letters Exchanged Between Prime Minister Ariel Sharon and President George W. Bush," *knesset.gov.il*, 14 April 2005, at http://www.knesset.gov.il/process/docs/DisengageSharon_letters_eng.htm [accessed 08.04.2014].
١٥ "Special Documents - The Sharon Unilateral Disengagement Plan," *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXXIII, no. 4 (Summer 2004), pages 85-107.
١٦ Itim, Shlomo Shamir, "Quartet calls for full Israeli withdrawal from Gaza Strip," *Ha'aretz*, 4 May 2004, at http://www.haaretz.com/news/quartet-calls-for-full-israeli-withdrawal-from-gaza-strip-1.121441 [accessed 08.04.2014].
١٧ Shavit, Ari, "Top PM aide: Gaza plan aims to freeze the peace process," *Ha'aretz*, 6 October 2004, at http://www.haaretz.com/print-edition/news/top-pm-aide-gaza-plan-aims-to-freeze-the-peace-process-1.136686 [accessed 08.04.2014].
١٨ Benn, Aluf, "Down in the polls - but not down in the dumps," *Ha'aretz*, 5 April 2004, at http://www.haaretz.com/down-in-the-polls-but-not-down-in-the-dumps-1.118900 [accessed 08.04.2014].
١٩ PASSIA, "Gaza," p. 5.
٢٠ Ibid. See also Hollinder, Brandon. "The Israeli Disengagement Plan: Unilateralism in the Face of Multilateral Agreements." *Human Rights Brief*, Vol. 13, No. 1 (2005), pp. 17-20.
٢١ "Gaza Prison: Freedom of Movement to and from the Gaza Strip on the Eve of the Disengagement Plan, March 2005," *B'Tselem&HaMoked*, March 2005, at http://www.btselem.org/publications/summaries/200503_gaza_prison [accessed 08.04.2014].صاغ العالم اللغوي الأمريكي والفيلسوف والناشط السياسي نعوم شومسكي عبارة "أكبر سجن مفتوح في العالم" بعد زيارته لغزة في عام ٢٠١٢ . See Noam Chomsky, "Noam Chomsky: My Visit to Gaza, the World's Largest Open-Air Prison," *Truthout*, 9 November 2012, at http://truth-out.org/opinion/item/12635-noam-chomsky-my-visit-to-gaza-the-worlds-largest-open-air-prison.
٢٢ PASSIA, "Gaza," p. 5.

الخريطة ٤٣

١ Wolfensohn, James D., "Testimony of James D. Wolfensohn," *United States Senate Committee on Foreign Relations*, 30 June 2005, at http://www.foreign.senate.gov/imo/media/doc/WolfensohnTestimony050630.pdf[accessed 14.04.2014].
٢ الشرطان الأخران يتعلقان بالبيوت والبيوت الخضراء في المستوطنات التي تم إخلاؤها.
٣ Wolfensohn, James D., "Testimony of James D. Wolfensohn."
٤ "Joint Press Availability With European Union High Representative Javier Solana and Quartet Special Envoy Jim Wolfensohn," *US Department of State Archive*, 15 November 2005, at http://2001-2009.state.gov/secretary/rm/2005/56890.htm[accessed 14.04.2014].
٥ "Agreed documents by Israel and Palestinians on Movement and Access from and to Gaza," : للاطلاع على النص الكامل للاتفاقيات *UNISPAL*, 15 November 2005, at http://unispal.un.org/unispal.nsf/dcb71e2bf9f2dca585256cef0073ed5d/c9a5aa5245d910bb852570bb0051711c/$FILE/Rafah%20agreement.pdf[accessed 14.04.2014].
٦ "Agreed documents by Israel and Palestinians on Movement and Access from and to Gaza," *UNISPAL,* p.1.
٧ "Joint Press Availability With European Union High Representative Javier لنقاش وزيرة الخارجية الأمريكية رايس حول البنود الستة Solana and Quartet Special Envoy Jim Wolfensohn," *US Department of State Archive*.
٨ "Agreed documents by Israel and Palestinians on Movement and Access from and to Gaza," *UNISPAL,* p.2.
٩ *Ibid*, p. 3.
١٠ For more information on EUBAM Rafah see http://www.eubam-rafah.eu/.
١١ "Agreed documents by Israel and Palestinians on Movement and Access from and to Gaza," *UNISPAL,* p.2.
١٢ "The Agreement on Movement and Access: One Year On," *United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs*, November 2006, at http://www.ochaopt.org/documents/AMA_One_Year_On_Nov06_final.pdf[accessed 14.04.2014].
١٣ *Ibid.*
١٤ *Ibid.*
١٥ "The Crisis of Gaza Strip Crossings: some Possible Solutions?," *Pal-Think*, 5 December 2013, at http://palthink.org/en/wp-content/uploads/2014/01/Gaza-Crossings.pdf[accessed 14.04.2014].
١٦ "Gaza's worsening blockade," *Al-Ahram Weekly*, 20 March 2014, at http://weekly.ahram.org.eg/News/5735/24/Gaza%E2%80%99s-worsening-blockade.aspx[accessed 14.04.2014].
١٧ "EU Border Assistance Mission at Rafah Crossing Point (EU BAM RAFAH),"*European Union External Action*, February 2014, athttp://www.eeas.europa.eu/csdp/missions-and-operations/eubam-rafah/documents/pdf/factsheet_eubam_rafah_en.pdf[accessed 14.04.2014].
١٨ صاغ العالم اللغوي والفيلسوف والناشط السياسي نعوم شومسكي عبارة "أكبر سجن مفتوح في العالم" لوصف قطاع غزة بعد زيارة المنطقة في عام ٢٠١٢. See Noam Chomsky, "Impressions of Gaza," chomsky.info, 4 November 2012, at http://www.chomsky.info/articles/20121104.htm [accessed 14.04.2014].. See also Noam Chomsky, "Noam Chomsky: My Visit to Gaza, the World's Largest Open-Air Prison," Truthout, 9 November 2012, at http://truth-out.org/opinion/item/12635-noam-chomsky-my-visit-to-gaza-the-worlds-largest-open-air-prison [accessed 14.04.2014].

الخريطة ٤٤

١ See UN OCHA, "New wall projections," 9 November 2003, at http://domino.un.org/UNISPAl.NSF/eed216406b50bf6485256ce10072f637/4e0b9b40c993ea2c85256de10058b1fb?OpenDocument [accessed 19.04.2014]; UN OCHA, "Preliminary Analysis of the Humanitarian Implications of Latest Barrier Projections," 31 July 2004, at http://domino.un.org/unispal.nsf/0/9093eb6a328d359685256ee700543524?OpenDocument [accessed 19.04.2014] and UN OCHA, "The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities,"

March 2005, at http://domino.un.org/unispal.nsf/0/32943465e443defe8525700c0066b181?OpenDocument [accessed 19.04.2014].

[٢] UN OCHA, "Preliminary Analysis of the Humanitarian Implications of the April 2006 Barrier Projections," 6 July 2006, at http://www.kibush.co.il/downloads/OCHABarrierProj_6jul06.pdf [accessed 19.04.2014].

[٣] من أبرز القضايا التي أمرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بسببها إعادة النظر في مسار جدار الفصل قضية بيت سوريك في ٣٠ حزيران (يونيو) من عام ٢٠٠٤ (محكمة العدل العليا ٠٤/٢٠٥٦) وقضية الفيه منشيه في ١٥ أيلول (سبتمبر) من عام ٢٠٠٥ (محكمة العدل العليا ٧٩٥٧ /٠٤)
See UN OCHA, "Preliminary Analysis of the Humanitarian Implications of the April 2006 Barrier Projections," 6 July 2006, at http://www.kibush.co.il/downloads/OCHABarrierProj_6jul06.pdf [accessed 19.04.2014].

[٤] See for example "Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory," International Court of Justice, Advisory Opinion of 9 July 2004, at http://www.icj-cij.org/docket/files/131/1671.pdf [accessed 21.04.2014].

[٥] For the official map of the April 2006 route see "Israel's Security Fence: Route," Israeli Ministry of Defense, 30 April 2006, at http://www.securityfence.mod.gov.il/pages/eng/route.htm [accessed 19.04.2014].

[٦] UN OCHA, "Preliminary Analysis of the Humanitarian Implications of the April 2006 Barrier Projections."

[٧] PLO Negotiations Affairs Department, "Barrier to Peace: Assessment of Israel's Wall Route," 9 July 2008, at http://www.nad-plo.org/userfiles/file/fact%20sheet/FS%2520-%2520Barrier%2520to%2520Peace.pdf [accessed 19.04.2014].

[٨] UN OCHA, "Preliminary Analysis of the Humanitarian Implications of the April 2006 Barrier Projections," p. 1.

[٩] PLO Negotiations Affairs Department, "Barrier to Peace: Assessment of Israel's Wall Route," p. 3.

[١٠] UN OCHA, "Preliminary Analysis of the Humanitarian Implications of the April 2006 Barrier Projections."

[١١] Ibid.

[١٢] PASSIA Diary, 2008, p. 361.

[١٣] PLO Negotiations Affairs Department, "Barrier to Peace: Assessment of Israel's Wall Route," p. 2.

[١٤] B'Tselem, "Arrested Development – The Long Term Impact of Israel's Separation Barrier in the West Bank," October 2012, at http://www.btselem.org/download/201210_arrested_development_eng.pdf [accessed 21.04.2014].

[١٥] Assad, S. "A Barrier to Peace," *Palestine Center Information*, Brief No. 155 (1 October 2007), at http://www.thejerusalemfund.org/ht/display/ContentDetails/i/2235/pid/2254 [accessed 19.04.2014].

[١٦] UN OCHA, "The Humanitarian Impact of the Barrier," July 2013, at http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_barrier_factsheet_july_2013_english.pdf [accessed 21.04.2014].

[١٧] انعكست الإدانة الدولية المتواصلة لجدار الفصل في عدد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة على مر السنين، مطالبة إسرائيل بالتخلي عن وإلغاء بناء جدار الفصل.
For the most recent UNGA resolution containing the cited phrase, see A/RES/68/83 (16 December 2013).

[١٨] UN OCHA, "The Humanitarian Impact of the Barrier."

الخريطة ٤٥

[١] Foundation for Middle East Peace, "The Zionist Plan of Stages," *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories,* Vol. 16, No. 5 (September-October 2006) at http://www.fmep.org/reports/archive/vol.-16/no.-5/PDF [accessed 28.04.2014].

[٢] "يشع" هو اختصار للأسماء العبرية ليهودا والسامرة وغزة. يمثل مجلس يشع مصالح المستوطنين اليهود في الضفة الغربية (التي يطلق عليها المستوطنون "يهودا والسامرة") ومثلت أيضا قبل الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في عام ٢٠٠٥ مصالح المستوطنين اليهود هناك.
See Leiter, Yechiel M., *Crisis In: Israel – A Peace Plan To Resist*, New York: S.P.I. BOOKS, 1994.

[٣] Foundation for Middle East Peace, "The Zionist Plan of Stages," p. 4.

[٤] *Ibid*.

[٥] Foundation for Middle East Peace, "The Zionist Plan of Stages," p. 5.

[٦] *Ibid*.

الخريطة ٤٦

[١] PASSIA, *Diary 2007*, pp. 336-337.

[٢] "Gaza," *PASSIA*, June 2008, p. 7

[٣] "A tale of two factions," *The Guardian*, 24 October 2007, at http://www.theguardian.com/world/2007/oct/24/israel [accessed 30.04.2014].

[٤] "Fatah & Hamas and the issue of reconciliation," *PASSIA*, December 2013, p. 9.

[٥] "Gaza," *PASSIA*, June 2008, p. 8.

[٦] انتهت هدنة الستة أشهر بعد أن قتلت قذيفة إسرائيلية ثمانية فلسطينيين مدنيين على شاطئ من شواطئ غزة وانتقمت حماس من خلال إطلاق صواريخ القسام على إسرائيل. See Erlanger, Steven, "Hamas Fires Rockets Into Israel, Ending 16-Month Truce," *The New York Times*, 11 June 2006, at http://www.nytimes.com/2006/06/11/world/middleeast/11mideast.html?ex=1307678400&en=bb35cd3b3aa29792&ei=5090&partner=rssuserland&emc=rss [accessed 30.04.2014].

[٧] "Implementation of General Assembly Resolution 60/251 of 15 March 2006 entitled 'Human Rights Council': Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, John Dugard," *UN HRC*, 29 January 2007, at http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/B59FE224D4A4587D8525728B00697DAA [accessed 30.04.2014].

[٨] "Gaza," *PASSIA*, June 2008, p. 8.

[٩] Harms, Gregory & Ferry, Todd M., *The Palestine-Israel conflict: a basic introduction, 3rd Edition*, London: Pluto Press, 2012.

[١٠] "Gaza," *PASSIA*, June 2008, p. 6.

[١١] "The Humanitarian Monitor: occupied Palestinian territory," *UN OCHA*, December 2008, at http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/204AADB8B6892B4A852575440067B032 [accessed 30.04.2014]. See also Harms, Gregory & Ferry, Todd M., *The Palestine-Israel conflict: a basic introduction,* p. 193.

[١٢] وبالرغم من عدم التزام حماس الكامل بالهدنة إلا أن إسرائيل لم تنفذ وعدها بتخفيف الحصار على غزة.. For a detailed description of the events leading up to the truce, as well as the various violations of the truce by both Israel and Hamas, see "Human Rights in Palestine and Other Occupied Arab Territories: Report of the United Nations Fact-Finding Mission on the Gaza Conflict," *UN HRC*, 25 September 2009, at http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/12session/A-HRC-12-48.pdf [accessed 30.04.2014].

[١٣] Jones, Stephen, "Gaza: The conflict between Israel and Hamas," *House of Commons Library*, 22 January 2009, [accessed 30.04.2014]. p. 17, at www.parliament.uk/briefing-papers/SN04946.pdf

[١٤] Black, Ian, "Six months of secret planning - then Israel moves against Hamas," *The Guardian*, 29 December 2008, at http://www.theguardian.com/world/2008/dec/29/israel-attack-hamas-preparations-repercussions [accessed 30.04.2014].

[١٥] "Human Rights in Palestine and Other Occupied Arab Territories: Report of the United Nations Fact-Finding Mission on the Gaza Conflict," *UN HRC*.

[١٦] Ibid., p. 407.

[١٧] "Locked In: The Humanitarian Impact of Two Years of Blockade on the Gaza Strip," *UN OCHAOPT*, August 2009, at http://www.ochaopt.org/documents/Ocha_opt_Gaza_impact_of_two_years_of_blockade_August_2009_english.pdf [accessed 30.04.2014].

الخريطة ٤٧

[١] بين كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٦ و أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨، التقى رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس حوالي ٣٦ مرة

See "PM Olmert meets with PA President Abbas," *Israel Ministry of Foreign Affairs*, 24 December 2006, at http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2006/Pages/PM%20Olmert%20meets%20with%20PA%20President%20Abbas%2024-Dec-2006.aspx [accessed 12.05.2014]. See also Avishai, B. "A Plan for Peace That Still Could Be," *The New York Times*, 7 February 2011, at http://www.nytimes.com/2011/02/13/magazine/13Israel-t.html?pagewanted=all&_r=0 [accessed 12.05.2014]

[٢] بالرغم من أن الرئيس محمود عباس قد صوت لصالح المبادرة، إلا أن رئيس وزرائه هنية من حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي شكلت مؤخرا امتنع عن التصويت

See "Arab leaders relaunch peace plan," *BBC*, 28 March 2007, at http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/6501573.stm [accessed 12.05.2014]. See also Issacharoff, A. "Arab states unanimously approve Saudi peace initiative," *Haaretz*, 28 March 2007, at http://www.haaretz.com/news/arab-states-unanimously-approve-saudi-peace-initiative-1.216851 [accessed 12.05.2014].

[٣] أدى إعادة اعتماد جامعة الدول العربية لمبادرة السلام العربية في البداية إلى سلسلة من التحركات من قبل ممثلين عرب وإسرائيليين تهدف إلى حل إقليمي بناء على المبادرة، ولكن بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش ضرورة عقد جولة جديدة من المفاوضات الثنائية في سياق مؤتمر أنابوليس، قرر أولمرت تلبية دعوة بوش والتخلي عن المفاوضات الإقليمية

See Eldar, A. "Olmert refused 2007 invite to address Arab League, support Saudi peace offer," *Haaretz*, 9 August 2012, at http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/olmert-refused-2007-invite-to-address-arab-league-support-saudi-peace-offer-1.457133 [accessed 12.05.2014].

[٤] شهد خطاب بوش نهاية الفترة التي أظهرت فيها الولايات المتحدة القليل من الاهتمام بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني

See Harms, Gregory & Ferry, Todd M., *The Palestine-Israel conflict: a basic introduction,* London: Pluto Press, 3rd Edition, 2012, p. 192. See also MacAskill, E. and P. Wintour," US to broker Middle East peace summit," *The Guardian*, 16 July 2007, at http://www.theguardian.com/world/2007/jul/16/usa.israel [accessed 12.05.2014].

[٥] For the full text of the speech, see "President Bush Discusses the Middle East," The White House, 16 July 2007, at http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2007/07/20070716-7.html [accessed 12.05.2014].

[٦] The issues under discussion included borders, settlements, Jerusalem, refugees, security and water. See "Israeli-Palestinian Peace Process: The Annapolis Conference," Congressional Research Service, 7 December 2007, at https://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS22768.pdf [accessed 12.05.2014].

[٧] For the full list of Annapolis Conference participants see US Department of State, "Annapolis Conference Participants," 26 November 2007, at http://2001-2009.state.gov/r/pa/prs/ps/2007/nov/95661.htm [accessed 12.05.2014].

[٨] For the full text of the Joint Understanding see "Israel and the PLO, 'Joint Understanding,' Presented to the Annapolis Conference by U.S. Pres. George W. Bush, 27 November2007," *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXXVII, No. 3 (Spring 2009), pp. 76-77.

[٩] تأمل بوش أن يتمكن الجانبان من التوصل إلى اتفاق سلام في ظل رئاسته، والتي تنتهي في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩. وبالتالي، تم اختيار نهاية عام ٢٠٠٨ كموعد مستهدف

See "Hamas dismisses Annapolis talks," *Al Jazeera*, 22 November 2007, at http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2007/11/200852513407457480.html [accessed 12.05.2014].

[١٠] عندما لم تتم دعوة حماس لمؤتمر أنابوليس، قال ممثلون عن الفصيلة أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس لم يكن الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني و كان مصير المؤتمر الفشل. See *ibid*.

[١١] بغض النظر عن فشلها في التمسك بالتزامها بموجب خارطة الطريق في تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، انتهكت إسرائيل كذلك كافة التزاماتها الأخرى لفترة ١٨ شهرا عقب مؤتمر أنابوليس.
. For an elaborate discussion of these violations, see PLO Negotiations Affairs Department, "Israeli Road Map Violations Since Annapolis: 18 Month Summary," 27 May 2009, at http://www.nad-plo.org/userfiles/file/fact%20sheets/IsraeliRoadMapViolations-FINAL.pdf [accessed 12.05.2014].

[١٢] For a detailed discussion of the relevant developments related to the post-Annapolis Conference negotiations, see the "Quarterly Update on Conflict and Diplomacy," sections in the *Journal of Palestine Studies*, Volume XXXVII, No. 3; Volume XXXVII, No. 4; Volume XXXVIII, No. 1 and Volume XXXVIII, No. 2.

[١٣] Schiff, A. "The 'Annapolis Process': a chronology of failure," *Israel Affairs*, Vol. 19, No. 4 (2013), p. 671. For an elaborate discussion of the provisions of the plan, see Avishai, B. "A plan for Peace that still could be", *The New York Times,* 7 February 2011, at http://www.nytimes.com/2011/02/13/magazine/13Israel-t.html?pagewanted=all [accessed 12.05.2014]. See also Sheridan, G. "Ehud Olmert still dreams of peace," *The Australian*, 28 November 2009, at http://www.theaustralian.com.au/opinion/columnists/ehud-olmert-still-dreams-of-peace/story-e6frg76f-1225804745744 [accessed 12.05.2014].

[١٤] رغم أن أولمرت قد ضم جبل الزيتون ومدينة داود الأثرية وجزء من حي سلوان الفلسطيني في تعريفه ل"الحوض المقدس"، أراد عباس أن يشير الحوض المقدس إلى البلدة القديمة فقط ، حتى يصبح الناس الذين يعيشون في أحياء سلوان والطور (جبل الزيتون) جزءا من الدولة الفلسطينية المستقبلية
See Avishai, B. "A plan for peace that still could be", *The New York Times*.

[١٥] تمت مناقشة مخطط اللاجئين في جولات سابقة من المحادثات: مثل محادثات طابا عام ٢٠٠١، وشملت التالي: "بإمكان اللاجئين الهجرة إلى فلسطين أو البقاء في الدول التي يعيشون فيها الآن (وخاصة الأردن)، أو الذهاب إلى بلد ثالث. وفي حالات استثنائية، بإمكان اللاجئين الذهاب إلى إسرائيل. وفي جميع الأحوال، فسوف يتم تعويضهم ودفع مصاريف إعادة توطينهم. Avishai, B. "A plan for Peace that still could be", *The New York Times*.

[١٦] تختلف نسبة الأراضي الفلسطينية التي تم ضمها وتعويضها في خطة أولمرت للسلام وفقاً للمصدر الذي تم استخدامه. ذكر أفيشاي الضم الإسرائيلي ل ٦.٤٪ من الأراضي الفلسطينية والتعويض عن ٥.٨٪ منها، بينما ذكر شيريدان ضم ٦.٣٪ من الأراضي فحسب. كما أعلنت مؤسسة السلام في الشرق الأوسط الضم الإسرائيلية ل ٦.٨٪ من الأراضي الفلسطينية وفقا للتقديرات الإسرائيلية وحوالي ٨.٨٪ وفقا للتقديرات الفلسطينية، في حين تم تقديم تعويضات مقابل ٥.٥٪ من الأراضي وفقا للتقديرات الإسرائيلية و٥.٤٪ وفقاً للتقديرات الفلسطينية . See Avishai, B. "A plan for Peace that still could be", *The New York Times*; Sheridan, G. "Ehud Olmert still dreams of peace," *The Australian*; and Foundation for Middle East Peace, "Map: Olmert's Final Status Map," *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories,* Vol. 18., No. 6 (November-December 2008) at http://www.fmep.org/reports/archive/vol.-18/no.-6/olmerts-final-status-map [accessed 12.05.2014].

[١٧] Schiff, A. "The 'Annapolis Process': a chronology of failure," p. 671. علق عباس في وقت لاحق عن قراره برفض خطة أولمرت للسلام بقوله أنه "لا يوجد أي قائد مسؤول يمكن أن يوافق على السلام الذي يؤدي إلى تآكل المزيد من هذه الأرض الصغيرة وتجريدها المزيد من مواردها الطبيعية والمواقع التاريخية والمناظر الطبيعية الخلابة. ولا يوجد قائد مسؤول يوافق على "خطة سلام" تعيد الاحتلال وتجعله دائماً ". Abbas, M. "Israel and Palestine Can Still Achieve Peace," *The Wall Street Journal*, 19 September 2008, at http://online.wsj.com/news/articles/SB122178624406455063 [accessed 12.05.2014].

[١٨] انتهت المفاوضات فعلياً في ١٦ أيلول ٢٠٠٨ بسبب إهمال عباس في الرد على عرض أولمرت ، حيث كان يشك فيما إذا كان من المفيد مواصلة المحادثات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي كان قد أعلن بالفعل استقالته وكان يجري التحقيق معه بتهمة الفساد في إسرائيل. كما أراد عباس انتظار تسلم أوباما للإدارة في الولايات المتحدة، حيث كان يأمل الحصول على صفقة أفضل. وعندما شنت إسرائيل عملية "الرصاص المصبوب" في غزة في يناير ٢٠٠٩، علقت المحادثات الثنائية رسميا. وبعد شهر، حاولت إدارة أوباما إحياء المحادثات لكنها فشلت. تخلت الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي جاءت إلى السلطة بقيادة رئيس الوزراء نتنياهو بعد شهر عن خطة أولمرت للسلام. See Avishai, B. "A plan for Peace that still could be", *The New York Times*; Schiff, 'Annapolis Process': a chronology of failure."; and "Olmert: Right-wing U.S. cash derailed Israeli peace plan," *CNN*, 5 May 2012, at http://edition.cnn.com/2012/05/05/world/meast/israel-olmert-us/ [accessed 12.05.2014].

الخريطة ٤٨

[١] For an elaborate discussion of the events leading up to and following the formation of the flotilla , see Migdalovitz, C. "Israel's Blockade of Gaza, the Mavi Marmara Incident, and Its Aftermath," *Congressional Research Service,* 23 June 2010, at http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/R41275.pdf [accessed 15.05.2014]; Palmer, G., Uribe, A., Itzhar, J. C. & Sanberk, S. O. "Report of the Secretary-General's Panel of Inquiry on the 31 May 2010 Flotilla Incident" (Palmer Report), UN, September 2011, at http://www.un.org/News/dh/infocus/middle_east/Gaza_Flotilla_Panel_Report.pdf [accessed 15.05.2014]; and "Report of the international fact-finding mission to investigate violations of international law, including international humanitarian and human rights law, resulting from the Israeli attacks on the flotilla of ships carrying humanitarian assistance" (UN HRC Fact-Finding Mission Report), UN OHCHR, 27 September 2010, at http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/15session/A.HRC.15.21_en.pdf [accessed 15.05.2014].

[٢] UN HRC Fact-Finding Mission Report, p. 19.

[٣] Report of the Secretary-General's Panel of Inquiry on the 31 May 2010 Flotilla Incident (Palmer Report), September 2011, at http://www.un.org/News/dh/infocus/middle_east/Gaza_Flotilla_Panel_Report.pdf [accessed 21.06.2013].

[٤] Report of the Secretary-General's Panel of Inquiry on the 31 May 2010 Flotilla Incident (Palmer Report), September 2011, at http://www.un.org/News/dh/infocus/middle_east/Gaza_Flotilla_Panel_Report.pdf [accessed 21.06.2013].

[٥] على سبيل المثال، أشارت بعثة مجلس حقوق الإنسان لتقصي الحقائق التابع للأمم المتحدة إلى الحصار بأنه غير قانوني لأنه "يلحق أضراراً غير مناسبة بالسكان المدنيين في قطاع غزة (UN HRC Fact-Finding Mission Report, p. 13). وعلاوة على ذلك، كان هناك جدال بأن إسرائيل استخدمت العنف المفرط أثناء الغارة، حيث أنه "استخدمت قوة مميتة من قبل جنود الاحتلال بطريقة تعسفية واسعة النطاق تسببت بمقتل وإصابة عدد كبير من الأشخاص دون داع"، في حين "كان من الممكن استخدام وسائل أقل تطرفاً" (UN HRC Fact-Finding Mission Report, p. 36). على الرغم من أن تقرير بالمر أشار للحصار على أنه "إجراء أمني مشروع من أجل منع دخول الأسلحة إلى غزة عن طريق البحر"، وأن "جرى تنفيذه بما يتوافق مع متطلبات القانون الدولي"، فإنه أشار كذلك إلى أن " القوة الكبيرة التي قررت إسرائيل تحميلها على متن السفن [...] كانت مفرطة وغير معقولة".(Palmer Report, p. 4)

[٦] See Migdalovitz, C. "Israel's Blockade of Gaza, the Mavi Marmara Incident, and Its Aftermath," Congressional Research Service. See also "Easing the Blockade: Assessing the Humanitarian Impact on the Population of the Gaza Strip," UN OCHA oPt, March 2011, at http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_special_easing_the_blockade_2011_03_english.pdf [accessed 15.05.2014].

[٧] See "The Humanitarian Monitor: December 2010," UN OCHA oPt, 19 January 2011, at http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2011_01_19_english.pdf [accessed 15.05.2014] and "The Humanitarian Monitor: December 2011," UN OCHA oPt, 19 January 2012, at http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2012_01_19_english.pdf [accessed 15.05.2014].

[٨] See "Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the implementation of Human Rights Council resolutions S-9/1 and S-12/1," UN OHCHR, 6 March 2013, at http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session22/A.HRC.22.35.Add.1_AV.pdf [accessed 15.05.2014]. See also B'Tselem, "Human Rights Violations during Operation Pillar of Defense: 14-21 November 2012," May 2013, at http://www.btselem.org/download/201305_pillar_of_defense_operation_eng.pdf [accessed 15.05.2014].

[٩] إن عدد الوفيات الناجمة عن "عملية عامود السحاب" تختلف حسب المصدر، سواء فيما يتعلق بعدد الضحايا أونسبة الخسائر في صفوف المدنيين. وتستند الأرقام الواردة في التقارير هنا على تقرير مفوضية الأمم المتحدة وتستند على عدد من المصادر الفلسطينية والإسرائيلية. See "Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the implementation of Human Rights Council resolutions S-9/1 and S-12/1," UN OHCHR, p. 4.

[١٠] Ibid., p. 16.

[١١] See "The Monthly Humanitarian Monitor: October-November 2012," UN OCHA oPt, 18 December 2012, at http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2012_12_18_english.pdf [accessed 15.05.2014] and "Humanitarian Monitor Monthly Report: December 2012," UN OCHA oPt, 28 January 2013, at http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2013_01_28_english.pdf [accessed 15.05.2014].

[١٢] See "Fragmented lives: Humanitarian Overview 2013," UN OCHA oPt, 7 April 2014, at http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_annual_review_2014.pdf [accessed 15.05.2014]; "Humanitarian Monitor Monthly Report: January 2014," UN OCHA oPt, 19 February 2014, at http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_02_19_english.pdf [accessed 15.05.2014]; "Humanitarian Monitor Monthly Report: February 2014," UN OCHA oPt, 19 March 2014, at http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_03_19_english.pdf [accessed 15.05.2014]; and "Humanitarian Monitor Monthly Report: March 2014," UN OCHA oPt, 29 April 2014, at http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_04_29_english.pdf [accessed 15.05.2014].

[١٣] "Fragmented lives: Humanitarian Overview 2013," UN OCHA oPt.

[١٤] Barzak, I. & M. Daraghmeh "Egypt imposes toughest Gaza restrictions in years," *USA Today*, 24 July 2013, at http://www.usatoday.com/story/news/world/2013/07/24/egypt-toughens-gaza-restrictions/2584275/ [accessed 15.05.2014].

[١٥] See "Humanitarian Monitor Monthly Report: January 2014," UN OCHA oPt. See also "Fragmented lives: Humanitarian Overview 2013," UN OCHA oPt.

[١٦] "The Humanitarian Impact of Gaza's Electricity and Fuel Crisis," UN OCHA oPt, 28 March 2014, at http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_electricity_factSheet_march_2014_english.pdf [accessed 15.05.2014].

[١٧] Ibid.; see also "Humanitarian Monitor Monthly Report: March 2014," UN OCHA oPt.

[١٨] When Turkish PM Erdogan stated that he would agree to reconciliation with Israel if it would consider lifting the blockade on Gaza in February 2014, the Israeli Netanyahu government replied that this was "out of the question". See Ravik, B. "Lifting Gaza blockade 'out of the question,' senior Israeli officials say," *Haaretz*, 12 February 2014, at http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/.premium-1.573871 [accessed 15.05.2014].

[١٩] "Fragmented lives: Humanitarian Overview 2013," UN OCHA oPt.

[٢٠] "Humanitarian Monitor Monthly Report: February 2014," UN OCHA oPt.

الخريطة ٤٩

[١] Kershner, I. "Netanyahu Backs Palestinian State, With Caveats," *The New York Times*, 14 June 2009, at http://www.nytimes.com/2009/06/15/world/middleeast/15mideast.html?pagewanted=all&_r=0 [accessed 20.05.2014].

[٢] "US urges Middle East peace push," *Al Jazeera*, 23 September 2009, at http://www.aljazeera.com/news/americas/2009/09/200992216131834792 9.html [accessed 20.05.2014].

[٣] "The Nobel Peace Prize 2009," *The Nobel Prize*, at http://www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/2009/ [accessed 20.05.2014].

[٤] McGreal, C. "Obama warns Middle East leaders 'chance may not come again soon'," *The Guardian*, at http://www.theguardian.com/world/2010/sep/02/middle-east-peace-talks-israel-palestine [accessed 20.05.2014].

[٥] See "Abbas: Peace talks won't continue 'a single day' if settlement freeze ends," *Haaretz*, 20 September 2010, at http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/abbas-peace-talks-won-t-continue-a-single-day-if-settlement-freeze-ends-1.314813 [accessed 20.05.2014]. See also "Israeli prime minister urges Palestinians to continue talks," *CNN*, 3 October 2010, at http://edition.cnn.com/2010/WORLD/meast/10/02/mideast.talks.palestinians/ [accessed 20.05.2014].

[٦] "Netanyahu offers settlement freeze in return for recognition as Jewish state, Palestinians say no," *Haaretz*, 11 October 2010, at http://www.haaretz.com/news/national/netanyahu-offers-settlement-freeze-in-return-for-recognition-as-jewish-state-palestinians-say-no-1.318447 [accessed 20.05.2014].

[٧] بالرغم من الاتفاق المبرم بين حماس وفتح، لم يتم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية المقترحة واستمر الصراع بين الحركتين see "Fatah & Hamas and the issue of reconciliation," PASSIA, December 2013.

[٨] "Fatah, Hamas reach unity agreement," *USA Today*, 27 April 2011, at http://usatoday30.usatoday.com/news/world/2011-04-27-hamas-fatah-treaty_n.htm [accessed 20.05.2014].

[٩] Abbas, M. "The Long Overdue Palestinian State," *The New York Times*, 16 May 2011, at http://www.nytimes.com/2011/05/17/opinion/17abbas.html [accessed 20.05.2014].

[١٠] Mitchell, C. "P.A. Submits Statehood Application to the UN," *CBN News*, 23 September 2011, at https://www.cbn.com/cbnnews/insideisrael/2011/September/Full-Steam-Ahead-PA-Set-to-Submit-Statehood-Bid/ [accessed 20.05.2014].

[١١] في كانون الثاني (يناير) من عام ٢٠١٢ حاول الأردن إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل. وبعد مرور ثلاثة أشهر، أرسلت السلطة الفلسطينية رسالة إلى رئيس الوزراء، بنيامين نتانياهو مؤكدة رغبة الفلسطينيين باستئناف المفاوضات، بشرط أن تجمد إسرائيل بناء المستوطنات وتوافق على أن تتبع الدولة الفلسطينية المستقبلية حدود خط الهدنة التي تم الاتفاق عليها عام ١٩٦٧. أجاب نتنياهو في رسالة كرر فيها دعمه لإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح بشرط اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة يهودية. وكانت تلك أول رسالة يرسلها زعيم إسرائيلي يؤيد فيها حل الدولتين في وثيقة رسمية. ومع ذلك، لم يستجب نتنياهو لطلب السلطة الفلسطينية بتجميد الاستيطان والاعتراف بحدود ما قبل عام ١٩٦٧. وبالتالي، فإن تبادل الرسائل لم يغير من موقف الجانبين واستمر الجمود في المفاوضات.

See Bronner, E. "Palestinians Restate Demands to Netanyahu," *The New York Times*, 17 April 2012, http://www.nytimes.com/2012/04/18/world/middleeast/palestinians-deliver-letter-on-peace-talks-to-netanyahu.html?_r=0 [accessed 20.05.2014]. See also Ravid, B. "Netanyahu to Abbas: Israeli unity cabinet is a new opportunity for Mideast peace," *Haaretz*, 14 May 2012, at http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/netanyahu-to-abbas-israeli-unity-cabinet-is-a-new-opportunity-for-mideast-peace-1.430224 [accessed 20.05.2014].

[١٢] For an overview and discussion of both the PA bids for UN membership, see PASSIA (2012). *The Road to Palestinian Statehood: A Review of a People's Struggle for National Independence*. Jerusalem: PASSIA.

[١٣] For a timeline of the most important events in what has become known as the Kerry Peace Process see Tait, R. "Israel peace talks: Timeline of failure," *The Telegraph*, 25 April 2014, at http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/israel/10787184/Israel-peace-talks-Timeline-of-failure.html [accessed 20.05.2014].

[١٤] See Kerry, J. "Press Availability in Amman, Jordan," UNISPAL, 19 July 2013, at http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/1D44713A467AA23C85257BB0004BA71E [accessed 20.05.2014]. See also Gordon, M. "Kerry Says Goal Is Mideast Peace Deal Within 9 Months," *The New York Times*, 30 July 2013, at http://www.nytimes.com/2013/07/31/world/middleeast/kerry-says-goal-is-mideast-peace-deal-within-9-months.html [accessed 20.05.2014].

[١٥] Harris, E. "Kerry Tries To Get Israeli-Palestinian Peace Talks Back On Track," *NPR*, 6 November 2013, at http://www.npr.org/2013/11/06/243537892/kerry-tries-to-get-israel-palestine-peace-talks-back-on-track [accessed 20.05.2014].

[١٦] كان من المفترض إطلاق صراح هؤلاء السجناء سابقاً بموجب اتفاق شرم الشيخ المبرم سنة ١٩٩٩.

See Sherwood, H. "Israel-Palestinian peace talks: Netanyahu forces through release of 104 prisoners," 29 July 2013, at http://www.theguardian.com/world/2013/jul/28/israel-approves-release-palestinian-prisoners [accessed 20.05.2014]. See also Toameh, K. "PA welcomes Israeli decision to free Palestinian prisoners, vows to work for release of all inmates," *The Jerusalem Post*, 28 July 2013, at http://www.jpost.com/Diplomacy-and-Politics/PA-welcomes-Israeli-decision-to-free-Palestinian-prisoners-vows-to-work-for-release-of-all-inmates-321310 [accessed 20.05.2014].

[١٧] بدأت المفاوضات بعد أن أفرجت إسرائيل عن الدفعة الأولى من الأسرى الفلسطينيين المكونة من ٢٦ فلسطيني . See "Israel-Palestinian peace talks resume," *Al Jazeera*, 15 August 2013, at http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2013/08/201381422595257277.html [accessed 20.05.2014].

[١٨] "Kerry seeks 'framework' for Israeli-Palestinian peace," *BBC*, 1 January 2014, at http://www.bbc.com/news/world-middle-east-25566439 [accessed 20.05.2014].

[١٩] "Israel shuns Palestinian prisoner deal," *Al Jazeera*, 28 March 2014, at http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2014/03/israel-shuns-palestinian-prisoner-deal-20143289541954307.html [accessed 20.05.2014].

[٢٠] اعتبر المراقبون خطوة عباس للانضمام إلى هذه الاتفاقيات بادرة رمزية، حيث أن جميع الاتفاقيات تناولت قضايا اجتماعية أو قضايا متعلقة بحقوق الإنسان، ولم تقدم للسلطة الفلسطينية أية نفوذ جوهرية ، كتقديم طلب للمحكمة الجنائية الدولية على سبيل المثال ، حيث كان من الممكن أن يسمح للفلسطينيين في الاعتراض وأخذ موقف من احتلال إسرائيل للضفة الغربية. See Rudoren, R., M. R. Gordon & M. Landler, "Abbas Takes Defiant Step, and Mideast Talks Falter," *The New York Times*, 1 April 2014, at http://www.nytimes.com/2014/04/02/world/middleeast/jonathan-pollard.html [accessed 20.05.2014].

[٢١] See Hasson, N & Ravid, B. "While Kerry tries to clinch deal, Israel issues 700 tenders beyond Green Line," *Haaretz*, 1 April 2014, at http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/1.583200 [accessed 20.05.2014]. See also "Israel imposes tax sanction on Palestinian Authority," *BBC*, 11 April 2014, at http://www.bbc.com/news/world-middle-east-26982166 [accessed 20.05.2014].

[٢٢] ستكون حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية في حال تشكيلها خطوة أخرى باتجاه رأب الصدع الذي دام سبعة أعوام بين الفصيلتين الفلسطينيتين .. See Black, I., Beaumont, P. & Roberts, D. "Israel suspends peace talks with Palestinians after Fatah-Hamas deal," *The Guardian*, 24 April 2014, at http://www.theguardian.com/world/2014/apr/24/middle-east-israel-halts-peace-talks-palestinians [accessed 20.05.2014].

[٢٣] Black, I., Beaumont, P. & Roberts, D. "Israel suspends peace talks with Palestinians after Fatah-Hamas deal," *The Guardian*.

[٢٤] See Newman, M. "New PA government to recognize Israel, Abbas reportedly says," *The Times of Israel*, 24 April 2014, at http://www.timesofisrael.com/hamas-to-recognize-israel-under-deal-abbas-reportedly-says [accessed 20.05.2014]. See also Browning, N. "Palestinian unity government will recognize Israel: Abbas," *Reuters*, 26 April 2014, at http://www.reuters.com/article/2014/04/26/us-palestinian-abbas-talks-idUSBREA3P08820140426 [accessed 20.05.2014].

[٢٥] See Landler, M. "Mideast Frustration, the Sequel," *The New York Times*, 8 April 2014, at http://www.nytimes.com/2014/04/09/world/middleeast/israeli-settlement-plan-derailed-peace-talks-kerry-says.html?_r=0 [accessed 20.05.2014]. See also Landler, M. "Mideast Peace Effort Pauses to Let Failure Sink In," *The New York Times*, 15 May 2014, at http://www.nytimes.com/2014/05/16/world/mideast-peace-effort-pauses-to-let-failure-sink-in.html [accessed 20.05.2014].

[٢٦] Peace Now, "9 Months of Talks, 9 Months of Settlement Development," 29 April 2014, at http://peacenow.org.il/eng/9Months [accessed 20.05.2014].

[٢٧] " منظمة التحرير الفلسطينية: إسرائيل هدمت أكثر من ٥٠٠ مبنى فلسطيني خلال فترة المحادثات *Ma'an News Agency*, 29 April 2014, at http://www.maannews.net/eng/ViewDetails.aspx?ID=693796 [accessed 20.05.2014].

[٢٨] See for example "The Humanitarian Impact of Israeli Settlement Policies," UN OCHA oPt, 7 December 2012, at http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_settlements_FactSheet_December_2012_english.pdf. See also See "Fragmented lives: Humanitarian Overview 2013," UN OCHA oPt, 7 April 2014, at http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_annual_review_2014.pdf [accessed 20.05.2014].

[٢٩] Foundation for Middle East Peace, "The Land of Israel is One Settlement Bloc," *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories,* Vol. 24, No. 2 (March-April 2014) at http://www.fmep.org/reports/archive/vol-24/vol-24/PDF [accessed 20.05.2014].

[٣٠] See *Arab East Jerusalem: A Reader*, Jerusalem: PASSIA, 2013, pp. 61-150. See also Peace Now, "9 Months of Talks, 9 Months of Settlement Development."

[٣١] Foundation for Middle East Peace, "The Land of Israel is One Settlement Bloc."

[٣٢] See "The Humanitarian Monitor: December 2010," UN OCHA oPt, 19 January 2011, at http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2011_01_19_english.pdf [accessed 20.05.2014]; "The Humanitarian Monitor: December 2011," UN OCHA oPt, 19 January 2012, at http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2012_01_19_english.pdf [accessed 20.05.2014] and "Humanitarian Monitor Monthly Report: March 2014," UN OCHA oPt, 29 April 2014, at http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_04_29_english.pdf [accessed 20.05.2014].

[٣٣] "Fragmented lives: Humanitarian Overview 2013," UN OCHA oPt.

[٣٤] "Humanitarian Monitor Monthly Report: March 2014," UN OCHA oPt.

٥

القـدس

(الخرائط ٥٠ – ٦٣)

البلدة القديمة، ١٩٤٤ و ١٩٦٦

تشير نتائج الحفريات الأثرية إلى وجود استقرار سكاني في البلدة القديمة في القدس والمناطق المحيطة بها يعود إلى ٤٠٠٠ سنة قبل الميلاد. ويذكر أن الأجزاء الرئيسية من الأسوار المحيطة بالقدس اليوم تعود إلى عام ١٥٤١، عندما أعاد السلطان العثماني سليمان القانوني ابن السلطان سليم الأول بناء هذه الأسوار والتي استغرقت خمسة أعوام. وعندما أعلنت بريطانيا القدس عاصمة إدارية للانتداب في فلسطين عام ١٩١٧، كان عدد المقيمين داخل أسوارها ٢٢.٢٤٧ نسمة[١]. وفي تلك السنة، صدر المرسوم البريطاني الذي نص على احترام حرية العبادة لكافة أتباع الديانات السماوية "طبقاً للعادات القائمة" في البلدة القديمة التي بلغت مساحتها ٩٠٠ دونم (٠.٩ كم٢)، وتشكل مركزاً للحياة الدينية والاقتصادية. وفي عام ١٩١٨، أصدر البريطانيون أمراً يقضي بمنع أي تغييرات إنشائية غير مرخصة "في مدينة القدس أو محيطها ضمن دائرة نصف قطرها ٢.٥٠٠ متر من باب العامود (بوابة دمشق) [٢].

نتيجة لذلك، لم تشهد البلدة القديمة، والأماكن الدينية الرئيسية الموجودة فيها، مثل الحرم الشريف، وكنيسة القيامة، وحائط البراق الشريف، ("حائط المبكى" – راجع قائمة المصطلحات) أي تغيير ملموس خلال فترة الانتداب البريطاني.[٣] وركزت الخطط البريطانية الخاصة بالقدس على التطوير الحضري والصناعي في الجزء الغربي من المدينة. وبحلول العام ١٩٤٧، كان ٩٨% من السكان اليهود يقيمون في تلك المنطقة، حيث كانت غالبيتهم تستأجر العقارات من مالكيها الفلسطينيين أو من الأوقاف الإسلامية.[٤] وقد وصل النمو السكاني اليهودي في عهد الانتداب في الأحياء الغربية إلى ٢٩٣%، بينما تراجع عدد السكان اليهود في البلدة القديمة إلى النصف. وخلال نفس الفترة المذكورة، ازداد عدد المواطنين الفلسطينيين في البلدة القديمة، حيث أقامت عدة "تجمعات فرعية" في الأحياء المسيحية والإسلامية والأرمنية بنسبة ٢٠٠%.[٥] وتشير الأرقام البريطانية لعام ١٩٤٤ إلى أن عدد سكان البلدة القديمة قد بلغ ٣٦.٠٠٠ نسمة؛ منهم ٣٣.٦٠٠ نسمة مسلمين ومسيحيين ينقسمون تقريباً بالتساوي، في حين كان عدد السكان اليهود ٢.٤٠٠ يهودي يقيمون في حي صغير يقع بين حي الأرمن وحي المغاربة[٦] وتجدر الإشارة إلى أن ٩٩.٤% تقريباً من مساحة البلدة القديمة كانت مملوكة للمسلمين والمسيحيين الفلسطينيين، مقابل ٠.٦% كانت ملكيتها للسكان اليهود.[٧]

خلال حرب ١٩٤٧–١٩٤٨، عملت عصابات قوات الهاغانا الصهيونية على مصادرة وطرد العرب ومن ثم توطين اليهود في أحياء القدس "المحتلة والمفرغة". وأدى ترحيل حوالي ٨٠.٠٠٠ فلسطيني من منازلهم في قرى وأحياء غربي القدس إلى خلق أزمة تدفق لاجئين داخل البلدة القديمة، حيث لجأ إليها ٣٠.٠٠٠ ساكن "جديد"[٨]. وهناك تمكنت القوات الأردنية والفلسطينية بصد هجومين رئيسيين لقوات وعصابات الهاجانا، ونجحت في الاحتفاظ بالبلدة القديمة ضمن الأسوار في أيدي السلطة العربية. وبتاريخ ٢٢ أيار ١٩٤٨، قامت هيئة الأمم المتحدة بإخلاء ١.٣٠٠ ساكن يهودي ممن لم يغادروا إلى الشطر الغربي أثناء المعارك.[٩] بعد ذلك قامت الحكومة الأردنية بتأجير بعض البيوت التي كان قد أقام فيها السكان اليهود إلى وكالة الغوث الدولية، التي قامت بالاشتراك مع الصليب الأحمر الدولي، بإعادة تسكين اللاجئين في هذه البيوت وفي عدد أكبر من ممتلكات الأوقاف الإسلامية.[١٠] وفي أعقاب معارك ١٩٤٨، انخفض عدد سكان البلدة القديمة بشكل حاد، حيث فقد العديد من السكان مصدر معيشتهم وعقاراتهم وممتلكاتهم الواقعة خارج الأسوار، مما دفعهم للبحث عن فرص عمل جديدة في الخارج، بحثاً عن الاستقرار واللحاق بأفراد العائلة الآخرين الذين هاجروا أثناء الحرب وبعدها.[١١]

وفي حرب حزيران ١٩٦٧، احتلت القوات الإسرائيلية البلدة القديمة بما فيها أحياء القدس الشرقية، وباقي أجزاء الضفة الغربية. وأعلنت إسرائيل "أنها ستحافظ على "وحدة المدينة" وعلى العيش فيها مع الآخرين كمدينة موحدة".[١٢] إلا أنه وفي يوم الجمعة الأولى بعد الاحتلال، أمرت إسرائيل بمنع الصلاة في الحرم القدسي الشريف، وهي الخطوة الأولى من نوعها منذ تقريباً ٨٠٠ عام.[١٣] وفي اليوم التالي، ١٠ حزيران، أقدمت إسرائيل على طرد ٦٥٠ مواطن فلسطيني من حي المغاربة، الذي يرجع تاريخه للقرن الرابع عشر، إلى خارج حدود المدينة وتم هدم منازلهم من أجل شق طريق تصل ساحة موجودة أمام حائط البراق. في عام ١٩٦٨، وتحت وطأة الشجب ودعوة الأمم المتحدة المتكررة المطالبة *"بإلغاء جميع الإجراءات المتخذة والامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يغير من وضع القدس"*، شرعت إسرائيل بتدمير ١.٠٤٨ شقة سكنية أخرى، و٤٣٧ ورشة، وأربع مدارس ومسجدين، وأجبرت ما يزيد على ٦.٠٠٠ فلسطيني على مغادرة المدينة، وأقامت مكانها الحي اليهودي الموجود اليوم.[١٤] لقد ابتلع الحي اليهودي، الذي اعتبرته إسرائيل "عودة" إلى البلدة القديمة، ١١٦ دونم من البلدة القديمة – أي ما يزيد على ٢٣ ضعف إجمالي المنطقة التي كان يقيم فيها اليهود قبل عام ١٩٦٧.[١٥]

تشير الإحصائيات إلى أن عدد سكان البلدة القديمة عام ١٩٦٧ كان يبلغ ٢٣.٦٧٥ نسمة، وهذا الرقم يظهر تراجعاً حاداً عن ما كان عليه الحال أيام الانتداب البريطاني. ويرجع السبب في هذا التراجع السكاني إلى العامل الاجتماعي – الاقتصادي الناجم عن حرب ١٩٤٧–١٩٤٨ والهجرة إلى الضفتين الغربية والشرقية خلال السنوات التي أعقبت الحرب بالإضافة إلى آثار حرب حزيران عام ١٩٦٧ في مناطق الضفة الغربية وأدت الى نزوح آخرين إلى الأردن، ومن ثم لو يسمح لهم العودة إلى بيوتهم. وبحلول نهاية العام ١٩٦٨، أدت سياسة الطرد الجماعي التي انتهجتها إسرائيل في البلدة القديمة إلى خفض عدد السكان الفلسطينيين بنسبة تزيد على ٢٥%.[١٦]

الخريطة رقم ٥٠

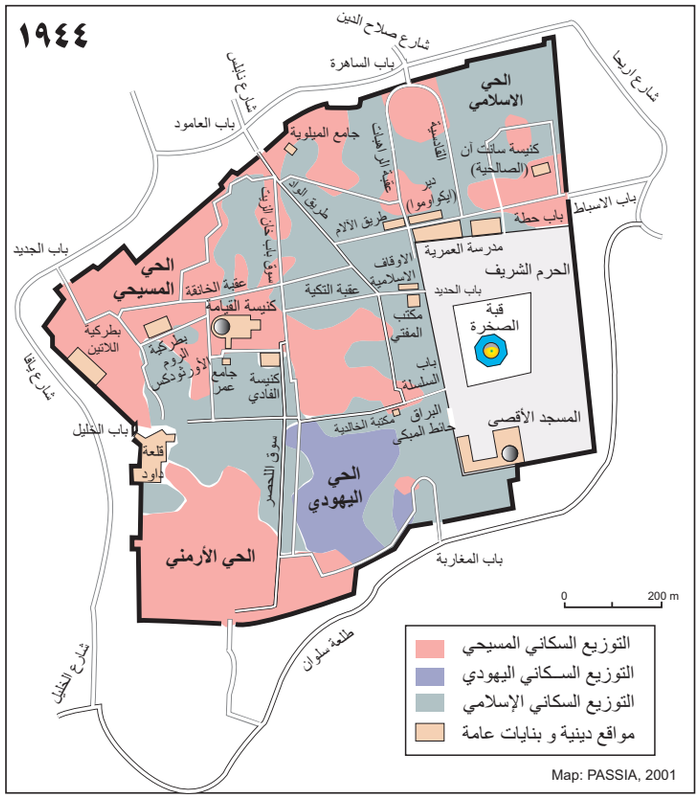

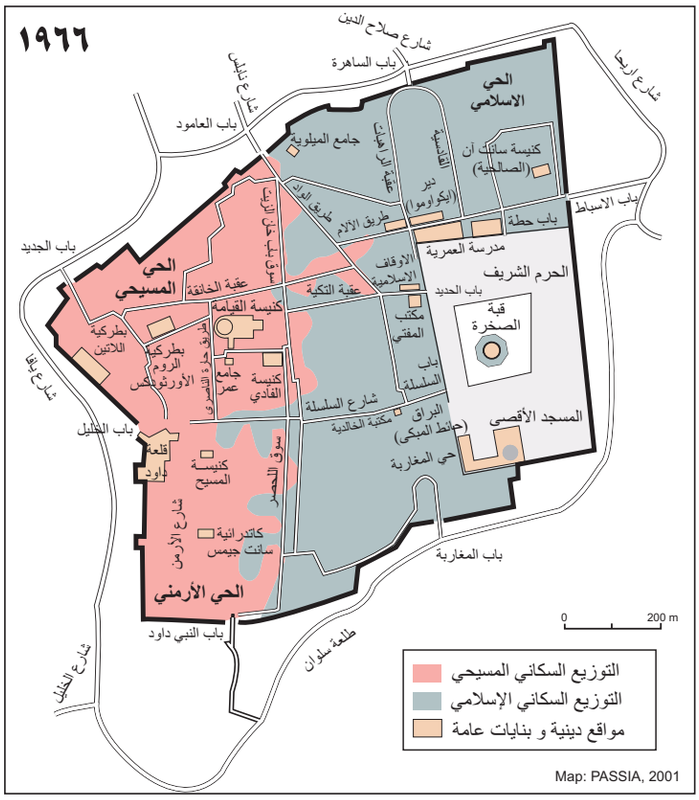

الحدود البلدية للقدس، ١٩٤٧-٢٠٠٠

عند انتهاء الانتداب البريطاني، كانت مساحة بلدية القدس تبلغ ١٩.٢ كم٢. وبعد قرار التقسيم عام ١٩٤٧، قامت بلدية القدس (الغربية) الإسرائيلية بتوسيع حدودها "البلدية" من تلك المساحة البالغة ١٦.٢٦ كم٢ نحو الغرب. بعد هذا التوسيع، بلغت مساحة القدس الغربية ٣٨ كم٢، واشتملت على معظم الأحياء اليهودية الحديثة والعديد من القرى الفلسطينية المفرغة من سكانها الواقعة على التلال المحيطة. ومن الشرق، حيث البلدية العربية، امتدت القدس الشرقية عام ١٩٥٢ لمساحة ٢.٢ كم٢ إلى القرى والأحياء المجاورة لتصبح مساحتها الإجمالية ٦ كم٢.[١] فيما لم يتم إطلاقاً تنفيذ الخطط الأخرى لتوسيع حدود مدينة القدس باتجاه الأحياء الشمالية، حيث تركزت أكثر التجمعات السكانية ازدحاماً.[٢] (راجع الخريطة ٤١).

وفي أعقاب حرب حزيران عام ١٩٦٧، أعادت إسرائيل ترسيم حدود "بلدية القدس" على نحو دراماتيكي قبل أن تقوم بابتلاع كامل المنطقة التي تم ضمها ضمن دولة إسرائيل، دون أي اعتبار للموقف الدولي منتهكة بشكل سافر كافة القوانين الدولية التي "تحظر الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة". وفي ٣٠ تموز ١٩٨٠، أي بعد ١٣ عام على احتلال المدينة، تم ضم مدينة القدس الشرقية رسمياً إلى إسرائيل، حيث أقر الكنيست الإسرائيلي حدود بلدية القدس الموسعة بشكل غير قانوني وأعلن عن كامل المنطقة جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل. لقد ابتلعت الحدود البلدية الجديدة مساحة ٦٤ كم٢ إضافية من أراضي الضفة الغربية، وهي أراضي تابعة إلى ٢٨ قرية فلسطينية وأجزاء واسعة من المناطق التابعة لبلدية رام الله، والبيرة وبيت لحم.[٣] لكن، خلال ترسيم هذه الخطوط، تعمدت اللجنة الإسرائيلية استثناء الأراضي الفلسطينية المأهولة بالسكان بغية خفض الوزن الديمغرافي للسكان "غير اليهود" في المدينة.[٤] لقد تم توجيه الحدود الجديدة بدافع الرغبة في السيطرة على قمم التلال الرئيسية المتقدمة، وخطوط المواصلات والأودية؛ حيث عمدت إسرائيل عبر قراراتها إلى "عدم شمل الكثير من السكان العرب في المنطقة المضمومة، وشمل المناطق المفتوحة لتطوير المستوطنات اليهودية المجاورة".[٥]

يشار إلى أن المنطقة التي جرى التوسع فيها – وهي تزيد على عشرة أضعاف مساحة القدس الشرقية قبل عام ١٩٦٧ – تضم فقط ٢٢.٠٠٠ فلسطيني. بالإضافة إلى ٤٤.٠٠٠ فلسطيني كانوا يقيمون في ١٠% من المنطقة المضمومة التي تقع ضمن حدود بلدية القدس الشرقية قبل عام ١٩٦٧.[٦] لقد جعل التوسع في "الضم" إلى أن يصبح إجمالي مساحة بلدية القدس (الشرقية والغربية) ١٠٨كم٢. وبعد عمليات التهجير التي شهدتها البلدة القديمة (راجع الخريطة رقم ٣٨)، أصبحت نسبة السكان اليهود في هذه المنطقة ٧٤.٢% مقابل ٢٥.٨% من الفلسطينيين[٧] حيث يقيم ما مجموعة ٢٦٦.٣٠٠ نسمة داخل حدود المدينة[٨].

لمواجهة معدل النمو العالي بين المواطنين الفلسطينيين، والمحافظة على أغلبية "يهودية" في المدينة، ركزت السياسة الإسرائيلية حول القدس على الإنشاء السريع للمستوطنات في المنطقة الشرقية المضمومة واستيعاب أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود في المدينة. وبين السنوات ١٩٦٧ و ١٩٨٥، تمت إقامة عشرة تجمعات استيطانية سكانية على أراضي مصادرة في القدس الشرقية.[٩] وبحلول العام ١٩٨٣، أصبح ما يزيد على ٥٠.٠٠٠ يهودي يقيمون في مستوطنات القدس الشرقية؛ ووصل عدد السكان اليهود في القدس إلى ٣٢٨.٠٠٠ يهودي مع حلول العام ١٩٨٥ .[١٠] على الرغم من ذلك، فإن معدل النمو السكاني الفلسطيني العالي واجه ديموغرافية المستوطنين، حتى أن معدلات نمو اليهود إلى العرب عام ١٩٨٥ كشفت عن وجود تراجع طفيف في الأغلبية النسبية لليهود (٧١.٦%:٢٨.٤%).[١١]

في عام ١٩٨٥، ومرة أخرى في عام ١٩٩٣، تمت إعادة ترسيم حدود المدينة بهدف السيطرة التامة على هذا الاتجاه الديموغرافي. لكن التوسع اتجه نحو الغرب هذه المرة بحوالي ٠.٥ كم مربع عام ١٩٨٥ وحوالي ١٧.٩ كم مربع عام ١٩٩٣ – حيث أصبحت مساحة بلدية القدس الحالية ١٢٦.٤ كم٢. وتشكل أراضي الضفة الغربية المضمومة خارج حدود بلدية القدس الشرقية قبل عام ١٩٦٧ حوالي ٥١% من هذه المساحة. وبينما تشكل مساحة بلدية القدس الشرقية الأصلية والقدس الغربية قبل عام ١٩٦٧ حوالي ٥% و٣٠% على التوالي من تلك المساحة، كانت إسرائيل قد ضمت المساحة المتبقية (١٤%) إلى القدس الغربية منذ عام ١٩٨٥.

خلال معظم سنوات الثمانينيات، كان معدل النمو السكاني اليهودي في المدينة يأخذ اتجاهاً سلبياً، ونادراً ما تجاوز مستوى ١.٣% سنوياً خلال حقبة التسعينيات، في حين ظل معدل النمو الفلسطيني يفوق ذلك المعدل بحوالي ثلاثة أضعاف.[١٢] وبتوسيع المدينة نحو الغرب لتضم الضواحي اليهودية التابعة، تمكنت إسرائيل فقط من إبطاء التآكل الطبيعي الحتمي لغالبيتها الديموغرافية. وبحلول عام ١٩٩٨، شكل سكان المدينة البالغ عددهم ٦٣٣.٧٠٠ نسمة، إلى ٦٨.٤% يهود و ٣١.٦% فلسطينيين؛ حيث كان معدل النمو اليهودي ١% سنويا، بينما معدل النمو الفلسطيني ٣.٥%.[١٣] لقد شكل هذا العامل الطبيعي، أكثر من أي شيء آخر، الحافز لبرنامج الاستيطان الإسرائيلي الواسع في القدس الشرقية ووجه سياستها العنصرية التي تهدف إلى تشجيع، وحتى إجبار الفلسطينيين على الهجرة من المدينة.

الخريطة رقم ٥١

مناطق بلدية القدس منذ ١٩٩٦ (في الاف الدونمات)

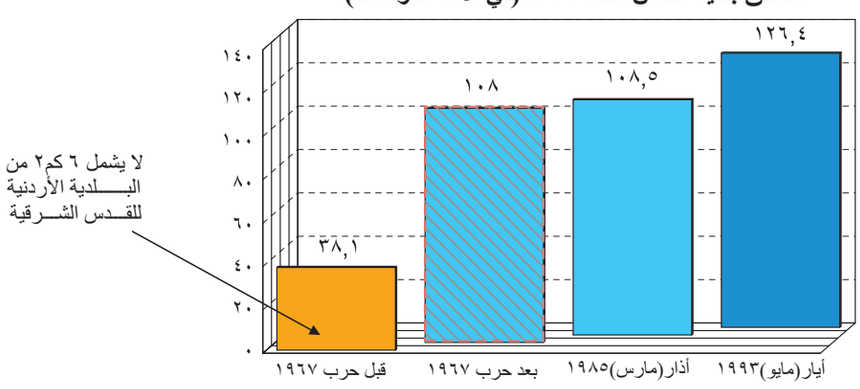

(Source: Statistical Yearbook of Jerusalem, 2000.)

القدس والمنطقة الدولية المقترحة عام ١٩٤٧

أدت الخطط التي وضعتها سلطات الانتداب البريطاني إلى تقسيم فلسطين، بدءاً من خطة اللورد بييل (Peel) عام ١٩٣٧ (راجع الخريطة ٧)، إلى عزل القدس عن كل من الدولة اليهودية المقترحة والدولة العربية.وتم هذا الاقتراح، اعترافاً بالطبيعة غير العملية لأي تقسيم منصف للمدينة.وانطلاقاً من الرغبة بمنع امتدادالقدس وبيت لحم الواقعة جنوبها نحومناطق الصراع العنيف؛ وهو أمر اعتقد المخططون أنه محتمل إن لم يكن لا مفر منه.

دعا اقتراح اللورد بيل إلى فرض انتداب بريطاني دائم على القدس وبيت لحم، بحيث يتم ربط هذه المنطقة بشاطئ يافا عبر ممر واسع يشمل معظم قرى غرب القدس الفلسطينية، بالإضافة لقرى منطقة الرملة. ويتعين على البريطانيين ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة في المدينتين وحماية هذه الأماكن والحفاظ عليها تحت إشراف عصبة الأمم. استحضرت لجنة بيل وثيقة انتداب فلسطين الأصلية عندما تحدثت عن الحكم البريطاني للقدس باعتبارها "وديعة حضارية مقدسة"، لكنها لم تذكر أي نص واضح حول مشاركة الفلسطينيين واليهود في إدارة شؤونهم الخاصة، "هذه الوديعة لا تخص الفلسطينيين وحدهم، وإنما كافة الشعوب الأخرى في العالم التي تعتبر إحدى أو كلا هاتين المدينتين (القدس وبيت لحم) مقدسة لها".[١]

تبنت خطط التقسيم اللاحقة، التي تم طرحها خلال سنوات الانتداب، الصيغة التي طرحها اللورد بييل "للتدويل" (وإن يكن تحت الحكم البريطاني)، مع تغييرات طفيفة اقتصرت على التعريفات الإقليمية لمنطقة انتداب القدس المقترحة (راجع الخرائط ٧ و ٨). في نفس الوقت، سعت بريطانيا جاهدة للاحتفاظ بالسيطرة الإدارية على العاصمة. لقد أدى التوتر اليهودي – العربي، الذي تفاقم نتيجة لقيام بريطانيا عام ١٩٣٧ باعتقال وإبعاد رئيس بلدية القدس، حسين فخري الخالدي، إلى تحييد دور البلدية وأنذر مراراً بتفجير نزاع خطير في المدينة.[٢] أعد السير ويليام فيتزجيرالد، رئيس قضاة المحكمة العليا في فلسطين، خطة جديدة للبلدية في عام ١٩٤٥، وتدعى "خطة القصبة (بلدة ذات مجلس بلدي ببراءة خاصة)". وقد طرحت هذه الخطة المحافظة على وحدة المدينة، لكنها اقترحت إنشاء مجالس عربية ويهودية منفصلة، مع إعطاء درجة من الحكم الذاتي للأحياء المعنية. ويقوم مجلس إداري بريطاني مؤلف من ١١ عضواً بالإشراف على المجالس المنتخبة ومراقبة القضايا ذات العلاقة بالمناطق المشتركة والمواقع المقدسة. لقد اعتبر فيتزجيرالد أن القدس غير قابلة للتقسيم بذاتها، لكن وعلى الرغم من ذلك فقد قدم خارطة لتقسيمات قطاعية على طول خطوط "المنطقة الإدارية".[٣] الحي اليهودي يقع شمال غرب البلدة القديمة، بينما يمتد الحي العربي من الشمال نحو الجنوب وتكون البلدة القديمة مركزاً له.

ومع إحالة المسألة الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة، تم إسقاط المقدمة التي تنص على إبقاء الحكم البريطاني على المدينة، فيما تم التعبير بأقوى المصطلحات عن المبادئ العريضة الخاصة بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة وحمايتها. وقد دعت خطة التقسيم الصادرة عن الهيئة العامة للأمم المتحدة في شهر تشرين الثاني ١٩٤٧ (القرار ١٨١) إلى إقامة منطقة دولية "*Corpus Separatum*" بمساحة تبلغ ٢٥٨ كم مربع تحت إشراف ووصاية الأمم المتحدة. ومع الاستغناء عن الممر المؤدي إلى الشاطئ، ظلت المنطقة المقترحة تشمل بيت لحم بالإضافة إلى ١٧ قرية فلسطينية كبيرة ومستوطنتين يهوديتين رئيسيتين. وضمن المنطقة الدولية تلك سوف ينتخب تقريباً ١٠٥.٠٠٠ فلسطيني و ١٠٠.٠٠٠ يهودي بلديتين منفصلتين يتمتعان بشبه حكم ذاتي، بينما تضمن هيئة الأمم المتحدة أن تكون المنطقة منزوعة من السلاح ومحايدة. ويقوم حاكم معين من قبل هيئة الأمم المتحدة بالإشراف على إنشاء قوة شرطة دولية، بحيث تتولى مسئولية الشئون الخارجية وضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة. وخلافاً للخطط السابقة، نصت هذه الخطة على إجراء استفتاء عام بعد ١٠ سنوات، يقوم بعدها مجلس الوصاية بمراجعة الوضع وإصدار المزيد من التوصيات – بما في ذلك احتمال تقسيم القدس.[٤]

ولم تكد خطة *المنطقة الدولية*، وخطة التقسيم ككل، تحظى بالمصادقة حتى انهارت بالكامل. لقد بدأت الهجمات العنيفة والهجمات المعاكسة على القرى الواقعة ضمن المنطقة المقترحة وكذلك على أحياء القدس مباشرة بعد تصويت الأمم المتحدة. وفي ١ نيسان ١٩٤٨، صعدت المليشيا الصهيونية من اعتداءاتها ضد القرى الواقعة غرب المدينة. وفي ٩ نيسان، تم ارتكاب مجزرة دير ياسين، حيث تم بشكل كامل تفريغ ٣٩ قرية عربية حول القدس من سكانها. كما تمت مصادرة ما يقدر بحوالي ١٠.٠٠٠ منزل وعقار داخل المدينة نفسها، وتم طرد سكانها ومالكيها باتجاه الشرق. وفي ١٥ أيار فقط دخلت القوات الأردنية "الجيش العربي" إلى مدينة القدس من الشرق لحماية المدينة ومنع سقوط كامل المدينة.[٥]

وعندما غادر البريطانيون الذين كانوا مكلفين بالحفاظ على النظام وحماية السكان المدنيين في فلسطين في (١٤ نيسان ١٩٤٨)، كان تقريباً ٨٥% من مساحة بلدية القدس قد تم مصادرته، وكانت عملية ترحيل السكان الفلسطينيين الباقين في مراحلها الأخيرة.[٦] وبحلول شهر شباط (فبراير) ١٩٤٨ – أي بعد ستة أسابيع فقط من إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة تدويل *المنطقة*، أعلن بن غوريون أنه: *"من نقطة دخولكم للقدس، عبر لفتا (قرية فلسطينية)، رميمه (حي فلسطيني) ... لا يوجد أي عربي. اليهود يشكلون ١٠٠% ... في المنطقة الغربية لا يرى المرء أي عربي؛ ولا أعتقد أن هذا الوضع سوف يتغير".*[٧]

الخريطة رقم ٥٢

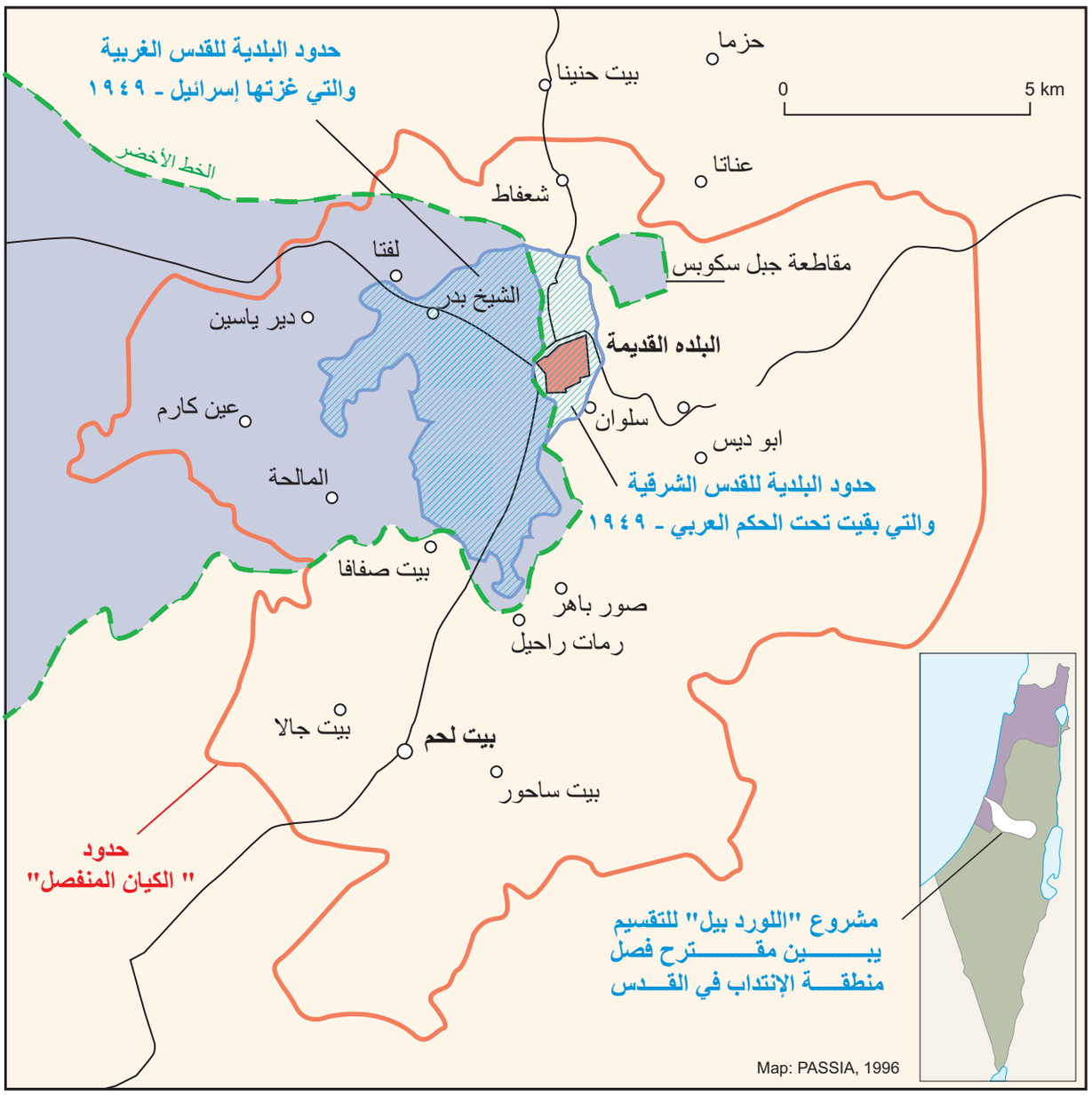

القدس المقسمة، ١٩٤٨-١٩٦٧

بعد شهرين من دخول الجيش العربي الأردني إلى الجزء الشرقي من المدينة، وتصدت للقوات الإسرائيلية في محاولتها الأخيرة اجتياح البلدة القديمة، وتوقف القتال على طول خط الحدود الأمامي الذي يقسم قلب القدس إلى شطرين. وفي أواخر شهر تشرين الثاني ١٩٤٨، وقّع الجنرال موشي ديان، قائد القوات الإسرائيلية في منطقة القدس، ونظيره الأردني عبد الله التل على "اتفاق كامل وحقيقي لوقف إطلاق النار".[١]

وفيما بعد وصفت الخريطة التي تم رسمها على نحو بدائي وعلى عجل بمصاحبة وقف إطلاق النار والتي تحدد مواقع كلا الطرفين في المدينة على أنها "خريطة غريبة".[٢] حيث لم يكن القصد منها بتاتاً أن تكون الكلمة النهائية بخصوص تقسيم القدس، لكن عند توقيع إسرائيل والأردن على اتفاق الهدنة في رودس في شهر نيسان ١٩٤٩، تم اعتبارها النقطة المرجعية الوحيدة، وبذلك استمر واقع القدس حتى العام ١٩٦٧.

لقد كان للخطوط الكثيفة التي رسمها كلا القائدين أثراً غير متوقعا في خلق منطقة غير واضحة واعتباطية منزوعة السلاح بعمق ما بين ٦٠-٨٠ متر تتجه من الشمال إلى الجنوب عبر المدينة. نتيجة لذلك، وقع حوالي ١٢٥ منزل داخل هذه المنطقة الغامضة التي تبلغ مساحتها ٨٥٠ دونم، والمحاطة بحوالي ٥٥ موقع محصن.[٣] لقد تم فتح نقطة عبور واحدة، سميت بوابة ماندلبوم، كي يقوم من خلالها فريق مراقبة الهدنة التابع للأمم المتحدة بالمرور ومراقبة التزام الطرفين بالهدنة. يشار إلى أن بنود الهدنة قد نصت على السماح بمرور قافلة تموين وموظفين كل أسبوعين من القدس الغربية إلى المنطقة المنزوعة السلاح التي احتفظت بها إسرائيل في محيط مستشفى هداسا والجامعة العبرية وجبل سكوبس في القدس الشرقية. وقام فريق الهدنة التابع للأمم المتحدة، مع مؤسسات هيئة الأمم المتحدة الأخرى، بفتح مكاتب رئيسية في بيت الحكومة البريطانية القديم الواقع إلى الجنوب من المدينة، حيث أقيمت هناك منطقة أخرى منزوعة السلاح. وفي النهاية أحيطت المنطقة المنزوعة السلاح بسياج من الجانبين في عام ١٩٦٢، وسط ارتباك وتنافس على المواقع الدقيقة للخطوط. وبشكل عام، شكلت المنطقة المقسمة ٤.٤%من مساحة بلديةالقدس قبل عام ١٩٤٨،ومن الشرق،امتدت السيطرة الأردنية على ١١.٤٨% من منطقة البلدية، في حين سيطرتإسرائيلعلى ٨٤.١٢%.[٤]

إن احتفاظ إسرائيل بممر حصري لها يؤدي إلى منطقة جبل سكوبس كان يعني احتفاظها بسيطرة فعلية على جميع ممتلكاتها قبل الحرب في المنطقة التي يسيطر عليها الأردن – والتي تبلغ مساحتها ١١٦ دونم.[٥] بالمقابل، فقد الفلسطينيون ممتلكاتهم من الأراضي في الجزء الغربي (الإسرائيلي) بشكل تام وكلي، حيث كانت الملكية الفلسطينية هناك قبل الحرب تصل ٥,٥٤٤ دونم، أو ٣٣.٧% من منطقة القدس الغربية. حيث شكلت أملاك الأوقاف الإسلامية والأملاك العامة ما نسبته ٣٦.٣% من المنطقة، في حين شكلت ملكية اليهود قبل عام ١٩٤٨ نسبة ٣٠% الباقية.[٦] وفي المدينة ككل (الشرقية والغربية)، كانت أملاك المسيحيين والمسلمين الفلسطينيين، قبل عام ١٩٤٨، تقدر بحوالي ١١,١٩٠ دونم. وبحلول العام ١٩٤٩، تراجعت ملكية الفلسطينيين للأراضي الخاصة إلى ٢,٢٨٤ دونم.[٧]

وكما هو الحال في القرى والمدن الفلسطينية المحتلة الأخرى، عندما توقفت أعمال السلب والمصادرة العسكرية الشاملة الأولية، جرى تقسيم الممتلكات التي نهبتها القدس الغربية بشكل رسمي من قبل "حارس الأملاك المهجورة" وخليفته "حارس أملاك الغائب".[٨] يشار إلى أنه تم إعطاء المسئولين الحكوميين والوزراء حق "الأولوية" لاختيار ما يريدون من بيوت الفلسطينيين الجميلة والراقية في أحياء الطالبية، والبقعة والحي الألماني. وبنفس الوقت، قامت وزارة الاستيعاب الإسرائيلية التي تم إنشاؤها حديثاً بإرسال المهاجرين لامتلاك المنازل "الأقل قيمة" على طول مناطق الخط الأمامي وفي الأحياء والقرى المحيطة. وفي الفترة بين أيلول ١٩٤٨ وآب ١٩٤٩، انتقل ما لا يقل عن ١٦.٠٠٠ يهودي إلى بيوت المقدسين الفلسطينيين.[٩] وفي قرية دير ياسين، حيث تم قتل أكثر من ١٠٠ رجل، وامرأة وطفل في أشنع مذبحة شهدتها الحرب، تم افتتاح "معسكر للمهاجرين". واستقر اليهود البولنديين، والرومانيين والسلوفاك في أراضي القرية واستولوا على منازل القتلى واللاجئين؛ وتم تغيير اسم دير ياسين إلى جفعات شاؤول[١٠]

لقد ثبت أن عملية تقييم الخسائر المالية الفلسطينية بشكل دقيق في القدس تنطوي على صعوبات، حيث تم التوصل للعديد من التقديرات المتضاربة.[١١] ومع فقدان غرب المدينة والقرى الواقعة خارجها، فقد الفلسطينيون ذلك الجزء المتطور من المدينة الذي تركزت فيه الاستثمارات أثناء فترة الانتداب. يذكر أن الجزء الغربي، الذي يعتبر موطن لعائلات القدس التاريخية الغنية ومنطقة سكنية جديدة للنخب الاجتماعية، قد قلص الهوة بين البلدة القديمة المحافظة والمناطق الأقل تطوراً المحيطة بها. وبهذا الخصوص، يتذكر المقدسي روحي الخطيب، الذي تم تعيينه رئيساً لبلدية القدس الشرقية عام ١٩٥٧، قائلاً: "لقد ورثنا من حكومة الانتداب في هذا الجزء (الشرقي) من القدس مدينة حزينة متهالكة المباني، ومشلولة التجارة والاقتصاد، وخالية من أية موارد مالية".[١٢]

مع نهاية عام ١٩٤٩، قام بن غوريون بنقل مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي من تل أبيب إلى القدس الغربية، معلناً عن المدينة *"جزء حيوي ولا يتجزأ من دولة إسرائيل"*. وفي الجزء الشرقي، أعلن الملك عبد الله بن الحسين أن *"القدس في أيدينا وسوف تبقى في أيدينا"*.[١٣] لكن مثل تلك الإعلانات بشأن السيادة على القدس جاءت بعكس موقف هيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وفي شهر تشرين الثاني ١٩٤٩، كررت الجمعية العامة للأمم المتحدة دعمها لحل المنطقة الدولية في المدينة، بينما أصدرت كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة بيانات تقر فيها بالتقسيمات الراهنة، لكن فقط *"بانتظار تقرير مصير وضع المنطقة النهائي"*.[١٤] وظل تقسيم المدينة قائماً إلى أن قامت إسرائيل باحتلال بقية المدينة في حزيران ١٩٦٧.

الخريطة رقم ٥٣

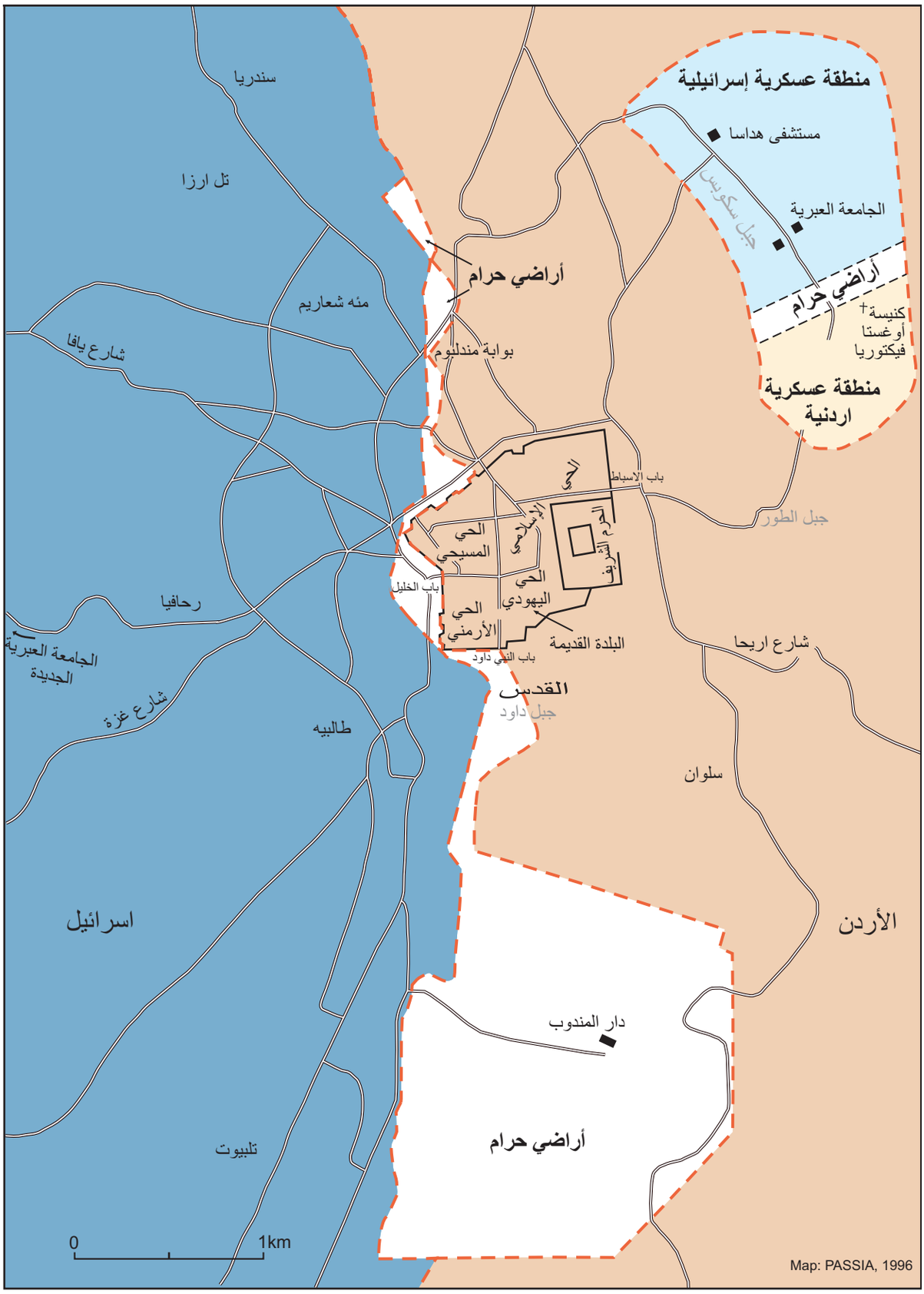

خطة كندل، ١٩٦٦

لم تتح أية فرصة فعلية لتطور القدس الشرقية باعتبارها منطقة صغيرة خالية جزئياً من السكان وغير متطورة، بعد حرب ١٩٤٨-١٩٤٩ وتقسيم المدينة. لقد أجبرت العوامل الاجتماعية والاقتصادية السكان الفلسطينيين، على الرحيل شرقاً إلى الأردن والمناطق المحيطة بها بحثاً عن فرص عمل أفضل، هذا بالإضافة إلى انعدام التنمية كلياً في الأحياء الفلسطينية التي تحيط بالبلدة القديمة، مما ترك المدينة الخاضعة للسيطرة الأردنية بحاجة ماسة لخطة لإعادة إحياء المدينة. إلا أن الحكومة الأردنية لم تصادق على تلك الخطة إلا في عام ١٩٦٦، عندما أصبح تآكل النسيج الاقتصادي للمدينة في غاية الخطورة.

عمل المخطط البريطاني هنري كندل في المدينة خلال حقبة الانتداب، وقام بإعداد خطة شاملة للمدينة في عام ١٩٤٤. وكان يتم النظر إلى هذه الخطة باعتبارها خطة تطوير عادلة ومعقولة لكل من الشطر الشرقي والغربي من البلدة القديمة. لقد نصت خطه كندل للعام ١٩٤٤ على إقامة منشآت حديثة على طول الخطوط الصناعية والمدنية المستندة للخطوط الرئيسية المتجهة غرباً نحو السهل الساحلي وكذلك تلك المتجهة شمالاً – جنوباً لخدمة الأسواق والقرى الفلسطينية للمنطقة التي ستصبح الضفة الغربية. ولم يكتب لهذه الخطة (خطة عام ١٩٤٤) التنفيذ، ومع اندلاع حرب عام ١٩٤٧-١٩٤٩، لم تعد الرؤية الداعية إلى إقامة مدينة متطورة موحدة ومتكاملة مناسبة.

في عام ١٩٦٤، قام كندل بإعداد خطة تهدف إلى إنقاذ القدس الشرقية العربية المتهالكة. وهذه الخطة التي تم تبنيها من قبل الحكومة الأردنية فقط عام ١٩٦٦، أقرت الحاجة إلى توسيع حدود المدينة لتضم الأحياء والقرى النامية التي تقع على طول طريق رام الله/ نابلس (شمالا) وبيت لحم/ الخليل (جنوباً)، وكذلك القرى التي تقع شرقي المدينة مباشرة، والتي يمر عبرها الطريق الذي يربط المدينة بعمان. ووضعت خطة كندل برنامج تطوير حضري منفصل خاص بالتجمعات السكانية الواقعة بين بيت لحم ورام الله، مع البلدة القديمة والمنطقة البلدية الموجودة في مركزها. كما اقترح كندل في خطته إنشاء مناطق صناعية وتجارية، بحيث يتم توزيعها على نحو يخلق نمو اقتصادي، فيما لم يتم التعدي على البلدة القديمة، أو المناطق المحيطة بها ولا على الأراضي الموجودة التي تشكل عماد الاقتصاد الزراعي للقرى البعيدة.

وضعت خطط لإنشاء حوالي ٣٠.٠٠٠ وحدة سكنية إضافية، مع المحافظة على المناطق الأساسية داخل وحول المدينة للنمو اللاحق أو حمايتها كأحراج أو احتياطي طبيعي.[١] ومع وضع المطار ضمن حدود المدينة في الشمال، بالإضافة إلى طوق من المناطق الصناعية، لم تدعم خطة كندل الحياة الاقتصادية الواهنة في المدينة فقط، بل أيضاً أعادتها إلى وضعها الصحيح والتاريخي كمحور للحياة الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين. لقد امتد التطوير المباشر والفوري حتى حدود المدينة لضم مواقع مدن بيت لحم ورام الله ضمن نطاق التطوير المتوقع. وبهذا الإطار، أخذت الخطة على عاتقها خلق قاعدة تنموية فلسطينية متكاملة ومتماسكة لكامل الضفة الغربية. في الحقيقة، وبينما ركزت الخطة على المركزية القائمة لعلاقة عمان بالجزء الشرقي، فإنها في نفس الوقت أبرزت الرؤية الفلسطينية المميزة لمستقبل القدس، بإقرارها لأهمية خطوط الاتصال مع العاصمة الأردنية، وأعادت اقتصاد مناطق الضفة الغربية وبنيتها التحتية لتنسجم مع تطوير العاصمة الفلسطينية.

تبنت الحكومة الأردنية خطة كندل عشية الغزو الإسرائيلي للمدينة واحتلالها لكامل الضفة الغربية، الأمر الذي أدى إلى الوقف الفوري لهذه الخطة. ومع التوسيع الأحادي الجانب وغير القانوني للمدينة المحتلة في عام ١٩٦٧، فرضت إسرائيل رؤية مختلفة تماماً للمدينة على المواطنين الفلسطينيين وسكان القرى المجاورة، وسلبتهم من كل أمل في خطة ١٩٦٦، وبدلاً من ذلك، تم الشروع بتنفيذ برنامج مصادرة أراض واستيطان، مما ضاعف بشكل حاد الظروف التي لا يمكن تحملها والتي سعت خطة كندل لتصويبها.

الخريطة رقم ٥٤

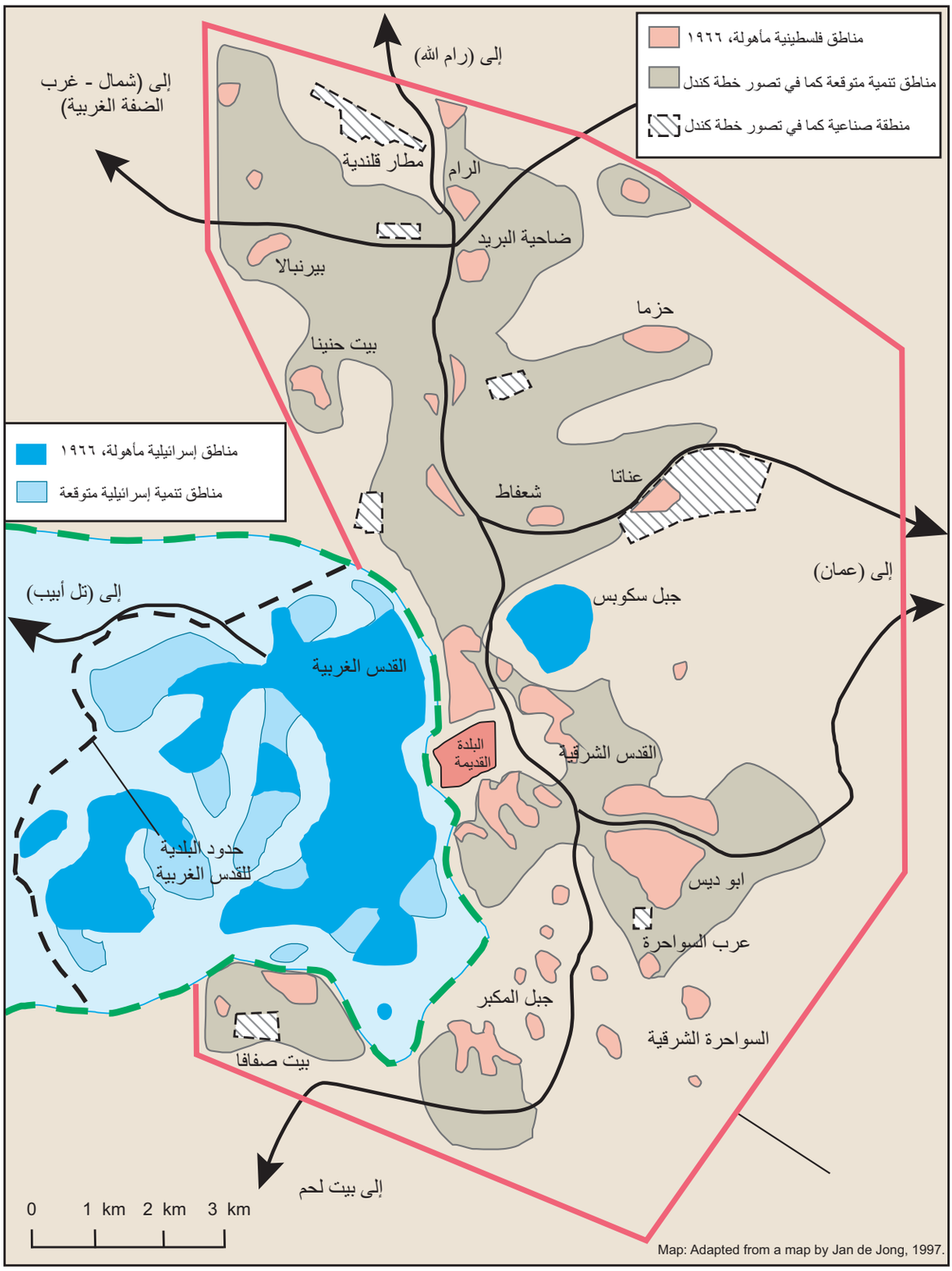

القدس بعد حرب ١٩٦٧

خضع الانتداب البريطاني لفلسطين، وكان مقره القدس، لشروط معاهدة فرساي لعام ١٩١٩، وبذلك وضعت فلسطين، من النواحي القانونية، محمية خاضعة *للوصاية*" تحت الانتداب البريطاني أكثر من كونها منطقة ذات سيادة خاضعة لاحتلال حربي (راجع الخريطة ٥). لذلك، ومع الاحتلال الإسرائيلي الكامل للضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران ١٩٦٧، أصبحت القدس الشرقية تخضع فعلياً لاحتلال أجنبي حربي للمرة الأولى منذ عهد الممالك الصليبية في القرن الثاني عشر. وأدت القرارات اللاحقة للكنيست الإسرائيلي بتوسيع حدود بلدية المدينة المحتلة ومن ثم ضمها للسيادة الإسرائيلية إلى إحداث تغييرات حادة في المدينة، والقرى المحيطة بها والواقعة خارجها في الضفة الغربية.

تركت التجاوزات الفورية الإسرائيلية في البلدة القديمة المحتلة آلاف الفلسطينيين بلا مأوى، وجميع الأماكن التاريخية مهدمة والأماكن الدينية مغلقة بالقوة، الأمر الذي دفع قادة العالم والشخصيات الدينية إلى الحديث برعب (راجع الخريطة ٣٨).[١] وفي الوقت ذاته، شكلت الكنيست الإسرائيلي لجنة لإعادة رسم حدود بلدية المدينة. هذه العملية التي تم تنفيذها تحت إشراف الجنرال رحفعام زئيفي، والذي أصبح لاحقاً من أشد المؤيدين لطرد كل من هو غير يهودي من إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، استندت لجنته إلى أمرين رئيسيين. من ناحية، سعى الاستراتيجيون العسكريون لتوسيع حدود المدينة للسيطرة على الأودية، والطرق وقمم التلال التي تشكل النقاط الدفاعية من الشرق والشمال، وضم مطار قلنديا من الجهة الشمالية. ومن الناحية الأخرى، حرمت الحصرية العرقية التي تعتمد عليها الدولة اليهودية ضم عدد كبير من غير اليهود ضمن هذه المنطقة. لقد سابقت إسرائيل الزمن لإعادة ترسيم حدود المدينة وتغيير طبيعتها الديموغرافية القائمة منذ زمن طويل لخوفها من قيام المجتمع الدولي بحماية المدينة والأماكن المقدسة، الأمر الذي قد يوقف الخطط الإسرائيلية في مرحلة تثبت فيها الحقائق الديموغرافية زيف الادعاءات الإسرائيلية بشأن المدينة.

في ٢٨ حزيران ١٩٦٧، قام الكنيست الإسرائيلي بتعديل "القانون الأساسي" بشأن القدس لعام ١٩٥٠، والذي أعلن المدينة عاصمة لدولة إسرائيل، ووسع حدودها إلى ٧٠ كم^{٢}، وجرى تحديد المنطقة التي جرى توسيعها من قبل لجنة زئيفي ودمجها مع منطقة القدس الغربية التي تبلغ مساحتها ٣٨ كم مربع، لتصبح مساحة بلدية القدس ١٠٨ كم مربع^{٢}. وفي اليوم التالي، أقدمت إسرائيل على "إلغاء" بلدية القدس العربية.[٣] لقد استثنت حدود القدس بحذر القرى والأحياء القائمة والمشمولة في خطة كندل للقدس الشرقية لعام ١٩٦٦ (راجع الخريطة ٤١)، بينما ضمت فقط أراضي ٢٨ قرية، بالإضافة إلى مساحات واسعة تابعة لبلديات بيت لحم ورام الله. وبتحديد عدد السكان غير اليهود في المنطقة في الوقت الذي جرى فيه مصادرة أرضهم، تمكنت إسرائيل من خلق قدس شرقية تزيد ١.٠٠٠% على المنطقة التي سبقت الاحتلال، وزيادة عدد سكانها من غير اليهود بأقل من ٥٠% (راجع الخريطة ٥٢).

بعد التوسيع، أجرت إسرائيل تعداداً سكانياً، وصل بموجبه عدد الفلسطينيين الموجودين ضمن المنطقة الجديدة في ذلك الوقت إلى ٦٦.٠٠٠ نسمة فقط، واستثنى هذا التعداد بشكل تعسفي نحو ٢٧.٠٠٠ فلسطيني ممن نزحوا أثناء الحرب وينتظرون فرصتهم للعودة إلى بيوتهم أو كانوا يعيشون أصلاً في الخارج وقت التعداد.[٤] لقد تم اعتبار التعداد على أنه إجراء التسجيل الوحيد الذي أتيح للسكان غير اليهود وترك الغائبين في حينه، وكذلك أزواج وأطفال المقدسين، يعتمدون على إجراء "لم شمل العائلة" الذي استخدمته وزارة الداخلية الإسرائيلية في التسجيل. يشار إلى أن بطاقات الهوية التي صدرت لفلسطينيي القدس عرفتهم على أنهم مقيمين في المدينة، وليسوا مواطنين في الدولة، وبذلك صنفتهم على أنهم "أجانب" داخل مدينتهم وحرمتهم من الحريات المدنية الأساسية التي يتمتع بها المواطنون اليهود في المدينة، بما في ذلك المستوطنون الذين يقطنون المشاريع الجديدة التي يجرى إقامتها على أراضيهم المصادرة.

بعد إقرار الكنيست لحدود القدس الموسعة، بدأت عملية مصادرة الأراضي والتخطيط للاستيطان في الجزء الشرقي، حيث سعت إسرائيل إلى تهويد كامل المدينة بشكل فعلي، ودفعت غير اليهود للهجرة إلى مناطق الضفة الغربية الخاضعة للإدارة العسكرية من خلال فرض قيود قاسية على حركة الفلسطينيين، وعلى البناء والتجارة (راجع الخرائط ٤٣ و ٥٢). وخلال السنوات الثلاث التي تلتت الاحتلال، تم مصادرة ما يزيد على ١٨.٠٠٠ دونم من أراضي الفلسطينيين لغرض إقامة مستوطنات حول المدينة.[٥] وعندما تم تأسيس لجنة التوجيه الوطني الفلسطينية المؤقتة في شهر آب ١٩٦٧، بهدف تنظيم الحياة المدنية الفلسطينية في المدينة بشكل مستقل وخاصة المحكمة الشرعية والأوقاف الإسلامية، قامت إسرائيل بنفي رئيسها الشيخ عبد الحميد السائح ومعظم أعضائها، في محاولة "لاحتواء إسرائيل" للمجتمع المدني الفلسطيني دون مرجعية وطنية، مما أنذر بوجود سياسة إسرائيلية مبرمجة تهدف إلى القضاء على تطور الحياة المدنية والسياسية الفلسطينية في المدينة.[٦]

وعلى الرغم من أن الإجراءات الإسرائيلية وما رافقها من تشريعات قد خلقت ضم فعلي لمدينة القدس الموسعة مباشرة، فقد بقي الحال على ذلك حتى شهر تموز ١٩٨٠، عندما قامت الكنيست بتقنين هذا الوضع، وذلك من خلال إقرار تعديل آخر على القانون الأساسي بشأن القدس يعلن عن كامل المنطقة الموسعة بشكل غير قانوني ومن جانب واحد عاصمة للدولة العبرية *"أبدية وغير قابلة للتقسيم"*. لقد تم اعتبار هذا الإجراء الإسرائيلي خرقاً فاضحاً لمعاهدة جنيف ولاهاي، وتجاهلاً صريحاً للعديد من قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة التي طلبت من إسرائيل وقف وإعادة النظر في سياساتها العنصرية في المدينة، وتم شجب خطوة الضم التي أقدمت عليها إسرائيل عام ١٩٨٠ من قبل مجلس الأمن الدولي مباشرة، وتبنى قرار يعلن أن *"جميع الإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، بصفتها القوة المحتلة، والتي غيرت أو أدت إلى تغيير طبيعة ووضع مدينة القدس المقدسة، وعلى وجه التحديد، "القانون الأساسي" الأخير حول القدس، لاغية وباطلة ويجب إلغاؤها فورا"*.[٧]

الخريطة رقم ٥٥

المستوطنات الإسرائيلية والأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، ٢٠٠٠

كانت عملية حساب أعداد السكان الفلسطينيين بدقة في القدس الشرقية محفوفة بالصعاب؛ وتعود في الأساس إلى السياسات العنصرية التي فرضتها وزارة الداخلية الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧.

عقب احتلال القدس الشرقية، قامت إسرائيل بإجراء تعداد سكاني تم بموجبه تسجيل ٦٦.٠٠٠ فلسطيني تقريباً مقيمين في المدينة.[١] أما أولئك الذين نزحوا من المدينة خلال حرب ١٩٦٧، أو كانوا خارجها في ذلك الوقت – والذي يزيد عددهم مجتمعين على ٢٧.٠٠٠ مقدسي – فقد تم حرمانهم بشكل تعسفي من التسجيل.[٢] وبعد تبني *"قانون الدخول إلى إسرائيل"* للعام ١٩٥٢، قامت إسرائيل بحصر حق العيش في المدينة على أولئك المسجلين رسمياً عام ١٩٦٧ وأبنائهم، وأصدرت لهم بطاقات هوية زرقاء، صنفتهم على أنهم "مقيمين دائمين" (أي أجانب يتمتعون بوضع مقيم). أما الفلسطينيون الذين يقيمون خارج المدينة لفترة تزيد على سبعة سنوات، بغض النظر عن الغرض، وكذلك الذين أخفقوا في تقديم "المتطلبات" الإسرائيلية أن "مركز حياتهم" داخل حدود البلدية، فقد تم إلغاء حقوقهم في الإقامة. ويتعين على الفلسطينيين غير المسجلين المتزوجين من مقدسيات أو الذين يختارون العودة إلى منطقة القدس الشرقية بعد إلغاء إقامتهم، أن يتقدموا بطلب إلى وزارة الداخلية الإسرائيلية للحصول على "لم شمل للعائلة". ولا تكون الوزارة ملزمة بتقديم أي إيضاح بخصوص قراراتها بهذا الشأن.[٣] وبين عام ١٩٦٧–٢٠٠١، قامت إسرائيل بإلغاء حقوق الإقامة لعدد ٦.٤٤٤ مقدسي فلسطيني.[٤]

ونتيجة لهذه السياسات القاسية، كان الفلسطينيون بشكل عام مترددين تجاه مسألة طرق باب وزارة الداخلية الإسرائيلية من منطلق الشفافية الكلية، ولأن إسرائيل جعلت بيانات السكان الخاصة بالفلسطينيين في المدينة عرضة للخطأ. في عام ٢٠٠٠، حددت التقديرات الإسرائيلية الرسمية عدد الفلسطينيين المقيمين في القدس بحوالي ٢٠٨.٧٠٠ نسمة – حيث يشكلون ٣١.٧% من الإجمالي. فيما قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – الذي منع من إجراء مسوحاته الخاصة في المدينة – العدد برقم أعلى بكثير يصل إلى ٢٣٨.٥٦١ نسمة، ويتضمن عدد غير معلوم من الفلسطينيين الذين يحملون بطاقة هوية القدس، لكنهم يقيمون في الضفة الغربية.[٥] وأدت القيود الإسرائيلية القاسية المفروضة على التنمية والبناء الفلسطيني (راجع الخريطة ٤٤)، بحلول العام ٢٠٠٠، إلى جعل معدل الكثافة السكانية الفلسطينية على الأقل ضعف الكثافة السكانية اليهودية في المدينة، وكان ٣٠% من الفلسطينيين يقيمون بمعدل ثلاث أشخاص للغرفة الواحدة.[٦]

بنفس الوقت، منذ العام ١٩٦٧، تطورت مستوطنات القدس الشرقية الإسرائيلية، التي تتصدر خطة التطوير الوطني، لتصبح مناطق سكنية مدعومة كبيرة ومزدحمة، تغلف المدينة وتنتشر على الأراضي المصادرة من سكانها الفلسطينيين. وبين الأعوام ١٩٦٧–٢٠٠٠، حصل ٧٥–٨٠% من النمو السكاني اليهودي في القدس في هذه "الحلقة الداخلية" المكونة من ١٠ نقاط من المستوطنات السكنية. وتعتبر "الحلقة الداخلية" بحد ذاتها حلقة الوصل بين القدس الغربية و "الحلقة الخارجية" للمستوطنات (راجع الخريطة ٤٥). وتخدم هذه الحلقة بربط الجزء الغربي إقليمياً وديموغرافياً بالجزء الشرقي المحتل من المدينة. وتوصف المواقع العشرة الرئيسية التي تشكل أساس البرنامج – حسبما هو مبين في الخريطة – على أنها تتكون من "أحياء" استيطانية منفردة ومتصلة ببعضها. وهذه المراكز الكبيرة، التي يصفها مخططو المدينة الرئيسيين بأنها "أسوار واقية جديدة" للقدس، تأتي بالإضافة للمستوطنات الموجودة على نطاق أصغر، والتي تتكاثر في البلدة القديمة وحولها.[٧]

يشار إلى أن مواقع "الحلقة الداخلية" قد تم إقامتها على مراحل. بين الأعوام ١٩٦٨–١٩٧٣، تذرعت إسرائيل بمرسوم "الأهداف والأراضي الميري لعام ١٩٤٣" كي تصادر معظم الأراضي اللازمة لمجمل البرنامج وقامت ببناء المواقع الأولى: التلة الفرنسية/ رمات اشكول (١٩٦٨)، وعطروت (١٩٧٠)؛ وجيلو (١٩٧١)، والنبي يعقوب (١٩٧٢)، وتلبيوت الشرقية (١٩٧٣)، وراموت (١٩٧٣).[٨] وفي عام ١٩٨٥، قامت إسرائيل بإضافة بسجات زئيف على مساحة ٤.٤٠٠ دونم من أراضي قرى بيت حنينا وحزما. وقامت في عام ١٩٩١ بإنشاء جيفعات هاماتوس وهار حوما (على الرغم من تأجيل أعمال الإنشاءات في الأخيرة حتى العام ١٩٩٧)، وتلى ذلك عام ١٩٩٤ إنشاء ريخش شعفاط. وبشكل كلي، تم مصادرة ما يزيد على ٢٣.٣٠٠ دونم من أراضي القدس الشرقية فقط لغرض بناء هذه المواقع الارتكازية العشرة من "الحلقة الداخلية".[٩] واصطدمت عملية مصادرة الأرض بشكل كبير بمواقع ١٢ حي فلسطيني كبير وثلاث قرى تقع ضمن الضفة الغربية، مما جردها فعلياً من قدرتها على التطور كلياً.

من خلال الاستثمار الكبير في الطرق العابرة والإلتفافية لربط هذه المواقع، وفّرت إسرائيل لهذه المستوطنات خطوط اتصال غير متقطعة مع بعضها البعض ومع القدس الغربية. حيث يمكن السفر من هار حوما في الجنوب عبر النبي يعقوب في الشمال الشرقي في غضون دقائق ودون أي نقطة تماس مع السكان غير اليهود في المدينة أو المرور من خلال بنيتها التحتية الأقل تطوراً. بالمقابل، يتم بشدة عرقلة حركة الفلسطينيين داخل وعبر المدينة نظراً لانعدام الطرق الملائمة والمضايقات الموجودة في نظام الطبقتين للمراقبة الإدارية والأمنية، الذي يجبر المستوطنون على العيش في ظله.[١٠] في عام ٢٠٠١، بلغ عدد سكان مستوطنات "الحلقة الداخلية" ٢٠٠.٠٠٠ نسمة، وهذا يعني أن نصف المستوطنين الإسرائيليين في المناطق الفلسطينية المحتلة يقيمون في القدس الشرقية العربية المضمومة والموسعة بشكل غير قانوني.[١١]

الخريطة رقم ٥٦

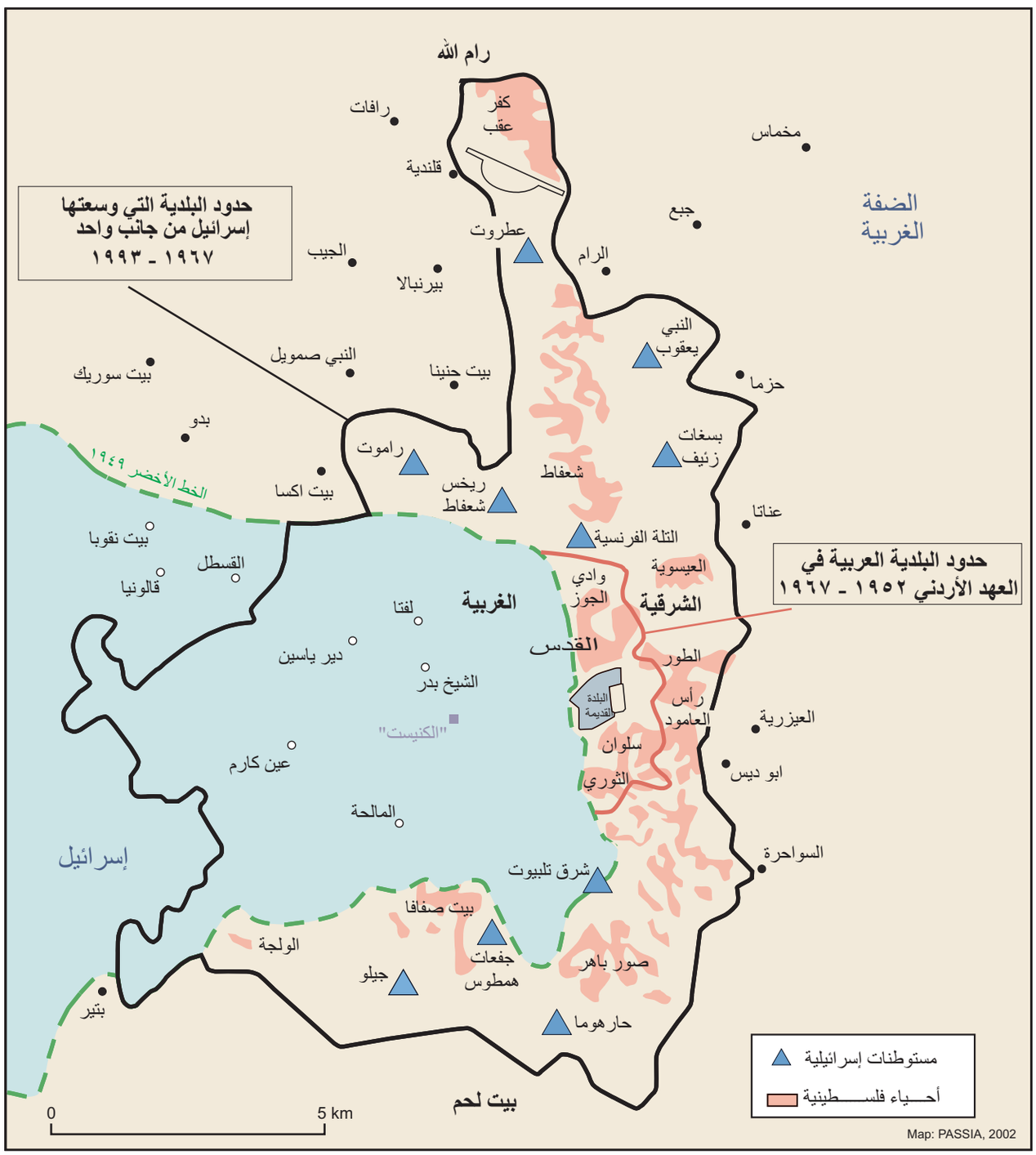

الأحياء الإسرائيلية والفلسطينية في القدس العاصمة، ٢٠٠٠

تجدر الإشارة إلى أن مستوطنات "الحلقة الداخلية"، ومستوطنات "الحلقة الخارجية" الواقعة خارج محيط المدينة لا تجمد النمو والتطور الفلسطيني كلياً فحسب، بل تعمل أيضاً كحلقة وصل بين الضفة الغربية الخاضعة للإدارة العسكرية وإسرائيل. أما خارج حدود المدينة، فتترامى المناطق الصناعية "للحلقة الخارجية"، وشبكة الطرق الالتفافية واحتياطي الأراضي المصادرة شمالاً، وجنوباً وشرقاً، في عمق الضفة الغربية.

تعتبر عملية دمج "الحلقة الخارجية"، والتي تتألف أساساً من جفعات زئيف، ومعاليه أدوميم وكتلة عتصيون، أولوية تطويرية لكافة الحكومات الإسرائيلية منذ مطلع الثمانينات.[١] حيث تم توسيع هذه المراكز السكنية بشكل كبير منذ ذلك الوقت، لتصبح مركز خدمات تعتمد عليه المواقع الأصغر والأقل انفتاحاً في عمق الضفة الغربية. ويتم خدمة المواقع "البعيدة" مباشرة من خلال البنية التحتية "للحلقة الخارجية" الممتدة من التلال الشرقية المطلة على غور الأردن (متزبي يريخو)، شمالاً إلى سلسلة التلال الواقعة خارج رام الله (بيت ايل)، وجنوباً خارج الحدود الجنوبية لبيت لحم (افرات وعتصيون). وتعتبر إسرائيل هذا الامتداد بأنه جزء "منطقة القدس العاصمة".

ومع دمج مستوطنات "الحلقة الداخلية" (البلدية) مع مستوطنات "الحلقة الخارجية" التي تأوي حاليا ما يزيد على ٢٥٠.٠٠٠ مستوطن، أصبح عدد الإسرائيليين المقيمين في هذه المواقع يفوق عدد أولئك المقيمين في القدس الغربية.[٢] وتجعل هذه الدائرة الديموغرافية إلى الشرق والتطورات الموازية في المرافق الصناعية، من شبكة الاستيطان في المدينة وشرقها، منطقة نمو يهودية رئيسية في القدس، وبذلك تبقى نقطة التماس الأمثل لمستوطنات الضفة الغربية الأخرى الواقعة في الخارج. تشتمل "الحلقة الخارجية" حالياً على ثلاث مناطق صناعية كبيرة وعلى شبكة من خطوط الاتصال التي تربط على الأقل ١٥ موقع بعيد بما يعرف بمناطق التطوير الإسرائيلية ذات الأولوية العالية.

وفي عام ١٩٩٤، دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين لجنة وزارية لصياغة استراتيجية تخطيط رسمية لهذه المنطقة الواسعة. وفي السنة التالية، تم الكشف عن الخطة الرئيسية للعاصمة، والتي تصورها في رؤية بعيدة المدى بأنها تمتد على مساحة ٤٤٠ كم مربع، وتتكون غالباً من أراضي الضفة الغربية الواقعة خارج حدود المدينة.[٣] هذه الخطة، على الرغم من معارضتها لاحقا وكونها فقط جديدة من حيث الوضع الرسمي، مهدت الطريق أمام التوسعات اللاحقة على طول خطوط منطقة "القدس الكبرى"، وفتحت الباب على مصراعيه للنشاط الاستيطاني في المنطقة المذكورة (راجع الخريطة ٤٦).

يذكر أن القيود التي فرضتها شبكة مستوطنات العاصمة هذه قد خنقت القرى الفلسطينية الواقعة خارج حدود المدينة من كافة الجهات، وذلك من خلال تقويض تواصلها مع غالبية باقي الضفة الغربية وسلب موارد أرضها الشحيحة. وإلى الشمال، تم تقييد مدينة رام الله على امتداد جهتها الشرقية بسلسلة من المستوطنات سريعة التطور والممتدة عبر كوخف يعقوب، بساجوت وبيت ايل، إلى عوفره، والتي بالمقابل تعتبر الآن "بوابة" القدس العاصمة إلى مواقع الضفة الغربية الشمالية. ومن الجنوب، تم تطويق بيت لحم بواسطة طريقين التفافيين رئيسيين يربطان "الحلقة الداخلية" إلى الشمال مع كتلة مستوطنات عتصيون ومع المواقع الصغيرة الموجودة جنوبي منطقة بيت لحم. لقد تم تفريغ التلال الشرقية كلياً من سكانها غير اليهود، بما في ذلك بدو الجهالين، الذين تم طردهم بالقوة من بيوتهم حول مستوطنة معاليه أدوميم التي بدأ إنشاؤها في مطلع الثمانينات. وظل بدو الجهالين، الذين تم طردهم أصلا من منطقة النقب الإسرائيلية في منتصف الخمسينيات، منذ أن سكنوا (عام ١٩٩٧) في موقع يبعد ٥٠٠ متر من مكب نفايات البلدية الإسرائيلي، محرومين حتى من الخدمات الصحية الأساسية، حيث ابتلعت مستوطنة معاليه أدوميم مراعي مواشيهم.[٤] وتمتد المنطقة النظيفة شرقي العاصمة الآن من حدود البلدية على طول الطريق حتى غور الأردن.

لقد حققت المستوطنات البعيدة والواقعة وسط وشمال الضفة الغربية منافع من هذا التطوير للعاصمة تعتبر حيوية لنموها وتوسعها. حيث يستطيع المستوطن الموجود شمال رام الله وجنوب بيت لحم، الوصول إلى مراكز الخدمات الطبية، والتعليمية والاقتصادية ذات الجودة العالية في زمن قصير قياسي، من خلال أحدث الطرق السريعة الالتفافية التي ترعاها الحكومة. يذكر أن برامج الاستيعاب التي هدفت إلى اجتذاب المهاجرين إلى إسرائيل أو الإسرائيليين بشكل عام إلى بعض مستوطنات الضفة الغربية الأبعد، والتي كانت تقتصر سابقاً على مجموعة أيديولوجية صغيرة من الصهاينة المتطرفين، يمكن اعتبارها الآن بأنها توفر للمستوطنين المستقبليين *"حل سكني بأسعار معقولة .... ولا يبعد سوى مسافة قصير من المدن الكبيرة"*.[٥]

مرة أخرى، انعكس الوضع على الفلسطينيين، الذين امتد منعهم من دخول القدس، بما في ذلك الأماكن المقدسة، ليغطي مساحة كبيرة من الضفة الغربية وجعل حركتهم، سواء تجاه أو حول المدينة، رهن تقدير القوات الإسرائيلية المتمركزة على نقاط التفتيش والحواجز الكثيرة التي عززت من شبكة الاستيطان في "العاصمة". وأصبح تنقل الفلسطينيين بين أجزاء الضفة الغربية الشمالية والجنوبية الآن إما غير مباشر ويستغرق وقتاً طويلاً أو مستحيلاً، بينما يستطيع المستوطن السفر بسرعة وحرية عبر المنطقة وحولها. ومن ضمن الآثار طويلة المدى لعزل القدس عن بقية الضفة الغربية وخنق قراها البعيدة أن انهارت القدس كمركز اقتصادي في فلسطين (ومنذ ذلك الحين لعبت رام الله هذا الدور).

الخريطة رقم ٥٧

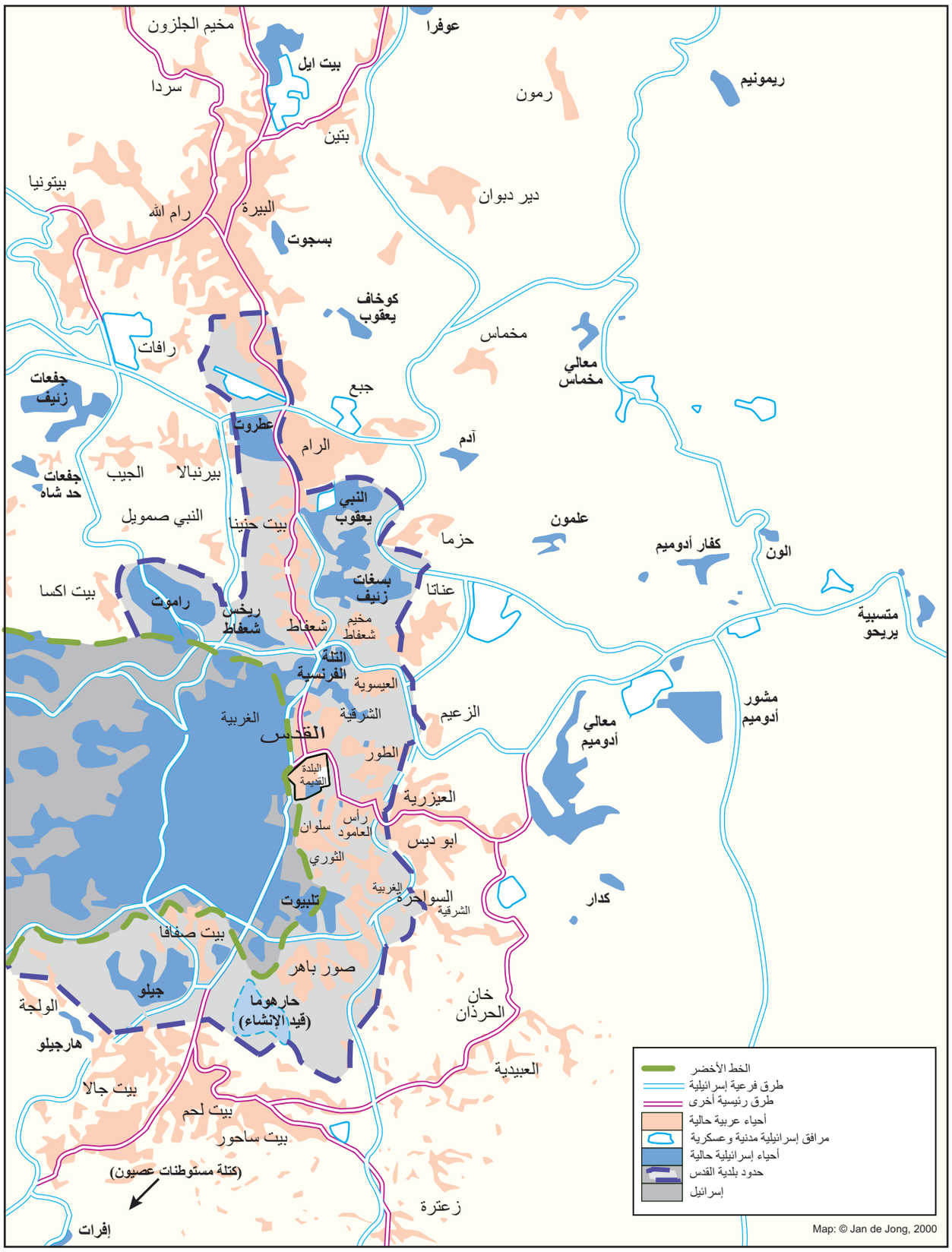

القدس الشرقية العربية ضمن "القدس الكبرى"، ٢٠٠٠

كما يلاحظ، لا تشكل مساحة بلدية القدس البالغة ١٢٦ كم مربع الرؤية الإسرائيلية الكاملة للمدينة، وإنما مرحلة "مؤقتة" في مسيرة طويلة الأمد ترمي إلى إقامة ما يعرف باسم "القدس الكبرى". لقد طرحت بلدية القدس الغربية هذه الفكرة في عام ١٩٦٧، حيث اعتبرت نفسها نواة لإقامة *"أكبر مدينة يهودية في العالم ... من حيث عدد السكان وإعطاء طابع يهودي دائم لكامل المدينة"*.[١] وتدعوا الفكرة إلى إقامة مدينة واسعة ومضمومة بشكل كبير تأوي أكبر عدد ممكن من اليهود وأقل عدد ممكن من الفلسطينيين. يشار إلى أن هذا المصطلح قد ورد في خطة ألون الأصلية لعام ١٩٦٧ (راجع الخريطة ١٩)، والتي دافعت عن خلق قطاع مضموم واسع، يمتد *"من شمالي محور حركة السير الواقع بين القدس والبحر الميت [منطقة أدوميم حاليا]، ويرتبط مع ... منطقة اللطرون [بين القدس الغربية وتل أبيب]"*. تم توضيح هذا التعريف الموسع في الخطوط العريضة للاستيطان والتي تبنتها حكومة العمل عام ١٩٧٣ وأعدها إسرائيل جاليلي، حيث قرر *"زيادة عدد سكان القدس وتطويرها صناعيا ... إلى خارج المنطقة المحددة في الأمر العسكري رقم ١ [حدود بلدية القدس]"*. ونصت وثيقة جاليلي على *"ضرورة السعي للحصول على أراضي إضافية في شرق وجنوب المدينة"*.[٢]

ومجاراة لمعظم المخططات الاستيطانية الإسرائيلية السابقة، تجنبت وثائق السياسة الأساسية التطرق لنقاط محددة في توصياتها من أجل إتاحة هامش من المرونة للسياسيين والاستراتيجيين العسكريين. لقد تم ببساطة اختيار المواقع المناسبة من قبل وزارة الدفاع ولجنة الاستيطان وبدأت مهمة خلق "القدس الكبرى" على الأرض. يذكر أن الحكومة الإسرائيلية قامت عام ١٩٨٣ بترسيم الحدود الأولية "للقدس الكبرى" بالتفصيل.[٣] هذه الخطة، امتدت إلى ما بعد رام الله شمالا، ووصلت إلى أريحا شرقا، وبيت شيمش واللطرون غربا وبيت لحم جنوبا. وتم الأخذ بالحسبان، في التعامل مع المنطقة المحددة الكبيرة التي تم اعتبارها مركزاً لخلق أغلبية يهودية على المدى البعيد، المتطلبات المسبقة لضم "القدس الكبرى" بشكل نهائي إلى إسرائيل. وبين الأعوام ١٩٨٣–١٩٩٢، كان ٧١% من جميع المستوطنات التي تم إنشاؤها على الأرض الفلسطينية المحتلة موجودة في هذه المنطقة.[٤]

في عام ١٩٩٣، كلف رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين فريق جديد من المخططين والاقتصاديين الحكوميين بإعادة ترسيم حدود "القدس الكبرى"، وقد جاءت هذه الخطوة استجابة للتحديات التي تواجه أهداف القدس الإسرائيلية والتي فرضتها "المفاوضات السياسية" الجارية. عملت الخطة على تعديل وتقليص المساحة الأصلية إلى ٢٦٠ كم٢ تقريبا، مع ترك رام الله وبيت لحم خارج الحدود، لكنها تبعت إلى حد ما التخطيطات الشرقية– الغربية المطروحة في الخطة السابقة. وارتبط إقرار خطط "القدس الكبرى" لعام ١٩٩٣ مرة أخرى بالاستثمارات القوية بخصوص فرض سيطرة يهودية على المدينة. لقد تم ترخيص إنشاء "حي" استيطاني جديد يتكون من ١,٩٥٠ وحدة سكنية فوراً لدعم موقع معاليه أدوميم، بالإضافة إلى شبكة من الطرق والأنفاق التي خطط لها أن تربط هذا الموقع بجفعات زئيف في الجزء الشمالي الغربي (تبلور هذا المشروع الثاني ضمن خطة التطوير E1 – راجع الخريطة ٤٤).[٥] في الجنوب، تم الشروع بشق طريق التفافي من الأنفاق والجسور بتكلفة ٤٢ مليون دولار أمريكي، يربط مستوطنات "الحلقة الداخلية" المؤلفة من جيلو وتالبيوت الشرقية مع مستوطنات كتلة عصيون الأربعة عشرة.[٦] المساحة التقديرية لرؤية حكومة العمل ١٩٩٣ "للقدس الكبرى" مبينة على الخريطة المقابلة. وإذا ما اعتبارنا أن هذه المنطقة ترسم حدود "القدس الكبرى"، فإن إسرائيل تكون بذلك قد نجحت في خلق أغلبية يهودية فيها، وأن لم يكن بشكل محدد، وحتى بحلول العام ١٩٩٢ – عندما تم تقدير عدد المقيمين في تلك المنطقة بحوالي ٤٤٥.٨٠٠ يهودي و ٤٠٠.٠٠٠ فلسطيني.[٧]

في عام ١٩٩٧، ركزت حكومة بنيامين ناتنياهو الليكودية على خطة "القدس الكبرى" بقوة، وذلك بغية الحصول على تأييد القوى المتشددة التي لم يرق لها إدارة تلك الحكومة لبروتوكول الخليل الموقع في شهر كانون الثاني ١٩٩٧ (راجع الخريطة ٢٩). وبعد شهر من إعادة الانتشار الجزئية في الخليل، أعلن بنيامين ناتنياهو عن "بدأ المعركة على القدس"، حيث بدأت عملية تسوية الأرض في موقع مستوطنة جبل أبو غنيم (هار حوما) التي تأخر العمل فيها.[٨] وكجزء من الخطة الأوسع لضم حوالي ٦٠% من الضفة الغربية، قدم للحكومة خطة جديدة بخصوص "القدس الكبرى". وقد تم النظر إلى الخطة الجديدة على أنها عودة إلى الخطوط القصوى لعام ١٩٨٣، بحيث تصل المستوطنات إلى خارج حدود عام ١٩٩٣، بما في ذلك بيت ايل وبسجوت شمال شرق رام الله.[٩] بالإضافة إلى خلق نقاط ضم مستقبلية موسعة، أوجدت الخطة – بشكل أولي وفي السر – "بلدية مظلة" لمنطقة "القدس الكبرى"، أوكل إليها "دمج المستوطنات الموجودة في الشرق، والشمال والجنوب، خصوصاً النواحي المتعلقة بالتخطيط والإنشاء".[١٠] فعلياً، كانت خطة "المظلة" فقط خطة لتسهيل آليات العمل القائمة، والتي تم توجيهها منذ زمن طويل بأهداف مماثلة. يذكر أن محاولة تكريس وحدة فعلية على الأرض بين سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي وسلطاتها البلدية قد أثارت غضب واستنكار مجلس الأمن الدولي، الأمر الذي دفع السلطات الإسرائيلية إلى العمل تحت غطاء جديد من السرية التامة.[١١] على الرغم من ذلك، قبيل منتصف العام ١٩٩٨، كانت بوادر تحقيق تلك الخطة واضحة. لقد تمت المصادقة على منطقة صناعية جديدة في "العاصمة" من قبل بلدية القدس الغربية قرب قرية الزعيم، إلى الغرب من الخطة E1 الضخمة، لكن خارج الحدود البلدية؛ وأظهرت الخطط الرئيسية الجديدة لمستوطنات النبي يعقوب (داخل حدود البلدية) وآدم (خارج حدود البلدية) نمواً مستقبلياً واسعاً يهدف إلى توحيد المدينتين بشكل تام.[١٢]

مع حلول العام ٢٠٠٢، أصبح ما يزيد على ٧٦.٠٠٠ مستوطن يقيمون داخل منطقة "القدس الكبرى" المحددة بشكل نسبي، والواقعة خارج الحدود البلدية للقدس الشرقية، واستقر حوالي ١٠.٠٠٠ تقريباً من هؤلاء في تلك المنطقة منذ عام ١٩٩٨ .[١٣] وتهدف الخطط الحالية إلى مضاعفة عدد الوحدات السكنية في المنطقة.[١٤] وعندما تسلم أيهود براك منصبه العام ١٩٩٩، جعل النسخة الأخيرة من خطة "القدس الكبرى" نقطة انطلاق في المفاوضات. عليه، فقد تم تبني خطة "القدس الكبرى" الموسعة لعام ١٩٩٧ حسب التعريف الإسرائيلي للمدينة لأغراض مفاوضات الوضع الدائم مع الفلسطينيين.

الخريطة رقم ٥٨

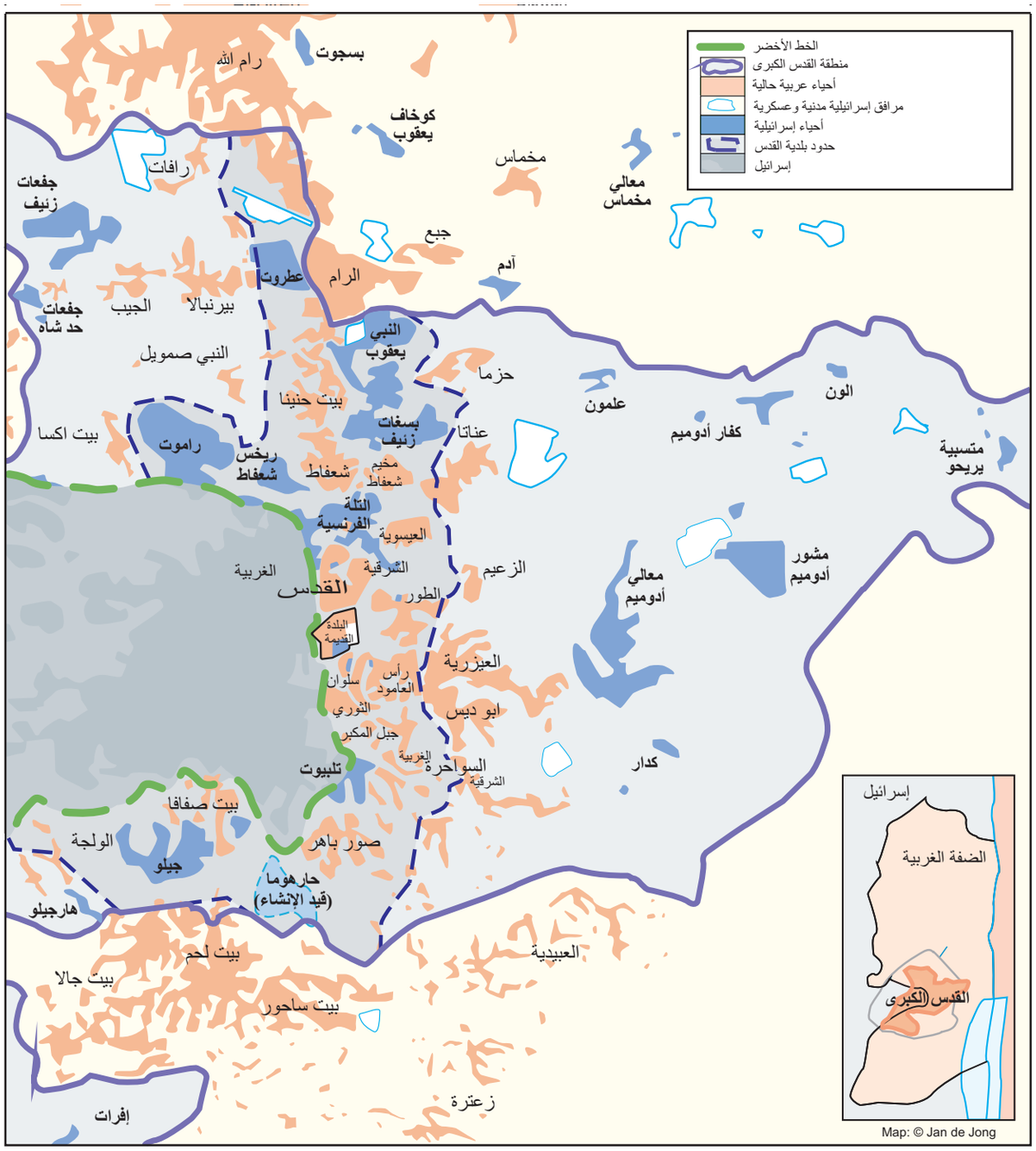

مدينة القدس في المقترح الإسرائيلي للوضع النهائي في كامب ديفيد، تموز ٢٠٠٠

قبل الدخول مباشرة بمفاوضات الوضع الدائم في كامب ديفيد في تموز (يوليو) ٢٠٠٠، عاد رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود براك وكرر موقف حكومته بشأن القدس، قائلاً *"لن يتم تقسيم القدس، سوف نحافظ على قداسة إسرائيل"*.[١] وبإصراره في المفاوضات بما ينسجم مع رؤية بنيامين نتانياهو الأخيرة بشأن "القدس الكبرى"، رفع باراك سقف المزاعم الإسرائيلية إلى ما بعد القدس الشرقية التي تم ضمها من جانب واحد إلى عمق أراضي الضفة الغربية، بشمل المستوطنات البعيدة خارج رام الله، وأريحا وبيت لحم ضمن "قداسة إسرائيل". وشكل هذا التكتيك بشكل جزئي أداة لتقطيع أوصال الضفة الغربية بحجة المزاعم الإسرائيلية في "عاصمة أبدية غير قابلة للتقسيم".[٢] وبهذا الخصوص، عمل على تمويه محاولة إسرائيل البذيئة جداً للتوسع وسط تعقيدات مفاوضات القدس المنفصلة والمؤجلة. لكن الإصرار على بحث وضع "القدس" التي أعيد رسم حدودها وتوسيعها حديثاً مكن أيضاً إسرائيل من التعتيم على محاولتها لتشريع السيادة الكلية على المدينة بوضع المدن الفلسطينية الواقعة في الضفة الغربية ضمن الحدود المتصورة للمدينة ومن ثم التخلي عنها "بكرم" للفلسطينيين على الرغم من كونها جزء من المدينة المحتلة.

في الحقيقة، وضعت الخرائط المتعلقة باقتراح إسرائيل في كامب ديفيد عملياً كامل منطقة القدس الشرقية العربية قبل عام ١٩٦٧، تحت الولاية الإسرائيلية الحصرية ودفعت الفلسطينيين لبحث السيادة على بعض القرى والبلدات الواقعة في محيط منطقة البلدية. ومع تصوير الاعتراض الفلسطيني على ضم بيت أيل أو ميتزبي يريخو (راجع الخريطة) على أنه اعتداء على "قداسة إسرائيل"، كان فريق باراك للمفاوضات قادر بسهولة على وصف المطالبات الفلسطينية الأساسية بشأن السيادة على البلدة القديمة والحرم القدسي الشريف، على أنها "حلم" عنيد ومستحيل التحقيق.[٣] يذكر أن الولايات المتحدة كانت قد أيدت المواقف الإسرائيلية الأولى حول المدينة، وأثناء مسار المفاوضات "أعادت رزمها" أكثر من مرة وطرحها على أنها مقدمة من جانبها، الأمر الذي دفع الفلسطينيين لاتهامها أكثر من مرة بعدم النزاهة.[٤]

بعد نجاحها في إعادة رسم حدود المدينة، ذهبت إسرائيل إلى إعادة رسم مسألة "السيادة". ومرة أخرى، حصلت على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عرض فريق باراك على الفلسطينيين أن يتم منحهم "سلطة إدارية" في أحياء القدس الشرقية على مقربة من البلدة القديمة ومحيطها. وهذا العرض تلاه "عرض" آخر بخصوص "ممر آمن محلي" إلى الحرم القدسي الشريف وتم الحديث عن تشغيل "نظام خاص" في البلدة القديمة.[٥] من ثم تم إخضاع الحرم القدسي الشريف لسلسلة من السيناريوهات الأمريكية – الإسرائيلية، بطرح فكرة "السيادة فوق الأرض"، و "السيادة المتبقية"، والإدارة الذاتية "البلدية"، و "الحراسة"...[٦] هذه التغيرات الأساسية في الموقف طرحت على أنها تعبير عن الكرم التاريخي الإسرائيلي، وجميعها تحرم الفلسطينيين من أي شكل مطلق وفعلي من السيادة على المواقع المقدسة، والبلدة القديمة، أو الأحياء المحيطة بها؛ وجميعها تشرع السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية المحتلة والموسعة.

يذكر أن الإدارة الأمريكية أثنت مراراً وتكراراً على "الشجاعة، والحكمة والفهم المحدد" بشأن الطروحات تلك، وعززت من موقف إسرائيل بأنها قدمت تنازل نهائي بشأن المدينة، وبذلك فإنها تكون قد أوفت بتوقعات "وسطاء أوسلو النزيهين".[٧] في الحقيقية، جاء "العرض" الإسرائيلي حول القدس مقابل ثمن؛ فقد طلب باراك أن تقابل "تنازلاته" بموافقة الفلسطينيين على حق إسرائيل في بناء كنيس يهودي داخل الحرم القدسي الشريف – أولى القبلتين وثالث الحرمين بالنسبة للمسلمين. وعلى الرغم من كون الفكرة غير معقولة، فقد تم عرضها في مرحلة كانت فيها المباحثات قد انهارت فعلياً وتم وقفها بكل جدية. وعلى الفور، قامت الولايات المتحدة بتبني المطلب الإسرائيلي وممارسة ضغوط على المفاوضين الفلسطينيين للقبول به، مؤكدة لهم أنهم يستطيعون دائماً *"تحديد عدد المصلين اليهود...."*.[٨]

يشار إلى أن الرفض الفلسطيني لهذا العرض – والذي لم يصل بتاتاً إلى حد الصيغة الشاملة والمفصلة – لم يكن فقط ناتجاً عن الإصرار الإسرائيلي على السيادة على البلدة القديمة والحرم القدسي الشريف. فقد حول العرض بشأن القدس برنامج الاستيطان غير القانوني الضخم في شرق، وشمال وجنوب المدينة المحتلة إلى عائق سيادة إسرائيلية معترف به، وشطر الضفة الغربية عن قلبها التاريخي (راجع الخريطة ٣٤). وضمن هذه المنطقة، سوف تصبح القرى الفلسطينية، مثل جبع والزعيّم، مغلّفة إلى الأبد بالمستوطنات الإسرائيلية، بينما تلك التي سيتم منحها التكامل مع الدولة الفلسطينية فسوف يتم تجريدها من معظم أرضها ومن حرية الوصول إلى المدينة نفسها. وقد مهدت القطاعات "الإدارية" و "النظامية" العديدة المقترحة مقابل منح سيادة فلسطينية في المدينة الطريق أمام إسرائيل لفرض المزيد من إجراءات التقسيم الاجتماعي، والقانوني والثقافي على الشعب الفلسطيني.

وبشكل عام، منح اقتراح القدس المقدم في كامب ديفيد الفلسطينيين، مجموعة غير قابلة للحياة من الجيوب السكانية المعزولة، بينما حرمهم من السيادة الجوهرية في المدينة ذاتها وخلق كتلة سيادة إسرائيلية تمتد من أريحا إلى رام الله وبيت لحم، بحيث تكون القدس الشرقية العربية المحتلة في قلب تلك الكتلة.[٩] وارتكزت المقدرة الإسرائيلية على تقديم مثل ذلك العرض، وتسميته تنازل، وحتى امتداحها على فعل ذلك، بشكل كلي على ٣٣ سنة من نشاطها الاستيطاني غير القانوني الذي تم شجبه داخل المدينة وحولها. إن الترحيب الدافئ بالعرض الإسرائيلي من جانب الولايات المتحدة ومعظم المجتمع الدولي قد كافئ النشاطات الإسرائيلية التي تلقى إجماع كافة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وعزز من القناعة الإسرائيلية أنها بخلق حقائق على الأرض فإنها لن تنجح فقط في كبح الطموحات الفلسطينية وإنكار الحقوق الفلسطينية، بل أيضا ستلقى المديح على ذلك.

الخريطة رقم ٥٩

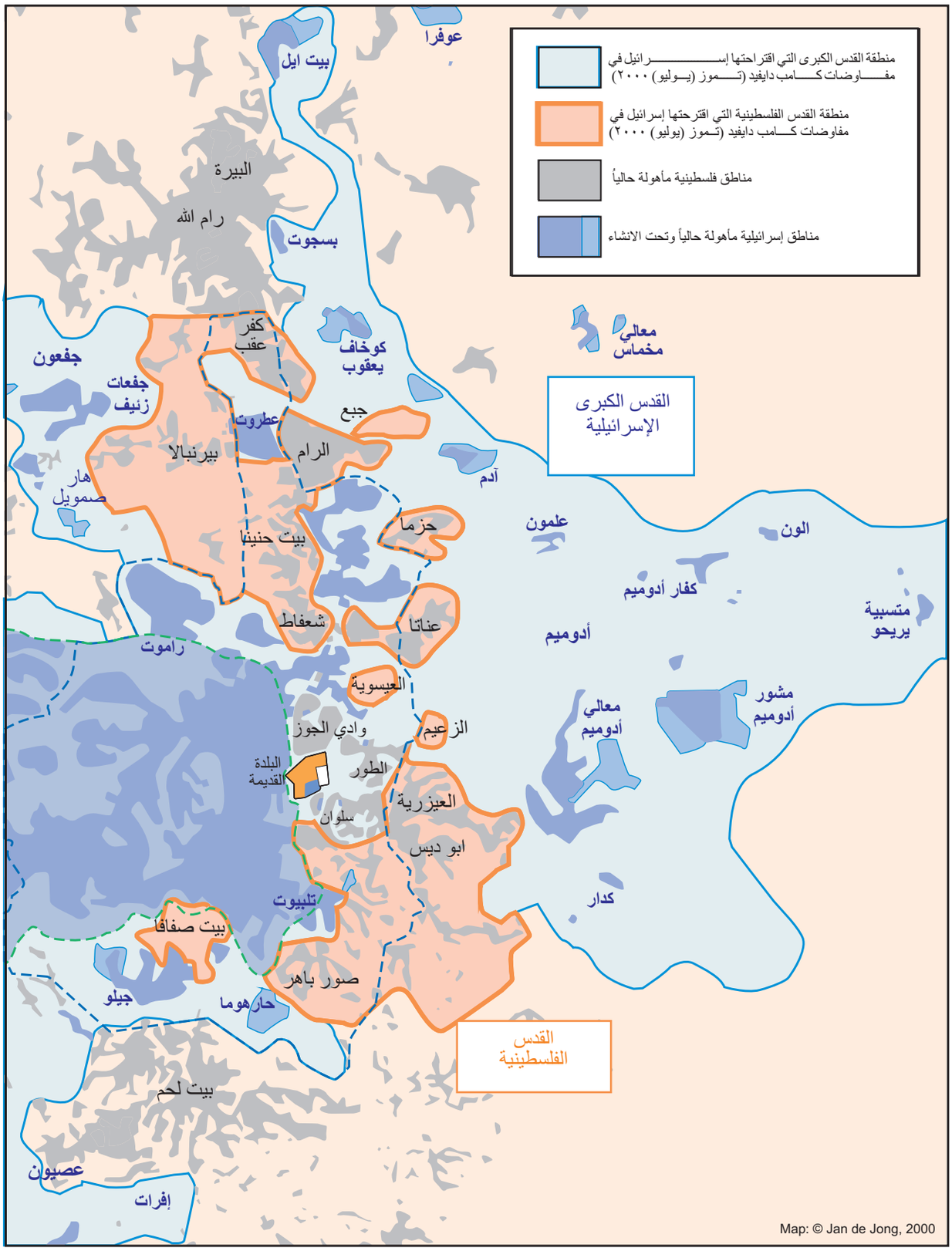

البلدة القديمة في القدس، ٢٠١٤

شكلت إعادة المستوطنين اليهود لحي الشرف (حارة المغاربة) داخل أسوار البلدة القديمة في القدس إلى تهجير ما يزيد على (٦,٥٠٠) مواطن فلسطيني خلال شهر حزيران من عام ١٩٦٧ وشهر نيسان من عام ١٩٦٨. (انظر إلى الخريطة ٣٨).[١] لقد جرى بناء "حي اصطناعي" استيطاني يهودي على أنقاض أملاك الفلسطينيين المدمرة دون إعطاء شيء من الاعتبار لعمارة الحقبة المملوكية السائدة في البلدة القديمة (القرن١٣-١٥). نتيجة لذلك، فرضت مجمعات الشقق الحديثة، والمواقف، ومنصات مراقبة السياح ومحلات بيع الملابس حضورها في حارة المغاربة (حارة الشرف) على حساب وتاريخ وجماليات عمارة الأحياء الإسلامية، والأرمنية والمسيحية .ومثل كل المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة، فإن "الحي اليهودي" في حارة المغاربة مرتبط مباشرة مع البنية التحتية وخدمات القدس البلدية، بواسطة باب النبي داوود وباب المغاربة الذين يتم استخدامهما كمحطات للمواصلات العامة اليهودية ونقاط تفتيش[٢]. وداخل أسوار المدينة، لا يوجد في "الحي اليهودي" نقاط تفتيش، باستثناء الجزء الشرقي، الذي يحاذي حائط البراق الشريف .وفي هذا المكان توجد نقاط تفتيش أمنية تقيد حركة الفلسطينيين إلى أو عبر الحرم الشريف وموقع حارة المغاربة وبيوتها المهدمة وسكانها المهجرين!

قام المستوطنون الذي ينتمون إلى بعض أكثر الحركات الإسرائيلية تطرفاً، منذ منتصف السبعينيات، بمصادرة واحتلال عشرات العقارات الفلسطينية خارج حدود حارة المغاربة (حي الشرف الموسع).[٣] ويحظون بالدعم القانوني والرعاية المالية من جانب الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ومن بلدية القدس الغربية. ويعتبر كل من نير بركات، رئيس بلدية القدس (٢٠١٤) ونتنياهو، رئيس الوزراء مؤيدان منذ زمن طويل لمصادرة الممتلكات في البلدة القديمة وحولها، في حين حصل أرئيل شارون، رئيس الوزراء السابق على عقار في قلب الحي الإسلامي.[٤] ويقيم منذ عام ٢٠١٤ ما يزيد عن ١٠٠٠ مستوطن يهودي في الأحياء الإسلامية، والمسيحية والأرمنية، مع تمركز كبير في الحي الإسلامي قرب الحرم القدسي الشريف[٥].

في عام ٢٠١٣ ، كان هناك ٣,٣٢٩ يهودي مقيمين في البلدة القديمة يشكلون ما يزيد عن ٨ ٪ من إجمالي عدد السكان داخل أسوار البلدة القديمة والبالغ ٣٩،٨٦٥ نسمة.[٦] وكان هناك ٣٠،٣٢٨ مسلم (٧٦%) الغالبية العظمى، بينما كان عدد السكان المسيحيين مجتمعين، والبالغ ٦،٢٠٨ نسمة، يشكل نسبة ١٦% الباقية، .وكان عدد السكان المسيحيين ٤،٥٧٧ مسيحي من أصل فلسطيني و ١،٦٣١ أرمني[٧].

ومن بين الأحياء التقليدية الأربعة داخل أسوار المدينة، يعتبر الحي الإسلامي أكبرها حجماً، حيث يمتد على٤٨٠ دونم من مساحة البلدة القديمة التي تبلغ حوالي٩٠٠ دونم. يمتد الحي المسيحي على ١٩٢ دونم بينما يمتد الحي الأرمني على ١٢٦ دونم .ومع التوسع الذي طرأ على "الحي اليهودي" في حارة المغاربة (حي الشرف) من خلال إجراءات المصادرة ما بين ١٩٦٧-١٩٦٨ ، أصبح هذا الحي يمتد على ١٢٢ دونم. باحتساب الكثافة السكانية للحي الإسلامي بعد استثناء مساحة الحرم القدسي الشريف البالغة ١٣٥ دونم، يتضح أن هذا الحي هو أكثر المناطق السكانية كثافة على وجه الأرض، حيث يصل المعدل إلى ٨٨ نسمة للدونم. منذ عام ٢٠١٤ يبلغ المعدل للأحياء الأربعة مجتمعة(٥٠,٨) نسمة للدونم (دون احتساب الحرم الشريف)، بينما يبلغ المعدل في الحي اليهودي الحديث حوالي نصف هذا الرقم، أي ٢٧،٣ نسمة للدونم. في حين يصل المعدل في الحي المسيحي إلى ٢٣.٨ نسمة للدونم و١٢.٩ نسمة للدونم في الحي الأرمني.[٨]

اسم الحي	عدد السكان	مساحة المنطقة (دونم)	نسمة لكل دونم
الإسلامي	30,328	480 [١]	63.2
المسيحي	4,577	192	23.8
الأرمني	1,631	126	12.9
اليهودي	3,329 [٢]	122	27.3
المجموع	**39,865**	**920**	**43.33** [٣]

[١] يضم ١٣٥ دونم من مساحة الحرم الشريف. في حال عدم احتساب هذه المساحة، ترتفع الكثافة السكانية إلى ٨٨.٨!
[٢] باستثناء ما يزيد عن ١،٠٠٠ بيت محتل من قبل المستوطنين في الحي الإسلامي والحي المسيحي.
[٣] يضم الحرم الشريف. في حال استثناء هذه المساحة، يصل معدل كثافة السكان إلى ٥٠.٨.

Source: Jerusalem Institute for Israel Studies, *Statistical Yearbook of Jerusalem 2013*; previous editions.

تضم البلدة القديمة حوالي ٢٥ مسجداً و ٦٥ كنيسة و ٢٠ كنيساً.[٩] استناداً إلى إحصاء أجراه مجموعة من العلماء اليهود، والمسلمين، والمسيحيين عام ٢٠٠٠ صدر كتاب مصور يضم ٣٢٦ أماكن مقدسة تقع داخل أو خارج أسوار البلدة القديمة؛ وتصنف كأماكن عبادة، ومدارس دينية، وأديرة، ومساكن، وقبور وملاجئ .من هذه المواقع، ١٠٨ تعتبر مقدسة بشكل رئيسي للمسلمين، و١٤٥ للمسيحيين و٦٤ لليهود .[١٠]لقد أدى الاستيطان الإسرائيلي داخل أسوار المدينة وسياسة الحكومات الإسرائيلية في تقييد حرية إقامة وعمل وتنقل الفلسطينيين إلى حرمانهم من حقوقهم في التعبد والوصول إلى الأماكن المقدسة! وتعتبر سياسات منع المسلمين من الدخول إلى الأماكن المقدسة في البلدة القديمة، بما في ذلك خلال شهر رمضان المبارك أو المسيحيين خلال أعياد الميلاد أو عيد الفصح، خرقاً فاضحاً للقانون الدولي .ومنذ العام ١٩٨١ ، تم إدراج البلدة القديمة كتراث حضاري من قبل اليونسكو .في عام ١٩٩٩ تبنت اليونسكو قراراً يطالب بإجراء تحقيق دولي في الخروقات الإسرائيلية لمعاهدتي جنيف ولاهاي بشأن حرية العبادة و الوصول داخل المدينة.[١١] وعلى الرغم من ذلك، شرعت إسرائيل بمراقبة الأحياء غير اليهودية في البلدة القديمة بوضع حوالي ٥٠٠ كاميرا أمنية مغلقة الدائرة .يعتبر نظام المراقبة المركب في الأماكن ذات الكثافة السكانية العالية في المدينة – ظاهرياً" لحماية "المستوطنين المتطرفين المقيمين في هذه الأحياء – على أنه فقط تأكيد على التباين العرقي الملازم للاحتلال التوسعي الإسرائيلي للمدينة القديمة ويدحض الادعاءات الإسرائيلية حول القدس" الموحدة."

الخريطة رقم ٦٠

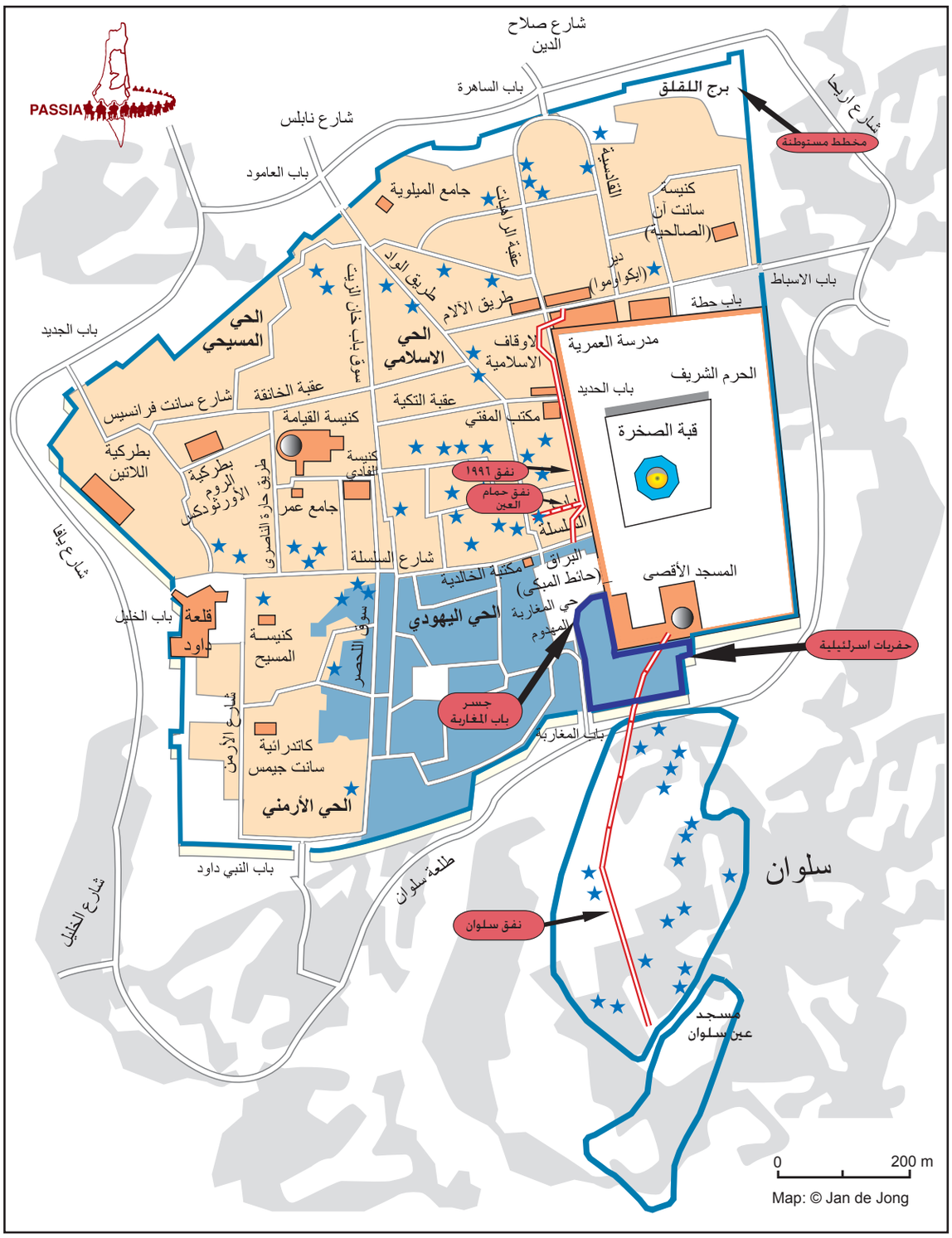

المناطق المصادرة لإعادة تنظيم وتوسيع الحي اليهودي١٩٦٧		•	مباني مدمرة هيكلياً
أملاك استولى عليها المستوطنون الإسرائيليون	★	=	انفاق إسرائيلية
مواقع دينية وبنايات عامة		▪▪▪	انفاق إسرائيلية مخططة او تحت الإنشاء

خطة التطوير المسماة E1

حاولت إسرائيل تحقيق "أهدافها" في مستقبل مدينة القدس، كمدينة "موحدة" تحت سيادتها من الغرب إلى الشرق وذات أغلبية سكانية يهودية! وبتجريد القدس الشرقية المحتلة من الفلسطينيين وزيادة عدد المستوطنات داخل حدود البلدية وحولها. إن الأداة التي تستخدمها إسرائيل في إعادة تشكيل كيان المدينة عرقياً لتتناسب مع أغراضها تتمثل في استيلاءها و وتحكمها بالموارد الأساسية للمدينة (أي أرضها).

شكلت إسرائيل حلقة من المستوطنات الكبيرة الموجودة خارج حدود البلدية بهدف تطويق القدس الشرقية التي قررت "ضمها" وتوسيع حدودها المحتملة. وتم ربط هذه المواقع بواسطة طرق التفافية ووصلها بمناطق صناعية. تشكل هذه المناطق "الطوق الخارجي" لمستوطنات القدس، وتوفر دعماً للبنية التحتية للمستوطنات الواقعة داخل الضفة الغربية – حول رام الله وبيت لحم وأريحا.

من بين هذه المستوطنات معاليه أدوميم، وهي الحدود التي تم توسيعها عام ١٩٩٤ لتشمل المنطقة[١] E-1: وهي عبارة عن ممر أرضي ضيق وبدائي يمتد إلى شرق القدس ويعد جزءاً من الضفة الغربية (المنطقة ج). تحد المنطقة مستوطنة التلة الفرنسية من الغرب، ومستوطنة كيدار من الجنوب، ومستوطنة معاليه أدوميم من الشرق، ومستوطنة علمون من الشمال، وبلدة أبو ديس الفلسطينية من الجنوب الغربي. تصور إسرائيل مخطط E-1، والذي سيشكل حي سكني إسرائيلي جديد (ميفاسيريت أدوميم) وسيضم حوالي ١٢،٠٠٠ دونم، علما بأن جزء كبير من هذه الأراضي هي أملاك خاصة للفلسطينيين.[٢] وقد دعمت كل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة حتى الآن مشروع خطة تواصل جغرافي بين مستوطنة معاليه أدوميم والقدس إلا أنها قد امتنعت أيضا عن تنفيذ أي عملية بناء ضخمة وفقاً للتفاهم مع الإدارة الأمريكية على أن يتم تحديد مصير هذه المنطقة في إطار "عملية السلام"، وبسبب الضغوط الدولية.

وفيما جمدت خطة E-1 في الوقت الحاضر(٢٠١٤) وتوقف تنفيذها لأسباب سياسية، إلا أنه تمت الموافقة على مشروع طرحته وزارة الصناعة والتجارة عام ٢٠٠٢ من أجل تأسيس مركز للتوظيف الحضاري وإدارة الأعمال يهدف إلى خدمة كلا من معاليه أدوميم وبلدية القدس على مساحة من الأرض يبلغ حجمها (١،٣٥٠) دونم في القسم الشمالي الغربي من مخطط E-1 ، ولكنه لم ينفذ بعد[٣]. وفي منتصف عام ٢٠٠٤، بدأت حكومة شارون بأعمال البنية التحتية مثل فتح الطرق.[٤] وتمت الموافقة عام ٢٠٠٥ على مخطط آخر لبناء مقرات جديدة ل "شرطة لواء يهودا والسامرة "على مساحة من الأرض تبلغ ١٨٠ دونم في وانتهى بناءها في عام ٢٠٠٨.[٥] وينظر إلى ذلك كخطوة إستراتيجية لاستمرار السيطرة على المنطقة لأسباب التوسع والتطوير اليهودي المستقبلي.في المطالبة بالمنطقة من أجل التنمية اليهودية.

يتصدر مخطط E-1 منذ ذلك الوقت عناوين الصحف إلا أنه لم تُقدم أية حكومة إسرائيلية حتى الآن على إعطائه الضوء الأخضر، ويرجع ذلك أساسا إلى الضغط الدولي. أعلنت إسرائيل أنها ستستأنف أعمال التخطيط والتقسيم في منطقة E-1 كردة فعل على قرار الجمعية العمومية رقم ١٩/٦٧ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ٢٠١٢ برفع مكانة فلسطين لدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، و احتج على ذلك العديد من حكومات الاتحاد الأوروبي.[٦]

كشفت إسرائيل من خلال مخطط E-1 عن خطتها لتوحيد مستوطنة (معاليه أدوميم) والتي تعد أكبر مستوطنة في الضفة الغربية مع أراضيها الواقعة في "الحلقة الداخلية" في القدس الشرقية من خلال مشروع تنمية سكنية وصناعية و'ترفيهية'. ومن المتوقع أن يضم مخطط E-1 ما بين ٣،٥٠٠–١٥،٠٠٠ وحدة سكنية، ومقرات شرطة "لواء يهودا والسامرة" التي تم الانتهاء من بناها ، ومنطقة صناعية كبيرة، وبنية تحتية موسعة للسياحة ، تتضمن العديد من الفنادق، والمناطق التجارية، وكذلك الطرق و مكب للقمامة ومقبرة.

وتدعي إسرائيل أن مخطط E-1 ذو أهمية إستراتيجية لمصالح أمنها القومي، وخاصة فيما يتعلق بالقدس ومستوطنة معاليه أدوميم، فضلا عن النمو الطبيعي للأخيرة. يعارض الفلسطينيون – بدعم من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي – هذا المخطط بشدة. حيث أنه في حال تنفيذها ستعمل على قطع الضفة الغربية إلى قسمين، وستقضم المساحة الأخيرة من الأراضي المفتوحة المتوفرة للتطور العمراني الفلسطيني، وسيصبح من المستحيل إقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي، وفي ظل تنفيذ الخطة سيصبح من المستحيل الوصول إلى اتفاقية حول الحدود الدائمة.

الخريطة رقم ٦١

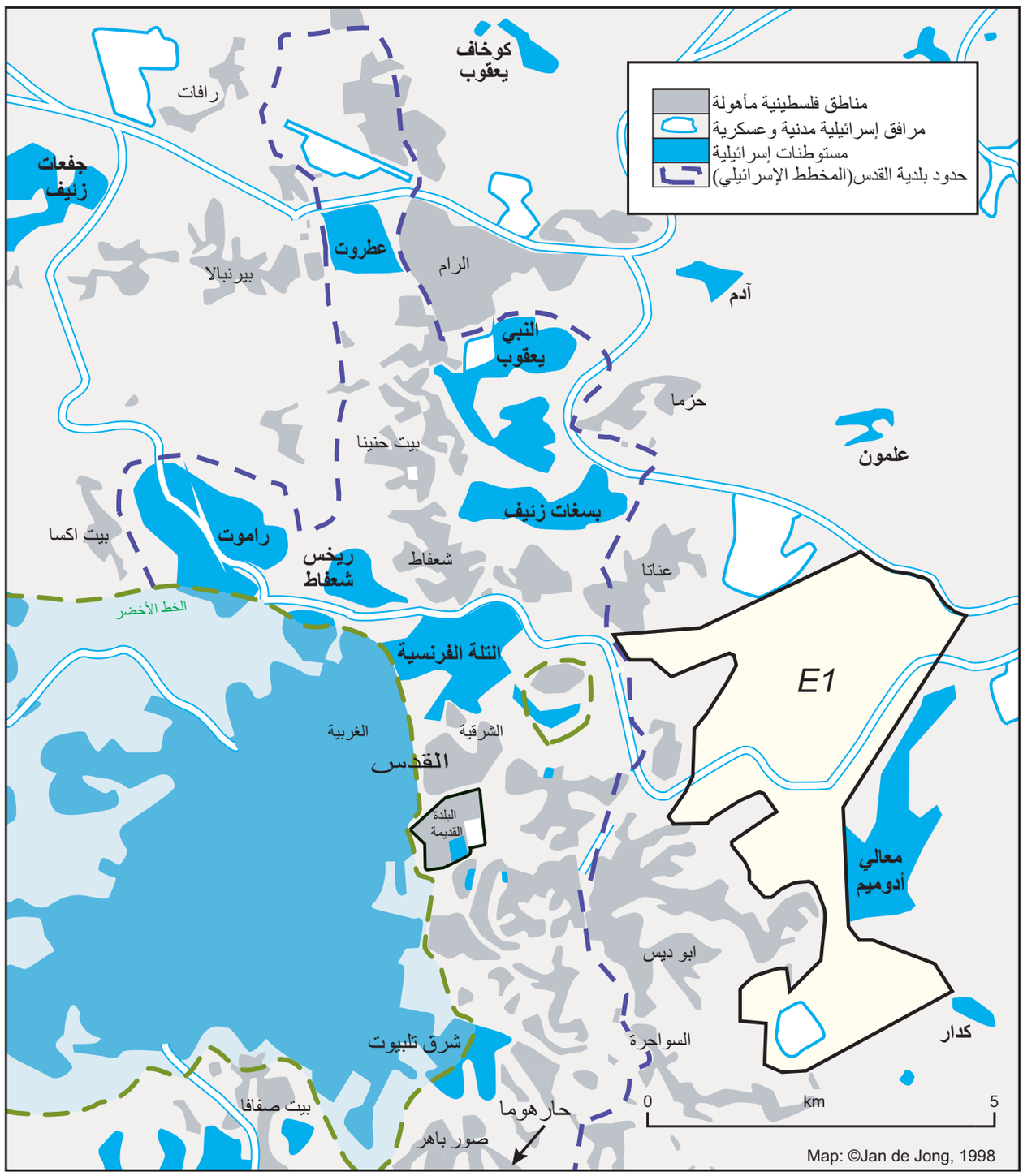

خطة القدس الكبرى

بدأ التخطيط الإسرائيلي لوضع النسخة الأولى من "خطة القدس الكبرى ٢٠٠٠" الحالية في عام ١٩٩٩، وكشف لاحقاً عن الخطة ذاتها (المعروفة باسم خطة تخطيط القدس ٢٠٠٠) أوري لوبوليانسكي، رئيس بلدية القدس السابق بتاريخ ١٣ أيلول (سبتمبر) من عام ٢٠٠٤[١] لكي تخدم كخريطة إلزامية حول استعمال الأراضي كخطة تفصيلية لأغراض مخططات بلدية أخرى حتى عام ٢٠٢٠.[٢] كانت خطة القدس الكبرى أول إطار عمل شمل أراضي البلدية في كل من القدس الشرقية والغربية وتعامل مع المدينة كوحدة حضرية واحدة تحت السيادة الإسرائيلية. عمل العشرات من المهندسين المعماريين لأكثر من عقد من الزمان على وضع خطة من المفترض أن تحل محل الخطة الكبرى رقم ٦٢ التي كانت مطبقة منذ عام ١٩٥٩على غرب المدينة فحسب.[٣]

إن الهدف المعلن للخطة هو فرض أغلبية سكانية يهودية في القدس وتلبية احتياجات الأقلية العربية المقيمة في المدينة[٤]. وهدفها الخفي هو خلق تركيبة سكانية بحيث يشكل فيها اليهود ما نسبته (٧٠%)، والفلسطينيون ما نسبته (٣٠%) من سكان المدينة وأن يبلغ تعداد سكانها ٩٥٠،٠٠٠ نسمة (٣٨٪ من الفلسطينيين، و٦٢% من الإسرائيليين) بحلول عام ٢٠٢٠، رغم أن هناك توقعات بأن يكون عدد السكان اليهود والعرب متساوٍ في المدينة بحلول عام ٢٠٣٠.[٥] وأظهرت الخطة قلقاً من أن "النمو النسبي المستمر للسكان العرب في القدس يمكن أن يقلل من نسبة السكان اليهود في المستقبل"، واقترحت "تدخلاً حكومياً جدياً"[٦] لمواجهة الوضع الحالي.

بالرغم من أن توسيع المساحة الكلية لحدود بلدية القدس (والتي تبلغ في الوقت الحالي ١٢٦،٠٠٠ دونم) يستهدف الجزء الغربي من القدس فحسب، إلا أن الإجراءات المصاحبة لهذه التوسعة سيترتب عليها مصادرة إضافية للأرض الفلسطينية، وإعاقة التنمية الفلسطينية، بالإضافة إلى تقطيع أوصال وعزل الضواحي الفلسطينية عن بعضها البعض، وكذلك عن الضفة الغربية ، ناهيك عن إضعاف إمكانية أن تصبح القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية.

كان الموعد المبدئي المحدد لتنفيذ الخطة عام ٢٠٢٠، ولكن تم تغييره إلى عام ٢٠٣٠ بعد تحديث في أيار (مايو) ٢٠٠٩. لا تأخذ الخطة الكبرى التوقعات الديمغرافية بعين الاعتبار، وتتجاهل احتياجات السكان العرب للبناء في القدس. حيث تصف الخطة تخصيص ١٣،٥٠٠ وحدة سكنية جديدة فحسب للفلسطينيين، وفقا لدراسات حديثة فإنها من متطلبات البناء التي تبلغ ٧٠،٠٠٠–٩٠،٠٠٠ وحدة سكنية للسكان العرب ومن المتوقع أن تصل إلى ما بين ٤٠٠،٠٠٠ و ٥٠٠،٠٠٠ وحدة بحلول عام ٢٠٣٠.[٧] بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تكون الغالبية العظمى من خطط الإسكان والتنمية للقدس الشرقية في مناطق الشمال النائية (بيت حنينا) والأحياء الجنوبية (جبل المكبر / العربية والسواحرة)، في حين يتم تقييد التنمية في مركز القدس /القدس التاريخية (الحوض المقدس) حيث يتم تسريع التنمية الإسرائيلية.

فشلت "خطة القدس الكبرى" في تقديم أية مناطق صناعية وتجارية وخدماتية أو تطويرية جديدة في القدس الشرقية، في حين تخطط لإلغاء المنطقة الصناعية في حي وادي الجوز وتخصيص قطعة واسعة من الأرض ما بين جبل المكبر وحي الثوري كـ"محمية طبيعية" ، لتعيق بالتالي أي تطور مستقبلي في هذه المناطق. وجهت انتقادات لنتائج الخطة المترتبة على للقدس الشرقية العربية بناءً على الآتي:

- خطط الحي صغيرة وتركز على الأحياء الفلسطينية من الشمال والجنوب، وتتجاهل ملكية الأراضي الفلسطينية في مركز القدس الشرقية.
- المناطق المخصصة للتخطيط والبناء صغيرة الحجم وتقتصر على منطقة قد بدأ بها البناء مسبقاً.
- تم تحديد منطقة واسعة لتكون مناظر طبيعية مفتوحة، وهذا لا يتماشى مع احتياجات منطقة سكنية في المناطق الحضرية.
- في معظم المخططات، لا يسمح ببناء أكثر من طابقين، كما تفرض قيودا مشددة على البناء.
- عدم وجود الطرق يمنع مد البنية التحتية، وتمنع بذلك تطوير الأراضي.
- المساحات المخصصة للبناء العام قليلة وغير كافية وغير مهيئة لأغراض تعليمية.
- في العديد من الحالات، تم إعداد مخططات عامة فحسب، حيث لا يمكن إصدار رخص البناء.

إن خطة عام ٢٠٠٤ خصصت حوالي (١١.٨) كم٢ لتنمية أحياء القدس (وتم تخصيص (٢,٣) كم٢ فقط في الأحياء الفلسطينية). تمت المصادقة على الخطة من قبل لجنة بلدية القدس للتخطيط و البناء في ٣٠ نيسان (ابريل) ٢٠٠٧، وقامت هذه اللجنة بسلسلة من النقاشات المكثفة في ٨ أيار (مايو) ٢٠٠٨. في ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٩، وضعت الخطة للمراجعة العامة حيث تمت مناقشة ملاحظات أعضاء اللجنة ونير بركات، رئيس البلدية في ذلك الوقت، وكانت النتيجة مطالبة لجنة المقاطعة بإجراء عدة تغييرات.[٨] يطلق على النسخة المحدثة "خطة القدس الكبرى لعام ٢٠٣٠" كذلك حيث تم تمديد الموعد المحدد للتنفيذ لمدة عشرة سنوات ، وقد عمل على صياغتها ٣١ عضواً من أعضاء اللجنة من مخططين ومتخصصين بالجغرافيا ومهندسين معماريين.[٩] لم تجري أية نقاشات أخرى حول الخطة بعد عام ٢٠٠٩.[١٠] ولم تتم الموافقة على الخطة أو التحقق من صحتها حتى الآن، كما أنها لا تتمتع بأية صفة أو مكانة قانونية!

إن خطة القدس الكبرى " توضح المطامح السياسية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس عبر التخطيط المدني" وتتجاهل احتياجات الفلسطينيين في البناء رغم أنها تعزز "الوجود اليهودي غير القانوني داخل أراضي القدس المحتلة".[١١]

الخريطة رقم ٦٢

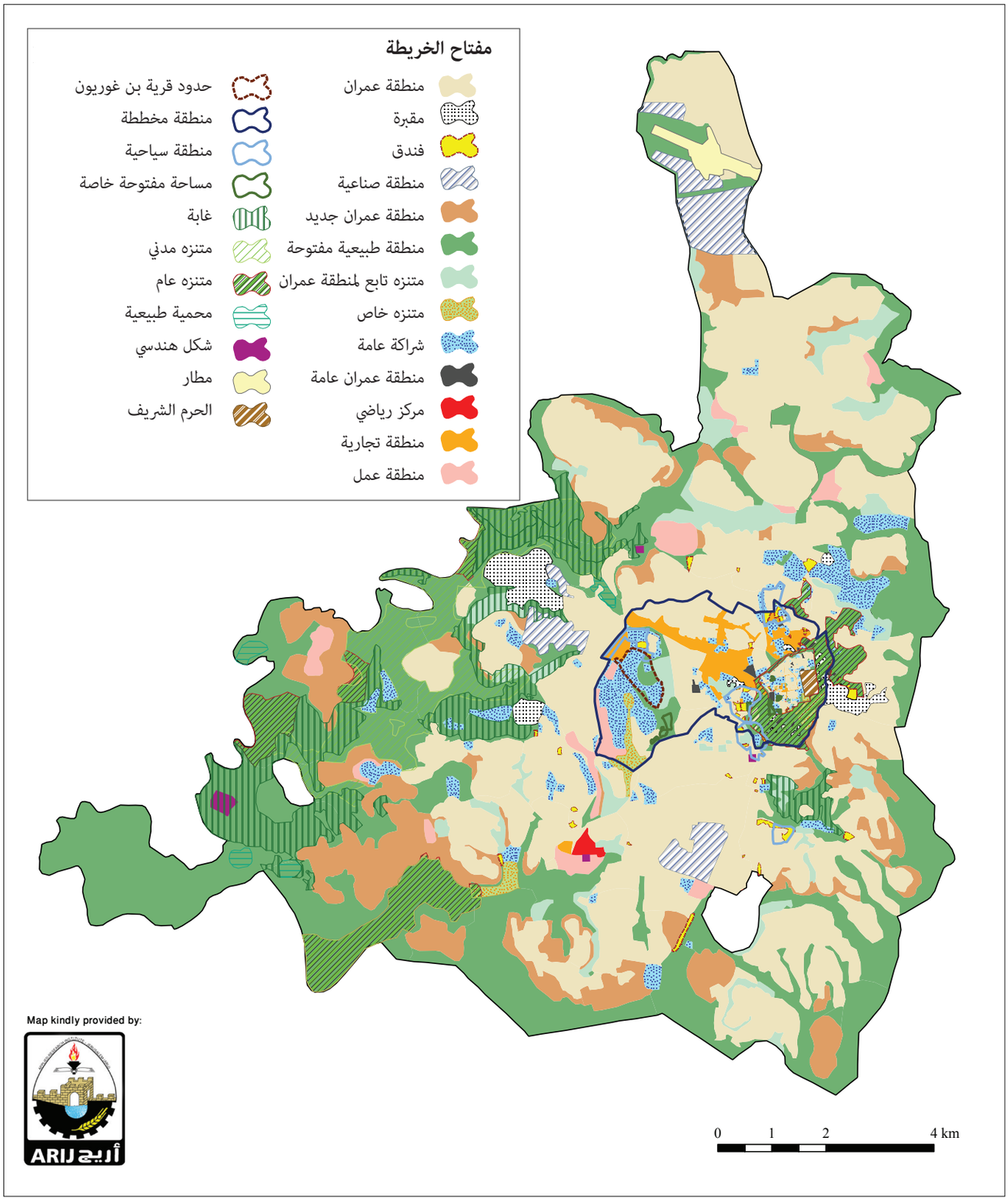

القدس المعاصرة (٢٠١٤)

بعد فشل قمة كامب ديفيد في منتصف عام ٢٠٠٠ في وضع اتفاق الوضع النهائي، والذي يعود جزئيا إلى استمرار الخلاف بين المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين حول وضع القدس (انظر الخريطة XX)، حدد الرئيس الأمريكي كلينتون موقفه من قضية القدس في "مقترحاته" في كانون الأول (ديسمبر) من عام ٢٠٠٠.[١] اقترح كلينتون أن تكون القدس مدينة مفتوحة وغير مقسمة مع ضمان حرية الوصول والعبادة للجميع، كما اقترح تطبيق مبدأ "ما هو عربي سيكون فلسطينياً وما هو يهودي إسرائيلياً" واقترح على الطرفين علاقة "رمزية" حول السيادة والإدارة على الحرم الشريف[٢].

فشلت محادثات طابا اللاحقة كذلك في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠١ في إحراز أي اتفاق. ورغم أنه كان يجري العمل بشكل مفصل أكثر على مقترحات كلينتون للقدس أثناء عملية أنابوليس التي انطلقت عام ٢٠٠٧ مع التمهيد لخطة الوصاية الدولية على "الحوض التاريخي" في القدس، إلا أن فشل كلا الطرفين في إيجاد تعريف مشترك ل"الحوض" يشير إلى أن التوصل إلى حل بات أبعد من أي وقت مضى (انظر الخريطة XX). تمت مناقشة قضية القدس مرة أخرى خلال أحدث جولات محادثات السلام (٢٠١٣/٢٠١٤) تحت إشراف كيري وزير الخارجية الأمريكية، ولكن دون جدوى.[٣]

أصدرت محكمة العدل الدولية في تموز (يوليو) ٢٠٠٤ رأياً استشارياً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن بناء جدار الفصل في الضفة الغربية والقدس الشرقية (انظر الخريطة XX والخريطةXX).[٤] كررت محكمة العدل الدولية تأكيدها أن القدس الشرقية أرض محتلة، وأشار الأغلبية في المحكمة إلى أن مسار الجدار "يعبر عن الإجراءات غير المشروعة التي تتخذها إسرائيل فيما يتعلق بالقدس والمستوطنات، كما ندد به مجلس الأمن"، وبالتالي ينتهك القانون الدولي.[٥] ومع ذلك، فقد استمر البناء منذ ذلك الحين دون انقطاع، ومنذ عام ٢٠١٤ يمتد مسار الجدار في منطقة القدس مسافة ١٦٨ كيلومتراً تقريباً، ويقع ٣٪ منه فقط على الخط الأخضر.[٦]

في ١٣ أيلول (سبتمبر) من عام ٢٠٠٤، أعلن اوري لوبوليانسكي، رئيس بلدية القدس في ذلك الوقت عن "خطة مدينة القدس الموحدة"، والمعروفة باسم الخطة الكبرى للقدس ٢٠٠٠،[٧] والتي تعامل المدينة كوحدة حضرية واحدة تحت السيادة الإسرائيلية (انظر الخريطة XX). لا يزال بناء المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية جارٍ[٨] بما يتماشى مع أهداف الخطة الديموغرافية رغم الإدانة الدولية،[٩] مع ارتفاع قياسي في المناقصات المطروحة الموافق عليها خلال عملية كيري للسلام، والتي بلغت أكثر من ٢،٥٠٠ مناقصة (انظر الخريطةXX).[١٠]

هذا وتنتشر المستوطنات في القدس الشرقية ويستمر عدد المستوطنين في النمو: حيث كان هناك حوالي (١٧٠،٠٠٠) مستوطن في عام ٢٠٠٠، وبحلول عام ٢٠١٠، زاد عددهم بنسبة تزيد عن ١٥٪ ليصل إلى ما يقارب (٢٠٠،٠٠٠) مستوطن.[١١] وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن المستوطنين في القدس يشكلون نحو ٣٨٪ من مجموع السكان اليهود في المدينة.[١٢]

منذ عام ٢٠١٤، تمت مصادرة حوالي (٢٤،٥٠٠) دونم من أراضي القدس الشرقية التي تبلغ مساحتها (٧٠،٥٠٠) دونم لبناء المستوطنات، في حين تم تخصيص ٩،١٨٠ دونم منها (حوالي ١٣٪) للبناء الفلسطيني فحسب.[١٣] وعلاوة على ذلك، تنتهج إسرائيل سياسات تمييزية تجعل من الصعب للغاية حصول الفلسطينيين على تراخيص البناء بسبب ارتفاع الرسوم، والتأخيرات التي تصل إلى عشر سنوات والمتطلبات اللازمة لإثبات ملكية الأراضي التي من المستحيل تقريبا الحصول عليها[١٤]. وبناءً على ذلك، حصلت الأحياء الفلسطينية بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ فقط على ١٣% من الوحدات السكنية في القدس التي تم منحها تراخيص بناء،[١٥] الأمر الذي يترك الفلسطينيين أمام خيارين: مغادرة المدينة أو البناء دون الحصول على تراخيص. وتشجع البلدية ووزارة الداخلية الخيار الأول من خلال ممارسة سياسة هدم بيوت الفلسطينيين غير المرخصة. ونتيجة لهذا، تم هدم أكثر من ٥٠٠ منزل فلسطيني منذ عام ٢٠٠٤، وأصبح بذلك أكثر من ٢،٠٠٠ شخص بلا مأوى، من ضمنهم ما يقارب ١،١٠٠ قاصر.[١٦]

إن عدم المساواة في قضايا الإسكان والخدمات بين القدس الشرقية وغرب المدينة والمستوطنات الإسرائيلية واضح وموثق جيدا. حيث تم تخصيص حوالي ٩٠٪ من ميزانية البلدية البالغة ٤.٧ مليار لصالح القدس الغربية والمستوطنات في عام ٢٠١١ ، بينما تم إنفاق ١٠٪ فقط على السكان الفلسطينيين الذين يشكلون أكثر من ٣٦٪ من سكان المدينة.[١٧] ويوجد في القدس الغربية حوالي ٩٠٪ من أنابيب الصرف الصحي والطرق والأرصفة الموجودة في المدينة، إضافة إلى ١،٠٠٠ حديقة عامة و٣٧ حمام سباحة، في حين يوجد في القدس الشرقية ٤٥ حديقة عامة و ٣ حمامات سباحة فحسب. إضافة إلى ذلك، يوجد في القدس الشرقية مكتبتين و٣٣ مرافق رياضية، في حين يوجد في القدس الغربية ٢٦ مكتبة عامة و٥٦٤ مرافق رياضية.[١٨] إن معدل الفقر بين سكان القدس الشرقية في ارتفاع مستمر، فقد ارتفع من ٦٤٪ في عام ٢٠٠٦ إلى٪ ٧٩.٥ في عام ٢٠١١ وقد ارتفع من ٧٣٪ إلى أكثر من ٨٥٪ بين الأطفال. أما بالجانب الإسرائيلي، فقد كانت نسبة الفقر ٣٠،٨٪ بين العائلات اليهودية في عام ٢٠١٠ و ٤٥،١٪ بين الأطفال اليهود.[١٩] تهدف إسرائيل إلى تشجيع الهجرة من المدينة عن طريق القيود التي تفرضها على البناء والخدمات غير الكافية التي تقدمها. ومن السياسات الأخرى التي تتبعها إسرائيل في ترحيل الفلسطينيين من القدس هي سحب بطاقات الهوية (انظر الخريطة XX). حيث تم سحب ١٤،٢٠٠ بطاقة هوية من السكان الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ٢٠١٤. وفي حال تم أخذ أطفالهم المعالين في عين الاعتبار، فإن عدد الأشخاص الذين تم حرمانهم من حقهم بالمواطنة وبالإقامة بالإضافة إلى الحقوق الاجتماعية والصحية يزيد عن ٨٦،٠٠٠ شخص.[٢٠]

ومن السياسات الأخرى التي تتبعها إسرائيل: مصادرة الأراضي الفلسطينية والممتلكات الخاصة، وبناء جدار الفصل[٢١]، وتطبيق نظام الإغلاق، وتطوير نظام نقل يتجاهل مصالح التخطيط لدى الجانب الفلسطيني.[٢٢] وتشمل هذه الإجراءات المزيد من مصادرة الأراضي، وتعيق التنمية الفلسطينية، وتعزل الأحياء والضواحي الفلسطينية عن بعضها البعض وكذلك عن الضفة الغربية، وتضعف إمكانية أن تصبح القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية.[٢٣]

الخريطة رقم ٦٣

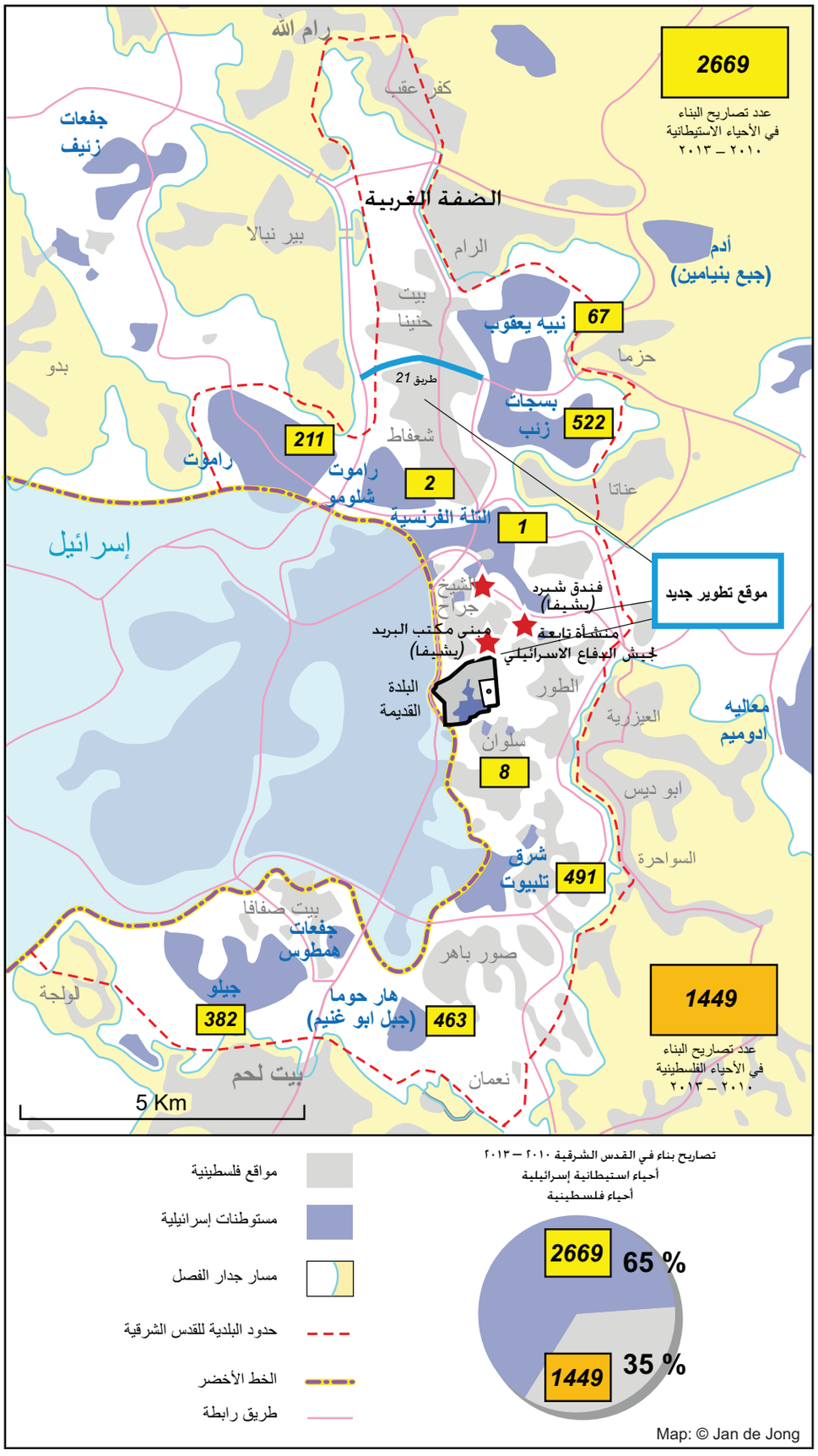

ملاحظات على الفصل الخامس

الخرائط ٥٠ – ٦٣

الخريطة ٥٠

[١] PASSIA, *Diary 2002*, p. 301. Population estimates: Mustafa, Walid, *Jerusalem: Population and Urbanization From 1850-2000*, Jerusalem: Jerusalem Media and Communications Center, 2000, p. 8.

[٢] تم ضمان الحرية الدينية في "إعلان اللنبي"، هذا الإعلان تلاه اللورد اللنبي في بداية الإحتلال البريطاني للمدينة عام ١٩١٧. وتم اعتبار الأمر الصادر في شهر نيسان عام ١٩١٨، أول الإجراءات التي اتخذها رونالد ستورس الحاكم العسكري في المدينة. راجع:
Ronald Storrs. Benvenisti, Meron, *City of Stone: The Hidden History of Jerusalem*, University of California Press, 1996, p. 99. See also PASSIA, *100 Years of Palestinian History*, p. 25

[٣] أكد الكتاب الأبيض، الذي أصدرته بريطانيا في شهر تشرين الثاني ١٩٢٨، على الوضع التاريخي لحائط البراق الشريف، من حيث قدسيته للمسلمين وتبعيته للوقف الإسلامي وأنه يشكل جزء لا يتجزأ من الحرم القدسي الشريف. وأكّد على الوضع غير المعترض عليه منذ قرون، وجاءت بعد القرارات العثمانية الصادرة بنفس المضمون. في شهر أيار ١٩٣١، أصدر البريطانيون أمرا مرة أخرى يؤكدون فيه على ملكية المسلمين للموقع، بما في ذلك الساحة المعبدة الواقعة أمام الجدار، لكنهم أقروا بحق المصلين اليهود في الوصول إلى الموقع. راجع نفس المصدر السابق، ص ٤٠، ص ٤٦.

[٤] Dumper, Michael, *The Politics of Jerusalem Since 1967*, New York: Columbia University Press, 1997, p. 65.

[٥] Mustafa, *Jerusalem: Population and Urbanization, p.* 47.

[٦] Davis, Rochelle, "The Growth of the Western Communities, 1917-1948," in Tamari, Salim, ed., *Jerusalem 1948: The Arab Neighborhoods and Their Fate in the War*, Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies & Badil Resource Center, 1999, pp. 32-66, p. 40. الأرقام المتعلقة بكامل منطقة القدس العاصمة ومساحتها ٥٩.٥ كم٢ – حسبما تم تحديدها من قبل البريطانيين – ١٥٧.٠٨٠ (٩٧.٠٠٠ يهود، و ٣٠.٦٣٠ مسلمين و ٢٩.٣٥٠ مسيحيين).

[٧] Ju'beh, Nazmi, "Jewish Settlement in the Old City of Jerusalem After 1967," *Palestine-Israel Journal*, Vol. VIII, No. 1 (2001), pp. 48-54, p. 49.
لذالك، لم تكن ملكية وعدد سكان التجمع اليهودي داخل البلدة القديمة مهمة، حيث قدمت الوكالة اليهودية خطة لتقسيم القدس – وسط خطوط طموحة وكريمة جداً تجاه القضية الصهيونية – حيث لم تقدم أي ادعاء في البلدة القديمة أو أي من مواقعها المقدسة، وبدلاً من ذلك وافقت على تسليمها للولاية الفلسطينية. تمت المصادقة على الخطة في عام ١٩٣٢، عندما كان عدد السكان اليهود في البلدة القديمة أكبر بشكل معتبر عما سيكون عليه بعد النزعة العمرانية الناجمة عن الهجرة والتطوير في القطاع الغربي من المدينة. راجع، Mustafa, *Jerusalem: Population and Urbanization,* p. 59 & p. 49.

[٨] Ibid. p. 57; Dumper, *The Politics of Jerusalem Since 1967*, p. 65; PASSIA, *Diary 2002*, p. 295; Davis, "The Growth of the Western Communities, 1917-1948," in Tamari, Salim, ed., *Jerusalem 1948,* p. 52.

[٩] Dumper, *The Politics of Jerusalem Since 1967*, p. 67; Mustafa, *Jerusalem: Population and Urbanization,* p. 58.

[١٠] اقتصرت الملكية اليهودية في كامل البلدة القديمة على ١٩٢ منزل فقط - ١٠٥ منها في المنطقة التي أصبحت لاحقاً الحي اليهودي بعد عام ١٩٦٧. Ju'beh, "Jewish Settlement in the Old City of Jerusalem After 1967," p. 49.

[١١] لم يستعد عدد السكان المسيحيين في البلدة القديمة عافيته، كما في القدس وفلسطين بأكملها، من الناحية الديموغرافية بعد النكبة. شكل المسيحيون ما أصبح يعرف بالقدس الشرقية (بما في ذلك البلدة القديمة) ٣٨% من عدد السكان عام ١٩٤٨؛ وبحلول العام ١٩٦٧ كانوا يشكلون ١٥% من إجمالي عدد السكان. Dumper, *The Politics of Jerusalem Since 1967*, p. 69.

[١٢] أعلن موشيه ديان في الإذاعة في اليوم الذي تلى احتلال إسرائيل للمدينة أنه "يعد بحرية وحقوق العبادة"، وأضاف "لم نأتي للقدس لنمتلك الأماكن المقدسة الخاصة بالآخرين، أو للتدخل بأتباع الديانات الأخرى..". وبعد ثلاث أيام، بدأت إسرائيل بتجريف بيوت البلدة القديمة الفلسطينية، وفي غضون عام سوت اثنين من مساجد البلدة القديمة بالأرض. تم اقتباس موشيه ديان في نفس المصدر السابق، ص ١٦٢.

[١٣] PASSIA, *100 Years of Palestinian History*, p. 121.

[١٤] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٥٣ الصادر في شهر تموز ١٩٦٧، اقتباسات واردة من نفس المصدر السابق، ص ١٢٦. من ضمن حوالي ٧٠٠ مبنى حجري تم تدميرها عام ١٩٦٨ لبناء الحي اليهودي، كانت ملكية ١٠٥ على الأكثر تعود لليهود حتى عام ١٩٤٨. مع ذلك، سوف ينخفض هذا الرقم قليلا إذا طرحنا المباني التاريخية والدينية اليهودية التي لم يتم هدمها بل تم الحفاظ عليها داخل المنطقة التي تم تجريفها، ولا تزال موجودة جميعها داخل الحي اليهودي الحديث.

[١٥] Dumper, *The Politics of Jerusalem Since 1967*, pp. 175-177

[١٦] Mustafa, *Jerusalem: Population and Urbanization,* p. 68.

الخريطة ٥١

[١] Abu Sitta, "Notes on the Landowners Record of the UN Conciliation Commission for Palestine for Urban West Jerusalem in 1948," in Tamari, Salim, ed., *Jerusalem 1948*, p. 241; Mustafa, *Jerusalem: Population and Urbanization,* p. 62.

[٢] بين عام ١٩٥٢ و ١٩٦٧، تم تشييد حوالي ٧.٠٠٠ وحدة سكنية في القدس الشرقية العربية. وكان أكثر من نصفها يقع في المناطق الشمالية على طول طريق رام الله – القدس، خارج حدود بلدية القدس الشرقية العربية؛ المصدر السابق، الصفحات ٦١ – ٦٢.

[٣] Benvenisti, *City of Stone: The Hidden History of Jerusalem*, p. 66.

[٤] ترأس اللجنة التي تم تكليفها بإعادة ترسيم حدود بلدية القدس عام ١٩٦٧ الجنرال رحفعام زئيفي، مؤسس حركة موليدت الإسرائيلية لاحقا، والذي يدعو إلى طرد "ترحيل" غير اليهود من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.

[٥] بيان من اللجنة إلى مجلس الوزراء الإسرائيلي، حزيران ١٩٦٧. المصدر السابق، ص ٦٥

[٦] LAW - The Palestinian Society for the Protection of Human Rights and the Environment, *The Demographic Imperative* (Jerusalem Unit Occasional Paper No. 1), Jerusalem: LAW, 2000, p. 6.

[٧] Dumper, *The Politics of Jerusalem Since 1967*, p. 74.

[٨] LAW, *The Demographic Imperative,* p. 9.

[٩] بالإضافة إلى هذه المستوطنات السكانية العشرة الأولى، تم إنشاء المنطقة الصناعية في عطروت عام ١٩٧٣. فيما تم إنشاء أولى المستوطنات السكنية خارج البلدة القديمة عام ١٩٦٨ في "رمات أشكول" و "هجيفعات تسارفاتيت" (التلة الفرنسية).

[١٠] المصدر السابق، ص ٧.

[١١] المصدر السابق.

[١٢] مفكرة الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية ٢٠٠٢، ص ٢٩٧ (اقتباس من الكتاب السنوي الإحصائي للقدس ٢٠٠٠- معهد القدس للدراسات الإسرائيلية).

[١٣] لا يقل معدل نمو اليهود في القدس كثيراً عن معدل نمو الفلسطينيين وحسب، وإنما يقل أيضا عن معدل النمو القومي اليهودي في إسرائيل – حيث كان ٢.٦% في السنة عام ١٩٩٨. المصدر السابق..

. الخريطة ٥٢

[١] مقتطفات من تقرير لجنة اللورد بيل لتقصي الحقائق، ١٩٣٧، اقتباسات واردة في:
Dumper, *The Politics of Jerusalem Since 1967*, p. 30. Also, Benvenisti, *City of Stone: The Hidden History of Jerusalem*, p. 209.

[٢] لقد كانت المحاولات البريطانية السابقة لرفض الصوت السياسي الفلسطيني في القدس أكثر حذراً. في عام ١٩٣٥، قام البريطانيون بتعيين الدكتور حسين الخالدي رئيساً للبلدية، وعينوا في نفس الوقت نائبين له، وهما يعقوب فراج، ممثلاً عن الجالية المسيحية – ودانيال اوستر، ممثلاً عن الجالية اليهودية في المدينة، ولم يسبق ليهودي أن أشغل منصباً كهذا من قبل. وجاء إبعاد الخالدي في شهر آب ١٩٣٧، واحتجازه في جزيرة سيشل كجزء من الحملة الرامية للقضاء على الشخصيات السياسية المؤيدة للثورة العربية، التي انطلقت عام ١٩٣٦. كعضو في اللجنة العربية العليا، التي دعت في شهر نسيان ١٩٣٦ إلى تنظيم إضرابات احتجاجا على الهجرة اليهودية ودعما لإقامة حكومة عربية في فلسطين، تم اعتبار الخالدي قائداً للثورة. لقد أدى إبعاده، واعتقال ستة أخرين من أعضاء المجلس الفلسطيني إلى تولي نائب رئيس البلدية اليهودي اوستر ترأس أغلبية يهودية في البلدية مما أدى إلى انسحاب بقية أعضاء المجلس الفلسطينيين. عندها اضطر البريطانيون إلى تعيين هيئة رسمية من ستة رجال تابعة لهم للمحافظة على البلدية عاملة.

[٣] قارن فيتزجيرالد "مقاطعة القدس" المتوقعة بمقاطعة لندن؛
Benvenisti, *City of Stone: The Hidden History of Jerusalem*, p. 210.

[٤] المستوطنات اليهودية الرئيسية الواقعة خارج منطقة القدس العاصمة المشمولة في الخطة هي (كريات) موتسى إلى الغرب وكيبوتس رمات راشيل إلى الجنوب. بالإضافة إلى ذلك، تم شمل مواقع مثل مستشفى هداسا والجامعة العبرية الواقعين شرق المدينة في المنطقة الدولية. Mustafa, *Jerusalem: Population and Urbanization,* pp. 52-53.

[٥] PASSIA, *Diary 2002*, p. 295.

[٦] J Abu Sitta, Salman, "Notes on the Landowners Record of the UN Conciliation Commission for Palestine for Urban West Jerusalem in 1948," in Tamari, Salim, ed., *Jerusalem 1948,* pp. 240-241.

[٧] بن غوريون مخاطبا المجلس المركزي MAPAI (حزبه السياسي) بتاريخ ٧ شباط ١٩٤٨، اقتباسات واردة في:
Krystall, Nathan, "The Fall of the New City," in Tamari, Salim, ed., *Jerusalem 1948*, pp. 102-103

الخريطة ٥٣

[١] Benvenisti, *City of Stone: The Hidden History of Jerusalem*, p. 56.

[٢] نفس المصدر السابق، ص ٥٧.

[٣] لمزيد من المعلومات حول المواقف العسكرية، راجع نفس المصدر السابق، ص. ٥٩-٦٢؛ لمزيد من المعلومات حول المساحة التقريبية للمنطقة المنزوعة السلاح، راجع أبو ستة:
"Notes on the Landowners Record of the UN Conciliation Commission for Palestine for Urban West Jerusalem in 1948," in Tamari, Salim, ed., *Jerusalem 1948*, p. 241.

[٤] نفس المصدر السابق.

[٥] Mustafa, *Jerusalem: Population and Urbanization,* p. 59.

[٦] Abu Sitta, "Notes on the Landowners Record of the UN Conciliation Commission for Palestine for Urban West Jerusalem in 1948," in Tamari, Salim, ed., *Jerusalem 1948*, p. 241.

[٧] Davis, "The Growth of the Western Communities, 1917-1948," in Tamari, Salim, ed., *Jerusalem 1948*, p. 40. Also, Mustafa, *Jerusalem: Population and Urbanization,* p. 59.

[٨] لتعريف هذه المصطلحات راجع: الخريطة ١٣، الإيضاح ١٠.

[٩] *Eviction from Jerusalem: Restitution and the Protection of Palestinian Rights,* Bethlehem: Badil, 1999, p. 9

[١٠] Segev, *1949,* pp. 85-89

[١١] قدرت دائرة "حارس أملاك الغائب" أملاك الفلسطينيين التي تمت مصادرتها في القدس الغربية بمبلغ ٩.٢٥ مليون جنيه إسترليني، من بينها ٣.٥ مليون جنيه على شكل بيوت وممتلكات "غير منقولة" أخرى. مع ذلك، ينبغي عدم نسيان أعمال النهب التي سبقت تقييم "حارس أملاك الغائب". واشتكى حارس الأملاك بأن "المعاينين وجدوا أن معظم البيوت قد كسرت وتم الدخول إليها، ونادراً ما يكون هناك أي شيء قد ترك من الأثاث، أو الملابس، الأدوات المنزلية، المجوهرات،أو الفراش .ولم تصل إلى المستودعات". نفس المصدر السابق، ص ٧١.

[١٢] روحي الخطيب، اقتباسات واردة في:
Davis, "The Growth of the Western Communities, 1917-1948," in Tamari, Salim, ed., *Jerusalem 1948*, p. 52.

[١٣] روحي الخطيب، اقتباسات واردة في PASSIA, *100 Years of Palestinian History*, p. 92.

[١٤] بيان للسياسة البريطانية لعام ١٩٥٠. كانت باكستان الدولة الوحيدة في العالم التي تعترف بالسيادة الأردنية على القدس الشرقية قبل عام ١٩٥٠. ولم تعترف أي دولة علناً بالسيادة الإسرائيلية على القدس الغربية. Dumper, *The Politics of Jerusalem Since 1967*, p. 35.

الخريطة ٥٤

[١] FMEP, *Greater Jerusalem* – Special Report, Washington DC: FMEP, Summer 1997, p. 2.

الخريطة ٥٥

[١] بتاريخ ٧ حزيران ١٩٦٧، دعا قداسة البابا إسرائيل لقبول الخطط السابقة التي تدعو لحماية دولية للمدينة والأماكن المقدسة. وبنفس اليوم، قامت إسرائيل بمصادرة مفاتيح باب المغاربة (البوابة الغربية للمسجد الأقصى) ولم تعيدها من ذلك الحين. وبتاريخ ١٤ حزيران، أخضعت إسرائيل جميع السكان الفلسطينيين في البلدة القديمة لحظر التجوال، ودعت اليهود للتجول في الساحة الواقعة أمام البراق الشريف (حائط المبكى) التي أقيمت على أنقاض حارة المغاربة وطرد سكانها قبل أربعة أيام.
PASSIA, *100 Years of Palestinian History*, p. 121.

[٢] الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية،"باسيا"، نشرة خاصة، القدس، ٢٠٠٢.

[٣] PASSIA, *100 Years of Palestinian History*, p. 122.

[٤] Dumper, *The Politics of Jerusalem Since 1967*, p. 74; Badil, *Eviction from Jerusalem: Restitution and the Protection of Palestinian Rights,* p. 28.
[٥] الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية "باسيا"، نشرة خاصة، القدس، ٢٠٠٢.
[٦] PASSIA, *100 Years of Palestinian History*, p. 122.
[٧] قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ٢٠ تموز ١٩٨٠.

الخريطة ٥٦

[١] Badil, *Eviction from Jerusalem: Restitution and the Protection of Palestinian Rights,* p. 17.
[٢] خلال الحرب، فرّ نحو ٢٠.٠٠٠ فلسطيني من المنطقة التي تم ضمها، القدس الشرقية الموسعة. Dumper, *The Politics of Jerusalem Since 1967*, p. 74. وكان عدد ٧.٦٣٠ فلسطيني من هذه المنطقة في الخارج وقت إجراء التعداد. Badil, *Eviction from Jerusalem: Restitution and the Protection of Palestinian Rights,* p. 28.
[٣] الأطفال المقدسين، والوالدين الغير مقدسين، يمنحوا حق الإقامة فقط في الحالات التي يكون الأب حاملاً بطاقة الهوية الزرقاء سارية المفعول. وكنتيجة لذلك، يوجد عدد غير معروف لكنه غير قليل من الأطفال "غير المسجلين" في منطقة القدس الشرقية – أطفال الأمهات المقدسيات والأباء من الضفة الغربية. إن لمثل هذه السياسات دور هام في سياسة إسرائيل الرامية لخلق حد أقصى من الفصل بين الهويات الاقتصادية – الاجتماعية والثقافية لدى الفلسطينيين الذين يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة وأولئك الذين يعيشون في القدس الشرقية المضمومة.
[٤] PASSIA, *Diary 2002*, p. 299.
[٥] الكتاب الإحصائي السنوي الإسرائيلي حول القدس ٢٠٠٠، اقتباسات واردة في نفس المصدر السابق، ص ٢٩٦. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الكتاب الإحصائي السنوي الإسرائيلي حول القدس، ١٩٩٩، اقتباسات واردة في نفس المصدر السابق. في عام ١٩٩٧، قدر المسئولون الإسرائيليون عدد الفلسطينيين المقدسين المسجلين والذين يقيمون خارج حدود المدينة ما بين ٥٠.٠٠٠- ٨٠.٠٠٠، أو حوالي ثلث المجموع.
Klein, Menachem, *Jerusalem: The Contested City*, London: Hurst & Co., 2001, p. 266.
[٦] فقط ١.٧% من سكان القدس اليهود يعيشون بهذا المعدل من الكثافة
B'Tselem, *A Policy of Discrimination: Land Expropriation, Planning and Building in East Jerusalem*, Jerusalem: B'Tselem, January 1997, p. 10. & p.112.
أما من ناحية البنية التحتية السكنية، فإن التمييز واضح: في عام ٢٠٠٠، تم إقامة شبكة صرف صحي بطول ٦٥٠ كم لخدمة السكان اليهود؛ ٧٦ كم لخدمة الفلسطينيين. PASSIA, *Diary 2002*, p. 303، (اقتباسات واردة في صحيفة القدس، ١ حزيران).
[٧] مواقع الاستيطان الصغيرة داخل القدس تشمل موقع يسمى شيمون هاتزديك (في الشيخ جراح)؛ مشروع من ١٣٢ وحدة في رأس العمود؛ مجمع يشيفا في الطور (جبل الزيتون)؛ مجموعة من البيوت الفلسطينية المصادرة بالقوة في سلوان؛ تطوير جديد في جبل المكبر؛ عدد من الممتلكات الفلسطينية المصادرة في الحي الإسلامي والمسيحي في البلدة القديمة؛ والحي اليهودي لعام ١٩٦٨ في البلدة القديمة. هذه المواقع مجتمعة تحتوي على ٤.٥٠٠ مستوطن – ٢.٢٨٨ منهم يقيمون في الحي اليهودي في البلدة القديمة، ١.٧٠٠ في المناطق المصادرة الأخرى من البلدة المسورة والباقين حوالي ٦٠٠ يقيمون بشكل جزئي في مواقع أخرى.
[٨] يتيح المرسوم لوزير المالية الإسرائيلي إصدار أوامر مصادرة بخصوص ارض/ أراضي تعتبر حيوية "للأغراض العامة". أما تقدير ما يطابق "الأغراض العامة" فإنه يقتصر فقط على وزير المالية.
[٩] B'Tselem, *A Policy of Discrimination*, p. 56.
[١٠] سوف يكون المواطن الفلسطيني المقيم في كفر عقب (راجع الخريطة) مجبر على المرور (شرط حمله هوية القدس) عبر اثنين إلى ثلاث نقاط تفتيش، حيث يكون عرضة للتفتيش، والتأخير ومنعه من الدخول دون إبداء الأسباب، وذلك قبل وصوله منطقة شعفاط – حيث تبعد ٥ كم (راجع الخريطة). والرحلة إلى صور باهر، جنوب المدينة، قد تستغرق وقتاً طويلاً ومحفوفة بالعوائق. إن أي من هذه العوائق لا يمثل الحدود بين القدس الشرقية والغربية، لكنها موضوعة حول الأحياء الفلسطينية، أو تأخذ شكل "الحواجز الطيارة" التي يقف عليها رجال حرس حدود متنقلين وتقام دون إشارة في أي نقطة من الجزء الفلسطيني من المدينة. وغني عن القول أن المستوطنين لا يخضعون لأي نقطة تفتيش ويتمتعون بشبكة طرق سريعة منفصلة كليا.
[١١] إجمالي عدد المستوطنين، بما في ذلك في الضفة وقطاع غزة في شهر كانون الأول ٢٠٠١، بلغ حوالي ٤٠٦.٠٠٠. منهم ٦.٩٠٠ في قطاع غزة، فيما البقية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. PALDIS database, May 2002.

الخريطة ٥٧

[١] تأسست جفعات زئيف عام ١٩٨٢ – كان عدد سكانها في كانون أول ٢٠٠٠ يبلغ ١٠.٣٠٠ نسمة؛ وتأسست معاليه أدوميم عام ١٩٧٥، وكان عدد سكانها في كانون أول ٢٠٠٠ يبلغ ٢٤.٩٠٠ نسمة؛ وتتألف كتلة عصيون من ١٤ موقع استيطاني، تم بناؤها منذ عام ١٩٦٨، وإجمالي عدد سكانها مجتمعة يزيد قليلا على ٢٨,٠٠٠ نسمة. PALDIS Database, 2002.
[٢] نفس المصدر السابق.
[٣] LAW - The Palestinian Society for the Protection of Human Rights and the Environment, *Land & Settlement Policy in Jerusalem*, Jerusalem: LAW, 1999, p. 33.
[٤] Hodgkins, *Israeli Settlement Policy in Jerusalem,* p. 94.
[٥] *Ulpanei Klita Shomron (وحدات الاستيعاب في السامرة)* تركز على اجتذاب المهاجرين الغربيين للاستيطان في مستوطنات شمال الضفة الغربية. خلال أواخر التسعينيات، نجحوا في ملئ موقع صانور بشكل كامل – وهي المستوطنة الأبعد في الضفة الغربية، بواسطة مواد ترويجية كهذه. قبل استيعاب المهاجرين، كانت صانور "يشغلها" مستوطنين بوقت جزئي من مستوطني يتزهار المتطرفين. راجع *Ideological Settlement in the West Bank: Areas of Exclusion Enforced upon the Palestinian Population*, Information Paper, Ramallah: PALDIS-LDC, June 2002, p. 16.

الخريطة ٥٨

[١] بيان المجلس البلدي لشهر آب/ أغسطس ١٩٦٧، اقتباسات واردة في القانون – الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة *Land & Settlement Policy in Jerusalem*, p. 13.
[٢] مقتطفات من خطة ألون (١٩٦٧) ووثيقة جليلي (١٩٧٣)، ورادة في Demant, *Ploughshares into Swords,* pp. 604-606 & p. 610.
[٣] يمكن الحصول على خريطة بخصوص هذا التعريف المبكر من Palestinian Human Rights Information Center (PHRIC), *Clever Concealment - Jewish Settlement in the Occupied Territories Under the Rabin Government: August 1992- September 1993*, Jerusalem: PHRIC, 1994, pp. 32-34.
[٤] LAW - The Palestinian Society for the Protection of Human Rights and the Environment, *Land & Settlement Policy in Jerusalem*, Jerusalem: LAW, 1999, p. 32.
[٥] PHRIC, *Clever Concealment*، المستوطنات اليهودية في الأرض المحتلة خلال حكومة رابين، ص ٣٢.

[٦] LAW - The Palestinian Society for the Protection of Human Rights and the Environment, *Land & Settlement Policy in Jerusalem*, Jerusalem: LAW, 1999, p. 32.

[٧] هذه الحسابات تستند إلى منطقة تشكل القدس الغربية والشرقية المضمومة من جانب واحد بالإضافة إلى منطقة ضمن دائرة نصف قطرها ١٠ ميل من مركز المدينة. *The Politics of Jerusalem Since 1967*, pp. 84-85.

[٨] ناتنياهو يخاطب الكنيست، اقتباسات واردة في Shlaim, *The Iron Wall,* p. 581.

[٩] يعتقد أن ٦٠% من خطة الضم الخاصة بناتنياهو مطابق لخطة أرئيل شاريون (الخريطة XCV)، وقد تم تطويرها في النصف الأول من عام ١٩٩٧ طبقاً لوجهة نظره ووجهة نظر رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي شارون بشأن المصالح الأمنية الحيوية لإسرائيل. مع ذلك، لم يتم تقديم أي خريطة رسمية في ذلك الوقت. تم ذكر المستوطنات الواقعة شرق وشمال رام الله في وصف الحكومة الشفوي لمنطقة "القدس الكبرى" الجديدة. Klein, *Jerusalem: The Contested City,* pp. 294-295.

[١٠] صحيفة معاريف، ٢١ حزيران ١٩٩٨، اقتباسات واردة في نفس المصدر السابق، ص ٢٩٥. على الرغم من أن القرار الصادر بشأن تشكيل هيئة تخطيط جديدة بسرية تامة في منتصف شهر شباط ١٩٩٧، تسربت أخيراً أخبار "البلدية المظلة" وتم بحث مهمتها في الصحافة الإسرائيلية خلال العام.

[١١] تدخلت الولايات المتحدة نيابة عن إسرائيل مهددة بعرقلة أي قرار عن مجلس الأمن الدولي يشجب إسرائيل على خطة "البلدية المظلة". إلا أن الولايات المتحدة وافقت وصادقت على شجب أقل حدة على شكل "بيان بالإجماع"، صادر عن رئيس مجلس الأمن الدولي في شهر تموز ١٩٩٨، وصف الخطة بأنها "تطور خطير وضار". نفس المصدر السابق. ٢٩٧.

[١٢] من المحتمل أن تعمل منطقة الزعيم الصناعية على ربط حدود الخطة E1 الشمالية الغربية مع الخط البلدي. نفس المصدر السابق. تظهر الخطط الرئيسية الجديدة بخصوص مستوطنة آدم أنها تتوسع تقريبا بشكل كلي في الاتجاه الغربي، لترتبط مع توسع النبي يعقوب تجاه الغرب. تم تحديد وإعادة التأكيد على كلا الخطتين منذ شهر شباط ١٩٩٧، عند صدور قرار "البلدية المظلة". سوف تؤدي المناطق المعنية إلى زيادة حجم آدم بما يزيد على ٥٠٠% على حساب أراضي قرى الرام، جبع وحزما.. PALDIS Database, June 2002.

[١٣] تشير بيانات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إلى أن عدد السكان في هذه المنطقة قد بلغ في نهاية عام ١٩٩٨ حوالي ٦٦.٠٠٠ نسمة. تقارير مستندة إلى بيانات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، اقتباسات واردة في Klein, *Jerusalem: The Contested City,* p. 298. مع نهاية عام ٢٠٠١، قدر مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي عدد السكان في هذه المنطقة بما يزيد على ٧٦.٠٠٠ نسمة. *Ha'aretz*, "Settling for Less," 23 January 2002 .

[١٤] Klein, *Jerusalem: The Contested City,* p. 298

الخريطة ٥٩

[١] باراك يتحدث في صيف ٢٠٠٠، اقتباسات واردة في Baskin, Gershon, "The Jerusalem Problem: the Search for Solutions," *Palestine-Israel Journal*, Vol. VIII, No. 1 (2001), pp. 6-11, p. 7.

[٢] نفس المصدر السابق.

[٣] كبير المفاوضين الإسرائيليين شلومو بن عامي، يشير إلى المطالب الفلسطينية حول العودة لحدود ١٩٦٧، ٢٩ أيار ٢٠٠٠، اقتباسات واردة في PASSIA, *Chronology Archive, 2000-2001.*

[٤] بهذا الشأن، أفادت التقارير بأن عرفات رفض عرض "أمريكي"، وأخبر الأمريكيين "... هذه ليست أفكار أمريكية ... لقد استلمتها بشكل غير رسمي من الإسرائيليين قبل ساعات من استلامي لها منكم!" عرفات لفريق كامب ديفيد الأمريكي، اقتباسات واردة في هنية "أوراق كامب ديفيد"، ص ٨٠. أقر المساعد الخاص للرئيس كلينتون للشئون العربية الإسرائيلية خلال محادثات كامب ديفيد، روبرت مالي، لاحقاً أن الأمريكيون قدموا أفكار إسرائيلية للفلسطينيين على أنهم تخصهم، واقترح أن هذا حصل "بشكل غير مقصود غالبا". إلا أن مالي نفسه شدد أثناء المفاوضات أن إسرائيل والولايات المتحدة عملتا حسب "قاعدة عدم المفاجئة"، حيث قام الفريقان الأمريكي والإسرائيلي بتنسيق اقتراحاتهما، مما يجعل من الصعب على المرء أن يصدق صياغة الولايات المتحدة لاقتراح مماثل للاقتراح الإسرائيلي "بشكل غير مقصود". Malley, & Hussein, "Camp David: Tragedy of Errors," p. 73.

[٥] FMEP, *Crossroads of Conflict*, p. 7. أفادت التقارير بأن المباحثات بخصوص البلدة القديمة والأنظمة المقترحة فيها دارت حول تقسيم السيطرة الإدارية، حيث يسيطر "النظام" الإسرائيلي على الحي الأرمني واليهودي، مع إبقاء الحي الإسلامي والحي المسيحي خاضعين "للنظام" الفلسطيني؛ بحيث يتمتع كلاهما بمستويات غير محددة من المسئولية المدنية والدينية، لكنهما في النهاية خاضعين للسيادة الإسرائيلية.

[٦] أكرم هنية، "أوراق كامب ديفيد"، الصفحات ٨٣-٨٧.

[٧] الرئيس كلينتون يتحدث خلال مؤتمر صحفي عقد في قمة كامب ديفيد، ٢٥ تموز ٢٠٠٠، وارد في *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXX, No. 1, p. 156.

[٨] ممثلين الإدارة الأمريكية في مؤتمر كامب ديفيد لكبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات، اقتباسات واردة في هنية "أوراق كامب ديفيد"، ص ٩٦. راجع أيضا FMEP, *Crossroads of Conflict*, p. 7.

[٩] وجود الأماكن المقدسة في القدس، وعلى رأسها الحرم القدسي الشريف، وكنيسة القيامة، ومركزية المدينة في التاريخ العربي والإسلامي يجعل التشدد العدائي الإسرائيلي مسألة هامة جداً لدى العالم الإسلامي، والمسيحي والعربي بأكمله. يذكر أن الرفض الفلسطيني للضم الإسرائيلي منسجم مع المواقف التي عبر عنها القادة الدينيين والسياسيين في العالم العربي. عند إنهاء محادثات كامب ديفيد، قال عرفات للرئيس كلينتون ورئيس الوزراء باراك "لم يخلق بعد القائد العربي الذي سيتنازل عن القدس". عرفات، يتحدث في شهر تموز ٢٠٠١، اقتباسات واردة في PASSIA, Chronology Archive, 2000-2001.

الخريطة ٦٠

[١] Dumper, *The Politics of Jerusalem Since 1967*, pp. 175-176.

[٢] باب النبي داود، أو باب صهيون، ليس نقطة تفتيش دائمة ولكن يستخدم لهذا الغرض خلال شهر رمضان الكريم، وكذلك خلال صلاة الجمعة في أوقات كثيرة من السنة. باب المغاربة هو الحاجز الرئيسي لإسرائيل الذي يحد من وصول الفلسطينيين إلى أو من خلال "ساحة حائط المبكى" وهو بمثابة نقطة انطلاق الشرطة من الحرم الشريف.

[٣] Ju'beh, "Jewish Settlement in the Old City of Jerusalem After 1967," p. 53. تنتمي الحركات المشاركة في الاستيلاء والاستيطان والتوسع العدواني في مواقع داخل الأحياء الإسلامية والمسيحية والأرمنية إلى تيار يهودي قومي وترتبط بحركة غوش ايمونيم التي سيطرت فترة طويلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة - سواء الحكومية أو تلك "خارج نطاق القانون " (see Map 24). المنظمات الاستيطانية الأكثر نشاطا داخل البلدة القديمة هي: عطيرت كوهانيم، وتورات كوهانيم، وحركة شباب إسرائيل. وتشارك كل منها في "الأعمال التحضيرية" لاستبدال الحرم الشريف بالهيكل اليهودي الثالث وتتلقى كل منها دعماً حكومياً رفيع المستوى، سواء من حيث الأموال أوالحماية القانونية أوالمساعدة. See Dumper, Michael, The Politics of Sacred Space – The Old City of Jerusalem in the Middle East Conflict, UK/US: Lynne Rienner Ltd., 2002, pp.45-71.

[٤] See Cheshin, Amir, Municipal Policies in Jerusalem: An Account From Within, Jerusalem: PASSIA, 1998, pp. 108-124.

[٥] Arab East Jerusalem: A Reader. Jerusalem: PASSIA, 2013.

[٦] تستثني هذه الأرقام أكثر من ١،٠٠٠ مستوطن يهودي يعيشون في الحي الإسلامي والحي المسيحي. Ibid. وصل تعداد سكان الحي اليهودي في بداية هذا القرن إلى حوالي ٢،٩٠٠ نسمة. وكان ٧٠٪ منهم من اليهود المتدينين تقريباً، في حين كان ٢٥٪ منهم تقريباً ينتمون إلى تيارات دينية قومية بارزة في مستوطنات أخرى، في حين أن مجرد ٥٪ كانوا من الإسرائيليين العلمانيين تقريباً.

Jerusalem Institute for Israel Studies data, cited in Ha'aretz, "The Bubbling Volcano of Teeming Old Jerusalem," 9 May 2002.

[٧] Arab East Jerusalem: A Reader. Jerusalem: PASSIA, 2013.

[٨] Ibid.

[٩] Ibid.

[١٠] Reiter, Yitzhak, Eordegian, Marlen & Marwan Abu Khalaf, "A Compendium of Holy Places," in Ma'oz, Moshe & Nusseibeh, Sari (eds.), *Jerusalem: Points of Friction and Beyond*, The Netherlands: Kluwer Law International, 2000, pp. 114-164, pp. 155-164.

[١١] PASSIA, *100 Years of Palestinian History*, p. 373.

الخريطة ٦١

[١] تبلغ المساحة الحالية للأرض التي تقع عليها مستوطنة معالي أدوميم ما يقارب ٧ كم٢، إلا أن مخطط البلدية لتلك المنطقة يغطي مساحة ٥٥ كم٢، حيث يمتد من البحر الميت ويضم من الشمال المساحة المتنازع عليها والتي تبلغ ١٢ كم٢ من منطقة مخطط E-1. See P. Rekacewicz/D.Vidal, "Jerusalem: Whose very own and golden city?"*Monde Diplomatic,* February 2007 بناء على ذلك، كان من المقرر أن يضم جدار الفصل الإسرائيلي نحو ١٥ كم من الضفة الغربية من أجل إدراج كتلة مستوطنة معاليه أدوميم بالكامل على "الجانب الإسرائيلي".

[٢] أعلنت إسرائيل عن معظم المنطقة على أنها "أراضي دولة" في الثمانينيات.

[٣] B'tselem, "The E1 plan and its implications for human rights in the West Bank," December 2012http://www.btselem.org/settlements/20121202_e1_human_rights_ramifications.

[٤] اعتبر هذا العمل غير قانوني بسبب عدم وجود خطة رئيسية وبذلك لم يتم إصدار أية تصاريح.

[٥] B'Tselem, "The E1 plan and its implications for human rights in the West Bank," December 2012, http://www.btselem.org/settlements/20121202_e1_human_rights_ramifications.

[٦] "Israel okays building of 3,000 units in J'lem, W. Bank ," *Jerusalem Post,* 30 November 2012, http://www.jpost.com/Diplomacy-and-Politics/Israel-okays-building-of-3000-units-in-Jlem-W-Bank.

الخريطة ٦٢

[١] يشار إليها كذلك بخطة القدس الكبرى ٢٠٢٠ نظراً لموعدها المحدد في ذلك الوقت.

[٢] وفقا لبيان مهمتها، فهي خطة شاملة تهدف إلى تطوير مدينة القدس باعتبارها عاصمة لإسرائيل ومركز العاصمة الإسرائيلية. ويركز هذا الفصل على الآثار المترتبة على الخطة على السكان الفلسطينيين في القدس.

A translation of the 2004 version can be found here: http://www.pcc-jer.org/arabic/Publication/jerusalem_master_plan/jerusalemplan_eng.html.

[٣] بعد عام ١٩٥٩، تمت صياغة مخططات الأحياء أو المخططات المحلية وتمت الموافقة عليها. وتتكون الخطة الرئيسية الحالية القدس من النسخ المتعاقبة لخطة القدس الكبرى من أجل التخطيط المدني في بلدية القدس الغربية التي تم تعديلها على مر السنين اعتمادا على "خطة رقم ٢ "لعام ١٩٥٩.

[٤] Jerusalem Local Master Plan 2000, Report No. 4, August 2004, p. 205

[٥] E.g., Hebrew University demographer Sergio Della Pergola, who, *inter alia,* researched for the Master Plan 2000.

[٦] Jerusalem 2000 Local Outline Plan, Report No. 4, *The Proposed Plan and the Main Planning Policy Principles*, August 2004, p. 463; quoted in http://eng.bimkom.org/Index.asp?ArticleID=148&CategoryID=146& Page=1. إن محاولات التلاعب الجغرافي والديموغرافي متعددة وتشمل بناء الجدار الفاصل (والذي يتم تجاهله تماما في خطة القدس الكبرى)؛ نظام الإغلاق (ترك الآلاف من الفلسطينيين خارج حدود البلدية)؛ سياسات هدم المنازل؛ نظام النقل الذي يتجاهل مصالح التخطيط السكان الفلسطينيين؛ مصادرة أراض فلسطينية والممتلكات الخاصة؛ إضافة ٦٥،٠٠٠ وحدة سكنية إلى المستوطنات بحلول عام ٢٠٢٠؛ إقامة مستوطنات يهودية إضافية غيرها من المؤسسات اليهودية.

[٧] Ir Amim, *Jerusalem Master Plan 2000 - General Analysis and Comments*, June 2010, http://eng.ir-amim.org.il/_Uploads/dbsAttachedFiles/master.pdf.

[٨] ترجمت مقتطفات من العريضة العبرية الأصلية، التي قدمها بمكوم وجمعية حقوق المواطن إلى المحكمة المركزية في القدس في ٢١ نيسان (أبريل) ٢٠١٣ ضد رئيس مجلس إدارة اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس، والتخطيط والبناء المحلي في القدس، ووزير الداخلية، بحجة أنه يجري تنفيذ خطة القدس الكبرى ٢٠٠٠ – التي لم يتم إقرارها أبدا في القانون - بشكل غير قانوني .

See: http://www.acri.org.il/en/wp-content/uploads/2013/ 04/Planning-Petition-ENG.pdf.

[٩] Of whom only one was Palestinian – architect Senan Abdelqader.

[١٠] كانت من المفترض وضع الإجراء المعتاد للخطة الجديدة للمراجعة النهائية، إلا أن ايلي يشاي، وزير الداخلية وأعضاء المجلس البلدي للقدس ومسؤولين آخرين قد أجلوا الإجراء من خلال زعمهم بأن الخطة تختلف اختلافا كبيرا عن تلك الموصى بها سابقا. وكان الاتهام الرئيسي أن الإصدار الجديد فيه تمييز ضد السكان الإسرائيليين لأنه جرى تحديد مناطق إسكان العرب في مناطق كانت محددة من البداية كمناطق خضراء ومفتوحة. ونتيجة لذلك، أجل وزير الداخلية (الذي يتحمل مسؤولية سياسة التخطيط كاملاً) الموافقة على الخطة. وكان هناك جدال بأنه بسبب عدم تنفيذ القرارات التي تم التوصل لها، فإنها لم تعد صالحة، ولأنه لم يتم اتخاذ قرار قانوني آخر حول خطة القدس الكبرى، فإن السلطات المسؤولة (أي بلدية القدس الغربية وهيئاتها، ووزير الداخلية) لا ترى أنه يستحق الموافقة عليها.*Ibid*

[١١] THE CIVIC COALITION FOR PALESTINIAN RIGHTS IN JERUSALEM, *AGGRESSIVE URBANISM - URBAN PLANNING AND THE DISPLACEMENT OF PALESTINIANS WITHIN AND FROM OCCUPIED EAST JERUSALEM*, DECEMBER 2009.

الخريطة ٦٣

[١] *Arab East Jerusalem: A Reader*. Jerusalem: PASSIA, 2013.

[٢] *Ibid*., p. 32.

[٣] رغم أن الرئيس عباس أصر أن يذكر "اتفاق إطار العمل" الذي طرحه كيري عاصمة فلسطينية في القدس الشرقية بوضوح ، إلا ان نتنياهو رئيس الوزراء أكد انه لن يقبل باتفاق يحدد أي جزء من القدس، مهما كان حجمه، كعاصمة مستقبلية لفلسطين. See Ravid, R. "Netanyahu rejects inclusion of Jerusalem in Kerry's framework deal," *Haaretz*, 10 January 2014, at http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/.premium-1.567877 [accessed 22.05.2014].

[٤] For a summary of the advisory opinion see "Summary of the Advisory Opinion of 9 July 2004," *International Court of Justice*, 9 July 2004, at http://www.icj-cij.org/docket/files/131/1677.pdf [accessed 22.05.2014].

[٥] *Ibid*., p. 10.
[٦] Arab East Jerusalem: A Reader. Jerusalem: PASSIA, 2013
[٧] *Ibid*. See Map XX for details. For a translation of the 2004 version of the Master Plan see "Jerusalem Master Plan (unofficial translation)," *Palestinian Counseling Center*, at http://www.pcc-jer.org/arabic/Publication/jerusalem_master_plan/jerusalemplan_eng.html [accessed 22.05.2014].
[٨] أصدرت السلطات الإسرائيلية بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٢ أكثر من ٨،٠٠٠ مناقصة لبناء مبان استيطانية في القدس الشرقية see *Arab East Jerusalem: A Reader*, p. 66. لقد سهلت الحكومة الإسرائيلية إجراءات توسيع المستوطنات في القدس الشرقية عبر إتباعها سياسات مختلفة، بما في ذلك تنفيذ مشروع قانون ٢٠١٠ بمنح مدينة القدس مكانة وطنية في قطاعات الإسكان والتوظيف والتعليم. See "New legislation to give national priority to Jerusalem " *The Jerusalem Post*, 24 October 2010, at http://www.jpost.com/Israel/New-legislation-to-give-national-priority-to-Jerusalem [accessed 22.05.2014].
نتيجة لهذا التشريع، تمنح مشاريع البناء في جميع أحياء القدس، بما في ذلك المستوطنات في القدس الشرقية الأولوية على حساب المشاريع في المناطق الأخرى. تتبع إسرائيل في نفس الوقت سياسات إسكانية تمييزية تجعل أولا من المستحيل تقريبا حصول السكان الفلسطينيين في القدس على تراخيص البناء وثانيا تفرض على الفلسطينيين الذين يعيشون في بيوت تم بناءها دون تصاريح الاختيار بين تدمير منازلهم بيدهم أو دفع غرامات عالية لبلدية القدس والتي تدمرها في وقت لاحق.
see "Discrimination in Planning, Building, and Land Expropriation," *B'Tselem*, 1 January 2011, at http://www.btselem.org/jerusalem/discriminating_policy [accessed 22.05.2014]. See also Gilbert, S. "Palestinians forced to demolish own homes," *Al Jazeera*, 23 March 2014, at http://www.aljazeera.com/indepth/features/2014/03/palestinians-forced-demolish-own-homes-israel-201432094848315964.html [accessed 22.05.2014].
[٩] لقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات مختلفة تدين أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية. انظر على سبيل المثال إلى قرار الجمعية العمومية رقم A/RES/67/120 (يناير ٢٠١٣). إن الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية المذكورة أعلاه المؤرخة تموز (يوليو) ٢٠٠٤ تشير أيضا إلى المستوطنات في القدس الشرقية على أنها غير قانونية. See "Summary of the Advisory Opinion of 9 July 2004," International Court of Justice
[١٠] "9 Months of Talks, 9 Months of Settlement Development," *Peace Now*, 29 April 2014, at http://peacenow.org.il/eng/9Months [accessed 22.05.2014].
[١١] "Settlements in East Jerusalem," *Foundation for Middle East Peace*, at http://www.fmep.org/settlement_info/settlement-info-and-tables/stats-data/settlements-in-east-jerusalem [accessed 22.05.2014].
[١٢] *Arab East Jerusalem: A Reader*, p. 54.
[١٣] *Arab East Jerusalem: A Reader*. Jerusalem: PASSIA, 2013. p. 62.
[١٤] Jerusalem: General Facts and Statistics," The Civic Coalition of Palestinian Right in Jerusalem, at " http://www.civiccoalition-jerusalem.org/system/files/jerusalem_-_general_facts_and_statistics_final.pdf [accessed 24.05.2014].
[١٥] *Arab East Jerusalem: A Reader*, p. 182
[١٦] "Statistics on demolition of houses built without permits in East Jerusalem," *B'Tselem*, 1 January 2011 (updated on 21 May 2014), at http://www.btselem.org/planning_and_building/east_jerusalem_statistics [accessed 24.05.2014].
[١٧] PASSIA, *Diary 2014*, p. 442.
[١٨] "Neglect of Infrastructure and Services in Palestinian Neighborhoods," *B'Tselem*, 1 January 2011, at http://www.btselem.org/jerusalem/infrastructure_and_services [accessed 24.05.2014].
[١٩] PASSIA, *Diary 2014*, p. 442.
[٢٠] PASSIA, *Diary 2014*, p. 442.
[٢١] .Surprisingly, the separation barrier is ignored entirely in the Master Plan. See Arab East Jerusalem: A Reader, p. 166
[٢٢] Ibid.
[٢٣] Ibid.

٦

قضايا خاصة

(الخرائط ٦٤-٧٢)

الحدود الإدارية

كانت فلسطين في العهد العثماني وقبل الانتداب البريطاني مقسمة إلى ثلاثة مناطق تسمى سناجق (ألوية)، وكان يحكم كل منها متصرف (محافظ المقاطعة). وكان سنجق عكا وسنجق البلقاء (نابلس) مرتبط بولاية بيروت الكبرى، في حين كانت مدينة القدس مستقلة ومرتبطة مباشرة مع العاصمة (الأستانة).

في عهد الانتداب البريطاني، قسمت فلسطين إدارياً إلى ١٦ قضاء، وكانت جميعها خاضعة لسيطرة المندوب السامي البريطاني في القدس. وقد تم تعديل هذه الأقضية مرة واحدة في أواخر الثلاثينيات، إلا أنها بقيت قيد التنفيذ خلال فترة الانتداب.

عقب حرب ١٩٤٧-١٩٤٩، تولت الأردن مسؤولية الضفة الغربية، وفقا لمجموعة مماثلة من الأقضية ووضعت القرى المحيطة بمدنها الرئيسية البالغ عددها ١١ قرية تحت مسؤولية الحكام المحليين الذين يتبعون وزارة الداخلية في عمان، وتم الإعلان عن القدس «العاصمة الثانية» للأردن.

استبدل الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ هذه التقسيمات بنظام عسكري من خلال سبع محافظات كبيرة، والذي أنكر وجود القدس كمدينة وكمركز لفلسطين المقسمة إدارياً، وقرر «ضمها» وإلحاقها بإسرائيل!

وفي عام ١٩٩٥، اعتمدت السلطة الفلسطينية تقسيمات فرعية إدارية جديدة، وعادت بذلك إلى حدود تحافظ على تاريخ المنطقة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحلية الفلسطينية، وشكلت بذلك نظاماً مكوناً من (١١) محافظة في الضفة الغربية، وللمرة الأولى قسم إدارياً قطاع غزة المكتظ بالسكان إلى خمس محافظات. وتم وضع كل محافظة من محافظات السلطة الفلسطينية تحت سلطة محلية تولت إدارة المناطق (أ) و(ب) من خلال فروع خدمات الرعاية الاجتماعية «الوطنية»، باستثناء محافظة القدس التي أعيد تقسيمها إدارياً، حيث أن عدم وجود المناطق (أ) منع تواجد النشاط الحكومي أو الإداري للسلطة الفلسطينية في القدس.

الحدود الإدارية خلال العهد العثماني

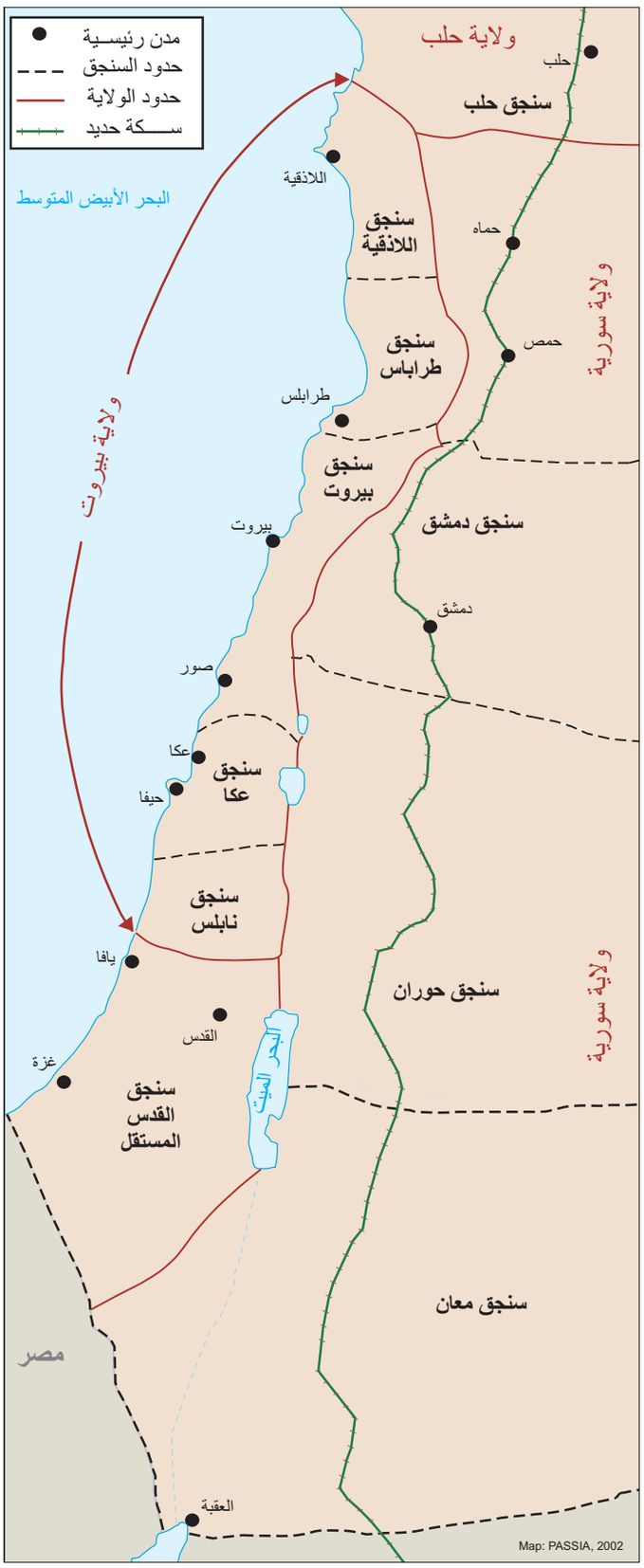

الخريطة رقم ٦٤

الحدود الإدارية في الضفة الغربية
تحت حكم الأردن، ١٩٤٨ – ١٩٦٧

الحدود الإدارية تحت حكم
الانتداب البريطاني، ١٩٤٠ – ١٩٤٩

الضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً لتقسيمات
محافظات السلطة الفلسطينية، ١٩٩٥

الضفة الغربية وقطاع غزة
وفقاً للإدارة الإسرائيلية بعد ١٩٦٧

المياه السطحية

شكلت قضية الوصول إلى موارد المياه المحدودة في المنطقة والسيطرة عليها مصدر صراع دائم في الشرق الأوسط. وضمن قضايا الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، يجري الحديث حول موردين رئيسيين للمياه، وهما أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمياه السطحية الدائمة المتدفقة عبر نهر الأردن وروافده الثلاثة: نهر الحاصباني، والدان وبانياس. تعتبر المياه السطحية التي تصل أو تتدفق عبر حوض نهر الأردن موارد مشتركة حسب القانون الدولي لكل من الأردن، وسوريا، وإسرائيل وفلسطيني الضفة الغربية – حيث تصنف هذه الدول قانونياً على أنها دول "تشترك في الأحواض أو الضفاف" بحكم موقعها الإقليمي ضمن منطقة الحوض[١]. وبهذا الشأن، لا بد من الإشارة إلى أن المعاهدات الدولية ومبادئ القانون العرفي الدولي تحظر على الدول اتخاذ أية إجراءات أحادية الجانب للانفراد بالسيطرة على الموارد المائية المشتركة، مثل الأحواض، كما تضمن حق جميع الأطراف المشتركة بالموارد المائية في مستويات استخدام "منصفة ومعقولة".[٢]

خلافاً لما نصت عليه هذه القوانين والمعاهدات التي تلتها فيما بعد حول دور القوة المحتلة، تقوم إسرائيل منذ عام ١٩٥١ بتطبيق سلسلة من الخطط الاستراتيجية الرامية لاستغلال مياه حوض نهر الأردن من جانب واحد وعلى نحو مكثف. أما الوسيلة الرئيسية التي استخدمتها إسرائيل لتحويل هذه المياه، فتتمثل في خط المياه الإقليمي، المؤلف من سلسلة من القنوات، والأنفاق والأنابيب؛ والذي تم افتتاحه في العام ١٩٦٤. ويقوم هذا الخط بنقل ما بين ٤٢٠–٤٥٠ مليون متر مكعب سنوياً من مياه بحيرة طبريا عبر السهل الساحلي جنوباً إلى صحراء النقب.[٣] ويتصل الخط الناقل بمجموعة من الأنظمة الإسرائيلية الإقليمية ويوزع ما نسبته ٦٦% من إجمالي مياه الحوض التي تستغلها إسرائيل. علاوة على الخط الناقل، تقوم إسرائيل بتحويل ١٣٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً من الحوض العلوي لنهر الأردن، إضافة إلى ٩٠ مليون متر مكعب تقوم إسرائيل سنوياً بتحويلها مباشرة من بحيرة طبريا إلى المناطق الزراعية والتجمعات السكانية المجاورة. وتشكل كمية المياه التي تستغلها إسرائيل سنوياً (٦٤٠ مليون متر مكعب) ما نسبته ٥٨% من إجمالي المياه المستغلة في منطقة الحوض. وبالنسبة لنهر الأردن، تقوم إسرائيل بتحويل ما لا يقل عن ٧٥% من مياه النهر قبل أن تصل إلى الضفة الغربية.

وفي أعقاب الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان السورية عام ١٩٦٧، أضحت إسرائيل تسيطر على معظم منابع مياه الحوض، حيث مكنها ذلك من بسط سيطرتها الكاملة على بحيرة طبريا. ونتيجة لذلك اقتصر الوصول السوري إلى موارد مياه الحوض على نهر اليرموك فقط، والذي يتدفق على طول الحدود السورية – الأردنية وتتقاسم مياهه الدولتان. من ناحية أخرى، تمخضت معاهدة السلام الإسرائيلية – الأردنية الموقعة عام ١٩٩٤ عن قبول إسرائيل تحويل (٢٠) مليون متر مكعب فقط من مياه نهر الأردن في السنة إلى الأردن، والموافقة على تحويل كمية إضافية تقدر بـ ١٠ مليون متر مكعب من المياه المحلاة. ما بين ١٩٦٠–٢٠١٠ فحسب، فقد استنفذ نهر الأردن ما بين ١،٣٠٠ مليون متر مكعب إلى ١٠٠ مليون متر مكعب. وخلال الفترات العجاف، كان تدفق مياه نهر الأردن أقل من ١٠٪ من التدفق السنوي، وكان تدفق المياه في بعض الأحيان منخفضا حيث كان يصل إلى ١ مليون متر مكعب شهريا.[٤]

أقدمت إسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية عام ١٩٦٧، على تدمير وأيضاً مصادرة ١٤٠ مضخة مياه كانت موجودة على طول نهر الأردن في الضفة الغربية.[٥] وقد أدى تحويل إسرائيل لثلاثة أرباع المياه المتدفقة من النهر إلى جعل نهر الأردن السفلي مهدداً بالزوال حتى لو وافقت إسرائيل على "سيطرة" فلسطينية نهائية في المنطقة؛ ويعود ذلك إلى أن مستوى الملوحة مرتفع ومعدل التدفق منخفض إلى حد خطير. يذكر أن نهر الأردن لم يعد حتى قادراً على تغذية البحر الميت، الذي تنحصر مياهه بشكل تدريجي لنفس السبب. وقد نص الأمر العسكري الإسرائيلي رقم ٩٢ لشهر آب ١٩٦٧، على تحويل السيطرة على موارد المياه في الضفة الغربية (المياه الجوفية والسطحية) إلى الإدارة العسكرية، وتلاه بنفس العام الأمر العسكري رقم ١٥٨، الذي حظر إقامة أية بنى تحتية تتعلق بالمياه. وفي عام ١٩٨٢، حصلت شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) من الإدارة العسكرية على حق السيطرة على المياه، ولا تزال الشركة المذكورة تسيطر حتى اليوم على تدفق المياه وعلى البنية التحتية المتعلقة بالمياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فيما حُرم الفلسطينيين كلياً من حقهم في الاستفادة من موارد المياه المشتركة في حوض نهر الأردن؛ ونتيجة لذلك، ظل اعتمادهم الكلي على المياه الجوفية للأحواض الجبلية والمياه القليلة "الجارية" في أودية الضفة الغربية أثناء فصل الشتاء.

إن حرمان شعب خاضع للاحتلال من موارده الطبيعية وعدم تلبية احتياجاته من تلك الموارد يعتبر خرقاً فاضحاً للوائح معاهدة لاهاي لعام ١٩١٠، ومعاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. كما أصبح هذا الحرمان لاحقاً موضوعاً لعدد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي[٦] وفي عام ١٩٧٢، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم (٣٠٠٥) أن حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة يجسد حقهم في استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك المياه. وأثناء عملية المفاوضات، تم تأجيل قضية المياه حتى مفاوضات الوضع النهائي، هذا على الرغم من أن السلطة الفلسطينية قامت بتأسيس سلطة المياه الفلسطينية، التي عملت كهيئة إدارية، فيما ظلت إسرائيل تسيطر بشكل مطلق على تدفق المياه، والأسعار وتطوير شبكة المياه. من جهة أخرى، أخفقت مفاوضات عام ٢٠٠٠–٢٠٠١ في إحراز أي تقدم يتخطى إطار الترتيبات التي تم التوصل إليها في اتفاق (أوسلو ٢)، التي نصت على التزام إسرائيل بتزويد الفلسطينيين باحتياجاتهم الفورية من المياه طبقاً لنظام الحصة، لكن هذه الترتيبات لم تؤدي إلى سيطرة الفلسطينيين على تدفق المياه أو حتى إلى اقترابهم من تحقيق مستوى استخدام "منصف ومعقول". منذ عام ٢٠١٣، تراجع نصيب الفرد الفلسطيني من المياه في الضفة الغربية مقارنة بعام ١٩٩٣ وزاد اعتمادهم على شراء المياه من إسرائيل بأسعار عالية.[٧] يبقى موضوع إمكانية وصول الفلسطينيين في المستقبل للمياه من حوض نهر الأردن واستخدامها ضرورة فلسطينية لتحقيق تنمية مستدامة، ولا سيما في ضوء التخفيض الشديد لإسرائيل في المحصول وجودة مصادر المياه الرئيسية الأخرى مثل خزانات المياه الجوفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الخريطة رقم ٦٥

الاستغلال للمياه المشتركة في حوض نهر الأردن (مليون متر مكعب سنوياً).

الاستخدام الإسرائيلي	من الجزء الأعلى من نهر الأردن	١٣٠
	محولة من منطقة حوض طبريا إلى النقب من خلال ناقل المياه الإسرائيلي	٤٢٠
	المستخدم في منطقة حوض طبريا	٩٠
الاستخدام السوري	من نهر اليرموك	١٦٠
الاستخدام الأردني	من نهر اليرموك	٩٠
	من نهر الزرقاء والوديان الشرقية	٢٠٠
	تقوم إسرائيل بتحويلها بموجب معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية للعام ١٩٩٤ (٢٠ من القسم الرئيسي من نهر الأردن و ١٠ من المياه المُحلاة)	٣٠
الاستخدام الفلسطيني	محروم	لا شيء

المياه الجوفية

يعتمد الفلسطينيون إلى حد كبير على المياه الجوفية في ظل تقييد حقوقهم وقدرتهم على استغلال المياه السطحية لحوض نهر الأردن . يوجد ثمانية أحواض للمياه الجوفية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة وتقع أربعة منها ضمن "المناطق الإسرائيلية" (طبريا وغربي الجليل والكرمل وأحواض النقب) أما الأربعة الأخرى وتقع بشكل كلي أو جزئي في مناطق الضفة الغربية (الأحواض الشمالية – الشرقية والشرقية والغربية) وفي قطاع غزة (الحوض الساحلي). تقدر كمية المياه التي توفرها الأحواض الثمانية مجتمعة ما يقارب ٢,٩٨٩ مليون متر مكعب سنوياً يأتي منها ١,٤٥٤ مليون متر مكعب سنوياً من المياه الجوفية و١,٣٢٠ مليون متر مكعب سنوياً من مياه نهر الأردن السطحية و٢١٥ مليون متر مكعب سنوياً من مياه الأمطار، حيث تستغل إسرائيل من هذه المصادر ٨٩.٥% بينما يتشارك الفلسطينيون ١٠.٥% فقط (٢٧١ مليون متر مكعب) [١] المياه الجوفية هي المصدر الوحيد لسد حاجة الفلسطينيين من الماء. تسيطر إسرائيل على جميع أحواض المياه الجوفية في البلاد حيث تُشارك الفلسطينيين اثنان من أهم هذه الأحواض: الحوضين الشمالي الشرقي والغربي بالرغم من أن ٨٣% من أماكن تجدد مياه الأمطار السنوية لهذين الحوضين بالإضافة إلى الحوض الشرقي تقع بشكل كلي ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة، [٢] ويستخدم الفلسطينيون ١٥% من مياه الأحواض الجوفية فقط بينما يستخدم الإسرائيليون ومن ضمنهم المستوطنون ما تبقى بنسبة ٨٥%.

يعتبر قسم غزة من حوض المياه الساحلي الأكبر والمصدر الوحيد للمياه في قطاع غزة، ويستخدم القطاع ما يقارب ١٨% من مياه هذا الحوض بينما تستخدم إسرائيل ما تبقى بنسبة ٨٢% من مياهه. [٣] تم تخفيض العائد السنوي الآمن لقسم غزة من حوض المياه الساحلي بمقدار ٥٥ مليون متر مكعب بعد أن حالت الخطط الإسرائيلية دون تدفق مياه الأمطار القادمة من وادي غزة والذي كان يتدفق من الجهة الغربية لمدينة الخليل. بالإضافة إلى ذلك أدى الإفراط الإسرائيلي في ضخ المياه من حوض المياه الجوفية الساحلي لمناطق أبعد من غزة واستهلاك ١٠ مليون متر مكعب سنوياً من المياه المخصصة للمستوطنين قبل تنفيذ خطة "الانسحاب" الإسرائيلية عام ٢٠٠٥ إلى خلق مشكلة حادة في نوعية المياه. من العام ٢٠١٤ يقدر بأن نسبة ٥% فقط من مياه حوض المياه الجوفية الساحلي صالحة للاستهلاك البشري وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية، وتُقدر الأمم المتحدة استنفاذ المياه الصالحة للشرب في قطاع غزة بعد ١٥ عاماً بسبب استخراج المياه من حوض غزة بكميات أكبر من طاقته. ومن المتعارف عليه بشكل واسع أن حوض المياه الجوفية في غزة قد وصل إلى نقطة اللاعودة حيث يحتاج إلى عملية إعادة تجديد قبل أن يُستخدم كمصدر مستدام مرة أخرى. [٤]

لقد تم توجيه سياسة الاستيطان الإسرائيلية منذ البداية بهدف تأمين السيطرة على المناطق الغنية بالأحواض المائية لذلك تتوافق خطط الاستيطان الرئيسية للحكومات الإسرائيلية السابقة والحالية في العديد من النواحي مع خرائط الأحواض الجبلية في الضفة الغربية. [٥] عند توقيع اتفاقية المرحلة الانتقالية عام ١٩٩٥ (أوسلو ٢)، تمت ترجمة "واقعية وعملية" لخطط الاستيطان هذه من خلال تقسيمات جغرافية تصنف مناطق السيطرة إلى (أ ،ب ،ج) مع قيام إسرائيل بتكثيف أعمال بناء المستوطنات السكانية على طول الحوض الغربي، والمستوطنات الأمامية فوق الحوض الشمالي الشرقي ومستوطناتها الزراعية في غور الأردن، حيث حققت كل من هذه الكتل الاستيطانية سيطرة على المياه الجوفية للضفة الغربية ومناطق إعادة تغذيتها. وشكلت المادة ٤٠ من اتفاقية (أوسلو ٢) الاتفاق الأساسي الوحيد حول استخدام المياه الجوفية، لكنه عالج الأمر من باب تخصيص حصة فورية مؤقتة، وليس من باب السيطرة طويلة الأمد العادلة والمشتركة على تدفق المياه. ونصت هذه الاتفاقية على تخصيص كمية مياه للاستهلاك المحلي الفلسطيني في الضفة الغربية بما يعادل ٦١١ سدس ما يستهلكه المستوطن سنوياً في الضفة الغربية، في حين أن نسبة المياه المخصصة للفلسطينيين في غزة تقل ب ٣٠ مرة من تلك الكمية المخصصة للمستوطنين الذين يقيمون هناك. [٦] يستخدم الفلسطينيون حالياً ما لا يزيد عن ١٠% من مصادر المياه المشتركة بينما تستغل إسرائيل ما تبقى منها. [٧]

تجدر الإشارة إن الخطط الإستراتيجية التي جرى إعدادها في إسرائيل حول ترتيبات الوضع القائم وتم بحثها خلال حقبة اوسلو، تنص في مقدمتها على انه "يجب على إسرائيل أن تحتفظ بسيطرة حصرية على مناطق ضخ المياه"، وأنه "لن يُسمح للفلسطينيين بإجراء أي عمليات حفر إضافية ...". [٨] تسعى إسرائيل إلى تشريع اعتمادها على موارد المياه الجوفية الفلسطينية المصادرة من خلال المحافظة على الوضع الحالي الذي يتسم بعدم الشرعية وعدم العدالة ضمن إطار معاهدة مع الفلسطينيين بينما يُحرم حوالي ٦٠,٠٠٠ فلسطيني يعيشون في مناطق ج من المياه الجارية حيث يدفعون مبالغ طائلة – ما يعادل سدس دخلهم – من أجل إحضار شاحنات المياه والتي بدورها تحتاج إلى تصاريح خاصة من السلطات الإسرائيلية. [٩] وعلاوة على ذلك فإن جدار الفصل العنصري والمستوطنات الإسرائيلية يحرمان الفلسطينيين من حقوقهم في الماء، ويمكن رؤية ذلك بوضوح في مناطق مستوطنة إريئل و"أصابع" مستوطنة كوديميم بالقرب من قلقيلية والتي تمتد ٢٢ كيلومتر شمالي الضفة الغربية حيث تغطي ٢.٢% من الضفة الغربية المحتلة وبعضاً من أهم مصادر المياه فيها. [١٠] يعزل جدار الفصل العنصري ٢٨ من آبار المياه الجوفية في الضفة الغربية بالإضافة إلى ١٧ نبعاً مما أدى إلى الاستيلاء التلقائي على الآبار الزراعية في الضفة الغربية. [١١] وتجلى الضرر الذي سببته سرقة المياه الجوفية الفلسطينية على القطاع الزراعي الفلسطيني الذي كان مزدهراً يوماً ما من خلال الانخفاض في نسبة إسهام قطاع الزراعة في الاقتصاد الفلسطيني حيث انخفض معدل إسهامه من ٢٤% في عام ١٩٦٦ إلى ٤.٨% في عام ٢٠١٣. [١٢] إن السيطرة على موارد المياه تعني بأن تتمتع المزارع الصناعية والمروية الكبيرة في إسرائيل بالفوائد الاقتصادية التي يوفرها التنوع في المحصول والحصة النسبية الثابتة في الإنتاج، بينما يعتمد قطاع الزراعة الفلسطيني بشكل شبه كامل على مياه الأمطار والإنتاج الموسمي منخفض العوائد والقيمة.

يذكر بأن سرقة إسرائيل لموارد المياه الفلسطينية، السطحية والجوفية، قد جعلت نصيب الفرد الفلسطيني من المياه الأقل على مستوى المنطقة حتى الآن، وذلك على الرغم من وجود كميات كافية وقابلة للتعويض من المياه ذات الجودة العالية، ومع شبكة متهالكة وغير كاملة (تقدر نسبة المفقود من هذه الشبكة بسبب التسريب بحوالي ٣٠%) [١٣] وملوحة متزايدة، ومستوى مياه متناقص، فإن إمكانية حل المشكلة مستقبلاً من خلال البحث عن مياه جوفية تبقى ضعيفة حتى وإن اتخذت إسرائيل خطوة غير مرجحة بالسماح بذلك. [١٤]

الخريطة رقم ٦٦

مقارنة بين الاستخدام الإسرائيلي - الفلسطيني لأحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية (مليون متر مكعب سنوياً)

الحوض الجوفي	إعادة التغذية السنوية	الاستخدام الإسرائيلي للمياه	استخدام المستوطنات للمياه	الاستخدام الفلسطيني للمياه	إجمالي استخدام المياه
الغربي	٣٦٢	٣٤٠	١٠	٢٢	٣٧٢
الشمالي الشرقي	١٤٥	١٠٣	٥	٤٢	١٥٠
الشرقي	١٧٢	٤٠ من الآبار	٥٠	٥٤	١٤٤
الساحلي	٢٥٠	٢٦٠	٠	٠	٢٦٠
- بما فيه غزة	٥٥	٠	٥-١٠	١١٠	١٢٠

Source: PASSIA, *Water - Special Bulletin*, p.3.

اللاجئون الفلسطينيون

قدرت لجنة التوفيق الدولية (UNSCOP) التابعة للأمم المتحدة بعد حرب ١٩٤٨ بأن (٧٢٦،٠٠٠) فلسطيني (أي ٧٥٪ من المواطنين العرب في فلسطين) هُجروا من ديارهم، أو شُردوا خارج ما أصبح يسمى "إسرائيل" إلى الدول العربية المجاورة وغيرها من الدول الأخرى (المعروفين باسم لاجئي عام ١٩٤٨)[١]. وبقي ما يقارب (١٠٠،٠٠٠) عربي من أصل (٨٠٠،٠٠٠) من العرب الذين كانوا يعيشون في الأرض التي أصبح يطلق عليها "إسرائيل"، ليصبحوا أقلية عربية في إسرائيل. كما تم تدمير حوالي ٥٣١ قرية وبلدة أو تم إسكان اليهود فيها[٢].

ومن ناحية أخرى، تم تهجير نحو (٣٠،٠٠٠-٤٠،٠٠٠) من الفلسطينيين الذين هجروا سابقاً من قراهم- التي تقع فيما أصبح يسمى ب"إسرائيل" - أثناء الحرب، ولم يسمح لهم بالعودة إلى ديارهم. حيث تم وضعهم تحت الحكم العسكري لتسهيل عملية مصادرة أراضيهم. ولم تعترف إسرائيل أبدا بالفلسطينيين المهجرين داخليا، الذين يقدر عددهم (بما في ذلك نسلهم) بأكثر من (٣٣٥،٠٠٠) فلسطيني.[٣] أما الفلسطينيين الذين شردوا أو هجروا جراء العنف فترة عام ١٩٤٨ فقد تم تجريدهم عملياً من "جنسياتهم" عندما أصدر الكنيست قانون الجنسية الإسرائيلية عام ١٩٥٢، حيث كان هذا القانون يتطلب دليلا على المواطنة قبل عام ١٩٤٨. وقد تم الاستيلاء على الممتلكات العائدة للاجئين وتحويلها إلى دولة إسرائيل.

وخلال حرب حزيران عام ١٩٦٧ (*النكسة*)، وقعت الأجزاء المتبقية من فلسطين (بالإضافة إلى هضبة الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء المصرية) تحت الاحتلال الإسرائيلي. وقد قدرت الأمم المتحدة عدد اللاجئين الجدد (لاجئو عام ١٩٦٧ أو الأشخاص الذين هجروا عام ١٩٦٧) نتيجة الحرب بحوالي (٣٥٠،٠٠٠) فلسطيني.[٤] وتشير تقديرات أخرى إلى أنه من أصل ١.٤ مليون فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل الحرب، تم تهجير ما يقارب (٤٣٠،٠٠٠) فلسطيني من منازلهم. حيث نزح (٢٤٠،٠٠٠) شخص من ديارهم لأول مرة، بينما نزح حوالي(١٩٣،٥٠٠) شخص للمرة الثانية. وقد انتهى الأمر بالأغلبية بالنزوح واللجوء إلى الأردن[٥]، حيث أنشأت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) مخيمات إضافية لاستيعابهم.

يقدر اليوم مجموع اللاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم ب ٧.٤ مليون (حوالي ٦٤٪ من السكان الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يجعل الفلسطينيين أكبر مجموعة لاجئين في العالم)[٦][٧]. ويشمل هؤلاء اللاجئين التالي :

- ٥،٣ مليون شخص مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين.
- (٣٣٥،٠٠٠) مهجرون داخلياً في إسرائيل (من عام ١٩٤٨) وذريتهم.
- نحو (٩٤٠،٠٠٠) مشردين من عام ١٩٦٧.
- أكثر من مليون لاجئ ليسوا مسجلين بسبب عدم انطباق تعريف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الضيق للاجئ الفلسطيني عليهم،[٨] بمن فيهم اللاجئين الذين نزحوا إلى بلدان لا تعمل فيها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الذين هاجروا ولم يكونوا بحاجة للمساعدة أو الذين فاتهم الموعد النهائي للتسجيل.

يعيش أغلبية اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة (حيث يشكلون ٤٤.٢٪ من مجموع السكان)[٩] أو في الدول المجاورة. كما يعيش نحو ٢٩٪ من اللاجئين المسجلين داخل أحد مخيمات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين البالغ عددها ٥٩ مخيماً، في حين يعيش الباقي خارج المخيمات.[١٠] إضافة إلى ذلك، فإن ما يقارب نصف اللاجئين بلا جنسية و ٤٠-٥٠٪ منهم لا تتجاوز اعمارهم ١٥ عاماً.[١١]

بعد اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، أصبحت كافة المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت إدارة السلطة الفلسطينية، باستثناء مخيم شعفاط في القدس. اعتبارا من تموز (يوليو) ٢٠١٣، أصبح هناك (١،٩٧٠،٠٠٩) لاجئ مسجل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقاً لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين. وهم يمثلون ٤٤.٢٪ من مجموع السكان (٢٧٪ من إجمالي سكان الضفة الغربية و ٦٧٪ من مجموع سكان قطاع غزة).[١٢] أما بخصوص وضع اللاجئين خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن وضعهم يختلف وفقاً للبلد المستضيف[١٣].

وتحاول إسرائيل البقاء بعيدة على الدوام عن تحمل أية مسؤولية أخلاقية أو تاريخية أو قانونية أو مالية تجاه قضية اللاجئين، وبناءً على ذلك رفضت الاعتراف بحق اللاجئين في العودة والتعويض، وهو حق منصوص عليه في الاتفاقيات الدولية وخاصة في قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر عام ١٩٤٨، والذي كانت قد أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر من ١١٠ مرة.[١٤] وقد أدى تأجيل بحث قضية اللاجئين وغيرها من القضايا الجوهرية الأخرى مثل المستوطنات والمياه والحدود والقدس إلى مفاوضات الوضع النهائي إلى تهميش قضية اللاجئين وتجاهل حقيقة أنه من دون إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين لن يكون هنالك أمل في إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. إن المفاهيم الرئيسية الثلاثة في المفاوضات حتى الآن هي العودة إلى الوطن (تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، أي حق العودة) والتعويض (سيناريوهات مختلفة للتعويض المالي)،[١٥] وإعادة التوطين (إما في الدولة الفلسطينية، أو الحصول على الجنسية في البلدان المضيفة مع تحسين الظروف المعيشية، أو في بلدان ثالثة).

في المحادثات الأخيرة المتعثرة في الوقت الحالي (٢٠١٤) لوضع إطار اتفاق سلام، اقترح وزير الخارجية الأمريكية جون كيري على الرئيس الفلسطيني محمود عباس كما ذكرت التقارير عودة (٨٠،٠٠٠) لاجئ فلسطيني إلى إسرائيل، في حين طالب الرئيس محمود عباس أن يرتفع العدد إلى (٢٠٠،٠٠٠) لاجئ.[١٦] وتسربت مقترحات عن الأفكار المطروحة في المحادثات، حيث تم عرض صفقة تبادل أراضي على الفلسطينيين حيث يتم منح جزء من النقب من أجل توطين اللاجئين في مقابل التخلي الفلسطيني عن المطالبة بإزالة الكتل الاستيطانية وممارسة حق العودة.[١٧] وتمت مناقشة قضية تعويض لاجئي عام ١٩٤٨ أيضا، ولكن إلى جانب مناقشة تعويض اليهود الذين أجبروا على ترك منازلهم في الدول العربية[١٨].

الخريطة رقم ٦٧

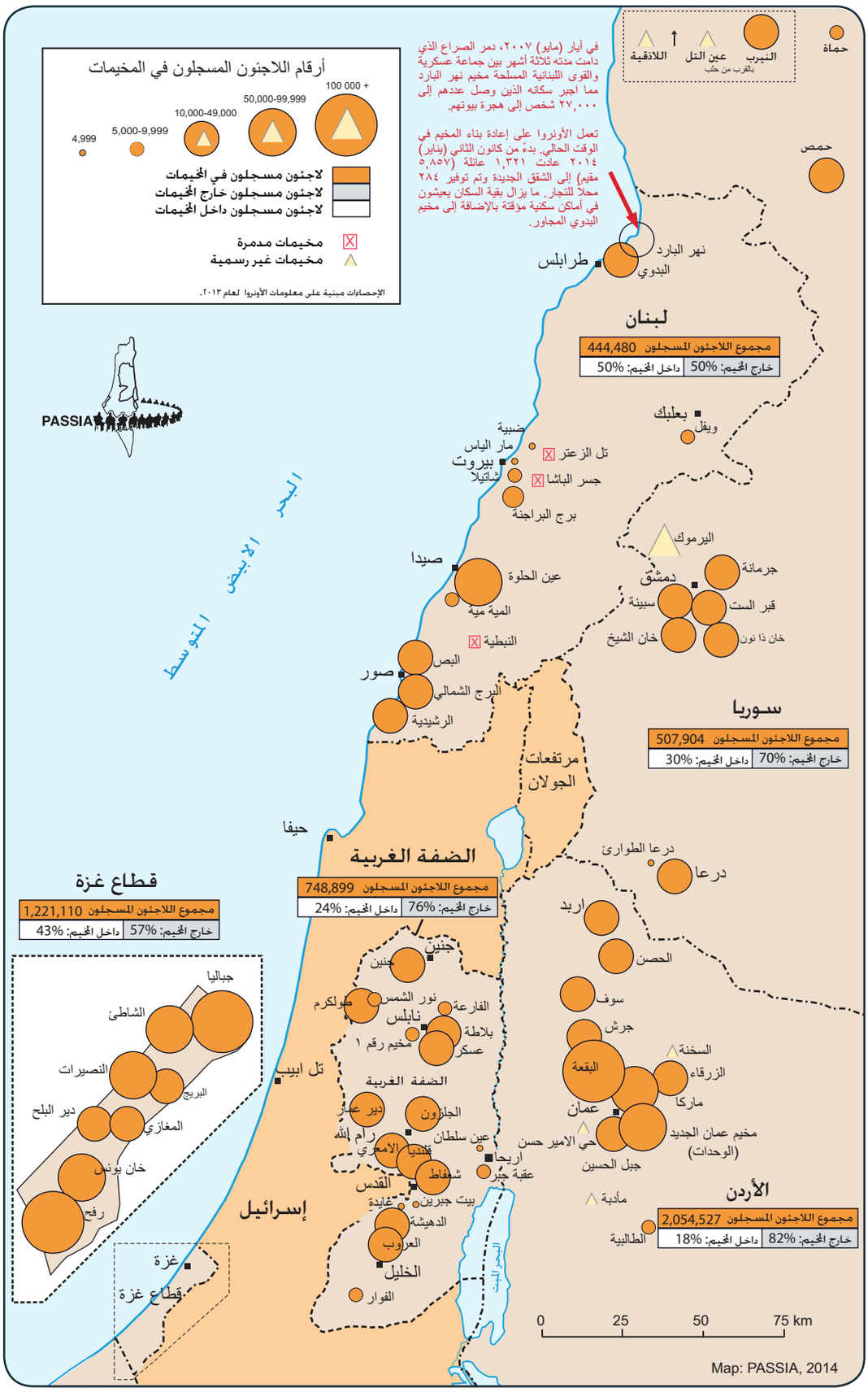

الخليل

تعتبر مدينة الخليل من القضايا الهامة التي يتعين إيجاد حل للمشاكل والتحديات الاستيطانية فيها ضمن إطار الوضع النهائي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ونظراً لكون مدينة الخليل إحدى المدن الأربعة ذات الصلات الدينية والتاريخية لدى المسلمين مثل كل من مكة والمدينة والقدس، إضافة إلى كونها إحدى المدن الأربعة المهمة لدى اليهود إلى جانب القدس وصفد وطبريا.[١] إن الأهمية الدينية للخليل تنبع أساسا من واقع أن كلا من المسلمين واليهود يعتقدون أن إبراهيم، أبو الديانات اليهودية والمسيحية والإسلامية قد دفن في المسجد الإبراهيمي (كهف البطاركة أو المكفيلة لليهود)، إلى جانب ابنه إسحاق وحفيده يعقوب.[٢] وتعتبر مدينة الخليل مدينة عربية بالدرجة الأولى ذات أغلبية سكانية عربية وأقلية يهودية صغيرة منذ الثلاثينات من القرن الماضي. وبعد أن زادت الهجرة اليهودية إلى المدينة (وفلسطين) بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر وزادت النشاطات الصهيونية فيها، ارتفعت وتيرة التوترات بين الفلسطينيين واليهود، وتصاعدت حدتها في النهاية إلى صدام ثم هبة البراق[٣] عام ١٩٢٩، حيث قتل ٦٧ يهوديا في الخليل.[٤] وغادرت الجالية اليهودية المدينة بالكامل بعد بداية ثورة عام ١٩٣٦،[٥] وحافظت مدينة الخليل على طابعها العربي الإسلامي حتى بداية الاحتلال العسكري الإسرائيلي عام ١٩٦٧ وإنشاء المستوطنين الإسرائيليين مستوطنة كريات أربع في ضواحيها عام ١٩٦٨.[٦] وفي عام ١٩٧٩، دخلت مجموعة صغيرة من المستوطنين من كريات أربع إلى وسط المدينة وشكلوا مستوطنة جديدة هناك، وتبعها إنشاء ثلاث مستوطنات أخرى في وسط مدينة الخليل، وتم تأسيس آخرها في عام ١٩٨٤.[٧]

بعد المجزرة الإسرائيلية باغتيال المصلين المسلمين في الحرم الإبراهيمي عام ١٩٩٤ في الخليل، فرضت السلطات الإسرائيلية نظام جديد من الترتيبات الأمنية على المدينة، والتي أدت في نهاية المطاف إلى تقسيم رسمي للمدينة وفقاً لبروتوكول عام ١٩٩٧ المتعلق بإعادة الانتشار في الخليل وفي منطقة H2 (الخليل ١) الفلسطينية، والتي تضم نحو ٨٠٪ من المدينة، ومنطقة (الخليل ١) الإسرائيلية (انظر خريطة ٢٩).[٨] كانت أول هذه الإجراءات الأمنية التي فرضتها إسرائيل على الخليل – بشكل رسمي بهدف منع الهجمات الانتقامية الفلسطينية على المستوطنين الإسرائيليين– فرض حظر التجول المنزلي على المواطنين الفلسطينيين في الخليل لمدة شهر[٩] وإغلاق حوالي ٥٢٠ مصلحة تجارية فلسطينية في قلب المدينة لأجل غير مسمى.[١٠] في نهاية المطاف أغلقت إسرائيل شارع الشهداء بكامله الذي يعد الشارع التجاري الرئيسي في الخليل. ولا يزال شارع الشهداء مغلقاً حتى عام ٢٠١٤، مع إغلاق واجهات المحل وختمها بالشمع الأحمر.[١١]

وقد أدى هذا الإغلاق وتقسيم المدينة منذ إصدار بروتوكول الخليل عام ١٩٩٧ إلى انهيار شبه كامل في اقتصاد الخليل، مما أجبر الآلاف من الفلسطينيين على مغادرة المدينة بحثاً عن فرص اقتصادية في أماكن أخرى.[١٢] وقد أظهرت دراسة سكانية على مستوى المدينة عام ٢٠٠٤ أن ما يزيد عن ١،٠٠٠ منزل في وسط الخليل والتي تشكل أكثر من ٤٠٪ من المساكن الفلسطينية في المنطقة قد تم إخلاؤها منذ المجزرة الإسرائيلية عام ١٩٩٤. علاوة على ذلك، تم إغلاق أكثر من ١،٨٠٠ مصلحة تجارية فلسطينية في وسط المدينة (أكثر من ٧٥٪ من العدد الإجمالي)[١٣].

انتقلت ٣٠ عائلة من المستوطنين الإسرائيليين و١٤ شخصا في آذار (مارس) من عام ٢٠٠٧ إلى مبنى غير مكتمل البناء متعدد الطوابق يطلق عليه اسم بيت السلام "بيت هشلوم" على "طريق المصلين " الذي يربط بين كريات أربع والحرم الإبراهيمي ومستوطنات منطقة (الخليل ١) الأربعة.[١٤] في حين صرح عمير بيريتس، وزير الدفاع الإسرائيلي السابق في البداية أنه سيسمح للمستوطنين بالتواجد هناك بشكل مؤقت، أعلن ايهود اولمرت، رئيس الوزراء الإسرائيلي في وقت لاحق انه لن يسمح لبيرتس بإخلائهم في حال حصلوا على ملكية قانونية للبناء[١٥]. ومع ذلك، أمرت المحكمة العليا الإسرائيلية في تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ٢٠٠٨ بإجلاء المستوطنين بسبب ثبوت تزويرهم وثائق الملكية.[١٦] وتعهد المستوطنون في بيت هشلوم بـ"إعلان الحرب" لمنع إجلائهم ردا على قرار المحكمة.[١٧] وتبع ذلك أسبوعاً من الاعتداءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، حتى تم إخلاء "بيت هشلوم" أخيرا بعد شن الجيش الإسرائيلي غارة مفاجئة على المجمع في أوائل كانون الأول (ديسمبر) من عام ٢٠٠٨.[١٨] وقضت محكمة المقاطعة في عام ٢٠١٢ ؛ خلافا للحكم السابق الذي أصدرته المحكمة العليا الإسرائيلية، أن المستوطنين قد اشتروا المبنى بشكل قانوني، على الرغم من امتلاكهم وثائق ملكية مزورة.[١٩] وقد أكدت المحكمة العليا الإسرائيلية هذا الحكم في آذار (مارس) من عام ٢٠١٤.[٢٠] والأمر الآن بيد موشيه يعالون، وزير الدفاع الإسرائيلي (٢٠١٤) ليقرر مصير إقامة "بيت هشلوم" كمستوطنة رسمية خامسة في منطقة (الخليل ١).[٢١]

ازداد عدد المستوطنين في كريات أربع إلى أكثر من (٧,٥٠٠) نسمة على مر السنين،[٢٢] ويقدر التعداد الحالي للمستوطنين في منطقة (الخليل ١) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في الخليل بحوالي ٨٠٠ مستوطن يهودي (٢٠٠ منهم من طلاب يشيفا)،[٢٣] كما يتمركز آلاف الجنود الإسرائيليين في الخليل لحماية هؤلاء المستوطنين.[٢٤] شهد الفلسطينيون الذين يعيشون في منطقة (الخليل ١) والبالغ عددهم ٤٠,٠٠٠ فلسطيني[٢٥] إضافة إلى الفلسطينيين المقيمين في المناطق المحيطة بمنطقة (الخليل ١) تقييداً شديداً على حريتهم في التنقل من خلال إقامة ١٨ حاجزاً عسكرياً وسيطرة دائمة عليها، فضلا عن نشر الجيش الإسرائيلي أكثر من١٢٠ عائق مادي[٢٦]. كما يفرض على العديد من الشوارع حظراً على حركة مرور السيارات الفلسطينية إلا في حال حصولهم على إذن خاص، الذي يكون الحصول عليه من المستحيل تقريباً، وبعضها يحظر فيه أيضاً التنقل مشياً على الأقدام.[٢٧] رغم أنه تم فرض معظم القيود بعد مجزرة عام ١٩٩٤، إلا أنه تم تكثيفها خلال الانتفاضة الثانية التي بدأت عام ٢٠٠٠.[٢٨] لا زال الفلسطينيون الذين يعيشون في هذه المنطقة يخضعون لـ"أقسى القيود المفروضة على الحركة أكثر من أية مجموعة أخرى من السكان في الضفة الغربية حتى الآن".[٢٩] وأسوءهم وضعاً هم أولائك الفلسطينيين الذين يعيشون في "المناطق المحظورة" التي تحيط بالمستوطنات الإسرائيلية الأربعة الواقعة في منطقة (الخليل ١) والبالغ عددهم حوالي ٦،٠٠٠ نسمة، حيث أنهم ليسوا محظورين من التحرك بحرية داخل مدينتهم فحسب، بل أيضاً "يواجهون تحديات جدية من أجل الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك المدارس والخدمات الصحية الطارئة (الإسعاف)، والمياه والصرف الصحي[٣٠] كما يتعرض الفلسطينيون في الخليل للاعتداءات اليومية من المستوطنين اليهود وكذلك القوات الإسرائيلية بشكل منتظم.[٣١]

الخريطة رقم ٦٨

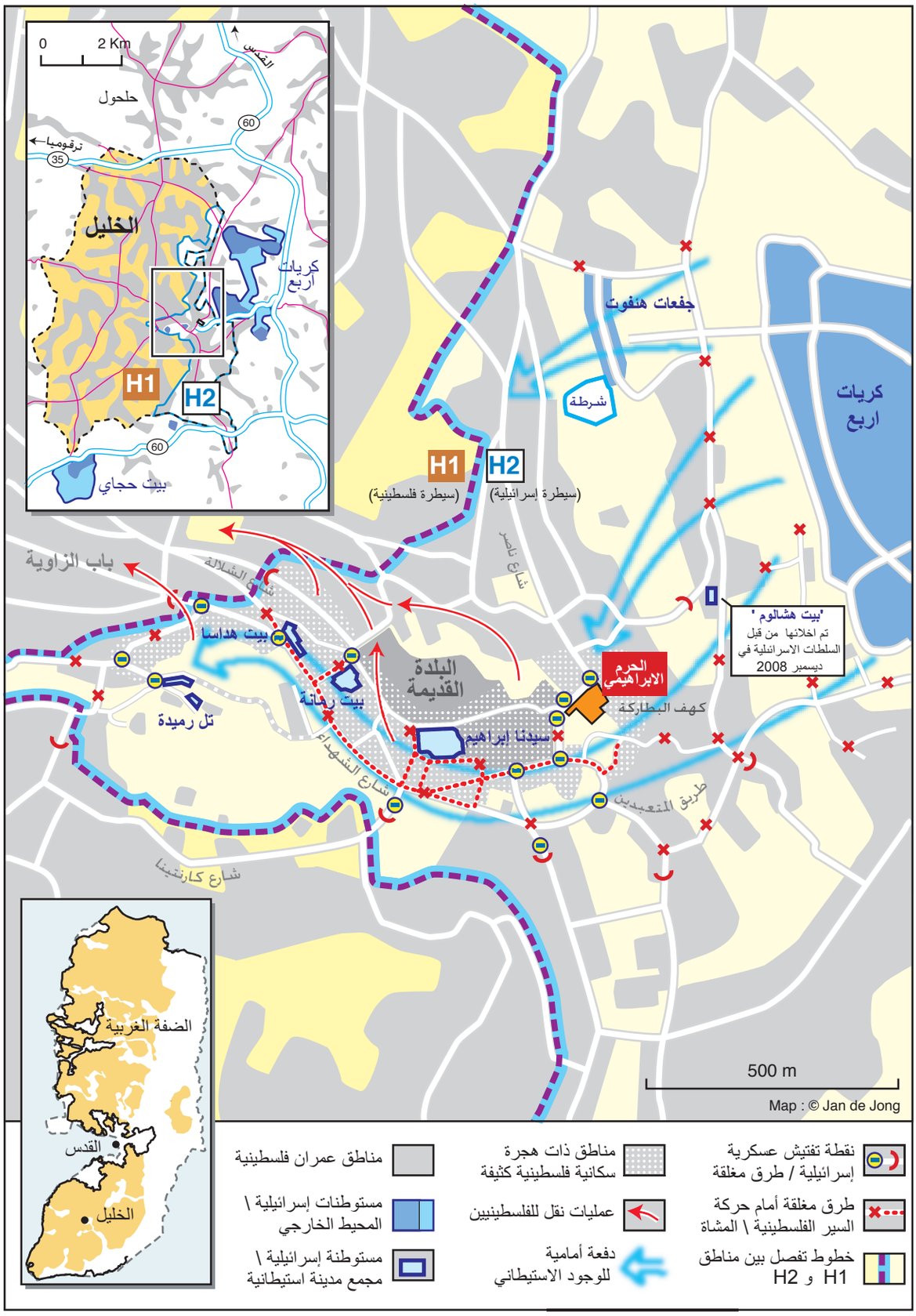

وادي الأردن

إن وادي الأردن هو الأرض التي تمتد مسافة تزيد عن (٢,٤٠٠) كم٢ من البحر الميت في الجنوب إلى بيسان في الشمال، على طول الجسر الذي يمتد بين الضفة الغربية والأردن ويقع تحت مستوى البحر تماماً. ويشكل وادي الأردن ٢٨.٥% من كامل أراضي الضفة الغربية.[١] يقع ٨٧% من وادي الأردن في المنطقة ج، ويشكل ٤٢% من كافة هذه المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل بالكامل.[٢] ويتضمن ما تبقى من وادي الأردن –التي تقع في المنطق أ أو ب– مناطق لمجتمعات فلسطينية ومدينة أريحا. يعد وادي الأردن أكثر الأماكن الخصبة والغنية بالموارد في الضفة الغربية. إن منطقة "الأغوار" الفلسطينية على نهر الأردن معروفة بمنتجاتها الزراعية الغنية والمناخ الدافئ ومصادر المياه الوفيرة، وتجذب السياح لاحتوائها على أكثر من ٨٠ مكان تاريخي وحضاري.

منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٦٧، اتبعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إجراءات مختلفة لضم هذه الأراضي بحكم الأمر الواقع. وتمارس انتهاكات للمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، حيث يمنع الفلسطينيين فعلياً من تنمية مجتمعاتهم، وتدمر منازلهم بشكل منهجي، ويحرمون من الحصول على المياه، ويتم تقييد حريتهم في التنقل بشدة.[٣]

أقامت اسرائيل (٣٠) مستوطنة إسرائيلية وتسعة بؤر استيطانية في منطقة وادي الأردن، ويبلغ عدد المستوطنين في تلك المنطقة حوالي ١١،٠٠٠.[٤] علاوة على ذلك، تم الإعلان على أن ما يقارب ٢٠% من أراضي وادي الأردن محميات طبيعية (أربعة منها مفتوحة للجمهور فحسب). وقد وضعت إسرائيل نظاما للتصاريح وقيود مشددة على تنقل الفلسطينيين، حيث يجب أن يمروا عبر أربع نقاط تفتيش، وثمانية أكوام ترابية، وستة خنادق وأربعة بوابات زراعية. ولا يسمح للفلسطينيين الذين لا يقيمون في غور الأردن بدخول المنطقة.[٥] وتم الإعلان عن نحو ٤٦٪ من أراضي الأغوار مناطق عسكرية مغلقة، حيث أمرت المجتمعات الفلسطينيين بالرحيل. نتيجة لهذه السياسات، انخفض عدد السكان الفلسطينيين في وادي الأردن من (٣٢٠,٠٠٠) شخص في عام ١٩٦٧ إلى (٥٦,٠٠٠) شخص في عام ٢٠١١.[٦]

وتم الإعلان على أن نحو ٥٤٪ من أراضي وادي الأردن هي "أراضي دولة" وتستخدم لأغراض عسكرية، بينما تم الإعلان عن ٢٢٪ و ١٥,٥٪ من غور الأردن إما منطقة محمية وأن يتم استخدامها لمشاريع المستوطنات الإسرائيلية والبنية التحتية. على الرغم من أنه تتبقى ٨.٥٪ فقط من الأراضي متاحة للبلدات الفلسطينية والزراعة، إلا أن إسرائيل تكثف جهودها للحد من إقامة الفلسطينيين فيها[٧].

على خلاف منطقة القدس الشرقية التي يتم فيها الإعلان عن الضم رسمياً، تهدف السياسات غير القانونية الصامتة التي تتبعها إسرائيل في غور الأردن؛ مثل تشريد تهجير السكان من التجمعات الفلسطينية، إضافة إلى عزل المنطقة عن بقية الضفة الغربية، إلى استئصال السكان الفلسطينيين من المنطقة (ج) ونقلهم إلى المنطقة (أ) والمساهمة في الضم الفعلي للوادي إلى إسرائيل على أرض الواقع.[٨] في الواقع، أشار مؤيدو هذه السياسات إلى أنه ليس هناك ما يمنع إسرائيل من ضم غور الأردن وبأسرع وقت ممكن، حيث أنه على عكس حالة الفلسطينيين في الضفة الغربية الذين يبلغ عددهم (٢,٥) مليون مواطن، فإن الفلسطينيين في وادي الأردن والذين يبلغ عددهم (٦٠,٠٠٠) مواطن لا يشكلون مشكلة ديموغرافية.[٩]

بالرغم من أن أيهود أولمرت، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق قد اقترح في خطته في مفاوضات عام ٢٠٠٨ إخلاء المستوطنات اليهودية في منطقة غور الأردن وإرجاع الأراضي للفلسطينيين مقابل ضمانات أمنية إلا أن بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء بعده يجادل مرارا وتكرارا بأن الاعتبارات الأمنية من الممكن أن تستبعد الانسحاب الإسرائيلي من وادي الأردن بالرغم من أن اتفاقية السلام مع الفلسطينيين قد تذكر ذلك[١٠]. وقد أعلن بصورة قاطعة أن "إسرائيل لن تتخلى عن غور الأردن وأن إسرائيل لن توافق على الانسحاب من غور الأردن تحت أي اتفاق سلام موقع مع الفلسطينيين. وأنه من المهم – المهم تماما – أن تحتفظ إسرائيل بوجود عسكري طويل الأمد على طول نهر الأردن ".[١١]

وقد طرح عدد من وسطاء مفاوضات السلام عدة مقترحات مثل نشر قوات حفظ السلام للأمم المتحدة أو قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) لحراسة منطقة وادي الأردن ومن اجل التأكيد على أن إسرائيل لن تكون المسؤولة عن ذلك الأمر، واقترح آخرون خططاً لتأجير الأراضي للسماح ببقاء إسرائيل في غور الأردن لمدة عشر سنوات أو ما يقارب ذلك، من أجل "بناء الثقة" – كما يأملون – بين العرب واليهود.[١٢] ومع ذلك، يطالب نتنياهو بالتواجد العسكري الإسرائيلي على طول وادي الأردن لعشرات السنين، الأمر الذي يبرر مخاوف الفلسطينيين من "احتلال لا نهاية له '. في الواقع، يبدو أنه في حال إقامة دولة فلسطينية في المستقبل ، فإن رؤية نتنياهو لهذه الدولة تتمثل بإحاطتها بمنطقة تسيطر عليها إسرائيل على طول وادي الأردن.

الخريطة رقم ٦٩

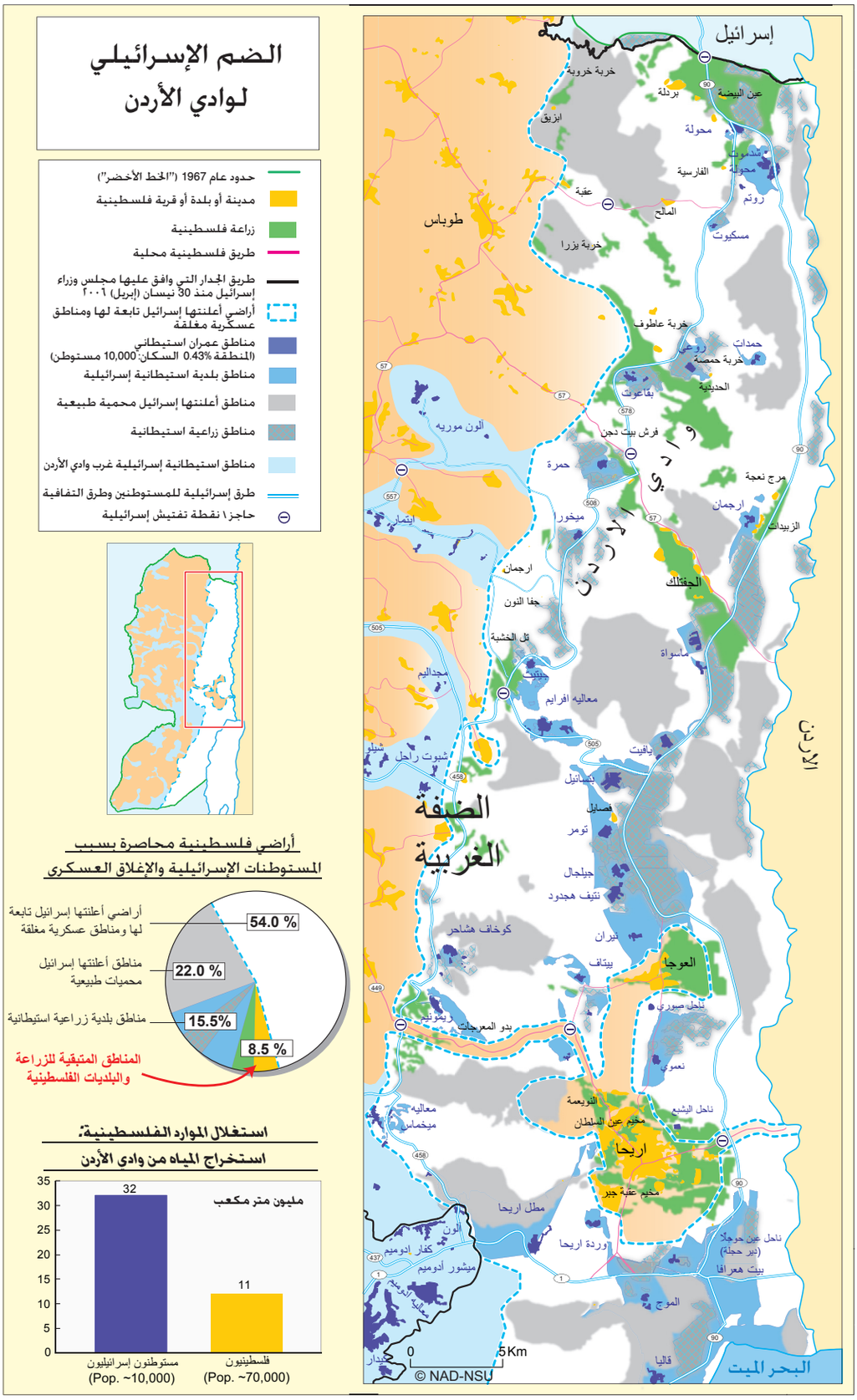

المناطق (ج)

قضى الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (أوسلو الثانية)، الموقع بتاريخ ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥، – كفترة انتقالية لمدة خمس سنوات – بتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى ثلاث مناطق مميزة في الضفة الغربية وهي المناطق (أ) و(ب) و(ج) لكل منها ترتيبات وسلطات أمنية وإدارية مختلفة كالتالي:

- المناطق (أ): تخضع للسيطرة الفلسطينية بالكامل، وهي مناطق حضارية بشكل أساسي (مدن وبلدات، مثل الخليل، ورام الله، ونابلس، وطولكرم، وقلقيلية): مع صلاحية حفظ الأمن الداخلي وانتشار دوريات تابعة لشرطة السلطة الفلسطينية في الشوارع.
- المناطق (ب): تخضع لسيطرة مدنية فلسطينية وأمنية إسرائيلية، وهي قرى ملاصقة للمدن الواقعة في المناطق (أ).
- المناطق المصنفة (ج): تواجد للجيش الإسرائيلي بالكامل وتقع تحت سيطرة إسرائيلية؛ وتشمل المستوطنات والطرق والمناطق الاستراتيجية والمناطق المجاورة لحدود "إسرائيل"! وتعتبر المناطق (ج) موطناً ل(١٥٠،٠٠٠) فلسطيني في أكثر من (٥٠٠) مجتمع مدني أهلي وحوالي (٣٢٥،٠٠٠) مستوطن إسرائيلي في أكثر من (٢٠٠) مستوطنة وبؤرة استيطانية[١]. وتحتوي على ٦٣٪ من الأراضي الأكثر خصوبة والغنية بالموارد الطبيعية في الضفة الغربية، ومعظم مساحة وادي الأردن الذي يحتوي على أكبر احتياطي أراضي (غير مأهولة) في الضفة الغربية وجزء كبير من مواردها الطبيعية[٢].

تهدف اتفاقيات أوسلو إلى نقل المناطق (ب) والمناطق (ج) بشكل تدريجي من السيطرة الإسرائيلية إلى الإدارة الفلسطينية أي المناطق (أ). وبالرغم من ذلك، لم يتم نقل أي من الأراضي الواقعة في المناطق (ج) إلى السلطة الفلسطينية وبقيت الضفة الغربية بالكامل أراضٍ محتلة إلى جانب المناطق (أ) (١٧.٢% من الضفة الغربية) و والمناطق (ب)(٢٣.٨%) والتي تتكون من ٢٢٧ مستوطنة غير متجاورة ومتقطعة عن بعضها البعض وبعيدة كذلك عن أراضيهم والموارد الأخرى. ما يقرب من ٤٠٪ من المناطق (ج) هي أراض فلسطينية خاصة تم بناء مستوطنات غير شرعية عليها.[٣]

تسيطر إسرائيل على البناء والتخطيط في المناطق (ج) بالكامل، وتم تخصيص ٧٠٪ منها (ما يقارب ٤٤٪ من الضفة الغربية) على نحو كبير لاستخدام المستوطنات، أو كمناطق إطلاق النار، أو محميات طبيعية[٤]، وبالتالي فهي محظورة على الفلسطينيين.[٥] وتفرض قيود على البناء في المنطقة المتبقية ٣٠٪ ، وشرعت استخدام أقل من ١٪ من المنطقة لتحقيق التنمية الفلسطينية، والكثير منها مبني بالفعل[٦].
إن الأهداف الإسرائيلية في المنطقة (ج) واضحة المعالم: طرد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين عن طريق جعل حياتهم لا تطاق مما يضطرهم إلى السعي لكسب رزقهم في المناطق(أ) و (ب). ويتم تدمير ما يقارب ٥٠٠–٦٠٠ مبنى فلسطيني سنويا في المناطق (ج)، كالملاجئ، والبنية التحتية للمياه، والمدارس، والعيادات، والمستودعات، وأكواخ الحيوانات[٧]، وترفض السلطات الإسرائيلية في نفس الوقت منح تصاريح بناء للفلسطينيين.[٨] ونتيجة لذلك، تراجعت كافة أشكال التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية وبات الآلاف من الفلسطينيين عرضة لخطر النزوح[٩].

تقع كافة المستوطنات الإسرائيلية في المناطق (ج)؛ باستثناء تلك التي تقع في القدس الشرقية وتضم منطقة البلدية الفعلية الخاصة بها نحو ٩.٣٪ من أراضي الضفة الغربية، ويرتفع هذا الرقم إلى ٤٠٪ إذا ما تم اخذ شبكة طرق المستوطنين والقيود المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى الأراضي بعين الاعتبار.[١٠] إن منطقة التوسع المخطط للمستوطنات الواقعة في المناطق (ج) أكبر بتسع مرات من المنطقة المبنية الفعلية.[١١] في عام ٢٠١٢، أصبح عدد المستوطنين في المناطق (ج) أكثر بثلاث مرات من عددهم في أوسلو، ليصل إلى (٣٥٠،٠٠٠) مستوطن – أي أكثر من ضعف السكان الفلسطينيين في المنطقة.[١٢] ويعيش العديد منهم في مناطق نائية وتحت ظروف دون المستوى المطلوب ولا يحصلون على فرص كافية من الخدمات الاجتماعية الأساسية والمساعدة.[١٣] ومع ذلك، تؤثر كذلك سياسات إسرائيل في المناطق (ج) على الفلسطينيين من المناطق الأخرى الذين يملكون الأراضي في المناطق (ج)، وسكان المناطق (ب) الذين تحيط بهم المناطق (ج)، وبصورة أعم، فهي تؤثر على سكان الضفة الغربية بأكملها الذين يواجهون انقطاعاً إقليمياً وقيوداً صارمة مفروضة على الوصول والتنمية[١٤].

ويعتقد العديد من المراقبين أن إسرائيل تسعى إلى ضم المناطق (ج) في نهاية المطاف، مع منح السكان الفلسطينيين في تلك المنطقة الجنسية الإسرائيلية. وقد أوصى تقرير اللجنة التي عينتها الحكومة التي اطلق عليها اسم لجنة ليفي، والذي نشر في شهر تموز (يوليو) ٢٠١٢، بالضم الفعلي لأكثر من نصف الضفة الغربية، وخلصت إلى أن إسرائيل لم تكن قوة محتلة وأن المستوطنات لم تكن غير قانونية، وأن البؤر الاستيطانية يجب أن تصبح قانونية. ووفقاً لاستطلاع حديث أجراه DIALOG، اعترض أغلبية كبيرة من الجمهور اليهودي (٦٩٪) على منح ٢.٥ مليون فلسطيني حق التصويت على ضم إسرائيل للضفة الغربية، وفضل ٧٤٪ طرقاً منفصلة للإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة الغربية. ويشير المسح الجغرافي/ المجتمعي إلى أن ثلث الإسرائيليين اليهود إلى نسبة ترتفع حتى ٥٠% أنهم يرغبون في العيش في دولة يمارس فيها "التمييز بشكل علني ورسمي" ضد مواطنيها العرب. وهناك استطلاعات للرأي يبين أن هناك أغلبية أكبر تريد العيش في "دولة فصل عنصري" في حال قررت إسرائيل ضم الضفة الغربية بالكامل.[١٥]

الخريطة رقم ٧٠

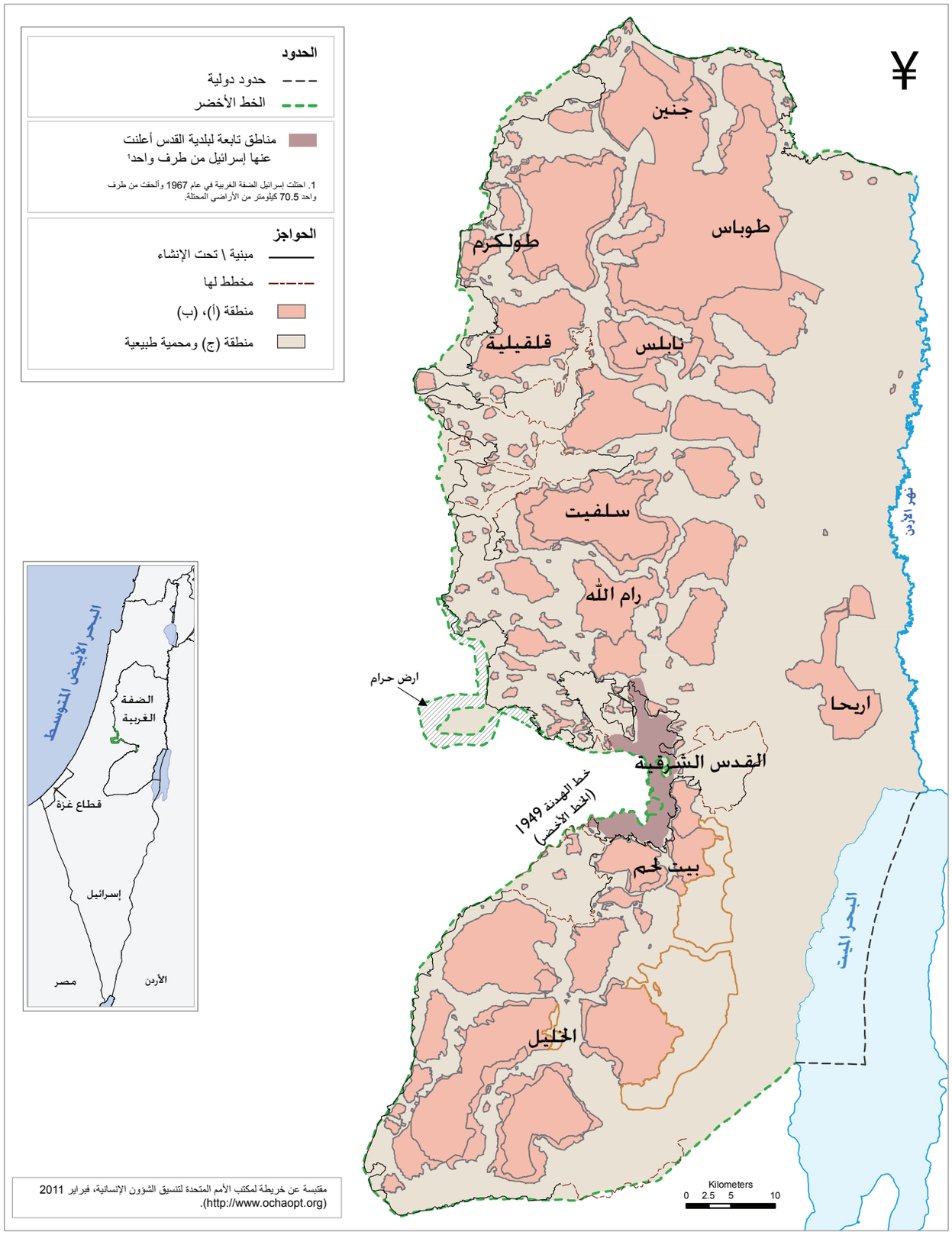

مقتبسة عن خريطة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فبراير 2011 (http://www.ochaopt.org).

حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات

قدمت جامعة الدول العربية إستراتيجية لمقاطعة إسرائيل عام ١٩٤٥ على نطاق واسع من أجل الدفاع عن القضية الفلسطينية عن طريق عدم شراء أو التعامل مع السلع والخدمات الصهيونية في فلسطين الانتداب.[١] بعد قرار تقسيم فلسطين والاعتراف بإسرائيل كدولة في عام ١٩٤٨، هذا وقد أعادت جامعة الدول العربية توجيه المقاطعة رسميا ضد إسرائيل إضافة إلى الشركاء والداعمين لها اقتصادياً. رغم أن الجامعة العربية لم توقف أو تجمد أبداً المقاطعة رسمياً، إلا أن العديد من أعضائها قد وقعوا اتفاقيات لإنهاء دعمهم لها.[٢] وجمدت القيادة الفلسطينية مسألة المقاطعة في ظل توقيع اتفاقات أوسلو (١٩٩٣-١٩٩٥) عندما التزمت منظمة التحرير الفلسطينية بالتعاون اقتصادياً مع إسرائيل (انظر خريطة ٢٧). والإجماع الإسرائيلي يعتقد أن تأثير المقاطعة محدود الآثار لأنها "تطبق بشكل متقطع وتنفذ بإبهام" فحسب.[٣]

على أثر انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠١ والدمار للأراضي الفلسطينية المحتلة ، بدأ الفلسطينيون يبحثون عن استراتيجيات جديدة تعتمد على "المقاومة السلمية" وتهدف إلى الضغط على إسرائيل لقبول إقامة دولة فلسطينية مستقلة، حيث أن بدائل ذلك يعني نتائج عكسية.[٤] إن فكرة حملة المقاطعة الشعبية التي تستهدف إسرائيل اكتسبت شعبية بسرعة وكانت نتيجتها دعوات أولية للمقاطعات الأكاديمية والثقافية في عام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، والذي وضع الأساس[٥] لإنشاء "الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PACBI) "في نيسان (أبريل) ٢٠٠٦ ودعوتها الرسمية للمقاطعة بعد شهرين.

في ٩ تموز (يوليو) ٢٠٠٥، بعد سنة واحدة بالتحديد من إصدار محكمة العدل الدولية رأياً استشاريا يدعو إسرائيل إلى إزالة جدار الفصل في الضفة الغربية باعتباره غير قانوني بموجب القانون الدولي، وبعد أن تم استكمال الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PACBI) بواسطة حملة المقاطعة الاقتصادية بشكل عام عندما أصدر ائتلاف من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الفلسطيني دعوة إلى "المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات [BDS] ضد إسرائيل حتى تنصاع للقانون الدولي والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان[٦]." دعت حركة (BDS) منظمات المجتمع المدني والأفراد في جميع أنحاء العالم للبدء في دعم مثل هذه "الإجراءات العقابية غير العنيفة" – التي تشبه المقاطعة الدولية لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في النصف الثاني من القرن ٢٠ إلى أن تعترف إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتمتثل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، عن طريق أولاً "إنهاء احتلالها واستعمارها لكل الأراضي العربية وتفكيك الجدار"، وثانيا "الاعتراف بالحق الأساسي بالمساواة الكاملة لمواطنيها العرب الفلسطينيين" وثالثا "احترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم كما هو منصوص عليه في قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ ".[٧]

أيدت حوالي (١٧٠) جمعية ومؤسسة من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني الدعوة إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) ، بما في ذلك "جميع الأحزاب السياسية الرئيسية، وجمعيات حقوق اللاجئين واتحادات نقابات العمل والاتحادات النسائية، وشبكات المنظمات غير الحكومية، وتقريبا كافة المنظمات الشعبية."[٨] وازدادت الحاجة إلى نوع من التنسيق العام مع نمو حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، مما قاد الداعمين إلى تنظيم أول مؤتمر فلسطيني للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧،[٩] والتي بدورها أدت إلى إنشاء اللجنة الوطنية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BNC) المكلفة بتنسيق حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS).[١٠]

لم تحظ حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) بدعم واضح من أي حكومة رسمية حتى عام ٢٠١٤ ، إلا أن الحزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) الحاكم في جنوب أفريقيا قد أعلن عن تقديم الدعم للحركة في عام ٢٠١٢،[١١] كما تم تأييد حركة (BDS) من قبل العديد من الشخصيات البارزة، والحركات الشعبية والمنظمات غير الحكومية، والشركات، والكنائس، والمؤسسات الأكاديمية في جميع أنحاء العالم[١٢] .وقد أعرب عدد من الاتحادات النقابية الوطنية أيضا عن دعمهم لBDS، بما في ذلك بلجيكا والبرازيل وايرلندا والنرويج واسكتلندا وجنوب أفريقيا والسويد والمملكة المتحدة، وكذلك المنظمة الإقليمية الأفريقية الاتحاد الدولي لنقابات العمال (ITUC-Africa)، الذي يمثل ٥٦ اتحادات نقابية وطنية من ٤٥ دولة[١٣] .

وقد واجهت حملة (BDS) هجوماً سياسياً وإعلامياً شديداً من قبل إسرائيل، واتهمها نتنياهو، رئيس الحكومة بترويجها لمعاداة السامية وتدمير "الدولة اليهودية".[١٤] كما تعارض حكومة الولايات المتحدة الحركة.[١٥] ومن ضمن الإدارات الوطنية الأخرى التي عبرت عن معارضتها لحملة (BDS): أستراليا وكندا والدنمرك وفرنسا وألمانيا وايرلندا والسويد.[١٦] ورغم أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد انتقد حركة (BDS) لمقاطعتها إسرائيل بالكامل، إلا أنه دعا المجتمع الدولي إلى مقاطعة الشركات العاملة في المستوطنات الإسرائيلية[١٧]. وبالمثل، فقد عارضت حكومات المملكة المتحدة وهولندا والنرويج ورومانيا المقاطعة الكاملة لإسرائيل، رغم أنها لم تشجع الشركات الوطنية و/ أو العمال على العمل في المستوطنات الإسرائيلية.[١٨] إضافة إلى ذلك، اعتمد الاتحاد الأوروبي في تموز (يوليو) ٢٠١٣ سياسة جديدة من مبادئ توجيهية بشأن التعاون الاقتصادي مع إسرائيل، التي تنص على أن الاتحاد الأوروبي لن يمول الهيئات الإسرائيلية التي تعمل داخل المستوطنات.[١٩]

رغم أن المعارضين لحملة (BDS) قد اتهموا الحملة بدعوتها لمعاداة السامية[٢٠] وتدمير إسرائيل، إلا أن مؤيديها أكدوا أن الحركة تعارض التمييز بكاف أشكاله وتدعم التوصل إلى حل سلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلا أنها "لا تتبنى أي صيغة محددة وتبتعد عن نقاش الدولة الواحدة مقابل حل الدولتين"[٢١] .تضم حركة BDS حاليا مؤيدي حل الدولة الواحدة و مؤيدي حل الدولتين للصراع[٢٢] .

الخريطة رقم ٧١

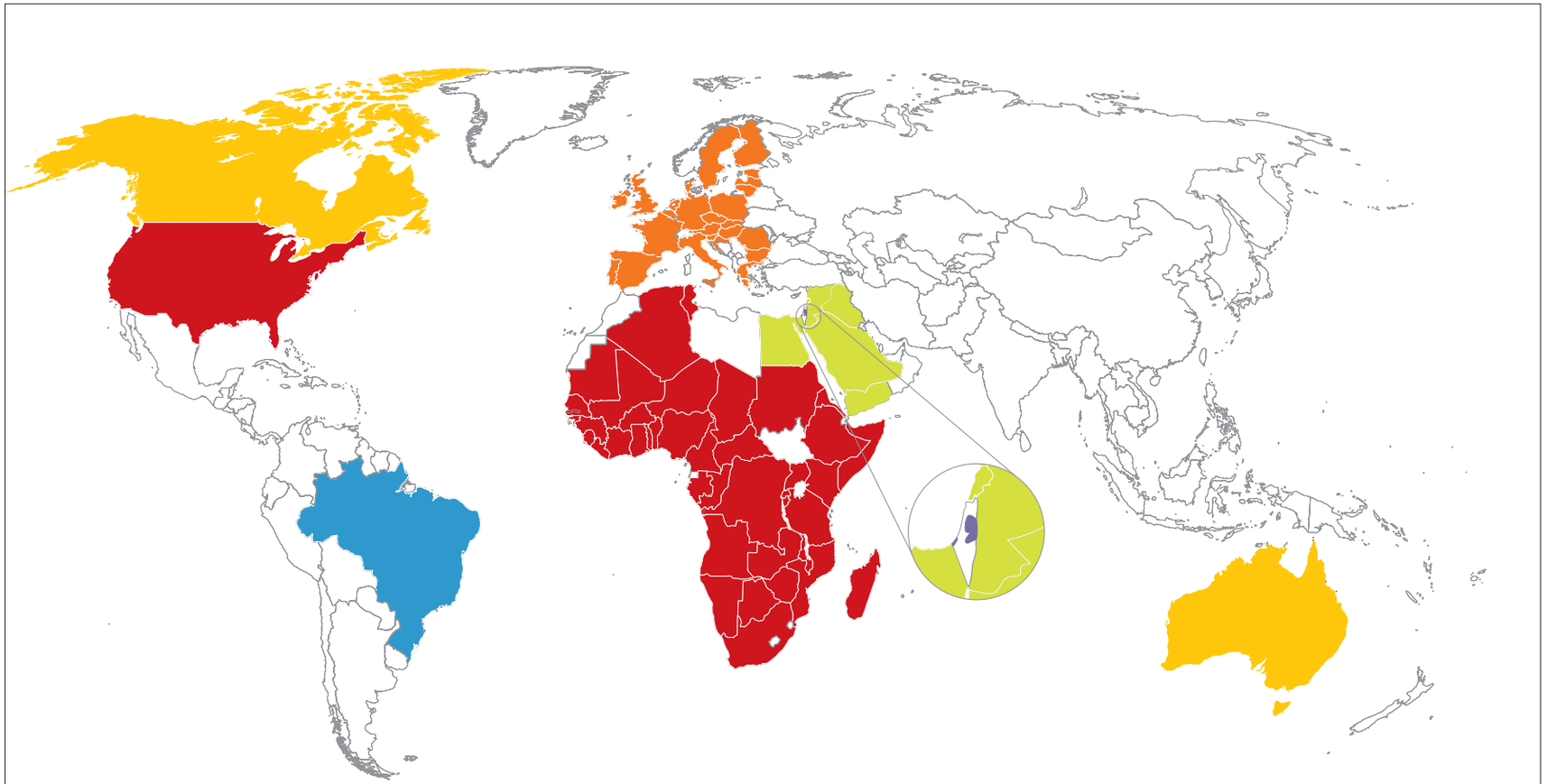

- بلدان تابعة للاتحاد التجاري الكونفدرالي الدولي – إفريقيا*
- حكومات معارضة لحركة المقاطعة وسحب الاستثمار وفرض العقوبات**
- دول الاتحاد الأوروبي الخاضعة لتعليمات الاتحاد الأوروبي بما يخص التعاون الاقتصادي مع إسرائيل. تنص التعليمات على حتمية التزام أي طرف إسرائيلي يرغب بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي أن يقدم دليلاً على عدم وجود أي صلة له مع مناطق خارج حدود ١٩٦٧ (الضفة الغربية والقدس الشرقية ومرتفعات الجولان).***
- تعارض السلطة الفلسطينية المقاطعة الكلية لإسرائيل وتدعم مقاطعة المستوطنات.
- ١٩٤٥، جامعة الدول العربية****
- اتحادات نقابات عمال تدعم حركة المقاطعة وسحب الاستثمار وفرض العقوبات

*بالإضافة إلى كون جنوب إفريقيا جزء من الاتحاد التجاري الكونفدرالي الدولي فإن اتحاد نقابة العمال الوطني فيها يدعم حملة المقاطعة كما ويدعمها حزب الكونغرس الوطني الإفريقي وهو الحزب الحاكم.

**إلا أن دعم الشعب الأمريكي لحركة المقاطعة وسحب الاستثمار وفرض العقوبات يتجلى في عدة أمثلة من بينها حادثة رابطة الدراسات الأمريكية التي ولدت ردة فعل عنيفة عندما صوتت في العام ٢٠١٣ لصالح مقاطعة مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل تنديداً بالسياسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. وفي عام ٢٠١٤ صوتت الكنيسة المشيخية وهي واحدة من كبرى المحافل الدينية في الولايات المتحدة الأمريكية على مقاطعة ثلاثة شركات (كاتابيلار وهيو - باكتد وماتارولا سولشنز) الذين يزودون إسرائيل بمواد تستخدم في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

***هنالك العديد من الاختلافات في مواقف دول الاتحاد الأوروبي بما يتعلق بحركة المقاطعة وسحب الاستثمار وفرض العقوبات فكل من حكومات بريطانيا وهولندا ورومانيا وفنلندا والسويد وايرلندا والنرويج تعارض المقاطعة الكلية وتشجع مقاطعة المستوطنات الإسرائيلية الغير قانونية. أما اتحادات نقابات العمال في كل من بريطانيا والنرويج وسكوتلندا والسويد وفنلندا وأيرلندا وبلجيكا فتدعم المقاطعة. أما حكومتي فرنسا وألمانيا فتعارضان المقاطعة بشكل كلي.

****في الوقت الحالي وقعت عدة دول أعضاء على اتفاقيات تنهي دعمها لمقاطعة إسرائيل.

اعتراف الأمم المتحدة

يعود نضال الشعب الفلسطيني من أجل الاستقلال إلى القرن التاسع عشر على الأقل، حيث أصبح العرب الفلسطينيون من رواد الحركة الوطنية العربية التي تنادي بالحرية والاستقلال عن الدولة العثمانية.[١] وخلال سنوات الانتداب البريطاني، كانت المعارضة الفلسطينية ضد الهجرة الصهيونية ووعد بلفور وفرض الانتداب البريطاني بمثابة محفز قوي لتعزيز الوعي الوطني الفلسطيني وتطوير حركة فلسطينية قومية.[٢] وبرزت الحركة الوطنية الفلسطينية مجدداً بعد حرب ١٩٤٨/ النكبة (انظر خريطة ١٢)، وتشكل على أثرها أحزاب سياسية وحركات مقاومة مختلفة، وأدت كذلك إلى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ التي غدت مرجعية وطنية وتجسيد للأماني الوطنية في الحرية والاستقلال وجرى الاعتراف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.[٣]

ساهم التراجع الشعبي بشعارات القومية العربية عقب حرب الأيام الستة الكارثية التي اندلعت عام ١٩٦٧ والاحتلال اللاحق للقوات الإسرائيلية للضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة (بالإضافة إلى شبه جزيرة سيناء المصرية ومرتفعات الجولان السورية) في قصر معارك المقاومة الوطنية من أجل التحرر على الفلسطينيين. وخلال السبعينيات من القرن العشرين، بدأت منظمة التحرير الفلسطينية بتطوير بنية تحتية مؤسساتية لدعم إقامة الدولة الفلسطينية المستقبلية، وبدأت كذلك بالحصول ببطئ على الاعتراف الدولي خلال السبعينيات والثمانيات من القرن العشرين.[٤]

وعلى أثر الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ وبداية "الاشتباك التفاوضي" الفلسطيني – الإسرائيلي، أعلن الملك حسين في عام ١٩٨٨ "قرار فك الارتباط" مع الضفة الغربية باستثناء القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية وتولت منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية قضايا ومواطني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتم الإعلان عن وثيقة "الاستقلال الفلسطيني" وقيام دولة فلسطين المستقلة في تشرين الثاني (نوفمبر) في مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام ١٩٨٨. وقد كانت بدايات "مفاوضات" أوسلو ١٩٩٣ التي سجلت اعتراف متبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والاتفاق على مرحلة حكم سياسي ذاتي محدود للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ومزيد من الاعتراف الدولي لتطلعاتهم الوطنية[٥].

إن فشل اتفاق أوسلو وقمة كامب دافيد عام ٢٠٠٠ إلى جانب اندلاع الانتفاضة الثانية "الأقصى" في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ جعل المجتمع الدولي يدرك حقيقة أن قيام دولة فلسطينية أمر ضروري لتحقيق السلام، إلا أن إسرائيل استمرت في فرض "حقائق على أرض الواقع" للحيلولة دون قيام الدولة الفلسطينية، وأدت هذه الإستراتيجية الإسرائيلية إلى إفساد وإفشال كافة محادثات السلام والمبادرات اللاحقة.[٦]

هذا وقد نجحت الجهود الفلسطينية في البناء المؤسساتي الفلسطيني في وضع الأساس لإنشاء دولة على أرض الواقع[٧] وأشاد بها المجتمع الدولي،[٨] بالإضافة إلى انهيار محادثات السلام الإسرائيلية– الفلسطينية المباشرة عام ٢٠١٠ التي دفعت القيادة الفلسطينية على العمل على خطة بديلة لإقامة الدولة من شأنها تجاوز الجمود الذي تواجهه عملية السلام عن طريق السعي وراء اعتراف جماعي في الأمم المتحدة.[٩] وأكد الرئيس محمود عباس في أيار (مايو) ٢٠١١ على هذا الهدف وتم إطلاق حملة للحصول على دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. انتقدت إسرائيل والولايات المتحدة هذا النهج الفلسطيني الجديد، ونظموا حملة مضادة كان هدفها إقناع أعضاء الأمم المتحدة بعرقلة المحاولة الفلسطينية. ورغم أن أنه أصبح من الواضح أن فلسطين كادت أن تخسر المعركة الدبلوماسية عندما وقف الاتحاد الأوروبي إلى جانب الولايات المتحدة وإسرائيل،[١٠] إلا أن الرئيس محمود عباس قدم في ٢٣ (أيلول) سبتمبر ٢٠١١ طلباً رسمياً لقبول فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة استناداً إلى الحدود التي تم الاتفاق عليها في ٤ حزيران (يوليو) ١٩٦٧، مع القدس عاصمة لها.

وفقاً لقواعد الأمم المتحدة، يحتاج الطلب إلى دعم من مجلس الأمن الدولي قبل أن تصوت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومع ذلك، في حال لم تحصل فلسطين على تأييد تسعة من أعضاء مجلس الأمن على الأقل، فإن الفيتو الأمريكي سيمنع بالتأكيد تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ويمكن الاستنتاج من إعلانات وتقارير وسائل الإعلام الرسمية السابقة أن طلب الفلسطينيين كان مدعوماً من قبل ثمانية أعضاء من مجلس الأمن الدولي فحسب. وعليه، اتفقت القيادة الفلسطينية في نهاية المطاف على عدم الذهاب للتصويت في مجلس الأمن الدولي،[١١] ووفقا لبعض تيارات المعارضة الفلسطينية فقد فقد الفلسطينيون بذلك فرصة في مواجهة الولايات المتحدة وسياستها المنحازة لإسرائيل.[١٢] وبعد ذلك، واصلت القيادة الفلسطينية خطواتها الدبلوماسية نحو هدفها، وقررت التقدم بطلب للحصول على صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة بعد أن أدركت أن الوقت ينفذ وأن إنجازات البناء المؤسساتي نحو بناء دولة مستقلة يمكن أن يعرقل بسبب استمرار الوضع الراهن.[١٣]

على الرغم من أن الفكرة الكامنة وراء إستراتيجية القيادة الفلسطينية كان وضع المفاوضين الفلسطينيين على قدم المساواة مع نظرائهم الإسرائيليين خلال المحادثات في المستقبل والسماح لفلسطين بالانضمام إلى المعاهدات والمنظمات الدولية من قبل هذا النموذج المحدود لاعتراف الأمم المتحدة، إلا أن الجمهور الفلسطيني كان متشككاً إلى حد كبير حول نتائج الإستراتيجية الجديدة[١٤].

أمّا بخصوص طلب عام ٢٠١١ للحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، فتصدت الجهود الأمريكية والإسرائيلية لحملة جماعة الضغط التابعة للسلطة الفلسطينية بطلب حصول دولتهم على صفة دولة غير العضو. ومع ذلك، فقد اكتسب الفلسطينيون زيادة في الدعم الدولي لطلبهم للانضمام للأمم المتحدة، وخاصة بعد أن شنت إسرائيل عدوانها "عملية عمود الدفاع" على قطاع غزة في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٢.[١٤] وحقق الطلب الفلسطيني نجاحاً عندما تم تقديمه إلى الجمعية العامة للحصول على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٢، مع الحصول على (١٣٨) صوتاً لصالح القرار من قبل أعضاء من الأمم المتحدة ، في حين امتنعت (٤١) دولة عن التصويت وصوتت (٩) دول فقط ضد الطلب.[١٥] وعليه، وبعد مرور ٦٥ عاما على قرار التقسيم رقم ١٨١ الذي صدر في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ من قبل الأمم المتحدة، فقد اعترف المجتمع الدولي رسميا بفلسطين كدولة – وإن كانت لا تزال دولة تحت الاحتلال ومع أن احتمالات تحقيق استقلالها بعيدة نظراً للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي الجاري وخضوع الأراضي والحقوق الفلسطينية للسلطات الإسرائيلية.[١٦] إن تسجيل المكانة الدولية والدبلوماسية لدولة فلسطين لها قيمة أخلاقية ومعنوية ذات رمزية كبيرة، وستكون كأداة ضغط دولية ضد إسرائيل، ولديها الآن إمكانية الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، حيث يمكن رفع دعوى للطعن قانونيا باستمرار احتلال إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.[١٧]

الخريطة رقم ٧٢
الأمم المتحدة تعترف
بدولة فلسطين
138
دولة من الدول الأعضاء في الأمم
المتحدة تعترف بدولة فلسطين
يمتلك الشعب الفلسطيني الحق بالحرية والاستقلال وتقرير المصير.
November, 2012 © NAD-NSU
تيمور الشرقية
جزر سليمان
سانت لوسيا
عمان
ميانمار
جزر المالديف
ترينيداد وتوباغو
الصومال
سانت فنسنت والجرينادين
باكستان
نامبيا
مالي
تونس
جنوب إفريقيا
ساو تومي وبرينسيب
البيرو
نيبال
مالطا
تركيا
إسبانيا
السعودية
الفلبين
نيوزيلاندا
موريتانيا
ليسوتو
جامايكا
تركمانستان
سريلانكا
السودان
توفالو
أوغندا
سورينام
جنوب السودان
الامارات العربية المتحدة
أوروغواي
سوازيلاند
أوزبكستان
السويد
فنزويلا
سويسرا
الفيتنام
سوريا
اليمن
طاجقستان
زامبيا
صربيا
تنزانيا
قطر
زيمبابوي
نيكاراجوا
تايلاندا
البرتغال
جمهورية سيراليون
السنغال
سانت كيتس ونيفيس
موريشيوس
النرويج
ليبيا
موزمبيق
الكويت
ماليزيا
اليابان
لبنان
إيران
كينيا
جرينادا
إيطاليا
إثيوبيا
غويانا
جيبوتي
الغابون
الصين
كوريا الشمالية
بلجيكا
كوستا ريكا
بليز
بنين
جزر القمر
بوتان
دومينيكا
جمهورية الكونغو
فنلندا
جمهورية الدومنيكان
غينيا
فرنسا
غينيا بيساو
العراق
ايرلندا
الأردن
كازاخستان
قرغيزستان
لاوس
ليختنشتاين
لوكسمبرغ
المكسيك
المغرب
النيجر
نيجيريا
روسيا
سيشيل
بلاروس
تشيلي
تشاد
جمهورية افريقيا الوسطى
الرأس الأخضر
كمبوديا
بوروندي
بوركينا فاسو
الأرجنتين
أرمينيا
النمسا
أذربيجان
البحرين
بنغلادش
بروناي
انتيغوا وباربودا
الدنمارك
إرتيريا
اليونان
اندونيسيا
الهند
أيسلندا
جورجيا
مصر
السلفادور
غانا
قبرص
البرازيل
كوبا
بوتسوانا
بوليفيا
الجزائر
الجولا
الإكوادور
غامبيا
ساحل العاج
هندوراس
أفغانستان

ملاحظات على الفصل السادس
الخرائط (٦٤ – ٧٢)

الخريطة ٦٥

[١] يشار أيضاً إلى الدول الواقعة على الضفاف أو الشواطئ في المعاهدات والقوانين الدولية بـالدول الواقعة على "حوض مائي" أو "الدول المشتركة في مجرى مائي". راجع الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، نشرة المياه – نشرة خاصة، تموز ٢٠٠٢، ص ١.

[٢] بموجب القانون العرفي الدولي، وفي الأحوال الطبيعية، تتمتع الدول المشتركة في حوض مائي بحق "الاستخدام المتساوي والمعقول للموارد المائية المشتركة"، حيث يتوقع منها "التعاون والتفاوض" ومراعاة "واجب التشاور المسبق (مع دول الضفاف الأخرى)"، ويحظر عليها التسبب في أي "ضرر ملموس" لموارد الدول المشتركة في الحوض. إن الاحتلال الحربي الإسرائيلي لهضبة الجولان السورية والأراضي الفلسطينية جعلها بالإضافة لذلك خاضعة لمعاهدة لاهاي لعام ١٩١٠ ومعاهدة جنيف لعام ١٩٤٩. وهذه المعاهدات تلزم القوة المحتلة "بحماية الموارد الطبيعية للبلد الخاضع للاحتلال وسد حاجة المواطنين الأصليين من تلك الموارد". ملخص القواعد القانونية والمعاهدات، المصدر السابق، ص ٧.

[٣] جميع الإحصاءات المذكورة وردت في نشرة الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، المياه – نشرة خاصة.

[٤] Sundeep, Waslekar, The Blue Peace: Rethinking Middle East water, Mumbai: Strategic Foresight Group, 2011.

[٥] المصدر السابق، الصفحات ١-٢.

[٦] See note 2.

[٧] PASSIA, Water & Environment, Diary 2014, p. 369.

الخريطة ٦٦

[١] PWA, *National Sector Strategy for Water and Waste Water in Palestine 2011-2013*, March 2010.

[٢] *Ibid.*

[٣] PCBS, *Press Release on World Water Day*, March 2011 and 2013.

[٤] PASSIA, Water & Environment, *Diary 2014*, p. 371.

[٥] ومن الأمثلة المتطرفة على السعي للسيطرة على المصادر الطبيعية في الضفة الغربية مثال مستوطنتي غانيم وكاديم شرقي مدينة جنين حيث يبلغ تعداد السكان في هاتين المنطقتين ٣٠٦ (منذ ٢٠٠١) إلا أن موقعهما مباشرة فوق حوض الجبل الشمالي الشرقي قد أمن سيطرة إسرائيل على غالبية مخزون الحوض الذي يبلغ ١٤٥ مليون متر مكعب سنويا ويستمر موقعهما في حماية ٢٢% من كل المياه الجوفية التي تستغلها إسرائيل في الضفة الغربية. هاتان المستوطنتان المعزولتان كانتا مسئولتان معاً عن "تبرير" سيطرة إسرائيل على معظم المناطق الفلسطينية المحيطة خلال فترة أسلو. ويدخل المستوطنون أنفسهم ضمن الأقليات الصغيرة من المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين يطالبون حكومتهم بشكل متكرر بإجلائهم وتعويضهم إلا أن المياه الإسرائيلية في تلك المنطقة تجعل مطالبهم في تضاد مع الأجندة الوطنية فهم مفتاح إسرائيل للسيطرة على الأرض والمياه.
See PALDIS–LDC, *Ideological Settlement in the West Bank: Areas of Exclusion Enforced upon the Palestinian Population*, pp. 30-31.

[٦] Settler-Palestinian consumption calculated according to 2000-2001 population and consumption figures. See PCBS population data, cited in PASSIA, *Diary 2002*, p. 263; Also PWA and Israeli CBS consumption data, cited in PASSIA, *Water - Special Bulletin,* p. 3.

[٧] PWA, *Palestine: The Right to Water*, 2012

[٨] Gvirtzman, Haim, *Maps of Israeli Interests in Judea and Samaria Determining the Extent of Additional Withdrawals*. Online: http://www.biu.ac.il/SOC/besa/books/maps.htm, 1998.

[٩] Human Rights Watch, *Separate and Unequal- Israel's Discriminatory Treatment of Palestinians in the Occupied Palestinian Territories*, Dec. 2010.

[١٠] PLO-NAD. Barrier to Peace: Assessment of Israel's Wall Route, July 2008

[١١] ARIJ, Water Resources Allocation in the OPT: responding to Israeli Claims, 2012, http://www.arij.org/files/water.pdf.

[١٢] CEPR, *CEPR Memo: Agriculture in Palestine: a post-Oslo analysis*, 2012, p.1 http://thecepr.org/images/stories/pdf/memo%20agriculture.pdf, and PASSIA Diary 2014, p. 378.

[١٣] المياه المفقودة – وصل التسرب من أنابيب المياه العادمة و مرافق صهاريج التخزين ووصلات الخدمات إلى ٣٠% من مخزون المياه المحلي في الضفة الغربية و٤٤% في قطاع غزة.
see PWA, *Annual Status Report,* December 2012.

[١٤] يبلغ معدل الاستهلاك المحلي للفرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ٢٠٠٠ ما بين ٥٠ – ٧٠ لتر في اليوم بينما استمتعت إسرائيل بمعدل ٣٥٠ لتر في اليوم. إلا إن معدل استهلاك الفرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها استعمالات قطاعي الزراعة والصناعة وصل إلى ١١٥ متر مكعب في السنة مقارنة مع الأردن حيث وصل معدل استهلاك الفرد إلى ٢٣١ متر مكعب وفي إسرائيل ٣٧٥ متر مكعب وسوريا ٣٨٥ متر مكعب ولبنان ١,٢٠٠ متر مكعب.
World Bank figures from 1995 and 1999, cited in PASSIA, *Diary 2002*, p. 271.قدر البنك العالمي في الآونة الأخيرة أن الفلسطينيين في الضفة الغربية يستهلكون معدل ٥٠ لتر من المياه في اليوم (لتر مكعب في اليوم) بينما تذكر سلطة المياه الفلسطينية وصول المعدل إلى ٧٠ لتر مكعب في اليوم وأقل معدل يصل إلى ٢٠ لتر مكعب في اليوم في مناطق معينة مثل غور الأردن وتلال الخليل الجنوبية. ويقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني معدل استهلاك الفرد في اليوم من المياه بنسبة ١٣٥ لتر للفلسطينيين و٣٥٣ للإسرائيليين و٩٠٠ للمستوطنين.
الكميات اليومية للفلسطينيين تتراوح ما بين ٢٩٧.٦١ لتر مكعب في اليوم في محافظة أريحا (الأعلى) إلى حد أدنى يصل إلى ٤٧ لتر مكعب في اليوم في طوباس. See PCBS, *Press Release on World Water Day*, 2011.

الخريطة ٦٧

[١] UN Conciliation Commission for Palestine, *Final Report of the United Nations Economic Survey Mission for the Middle East: An Approach to Economic Development in the Middle East, Part I.*, 28 December 1949.

[٢] Abu Sitta, Salman, *The Palestinian Nakba 1948, The Register of Depopulated Localities in Palestine.* London: The Palestinian Return Centre, 2000. Benny Morris lists 369 ethnically cleansed Palestinian localities (see Morris, Benny, *The*

Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949. New York: Cambridge University Press, 1987), Walid Khalidi and a team of Palestinian researchers list 418 (see Khalidi, Walid, *All That Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948,* Institute for Palestine Studies, 1982).

[٣] *Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons (2008-2009),* Bethlehem: Badil Center, 2010.

[٤] من ضمنهم:
- حوالي (٢٠٠،٠٠٠) لاجئ انتقلوا من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية في الأردن، و(٩٥،٠٠٠) لاجئ مسجل لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.
- حوالي (١١٠،٠٠٠) لاجئ وفقا للمصادر السورية وليس أكثر من (٨٥،٠٠٠) لاجئ وفقا لمصادر إسرائيل ، ومن ضمنهم (١٧،٠٠٠) لاجئ مسجل لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.
- حوالي (٥٥،٠٠٠) لاجئ انتقلوا عبر قناة السويس أو سيناء، ومن ضمنهم (٥،٠٠٠) لاجئ مسجل لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في غزة.

See UN Doc. A/6797 of 15 September *1967*, point 159; also UN, Report of the Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, Official Records of the General Assembly, 22nd Session, Supplement No. 13, 1 July 1966-30 June 1967 (A/6713). New York, 1967.

[٥] Badil Resource Center for Palestinian Residency & Refugee Rights, *Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons*, 2008-2009, Appendix 1.1; Takkenberg, Lex, *The Status of Palestinian Refugees in International Law*. Oxford: Clarendon Press, 1998, p. 17. Israeli sources put the total number of refugees displaced for the first time in 1967 significantly lower at 140,000. See for instance, Efrat, Moshe, *The Palestinian Displaced Population from the West Bank and the Gaza Strip to the East Bank of Jordan*. Tel Aviv: Israeli International Institute for Applied Economic Policy Review, 1996.

[٦] Badil, *Factsheet: Background on Palestinian Refugees & IDPs,* May 2008.

[٧] Badil, *Survey of Palestinian Refugees and IDPs2008.*

[٨] وفقا للتعريف، يتم الإعتراف بأولائك الذي "كانت فلسطين مكان إقامتهم خلال الفترة ما بين ١ حزيران (يونيو) ١٩٤٦ حتى ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، والذي خسروا بيوتهم وسبل معيشتهم نتيجة لصراع عام ١٩٤٨"، والذين لجئوا إلى الأردن أولبنان أوسورية أوالضفة الغربية التي تحكمها الأردنية أو قطاع غزة التي تديرها مصر. إضافة إلى ذلك، فإن أحفاد اللاجئين الفلسطينيين الذكور مؤهلين للتسجيل.
For UNRWA's full eligibility rules see: http://www.unrwa.org/userfiles/2010011995652.pdf.

[٩] PCBS, *Press Release on International Refugee Day*, June 2013.

[١٠] UNRWA in Figures, July 2013.

[١١] In Palestine some 41% of refugees are under 15 years of age. PCBS, *Press Release on International Refugee Day*, June 2013.

[١٢] PCBS, *Special Bulletin on the 65th Anniversary of the Palestinian Nakba*, May 2013; PCBS, *Press Release on International Refugee Day*, June 2013.

[١٣] لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية، فإن معظم الحكومات العربية المضيفة لا تدعم فعلياً استقبال اللاجئين الفلسطينيين داخل مجتمعاتهم. تصل نسبة الفلسطينيين في الأردن إلى ٦٠٪ من السكان، إلا أن ١٨٪ فقط من اللاجئين المسجلين لدى الأونروا الذين يبلغ عددهم الفعلي (٢١٣٣٧٥٦) لاجئ يعيشون داخل المخيمات. (UNRWA in Figures, July 2013. As of March 2014). وحتى آذار (مارس) ٢٠١٤، تم تسجيل (١١،٤٣٨) لاجئ فلسطيني من سوريا لدى الأونروا في الأردن. (See UNRWA, Syria Crisis Response Update, Issue No. 71, 9 March 2014). وتم منح معظم اللاجئين في الأردن منذ عام ١٩٥٤ الجنسية ويتمتعون بحق العمل في كافة المجالات، بما في ذلك القطاع العام. كما يحق لهم التصويت والمشاركة على قدم المساواة في البرلمان الأردني. واستضافت سوريا ثاني أكبر مجتمع الفلسطيني مهجر، والذي يتكون بصورة رئيسية من لاجئي عام ١٩٤٨ القادمين من الشمال، إضافة إلى لاجئي عام ١٩٦٧ القادمين من مرتفعات الجولان. يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين اليوم (٥٤٦٦٤٦) لاجئ، ويعيش ٣٠٪ منهم في المخيمات (UNRWA in Figures, July 2013). ، كان ينظر إلى سوريا قبل الحرب الأهلية التي وقعت عام ٢٠١١ بأنها توفر أفضل الظروف عموماً للاجئين الفلسطينيين. إلا أنه نتيجة للحرب الأهلية في سوريا، أصبح الفلسطينيون ضحايا للمرة الثانية. حيث حسب التقدرات حتى آذار (مارس) ٢٠١٤ ، فإن نصف اللاجئين قد شردوا، حيث هجر (٢٧٠،٠٠٠) لاجئ داخل سوريا وشرد حوالي (٨٠،٠٠٠) لاجئ خارج حدودها (UNRWA, RSS in Syria, March 2014: http://www.unrwa.org/activity/rss-syria). من بين هؤلاء اللاجئين المهجرين، يعيش (٥١،٠٠٠) لاجئ في لبنان، (١١،٠٠٠) لاجئ في الأردن، (٥،٠٠٠) لاجئ في مصر وأعداد أقل في غزة، وتركيا، ودول أخرى. "UNRWA Syria Regional Crisis Response Plan 2014: A Briefing on Recent Developments," 23 January 2014). يواجه اللاجئون المسجلون في لبنان البالغ عددهم (٤٧٨٧٤٠) لاجئ القادمين من الجليل والمدن الساحلية في الأصل أقسى الظروف؛ حيث يعيش نصفهم في مخيمات، ويملكون وثائق سفر لبنانية ولكن بلا جنسية، ويتوجب عليهم الحصول على تصاريح عمل، ولا يسمح لهم بالعمل في القطاع العام و٢٠ مهنة. إضافة إلى ذلك، فهم لا يتمتعون بحق التملك أو وراثة الممتلكات أو فتح مشروع تجاري، ويحرمون كافة الحقوق الاجتماعية.

[١٤] وقد جاء في قرار الجمعية العمومية رقم ١٩٤ من بين جملة من الأمور بأن الجمعية "تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وكذلك عن كل فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات بحيث يعود الشيء إلى أصله وفقاً لمبادئ القانون الدولي والعدالة، بحيث يعوّض عن ذلك الفقدان أو الخسارة أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة".

[١٥] For details see PLO Negotiations Affairs Department, *Return and Compensation* (http://www.nad-plo.org/etemplate.php?id=44).

[١٦] "Kerry proposes return of 80,000 Palestinian refugees to Israel: official," 7 January 2014, http://news.xinhuanet.com/english/world/2014-01/07/c_133023026.htm

[١٧] Eichner, Itamar, "New details from peace talks: Americans offer parts of Negev to Palestinian refugees," *YNET*, 2 February 2014 (http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4483738,00.html).

[١٨] *Ibid*.

الخريطة ٦٨

[1] Hebron," Encyclopædia Britannica, 10 July 2013, at http://www.britannica.com/EBchecked/topic/259126/Hebron [accessed 04.06.2014].

[2] يعتقد كذلك أنه تم دفن سارة (زوجة إبراهيم) وربيكا (زوجة إسحق) وليا (زوجة يعقوب) هناك. ويعتقد المسلمون أن قبر يوسف (ابن يعقوب) يقع في المسجد الإبراهيمي أيضاً.

" *The Islamic Post*, 12 June 2013, at http://www.islamicpostonline.com/article/patriarchs_ibrahimi_mosque_sacred_muslims_christians_and_jews-522 [accessed 04.06.2014].

[3] See the *Glossary* on page XX of this book.

[4] See "Hebron," *Encyclopædia Britannica* and Cohen, H. "How the 1929 Hebron massacre invigorated the Zionist movement," *+972 Magazine*, 5 March 2013, at http://972mag.com/how-the-1929-hebron-massacre-invigorated-the-zionist-movement/67101/ [accessed 04.06.2014].

[5] "Hebron," *Encyclopædia Britannica*.

[6] Friedman, L. & Etkes, D., "Hebron - Settlements in Focus." October 2005, at http://peacenow.org.il/eng/content/hebron-settlements-focus [accessed 03.06.2014].

[7] "Hebron Settlements," Temporary International Presence in Hebron, at http://www.tiph.org/en/About_Hebron/Hebron_today/Settlements/ [accessed 03.06.2014].

[8] أدت مذبحة عام ١٩٩٤ كذلك إلى إنشاء التواجد الدولي المؤقت في الخليل (TIPH) ، وهي مجموعة من المراقبين الدوليين من ستة بلدان (الدنمرك وإيطاليا والنرويج والسويد وسويسرا وتركيا) وقد تم تكليفها من قبل إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية من أجل رصد التطورات في الخليل وكذلك "تعزيز الاستقرار واستعادة الحياة الطبيعية في المدينة".

" See "The Establishment of TIPH," Temporary International Presence in Hebron, at http://www.tiph.org/en/About_TIPH/TIPH_background/ [accessed 03.06.2014].

[9] Friedman, L. & Etkes, D. "Hebron - Settlements in Focus," Peace Now, October 2005.

[10] Paine, R. "Behind the Hebron Massacre, 1994," *Anthropology Today*, Vol. 11, No. 1 (February 1995), pp. 8-15.

[11] Wiles, R. "Remembering the Ibrahimi Mosque massacre," *Al Jazeera*, 24 February 2014, at http://www.aljazeera.com/indepth/inpictures/2014/02/remembering-ibrahimi-mosque-ma-2014223105915230233.html [accessed 03.06.2014].

[12] *Ibid*.

[13] "Hebron City Center," B'Tselem, 1 January 2011, at http://www.btselem.org/hebron [accessed 03.06.2014].

[14] *Ibid.*

[15] See Foundation for Middle East Peace, "Living Without a Solution – Forty Years of Occupation and Settlement," *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*, Vol. 17, No. 2 (May-June 2007) at http://www.fmep.org/reports/archive/vol.-17/no.-3/PDF [accessed 03.06.2014] and Klein, M. A. "50 Knesset Members Opposed Hebron Eviction - No Supreme Court Order For It Was Given," Zionist Organization of America, 12 December 2008, at http://zoa.org/2008/12/102324-50-knesset-members-opposed-hebron-eviction-no-supreme-court-order-for-it-was-given/ [accessed 03.06.2014].

[16] Foundation for Middle East Peace, "Living Without a Solution - Forty Years of Occupation and Settlement."

[17] Harel, A. "Hebron settler mob caught on video clashing with IDF troops," *Haaretz*, 20 November 2008, at http://www.haaretz.com/news/hebron-settler-mob-caught-on-video-clashing-with-idf-troops-1.285468 [accessed 03.06.2014].

[18] Weiss, E. "We'll go to war over Hebron house, warn settlers," *Ynet News*, 17 November 2008, at http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3623990,00.html [accessed 03.06.2014].

[19] See "A Disaster-in-the-Making: The (Potential) New Settlements in Hebron," Peace Now, 12 March 2014, at http://peacenow.org.il/eng/HebronContentionHouse [accessed 03.06.2014]; Harel, A. "Hebron settler mob caught on video clashing with IDF troops" and McCarthy, R. "Israeli forces evict settlers from disputed Hebron home," *The Guardian*, 4 December 2008, at http://www.theguardian.com/world/2008/dec/04/israel-hebron-eviction [accessed 03.06.2014].

[20] "A Disaster-in-the-Making: The (Potential) New Settlements in Hebron," *Peace Now*.

[21] *Ibid*.

[22] "Qiryat Arba," Central Bureau of Statistics, 2012, at http://www.cbs.gov.il/reader/pop_in_locs/pop_in_locs_e.html?MIval=%2Fpop_in_locs%2Fpop_in_locs_e.html&Name_e=QIRYAT+ARBA [accessed 03.06.2014].

[23] See "Hebron (Jewish settlement in Hebron)," Peace Now, at http://peacenow.org.il/eng/content/hebron-jewish-settlement-hebron [accessed 03.06.2014] and Wilder, D. "Responses to: Frequently Asked Questions about Hebron and Shuhada Street," *The Jewish Community of Hebron*, 23 February 2010, at http://www.hebron.com/english/article.php?id=632 [accessed 03.06.2014].

[24] Strickland, P. "Living in fear in Hebron," *Al Jazeera*, 18 February 2014, at http://www.aljazeera.com/indepth/features/2014/02/living-fear-hebron-2014218114052729956.html [accessed 03.06.2014].

[25] "The Humanitarian Impact of Israeli Settlements in Hebron City," UN OCHA oPt, November 2013, at http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_hebron_h2_factsheet_november_2013_english.pdf [accessed 03.06.2014].

[26] *Ibid*

[27] Activestills "PHOTOS: 20 years since Cave of the Patriarchs Massacre," *+972 Magazine*, 25 February 2014, at http://972mag.com/photos-20-years-ince-cave-of-the-patriarchs-massacre/87599/ [accessed 03.06.2014].

[28] "Hebron settlements make Palestinian life nearly impossible," *The Electronic Intifada*, 10 September 2007, at http://electronicintifada.net/content/hebron-settlements-make-palestinian-life-nearly-impossible/7138 [accessed 03.06.2014].

[29] "Hebron (Jewish settlement in Hebron)," Peace Now.

[30] "The Humanitarian Impact of Israeli Settlements in Hebron City," UN OCHA oPt.

[31] Strickland, P. "Living in fear in Hebron."

الخريطة ٦٩

[١] Ma'an Development Center, "Eye on the Jordan Valley," May 2007), at http://www.ochaopt.org/documents/opt_districtprofile_maan_jordanvalley_1_may_2007.pdf [accessed 28.04.2014]. See also http://www.jordanvalleysolidarity.org/index.php/info-maps-2/geography-population [accessed 28.04.2014].

[٢] B'Tselem, "Background on the Jordan Valley," http://www.btselem.org/jordan_valley [accessed 28.04.2014].

[٣] B'Tselem, "Background on the Jordan Valley," http://www.btselem.org/jordan_valley [accessed 28.04.2014].

[٤] Ibid

[٥] B'Tselem, "Israel has de fact annexed the Jordan Valley," 13 February 2006, at http://www.btselem.org/settlements/20060213_annexation_of_the_jordan_valley [accessed 25.06.2013]. See also, Donald Macintyre, "Israel 'has annexed Jordan Valley and shut out Palestinians," The Independent, 14 February 2006, at http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/israel-has-annexed-jordan-valley-and-shut-out-palestinians-466549.html [accessed 25.06.2013].

[٦] The Israeli Committee Against House Demolitions, "The Path to Annexation," 2011 Fact Sheet, at http://www.icahd.org/sites/default/files/jordan_f.pdf [accessed 24.06.2013].

[٧] The Economist, "A dry bone of contention," 25 November 2010, at http://www.economist.com/node/17581571/print?story_id=17581571 [accessed 24.06.2013].

[٨] Akiva Eldar, "Israel effectively annexes Palestinian land near Jordan Valley," Haaretz, 18 November 2011, at http://www.haaretz.com/print-edition/news/israel-effectively-annexes-palestinian-land-near-jordan-valley-1.396225 [accessed 24.06.2013]. See also Al Haq, "Written Statement to the Human Rights Council."

[٩] Michael Harris, "Israel should annex the Jordan Valley," The Jerusalem Post, 7 January 2013, at http://www.jpost.com/Opinion/Op-Ed-Contributors/Israel-should-annex-the-Jordan-Valley [accessed 25.06.2013].

[١٠] Jonathan Lis, "Netanyahu: Israel will never cede Jordan Valley," Haaretz, 2 March 2010, at http://www.haaretz.com/news/netanyahu-israel-will-never-cede-jordan-valley-1.266329 [accessed 25.06.2013].

[١١] In an address to the US Congress in May 2011, quoted in The Israeli Committee Against House Demolitions, "The Path to Annexation."

[١٢] The Economist, "A dry bone of contention."

الخريطة ٧٠

[١] See EU Heads of Missions report on Area C, December 2011, and OCHA, *Special Focus: Displacement and Insecurity in Area C of the West Bank,* August 2011.

[٢] لا يزال حاليا نحو ٩٠٪ من وادي الأردن مغلقا امام التنمية أمام (٦٥،٠٠٠) من الفلسطينيين المقيمين في ٢٩ مجتمع إضافة إلى (١٥،٠٠٠) من البدو ، في حين أن ٣٠ مستوطنة في تلك المنطقة التي يقطنها (٩،٤٠٠) مستوطن يقومون بزراعة محاصيل كثيفة الاستخدام للمياه من أجل التصدير ويتمتعون بحمامات السباحة.

[٣] http://peacenow.org/images/112106PNReport.pdf. According to Peace Now, in 2012 alone, construction for 6,676 residential settlement units was approved (compared to 1,607 units in 2011), see http://peacenow.org.il/eng/2012-summary.

[٤] توقعت مذكرة واي ريفر التي وقعت عام ١٩٩٨ أن يتم تسليم السلطة الفلسطينية احتياطي الأراضي (حوالي ٣٪ من الضفة الغربية) ليتم استخدامها ك "منطقة خضراء / محميات طبيعية،' ولكن لم يسمح للسلطة الفلسطينية للاستفادة من هذه المنطقة حتى الآن.

[٥] تمتلك السلطة الفلسطينية بعض السلطات بشأن تقديم الخدمات في المنطقة المصنفة (ج)، مثل الصحة والتعليم، باستثناء تلك الخدمات لتي تتطلب البنية التحتية والبناء.

[٦] تم رفض نحو (٩٤%) من طلبات الحصول على تصاريح لبناء البنية التحتية الفلسطينية في السنوات الأخيرة.

[٧] وفقا للحركة الإسرائيلية ضد هدم البيوت، فقد تم تدمير ٤٨٦ مبنى خلال عام ٢٠١١، ١٧١ منهم السكنية وتم تشريد ٨٨٧ شخص، أكثر من نصفهم من الأطفال (see ICAHD, *Demolitions Overview Table*, 26 Oct. 2011). وبالمثل، تنفذ عمليات هدم المنازل على مستوى لم يسبق له مثيل، إضافة إلى ما يقدر بنحو ٣،٠٠٠ أوامر هدم للبيوت التي بقيت من المجتمعات الفلسطينية من المنطقة المصنفة (ج)، (see OCHA, *Humanitarian Factsheet on Area C of the West Bank*, July 2011) ووفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تم هدم ما مجموعه ١،٥٧٠ مبنى في المنطقة المصنفة (ج) بين عامي ٢٠٠٩ وتموز (يوليو) ٢٠١٢، تاركة ٢،٣٧١ نازح (٢٧٥ في ٢٠٠٩، ٤٣٩ في ٢٠١٠، ٥٨٠ في ٢٠١١، و ٣٥٨ اعتبارا من تموز (يوليو) ٢٠١٢)؛ see The Displacement Working Group, OCHA, *The Monthly Humanitarian Monitor*, July 2012). وهدمت القوات الإسرائيلية بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١ كذلك أكثر من ١٠٠ أساس مياه وصرف صحي في الضفة الغربية. (See http://www.lifesource.ps/ english/water-in-palestine/area-c/; OHCHR news release, *West Bank: demolitions and attacks against Palestinians must stop – UN experts,* 27 September 2011).

[٨] من بين ٤٤٤ رخصة بناء قدمها الفلسطينيون في عام ٢٠١٠ في المنطقة المصنفة (ج)، تمت الموافقة على أربعة منها فحسب (أقل من ١٪)، وتم تنفيذ حوالي ١٥ خطة بناء على مدى العقد الماضي. "The Battle for Area C," *Al-Jazeera,* 10/8/2012 (http://www.aljazeera.com/indepth/features/2012/08/20128910554622069 1.html).

[٩] Quoted in EU Heads of Missions Report on Area C, December 2011. أعلنت الحكومة الإسرائيلية في عام ٢٠١٢ فقط عدة خطط للقرويين الفلسطينيين المهجرين قسرا في تلال الخليل الجنوبية ووادي الأردن تحت ذريعة أنه كان هناك حاجة للأرض للتدريبات العسكرية.

[١٠] B'Tselem. *Access Denied: Israeli Measures to Prevent Palestinian Access to Land around Settlements,* see http://www.btselem.org/english/publications/summaries/200809_ access_ denied.asp.

[١١] OCHA, *Humanitarian Factsheet on Area C of the West Bank*, July 2011, see http://ochaopt.org/documents/ocha_opt_Area_C_Fact_Sheet_July_2011.pdf.

[١٢] إن عدد السكان الفلسطينيين المقيمين في المنطقة (ج) غير واضح نظرا لتداخل المجتمعات في المناطق A(أ) و(ب) و(ج). ومن بين حوالي (١٥٠،٠٠٠) فلسطيني يعيشون في المنطقة (ج)، فإن ما يقارب (١٨،٥٠٠) فلسطيني يعيشون في القرى و (٢٧،٥٠٠) في مجتمعات البدو التي تقع في المنطقة (ج).

See: EU Heads of Missions Report on Area C, December 2011.

[١٣] OCHA, Response Plan Fact Sheet, 3 September 2010, http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_area_c_ humani tarian_response_plan_fact_sheet_2010_09_03_english.pdf.

[١٤] اعتبارا من يونيو ٢٠١٢، كان هناك ٥٤٢ نقطة تفتيش داخلية وغيرها من العوائق المادية أمام حركة الفلسطينيين داخل الضفة الغربية، والتي أقيمت في المقام الأول لحماية المستوطنين وتسهيل حركتهم. OCHA, Movement .Movement and Access Update, Special Focus, September 2012

[١٥] ,Survey: Most Israeli Jews Would Support Apartheid Regime in Israel," Haaretz, 23 October 2012" .http://www.informationclearinghouse.info/article32833.htm

الخريطة ٧١

[١] Weiss, M. A., "Arab League Boycott of Israel," Congressional Research Service, 19 December 2013, at http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33961.pdf [accessed 07.06.2014].

[٢] *Ibid*.

[٣] Ibid., p. 3.

[٤] Masri, M. "Israel's Wall, Displacement, and Palestinian Resistance in the West Bank," in D. Coleman, E. Goheen, W. Hasan & A. Kramer-Hamstra (eds.), *Countering Displacements: The Creativity and Resilience of Indigenous and Refugee-ed Peoples*, Edmonton: University of Alberta Press, 2011, pp. 59-86.

[٥] "History," Palestinian Campaign for the Academic & Cultural Boycott of Israel, at http://pacbi.org/etemplate.php?id=868 [accessed 07.06.2014]. For the full text of the call for boycott, see "Call for Academic and Cultural Boycott of Israel," Palestinian Campaign for the Academic & Cultural Boycott of Israel, 6 July 2004, at http://www.pacbi.org/etemplate.php?id=869 [accessed 07.06.2014].

[٦] For the full text of the call for BDS, see "Palestinian Civil Society Call for BDS," BDS movement, 9 July 2005, at http://www.bdsmovement.net/call [accessed 07.06.2014].

[٧] *Ibid*.

[٨] Barghouti, O., *Boycott, Divestment, Sanctions: The Global Struggle for Palestinian Rights*. Chicago: Haymarket Books, 2011, p. 5.

[٩] "Palestinian BDS National Committee," BDS movement, at http://www.bdsmovement.net/BNC [accessed 07.06.2014].

[١٠] *Ibid*.

[١١] Gordin, J., "South Africa's ruling party endorses BDS campaign against Israel," *Haaretz*, 21 December 2012, at http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/south-africa-s-ruling-party-endorses-bds-campaign-against-israel.premium-1.486195 [accessed 07.06.2014].

[١٢] red into liquidation.

وقد قاد الدعم المتزايد لحركة BDS العديد من الشركات والمنظمات الدولية للانسحاب من مشاريع في إسرائيل و/ أو قطع العلاقات مع المنظمات الشريكة الإسرائيلية. من أبرز الأمثلة على ذلك مساهمة جهود حركة BDS في تصفية Carmel Agrexco في عام ٢٠١١ ، وهي أكبر شركات التصدير الزراعية الإسرائيلية. ومنذ بدء حملة BDS في عام ٢٠٠٥، كان مؤيدو الحركة في عدد من الدول الأوروبية قد بدؤوا بإضعاف أنشطة Agrexco في أوروبا من خلال الضغط على محلات السوبر ماركت لوقف بيع منتجاتها، داعين العملاء لمقاطعة العلامة التجارية، وحتى رفع دعاوى ضد الشركة بسبب أنشطتها غير القانونية في الضفة الغربية. نتيجة لهذا، واجهت Agrexco صعوبة على نحو متزايد في بيع منتجاتها في الأسواق الأوروبية وصدر أمر في نهاية المطاف بتصفيته.

For an elaborate discussion of these events, see "Palestinian civil society welcomes Agrexco liquidation, calls for celebration of this BDS victory," BDS movement, 12 September 2011, at http://www.bdsmovement.net/2011/palestinian-civil-society-welcomes-agrexco-liquidation-calls-for-celebration-of-this-bds-victory-8096 [accessed 07.06.2014]. For a discussion of other successes of the BDS campaign, see "BDS Victories," BDS movement, at http://www.bdsmovement.net/victories [accessed 07.06.2014] and "Timeline," BDS movement, at www.bdsmovement.net/timeline [accessed 07.06.2014].

[١٣] BDS Victories," BDS movement. See also "Adopted Resolutions," ITUC-Africa Congress, November 2011, at http://www.ituc-africa.org/IMG/pdf/Adopted_Resolutions.pdf [accessed 07.06.2014].

[١٤] Black, I., "Israel boycott movement is anti-Semitic, says Binyamin Netanyahu," *The Guardian*, 18 February 2014, at http://www.theguardian.com/world/2014/feb/18/israel-boycott-movement-antisemitic-netanyahu [accessed 7.06.2014].

[١٥] عندما أشار كيري، وزير الخارجية الأمريكي إلى حركة BDS في فبراير ٢٠١٤ بقوله أن إسرائيل كانت تواجه "حملة نزع الشرعية بشكل متزايد" والتي تضمنت دعوات لفرض عقوبات، أوضح لاحقا متحدث أن كيري لم يكن يقصد التعبير عن الدعم من خلال تلك الملاحظة، وأنه أراد تحذير إسرائيل من التطورات الجارية فحسب، لأنه كان "أشد المعارضين" للحملة.

See Fiske, G., "Kerry was warning Israel, not supporting boycotts, US says," *The Times of Israel*, 2 February 2014, at http://www.timesofisrael.com/kerry-boycott-remarks-were-warning-not-support-us-says/ [accessed 07.06.2014].

[١٦] "Governments Against BDS," *NGO Monitor*, 27 September 2011, at http://www.ngo-monitor.org/article.php?id=3508 [accessed 07.06.2014].

[١٧] Kuttab, D., "At Mandela funeral, Abbas says he opposes boycott of Israel," *Al-Monitor*, 13 December 2013, at http://www.al-monitor.com/pulse/iw/originals/2013/12/abbas-attacks-bds.html# [accessed 07.06.2014].

[١٨] Eldar, A., "Israeli government turns blind eye to boycott snowball," *Al-Monitor*, 19 February 2014, at http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/02/boycott-law-israel-economy-settlements-products-right-wing.html# [accessed 07.06.2014].

[١٩] Ravid, B., "EU's new policy on Israeli settlements: The full guidelines," *Haaretz*, 16 July 2013, at http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/.premium-1.536155 [accessed 07.06.2014].

[٢٠] هناك أمر غريب نوعاً ما بخصوص الانتقادات المتكررة الموجهة ل BDS بأنها حركة معادية للسامية ، حيث أن العديد من اليهود في الواقع دعموا الحركة وهم جزء منها. على سبيل المثال، شكلت مجموعة من الإسرائيليين اليهود والعرب في عام ٢٠٠٨ حركة "المقاطعة من الداخل" لدعم حملة BDS الفلسطينية .وأكدت بأنها تعتبر حركة BDS "موقفا حاسما ضد الاحتلال، بما في ذلك الإجراءات الجريئة التي اتخذتها BDS من خلال الأفراد والمنظمات، وهي ليست معادية للسامية" وأن "مقاومة كهذه فقط هي جزء من النضال القائم على السلام والعدالة والمساواة وتفتح المجال لمستقبل مشترك للعرب واليهود في المنطقة."

See "Points of Unity: Boycott! Supporting the Palestinian BDS Call from Within," Boycott from Within, at http://boycottisrael.info/node/2/ [accessed 07.06.2014].

[٢١] Barghouti, O., *Boycott, Divestment, Sanctions: The Global Struggle for Palestinian Rights*, 2011, pp. 51-52. See also Barghouti, O., "Why Israel Fears the Boycott," *The New York Times*, 3 January 2014, at http://www.nytimes.com/2014/02/01/opinion/sunday/why-the-boycott-movement-scares-israel.html?_r=0 [accessed 07.06.2014] and Cohn, M., "BDS: Non-Violent Resistance to Israeli Occupation ," *The Huffington Post*, 24 March 2014, at http://www.huffingtonpost.com/marjorie-cohn/bds-nonviolent-resistance_b_5018866.html [accessed 07.06.2014].

[٢٢] Derfner, L., "After Kerry, only BDS may save the two-state solution," *+972 Magazine*, 19 May 2014, at http://972mag.com/after-kerry-only-bds-may-save-the-two-state-solution/91048/ [accessed 07.06.2014].

الخارطة ٧٢

[١] على الرغم من أن بريطانيا قد تعهدت بتقديم الدعم للدعوة من أجل الاستقلال العربي في عام ١٩١٥، إلا أن الحكومتان البريطانية والفرنسية وقعتا سرا اتفاقية سايكس بيكو في أيار (مايو) ١٩١٦، وقسمت بذلك المحافظات العربية في الإمبراطورية العثمانية المنهارة فيما بينها، مع إدراج فلسطين في إطار الحكم البريطاني (انظر الخريطة ٣). دخل الانتداب البريطاني على فلسطين حيز التنفيذ رسميا في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٣، بعد أن تمت الموافقة عليه من قبل عصبة الأمم قبل سنة واحدة.

(see Map 5). *Ibid*., pp. 2-3.

[٢] *Ibid*., p. 4.

بلغت الحركة الوطنية الفلسطينية ذروتها مع اندلاع الثورة العربية عام ١٩٣٦ وتشكيل الهيئة العربية العليا من العام نفسه، كهيئة موحدة تهدف إلى إيصال المطالب الفلسطينية للبريطانيين وتنسيق الجهود القومية. *Ibid*., p. 9 في عام ١٩٣٧، زادت الانتفاضة الفلسطينية ضراوة معارضة للجنة بيل، والتي صورت تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية (انظر الخريطة ٧). في حين أن الثورة الكبرى، التي انتهت بقرار عربي عام ١٩٣٩، قد أسفرت عن تخلي الحكومة البريطانية عن توصيات لجنة بيل، إلا أن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية واجهت ضربة خطيرة عام ١٩٣٧ عندما حلّت بريطانيا الهيئة العربية العليا.

Ibid., pp. 9-10.

[٣] اعتمد الفرع التشريعي لمنظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني "القانون الأساسي" والميثاق الوطني الفلسطيني، وإنشاء الصندوق القومي الفلسطيني وجيش التحرير الفلسطيني، أداء القسم، والنشيد الوطني والعلم الفلسطيني الرسمي.

Ibid., pp. 15-17.

[٤] بما في ذلك الاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني من قبل جامعة الدول العربية والحصول على صفة المراقب في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤، وكذلك الحصول على العضوية الكاملة في جامعة الدول العربية عام ١٩٧٦.

Ibid., pp. 21-32.

[٥] *Ibid*., pp. 33-49.

كان أداء منظمة التحرير الفلسطينية ضعيف محلياً، أما دولياً فأصبح من الواضح بشكل متزايد أن إسرائيل (والولايات المتحدة) لا يزال معارضا لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. ومع فشل إسرائيل في الارتقاء إلى مستوى التزاماتها بموجب اتفاقات أوسلو وزيادة حدة التوترات بين إسرائيل والفلسطينيين في نهاية التسعينيات، انهارت عملية أوسلو للسلام، وترك الفلسطينيين بخيبة أمل إحباط.

Ibid., p. 49-54.

[٦] Such as the 2001 Taba talks, the 2003 Road Map and the 2007 Annapolis Conference.
مثل محادثات طابا عام ٢٠٠١، وخارطة الطريق عام ٢٠٠٣ ومؤتمر أنابوليس عام ٢٠٠٧ .

Ibid., pp. 55-79.

[٧] *استنادا للإستراتيجية الجديدة التي أعلن عنها سلام فياض، رئيس الوزراء الفلسطيني عام ٢٠٠٩، والتي تتضمن إنشاء دولة فلسطينية بحكم الأمر الواقع خلال عامين.*

Ibid., pp. 81-82.

[٨] *Ibid*., pp. 83-85.

على سبيل المثال، أشاد كوشنير، وزير الخارجية الفرنسي وموراتينوس، وزير الخارجية الاسباني في شباط (فبراير) ٢٠١٠ بالإصلاحات المتبعة في بناء الدولة الفلسطينية، ودعا الاتحاد الأوروبي إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية بشكل جماعي.وأصدر البنك الدولي في أيلول (سبتمبر) من العام ذاته تقريرا اشار به إلى أنه "على افتراض أن السلطة الفلسطينية تحافظ على أدائها في بناء المؤسسات وتقديم الخدمات العامة [...]، فغن وضعها يؤهلها بإقامة دولة فلسطينية في مرحلة من المستقبل القريب." و في نفس الشهر، أدلى باراك أوباما، الرئيس الأمريكي باعتراف تاريخي بالحقوق الفلسطينية من خلال إعلانه:" يتوجب علينا كأصدقاء لإسرائيل أن ندرك أن الأمن الحقيقي للدولة اليهودية يتطلب قيام دولة فلسطينية مستقلة، تسمح الشعب الفلسطيني بالعيش بكرامة و الحصول على الفرص."

[٩] *Ibid*., pp. 82-85.

[١٠] *Ibid*., pp. 97-110.

[١١] *Ibid*., pp. 111-123.

[١٢] حيث أن إسرائيل لم تظهر حتى اليوم أي استعداد للتفاوض بحسن نية للتوصل إلى تسوية للصراع، وحذرت عدد من التقارير الدولية من أن الحفاظ على الاحتلال الإسرائيلي قد يهدد نهائيا احتمال قيام دولة فلسطينية.

[١٣] *Ibid*., pp. 127-132.

وفقا لدراسة نشرت في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٢ من قبل المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يعتقد ٧١٪ من الفلسطينيين و٧٣٪ من الإسرائيليين أن فرص قيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل خلال الخمس سنوات القادمة منخفضة أو معدومة.

[١٤] *Ibid*., pp. 133-145.

[١٥] كانت نتيجة التصويت كالتالي. **مؤيد**: أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروسيا، بلجيكا، بليز، بينين، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكان، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، غانا، اليونان، غرينادا، غينيا، غينيا بيساو، غويانا، هندوراس، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، لوكسمبرغ، ماليزيا، جزر المالديف، مالي، مالطا، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، البرتغال، قطر، لاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساو تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشل، سيراليون، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سورينام، سوازيلاند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلاند، تيمور الشرقية، وترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، فيتنام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي. **معارض**: كندا، جمهورية التشيك، إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا، ناورو، بنما، الولايات المتحدة. **ممتنع عن التصويت**: ألبانيا، أندورا، أستراليا، جزر البهاما، بربادوس، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كولومبيا، كرواتيا، جمهورية الكونغو، إستونيا، فيجي، ألمانيا، غواتيمالا، هايتي، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، ملاوي،

موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، هولندا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بولندا، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جمهورية يوغوسلافيا السابقة، مقدونيا، توغو، تونغا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى، وفانواتو. متغيب: غينيا الاستوائية، كيريباتي، ليبيريا، مدغشقر، أوكرانيا.

إضافة إلى ذلك، فإن الكرسي الرسولي الذي يعتبر بمثابة دولة مراقب وليس لها الحق في التصويت، أعلن رسمياً دعمه لترقية صفة فلسطين في الأمم المتحدة.

Ibid., pp. 145-151.

١٦ *Ibid*., p. 152.

١٧ بالإضافة إلى ذلك، ستتمكن فلسطين من التوجه للمحكمة الجنائية الدولية لاتهام المسؤولين الإسرائيليين الحاليين والسابقين بارتكاب جرائم حرب وانتهاكات أخرى للقانون الدولي، وقد أبدى نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي سرا قلقه إزاء ذلك.

"Q&A: Palestinians' upgraded UN status," *BBC*, 30 November 2012, at http://www.bbc.com/news/world-middle-east-13701636 [accessed 212.06.2014].

فهرس المصطلحات

فهرس المصطلحات

قانون أملاك الغائبين (ABSENTEE PROPERTY LAW) أصدرت الحكومة الإسرائيلية في آذار ١٩٥٠ قانوناً يصنف أي شخص كان مواطناً أو مقيماً في أي بلد عربي أو أي فلسطيني أجبر على ترك دياره في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ على أنه "غائب" حتى لو كان لاجئاً في فلسطين. وقد تم توكيل إدارة أملاك الغائبين إلى القائمين على دائرة أملاك الغائبين والذين تولوا "بيعها" إلى سلطة التطوير/ التنمية التابعة للكنيست، مما فتح الباب أمام سرقة ممتلكات ملايين العرب الذين استولت إسرائيل على أملاكهم عام ١٩٤٨.

علياه (ALIYAH) كلمة في القاموس الإسرائيلي تشير إلى الهجرة اليهودية إلى إسرائيل (تعني حرفياً العلياء أو الصعود). الجمع: عليوت.

مبادرة السلام العربية (ARAB PEACE INITIATIVE) أطلقت في اجتماع القمة العربية في جامعة الدول العربية في آذار (مارس) ٢٠٠٧ في الرياض، وذلك استناداً إلى خطة السلام السعودية في ربيع عام ٢٠٠٢. وتدعو إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وقيام دولة فلسطينية مستقلة تكون القدس عاصمة لها، واقتراح حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في مقابل الاعتراف بإسرائيل و تطبيع العلاقات معها.

الثورة العربية الكبرى (ARAB GREAT REVOLT) (١٩١٦-١٩٢٠) أعلن الشريف الحسين بن علي الثورة العربية في حزيران (يونيو) ١٩١٦ ضد الدولة العثمانية. وقد انبعثت شرارتها بعد مراسلات الحسين-مكماهون ووعد بريطانيا للشريف حسين بإنشاء مملكة عربية تتكون من الحجاز وسوريا والعراق مقابل التحالف العربي مع بريطانيا ضد الدولة العثمانية . وقد تركت الثورة العربية بصماتها على مستقبل المنطقة كلها ولا تزال ألوان علم الثورة العربية (الأسود والأخضر والأبيض والأحمر) حتى اليوم موجودة بأشكال مختلفة في أعلام كلٍ من سوريا والأردن والعراق والكويت وفلسطين.

مناطق (أ) – (ب) – (ج) (AREA A, B, C) تقسيمات جغرافية طرحت عام ١٩٩٥ بعد اتفاقية أوسلو الثانية. تشير منطقة (أ) إلى التجمعات المدنية فقط وتتولى فيها السلطة الفلسطينية –حسب الاتفاقية- مسائل الإدارة والأمن الداخلي في حكم ذاتي فلسطيني محدود. وقد شكلت هذه المنطقة ١٧,٢٪ من كامل الضفة الغربية؛ أما المنشئات التابعة للقرى الرئيسية المتبقية (٢٣,٨٪ من الضفة الغربية) فقد تم الإشارة إليها بمنطقة (ب). وقد بقيت الأخيرة تحت الاحتلال الإسرائيلي مع تولي السلطة الفلسطينية الخدمات العامة والإدارة المدنية. وقد عرف ما تبقى من الضفة الغربية بمنطقة (ج) (٥٩٪ من الضفة الغربية) مسؤولية مدنية وعسكرية إسرائيلية مباشرة. وكان يُنظر لهذه التقسيمات في البداية على أنها قابلة للتطبيق حتى عام ٢٠٠١ عندما قامت السلطات العسكرية الإسرائيلية باجتياح وإعادة الاحتلال المباشر للضفة الغربية، مما أثار الجدل حول مدى "شرعية" هذه التقسيمات. وبخرقها لتلك الاتفاقات أعادت إسرائيل كامل دورها في المسؤولية الأمنية للضفة الغربية، بما يشمل الصلاحية في "التدخل المباشر" داخل منطقة (أ) كلما أرادت ذلك والذي يبدو أنه مسألة مستمرة حتى اليوم.

وعد بلفور (BALFOUR DECLARATION) رسالة وزير الخارجية البريطاني آرثر جيمس بلفور إلى البارون روتشيلد في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ يتعهد فيها بإقامة "وطن قومي" لليهود في فلسطين دون الإخلال بالحقوق الشرعية للسكان الأصليين.

أيلول الأسود (BLACK SEPTEMBER) اشتباكات عسكرية في الأردن وخاصة في العاصمة عمان، بين مجموعات فدائية فلسطينية وقوات الجيش العربي في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، وذلك بعد قيام عناصر مرتبطة بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بخطف أربع طائرات. وقد كانت المواجهات التي تلتها، والتي شبهها البعض بـ"الحرب الأهلية"، ومحاولة لتأسيس "دولة داخل دولة". وقد أسفرت المواجهة على مقتل نحو (٢٠٠٠) قتيل وترحيل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والمجموعات الفدائية إلى سوريا ولبنان. وما أن استقرت منظمة التحرير في بيروت حتى بدأت وحدات إسرائيلية بقصف لبنان.

الانتداب البريطاني (BRITISH MANDATE) وفقاً لقرار مؤتمر سان ريمو المنعقد في إيطاليا عام ١٩٢٠ تقرر أن تتولى فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان أن تتولى بريطانيا الانتداب على فلسطين وشرق الأردن والعراق. وقد أقرت عصبة الأمم صك الانتداب في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢ –دون موافقة الفلسطينيين- وأصبحت رسمية بعد ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٣. وقد تم تعيين السير هربرت صامويل أول مندوب سام على فلسطين. وفي عام ١٩٤٧ قررت بريطانيا إنهاء الانتداب ونقل مسؤولية المسألة الفلسطينية للأمم المتحدة. وقد انتهى الانتداب رسمياً في ١٥ أيار ١٩٤٨.

اتفاقية القاهرة (CAIRO AGREEMENT) أنظر/ي اتفاقية غزة-أريحا أولاً

كامب دافيد١ (CAMP DAVID1) منتجع أمريكي خارج العاصمة الأمريكية واشنطن وقد دارت فيه العديد من المفاوضات السياسي حول الشرق الأوسط بما فيه المحادثات المصرية-الإسرائيلية عام ١٩٧٨. وقد قاد هذه المحادثات الرئيس الأمريكي جيمي كارتر مع الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الحكومة الإسرائيلية مناجيم بيغن وتمخض عنها اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل.

كامب دافيد٢ (CAMP DAVID2) قاد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون سلسلة من المحادثات في شهر تموز (يوليو) ٢٠٠٠ لتحقيق إنجاز تاريخي مشابه لكامب دافيد الأولى لإيجاد حل سياسي للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، في مفاوضات بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية أيهود براك انتهت بعد ١٣ يوماً دون أي اتفاق.

خالوكاه (CHALUKKAH) نظام تقليدي في الطقس العبري قائم على تحويل الأموال من الجماعات اليهودية في الخارج إلى المجموعات اليهودية المتدينة في فلسطين وتحديداً القدس. وقد ساهم هذا النظام في دعم مالي رئيسي للتجمعات اليهودية في فلسطين حتى بدايات الهجرة الصهيونية لفلسطين وقيام النشاطات الاقتصادية القائمة على الإنتاج.

مدينة داود (CITY OF DAVID) تعبير تاريخي يطلق على موقع في حي سلوان خارج البلدة القديمة في القدس. وتحاول السلطات الإسرائيلية السيطرة على كامل الحي العربي وتحويله إلى "منطقة يهودية" للمستوطنين.

فهرس المصطلحات

مقترحات كلينتون (CLINTON PARAMETERS) في إطار المفاوضات النهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين والتي اقترحها الرئيس كلينتون في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٠. واستخدمت كأساس لمحادثات طابا المنعقدة في يناير ٢٠٠١، واقترحت سيادة غير عسكرية، وقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، ومتطلبات الأمن الإسرائيلية، وتبادل الأراضي، وإيجاد حل للاجئين يجمع بين العودة وإعادة التوطين والتعويض، ووجود دولي مرحلي في الأراضي الفلسطينية، أما بشأن القدس فقد اقترح أن تكون مدينة مفتوحة وغير مقسمة مع تطبيق مبدأ "ما هو عربي فلسطيني" و "ما هو يهودي إسرائيلي ".

كوربس سيباراتوم (CORPUS SEPARATUM) (المعنى الحرفي: حدود الكيان المنفصل) يشير المصطلح إلى ما جاء حول مستقبل القدس وضواحيها (بما في ذلك بيت لحم) في اقتراح الجمعية العمومية التابعة للأمم المتحدة، وذلك ضمن خطة قرار هيئة الأمم رقم ١٨١ في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧. ووفق هذا القرار تصبح القدس (ضمن منطقة ٢٥٨ كم٢) مدينة دولية تحت وصاية الأمم المتحدة وبالتالي تحت إدارة مدنية منفصلة. وتتكفل الأمم المتحد بتأمين حرية العبادة في الأماكن المقدسة وتوفير شرطة دولية وتولي مسؤولية كافة الشؤون الخارجية.وموجب ذلك سيتم عقد استفتاء شعبي بعد مدة زمنية تتراوح ١٠ سنوات لمناقشة المقترحات المعروضة من قبل مجلس الوصاية.

اتفاقية الإعلان عن المبادئ DECLARATION OF PRINCIPLES (DoP) اتفاق بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، والذي كان موضوع التفاوض في أوسلو (النرويج) وتم التوقيع عليه في واشنطن في ١٣ أيلول ١٩٩٣. وتتضمن الاتفاقية شروط المفاوضات المقبلة إضافة إلى سيادة فلسطينية لمدة تتراوح خمس سنوات انتقالية على الضفة الغربية وقطاع غزة يتلوها حلاً مبنياً على أساس قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨. ومما يؤخذ على هذه الاتفاقية تأجيلها لقضايا حاسمة مثل القدس واللاجئين والمستوطنات والمياه والأمن والحدود.

اتفاق الدوحة (DOHA AGREEMENT) اتفاق سياسي بين قادة حركة فتح وقادة حركة حماس في شباط (فبراير) ٢٠١٢. عقد في العاصمة القطرية الدوحة، وسجل فيه الاتفاق على إنهاء الانقسام الفلسطيني وتشكيل حكومة انتقالية من التكنوقراطيين المستقلين مع سيطرة أمنية محدودة (من أجل التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية والبدء في إعادة إعمار غزة) مع تأكيد مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية كإطار قيادي للشعب الفلسطيني.

دونم (DUNUM) وحدة لقياس الأراضي في فلسطين (كل ١ دونم= ١٠٠٠ متر مربع = تقريباً ¼ فدان).

(خطة الشرق 1) خطةE-١ ((E-1 PLAN (EAST 1 PLAN) خطة تنظيم بلدية إسرائيلية مطروحة منذ فترة طويلة تهدف إلى توسيع المستوطنات في بناء سكاني يهودي جديد على (١٢,٠٠٠) دونم من الأراضي في الممر الأراضي غير المطورة الذي يمتد من شرقي القدس، مما يجعل إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة في المستقبل أمراً مستحيلا.

القدس الشرقية (EAST JERUSALEM) منطقة تضم ٦,٥ كم٢ وشكلت حدود بلدية القدس الشرقية العربية قبل ١٩٦٧ ثم قامت السلطات الإسرائيلية بعد الاحتلال بتوسيعها إلى ٧٠ كم٢ من أراضي الضفة الغربية التي تعود إلى ٢٨ قرية محيطة بها احتلتها وضمتها إسرائيل بعد حرب عام ١٩٦٧.

إيريتس إسرائيل (ERETZ ISRAEL) تعبير في القاموس السياسي الإسرائيلي، كلمة عبرية تعني "أرض إسرائيل"، والتي تغطي المساحة التي يُزعم أنها شكلت المملكة اليهودية في الماضي (وتحديداً منطقة فلسطين وجزء من الأردن اليوم). إن بعض الأحزاب والمجموعات المتطرفة ترفض الانسحاب الإسرائيلي من فلسطين أو ما تطلق عليه منطقة "إيرتس إسرائيل" التي تتولى إسرائيل السيطرة عليها حالياً.

فتح (FATEH) اختصار لحركة التحرير الوطني الفلسطيني والتي تحمل أيضاً معنى "الفتح" (أو النصر). قام بتأسيسها في الكويت عام ١٩٥٩ ياسر عرفات ورفاقه (صلاح خلف، خليل الوزير، محمد يوسف النجار، كمال عدوان، وآخرين). وقد انبعثت عن حركة سرية نظمها طلاب فلسطينيون عام ١٩٥٧ ودعت إلى الكفاح المسلح لتحرير كافة أراضي فلسطين من قبل الفلسطينيين، مع التمتع بنوع من الاستقلالية عن الأنظمة العربية. وقد ترأس ياسر عرفات حركة فتح منذ ذلك الوقت. وتعد فتح أكبر الفصائل في منظمة التحرير الفلسطينية. وتشكلت في البداية من خلايا سرية تم إعادة توحيدها تحت لجنة مركزية عام ١٩٦٣. وقد تولت حركة فتح قيادة منظمة التحرير في انتخابات المجلس الوطني الخامس في القاهرة عام ١٩٦٩. اتبعت مبدأ التعدد السياسي داخل منظمة التحرير الفلسطيني. وحتى السبعينيات اتبعت إستراتيجية فدائية (بجناحها العسكري "العاصفة" ومجموعات فدائية سرية عرفت ب"صقور فتح" و"النمور السوداء"). غيرت فتح من مجرى سياستها في المؤتمر المنعقد عام ١٩٧٢ حيث طرحت سياسة الميليشيا كإحدى أنواع المقاومة. وتدعو حركة فتح إلى قيام دولة ديمقراطية، علمانية، متعددة الأديان. وقد لعبت دوراً كبيراً خلال الانتفاضة وكانت عضواً في القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة.

فلاحين (FELLAHIN) مزارعين أو عمال ذو مهارات زراعية

مفاوضات الوضع النهائي (FINAL STATUS NEGOTIATIONS) قضايا في ملف الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وردت في إعلان المبادئ الذي صدر عام ١٩٩٣، لتشكيل الجزء الثاني من جدول زمني مقسم على مرحلتين. كان من المفترض أن تبدأ المفاوضات "في أقرب وقت ممكن، ولكن في موعد لا يتجاوز بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية"، أي في مايو ١٩٩٦، وأن تغطي "القضايا المتبقية، بما في ذلك: القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع الدول المجاورة، ومسائل أخرى ذات اهتمام مشترك."

اتفاقية غزة-أريحا (GAZA-JERICHO AUTONOMY AGREEMENT) تعرف أيضاً باتفاقية القاهرة أو أوسلو الأولى (١). تم توقيعها في ٤ أيار (مايو) ١٩٩٤، يتم بموجبها تحديد المرحلة الأولى من المراحل الانتقالية نحو الحكم الذاتي الفلسطيني - في غزة وأريحا- ويتضمن ذلك إعادة انتشار القوات الإسرائيلية وتأسيس حكم ذاتي فلسطيني. وبموجب ذلك، تبقى إسرائيل مسؤولة عن المستوطنات والمواقع العسكرية والشؤون الأمنية. وقد انتهت المرحلة الانتقالية بعد خمس سنوات أي في ٤ أيار ١٩٩٩، مما أثار جدلاً صاخباً بين الفلسطينيين حول ما إذا كان يتوجب الإعلان عن دولة فلسطينية من طرف واحد.

مرتفعات الجولان (GOLAN HEIGHTS) منطقة إستراتيجية وعسكرية سورية قامت إسرائيل باحتلالها في حرب حزيران عام ١٩٦٧.

منطقة خضراء (GREEN AREA) هي مناطق جغرافية تم تخصيصها من قبل سلطات البلديات الإسرائيلية للمساحات المفتوحة بحيث لا يُسمح البناء عليها. وكان الغرض منها الحفاظ على المناطق المزروعة في المدينة. غير أنها غالباً ما استخدمت كذريعة للحيلولة دون التطور الفلسطيني وتمهيداً لمصادرتها للامتداد الاستيطاني الإسرائيلي.

الخط الأخضر (GREEN LINE) شاع هذا المصطلح بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ للإشارة لخط وقف إطلاق النار عام ١٩٦٧ (عرف رسمياً ب "خط الهدنة عام ١٩٤٩"). وتشير إلى "الحدود" التي تفصل المناطق الإسرائيلية المحتلة ما قبل عام ١٩٦٧ عن الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويشكل الخط الفاصل الحدود المعترف بها دولياً (حسب اتفاقات هدنة عام ١٩٤٩) (ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل وحتى هذا اليوم لم توضح أين تنتهي حدود دولتها).

غوش إيمونيم (GUSH EMUNIM) ("كتلة المؤمنين") لوبي إسرائيلي متشدد غير مشارك في البرلمان يؤمن أن "أرض إسرائيل الكبرى" هو ما يرنو إليه الحلم الصهيوني ويشكل خطوة نحو عملية الخلاص التوراتية. من هنا فإن هذا اللوبي يعارض وبشدة إعادة الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ للفلسطينيين. ويعد هذا اللوبي أكبر حركة استيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بحيث يتنسب أكثر من نصف المستوطنات المتواجدة في الضفة الغربية إلى كافة فروعه الإدارية والأيديولوجية والتربوية/ التعليمية.

هاجاناة منظمة الدفاع الوطنية (HAGANAH) منظمة عسكرية يهودية سرية قائمة على فلسفة "الدفاع المسلح" عن النفس في فلسطين منذ الانتداب البريطاني، وسرعان ما شكلت نواة الجيش الإسرائيلي. وقد تأسست عام ١٩٢٠ من قبل حركة الاتحاد التجاري اليهودي (الهستادروت) وعملت تحت جناحها حتى انفصالها في نيسان عام ١٩٣١. وقد تم الانفصال المعروف بزفي ليئومي (أيضاً إيرحون ب أو هاجاناه ليئوميت) حول خلاف في القيادة بين الهستادروت والوكالة اليهودية.

هالاخاه (HALACHA) (نعت: هالاخيك) القانون الإسرائيلي والعادات والطقوس والشعائر التي تم تعديلها من قبل الحكام والمعلمين البانيين (المختصين بالشريعة اليهودية).

الحرم الشريف (HARAM ASH-SHARIF) أحد أهم المساجد الإسلامية الرئيسية الثلاثة: مكة المكرمة، والمسجد النبوي، والمسجد الأقصى المبارك. ويمتد الحرم عبر ١٣٥ دونم (والتي تشكل ٦/١ بلدة القدس القديمة). ويقع كل من مسجد قبة الصخرة والمسجد الأقصى في الحرم الشريف.

بروتوكول الخليل (HEBRON AGREEMENT) تم إبرامه في ١٥ كانون الثاني ١٩٩٧، بموجب هذا الاتفاق قبلت إسرائيل الانسحاب من ٨٠٪ من المدينة (منطقة الخليل ١ أو (H١)) لكن مع الحفاظ على بقعة استيطانية تشمل ٤٥٠ مستوطناً و (٣٥٠,٠٠٠) فلسطيني في مركز المدينة (٢٠٪ منطقة الخليل ٢ أو (H2)) وتشمل منطقة الخليل ٢ البلدة القديمة والحرم الإبراهيمي وسبع مستوطنات (ابراهيم افينو، بيت هداسا، بيت رومانو، رامات ياشاي-تل رومايده، ناحوم هورس/ يهوده برقوش، بيت هشعشع، راحيل سالونيك).

الهستدروت (HISTADRUT) نقابة العمال اليهودية/ حركة الاتحاد العمالي، تشكلت في حيفا في كانون الأول ١٩٢٠. وقد أسست هذه الوكالة منظمة الدفاع الوطنية (الهاجاناه) "بهدف الحفاظ على الطابع القومي والاجتماعي للدفاع عن البلاد" وسيطرت الهستادروت على الهاجاناه حتى انفصالها عام ١٩٣١.

الحوض المقدس (HOLY BASIN) (أيضا: الحوض التاريخي) تعبير سياسي-ديني طرحته إسرائيل خلال مفاوضات كامب ديفيد في تموز ٢٠٠٠ واستخدمته في محادثات طابا في بداية عام ٢٠٠١ للإشارة إلى المنطقة المحيطة بالبلدة القديمة في القدس والمناطق المجاورة بما في ذلك جبل الزيتون، وجبل صهيون، ومدينة داود، ووادي قدرون ومنطقة مستوطنة شمعون الصديق في حي الشيخ جراح بهدف تشكيل "إدارة خاصة" للمنطقة تحت سيطرة المستوطنين.

لجنة السير هوب سمبسون (HOPE-SIMPSON COMMISSION OF INQUIRY) شكلت لتقصي الحقائق حول الهبة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٢٩. اقترحت اللجنة في أب ١٩٢٩ تقييد الهجرة اليهودية ووقف عمليات شراء الأراضي من قبل الحركات اليهودية لأنها تهدد الزراعة والتنمية العربية.

مراسلات الحسين-مكماهون (HUSSEIN-MCMAHON CORRESPONDENCE) المراسلات التي تمت بين تموز (يوليو) ١٩١٥ وكانون الثاني (يناير) ١٩١٦ بين الشريف حسين (شريف مكة) والسير هنري مكماهون (المفوض البريطاني الأعلى في مصر). واختتمت بريطانيا تلك المراسلات بالتزامها بدعم استقلال العرب في كافة المناطق التي يطالب بها الشريف الحسين بن علي عن الدولة العثمانية بما فيها فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى.

الاتفاقية المرحلية للضفة الغربية وقطاع غزة (INTERIM AGREEMENT ON THE WEST BANK AND THE GAZA STRIP) (أيضاً اتفاق طابا أو أوسلو ٢) عقد في طابا في ٢٦ أيلول ١٩٩٥، وتم توقيعه في واشنطن في ٢٨ أيلول. وقد حدد هذا الاتفاق المرحلة الثانية من الحكم الذاتي الفلسطيني/ والتي تشمل إضافة إلى غزة وأريحا مناطق أخرى من الضفة الغربية، المقسمة إلى منطقة (أ) (تولى الفلسطينيون كامل الإدارة المدنية والأمن الداخلي)، منطقة (ب) (أمن داخلي مشترك بين إسرائيل والفلسطينيين. تولى الفلسطينيون المسائل المدنية والخدماتية) ومنطقة (ج) (سلطة إسرائيلية مدنية وأمنية كاملة). كما وتم الاتفاق على صلاحيات المجلس التشريعي الفلسطيني وشروط انتخابه (تم الاتفاق على اعتبار تشرين الأول ١٩٩٧ الموعد المحدد لاستكمال إعادة التوزيع والتوصل إلى حل نهائي في تشرين الأول ١٩٩٩).

الانتفاضة (INTIFADA) تعني حرفياً "انتفض". تشير إلى ما يلي:
ما يشار إليه اليوم ب"الانتفاضة الأولى" وقد اندلعت في غزة في ٩ كانون الأول ١٩٨٧ بعد مقتل أربعة عمال فلسطينيين من قطاع غزة جراء اصطدام شاحنة إسرائيلية بشاحنتين تحملان عمال فلسطينيين. وقد نجم عن ذلك غضب جماهيري في الأراضي المحتلة. وقد اندلعت الانتفاضة من قبل الشباب وتم تنظيمها من قبل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة (ائتلاف يضم الفصائل الرئيسية) بهدف إنهاء

الاحتلال الإسرائيلي و تحقيق الاستقلال الفلسطيني. وكان لها ردة فعل عنيفة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية حيث تم إغلاق الجامعات وإبعاد الناشطين وتدمير البيوت وكان لها أثراً في جذب انتباه المجتمع الدولي للقضية الفلسطينية وضرورة إيجاد حل نهائي. ومع توقيع اتفاقيات أوسلو وصلت "الانتفاضة الأولى" إلى نهايتها؛ وكان عدد المصابين مرتفعاً بحيث أصبح هناك أكثر من ١,٥٠٠ قتيل وآلاف الجرحى.

يشار إليها اليوم أيضاً ب"انتفاضة الأقصى"؛ اندلعت في ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ وذلك إثر الزيارة الاستفزازية التي قام بها الرئيس الإسرائيلي أرئيل شارون إلى المسجد الأقصى، بصحبة آلاف رجال الأمن الموزعين حول البلدة القديمة. وقد تمخض عن المواجهات التي تمت في ذلك اليوم والذي يليه خمسة قتلى من الفلسطينيين و٢٠٠ جريح. وقد أطلق الحدث انتفاضة عارمة في الضفة الغربية وقطاع غزة وداخل إسرائيل والعالم العربي. وكان من نتائجها تجميد عملية السلام. وبعد عام كان عدد القتلى من الفلسطينيين قد بلغ ٧٠٠ ونحو ١٥,٠٠٠ جريح وتدمير غير مسبوق للبنية التحتية والاقتصاد الفلسطيني.

الايرغون (IRGUN) (الاسم الكامل: إيرجون زفي ليئومي – المنظمة العسكرية الوطنية)، حركة يهودية سرية معروفة أيضاً بهاجاناه ليئوميت (الدفاع الوطني) ويتم اختصارها بكلمة "اتسل" (اللفظ العبري للأحرف الأولى: ايرغون زفي ليئومي). تأسست المنظمة من مقاتلين في الهاجاناه في نيسان ١٩٣١. انشقت في حزيران ١٩٤٠إلى كل من منظمة أبراهام شتيرن إيرجون زفي ليئومي بإسرائيل (المنظمة العسكرية الوطنية في إسرائيل، والتي عرفت فيما بعد باسم لوحامي حيروت إسرائيل – ليهي – أو عصبة شتيرن) والتي اعتبرت بريطانيا عدوها الأساسي، ومنظمة دافيد ريزل إيرجون زفي ليئومي بإيرتس إسرائيل (المنظمة الصهيونية في أرض إسرائيل)، والتي استهدفت العرب وكانت مقربة إلى حزب جابوتنسكي الإصلاحي. وقد انحلت هذه المنظمات بعد إنشاء دولة إسرائيل وانصهرت في جيش الدولة الجديدة.

الوكالة اليهودية (JEWISH AGENCY) وكالة تشكلت وفق بند ٤ من الشروط المرجعية البريطانية المتعلقة بفلسطين وقت الانتداب عام ١٩٢٠-١٩٢١. وتم اعتبارها الممثل الرسمي للمجتمع اليهودي أمام الحكومة الانتدابية البريطانية. وبعد إنشاء دولة إسرائيل، حولت اهتمامها إلى الدولة والجماعات اليهودية في الخارج وقامت بتشجيع وتنظيم الهجرة اليهودية إلى البلاد ومساعدة القادمين الجدد على الانخراط في المجتمع الإسرائيلي.

الوكالة الاستعمارية اليهودية (JEWISH COLONIZATION ASSOCIATION) منظمة تأسست عام ١٨٩١ بهدف مساعدة اليهود على الهجرة من بلدان يعانون فيها من الاضطهاد أو الأزمات الاقتصادية إلى إسرائيل. دعت إلى الاستيلاء الصهيوني على الأراضي وإقامة المستوطنات.

الصندوق القومي اليهودي (JEWISH NATIONAL FUND) صندوق شراء وتطوير الأراضي التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، أُنشئ عام ١٩٢٠.

يهودا والسامرة (JUDEA AND SAMARIA) تعابير ومسميات تاريخية وتوظف في الخطاب السياسي الإسرائيلي وتشير إلى المناطق الواقعة اليوم في شمال الضفة الغربية (السامرة) وجنوبها (يهودا). وقد حاولت إسرائيل طرح هذين المصطلحين ضمن سياسة تهويد وأسرلة الضفة الغربية وتشكيل التقسيم الإداري الرئيسي الذي تستخدمه الأجهزة العسكرية الإسرائيلية والمستوطنات وسلطات الاحتلال للإشارة إلى أفرع الضفة الغربية.

بعثة كنج كراين الدولية (KING-CRANE COMMISSION) لتقصي الحقائق بعد الحرب العالمية الأولى، وعلى أبواب مؤتمر فرساي للسلام عام ١٩١٩، جرى تكليف كل من الأمريكيين هنري كنج وشارلز كراين لبحث الأوضاع في فلسطين في حزيران – تموز ١٩١٩؛ وقد أفاد تقريرهم ضرورة وقف الهجرة اليهودية غير المضبوطة والتحذير من الخطط الصهيونية المتعلقة بالعرب الفلسطينيين، وأن الشعب الفلسطيني يفضل الوصاية الأمريكية ويرفض الانتداب البريطاني ووعد بلفور غير أن التقرير لم ينشر حتى عام ١٩٤٧.

حزب العمل الإسرائيلي (LABOR PARTY) حزب سياسي تشكل من اتحاد أحزاب ماباي وأحدوت هعافوداه وأحزاب رافي، وهي مرتبطة بحزب رابع وهو حزب مبام.

الجامعة العربية (ARAB LEAGUE) تأسست في ٢٢ آذار ١٩٤٥ من قبل الدول العربية شبه المستقلة آنذاك (مصر والعراق ولبنان والمملكة السعودية وسوريا واليمن والأردن) كإطار يجمع الجهود العربية ويناقش قضاياهم. وتتشكل الجامعة اليوم من ٢٢ دولة عربية وتمثل ٢٠٠ مليون مواطن. وقد قررت الجامعة العربية عام ١٩٦٤ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية "لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينهم من تحرير بلادهم وتحقيق تقرير المصير"، أما في الاجتماع السابع للقمة العربية المنعقدة في الرباط في تشرين أول ١٩٧٤ فقد تقرر أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وفي عام ١٩٧٦ تم قبول منظمة التحرير كعضو دائم في الجامعة العربية وتم اعتبارها منذ عام ١٩٨٩ ممثلا لدولة فلسطين.

ليهي (LEHI) اختصار لكلمة "لوحامي حيروت إسرائيل" التي تعني بالعبرية المحاربون من أجل حرية إسرائيل وهي قوات يهودية سرية معادية للبريطانيين، تأسست في فلسطين عام ١٩٤٠ بعد انشقاقها عن الإيرجون. وقد عرفت أيضاً باسم]عصابة شتيرن[على اسم مؤسسها أبراهام شتيرن. وكانت]الليهي[وراء العديد من العمليات الإرهابية على أهداف بريطانية وعربية، إضافة إلى اغتيالها لوسيط الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت عام ١٩٤٨. وقد كان من زعاماتها رئيس الوزراء السابق اسحق شامير. ومع أن المؤرخين الصهيونيين حاولوا فيما بعد فصل الوكالات العسكرية الإسرائيلية عن الليهي واعتبروها مؤسسة إرهابية مارقة بعد أحداث عام ١٩٤٧، إلا أن الليهي تمكنت من الانضمام إلى قوات الوكالة اليهودية (الهاجاناه) وتبوأت مناصب هامة فيها وتعاونت في ممارسة أفظع الاعتداءات المدونة (مثل مجزرة دير ياسين) طيلة فترة عام ١٩٤٨. وقد أسهمت الليهي في تزويد الجيش الإسرائيلي بالجنود وكان لها تمثيلاً سياسياً في الدولة الجديدة.

الليكود (LIKUD) الحلف السياسي الإسرائيلي الذي يشمل حزب حيروت القومي والحزب الليبرالي المركزي وبعض الأحزاب الصغيرة.

المثلث العربي (ARAB TRIANGL) منطقة فلسطينية تحاذي الحدود الشمالية الغربية للضفة الغربية، والتي قامت القوات الإسرائيلية باحتلالها عسكرياً و"ضمها" لحدود دولة إسرائيل عقب هدنة ١٩٤٩ وفرضت سيطرتها عليها دون

قتال وهي خارج حدود منطقة قرار التقسيم لدولة إسرائيل! ولا زالت هذه المنطقة التي تعرضت للاستيطان الصهيوني قبل الحرب تتسم بكثافة سكانية فلسطينية عالية وتعد من اكبر المناطق المأهولة بالفلسطينيين داخل دولة إسرائيل وتعاني من سياسة "التمييز العنصري" ونتيجة لذلك فإن البنية التحتية والتنمية محدودة وعاجزة عن تلبية احتياجات المواطنين. ومن أبرز مدن المثلث العربي: أم الفحم والخضيرة وكفر قرع، وتنتشر عبر وحول هذه المدن قرى فلسطينية عديدة.

مؤتمر مدريد (MADRID PEACE CONFERENCE) مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط عقد في العاصمة الإسبانية مدريد في ٣٠ تشرين أول ١٩٩١ بدعوة وبرئاسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (بدلا من المؤتمر الدولي المقرر عقده وبرعاية الأمم المتحدة). وقد بادر المؤتمر بوضع مساقين للمفاوضات بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي؛ المحادثات الثنائية (بدأت في واشنطن في ٩ كانون أول ١٩٩١) والمحادثات المتعددة الأطراف، (بدأت في موسكو ٢٨ كانون ثاني ١٩٩٢).

خطة القدس الكبرى ٢٠٠٠ (MASTER PLAN JERUSALEM 2000) في ١٣ أيلول ٢٠٠٤ كشف رئيس البلدية الإسرائيلية في القدس يوري لوبوليانسكي عن مشروع تخطيط مدنية "للقدس الموحدة" بعنوان خطة القدس الكبرى ٢٠٠٠ والتي ستعمل كخارطة إلزامية لاستعمال الأراضي وكبرنامج عمل لخطط بلدية أخرى حتى عام ٢٠٢٠، حيث أن الهدف "المصرح" للخطة هو الوصول إلى تعداد سكاني في المدينة يتألف من ٧٠٪ من اليهود و ٣٠٪ من الفلسطينيين بينما يوحي الاتجاه الحالي بأن نسبة السكان ستكون ٦٠:٤٠ في العام ٢٠٢٠، الخطة توفر مساحة لبناء مستوطنات يهودية إضافية ومؤسسات عامة وتعيق التطور والتنمية الفلسطينيين وتعزل الأحياء الفلسطينية في المدينة.

ميكوروت (MEKOROT) شركة المياه الإسرائيلية تأسست عام ١٩٣٧ حيث تسيطر على كل قضايا المياه في فلسطين منذ عام ١٩٨٢.

تقرير ميتشل (MITCHELL REPORT) صدر عن لجنة تقصي الحقائق في أحداث انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ والبحث في تقديم مقترحات لتفادي أحداث العنف من جديد والسعي إلى إعادة بناء الثقة والاستمرار في المفاوضات. وقد تشكلت اللجنة التي يرئسها السيناتور الأمريكي السابق جورج ميتشل بعد قمة شرم الشيخ (١٧ تشرين أول ٢٠٠٠) التي شارك فيها كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر والأردن والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وتشكلت اللجنة من: السيناتور السابق وارين رودمان والرئيس التركي السابق سليمان دميرل وخافير سولانا من الاتحاد الأوروبي ووزير الخارجية النرويجي السابق ثوربيورن ياجلاند. وقد اشتملت مقترحات التقرير – الذي تم استكماله في ٣٠ نيسان ٢٠٠٠ ونشره في ٢٠ أيار ٢٠٠١ – على طلب "تجميد كافة النشاطات الاستيطانية، بما يشمل "النمو الطبيعي" للمستوطنات الموجودة، ودعوة كلا الجانبين لتأكيد التزامهم بالاتفاقات المبرمة ووضع حد فوري وعاجل للعنف ومواصلة التعاون الأمني.

لجنة الهدنة المختلطة (MIXED ARMISTICE COMMISSION) أسستها الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ كعنصر من عناصر لجنة الهدنة الأردنية – الإسرائيلية. وكان الهدف منها الإشراف على ضبط تطبيق شروط الهدنة. وقد اشتملت على لجنة فرعية خاصة بالقدس/ مسؤوليتها ضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة وتأمين التنقل بين المناطق المشاع بالإضافة إلى وضع حلقة وصل بالأجسام الأخرى التابعة للأمم المتحدة والحكومتين الأردنية والإسرائيلية.

خطة موريسون - جرادي (MORRISON-GRADY PLAN) التي اقترحت حل فيدرالي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وكان ذلك في اقتراح مشترك لكل من رئيس الوزراء البريطاني هيربرت موريسون والسفير الأمريكي هنري جرادي في تموز ١٩٤٦ جاء فيه ما يلي: تحويل الانتداب البريطاني إلى وصاية وتقسيم البلاد إلى منطقة يهودية وأخرى عربية وإقليمين: القدس والنقب. وقد نالت هذه الخطة الرفض من قبل المؤتمر الفلسطيني المنعقد في أيلول في مدينة لندن، حيث عرض المفوضون العرب بدلاً من ذلك دولة فلسطينية يتمتع فيها اليهود بحقوق مدنية كاملة.

المتصرف (MUTASSARIF) لقب عثماني لوظيفة إدارية. يطلق على المحافظ الإداري للسنجق أو ولاية فرعية. وقد تولى المتصرف المسؤولية أمام الوالي ويعد الحاكم على ولاية أو إقليم أوسع وبالتالي يمثل أمام سلطان اسطنبول. وقد انقسم السناجق إلى قازهات أو محافظات يحكم كل منها قائم مقام.

منطقة حرام (NO-MAN'S LAND) منطقة عازلة منزوعة السلاح وتابعة للأمم المتحدة تقع بين الأراضي التي تحتلها إسرائيل وبقية المناطق العربية التي تسيطر عليها الأردن في القدس ومنطقة اللطرون والمناطق المنزوعة السلاح بين القوات الإسرائيلية والجيش العربي للأردن على جبل سكوبس في القدس والتي وجدت بعد هدنة ١٩٤٨ \ ١٩٤٩.

عملية "الرصاص المصبوب" (OPERATION 'CAST LEAD') عملية هجوم عسكرية إسرائيلية ضد قطاع غزة بدأت في ٢٨ كانون الأول ٢٠٠٨ بحجة الرد على آخر سلسلة هجمات صاروخية أطلقت على جنوب إسرائيل، لكن تم التخطيط للعملية قبل ستة أشهر من قبل وزير الدفاع إيهود باراك. تضمن الهجوم هجمات جوية بما في ذلك استخدام القنابل الفسفورية واجتياحات عسكرية ميدانية ضد قطاع غزة. خلفت عملية "الرصاص المصبوب" ١٣٠٠ قتيلاً فلسطينياً وأكثر من ٤٠٠٠ جريح.

عملية "السلام للجليل" (OPERATION 'PEACE FOR GALILEE') الاجتياح العسكري الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، ويشمل حصار بيروت لمدة شهرين وقصفها بالقنابل بهدف القضاء على منظمة التحرير والرئيس ياسر عرفات والتعامل مع بعض رجالات الضفة الغربية والأردن نحو "تسوية سياسية" بدون منظمة التحرير وعلى أثر "الغزو الإسرائيلي" وتدخل أمريكي دبلوماسي وافقت قوى منظمة التحرير الفلسطينية على مغادرة بيروت، وقد أسفر هذا الاجتياح عن نحو ١٨٠٠٠ قتيل وإصابة ٣٠٠٠٠ شخص أغلبيتهم الساحقة من المدنيين. وقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية باحتلال بعض أحياء بيروت حتى تموز ١٩٨٣ عندما تم انسحابهم داخل "حزام الأمان".

اتفاقية أوسلو الأولى (OSLO I AGREEMENT) أنظر اي إلى اتفاقية غزة – أريحا.

فهرس المصطلحات

اتفاقية أوسلو الثانية (OSLO II AGREEMENT) أنظراي إلى المعاهدات المؤقتة للضفة الغربية وقطاع غزة.

عمليات أوسلو (عمليات السلام) (OSLO (PEACE) PROCESS) سلسلة عمليات مفاوضات بدأت بلقاءات سرية بالنرويج بين فريق مكلف من منظمة التحرير الفلسطينية ومسئولين حكوميين وأكاديميين إسرائيليين أدت إلى اتفاقية إعلان المبادئ في أيلول ١٩٩٣، ومهدت الطريق للمفاوضات الثنائية.

البؤر الاستيطانية الإسرائيلية (ISRAELI OUTPOST) هياكل أبنية تكون عبارة عن صناديق غير مسكونة أو بعض البيوت المتنقلة وضعتها الحركة الاستيطانية من دون اعتراف رسمي من قبل الحكومة الإسرائيلية وبالعادة تخدم البؤر الاستيطانية كنذير لبناء مستوطنات جديدة أو توسع استيطاني وهي ممولة من الأحزاب والحكومة الإسرائيلية بشكل سري.

المجلس التشريعي الفلسطيني PLC (PALESTINIAN LEGISLATIVE COUNCIL) في الأراضي العربية المحتلة تم انتخابه في ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٦ وفقاً لاتفاقات أوسلو ١ و ٢. وقد تشكلت من ٨٨ عضوا تم انتخابهم في ١٦ محافظة انتخابية متراوحة في أعدادها (نسبة المشاركة الانتخابية: ٧٩٪). ومن بين المقاعد الثمانية والثمانين، شغلت فتح ٤٩ مقعداً أما بقية المقاعد فكانت من نصيب ٥ من المستقلين المحسوبين على فتح و ٤ من المستقلين المحسوبين على الجماعات الإسلامية و١٧ من المستقلين و٣ من المجموعات الأخرى. وقد تولى المجلس مسؤولية صياغة مشروع دستور فلسطيني وأطر قانونية وتنظيمية. وكان على كافة التشريعات الحصول أولاً على موافقة من السلطات الإسرائيلية. ولا يملك المجلس التشريعي أية صلاحيات من حيث العلاقات الدولية والاتفاقات. ويصبح أعضاؤه تلقائياً أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني. ازداد عدد الأعضاء في الانتخابات الثانية في ٢٥ كانون ثاني ٢٠٠٦ إلى ١٣٧.

المؤتمر الفلسطيني العربي (اجتماع مرحلي) (PALESTINIAN ARAB CONFERENCE) منظمة سياسية تشكلت عام (١٩١٩) من قبل القيادة الفلسطينية المسيحية، وامتدت لتشمل ممثلين من الأحزاب السياسية في المنطقة، ووجهاء العائلات المسيحية وبعض الشخصيات الدينية. واتخذ نشاطاهم طابع المؤتمرات والبيانات الداعية للوحدة الوطنية الفلسطينية ومعارضة السياسات الانتدابية البريطانية.

السلطة الفلسطينية (PALESTINIAN AUTHORITY - PA) تشكلت بناءاً على اتفاق المبادئ في أوسلو ثم في أيلول في واشنطن الذي تم توقيعه من قبل منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في ١٣ أيلول ١٩٩٣ وتتولى صلاحيات الحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتتشكل من الرئيس المنتخب (ياسر عرفات) والمجلس المعين (اللجنة التنفيذية التي تتشكل حالياً من ٣٢ وزير في السلطة الوطنية الفلسطينية) والمجلس التشريعي (٨٨ عضو منتخب وتتحمل السلطة الفلسطينية مسؤولية الاتفاقات التي تم توقيعها مع إسرائيل ولا تملك أي صلاحية على العلاقات الخارجية.

المجلس الوطني الفلسطيني PNC-PALESTINIAN NATIONAL COUNCIL تعتبر البرلمان الفلسطيني وهي أحد الأجسام الرئيسية في منظمة التحرير الفلسطينية والتي تمثل الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم وتصوغ السياسات والأطر للجنة التنفيذية وهي هيئة تشريعية أيضاً يتم انتخابها وتضم متحدث ونائبين وأمين عام وتتكون حالياً من ٦٦٩ عضواً برئاسة سليم الزعنون ويجتمع المجلس كل سنتين وتصدر القرارات بأغلبية بسيطة ولكن يتوجب حضور ثلثي الأعضاء للنصاب القانوني.

الجبهة الوطنية الفلسطينية PNF - PALESTINIAN NATIONAL FRONT تشكلت في كانون ثاني ١٩٧٣ من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في الأرض المحتلة ومن المرشحين في انتخابات ١٩٧٦ وحازت على ١٨ من بين ٢٤ في أعضاء المجلس الوطني. وقد اعتبرتها السلطات الإسرائيلية غير شرعية في تشرين أول ١٩٧٨ باعتبارها امتداداً وإطارا شريكاً لمنظمة التحرير الفلسطينية وتشكلت على إثرها "لجنة التوجيه الوطني"، والتي قامت بقيادة الحركة الوطنية تحت الاحتلال ومثلت العنوان السياسي لمعارضة كامب ديفيد (تم حظرها من قبل إسرائيل في أيار ١٩٨٢).

بلماخ (PALMACH) (اختصار لكلمتي بلوغوت ماهاتي، بالعبرية: قوى الاعتداء أو الهجوم). وحدة خاصة في عصابات الهاجاناة للعمليات العسكرية اليهودية في عهد الانتداب البريطاني (حتى عام ١٩٤٨).

خطة التقسيم (PARTITION PLAN) في ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٧ قررت الهيئة العامة التابعة للأمم المتحدة في القرار ١٨١ تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية، ويتم اعتبار القدس وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور ككيان خاص ومنفصل تحت نظام دولي. وقد تم اقتراح التقسيم في البداية من قبل لجنة اللورد بيل عام ١٩٣٧. وقد منحت الخطة اليهودية ٥٦,٤٧٪ من فلسطين الانتدابية – في وقت كانوا يسيطرون على أقل من ٧٪ من الأرض – وبلغ عدد السكان ٤٨٩,٠٠٠ يهودياً و ٣٢٥,٠٠٠ عربياً وشكل الفلسطينيون ٤٣,٥٣٪ من فلسطين، مع ٨٠٧,٠٠٠ مواطنين عرب و١٠,٠٠٠ مواطنين يهود، وبالنسبة للقدس التي بلغ عدد سكانها ١٠٠,٠٠٠ يهودياً و١٠٥,٠٠٠ عربياً تم اعتبارها كيان تحت الإدارة الدولية مع تأكيد وضمان "حرية" الوصول إلى الأماكن المقدسة فيها.

لجنة اللورد بيل (PEEL COMMISSION) اللجنة الملكية البريطانية لفلسطين برئاسة اللورد بيل، التي كلفت من قبل الحكومة البريطانية في أعقاب ثورة ١٩٣٦ إلى وضع مقترحات وقد اختتمت تقريرها في تموز ١٩٣٧ معلنة أن الانتداب البريطاني في فلسطين غير عملي ولا يوجد أمل لكيان عربي – يهودي مشترك وأن الجانبين لا يمكنهما التعايش معاً في دولة واحدة، واقترحت تقسيم فلسطين إلى دولتين: يهودية وعربية بالإضافة إلى ارتباط الدولة العربية بالأردن!

خطة داليت الصهيونية (PLAN DALET) وهي خطة شاملة تحتوي على العديد من العمليات العسكرية الفرعية. انطلقت في نيسان ١٩٤٨ من قبل القوى العسكرية الصهيونية للسيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي العربية الفلسطينية قبل انتهاء الانتداب البريطاني.

منظمة التحرير الفلسطينية PLO - PALESTINE LIBERATION ORGANIZATIO) تأسست منظمة التحرير بقرار من الجامعة العربية في عام ١٩٦٤، وقد اجتمع على تأسيسها ٤٢٢ شخصية وطنية فلسطينية برئاسة احمد شقيري في أيار ١٩٦٤ في المؤتمر الفلسطيني الأول في مدينة القدس

بحضور أمين عام جامعة الدول العربية والملك حسين وأقطاب الدولة الأردنية، وقد انتخبوا أول مجلس وطني فلسطيني واللجنة التنفيذية و"صندوق" قومي وجيش تحرير فلسطين. وفي عام ١٩٦٩، أصبحت المنظمة مظلة لكافة الفصائل الفلسطينية ولعبت دوراً مركزياً في حشد الفلسطينيين وجذب الدعم الدولي. وقد أقامت منظمة التحرير عدداً من الهيئات الأهلية التابعة لها لتوفير الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الإغاثة وشكلت شبه حكومة بأجسام أمنية ونظام عسكري ومالي ومكاتب اتصالات وعلاقات خارجية. وفي ١٤ تشرين أول ١٩٧٤، اعترفت الهيئة العامة للأمم المتحدة بمنظمة التحرير (قرار ٣٢١٠ والذي يمنحها أيضاً وضع المراقب في الأمم المتحدة) وتم الاعتراف بمنظمة التحرير في ٢٩ تشرين أول ١٩٧٤ من قبل الجامعة العربية في قمة الرباط. وفي عام ١٩٧٥ حازت منظمة التحرير على حق الامتثال أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. أما في ١٥ تشرين ثاني ١٩٨٨، أعلنت استقلال فلسطين وذلك في المجلس القومي الفلسطيني التاسع عشر المنعقد في مدينة الجزائر وفي كانون أول ١٩٨٨ أقرت بحق إسرائيل في الوجود ونبذ الإرهاب. وقد كان مقر المنظمة في عمان حتى أحداث أيلول الأسود (١٩٧٠)، وبعدها في بيروت حتى إغلاق مكاتب المنظمة بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ حيث انتقلت بعدها إلى تونس. وبعد اتفاقية إعلان المبادئ في ١٣ أيلول ١٩٩٣ وما يليها أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية المظلة السياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (POPULAR FRONT FOR THE LIBERATION OF PALESTINE (PFLP) فصيل سياسي فلسطيني أسسته حركة القوميين العرب عام ١٩٦٧، واشتهرت الحركة الشعبية لتحرير فلسطين في السبعينات بقيادة جورج حبش وتدعو اليوم إلى إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين وهي عضو منظمة التحرير الفلسطينية.

لجان المقاومة الشعبية POPULAR RESISTANCE COMMITTEES (PRC) ائتلاف من نشطاء محليين ظهرت تشكيلاتها في قطاع غزة خلال انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ لمقاومة الهجمات العسكرية والاجتياحات الإسرائيلية.

سياسة "دفع الثمن" ("PRICE TAG" POLICY) شكلها مستوطنون من اليمين المتطرف الإسرائيلي في أبريل ٢٠٠٨ في الضفة الغربية حيث يسعى المستوطنون إلى عمليات انتقامية ضد الفلسطينيين بعنوان "دفع الثمن" لكل انسحاب من البؤر الاستيطانية من خلال الاعتداء على الفلسطينيين (على سبيل المثال: الضرب والاعتداء على البيوت ورمي الحجارة وإحراق الحقول وخلع الأشجار وقتل المواشي وتسميم الآبار).

اللجنة الرباعية (QUARTET) وهي لجنة وزارية مكونة من وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة أو من يمثله وقد تم تشكيلها في نيسان (أبريل) ٢٠٠٣ وقد جرى تكليفها لتصميم خارطة طريق لتحقيق اتفاقية إسرائيلية - فلسطينية دائمة بناءً على الصيغة المرحلية المنصوص عليها في تقرير ميتشل ومن ضمنها تأسيس دولة فلسطينية، ويشغل رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير منصب المبعوث الخاص للرباعية منذ حزيران ٢٠٠٧.

سرايا الأقصى (AL-QUDS BRIGADES) الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.

محادثات المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية (RECONCILIATION TALKS) وهي محادثات مستمرة بين حركة فتح وحركة حماس بحضور ومتابعة الفصائل الفلسطينية الأخرى أثر أحداث غزة في حزيران ٢٠٠٧ وتسعى المحادثات إلى إنهاء الانقسام الفلسطيني وشكلت خمس لجان رئيسية لإنهاء الانقسام وهي: لجنة الانتخابات ولجنة م.ت.ف ولجنة الحكومة ولجنة الأمن ولجنة المصالحة الأهلية.

التيار "الإصلاحي" (REVISIONISTS) إحدى التيارات اليمينية السياسية المتطرفة داخل المنظمة الصهيونية؛ مؤسسها الأيديولوجي فلاديمير جابوتنسكي وهو يهودي من بولندا قاد الحركة حتى وفاته عام ١٩٤٠؛ وقد رفض أنصار التيار "الإصلاحي" براغماتية الحركة الصهيونية العالمية وزعماء الحركة اليهودية مطالبين بمراجعة شروط الانتداب البريطاني وذلك لتشجيع الاستيطان اليهودي في وادي الأردن وفلسطين. وقد انشقت عن الحركة الصهيونية العالمية عام ١٩٣٥ وشنت حملات إرهابية وعسكرية شرسة ضد البريطانيين والفلسطينيين عام ١٩٣٧. وقد تم تعديل التيار "الإصلاحي" ليشكل حزب الليكود على الساحة السياسية الإسرائيلية برئاسة ميناحيم بيغن.

حق العودة (RIGHT OF RETURN) من الثوابت الوطنية الفلسطينية وأبرز المكونات لتقرير المصير ومن الحقوق الرئيسية للفلسطينيين فيما يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية، ويشير حق العودة والتعويض إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين وأحفادهم إلى بيوتهم ما قبل عام ١٩٤٨ في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة مع تعويضهم عن خسائرهم وتأهيل عودتهم، ويوجد المرجع القانوني الدولي لحق العودة في قرار ١٩٤ للهيئة العامة للأمم المتحدة في ١١ كانون الأول ١٩٤٨ والذي يقر بأنه "يجب أن يُسمح للاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم مع تعويضهم من أجل العيش في سلام مع جيرانهم."

خارطة الطريق (الاسم الكامل: خارطة طريق مبنية على الأداء وخارطة طريق تدفعها الأهداف) (ROAD MAP) وضعت الخطة من قبل اللجنة الرباعية في كانون أول ٢٠٠٢ وتم إصدارها في ٣٠ نيسان ٢٠٠٣ بعد قسم محمود عباس كأول رئيس وزراء فلسطيني، وتهدف خارطة الطريق إلى إيجاد "تسوية نهائية وشاملة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني بحلول العام ٢٠٠٥" بناءً على حل الدولتين وذلك بدءً بإنهاء الإرهاب الفلسطيني وتجميد بناء المستوطنات الإسرائيلية وخطوات أخرى لتطبيع الأوضاع، وتتضمن "مراحل واضحة وجداول زمنية وتواريخ مستهدفة ومعايير تهدف إلى التقدم عن طريق خطوات متبادلة من قبل الطرفين في الحقول السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية وبناء المؤسسات، وتراقبها مجموعات مراقبة تحت رعاية الرباعية، وقد تصورت دولة فلسطينية بحلول العام ٢٠٠٥.

مبادرة روجرز (ROGERS PLAN) خطة سياسية أعلنها وليام روجرز وزير الخارجية الأمريكي في ٩ كانون الأول ١٩٦٩، وقد تشكلت من شقين: دعوة لهدنة مصرية إسرائيلية على مشارف قناة السويس ومحاولة لدفع المفاوضات الإسرائيلية - الأردنية والإسرائيلية - المصرية إلى الأمام بناء على قرار الأمم المتحدة ٢٤٢. وقد رفضت إسرائيل المبادرة الأمريكية، بينما وافق عليها كل من الأردن ومصر مع معارضة منظمة التحرير الفلسطينية.

فهرس المصطلحات

مؤتمر سان ريمو (SAN REMO CONFERENCE) عقد في نيسان ١٩٢٠، وأكد على ما جاء في اتفاقية سايكس بيكو لعام ١٩١٦حول مستقبل مخلفات الدولة العثمانية وتضمن وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، في حين وضع الأردن والعراق و فلسطين تحت الانتداب البريطاني.

سنجق (SANJAK) شبه إقليم جغرافي تابع للإدارة العثمانية، تقسيم تابع لولاية أو إقليم أكبر.

السفارديم (SEPHARDI(M)) تعبير يطلق على اليهود الشرقيين وغالباً ما ينحدرون من البلقان وحوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

اتفاقية شرم الشيخ (SHARM ESH-SHEIKH AGREEMENT) تنص على تطبيق ميثاق واي ريفير، تم توقيعها من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود باراك وياسر عرفات في شرم الشيخ في ٤ أيلول ١٩٩٩، حضرتها وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت والرئيس المصري حسني مبارك والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، وقد اشترطت الاتفاقية انسحاب إسرائيل من ١١٪ من أراضي الضفة الغربية عبر ثلاث مراحل وتحرير ٣٥٠ سجيناً سياسياً فلسطينياً وفتح المعابر الآمنة وبدء مفاوضات الوضع النهائي في ١٣ أيلول ١٩٩٩ وذلك لوضع إطار لتسوية نهائية حتى شباط ٢٠٠٠ واتفاق سلام نهائي حتى أيلول ٢٠٠٠، ويتم الانسحاب الإسرائيلي كما يلي:

- ١٠ أيلول ١٩٩٩: تحويل ٧٪ من مناطق (ج) إلى مناطق (ب).
- ١٥ تشرين ثاني ١٩٩٩: ٣٪ من مناطق (ج) إلى مناطق (ب) و٢٪ من مناطق (ب) إلى مناطق (أ).
- ٢٠ كانون ثاني ٢٠٠٠: ١٪ من مناطق (ج) إلى مناطق (أ) و٥,١٪ من مناطق (ب) إلى مناطق (أ).
- ولكن مثل اتفاقية واي ريفر لم يتم الاتفاق على أية خارطة مفصلة تبين المناطق التي ستسلمها إسرائيل.

لجنة شو (SHAW COMMISSION) لجنة بريطانية برئاسة السير والتر شو للتحقيق في أعقاب أحداث البراق عام ١٩٢٩ (وصدر على أثرها الكتاب الأبيض البريطاني عام ١٩٣٠ والذي أكد فيه على أن حائط البراق جزء من المسجد الأقصى المبارك وهو ملك إسلامي عربي. كما طالب الكتاب الأبيض بتحديد أعداد الهجرة اليهودية إلى فلسطين!)

STERN GANG الرجاء الاطلاع على ليهي. (أحد العصابات الصهيونية في عهد الانتداب البريطاني).

السنة (SUNNIS) نسبة إلى الرسول الكريم محمد (ص) ويتبعون منهجه وأقواله وأفعاله ويقبلون الإمامة بعد النبوة مباشرة وبالتالي سلطة الخلفاء باعتبارهم قد خلفوا الرسول (ص) ويؤيدون الشورى بالتالي يعترفون بالخط الأموي، العهد الأموي بعد الخلفاء الراشدين، على خلاف الشيعة الأمر الذي يمثل أكبر خلاف بين السنة والشيعة وكثير من التيارات الفكرية الإسلامية!

اتفاقية سايكس بيكو (SYKES-PICOT AGREEMENT) اتفاق سري (على اسم المستشرق البريطاني السير مارك سايكس والقنصل الفرنسي السابق في بيروت جورج بيكو) تم توقيعه من قبل بريطانيا وفرنسا وأيضاً روسيا في أيار ١٩١٦، ويقسم أقاليم الدولة العثمانية تحت الانتداب الفرنسي البريطاني، وتم بموجبه تسليم لبنان وسوريا إلى فرنسا، والأردن والعراق إلى بريطانيا، ثم ألحقت فلسطين تحت الانتداب البريطاني.

محادثات طابا (TABA TALKS) محادثات ومفاوضات فلسطينية – إسرائيلية في مدينة طابا المصرية تمت في نهاية حكم رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود باراك وذلك في كانون الثاني ٢٠٠١ لمتابعة ما جرى في محادثات كامب دايفيد الثانية (تموز (يوليو) ٢٠٠٠) ومحاولة الوصول إلى أجندة سياسية مرحلية قبل الانتخابات الإسرائيلية في شباط ٢٠٠١.

خطة تينيت (TENET PLAN) عرضها مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية (السي. أي.إى) لوقف انتفاضة الأقصى والاقتحامات الإسرائيلية لمدن الضفة الغربية، بعد ١٣ حزيران ٢٠٠١ غير أنه لم يتم تطبيقها، وقد جاء فيها أن إسرائيل والسلطة الفلسطينية سوف تباشران فعلاً في التعاون الأمني واتخاذ التدابير اللازمة لوقف إطلاق النار وتبادل المعلومات حول الخطر "الإرهابي" والحد من عمليات العنف، وقد تلاها إعادة انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلية في المواقع التي شغلتها قبل ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ ووقف عمليات الإغلاق الداخلية وعبور الحدود.

قوات المراقبة الدولية المؤقتة في الخليل TIPH (TEMPORARY INTERNATIONAL PRESENCE IN HEBRON) وحدة مراقبة دولية شكلت وفقاً لاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة في ٣١ آذار ١٩٩٤ وذلك بعد مجزرة ٣٠ فلسطينياً أثناء أدائهم الصلاة في الحرم الإبراهيمي في الخليل (٢٥ شباط ١٩٩٤)، وكان الهدف من اللجنة توفير نوع من الحياة الآمنة للمواطنين الفلسطينيين في الخليل، وقد بقيت اللجنة لعدة أشهر فقط، وتم التوصل إلى اتفاق آخر في ٩ أيار ١٩٩٦ التي مهدت إطار لدور قوات المراقبة وبعد إعادة الانتشار الجزئي في الخليل، قوات المراقبة تحاسب فقط أمام لجنة إسرائيلية - فلسطينية مشتركة ولجنة ارتباط مختصة متشكلة من الدول المشاركة.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ (UN GENERAL ASSEMBLY) RESOLUTION 194
تم تبنيه في ١١ كانون أول ١٩٤٨ وتقرر: وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠٣ (UN GENERAL ASSEMBLY) RESOLUTION 303) تم تبنيه في ١٩ كانون أول ١٩٤٩ يؤكد نية الأمم المتحدة وضع القدس تحت نظام دولي والذي يجب أن يصور ضمانات مناسبة لحماية الأماكن المقدسة داخل وخارج القدس وتأكيد أحكام قرار التقسيم ١٨١ عام ١٩٤٧.

قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٢٤٢ (UN SECURITY COUNCIL) RESOLUTION 242) تم تبنيه في ٢٢ تشرين ثاني ١٩٦٧ ويدعو إسرائيل إلى سحب جيوشها من أراضي (النص البريطاني) من الأراضي (النص فرنسي) التي تم احتلالها عقب حرب عام ١٩٦٧ وحل عادل لقضية اللاجئين!

قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٣٣٨ (UN SECURITY COUNCIL RESOLUTION 338) تم تبنيه في ٢٢ تشرين أول ١٩٧٣، ويدعو للتطبيق الفوري لقرار الأمم المتحدة ٢٤٢ من أجل إحلال السلام في المنطقة.

الوحدة ١٠١ (UNIT 101) وحدة الاغتيال الإسرائيلي تأسست بشكل شبه سري في آب ١٩٥٣ بقيادة أرئيل شارون، وقد اكتسبت سوء سمعتها من المجازر المتتالية التي ارتكبتها بحق أهداف مدنية، والتي تهدف إلى إحلال الخوف وعدم الأمان في المجتمع الفلسطيني ، وكانت أيضاً القوة المسؤولة عن إرهاب وتشريد البدو الفلسطينيين من النقب.

وكالة الغوث الدولية (الأونروا) (UNRWA) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى . تأسست بموجب قرار الجمعية العامة ٣٠٢ الصادر في ٨ كانون الثاني ١٩٤٩ لتوفير مساعدات طارئة للفلسطينيين المشردين في حرب ١٩٤٨ وتم تطبيقها ١٩٥٠. ومن أهدافها الأساسية توفير خدمات تعليمية وصحية وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة، ويتم تجديدها بشكل متكرر منذ ذلك الحين. يتواجد مركزها الرئيسي في قطاع غزة.

لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (UNSCOP) تم تعيينها في نيسان ١٩٤٧ عقب جلسة الأمم المتحدة حول فلسطين، تهدف إلى اختبار الأوضاع واقتراح حلول ممكنة، حيث اقترح أغلب الأعضاء التقسيم بينما دعت أقلية منهم إلى حل فيدرالي. وقد عارض المجلس العربي الأعلى خطة التقسيم، بينما قبلتها الوكالة اليهودية.

ولاية (VILAYET) تقسيم تابع لوحدة إدارية عثمانية، يحكمها وال مسؤول أمام السلطان في إسطنبول، وتقسم الولاية إلى سنجق وقازاه.

حائط البراق (الحائط الغربي) (BURAQ WALL) الحائط الغربي للحرم الشريف حيث تركزت تلاوة الصلوات اليهودية في العقود الأخيرة. وكان حائط البراق الشريف (الجانب الإسلامي الممتد عبر ٢٨ متر) تابعاً لإدارة الأوقاف الإسلامية حتى تم الاحتلال الإسرائيلي للقدس ومصادرة الأراضي داخل أسوار القدس القديمة عام ١٩٦٧. هناك اعتقاد خاطئ حول قابلية التبادل في المعنى بين مفهومي "حائط المبكى" و"الحائط الغربي" حيث يستمر الحائط الغربي للحرم الشريف ما بعد حائط المبكى ويبلغ طوله ٤٨٥ متراً ضمن الحي الإسلامي المتعارف عليه اليوم. وفي عام ١٩٦٧ قامت إسرائيل بمصادرة ١٥٥ متراً من حائط البراق، بما يشمل ٢٨ متراً من البراق، معلنة كون المساحة الشاملة ملكاً للدولة وليس موقعاً دينياً مسجلاً. إن سوء استخدام وتفسير المصطلحات المتعلقة بالأماكن المقدسة أمام مطالب السيادة يجعل من الضروري بمكان التفرقة بين أملاك الدولة الإسرائيلية والأملاك الدينية المقدسة.

الوقف WAQF هو مصطلح إسلامي يصفه بعض الشافعيين بأنه: "حبس مال يمكن الانتفاع به، مع بقاء عينه، على مصرف مباح" ويعرفه الإمام أبو حنيفة بأنه حجز على شيء ما تحت ملكية الوقف للتبرع بإراداته أو منتجاته للأعمال الخيرية، ويعتبره المسلمون وسيلة للتقرب من الله وأداة لبناء المجتمع الإسلامي.

لجنة وودهيد ١٩٣٨ (WOODHEAD COMMISSION 1938) لجنة تحقيق بريطانية فنية تم إرسالها من قبل الحكومة البريطانية عام ١٩٣٨ لوضع مقترحات مفصلة لتقسيم فلسطين في أعقاب تقرير بعثة اللورد بيل في العام السابق ١٩٣٧، وقد تم نشر نتائجها في تشرين ثاني ١٩٣٨ مبطلة تقرير بعثة بيل ومقرة بأن حل التقسيم غير عملي.

المنظمة الصهيونية العالمية (WORLD ZIONIST ORGANIZATION (WZO)) تأسست في المؤتمر الصهيوني الأول المنعقد في بازل في آب ١٨٩٧ دعا إليها ثيودور هيرتسل . وتم تسميتها على اسم جبل صهيون في القدس. وقد صممت على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. أسست الوكالة اليهودية عام ١٩٢٩. وعملت بعد عام ١٩٤٨ على تشجيع وحدة الشعب اليهودي وجمع التبرعات. وقد عرفت حتى عام ١٩٦٠ بالمنظمة الصهيونية.

مذكرة واي ريفر (WYE RIVER MEMORANDUM) وهو اتفاق قائم على تطبيق اتفاقية أوسلو الثانية واستكمال محادثات المرحلة النهائية ، تم توقيعها في ٢٣ تشرين أول ١٩٩٨. قسمت إعادة الانتشار الثانية التي جاءت في عملية أوسلو الثانية البالغة ١٣٪ من الضفة الغربية إلى ثلاثة مراحل يتم استكمالها في نيسان ١٩٩٧. ومن النقاط الأخرى المهمة: تغييرات على ميثاق منظمة التحرير وافتتاح مطار غزة الدولي والمعبر الآمن وتقليص عدد الشرطة الفلسطينية وتحرير الأسرى الفلسطينيين. وتبعاً لذلك انسحبت إسرائيل من ٢٪ من الأراضي قرب جنين وتم افتتاح مطار غزة الدولي وإطلاق سراح بعض السجناء إلا انه قد اتضح أن معظم المحررين في الواقع مجرمين وليس أسرى سياسيين. إن تصويت الكنيست في كانون ثاني ١٩٩٨ على الانتخابات المبكرة (أيار ١٩٩٩) حال دون تطبيق اتفاقيات واي ريفرز. مذكرة واي ريفرز لم تشمل أي خارطة تفصيلية تبين المواقع التي سيتم نقلها من قبل إسرائيل للسلطة الفلسطينية، حيث كان هنالك فقط تأكيد غير رسمي على نقل الأراضي من منطقة (ج) (شمالي الضفة الغربية)، وإعادة الانتشار (أولاً) ومنطقة رام الله (ثانياً) وحول الخليل (ثالثاً).

حرب أكتوبر (حرب عيد الغفران) أو حرب تشرين (YOM KIPPUR WAR) وهي حرب عربية – إسرائيلية اندلعت في تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٣ إثر اتفاق مصري - سوري على استعادة الأراضي المحتلة ولتحرك قضية الصراع نحو المفاوضات لحل سياسي!

الترتيب الزمني

الترتيب الزمني

١٩١٥	بداية مراسلات الشريف حسين بن علي مع السير هنري ماكماهون.
١٩١٦	اتفاقية سايكس – بيكو والتي طرحت خارطة سياسية جغرافية للوطن العربي.
١٩١٧	وعد بلفور.
١٩١٨	الهدنة العسكرية بين الدولة العثمانية والحلفاء.
١٩١٩	لجنة كينغ – كراين الدولية.
١٩٢٠	مؤتمر سان ريمو، بداية الإدارة المدنية البريطانية، لجنة هايكرافت.
١٩٢٢	قرار عصبة الأمم لوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، الكتاب الأبيض البريطاني (تشرتشل).
١٩٢٣	بداية عهد الانتداب البريطاني على فلسطين.
١٩٢٨	تأكيد الكتاب الأبيض على مكانة حائط البراق كملكية إسلامية.
١٩٢٩	هبة البراق، لجنة شو، لجنة هوب – سيمبسون.
١٩٣٣	إضراب عام في فلسطين ضد الهجرة اليهودية.
١٩٣٦	الثورة الفلسطينية الكبرى، تشكيل اللجنة العربية العليا.
١٩٣٧	لجنة بيل.
١٩٣٨	لجنة ودهيد البريطانية.
١٩٣٩	مؤتمر لندن في قصر سانت جيمس الذي أصدر الكتاب الأبيض الذي دعى إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة بعد عشرة أعوام على أن يتم وقف الهجرة اليهودية ومنع تسريب الأراضي.
١٩٤٦	لجنة أنجلو – أمريكان للتحقيق في الهجرة اليهودية، خطة موريسون – غرايدي.
١٩٤٧	قرار ١٨١ (خطة التقسيم).
١٩٤٨	نكبة فلسطين، قيام دولة إسرائيل، هجرة الفلسطينيين، قرار اللاجئين ١٩٤ للأمم المتحدة.
١٩٤٩	تأسيس لجنة التوفيق الدولية حول فلسطين (UNSCOP) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠٣، اتفاق جينيف الرابع.
١٩٥٠	«قانون العودة» و»قانون أملاك الغائبين» الإسرائيليين، قرار مجلس الأمة الأردني «وحدة الضفتين» في مملكة واحدة.
١٩٥٥	العدوان الإسرائيلي على غزة لوقف عمليات الفدائيين (مذبحة غزة).
١٩٥٦	مذابح الجيش الإسرائيلي في كل من قلقيلية وكفر قاسم وخان يونس، العدوان الثلاثي على مصر (بريطانيا، فرنسا، إسرائيل) (أزمة قناة السويس).
١٩٥٧	الانسحاب الإسرائيلي من سيناء وغزة.
١٩٥٩	تأسيس حركة فتح في الكويت.
١٩٦٣	مسودة ميثاق لمنظمة التحرير الفلسطينية.
١٩٦٤	تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية (المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس).
١٩٦٥	إسرائيل تحول مسار مجرى نهر الأردن، أول عملية عسكرية لفتح في فلسطين.
١٩٦٧	حرب حزيران أو الأيام الستة، احتلال كامل أرض فلسطين، قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٢٤٢، قمة جامعة الدول العربية في الرباط.
١٩٦٨	معركة الكرامة.
١٩٦٩	حريق المسجد الأقصى المتعمد، انتخاب ياسر عرفات رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية.
١٩٧٠	أيلول الأسود في الأردن.
١٩٧٣	حرب أكتوبر، قرار الأمم المتحد ٣٣٨.
١٩٧٤	الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية تعترفان بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد وشرعي للشعب الفلسطيني.
١٩٧٥	قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣٧٩ باعتبار الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية.
١٩٧٦	يوم الأرض، أول انتخابات للبلديات في الضفة الغربية.
١٩٧٧	خطة الحكم الذاتي الإسرائيلية التي قدمها رئيس الوزراء منحيم بيغن.
١٩٧٨	اجتياح إسرائيل لجنوب لبنان.
١٩٧٩	معاهدة السلام الإسرائيلية – المصرية، قراري الأمم المتحدة ٤٤٦ و ٤٥٢ يدينان سياسة المستوطنات الإسرائيلية.
١٩٨٠	قانون إسرائيل الأساسي بخصوص القدس.
١٩٨٢	الاجتياح الإسرائيلي للبنان، مذبحة صبرا وشتيلا.
١٩٨٦	«حرب المخيمات « في لبنان.
١٩٨٧	الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة.
١٩٨٨	قرار فك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية، وثيقة الجزائر بإعلان الاستقلال الفلسطيني.
١٩٩١	حرب الخليج الأولى، مؤتمر مدريد للسلام.
١٩٩٢	محادثات متعددة الأطراف حول قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي، فوز حزب العمل بالانتخابات الإسرائيلية.
١٩٩٣	بدء سياسة الإغلاق، وثيقة أوسلو في إعلان المبادئ.
١٩٩٤	مذبحة الخليل، اتفاقية أسلو الأولى، تأسيس السلطة الفلسطينية.
١٩٩٥	اتفاقية أسلو الثانية (اجتماعات القاهرة).
١٩٩٦	الانتخابات الفلسطينية الأولى، أول مجلس تشريعي فلسطيني في الأراضي المحتلة.
١٩٩٧	اتفاقية الخليل، إطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين.
١٩٩٨	مذكرة واي ريفير (واشنطن).
١٩٩٩	اتفاقية شرم الشيخ.
٢٠٠٠	قمة كامب دايفيد الثانية، انتفاضة الأقصى.
٢٠٠١	فشل محادثات طابا، شارون يفوز في الانتخابات الإسرائيلية، نهاية المحادثات الفلسطينية – الإسرائيلية.
٢٠٠٢	إعادة اجتياح الضفة الغربية من قبل إسرائيل (عملية «الدرع الواقي»)، بدء بناء جدار الفصل العنصري، مبادرة السلام العربية في مؤتمر قمة بيروت.
٢٠٠٣	خارطة الطريق، تعديل قانون السلطة الفلسطينية الأساسي (إيجاد منصب رئيس وزراء للسلطة الفلسطينية)، اتفاق جينيف (يوسي بيلن – ياسر عبد ربه).
٢٠٠٤	وفاة الرئيس ياسر عرفات، رأي مستشار محكمة العدل الدولية بشأن جدار الفصل العنصري.
٢٠٠٥	خطة فك الارتباط الإسرائيلية من قطاع غزة.
٢٠٠٦	حماس تفوز بالانتخابات التشريعية، حصار إسرائيلي على قطاع غزة، عمليتي «أمطار الصيف» و»غيوم الخريف»، المسار المعدل لجدار الفصل العنصري، خطة المستوطنين للسلام.
٢٠٠٧	حماس تحكم قطاع غزة، تشكيل حكومة طوارئ للسلطة الفلسطينية، تضيق الحصار على غزة، جامعة الدول العربية تعيد تبني مبادرة السلام العربية، مؤتمر آنا بوليس برئاسة الرئيس الأمريكي جورج بوش.
٢٠٠٨	إعلان صنعاء، اجتماع شرم الشيخ، خطة أولمرت للحل السياسي، عملية «الشتاء الحار».
٢٠٠٩	عملية «الرصاص المصبوب» الإسرائيلية ضد قطاع غزة.
٢٠١٠	استكمال المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية المباشرة، غارة إسرائيل ضد أسطول الحرية في غزة.
٢٠١١	مقترح الدولة الفلسطينية في مجلس الأمن في الأمم المتحدة، عملية «عامود السحاب» العسكرية.
٢٠١٢	الهيئة العامة للأمم المتحدة تعترف بفلسطين كدولة غير عضو في الجمعية العامة.
٢٠١٣	محادثات جون كيري (وزير الخارجية الأمريكي) مع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.
٢٠١٤	انهيار محادثات كيري، تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، عمليتي «عودوا أيها الأخوة» و «الجرف الصامد» العسكريتين.

PASSIA